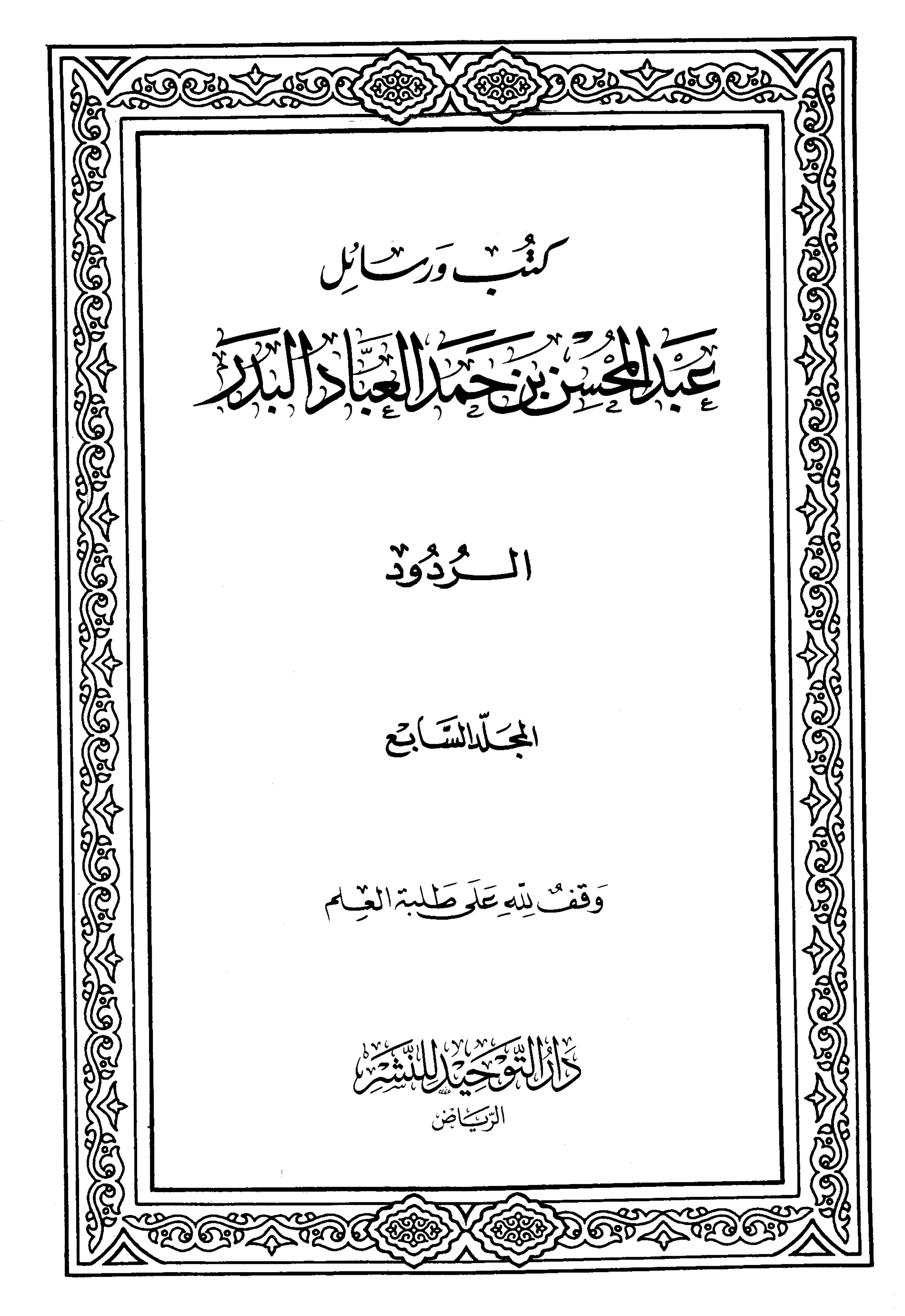


كتب ورسائل

عبد المحسن بن حمد العباد البدر

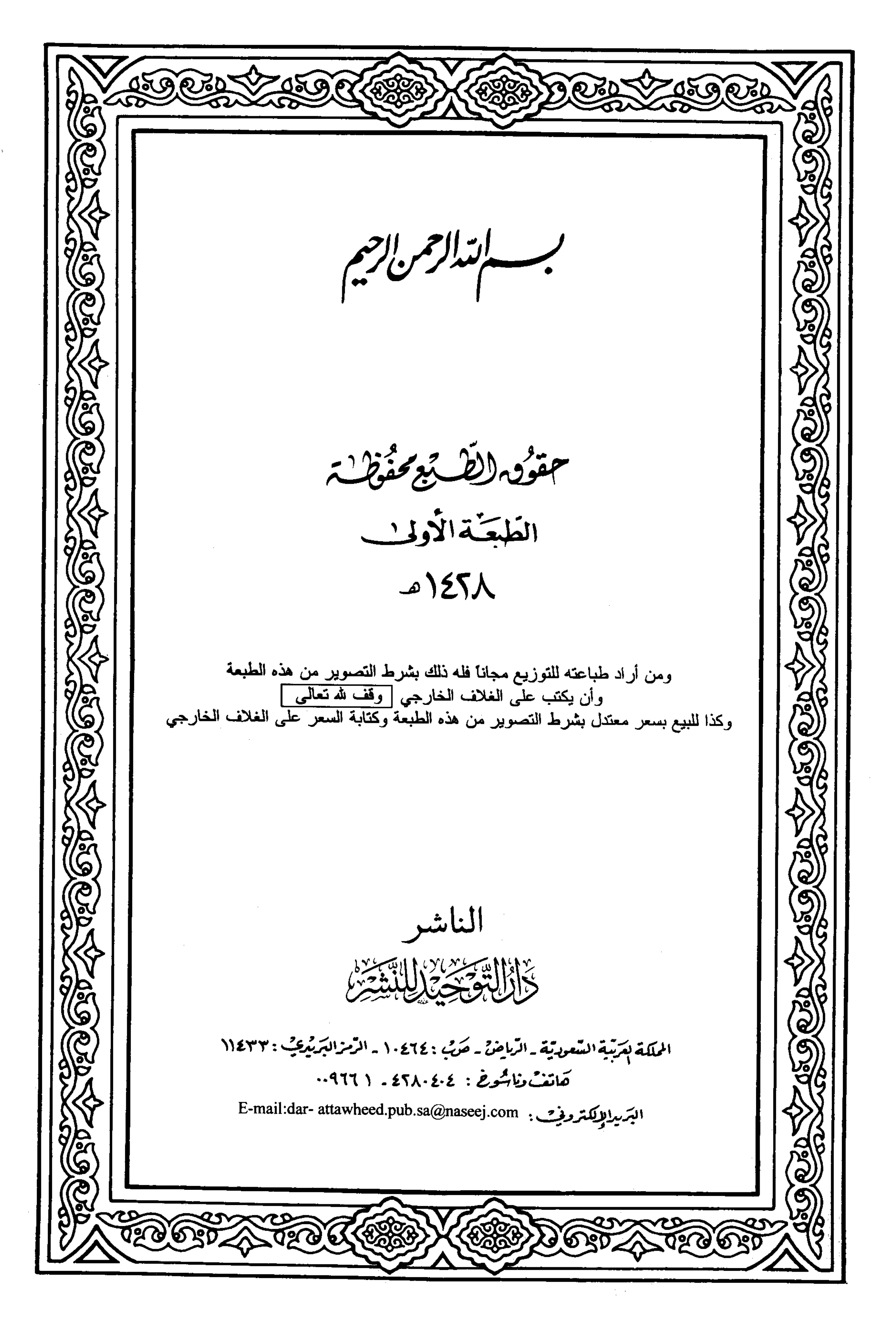
الردود

المجلد السابع

وقف لله على طلبة العلم

دار التوحيد للنشر

الرياض



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ

الناشر

دار التوحيد للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض - ص.ب: ١٠٤٦٤ - الرمز البريدي: ١١٤٣٣

هاتف وناسوخ: ٤٢٨٠٤٠٤ - ١ ٠٠٩٦٦

البريد الإلكتروني: E-mail:dar- attawheed.pub.sa@naseej.com

كتب ورسائل

عبد المحسن بن حمد العباد البدر

القرآن الكريم:

١ ـ آياتٌ متشابهات الألفاظ في القرآن الكريم وكيف التمييز بينها.

٢ ـ من كنوز القرآن الكريم.

الحديث (القسم الأول):

٣ ـ عشرون حديثاً من صحيح البخاري، دراسة أسانيدها وشرح متونها.

٤ ـ عشرون حديثاً من صحيح مسلم، دراسة أسانيدها وشرح متونها.

الحديث (القسم الثاني):

٥ ـ شرح حديث جبريل في تعليم الدِّين.

٦ ـ فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمَّة الخمسين، للنووي وابن رجب رحمهما الله.

٧ ـ كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة.

٨ ـ اجتناء الثَّمَر في مصطلح أهل الأثر.

٩ ـ دراسة حديث: «نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي» رواية ودراية.

العقيدة:

١٠ ـ قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

١١ ـ عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام ﷺ وأرضاهم.

١٢ ـ التحذير من تعظيم الآثار غير المشروعة.

١٣ ـ الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها.

١٤ ـ عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر.

١٥ ـ مقدمة وتعليقات على تطهير الاعتقاد وشرح الصدور للصنعاني والشوكاني.

الفقه:

١٦ ـ أهمية العناية بالتفسير والحديث والفقه.

١٧ ـ منهج شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في التأليف.

١٨ ـ شرح شروط الصلاة وأركانها وواجباتها، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

١٩ ـ شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة، المشتمل على أحكام الصلاة والزكاة والصيام، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

أخلاق وفضائل ونصائح وآداب وتراجم:

٢٠ ـ من أخلاق الرسول الكريم ﷺ.

٢١ ـ فضل الصلاة على النبيِّ ﷺ وبيان معناها وكيفيتها وشيء مما أُلِّف فيها.

٢٢ ـ فضل أهل البيت وعلو مكانتهم عند أهل السنة والجماعة.

٢٣ ـ فضل المدينة وآداب سكناها وزيارتها.

٢٤ ـ ثلاث كلمات في الإخلاص والإحسان والالتزام بالشريعة.

٢٥ ـ أثر العبادات في حياة المسلم.

٢٦ ـ العبرة في شهر الصوم.

٢٧ ـ من فضائل الحج وفوائده.

٢٨ ـ بأيِّ عقل ودين يكون التفجير والتدمير جهاداً؟!

٢٩ ـ بذل النصح والتذكير لبقايا المفتونين بالتكفير والتفجير.

٣٠ ـ رفقاً أهل السنة بأهل السنة.

٣١ ـ العدل في شريعة الإسلام وليس في الديمقراطية المزعومة.

٣٢ ـ كيف يؤدِّي الموظف الأمانة؟

٣٣ ـ من أقوال المنصفين في الصحابي الخليفة معاوية رضي الله عنه.

٣٤ ـ عالم جهبذ ومَلِكٌ فذ (الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والملك فيصل رحمهما الله).

٣٥ ـ الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله نموذج من الرعيل الأول.

٣٦ ـ الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله من العلماء الربانيين.

٣٧ ـ الشيخ عمر بن محمد فلاته رحمه الله وكيف عرفته.

الردود:

٣٨ ـ أغلوٌّ في بعض القرابة وجفاء في الأنبياء والصحابة؟!

٣٩ ـ الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي.

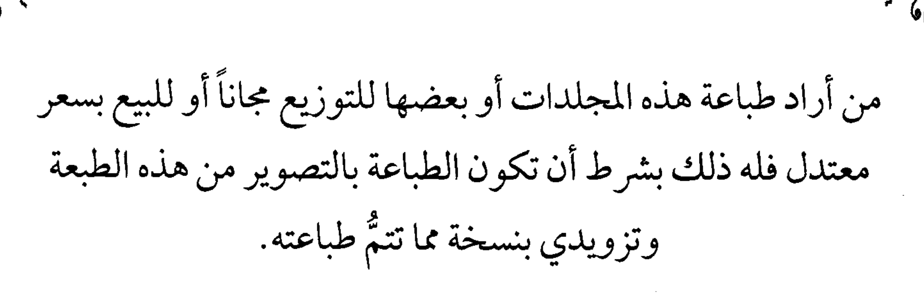
٤٠ ـ الانتصار لأهل السنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي.

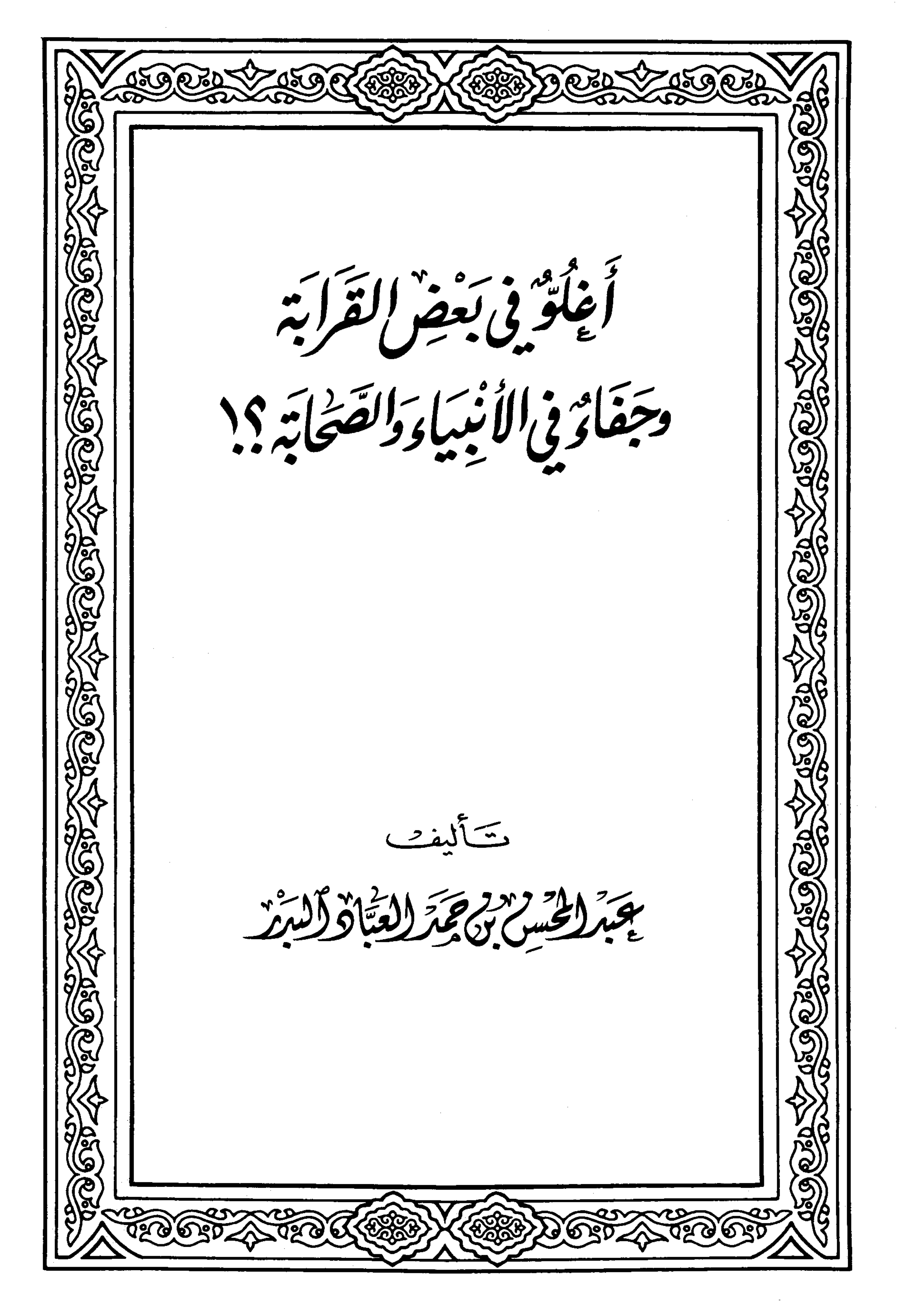
٤١ ـ الدفاع عن الصحابي أبي بكرة ﵁ ومروياته، والاستدلال لمنع ولاية النساء على الرجال.

٤٢ ـ الرد على الرفاعي والبوطي في كذبهما على أهل السنة ودعوتهما إلى البدع والضلال.

٤٣ ـ الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي.

٤٤ ـ الفوائد المنتقاة من فتح الباري وكتب أخرى.





أَغُلُوٌّ في بَعْضِ القَرَابَة وجَفَاءٌ في الأَنْبِيَاءِ والصَّحَابَة ؟!

تأليف

عبد المحسن بن حمد العبّاد البدر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالَمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد، فقد اطَّلعتُ على تفريغ لشريطٍ لرجلٍ من الكويت ممتلئ قلبه حقداً على خير هذه الأمَّة بعد النَّبيِّين والمرسَلين أبي بكر وعمر ﭬ، يُدعَى ياسر الحبيب، وليس له من اسمه نصيب، بل هو عاسر بغيض، تفوَّه فيه بكلام من أقبح الكلام في الغلوِّ في بعض أهل البيت، والجفاء في الأنبياء وفي أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة، ولا أريد بهذه الكتابة الرد عليه؛ فإنَّ مجرَّد حكاية كلامه القبيح يُغني عن الردِّ عليه، وهو من النماذج الواضحة الجليَّة لزيغ القلوب وعمى البصائر، فأنا أذكر كارهاً مضطرًّا نماذج من كلامه وكلام مَن سبقه من أسلافه؛ لنشر خزيهم في هذه الحياة الدنيا، وبيان اشتعال الحقد في قلوبهم على الصحابة الكرام، مع الغلوِّ المتناهي في بعض أهل البيت، مع تعليقات يسيرة والإشارة إلى مقارنة بينهم وبين أهل السنَّة في العقيدة في الصحابة والقرابة، وقد استمعت إلى بعض ما اشتمل عليه الشريط، فوجدتُه مطابقاً للتفريغ، وما أوردته منه هنا من كلام هذا الحاقد الجديد مطابق لِمَا في الشريط.

ومن كلامه الذي غلا فيه في علي وفاطمة والحسن والحسين ﭫ، وتسعة من أولاد الحسين، وهم الأئمة الاثنا عشر عندهم، ففضَّلهم على الأنبياء والمرسَلين، وفي مقدِّمتهم إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، قوله: « نحن الشيعة نعتقد بأنَّ أفضل أولياء الله عزَّ وجلَّ بعد المعصومين الأربعة عشر عليهم الصلاة والسلام هو سيدنا إبراهيم الخليل صلوات الله عليه، حسب

تحقيق العلماء فإنَّ أفضل الخلق هو نبيُّنا صلى الله عليه وآله، ثم أمير المؤمنين والزهراء صلوات الله وسلامه عليهما في مرتبة واحدة، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم مولانا الإمام المهدي صلوات الله عليه، ثم الأئمَّة من ذريَّة الحسين، من السجاد إلى العسكري في مرتبة واحدة، ثم إبراهيم الخليل صلوات الله عليهم!!! ».

وكلامُه هذا شبيه بكلام زعيمهم في هذا العصر الخميني، فقد قال في كتابه « الحكومة الإسلامية » (ص ٥٢) من منشورات المكتبة الإسلامية الكبرى بطهران: « وثبوت الولاية والحاكمية للإمام (ع) لا تعني تجرّده عن منزلته التي هي له عند الله، ولا تجعله مثل مَن عداه من الحكام؛ فإنَّ للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرَّات هذا الكون، وإنَّ من ضروريات مذهبنا أنَّ لأئمَّتنا مقاماً لا يبلغه ملكٌ مقرَّب ولا نبي مرسَل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث، فإنَّ الرسول الأعظم (ص) والأئمة (ع) كانوا قبل هذا العالم أنواراً، فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلَّا الله، وقد قال جبرائيل كما ورد في روايات المعراج: لو دنوت أنملة لاحترقت، وقد ورد عنهم (ع): إنَّ لنا مع الله حالات لا يسعها ملَك مقرَّب ولا نبي مرسَل »!!!

ومِن المعلوم أنَّ تفضيلَ أحد من البشر على الأنبياء والمرسَلين جفاء فيهم.

ومن غلوِّهم في أئمَّتهم الاثني عشر ما جاء في كتاب « أصول الكافي » للكليني، وهو من كتبهم المعتمدة، وقد اشتمل على أبواب تشتمل على أحاديث من أحاديثهم، ومن هذه الأبواب قوله:

ـ باب: أنَّ الأئمة عليهم السلام خلفاء الله عزَّ وجلَّ في أرضه، وأبوابُه التي منها يُؤتى (١/ ١٩٣).

- باب: أنَّ الأئمة عليهم السلام هم العلامات التي ذكرها عزَّ وجلَّ في كتابه (١/ ٢٠٦):

وفي هذا الباب ثلاثة أحاديث من أحاديثهم تشتمل على تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾، بأنَّ النَّجمَ: رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن العلامات الأئمَّة.

- باب: أنَّ الأئمَّة عليهم السلام نور الله عزَّ وجلَّ (١/ ١٩٤).

ويشتمل على أحاديث من أحاديثهم، منها حديث ينتهي إلى أبي عبد الله (وهو جعفر الصادق) في تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ قال - كما زعموا -: «﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ﴾: فاطمة عليها السلام، ﴿فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ﴾: الحسن، ﴿ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ﴾: الحسين، ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾: فاطمة كوكب دُرِيٌّ بين نساء أهل الدنيا، ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ﴾: إبراهيم عليه السلام، ﴿زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ﴾: لا يهودية ولا نصرانية، ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ﴾: يكاد العلم ينفجر بها، ﴿وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖ﴾: إمام منها بعد إمام، ﴿يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾: يهدي الله للأئمَّة مَن يشاء ...».

- باب: أنَّ الآيات التي ذكرها الله عزَّ وجلَّ في كتابه هم الأئمَّة (١/ ٢٠٧).

وفي هذا الباب تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ١٠١﴾ بأنَّ الآيات: الأئمَّة!!

وفيه تفسير قوله تعالى: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا﴾ بأنَّ الآيات: الأوصياء كلُّهم!!!

ومعنى ذلك أنَّ العقابَ الذي حلَّ بآل فرعون سببُه تكذيبهم بالأوصياء

الذين هم الأئمَّة!!

ـ باب: أنَّ أهلَ الذِّكر الذين أمر اللهُ الخلقَ بسؤالهِم هم الأئمَّة عليهم السلام (١/ ٢١٠).

ـ باب: أنَّ القرآن يهدي للإمام (١/ ٢١٦).

وفي هذا الباب تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ** ﴾ بأنَّه يهدي إلى الإمام!!

وفيه تفسيرُ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ** ﴾ بأنَّه إنَّما عنى بذلك الأئمَّة عليهم السلام، بهم عقَّد الله عزَّ وجلَّ أيمانكم!!

ـ باب: أنَّ النِّعمة التي ذكرها الله عزَّ وجلَّ في كتابه الأئمَّة عليهم السلام (١/ ٢١٧).

وفيه تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا** ﴾ بالزعم بأنَّ عليًّا رضي الله عنه قال: «نحن النِّعمة التي أنعم الله بها على عباده، وبنا يفوز مَن فاز يوم القيامة»!!

وفيه تفسير قول الله عزَّ وجلَّ في سورة الرحمن: ﴿ **فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** ﴾، قال: «أبالنَّبِيِّ أم بالوصيِّ تكذِّبان؟!!».

ـ باب: عرض الأعمال على النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، والأئمَّة عليهم السلام (١/ ٢١٩).

ـ باب: أنَّ الأئمَّة عليهم السلام عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عزَّ وجلَّ، وأنَّهم يعرفونها على اختلاف ألسنتِها (١/ ٢٢٧).

ـ باب: أنَّه لَم يجمع القرآنَ كلَّه إلَّا الأئمَّة عليهم السلام، وأنَّهم يعلَمون علمَه كلَّه (١/ ٢٢٨).

ـ باب: أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون جميعَ العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرُّسل عليهم السلام (١/ ٢٥٥).

ـ باب: أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون متى يموتون وأنَّهم لا يموتون إلَّا باختيارٍ منهم. (١/ ٢٥٨).

ـ باب: أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون علمَ ما كان وما يكون، وأنَّه لا يخفى عليهم الشيءُ صلوات الله عليهم (١/ ٢٦٠).

ـ باب: أنَّ الله عزَّ وجلَّ لَم يُعلِّم نبيَّه علماً إلَّا أمره أن يُعلِّمَه أمير المؤمنين عليه السلام، وأنَّه كان شريكَه في العلم (١/ ٢٦٣).

ـ باب: أنَّه ليس شيءٌ من الحقِّ في يد الناسِ إلَّا ما خرج من عند الأئمَّة عليهم السلام، وأنَّ كلَّ شيء لم يخرج من عندهم فهو باطلٌ (١/ ٣٩٩).

وهذه الأبوابُ تشتمل على أحاديث من أحاديثهم، وهي منقولةٌ من طبعة الكتاب، نشر مكتبة الصدوق بطهران، سنة (١٣٨١هـ).

ويُعتبَرُ الكتابُ مِن أجَلِّ كتبِهم إن لَم يكن أجَلَّها، وفي مقدِّمة الكتاب ثناءٌ عظيمٌ على الكتاب وعلى مؤلِّفِه، وكانت وفاتُه سنة (٣٢٩هـ)، وهذا الذي نقلتُه منه نماذج من غلوِّ متقدِّميهم في الأئمَّة.

وأكثرُ كلام هذا الحاقد الجديد المسجَّل في هذا الشريط في ذمِّ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهو ذمٌّ بوقاحة وخسَّة، دون حياء من الله ومن الناس، ومنه قوله: « أفضلُ أنواع الانتقام في هذا العصر هو الانتقام الإعلامي، أبو بكر وعمر ـ لعنة الله عليهما!! ـ مقدَّسان في أعين هؤلاء الجهلة وفي أذهانهم، مقدَّسان يُؤخذ منهم الشرع، تُطبَّق أقوالهم، تطبَّق تعاليمهم ويُمجَّدون، تُرفع أسماؤهم ويُرفع ذكرُهم على المنابر وفي وسائل الإعلام، وتُسمَّى الشوارع والمؤسسات

والمباني والأفراد بأسمائهم، ذِكرُهم مخلَّد شئنا أم أبينا، صحيح هم ظلمة، وصحيح أنَّهم قتلة ومجرمون، ولكن ذكرهم مخلَّد مع الأسف، ولكن هذين الملعونين أساس الظلم لا يزالان واقعان يعيشان بيننا، أبو بكر وعمر لَم ينتهيا، صحيح هما الآن في عالَم البرزخ، أو في جهنَّم يذوقان من العذاب ما لا يمكن وصفه، ولكن بالنتيجة العالم يهتف باسميهما مع الأسف الشديد، ومع الأسف الشديد، ومع حرقة القلب أيضاً أنَّ مجرمين كهؤلاء يُهتف باسمهما!! نحن جئنا ونسأل من الله عزَّ وجلَّ أن نكون من هؤلاء المنتقمين، الذين يحرقون ذكر أبي بكر وعمر، ويُعيدون الناسَ إلى صوابهم!!! ».

وقوله: « هذا، ومع أنَّ كلَّ جرائم صدام لا تأتي عشر معشار جرائم أبي بكر وعمر في الواقع!!! ».

وقوله: « ولكن في الواقع، الذين لا يريدون أن ينتقموا من أبي بكر وعمر، أو من ذولاَ اللِّي ما ندري إيش نسميهم، أو اللِّي يترحَّمون على أبي بكر وعمر يترضون عليهم، هذا إنسان التشيع لم يدخل قلبه، بأي عنوان خصوصاً في هذا الزمان يقول لك: تقية ما تقية، كله باطل، كله كذب في كذب، لا تقية في هذا الزمن!!! ».

وقوله: « لدينا في بعض الروايات أنَّ الإمام أمير المؤمنين صلوات الله عليه قال لسلمان المحمدي، قال له: أتريد أن أريك أبو بكر الآن؟ قال: إيه! بطريقة معينة كما هو وارد في الرواية، والإمام أشار بطريقة، فانكشفت الحجب، وإذا بأبو بكر في أغلال، وفي قعر جهنَّم، هنا قال له أبو بكر: يا أمير المؤمنين! أرجِعني إلى الدنيا وسأعترف بولايتك، وأُرجِع الحق لك، وأعترف على نفسي، وأقول: أنا ظالم، حتى عموم المسلمين كلهم هاذولا اللِّي الآن يتبعونك،

ويعرفون أنَّني كنت ظالم، وهذا الحكم كان حكم غير شرعي، وأنَّني قتلت امرأتك، وأنَّني كذا وكذا وكذا، فأمير المؤمنين عليه السلام التفت إلى الملكين اللَّذين هما موَكّلان بتعذيب أبي بكر، وقال لهما: ضاعفَا عليه العذاب؛ ولو رددناه لازداد غيًّا، كذاب!!

وفي الواقع إذا سألتم أنفسَكم: لماذا أبو بكر وعمر في الواقع أخبث الخبثاء، وأكبر المخلوقات إجراماً وكفراً ونفاقاً؟ لأنَّهما بقية ظلمة الأنبياء، فرعون، النمرود، وغيرهم، هؤلاء كانوا إلى حد ما هو يشعر بأنَّه كافر، وأنَّه يعمل ضد الله عزَّ وجلَّ، لكن عنده نسبة من تأنيب الضمير التي جعلت فرعون حينما رأى برهان ربِّه يؤمن، صحيح وإلاَّ لا؟ فرعون حينما انطبق البحر عليه تشهَّد، ثق تماماً أنَّ عمر وأبو بكر لو كانا في ذلك الموضع لَمَا تشهَّدا، ولَمَا ألانا أبداً؛ والدليل أيضاً لدينا في الروايات: عمر وهو على فراش الهلاك ـ لعنة الله عليه ـ طلب من ابنه أن يستدعي أمير المؤمنين صلوات الله عليه، بأي طريقة ائتني بأبي الحسن، ذهب هذا ابنُ عمر طلب من أمير المؤمنين عليه السلام أنَّه عمر يريد أن يراك وهو على فراش الاحتضار، أمير المؤمنين عليه السلام قَبِل، قَبِل للغاية، وهو أنَّه يصل هذا الخبر إلينا، وإلاَّ أمير المؤمنين لا يُلبي دعوة هذا النجس، وصل إليه، فقال له: يا علي! اغفر لي، أنا أتوب إلى الله عزَّ وجلَّ، فاسأل من الله عزَّ وجلَّ أن يتوب عليَّ؛ فإنِّي أرى النارَ أمامي، عمر وهو على فراش الموت، الله عزَّ وجلَّ كشف عن الحجب أمامه، فكان يرى الملائكة وموضعه في جهنَّم، كلهم مستعدين، يقولون: هيَّا تعال! فشاف، يعني رأى برهان ربِّه، شوف تخيل، ولذلك استدعى أمير المؤمنين حتى يتوب، وإلاَّ ما كان يستدعيه، صحيح وإلاَّ لا؟ أمير المؤمنين عليه السلام قال له: نعم، أغفر لك وأشفع لك عند الله بشرط

واحد، الآن تقف بالمسجد وتعلن أمام الناس أَنَّك ظلمتنا أهل البيت ... فكَّر عمر، شوف تخيَّل، الإنسان يرى جهنَّم أمامه، بما فيها من العذاب وموضعه، وكل الملائكة والموكَّلين بتعذيبه، كلهم منتظرينه، يقولون: تعال! خلاص على مقربة من العذاب ... ما فيه حل، وهو في الساعات الأخيرة من حياته، فكر شوي، وإلاَّ يقول: لا! لو لا أن يُقال أنَّ ابن الخطاب رضخ، أن يُقال أَنَّه اعتذر (النار ولا العار) بالضبط، شوف الخبث والدهاء، إنسان، بل ليس إنسان، سافل إلى أبعد درجة، وضيع، لهذا ثق تَماماً أَنَّه لو كان في ذلك الموضع أحد ظلمة الأنبياء لكان تاب، ولذلك أبو بكر وعمر هما أنجس وأخسُّ ملعونين، ولذلك حتى إبليس ـ كما عندنا في الروايات ـ في جهنَّم، جهنَّم طبقات ومراتب، إبليس في المرتبة التي أعلا من أبو بكر وعمر، إبليس الذي أغوى الناس وضلل الناس هذا إبليس نفسه، هذا المخلوق فوق مرتبة أبو بكر وعمر، أبو بكر وعمر في قعر قعر جهنَّم، وأبو بكر وعمر هما أسوأ مخلوقين في الكون منذ بدء الخليقة، مش كذا؟ إحنا عندنا أشرف المخلوقات هم محمد وآله، اللهمَّ صل على محمد وعلى آل محمد، أبو بكر وعمر هم أسوأ المخلوقات، أعدا أعداء الله، يعني مقابل الله مَن؟ إبليس؟ ما هو إبليس، مقابل الله: أبو بكر وعمر، بَعْدِين إبليس تلميذهم!!! ».

هذه مقاطع من كلام هذا العاسر البغيض، أثبتها كما هي بلحنها وإحَنِها، وعُجرها وبُجرها، وغيظها وأضغانها، وحقدها وإلحادها، وظُلمها وظلامها، ولو فتَّش مفتِّش عن كلام يطابق هذيان المجانين لم يجد أقربَ من هذه الكلمات وما اشتملت عليه من الروايات، وإنَّ كتباً تشتمل على مثل هذه الروايات المكذوبة حقيقةٌ بالإتلاف والإحراق، وإنَّ عقيدة تُبنى على مثل هذه الأساطير

والخرافات جديرةٌ أن يتبرَّأ منها مَن وفَّقهم الله من أصحابها، وأن ينبذوها رغبة عنها نبذ النواة، ولا شكَّ أنَّ الأئمَّة الذين افتُري عليهم مثل هذه الروايات بريئون منها ومِمَّن افتراها أو تابَع مَن افتراها.

ومِمَّن وفَّقهم الله للتخلص من الابتلاء ببغض الصحابة وذمِّهم، والظَّفَر بسلامة القلوب والألسنة من ذلك، ومحبَّتهم والثناء عليهم: الشريف أبو طالب بن عمر العلوي، فقد ذكر أبو طاهر السِّلفي في المشيخة البغدادية عند ذكر شيخه الشريف أبي منصور أحمد بن عبد الله بن الدَّبخ الهاشمي، عن شيخه الشريف أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي: أنَّ أبا طالب بن عمر العلوي كان على سبِّ الصحابة رافضيًّا، فتاب وأناب إلى الله تعالى مِمَّا سبق، وقال: « عشتُ أربعين سنة أسبُّ الصحابةَ، أشتهي أن أعيش مثلها حتى أذكرَهم بخير ».

ومَن لم يهتد من هؤلاء، وتعدَّى على جَناب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا سيما الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كهذا الحاقد الجديد، فلَن يجد أمامه إلَّا إظهار خزيه ودحض باطله؛ انتصاراً للصحابة الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم، الذين هم الواسطة بين الناس وبين رسول الله ﷺ، فما عرف الناسُ الكتابَ والسنة والهدى والضلال إلَّا عن طريق أصحابه رضي الله عنهم وأرضاهم، والقدح في الناقل قدحٌ في المنقول، كما قال أبو زرعة الرازي رحمه الله: « إذا رأيت الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديقٌ؛ وذلك أنَّ رسول الله ﷺ عندنا حقٌّ والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليُبطلوا الكتاب والسنَّة، والجرحُ بهم أولى، وهم زنادقةٌ »، أورده عنه الخطيب البغدادي بإسناده إليه في كتابه الكفاية (ص ٤٩).

ولا أدري هل فكَّر هذا الحاقد أو لم يفكِّر أنَّ خزيَه هذا لن يُنشر، وأنَّه سيبقى سبَّة عليه، وعلى كلِّ مَن كان على شاكلته من متقدِّمي أسلافه ومتأخريهم، وسواء فكَّر أو لم يفكِّر، فإنَّ هذيانه هذا من أعظم الإجرام، وفَقْدُ الحياء يُؤدِّي إلى كلِّ بلاء، وقد قال الرسول الكريم ﷺ: « إنَّ مِمَّا أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لَم تستح فاصنع ما شئت » رواه البخاري (٣٤٨٣)، وإذا لَم يهتد قبل الموت هذا المجرم الأفَّاك الذي يزعم أنَّ أبا بكر رضي الله عنه في النار، وأنَّه أشدُّ من إبليس عذاباً في نار جهنَّم، فسيجمع الله له إلى خزي الدنيا عذاب الآخرة.

وأمَّا عثمان بن عفان رضي الله عنه فلَم يسلم من حاقد آخر جديد من القطيف يُدعى حسن الصفار، فقد قال في شريط له: « فإذا أوَّل سمة من سمات التاريخ الشيعي هي سمة العطاء، هي سمة العمل، هي سمة النشاط، وكان الشيعة في كلِّ العصور في عصور الخلفاء حتى في عهد الخليفة أبي بكر وعمر، لم يكن **الشيعة جامدين وإنَّما كانوا يعملون حتى استطاعوا أن يفجروا الثورة الكبرى في عهد عثمان**، وأن يأخذوا الخلافة والحكم إلى الإمام علي، في مشكلة ... كثير من الناس لا يعرفون أنَّ الثورةَ التي حدثت على الخليفة عثمان إنَّما كانت بتخطيط شيعي، وقد شارك فيها عمار بن ياسر، بل كان هو المخطِّط لها عمار بن ياسر، إنَّما لأنَّ معاوية جعل مقتل عثمان كالقميص ضد الإمام علي، وحارب الإمام علي بتهمة قتل عثمان.

الإمام علي بشكل طبيعي ما كان إِلُهْ يد مباشرة في العمل في مقتل عثمان، لذلك الشيعة يتبرَّؤون من هذه القضية حتى لا يأخذ أهل السنة مستمسك عليهم، **وإلاَّ فالشيعة هم الذين قتلوا عثمان جزاهم الله خيراً**، فكان عندهم عمل، في عهد بني أمية، كان عندهم عمل، كان عندهم عمل في عهد بني

العباس، كان عندهم عمل، ثورات متتالية، متتابعة كانت في تاريخ الشيعة .. هذه السمة الأولى العطاء »!!!

وقد ذكر هذا الحاقد أنَّ الشيعة فجَّروا الثورة الكبرى في عهد عثمان، وأنَّهم قتلوه، ودعا لهم على قتلهم إيَّاه، وأنَّ هذا من عطائهم، وأمَّا عمار بن ياسر رضي الله عنه فهو بريء مِمَّا نسبه إليه براءة الذئب من دم يوسف عليه الصلاة والسلام.

❊ ❊ ❊

وهذا العاسر البغيض التائه الذي شوى الحقدُ قلبَه وأحرق فؤادَه حتى كاد يتميز من الغيظ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما له أسلافٌ تفوَّهوا بمثل كلامه القبيح، منهم نعمة الله بن عبد الله بن محمد بن حسين الحسيني الجزائري (من جزائر البصرة)، ذكره صاحب معجم المؤلفين (١٣/ ١١٠)، وكانت وفاته سنة (١١١٢هـ)، فقد جاء في كتابه الأنوار النعمانية، طبعة مطبعة شركة جاب تبريز بإيران، من الجفاء في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قوله: (١/ ٨١ ـ ٨٢): « وإنَّما الإشكال في تزويج علي عليه السلام أم كلثوم لعمر ابن الخطاب وقت تخلفه؛ لأنَّه ظهرت منه المناكير، وارتدَّ عن الدِّين ارتداداً أعظم من كلِّ مَن ارتدَّ، حتى إنَّه قد وردت روايات الخاصة أنَّ الشيطان يغل بسبعين غلاًّ من حديد جهنَّم، ويُساق إلى المحشر، فينظر ويرى رجلاً أمامه تقوده ملائكة العذاب، وفي عنقه مائة وعشرون غلاًّ من أغلال جهنَّم، فيدنو الشيطان إليه، ويقول: ما فعل الشقي حتى زاد عليَّ في العذاب، وإنَّما أغويت الخلق وأوردتهم موارد الهلاك؟! فيقول عمر للشيطان: ما فعلتُ شيئاً سوى أنِّي غصبت خلافة علي بن أبي طالب!!

والظاهر أنَّه استقلَّ سبب شقاوته ومزيد عذابه، ولم يعلم أنَّ كلَّ ما وقع في

الدنيا إلى يوم القيامة من الكفر والطغيان واستيلاء أهل الجور والظلم، إنَّما هو من فَعْلَته هذه!!! ».

وأفحشُ من ذلك وأقبح قوله (٢/ ٢٧٨): « ووجه آخر لهذا، لا أعلم إلَّا أنِّي رأيته في بعض الأخبار، وحاصله أنَّا لم نجتمع معهم على إله، ولا على نبي، ولا على إمام؛ وذلك أنَّهم يقولوا (كذا): إنَّ ربَّهم هو الذي كان محمد صلى الله عليه وآله نبيَّه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الربِّ، ولا بذلك النبي، بل نقول: إنَّ الربَّ الذي خليفةُ نبيِّه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النَّبي نبينا!!! ».

وهذا الكلام من هذا الجزائري لَم يَدَع فيه مجالاً للقائلين منهم عند لقائهم بعض أهل السنَّة: كلُّنا مسلمون، الرَّبُّ واحد، والنَّبيُّ واحد، والقبلة واحدة، والمذهب الجعفري كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي!

وقد أثنى يوسف بن أحمد البحراني على هذا الجزائري وكتابه، فقال في كتابه لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث (ص ١١١) نشر دار الأضواء ببيروت: « وكان هذا السيِّد فاضلاً محدِّثاً مدقِّقاً، واسع الدائرة في الاطِّلاع على أخبار الإمامية، وتتبع الآثار المعصومية!! »، ووَصَف كتابه الأنوار النعمانية بأنَّه كبير مشتمل على كثير من العلوم والتحقيقات!!

وقد وُصف هذا البحراني على طرة كتابه بالعلاَّمة المحدِّث الشهير!

وفي ترجمة الجزائري المذكورة في مقدمة كتابه الأنوار النعمانية (صفحة: ي - ل) ثناء سبعة من علمائهم عليه، آخرهم هذا البحراني.

ومنهم كاظم الأزري وهو من علمائهم بين القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجري، فقد أنشأ قصيدة هائية طويلة تبلغ ألف بيت، فيها غلوٌّ في بعض

أهل البيت، وجفاء في الصحابة الكرام رضي الله عنهم عموماً، وفي الشيخين الجليلين والخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خصوصاً، وقد وقفت على أبيات من هذه القصيدة في كتاب الأستاذ محمود الملاَّح، وعنوانه: « الرزية في القصيدة الأزرية »، وله تعليقات جيدة على ما أورده من أبياتها، فجزاه الله خيراً، وقد قال (ص ٣٢): « القصيدة الأزرية الهائية، التي تستحق أن تسمى بـ (هاء) الهاوية، معروفة في الأوساط المختلفة، كنَّا نسمع منها نبذاً منبوذة، وطالَمَا تشوَّقنا إلى لقائها الكريه! فنزلت في هذه الأيام إلى الأسواق سافرة غير محتجبة، كما نزل غيرها من الموبقات السافرة! وهي مِمَّا نشرته المطبعة الحيدرية في النجف، وهي إحدى المطابع التي أخذت على عاتقها تحقيق منهاج معيَّن، ينكشف لنا أوَّلاً فأولاً! وكان طبعها سنة (١٣٧٠هـ) ».

وذكر أنَّ لها مقدمة بقلم محمد رضا المظفر، وقال: « ومِمَّا جاء في المقدمة قوله في صفحة (٤٠): (وكان لدى علماء عصره مبجَّلاً محترَماً، لا سيما عند السيد بحر العلوم، وتُنقل إلى اليوم على ألسنة الناس مبالغات في احترامه وتقدير ألفيته، خاصة لدى العلماء! حتى يُنقل عن الشيخ صاحب الجواهر أنَّه كان يتمنَّى أن تكتب في ديوان أعماله القصيدة الأزرية مكان كتابه جواهر الكلام) ».

إلى أن قال صاحب المقدمة: « وهي ينبغي أن تُعدَّ كتاباً دينيًّا لا قصيدة؛ فإنَّها تُمثِّل رأي الإمامية في النبوة والإمامة، وفيه كثير من المباحث الكلامية وإقامة الحجج عليها، تغني بجملتها عن مجلدات ضخمة!! ».

وهذا الشاعر كاظم بن محمد بن مراد بن المهدي التميمي الأزري البغدادي، ذكره صاحب معجم المؤلفين (٨/ ١٣٩)، وذكر أنَّ وفاته سنة

(١٢١٢هـ)، ومِمَّا جاء في قصيدته الأزرية في الجفاء في الصحابة عموماً البيت في (ص ٤٥):

أَنَبيٌّ بلا وصي؟!! تعالى اللـ ـه عمَّا يقوله سفهاها!!!

ويعني بالسفهاء أصحاب رسول الله ﷺ وأهل السنَّة الذين ساروا على نهجهم!

وأسوأ من ذلك البيت في (ص ٥١):

أهم خير أمَّة أخرجت للنَّا س؟! هيهات ذاك بل أشقاها!!!

فهو يُنكر أن يكون الصحابة خير أمَّة أُخرجت للناس، ويزعم أنَّهم شرُّ أمَّة أُخرجت للناس، وفي هذا مقابلة ومعارضة ومناقضة لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾، وقد نطق هذا الأزري بالوزر العظيم وصرَّح بما أشار إليه ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية بقوله (ص ٤٦٩): « فمَن أضلُّ مِمَّن يكون في قلبه غِلٌّ على خيار المؤمنين وسادات أولياء الله تعالى بعد النَّبيِّين، بل قد فضَلهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: مَن خير أهل ملَّتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: مَن خير أهل ملَّتكم؟ فقالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: مَن شرُّ أهل ملَّتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد، ولم يستثنوا منهم إلَّا القليل، وفيمَن سبُّوهم مَن هو خير مِمَّن استثنوهم بأضعاف مضاعفة ».

ومن جفائه في أبي بكر رضي الله عنه البيتان في (ص ٤٧، ٧٩):

أو لا ينظرون ماذا دهتهم قصة الغار من مساوي دهاها

وكذا في براءة لَم يبسمل حيث جلت بذكره بلواها

فإنَّ هذا التائه جعل منقبة أبي بكر رضي الله عنه في دخوله الغار مع النَّبي صلى الله عليه وسلم مذمَّة، وأسوأ من ذلك زعم هذا الأفَّاك أنَّ سورةَ براءة خلت من البسملة؛ لأنَّ أبا بكر رضي الله عنه ذكِر فيها، وأنَّ هذا الذِّكر عظمت به المصيبة وجلَّت به البلوى!!

ومِن ذمِّه أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وجفائه فيهما البيتان في (ص ٥٢):

أي مرقى من الفخار قديماً ... وحـديـثاً أصابه شيخاها؟!

أي أكرومة ولو أنَّــها قـلـ ... ـت ودقَّت إليهما منتهاها

وفي مقابل هذا الجفاء في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما يأتي بالغلو الشديد في علي رضي الله عنه، مع جفاء في الرسل والأنبياء، ومنه هذه الأبيات في (ص ٣٤، ٣٥، ٣٦).

وهو الآية المحيطة في الكو ... ن ففي عين كلِّ شيء تراها!

الفريد الذي مفاتيح علم الـ ... واحد الفرد غيره ما حواها!

واسأل الأنبياء تنبيك عنه ... إنَّه سرُّها الذي نبَّاها!

جمع الله فيه جامعة الرسـ ... ـل وآتاه فوق ما آتاها!

لك كف من أبحر الله تجري ... أنـهـر الأنـبـيـاء من مجراها!

ورأت قسوراً لو اعتـرضته الـ ... إنس والجن في وغى أفـنـاهـا!

وتعليقي على هذه الأبيات التي هي غاية في الغلو، أقول: إنَّه يصدق عليها الوصف المشهور: يضحك النمل في قراها، والنحل في خلاياها!

***

وبعد أن أوردتُّ كارهاً مضطرًّا فيما تقدَّم من كلام هذا الحاقد الجديد وبعض أسلافه من المتقدِّمين والمتأخرين كلماتٍ مظلمة موحشة في الغلوِّ في بعض القرابة والجفاء في الأنبياء والصحابة، وعلى الأخصِّ أبي بكر وعمر

رضي الله عنهما، فإنِّي أوردُ هنا كلمات مشرقة مضيئة مُؤنسة من كلام خير الصحابة والقرابة بعضهم في بعض.

فمِمَّا قاله خيرُ القرابة وأفضل هذه الأمَّة بعد الخلفاء الثلاثة قبله علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما:

١ ـ روى البخاري في صحيحه (٣٦٧١) بإسناده عن محمد بن الحنفية ـ وهو محمد بن علي بن أبي طالب ـ قال: « قلت لأبي: أيُّ الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثمَّ مَن؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلَّا رجل من المسلمين ».

٢ ـ روى الإمام أحمد في مسنده قال: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا منصور بن عبد الرحمن يعني الغُداني الأشَل، عن الشعبي، حدَّثني أبو جُحَيفة الذي كان عليٌّ يُسمِّيه وَهْب الخير، قال: قال لي علي: « يا أبا جُحيفة! ألا أخبرُك بأفضل هذه الأمَّة بعد نبيِّها؟ قال: قلت: بلى! قال: ولم أكن أرى أنَّ أحداً أفضل منه، قال: أفضلُ هذه الأمَّة بعد نبيِّها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، وبعدهما آخر ثالث ولم يُسمِّه » وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين، إلَّا منصور ابن عبد الرحمن فهو من رجال مسلم، وأثر عليٍّ هذا عن أبي جحيفة جاء في مسند الإمام أحمد وزوائده لابنه عبد الله من طرق صحيحة أو حسنة، وأرقامها من (٨٣٣) إلى (٨٣٧) و(٨٧١).

٣ ـ وروى الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٤٧٤) قثنا الهيثم بن خارجة والحكم بن موسى، قالا: ثنا شهاب بن خراش، قال: حدَّثني الحجاج بن دينار، عن أبي معشر، عن إبراهيم النخعي قال: « ضرب علقمة ابن قيس هذا المنبر، فقال: خطبنا عليٌّ على هذا المنبر، فحمد الله وذكره ما شاء الله أن يذكره،

ثم قال: ألا إنَّه بلغني أنَّ أناساً يفضِّلوني على أبي بكر وعمر، ولو كنتُ تقدَّمتُ في ذلك لعاقبتُ، ولكنِّي أكره العقوبةَ قبل التقدُّم، فمَن قال شيئاً من ذلك فهو مفترٍ، عليه ما على المفتري، إنَّ خيرَ الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ... ».

وهذا إسناد حسن، وأبو معشر هو زياد بن كليب، وهو ثقة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٩٩٣)، وقال الألباني: « إسناده حسن ».

وفي زوائد فضائل الصحابة (٤٩) عن عبد الله بن أحمد بإسناد فيه ضعف إلى الحكم بن جَحْل قال: سمعتُ عليًّا يقول: « لا يفضلني أحَدٌ على أبي بكر وعمر إلَّا جلدته حدَّ المفتري ».

وهو أيضاً كذلك في السنة لابن أبي عاصم (١٢١٩)، وهو قريب في المعنى من الذي قبله عن علقمة، وقد أشار إبراهيم النخعي إلى هذه العقوبة من عليٍّ لِمَن يفضله على الشيخين بقوله لرجل قال له: « عليٌّ أحبُّ إليَّ من أبي بكر وعمر »، فقال له إبراهيم: « أمَا إنَّ عليًّا لو سمع كلامَك لأوجع ظهركَ، إذا تجالسوننا بهذا فلا تجالسونا » رواه عنه ابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٧٥) بإسناده إليه عن أحمد بن يونس، عن أبي الأحوص ومفضل بن مهلهل، عن مغيرة، عنه، ورجاله ثقات محتجٌّ بهم، وهم من رجال الصحيحين، إلَّا المفضل بن مهلهل فهو من رجال مسلم، وفيه عنعنة المغيرة عن إبراهيم، وهو مدلس.

وإذا كانت هذه عقوبةُ علي رضي الله عنه مَن يفضِّله على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فكيف تكون عقوبته مَن يفضِّله وبعضَ أبنائه وأحفاده على الأنبياء والمرسلين؟!

٤ ـ وروى ابن ماجه في سننه (١٠٦) قال: حدَّثنا علي بن محمد، ثنا وكيع،

ثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلِمة، قال: سمعتُ عليًّا يقول: « خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وخيرُ الناس بعد أبي بكر عمر » ورجاله محتجٌّ بهم، ثلاثة منهم من رجال البخاري ومسلم، وصححه الألباني.

٥ ـ وروى ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٣٤) (٧٠٥٣) قال: حدَّثنا ابن نمير، عن عبد الملك بن سَلْع، عن عبد خير، قال: سمعتُ عليًّا يقول: « قُبض رسول الله ﷺ على خير ما عليه نبيٌّ من الأنبياء، قال: ثم استُخلِف أبو بكر فعمل بعمل رسول الله ﷺ وبسنَّته، ثم قُبض أبو بكر على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمَّة بعد نبيِّها، ثم استُخلف عمر، فعمل بعملهما وسنَّتهما، ثم قُبض على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمَّة بعد نبيِّها وبعد أبي بكر ».

ورجال هذا الإسناد مُحتجٌّ بهم، فعبد خير وعبد الله بن نمير ثقتان، وعبد الملك بن سَلْع صدوق.

٦ ـ وروى البخاري في صحيحه (٣٦٨٥) ومسلم (٣٣٨٩) عن ابن عباس قال: « وُضع عمر على سريره، فتكنَّفه الناسُ يدعون ويصلُّون قبل أن يُرفع وأنا فيهم، فلَم يَرُعني إلَّا رجل آخذ منكبي، فإذا علي ابن أبي طالب، فترحَّم على عمر، وقال: ما خلَّفتَ أحداً أحبَّ إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله! إن كنتُ لأظنُّ أن يجعلك الله مع صاحبيك، وحسبتُ أنِّي كثيراً أسمع النَّبيَّ ﷺ يقول: ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلتُ أنا وأبو بكر وعمر، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر ».

هذه نماذج مِمَّا عند أهل السنَّة والجماعة من كلام حسن قاله أبو الحسن علي رضي الله عنه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وأيضاً فإنَّ عليًّا رضي الله عنه قد سَمَّى ثلاثةً من أبنائه بأسماء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، كما في الرياض المستطابة للعامري (ص ١٧٩)، وزوَّج عليٌّ رضي الله عنه ابنته من فاطمة أم كلثوم من عمر رضي الله عنه، ولو حصل في نفوس بعضهم على بعض شيء، فإنَّه منزوع منهم في الجنَّة، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾** ﴾.

وإذا نظر مَن له أدنى عقل في هذه الروايات عند أهل السنَّة، ثم نظر في الراويات التي ذكرها هذا الحاقد البغيض عن قومه في ذمِّ أبي بكر وعمر، تبيَّن له الفرق الواضح بين الحقِّ والباطل، والهدى والضلال، والضياء والظلام، والرائحة الطيبة والرائحة الخبيثة المنتنة.

ومِمَّا جاء عن الخليفتين الرَّاشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

١ ـ روى البخاري في صحيحه (٣٧١٢) أنَّ أبا بكر رضي الله عنه قال لعليٍّ رضي الله عنه: « والذي نفسي بيده! لقرابةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبُّ إليَّ أن أصلَ من قرابتي ».

٢ ـ وروى البخاري في صحيحه أيضاً (٣٧١٣) عن ابن عمر، عن أبي بكر رضي الله عنهم قال: « ارقُبوا محمداً صلى الله عليه وسلم في أهل بيته ».

قال الحافظ ابن حجر في شرحه: « يخاطب بذلك الناس ويوصيهم به، والمراقبة للشيء المحافظة عليه، يقول: احفظوه فيهم، فلا تؤذوهم ولا تسيئوا إليهم ».

٣ ـ وروى البخاري أيضاً (٣٥٤٢) عن عقبة بن الحارث رضي الله عنه قال: « صلَّى أبو بكر رضي الله عنه العصر، ثم خرج يمشي، فرأى الحسنَ يلعب مع الصبيان،

فحمَلَه على عاتقه، وقال:

بأبي شبيهٌ بالنَّبيّ   لا شبيهٌ بعليّ

وعليٌّ يضحك ».

قال الحافظ في شرحه: « قوله: (بأبي): فيه حذف تقديره أفديه بأبي »، وقال أيضاً: « وفي الحديث فضل أبي بكر ومحبَّته لقرابة النَّبيِّ ﷺ ».

٤ ـ وروى البخاري أيضاً (١٠١٠) و(٣٧١٠) عن أنس رضي الله عنه: « أنَّ عمر بن الخطاب كان إذا قُحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللَّهمَّ إنَّا كنَّا نتوسَّل إليك بنبيِّنا ﷺ فتسقينا، وإنَّا نتوسَّل إليك بعمِّ نبيِّنا فاسقنا، قال: فيُسقون ».

والمراد بتوسُّل عمر رضي الله عنه بالعباس رضي الله عنه التوسُّل بدعائه كما جاء مبيَّناً في بعض الروايات، وقد ذكرها الحافظ في شرح الحديث في كتاب الاستسقاء من فتح الباري، واختيار عمر رضي الله عنه للعباس رضي الله عنه للتوسُّل بدعائه إنَّما هو لقرابته من رسول الله ﷺ، ولهذا قال رضي الله عنه في توسله: « وإنَّا نتوسَّل إليك بعمِّ نبيِّنا »، ولم يَقل: بالعباس، ومن المعلوم أنَّ عليًّا رضي الله عنه أفضلُ من العباس، وهو من قرابة الرسول ﷺ، لكن العباس أقرب، ولو كان النَّبيُّ ﷺ يُورَث عنه المال لكان العباس هو المقدَّم في ذلك؛ لقوله ﷺ: « أَلحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر » أخرجه البخاري ومسلم.

وما يزعمونه من ظلم أبي بكر رضي الله عنه أهل البيت في منع ميراثه ﷺ وأخذه الخلافة منهم، مردودٌ بكونه رضي الله عنه لم يقسم ميراثه ﷺ تنفيذاً لِمَا جاء عنه ﷺ، فقد روى البخاري (٦٧٢٥) (٦٧٢٦) ومسلم (١٧٥٩) عن عائشة: « أنَّ فاطمة والعباس عليهما السلام أتيَا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ،

وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من فَدَك وسهمهما من خيبر، فقال لهما أبو بكر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: لا نورث، ما تركنا صدقة، وإنَّما يأكل آلُ محمد من هذا المال » الحديث.

وأمَّا الخلافة، فمعاذ الله أن يتولاَّها أبو بكر رضي الله عنه وهي حقٌّ لغيره، وإنَّما تولاَّها بمبايعة أصحاب رسول الله ﷺ إيَّاه، وتحقَّق بهذه البيعة ما أخبر به الرسول ﷺ بقوله: « ويأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر »، فقد روى البخاري (٥٦٦٦) ومسلم (٢٣٨٧) في صحيحيهما ـ واللفظ لمسلم ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: « قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتبَ كتاباً؛ فإنِّي أخاف أن يَتمنَّى مُتمنٍّ ويقول قائل: أنا أولَى، ويأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر ».

٥ ـ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٥٣): « وانظر إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين وضع الديوان، وقالوا له: يبدأ أمير المؤمنين بنفسه، فقال: لا! ولكن ضَعُوا عمرَ حيث وضعه الله، فبدأ بأهل بيت رسول الله ﷺ، ثم من يليهم، حتى جاءت نوبته في بني عدي، وهم متأخِّرون عن أكثر بطون قريش ».

❊ ❊ ❊

وبالنظر فيما جاء في كلام هذا الحاقد الجديد وأسلافه في الأنبياء والقرابة والصحابة، وما جاء عن أهل السنَّة والجماعة في ذلك يتَّضح ما يلي:

١ ـ أنَّ هذا الحاقدَ الجديد والخمينيَّ فضَّلاَ فاطمة وعليًّا والحسَن والحسين رضي الله عنهم وتسعةً من أولاد الحسين، وهم الأئمَّة الاثنا عشر عندهم على الأنبياء

والمرسَلين سوى نبيِّنا محمد ﷺ، وفي مقدِّمتهم إبراهيم الخليل ثم موسى الكليم ونوح وعيسى وغيرهم، وهذا غلوٌّ في أئمَّتهم وجفاء في الأنبياء والمرسلين، أمَّا أهل السنَّة والجماعة فيؤمنون بأنَّ رسلَ الله وأنبياءَه جميعاً خيرُ البشر.

٢ ـ أنَّ هذا الحاقدَ الجديد وأسلافَه يغلون في أئمَّتهم ويجفون في أكثر أهل البيت، وفي الصحابة جميعاً، إلَّا نفراً يسيراً منهم، أمَّا أهل السنَّة والجماعة، فهم يتولَّون أهل بيت النَّبيِّ ﷺ والصحابة جميعاً، ويُنزلون كلاًّ منزلته بالعدل والإنصاف، وفقاً للنصوص الشرعية، وعندهم أنَّ أهلَ البيت هم أزواج رسول الله ﷺ وذريَّته، وكلُّ مسلم ومسلمة من بني هاشم بن عبد مناف، وبنو هاشم منحصرون في نسل ابنه عبد المطلب كما في كتب الأنساب وغيرها، وانظر عَقِبَ عبد المطلب في جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ١٤ ـ ١٥)، والتبيين في أنساب القرشيين لابن قدامة (ص ٧٦)، ومنهاج السنة لابن تيمية (٧/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، وفتح الباري لابن حجر (٧/ ٧٨ ـ ٧٩).

فأهل السنَّة يتولَّون الصحابةَ جميعاً، ويتولَّون كلَّ مسلم ومسلمة من قرابة النَّبيِّ ﷺ، ويعرفون الفضلَ لِمَن جمع اللهُ له بين شرف الإيمان وشرف النَّسب، فمَن كان من أهل البيت من أصحاب رسول الله ﷺ، فإنَّهم يُحبُّونه لإيمانه وتقواه، ولصحبته إيَّاه، ولقرابته منه ﷺ، ومَن لم يكن منهم صحابيًّا، فإنَّهم يُحبُّونه لإيمانه وتقواه ولقربه من رسول الله ﷺ، ويَرون أنَّ شرفَ النَّسَب تابعٌ لشرف الإيمان، ومَن جمع الله له بينهما فقد جمع له بين الحُسنيين، ومَن لَم يُوفَّق للإيمان فإنَّ شرفَ النَّسَب لا يُفيده شيئاً، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ** ﴾، وقال ﷺ في آخر حديث طويل رواه مسلم في صحيحه (٢٦٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه: «ومَن بطَّأ به عمله لم يسرع به نسبه».



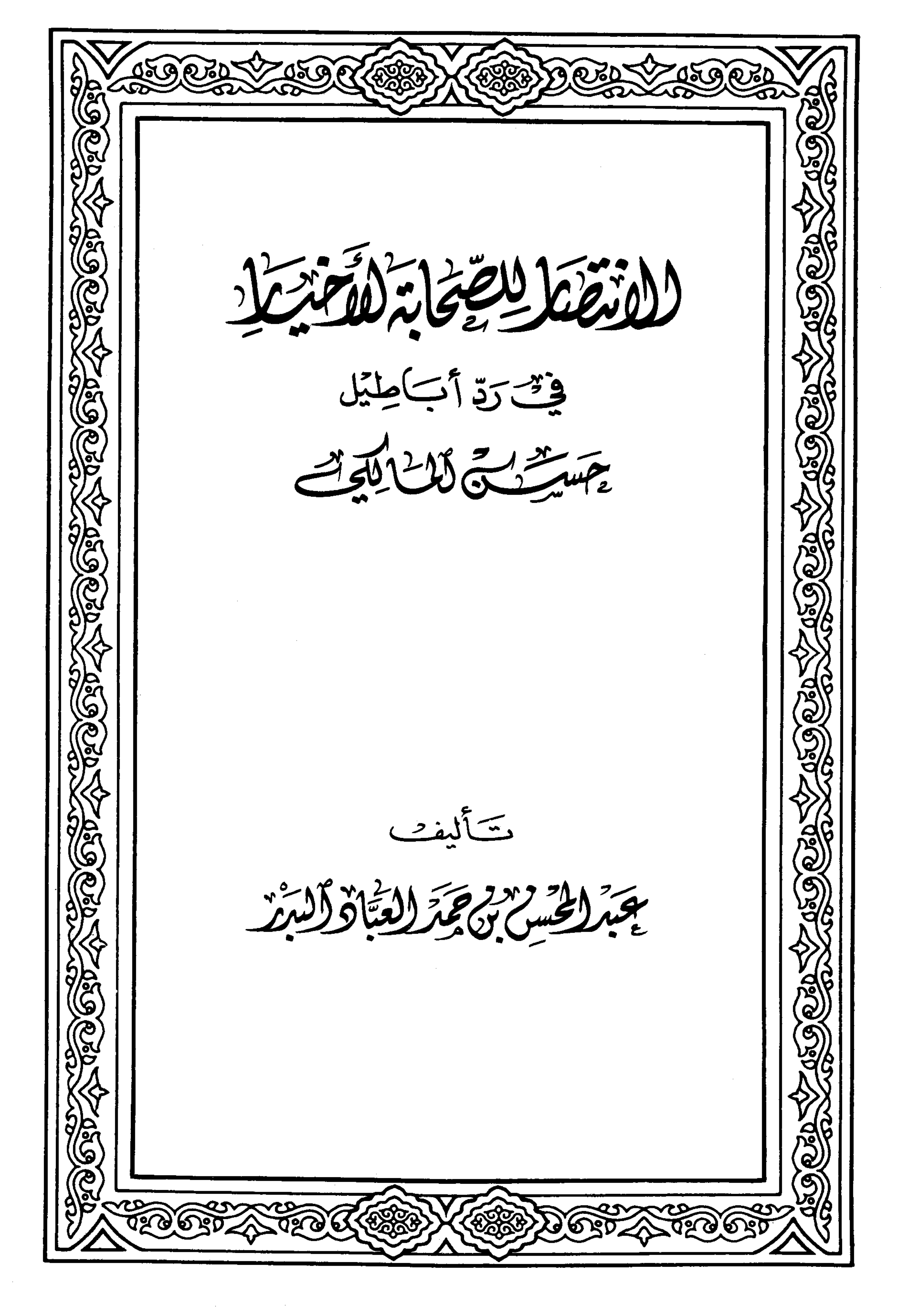
وقد صدر لي في عام (١٤٢٢هـ) كتاب بعنوان: «فضل أهل البيت وعلوِّ مكانتهم عند أهل السنَّة والجماعة»، يشتمل على عشرة فصول، بيَّنتُ في الفصل الأول مَن هم أهل البيت، وأوضحتُ الأدلَّة على دخول زوجاته وعمَّيه حمزة والعباس وأولاد أعمامه في أهل بيته.

ومن محاسن أهل السنَّة والجماعة محبَّتهم للصحابة والقرابة وتولِّيهم إيَّاهم والدعاء لهم، ومن محبَّتهم للصحابة والقرابة أنَّهم يُسمُّون بأسمائهم، وقد ذُكِر عن الحسن بن عرفة وابن دقيق العيد التسمية بأسماء العشرة المبشَّرين بالجنة، ذكر ذلك الحافظ أبو الحجاج المزي في تهذيب الكمال في ترجمة الحسن بن عرفة، وذكره محمد بن شاكر الكتبي في كتاب فوات الوفيات في ترجمة ابن دقيق العيد (٣/ ٤٤٣)، وللشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ستة من البنين وبنت واحدة، أسماؤهم: عبد الله، وإبراهيم، وعبد العزيز، وعلي، وحسن، وحسين، وفاطمة، وكلها من أسماء أهل بيته ﷺ إلَّا عبد العزيز، فعبد الله وإبراهيم وفاطمة من أولاده ﷺ، وعلي ابن عمِّه وصهره، والحسن والحسين سبطاه.

وقد رزقني الله بنين وبنات، سمَّيتُ منهم بأسماء الخلفاء الراشدين الأربعة، وعبد الرحمن، وهم من العشرة المبشَّرين بالجنة، وباسم فاطمة والحسن والحسين، وبأسماء سبع من أمهّات المؤمنين.

والحمد لله الذي وفَّق أهلَ السنَّة والجماعة لمحبَّة الصحابة والقرابة والثناء عليهم والدعاء لهم، وسلامة قلوبهم وألسنتهم من الغلِّ لهم وذِكرهم بما لا يليق بهم.

ربَّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلاًّ للذين آمنوا، ربَّنا إنَّك رؤوف رحيم، ربَّنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنَّك أنت الوهاب، والحمد لله ربِّ العالَمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الانتصار للصحابة الأخيار

في رد أباطيل

حسن المالكي

تأليف

عبد المحسن بن حمد العباد البدر



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله وحده، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على من لا نَبِيَّ بعده، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أمَّا بعد:

فإنَّ عقيدةَ أهل السُّنَّة والجماعة في أصحاب رسول الله ﷺ رضي الله عنهم عقيدةٌ سليمةٌ مستقيمةٌ، مَبنيَّةٌ على محبَّتهم جميعاً، وموالاتهم، والدعاء لهم، والثناء عليهم بالجميل اللاَّئق بهم، وسلامة القلوب والألسنة من كلِّ ما لا يليق بهم.

وإنَّ من الخزي والعار للمرء في هذه الحياة أن يكون في قلبه غِلٌّ لهم، وأن يطلقَ لسانَه بِما فيه نَيْلٌ منهم، وذمٌّ لهمٌ، وهَضم لِجَنَابهم، يقول الطحاوي رحمه الله: « ونحبُّ أصحابَ رسول الله ﷺ ولا نفرط في حبِّ أحدٍ منهم، ولا نتبرَّأ من أحدٍ منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلَّا بخيرٍ، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ ».

وقال أبو المظفَّر السمعاني رحمه الله: « التعرُّض إلى جانب الصحابة علامةٌ على خذلان فاعله، بل هو بدعةٌ وضلالةٌ ».

ويقول أبو زرعة الرازي رحمه الله: « إذا رأيت الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديقٌ؛ وذلك أنَّ رسول الله ﷺ عندنا حقٌّ والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله ﷺ وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرحُ بهم أولى وهم زنادقةٌ ».

وهذه النقول مع غيرها مذكورة في آخر هذا الكتاب.

وطبعته الثانية هذه مع سابقتها على نفقة بعض المحسنين، أثابهم الله وأجزل لهم المثوبة.

وأسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب مؤلِّفَه وقارئَه وسامعه والمردودَ عليه فيه، إنَّه سميعٌ مجيب.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرورِ أنفسنا ومن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِه الله فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، صلَّى الله وسلَّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه، ومَن سلك سبيلَه واهتدى بهديه إلى يوم الدِّين، أمَّا بعدُ:

فإنَّ خيرَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهَدْي هديُ محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالة في النار.

وبعد، فإنَّ من فضلِ الله تعالى وعظيمِ منَّتِه عليَّ أن حبَّبَ إليَّ صحابةَ رسول الله ﷺ الأخيار، وقرابتَه الأطهار، من غير إفراطٍ أو تفريطٍ، أو غُلوٍّ أو جفاءٍ، كما هي طريقةُ السَّلف الصالح، وقد ألَّفتُ رسالةً مختصرةً بعنوان: « عقيدةُ أهل السنَّة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم »، وقد نُشرتْ في مجلَّة الجامعة الإسلامية، في عدَدِها الثاني من السنة الرابعة، الصادر في شهر شوّال سنة ١٣٩١هـ، ثمَّ طُبعتْ مستقلَّة.

وألَّفتُ رسالةً بعنوان: « فضلُ أهل البيت وعُلوُّ مكانتهم عند أهل السنَّة والجماعة » طُبعتْ في عام ١٤٢٢هـ، وسبق أن ألقيتُ محاضرةً في الموضوع في الجامعة الإسلامية في عام ١٤٠٥هـ تقريباً بعنوان: « مكانةُ أهل البيت عند الصحابة وتابعيهم بإحسان ».

وقد ألقيتُ محاضرةً في قاعة المحاضرات في الجامعة الإسلامية في عام ١٤٠٥هـ تقريباً عن معاويةَ بن أبي سفيان رضي الله عنه، وكان عنوانها في أوَّل الأمر « معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه بين المنصفين والمتعسِّفين »، لكنِّي عند إلقائها

اقتصرتُ على كلام أهل الإنصاف دون ذكر شيءٍ من كلام أهل الاعتساف، ثمَّ طُبعت بعنوان: «من أقوال المنصفين في الصحابيِّ الخليفةِ معاويةَ ﵁».

وفي الآونة الأخيرة وقفتُ على رسالتين لأحد المتعسِّفين الجُدُد، وهو حسن بن فرحان المالكي (نسبة إلى بَنِي مالك في أقصى جنوب المملكة)، إحداهما بعنوان: «الصحابةُ بين الصُّحبة اللُّغوية والصُّحبة الشَّرعية»، والثانية بعنوان: «قراءةٌ في كتب العقائد»، اشتملتَا على تَخبُّطٍ وتَخليطٍ في مسائل الاعتقاد، ولا سيَما في الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، وعلى النَّيل من عددٍ كبيرٍ من علماء أهل السنَّة المتقدِّمين والمتأخِّرين، وإشادة بأهل البدع.

وسأقتصرُ في هذه الرسالة على دحضِ أباطيله في حقِّ الصحابة الكرام ﵃ وأرضاهم.

ومن هذه الأباطيل: تقسيمُه الصحبةَ إلى صحبةٍ شرعيَّة وصحبةٍ لغويَّةٍ، ويريدُ بالصُّحبة الشرعيَّة صحبة المهاجرين والأنصار من أوَّل الهجرة إلى صُلح الحُديبية، وأنَّ ما ورد من فضائل لأصحاب رسول الله ﷺ إنَّما هي لهؤلاء وحدهم، ومَن كان بعد الحُديبية فصحبتُه لغويَّة كصحبة المنافقين والكفّار. فأخرج بذلك الألوفَ الكثيرةَ من أصحاب رسول الله ﷺ الذين أسلموا وهاجروا إلى رسول الله ﷺ بعد الحُديبية، وكذلك الذين أسلموا عامَ الفتح، والوفودَ الذين وَفَدوا على رسول الله ﷺ وغيرَهم، ومِن الذين زعم أنَّهم لَم يظفروا بشرف الصُّحبة لرسول الله ﷺ وأنَّ صُحبَتَهم إيَّاه كصُحبة الكفَّار والمنافقين: عمُّه العباس بن عبد المطّلب وابنُه عبد الله وخالد بن الوليد وعمرو ابن العاص والمغيرة بن شعبة ومعاوية ﵃، وسيأتي تنصيصُه على عدم صحبتِهم والردُّ عليه.

ومن هذه الأباطيل تشكيكُه في أفضليَّة أبي بكر على غيره وفي أَوْلَوِيَّته بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وغير ذلك مِمَّا سأذكرُه في الرَّدِّ عليه.

واللهُ يعلم أَنَّني كارهٌ لإيراد هذه الأباطيل، لكن حالي كما جاء في المَثَل: « مُكرَهٌ أخوك لا بطل »، كما في مجمع الأمثال للميداني (ص:٢٧٤)، فأجدُني مضطرًّا إلى إيراد هذه التَّعسُّفات والرَّدِّ عليها، وأقول فيها كما قال السيوطي في كتابه « مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة » (ص:٥) في إبطال قول من قال: (إنَّه لا يُحتَجُّ بالسُّنَّة، إنَّما يُحتجُّ بالقرآن وحده!) قال: « اعلموا ـ يرحمكم الله ـ أنَّ من العلم كهيئة الدواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء، لا تُذكر إلَّا عند داعية الضرورة » إلى أن قال في (ص:٦): « وهذه آراء ما كنتُ أستحلُّ حكايتَها لولا ما دعت إليه الضرورة من بيان أصل هذا المذهب الفاسد، الذي كان الناس في راحة منه من أعصار ».

ولشناعة هذه الأباطيل، فإنَّ مجرَّدَ تصوُّرِها يُغني عن الاشتغال في الردِّ عليها، لكنِّي رأيتُ الردَّ عليها في هذه الرسالة؛ لئلاَّ يغتَرَّ بها ذو جهل أو تغفيل، ورجاء أن يهدِيَ اللهُ المردودَ عليه، ويُخرجه من الظلمات إلى النور، فيتوبَ من تلك الأباطيل قبل أن يفجأَه هادِمُ اللَّذَّات، والرجوعُ إلى الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل، كما قال ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه (تفسير القرطبي ٥/ ٢٦٢).

وقد سَمَّيتُ هذه الرسالة:

الانتصار للصحابةِ الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي

وما أعزوُه إليه مِن كلامٍ باطل للردِّ عليه فهو في كتابه الذي في الصحابة، وما كان في الكتاب الآخر وهو: « قراءةٌ في كتب العقائد » فإنِّي أنصُّ عليه، فأقول: قال في « قراءته » كذا وكذا، وقد رددتُ عليه من كتابه هذا في

موضعين من هذا الردِّ (ص:٦٥)، (ص:١١٥ ...)، وسأُفرِدُ بحول الله الردَّ عليه فيه بكتاب بعنوان: «الانتصار لأهل السُّنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي».

وأسأل الله عزَّ وجلَّ التوفيقَ لِما فيه رضاه والفقهَ في دينه والثباتَ على الحقِّ، إنَّه سميعٌ مجيب.

***

زعمه قَصْر الهجرة على المهاجرين قبل الحُديبية، وقَصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، والرد عليه:

قال في (ص:٢٥) في بيان مَن هم الصحابة: « أصحابُ النَّبِيِّ ﷺ: ـ الصحبة الشرعية ـ ليسوا إلَّا المهاجرين والأنصار، وقد يدخل فيهم مَن كان في حكمهم مِمَّن أسلم وهاجر إلى النَّبِيِّ ﷺ وعاد إلى بلاده قبل فتح الحُديبية.

فهذا أسلمُ تعريفٍ لأصحاب النَّبِيِّ ﷺ، وهذه الصُّحبةُ الشرعيةُ هي التي كان فيها النُّصرةُ والتمكينُ في أيَّام الضَّعفِ والذِّلَّة، وهي الصُّحبةُ الممدوحةُ في القرآن الكريم والسنَّة النبويّة، بمعنى أنَّ كلَّ آيات القرآن الكريم التي أثنت على (الذين مع النَّبِيِّ ﷺ) إنَّما كان الثناءُ مُنصَبًّا على المهاجرين والأنصار فقط، وليس هناك مدحٌ عامٌّ لِمَن كان مع النَّبِيِّ ﷺ إلَّا وهو منصرفٌ لهؤلاء لا لغيرهم !! ».

وقد علَّق عند قوله: « قبل فتح الحُديبية » بقوله في الحاشية: « وقد يدخل في مسمَّى (الأصحاب) مَن أسلم بَعد الحُديبية إلى فتح مكة، مع الجزم بالفرق الكبير بينهم وبين أصحاب النَّبِيِّ ﷺ قبل بيعة الرِّضوان؛ لحديث خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف، لكن لا يدخل فيهم طلقاءُ قريشٍ ولا عُتقاءُ ثقيفٍ ولا مَن كان في حُكمهم من الأعراب والوفود بعد فتح مكة !!! ».

وقال في نهاية الكتاب (ص:٨٤ ـ ٨٥): « الصُّحبةُ الشرعية: لا تكون إلَّا في المهاجرين والأنصار الذين كانوا مع النَّبِيِّ ﷺ في المدينة من بداية الهجرة إلى زمن الحُديبية، ويدخل في هؤلاء السابقون بالإسلام، الذين توفوا في مكة قبل الهجرة، أو في الحبشة، أو قدموا بعد الحُديبية من مهاجرة الحبشة فقط.

الصُّحبة العامة: التي مرجعُها العُرفُ أو اللُّغة، فهذه يدخل فيها كلُّ مَن

صحب النَّبِيَّ ﷺ من المسلمين أو المنافقين أو الكفَّار، والذي يُدخِل مَن صحب النَّبِيَّ ﷺ صحبةً يسيرةً لاحتمال اللُّغة ذلك لا يستطيع إخراجَ صحبة المنافق لا لغةً ولا عُرفاً؛ لأنَّ اللغةَ والعرفَ تحتملان ذلك أيضاً.

فإن قال المُخرج للمنافق أو الكافر: إنَّما أخرجناهما من الصُّحبةِ بالشرع، قلنا له: ونحنُ إنَّما حدَّدنا الصُّحبة الشرعية بالمهاجرين والأنصار بالشرع أيضاً.

فإن تَمسَّكتَ بمطلق اللغة فقد أدخلتَ على النَّبِيِّ ﷺ صحبةَ المنافقين، وإن قلتَ: أنَّ اللغة ليست حجَّةً على الشرع، قلنا: كذلك في الصحبة الشرعية، والعرفُ حكمُه حكمُ اللغة، وإن كان أقوى دلالةً من اللغة ».

أقول: إنَّ هذا الكلام يشتمل على أمور:

الأول: قصرُه المهاجرين هجرةً شرعيةً على مَن هاجر قبل الحُديبية، دون مَن هاجر بعدها.

الثاني: أنَّ المهاجرين قبل الحُديبية مع الأنصار هم أصحابُ رسول الله ﷺ الصُّحبةَ الشرعية دون غيرِهم.

الثالث: الجزم بأنَّ كلَّ مَن صحب الرسولَ ﷺ بعد فتح مكة ـ سواء كان من الطُّلَقاء والعُتقاء وأصحاب الوفود ـ لا يُعَدُّ صحابياً، وصحبتُه المضافة إليه لغوية، كصحبة المنافقين والكفّار.

الرابع: أنَّ أولادَ المهاجرين والأنصار ليس لهم حكم المهاجرين والأنصار.

الخامس: اعتبر مَن صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ بعد الحُديبية وقبل فتح مكة من أصحابه الصُّحبة اللُّغوية التي هي شبيهةٌ بصحبة المنافقين والكفار، كما جاء في كلامه الأخير الذي هو خلاصةُ رأيه.

والجوابُ عن الأمر الأوّل أن يُقال:

إنَّ الهجرةَ إلى الرسول ﷺ في المدينة تَمتدُّ مِن بدْءِ الهجرة إلى فتح مكة، مع التفاوت الكبير بين مَن تقدَّمتْ هجرتُه ومَن تأخَّرتْ، كما أنَّ التفاوُتَ حاصلٌ بين مَن هاجر في بداية الهجرة وبين مَن هاجر قُبَيل صُلح الحُديبية.

فإنَّ مَن شَهِد بدراً وأُحُداً والخندقَ وغيرَها أفضلُ مِمَّن هاجر قُبَيل الحُديبية وشَهِد الحُديبية.

وما ذكره في (ص:٨٥ ـ ٨٦) من تقسيم الهجرة إلى (هجرة شرعية) تنتهي بصلح الحُديبية و(شرعيةِ هجرةٍ) تَمَتَدُّ إلى فتح مكة، وقصْره فضلَ الهجرة التي ورد لأهلها المدحُ والثناءُ على الهجرة قبل الحُديبية دون ما بعدها إلى فتح مكة تحكُّمٌ لا دليل عليه.

ويدلُّ لاستمرار الهجرة التي ورد لأهلها المدحُ والثناءُ من بدء الهجرة إلى فتح مكة ما يأتي:

١ ـ حديث ابن عباس في الصحيحين، واللفظُ للبخاري (٢٨٢٥)، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال يومَ الفتح: «لا هجرةَ بعد الفتح، ولكن جهادٌ ونيَّةٌ، وإذا استُنفِرْتُم فانفِروا».

قال الحافظ في شرحه: «قال الخطّابيُّ وغيرُه: كانت الهجرةُ فرضاً في أوَّل الإسلام على مَن أسلم لقلَّة المسلمين بالمدينة وحاجتِهم إلى الاجتماع، فلمَّا فتح اللهُ مكةَ دخل النَّاسُ في دين الله أفواجاً، فسقط فرضُ الهجرة إلى المدينة، وبقي فرضُ الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدوٌّ».

٢ ـ حديث أبي عثمان النهدي عن مجاشع بن مسعود في الصحيحين، واللفظُ للبخاري (٣٠٧٩)، قال: «جاء مجاشعٌ بأخيه مجالد بن مسعود إلى

النَّبِيِّ ﷺ، فقال: هذا مجالد يبايعُك على الهجرة، فقال: لا هجرةَ بعد فتح مكة، ولكن أبايعُه على الإسلام».

وفي لفظٍ للبخاري (٢٩٦٣) قال مجاشع: «أتيتُ النَّبِيَّ ﷺ أنا وأخي، فقلتُ: بايعْنا على الهجرة، فقال: مَضتِ الهجرةُ لأهلها، فقلتُ: علامَ تبايعنا؟ قال: على الإسلام والجهاد».

وهو يدلُّ على استمرار الهجرة ذات المدح والثناء إلى فتح مكة.

٣ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: «انقطعت الهجرةُ منذُ فتح اللهُ على نبيِّه ﷺ مكة» رواه البخاري (٣٠٨٠).

وهو واضحٌ في استمرار الهجرة ذات الفضل إلى فتح مكة.

٤ ـ حديث جرير رضي الله عنه مرفوعاً: «المهاجرون والأنصارُ بعضُهم أولياءُ بعض في الدنيا والآخرة، والطُّلَقاءُ من قريشٍ والعتقاءُ من ثقيفٍ بعضُهم أولياءُ بعضٍ في الدنيا والآخرة»، وهوحديثٌ صحيحٌ، انظر تخريجه في السلسلة الصحيحة للألباني (١٠٣٦) والمسند (٤/ ٣٦٣).

والمقابلة بين المهاجرين والأنصار وبين الطُّلَقاء والعتقاء دالَّةٌ على استمرار الهجرة إلى فتح مكة.

وقد أورد المالكي في (ص:٤٦ ـ ٤٧) حديثَ مجاشعٍ، وفيه الدلالة على أنَّ الهجرة تنتهي بفتح مكة، وهو يخالفُ ما زعمَه في (ص: ٤٥ ـ ٤٦) من أنَّ الهجرةَ تنتهي بصُلح الحُديبية فقال: «الدليلُ الخامس عشر ما رواه البخاري في صحيحه عن مجاشع بن مسعود قال: أتيتُ النَّبِيَّ ﷺ بأخي بعد الفتح، فقلتُ: يا رسول الله! جِئتُك بأخي لتبايعَه على الهجرة، قال: ذهب أهلُ الهجرة بما فيها.

أقول: هذه (كذا) فيه دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ فتحَ مكة قطع الهجرة، ولا

يحصل مسلمو الفتح على اسم الهجرة ولا فضلها حتى لو وفدوا إلى النَّبِيِّ ﷺ، وعلى هذا فلا يُسمَّوْن مهاجرين، وإنَّما يُسمَّوْن (الناس) كما في حديث (أنا وأصحابي حيِّزٌ والناسُ حيِّزٌ)، أو يُسمَّون الطُّلَقاء، أو نحو ذلك! ».

ثمَّ علَّق على هذا بقوله:« وقوله: (ذهب أهلُ الهجرة بِما فيها) أي بِما فيها من فضلٍ وتسميةٍ وغيرِ ذلك مِمَّا هو من خصائص المهاجرين وفضائلهم ».

وأقول: هذا واضحٌ في استمرار الهجرة ذات الثناء والمدح إلى فتح مكة، وهو خلافُ ما دندن حولَه من أنَّ الهجرةَ المحمود أهلُها تنتهي بصلح الحُديبية، وهذا الحديثُ قد أوردتُه قريباً من جملة الأدلَّة الدالَّة على استمرار الهجرة المحمود أهلُها إلى فتح مكة، وليس إلى صلح الحُديبية كما زعم، وقد وُفِّق هنا للصواب بتقرير أنَّ الهجرةَ تستمرُّ إلى فتح مكة، وإن كان ذلك بغير قصدٍ منه.

وأمَّا الأمورُ الأربعةُ الباقيةُ، وهي قصرُه الصُّحبةَ الشرعية التي جاء مدحُها في الكتاب والسنَّة على المهاجرين قبل الحُديبية والأنصار إلى زمن صلح الحُديبية، ونفي هذه الصحبة عن المهاجرين بعد الحُديبية، وعن الطُّلَقاء وعتقاء ثقيف وأصحاب الوفود وأبناء المهاجرين والأنصار، فيجاب عن ذلك بأنَّ هذا التقسيم للصحابة إلى مَن صُحبتُهم صُحبةٌ شرعيةٌ ومَن صُحبتُهم لُغويةٌ شبيهةٌ بصحبة المنافقين والكافرين تقسيمٌ غيرُ صحيح، وهو من محدثات القرن الخامس عشر، والصحيحُ أنَّ كلَّ مَن لقي النَّبِيَّ ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام فهو من أصحابه.

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ١٠): « وأصحُّ ما وقفتُ عليه من ذلك أنَّ الصحابيَّ مَن لقي النَّبِيَّ ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل

فيمن لقيه مَن طالت مجالسته له أو قصُرت، ومن روى عنه أو لَم يروِ، ومن غزا معه أو لَم يغزُ، ومن رآه رُؤيةً ولو لَم يجالسْه، ومَن لَم يرَه لعارضٍ كالعمى » ثمَّ شرح تعريفَه هذا إلى أن قال (١/ ١٢): « وهذا التعريفُ مَبنِيٌّ على الأصحِّ المختارِ عند المحقِّقين كالبخاري وشيخِه أحمدَ بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوالٌ أخرى شاذَّةٌ ... » وأشار إلى جملةٍ منها، وهذا التعريفُ هو الأسلمُ، وهو يشملُ حتى الذين رأوا النَّبِيَّ ﷺ مجرَّدَ رؤية ولَم يُجالِسوه، ويدلُّ لذلك أدلَّةٌ:

الأول: قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾.

فإنَّ هذه الآيَةَ الكريمةَ عامَّةٌ في جميع أصحاب الرسول ﷺ سواءً مَن كان أسلم عام الفتح وصحبه ﷺ، ومَن كان قبل ذلك وبعده إلى وفاة الرسول ﷺ.

وقد تأوَّل المالكيُّ هذه الآيَةَ بقصرِ عمومِها على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية وهو تحكُّمٌ وتعسُّفٌ، وسيأتي الرَّدُّ عليه.

الثاني: قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

فإنَّ الآيةَ عامَّةٌ في الصحابة، والفتحُ فيها فتحُ مكةَ على قول الجمهور، وصلحُ الحُديبية على قول بعض العلماء، وسيأتي ذكر المالكي للآية مستدلاً بها على رأيه الباطل والرَّدّ عليه.

الثالث: قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡۚ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴾.

ففي الآية دليلٌ على أنَّ مَن آمن وهاجر وجاهد مع المهاجرين والأنصار من الصحابة الذين تأخَّر إسلامُهم أنَّهم منهم في الأجر والثواب، مع التفاوت الكبير بين هؤلاء وهؤلاء، قال الشوكاني في فتح القدير: « ثمَّ أخبر سبحانه بأنَّ من هاجر بعد هجرتهم وجاهد مع المهاجرين الأوَّلين والأنصار فهو مِن جملتِهم أي: من جملة المهاجرين الأوَّلين والأنصار في استحقاق ما استحقُّوه من الموالاة والمناصرة وكمال الإيمان والمغفرة والرزق الكريم ».

الرابع: قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡخَيۡرَٰتُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾.

فإنَّ الآيةَ في الصحابة جميعاً، فيدخلُ فيها كلُّ مَن كان معه وجاهد قبل الفتح وبعده، في حُنين والطائف وغزوة تبوك، قال ابن كثير في تفسيره: « لَمَّا ذكر تعالى ذمَّ المنافقين بيَّن ثناءَه على المؤمنين وما لهم في آخرتهم، فقال: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ ﴾ إلى آخر الآيتين من بيان حالِهم ومآلهم، وقوله: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡخَيۡرَٰتُ ﴾، أي: في الدار الآخرة في جنَّات الفردوس والدرجات العُلَى ».

ويدلُّ لذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، أي: أنَّ اللهَ كافيك وكافي من اتَّبعك من المؤمنين.

الخامس: قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَآ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

ففي الآيةِ الكريمة بيانُ حال النَّبِيِّ ﷺ والذين آمنوا معه يوم القيامة، ويدخل في ذلك الصحابة رضي الله عنهم دخولاً أوَّليًّا؛ لأنَّهم خيارُ المؤمنين وسادات الأولياء بعد الأنبياء والمرسَلين.

السادس: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «يأتي على الناس زمان، يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال لهم: فيكم مَن رأى رسولَ الله ﷺ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم، ثمَّ يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال لهم: فيكم مَن رأى مَن صَحب رسولَ الله ﷺ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم، ثمَّ يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال لهم: هل فيكم مَن رأى مَن صَحِب من صَحب رسولَ الله ﷺ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم» رواه مسلم (٢٥٣٢).

فهذا الحديث الصحيحُ دالٌّ على أنَّ الصُّحبةَ للرسول ﷺ تحصُل برؤيته ﷺ، وإن لَم تطُلْ صحبتُه إيَّاه.

قال علي بن المديني رحمه الله في اعتقاده الذي رواه عنه اللالكائي بإسناده في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٨٨) فساقه، وفيه: «مَن صَحِبَه سَنةً أو شهراً أو ساعةً، أو رآه، أو وفد إليه فهو من أصحابه، له من الصُّحبة على قدر ما صحبَه، فأدناهم صحبةً هو أفضلُ من الذين لَم يروه،

ولو لقوا الله عزَّ وجلَّ بجميع الأعمال، كان الذي صحب النَّبيَّ ﷺ ورآه بعينيه وآمن به ولو ساعة أفضلَ بصُحبته من التابعين كلِّهم، ولو عملوا كلَّ أعمال الخير)).

وقد ساق اللالكائيُّ في كتابه أيضاً (١/ ١٨٠) اعتقاد الإمام أحمد بإسناده إلى عَبدوس بن مالك العطَّار عنه، وفيه تعريف الصحابي وبيان فضيلة الصُّحبة بنحو كلام علي بن المديني المتقدِّم.

قال ابن تيمية في منهاج السنَّة (٨/ ٣٨٢ ـ ٣٨٨): ((ومِمَّا يبيِّن هذا أنَّ الصُّحبةَ فيها عمومٌ وخصوصٌ، فيُقال: صَحبِه ساعةً ويوماً وجمعةً وشهراً وسنةً، وصَحِبَه عمرَه كلَّه.

وقد قال تعالى: ﴿ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْۢبِ ﴾، قيل: هو الرفيق في السَّفر، وقيل: الزوجة، وكلاهما تقلُّ صُحبتُه وتكثر، وقد سَمَّى الله الزوجةَ صاحبةً في قوله: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾.

ولهذا قال أحمد بن حنبل في الرسالة التي رواها عَبْدوس بن مالك عنه: (مَن صحب النَّبِيَّ ﷺ سنةً أو شهراً أو يوماً أو ساعةً، أو رآه مؤمناً به، فهو من أصحابه، له من الصُّحبة على قدر ما صحبَه).

وهذا قول جماهير العلماء من الفقهاء وأهل الكلام وغيرِهم: يَعُدُّون في أصحابه مَن قلَّت صحبتُه ومَن كثرت، وفي ذلك خلافٌ ضعيف.

والدليلُ على قول الجمهور ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: (يأتي على الناس زمان، يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال: هل فيكم مَن رأى رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم، ثمَّ يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال: هل فيكم مَن رأى مَن صحب النَّبيَّ ﷺ؟ فيقولون:

نعم! فيُفتَح لهم، ثمَّ يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال: هل فيكم مَن رأى مَن صحب من صحب رسولَ الله ﷺ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم)، وهذا لفظ مسلم، وله في رواية أخرى: (يأتي على الناس زمان يُبعَثُ منهم البعث، فيقولون: انظروا هل تجدون فيكم أحداً مِن أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيوجد الرَّجل، فيُفتَح لهم به، ثمَّ يُبعث البعثُ الثاني، فيقولون: هل فيكم مَن رأى أصحابَ رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم به، ثمَّ يُبعثُ البعثُ الثالث، فيُقال: انظروا هل ترون فيكم مَن رأى مَن رأى أصحابَ رسولِ الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، ثمَّ يكون البعثُ الرابع، فيُقال: هل ترون فيكم أحداً رأى من رأى أحداً رأى أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيوجد الرَّجل فيُفتحُ لهم به)، ولفظ البخاري ثلاث مرَّات كالرواية الأولى، لكن لفظه: (يأتي على الناس زمان يغزو فِئامٌ من الناس)، وكذلك قال في الثانية والثالثة، وقال فيها كلِّها: (صَحِب)، واتَّفقت الروايات على ذِكر الصحابةِ والتابعين وتابعيهم، وهم القرون الثلاثة، وأمَّا القرن الرابع فهو في بعضها، وذِكرُ القرن الثالث ثابت في المتفق عليه من غير وجه، كما في الصحيحين عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (خيرُ أمَّتِي القرن الذين يَلونَنِي، ثمَّ الذين يلُونَهم، ثمَّ الذين يلُونَهم، ثمَّ يجيء قومٌ تسبق شهادةُ أحدِهم يَمينَه ويَمينُه شهادتَه).

وفي الصحيحين عن عِمران: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: (إنَّ خيرَكم قرني ثمَّ الذين يلُونَهم، ثمَّ الذين يلُونَهم)، قال عِمران: فلا أدري أقال رسول الله ﷺ بعد قرنه قرنين أو ثلاثة، (ثمَّ يكون بعدهم قومٌ يشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يُؤتَمَنون، وينذِرون ولا يوفون)، وفي رواية: (ويحلفون ولا يُستحلفون)، فقد شكَّ عمران في القرن الرابع ...».

إلى أن قال: «ففي الحديث الأول: (هل فيكم مَن رأى رسول الله ﷺ؟)

ثمَّ قال: (هل فيكم مَن رأى مَن صحب رسول الله ﷺ؟)، فدلَّ على أنَّ الرَّائي هو الصَّاحب، وهكذا يقول في سائر الطبقات في السؤال: (هل فيكم من رأى مَن صَحبَ مَن صَحِبَ رسولَ الله ﷺ؟) ثمَّ يكون المراد بالصَّاحب الرائي.

وفي الرواية الثانية: (هل تجدون فيكم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ؟) ثمَّ يقال في الثالثة: (هل فيكم من رأى من رأى أصحاب رسول الله ﷺ؟).

ومعلومٌ إن كان الحكمُ لصاحب الصاحب معلَّقاً بالرؤية، ففي الذي صحب رسولَ الله ﷺ بطريق الأوْلَى والأحْرَى.

ولفظ البخاري قال فيها كلِّها: (صَحِب)، وهذه الألفاظ إن كانت كلُّها من ألفاظ رسول الله ﷺ فهي نصٌّ في المسألة، وإن كان قد قال بعضَها، والراوي مثل أبي سعيد يروي اللَّفظ بالمعنى، فقد دلَّ على أنَّ معنى أحد اللَّفظين عندهم هو معنى الآخر، وهم أعلمُ بِمعاني ما سمعوه من كلام رسول الله ﷺ.

وأيضاً فإنْ كان لفظ النَّبِيِّ ﷺ (رأى) فقد حصل المقصود، وإن كان لفظه (صحب) في طبقة أو طبقات، فإن لَم يُرِد به الرؤية لَم يكن قد بيَّن مرادَه، فإنَّ الصُّحبةَ اسمُ جنسٍ ليس لها حدٌّ في الشرع ولا في اللغة، والعُرف فيها مختلف.

والنَّبِيُّ ﷺ لَم يُقيِّد الصُّحبةَ بقيدٍ، ولا قدَّرها بقدر، بل علَّق الحكمَ بمطلقها، ولا مُطلقَ لها إلَّا الرؤية.

وأيضاً فإنَّه يُقال: صَحِبَه ساعةً وصَحِبَه سنةً وشهراً، فتقع على القليل والكثير، فإذا أُطلقت من غير قيد لَم يَجُز تقييدُها بغير دليل، بل تُحملُ على المعنى المشترك بين سائر موارد الاستعمال.

ولا ريب أنَّ مجرَّدَ رؤية الإنسان لغيره لا توجب أن يُقال: قد صَحِبَه، ولكن إذا رآه على وجه الاتِّباع له والاقتداء به دون غيره والاختصاص به،

ولهذا لَم يُعتدَّ برؤية مَن رأى النَّبِيَّ ﷺ من الكفَّار والمنافقين؛ فإنَّهم لَم يروه رؤيةَ مَن قَصْدُه أن يؤمن به، ويكون من أتباعه وأعوانه المصدِّقين له فيما أخبر، المطيعين له فيما أمر، الموالين له، المُعادين لِمَن عاداه، الذي هو أحبُّ إليهم من أنفسِهم وأموالِهِم وكلِّ شيء)).

السابع: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ أتى المقبرة، فقال: ((السَّلامُ عليكم دارَ قومٍ مؤمنين، وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون، وددتُ أنَّا قد رأينا إخواننا، قالوا: أوَلَسْنا إخوانَك يا رسول الله؟! قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لَم يأتوا بعد)) الحديث، رواه مسلم (٢٤٩) وغيرُه.

فدلَّ الحديثُ على التمييز بين أصحابه وإخوانِه، وأنَّ أصحابَه هم الذين أدركوه ورأوه، وإخوانَه الذين يأتون مِن بعد ولَم يروه، والمرادُ بالأُخوَّة الأخوَّة الإيمانية، والصحابةُ جمعوا بين الصُّحبةِ والأُخوَّة، والذين بعدَهم نصيبُهم الأُخوَّة وحدها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٨/ ٣٨٩): ((ومعلومٌ أنَّ قوله (إخواني) أراد به إخواني الذين ليسوا بأصحابي، وأمَّا أنتم فلكم مزيَّة الصُّحبة ...

فجعل هذا حدًّا فاصلاً بين إخوانه الذين ودَّ أن يراهم وبين أصحابه، فدلَّ على أنَّ مَن آمن به ورآه فهو من أصحابه، لا مِن هؤلاء الإخوان الذين لَم يَرَهم ولَم يَرَوْه، فإذا عُرف أنَّ الصُّحبةَ اسمُ جنسٍ تَعُمُّ قليلَ الصُّحبة وكثيرَها، وأدناها أن يصحبَه زمناً قليلاً، فمعلومٌ أنَّ الصِّديقَ في ذروةِ سَنام الصُّحبة وأعلى مراتبها؛ فإنَّه صَحِبَه من حين بعثه الله إلى أن مات)).

الثامن: روى الإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٥٢) عن محمد بن عُبيد

الطنافسي قال: ثنا محمد ـ يعني ابنَ إسحاق ـ حدَّثني يزيد بن أبي حبيب، عن مَرثد بن عبد الله اليَزَنِي، عن أبي عبد الرحمن الجُهَنِيِّ قال: « بينا نحن عند رسول الله ﷺ طلع رَكْبان، فلمَّا رآهما قال: كِنديان ومُذْحِجِيان، حتى أتياه، فإذا رجالٌ من مُذحج، قال: فدنا إليه أحدُهما ليُبايِعه، قال: فلمَّا أخذ بيده قال: يا رسول الله! أرأيتَ مَن رآك فآمن بك وصدَّقك واتَّبعك: ماذا له؟ قال: طوبى له، قال: فمسح على يده، فانصرف، ثمَّ أقبل الآخرُ حتى أخذ بيده ليُبايِعه، قال: يا رسول الله! أرأيتَ مَن آمن بك وصدَّقك واتَّبعك ولَم يرَكَ؟ قال: طوبى له، ثمَّ طوبى له، ثمَّ طوبى له، فمسح على يده فانصرف ».

وهذا الإسناد فيه محمد بن عُبيد ويزيد بن أبي حبيب ومرثَد بن عبد الله اليزني، وهم ثقات من رجال الجماعة، ومحمد بن إسحاق صدوق يدلِّس، وقد صرَّح بالتحديث.

وقد رُتِّب الفضلُ في الحديث على رؤيته ﷺ والإيمان به وتصديقه واتِّباعه.

التاسع: روى البخاري ومسلم في صحيحيهما، واللَّفظ للبخاري (٣٦٥٠) عن عِمران بن حُصين رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « خيرُ أُمَّتِي قرنِي، ثمَّ الذين يلونَهم، ثمَّ الذين يلونَهم، قال عِمران: فلا أدري أَذَكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة » الحديث.

وروَيا أيضاً، واللفظ للبخاري (٣٦٥١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: « خيرُ الناس قرني، ثمَّ الذين يلونَهم، ثمَّ الذين يلونَهم » الحديث.

والقرنُ الأوَّل مِن هذه القرون هو قرنُ الصحابة رضي الله عنهم، قال النووي في

شرح صحيح مسلم (١٦/ ٨٤): «اتَّفق العلماءُ على أنَّ خيرَ القرون قرنُه ﷺ، والمرادُ أصحابُه».

ونقل عن القاضي عياض أنَّ شهر بن حوشَب قال: «قرنُه: ما بَقيتْ عينٌ رأتْه، والثاني: ما بقيت عينٌ رأت مَن رآه، ثمَّ كذلك».

وقال ابن تيمية في منهاج السنة (٨/ ٣٨٤): «واتَّفقت الروايات على ذِكر الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهم القرون الثلاثة».

وجاء في السنة الصحيحة وَصْفُ الذين لَم يُدركوا زمنَه ﷺ ويَروه بـ (التابعين)، ففي صحيح مسلم (٢٥٤٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ خيرَ التابعين رجلٌ يُقال له أُوَيس، له والدةٌ وكان به بياض، فمُروه فليستغفر لكم»، وهو يدلُّ على التمييز بين الصحابة والتابعين.

العاشر: روى مسلم (٢٥٣١) عن أبي بُردة، عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «صلَّينا المغربَ مع رسول الله ﷺ، ثمَّ قلنا: لو جلسنا حتى نصلي معه العشاءَ، قال: فجلسنا، فخرج علينا، فقال: ما زلتُم ههنا؟ قلنا: يا رسول الله! صلَّينا معك المغربَ، ثمَّ قلنا: نجلس حتى نصلِّيَ معك العشاءَ، قال: أحسنتم أو أَصبتُم، قال: فرفع رأسَه إلى السماء، وكان كثيراً مِمَّا يرفع رأسه إلى السماء، فقال: النُّجومُ أَمَنَةٌ للسماءِ، فإذا ذهبت النجومُ أتى السماءَ ما تُوعَد، وأنا أَمَنةٌ لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يُوعَدون، وأصحابي أَمَنةٌ لأمَّتِي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمَّتي ما يوعَدون».

وفي صحيح البخاري (٣٨٧٦) أنَّ أبا موسى رضي الله عنه قدِم إلى النَّبِيِّ ﷺ حين فتح خيبر، وكان ذلك بعد الحُديبية، وأبو موسى رضي الله عنه مِمَّن يشمله حديثه هذا،

لا كما يقول المالكي مِن أنَّ الصُّحبةَ الشرعيَّة هي لِمَن كانت هجرتُه قبل الحُديبية؛ لأنَّ الحُديبية في سنة ست من الهجرة، وفتح خيبر في سنة سبع.

الحادي عشر: روى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس (١٧٣٩) وأبي بكرة (١٧٤١) في خطبة النَّبِيِّ ﷺ بِمِنى في حجَّة الوداع، وفي آخرها: « فليُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ »، وحديث أبي بكرة رواه مسلم أيضاً (٢٩).

وهؤلاء الذين حجُّوا معه وشهدوا خطبتَه وسَمعوها، وأُمروا بإبلاغها غيرَهم هم من أصحابه، لا كما يقول المالكي من أنَّ الصُّحبةَ الشرعيَّة خاصَّةٌ بِمَن كان قبل الحُديبية.

الثاني عشر: روى أبو داود في سننه (٣٦٥٩) بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « تَسمعون ويُسمع منكم، ويُسمَع مِمَّن سَمِع منكم ».

وهو دالٌّ على أنَّ الذين سَمعوا منه ﷺ هم من أصحابه، وأنَّ الذين سَمعوا من الصحابة هم التابعون، وأنَّ الذين سَمعوا مِمَّن سَمع من الصحابة هم أتباع التابعين، ولا يُقال: إنَّ مَن سَمع رسولَ الله ﷺ وحدَّث عنه ليس بصحابي.

الثالث عشر: روى أبو داود في سننه (٣٦٦٠) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « نضَّر الله امرءاً سَمِع منَّا حديثاً فحفظه حتى يبلِّغَه ... » الحديث.

وهو حديثٌ متواتر؛ رواه أربعة وعشرون صحابيًّا، وقد جمعتُ طرقَه وتكلَّمتُ على فقهه في بحث بعنوان: « دراسة حديث (نضَّر الله امرءاً سمعَ مقالتِي ...) رواية ودراية»، وهو مطبوع، وهو دالٌّ على كون مَن سَمع حديثَه ﷺ منه أنَّه من أصحابه.

الرابع عشر: روى البخاري في الأدب المفرد (٨٧) قال: حدَّثنا بِشر ابن محمد، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا صفوان بن عمرو قال: حدَّثني عبد الرحمن بن جبير بن نُفير، عن أبيه قال: « جلسنا إلى المقداد بن الأسود يوماً، فمرَّ به رجلٌ، فقال: طوبَى لِهاتَين العينين اللَّتين رأتا رسولَ الله ﷺ، والله! لوَدِدنا أنَّا رأينا ما رأيتَ، وشهدنا ما شهدتَ، فاستُغضِب، فجعلت أَعْجَب: ما قال إلَّا خيراً! ثمَّ أَقْبَلَ عليه فقال: ما يَحمل الرَّجلَ على أن يتمنَّى مَحضراً غيَّبه الله عنه؟ لا يدري لو شَهِدَه كيف يكون فيه؟ والله! لقد حضر رسولَ الله ﷺ أقوامٌ كبَّهم الله على مناخرِهم في جهنَّم؛ لَم يُجيبوه ولَم يُصدِّقوه، أوَ لا تَحمدون الله عزَّ وجلَّ إذ أخرجكم لا تعرفون إلَّا ربَّكم فتُصدِّقون بِما جاء به نبيُّكم ﷺ، قد كُفيتُم البلاء بغيركم ... » الحديث.

وعبد الله الذي في الإسناد هو ابن المبارك، وهو ثقة، أخرج له الجماعة، والثلاثة الذين فوقه ثقات، أخرج لهم البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن، والراوي عن ابن المبارك، قال عنه الحافظ في التقريب: « صدوق »، وقد رواه عن ابن المبارك جمعٌ، منهم: يَعمر بن بشر في مسند الإمام أحمد (٦/ ٣)، وحسين بن حسن في الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٢٩٢)، وقد أورد الحديثَ ابنُ كثير في تفسيره في آخر سورة الفرقان من مسند الإمام أحمد، وقال: « هذا إسنادٌ صحيح ولَم يخرجوه ».

وهو يدلُّ على أنَّ التابعين يَرون أنَّ شَرَفَ الصُّحبةِ يَحصُل برؤيتِه ﷺ مع الإيمان به؛ ولَم يُنكر ذلك المقداد رضي الله عنه، وإنَّما غضب لِتمنِّي أمرٍ لا يدري المُتمنِّي ماذا يكون حالُه عند حصولِه، وهذا الذي غضب منه المقداد نظيرُ ما جاء في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: « لا تَتمنَّوا لقاءَ العدوِّ، وسلُوا اللهَ العافيةَ، وإذا لقيتُموه فاصبِروا، واعلموا أنَّ الجنَّةَ تحت ظلالِ

السيوف »؛ لأنَّ متمنِّيَ لقاء العدوِّ لا يدري عن حاله حين لقائه: هل تكون حسنة أو سيِّئة؟

ويدلُّ أيضاً لفرح التابعين برؤية الصحابة ما رواه أبو داود في سننه (٩٤٨) بإسنادٍ فيه ضعف، عن هلال بن يَسَاف قال: « قدمتُ الرَّقَّةَ، فقال لي بعضُ أصحابي: هل لك في رجلٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ؟ قال: قلت: غنيمة! فدفعنا إلى وابِصة، قلت لصاحِبي: نبدأ فننظر إلى دلِّه، فإذا عليه قلنسوة لاطئةٌ ذات أُذنين وبُرنس خَزٍّ أغبر ... » الحديث.

ووابِصةُ هو ابن معبد رضي الله عنه، وقد وفد على النَّبِيِّ ﷺ سنة تسع من الهجرة، ولَمَّا عُرِض على هلال بن يساف لقاؤه فرح، وقال: « غنيمة! ».

أقول: وإنَّها والله غنيمة وأيُّ غنيمة؛ ظَفَرُ التابعيِّ برؤية مَن شرَّفه اللهُ بصحبة النَّبِيِّ ﷺ مع الإيمان به والاتِّباع له!

الخامس عشر: قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ٢٠ ـ ٢١): « وقد كان تعظيمُ الصحابة ـ ولو كان اجتماعُهم به صلَّى الله عليه وآله وسلم قليلاً ـ مقرَّراً عند الخلفاء الراشدين وغيرهم، فمِن ذلك ما قرأت في كتاب أخبار الخوارج تأليف محمد بن قدامة المروزي، بخطِّ بعضِ مَن سمعه منه في سنة سبعٍ وأربعين ومئتين، قال: حدَّثنا علي بن الجعد، قال: حدَّثنا زهير هو الجعفي، عن الأسود بن قيس، عن نُبَيْح العَنَزِي قال: كنت عند أبي سعيد الخدري »، ثمَّ ذكره الحافظ بإسناده إلى نُبيح قال: « كنَّا عنده وهو متَّكئ، فذكرنا عليًّا ومعاوية، فتناول رجلٌ معاويةَ، فاستوى أبو سعيد الخدري جالساً، ثمَّ قال: كنَّا ننزلُ رفاقاً مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم، فكنَّا رفقةً فيها أبو بكر، فنزلنا على أهل أبيات وفيهم امرأة حُبلى، ومعنا رجلٌ من

أهل البادية، فقال للمرأة الحامل: أَيَسُرُّكِ أن تلِدي غلاماً، قالت: نعم! قال: إن أعطيتِني شاةً ولَدتِ غلاماً، فأعطَتْه، فسَجَع لها أسجاعاً، ثمَّ عمد إلى الشاةِ فذبحها وطبخها، وجلسنا نأكل منها ومعنا أبو بكر، فلمَّا علم بالقصَّة قام فتقيَّأ كلَّ شيءٍ أكل، قال: ثمَّ رأيتُ ذلك البَدَويَّ أُتِي به عمر بن الخطاب وقد هجا الأنصارَ، فقال لهم عمر: لولا أنَّ له صحبةً من رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم ما أدري ما نال فيها لَكَفَيْتُكموه، ولكن له صحبة مِن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم)).

ثمَّ قال الحافظ: ((لفظ علي بن الجعد، ورجال هذا الحديث ثقات، وقد توقَّف عمر ﷺ عن معاتبتِه فضلاً عن معاقبتِه لكونه علم أنَّه لقي النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلم، وفي ذلك أبينُ شاهد على أنَّهم كانوا يعتقدون أنَّ شأنَ الصحبة لا يعدله شيء)).

ثمَّ ذكر أحاديث في فضل أصحاب رسول الله ﷺ، ورجال الإسناد ثقات كما قال الحافظ ابن حجر، فعليُّ بن الجعد خرَّج له البخاري وأبو داود، وزهير ابن معاوية والأسود بن قيس خرَّج لهم أصحاب الكتب الستة، ونُبيح العَنَزي خرَّج له أصحاب السنن، قال عنه المزيُّ في تهذيب الكمال: ((روى عنه الأسود ابن قيس وأبو خالد الدالاني، قال أبو زرعة: ثقة لَم يرو عنه غير الأسود بن قيس، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات))، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: ((قلت: وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وذكره علي بن المديني في جملة المجهولين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، وصحح الترمذي حديثه وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والحاكم)).

وقول الحافظ: ((رجال هذا الحديث ثقات))، وفيهم نُبيح هو المعتمَد، وأمَّا قوله في التقريب عنه: ((مقبول))، أي: حيث يُتابَع، فغير مقبول.

ولا شكَّ أنَّ هجوَ هذا الأعرابي الصحابي للأنصار لا يرجع إلى نُصرتهم للرسول ﷺ؛ لأنَّ ذلك نفاقٌ، وإنَّما يرجع لشيء غير ذلك، وسيأتي نقل ابن حجر عن القرطبي صاحب المفهم ما يوضح ذلك.

وقد يكون هذا الهجوُ أخفَّ من الذَّمِّ الذي أضافه المالكي للأنصار، وذلك بنسبته إلى أكثرهم كون علي رضي الله عنه أولى بالخلافة من أبي بكر، كما سيأتي عند ذِكر تشكيكه في أحقَّية أبي بكر بالخلافة، ؛ فإنَّ ذلك سوءُ ظنٍّ بهم، وأنَّهم يأبَون إلَّا غير أبي بكر، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «يأبَى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر».

ويدلُّ أيضاً لشمول الصُّحبة لكلِّ من رآه أو سَمع منه حديثاً وصحبه مدَّة وجيزة أو طويلة ما يلي:

الأول: أنَّ الذين دوَّنوا سنَّة رسول الله ﷺ متَّفقون على ثبوت الصُّحبة لكلِّ مَن سَمِع منه ﷺ، ولو كان الذي سمعه منه حديثاً واحداً؛ فإنَّهم يسوقون الأسانيد حتى تنتهي إلى الصحابة الذين سمعوا منه ويتَرَضَّون عنهم، ومن طريقة أهل السُّنَّة والجماعة الترضِّي عن الصحابة عند ذِكرهم والتَّرحُّم على مَن كان بعدهم.

الثاني: أنَّ الذين ألَّفوا في الصحابة أثبتوا فيهم مَن حصل له مجرَّد اللُّقيّ للرَّسول ﷺ، ومَن لَم يَروِ عنه إلَّا حديثاً واحداً.

الثالث: أنَّ الذين ألَّفوا في الصحابة وغيرهم، عندما يأتي ذكر الصحابي ـ سواء قلَّت صُحبتُه أو طالت ـ يقولون عنه: صحابي، لا يحتاجون إلى إضافة شيء على هذا الوصف إلَّا إذا كان الوصفُ فيه زيادة فضل ومنقبة، ككونه من السابقين إلى الإسلام أو مِن أهل بدر أو مِن أهل بيعة الرضوان، فإنَّهم يُضيفون ذلك إلى وصف الصُّحبة.

الرابع: أنَّ العلماءَ على مختلف العصور والدُّهور مُطْبقون على عدِّ كلِّ مَن أسلم بعد صُلح الحُديبية وظفر بصحبة النَّبِيِّ ﷺ أنَّه من أصحابه، سواء قصرت مدَّة صحبتِه أو طالت، وممَّا يوضِّح ذلك أنَّ المالكيَّ الذي ابتلي بالرأي الباطل، وهو قَصْر الصحبة على المهاجرين والأنصار قبل صلح الحُديبية لَمْ يَجد له سَلَفاً في هذا الرأي الباطل إلَّا شخصاً واحداً من المعاصرين سَمَّاه، وهو عبد الرحمن محمد الحكمي، وقد ذكر في ملحق قراءته أنَّه طالبٌ يُواصل دراسته العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند ذِكر إعلان المالكي إفلاسه من وجود سلفٍ له في رأيه سوى ذلك الشخص.

وبناءً على هذا الرأي الباطل، ماذا يقالُ للصَّحابة الكثيرين الذين أسلموا وصحِبوا النَّبِيَّ ﷺ بعد بيعة الرِّضوان وسَمعوا حديثَه؟ أيقالُ لهم: تابعون، أم ماذا يقال لهم؟!

وماذا يقال لأحاديثهم: أهي مرفوعةٌ أم غيرُ مرفوعة؟!

وعند أهل السنة أنَّ المرفوعَ تصريحاً ما قال فيه الصحابيُّ: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول كذا، وعندهم أنَّ الإسنادَ المنتهي إلى الصحابيِّ يقال له: موقوفٌ، والمنتهي إلى التَّابعي ومَن دونه يقال له: مقطوعٌ، وما قال فيه التابعي (قال رسول الله ﷺ) يقال له مرسل، وعلى هذا الرأيِ الباطل للمالكي يحتاج الأمرُ إلى إعادة النَّظر في مصطلحات علم المصطلح، وذلك واضحٌ في شذوذه وشذوذ قدوته الحكمي، ثمَّ يقال أيضاً إنَّ هذا الرأيَ المحدَث في القرن الخامس عشر لو كان خيراً لسبق إليه سلفُ هذه الأمَّة، وليس من المعقول أن يُحجب حقٌّ في العصور المختلفة عن الناس ويُدَّخر للمالكي وقدوته!

بقي بعد ذلك أن أُشير إلى أمورٍ:

الأمرُ الأوَّلُ: ما ذكره مِن أنَّ صحبةَ مَن رآه بعد الحُديبية ليست شرعية، وأنَّها كصحبة المنافقين والكفار، مردودٌ بأنَّ رؤيةَ الصحابة رؤيةٌ مع الإيمان به والتصديق بما جاء به، بخلاف رؤية المنافقين والكفار، وقد مرَّ في الدليل الثامن أنَّه لما قال للنَّبيِّ ﷺ رجلٌ: يا رسول الله! أرأيت من رآك فآمن بك وصدَّقك واتَّبعك: ماذا له؟ فأجابه ﷺ بقوله: « طوبى له ».

وهو واضحٌ في الفرق بين رؤية الصَّحابيِّ المصدِّق للنَّبيِّ ﷺ المتَّبع له، ورؤية المنافقين والكفار، ومرَّ أيضاً في أثر المقداد ـ وهو الدليلُ الرابع عشر ـ قولُه رضي الله عنه: « والله! لقد حضر رسولَ الله ﷺ أقوامٌ كبَّهم اللهُ على مناخرهم في جهنَّم؛ لَم يُجيبوه ولَم يصدِّقوه، أوَ لاَ تحمدون اللهَ عزَّ وجلَّ إذ أخرجكم لا تعرفون إلَّا ربَّكم، فتصدِّقون بما جاء به نبيُّكم ﷺ، قد كُفيتم البلاء بغيركم ».

ومرَّ قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الدليل السادس: « ولهذا لَم يُعتدَّ برؤية مَن رأى النَّبِيَّ ﷺ من الكفار والمنافقين؛ فإنَّهم لَم يروه رُؤيةَ مَن قصدُه أن يؤمن به ويكون من أتباعه وأعوانه ».

ومِمَّا تقدَّم يتَّضحُ بطلان تسوية المالكي بين صحبة مَن صحب النَّبِيَّ ﷺ بعد الحُديبية وصحبةِ المنافقين والكفار، ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾؟!

الثاني: ما ذكره في الحاشية (ص:٢٥) من قوله: « وقد يدخل في مسمَّى (الأصحاب) مَن أسلم بعد الحُديبية إلى فتح مكة ».

أقول: هذا الذي ذكره كلامٌ جميلٌ لو سلِمَ مِن ذكر « قد » في أوَّله؛ لأنَّ ذكره إيَّاه مصَدَّراً بهذا الحرف واضحٌ في عدم الجزم بصحبة هؤلاء، لكن التعريف الذي قال: إنَّه أسلمُ تعريفٍ ـ وهو في الحقيقة أفسدُ تعريفٍ ـ فيه

الجزمُ بعدم صحبة مَن بعد الحُديبية، وكذا كلامه الأخير الذي ختم به الكتاب (ص:٨٤ ـ ٨٥) واضحٌ في قصر الصحبة على المهاجرين والأنصار إلى زمن الحُديبية.

ومِمَّا يوضِّح فسادَ تعريف الصحبة الشرعية المحمود أهلها ، المثنى عليهم في الكتاب والسنة بقَصرِها على مَن كان قبل الحُديبية، أنَّه يخرُجُ بذلك جمعٌ كبيرٌ من الصحابة مشهورون كأبي هريرة ﵁ الذي هو أكثرُ الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ، وكأبي موسى الأشعري وخالد بن الوليد ﵄، وغيرهم مِمَّن هاجر إلى النَّبِيِّ ﷺ قبل فتح مكة وبعد الحُديبية، بل وكالعباس عم النَّبِيِّ ﷺ وابن عمِّه عبد الله بن عباس ﵄، وكلّ من هاجر إلى النَّبِيِّ ﷺ قبل فتح مكة فهو من المهاجرين كما تقدَّم إيضاحُ ذلك بأدلَّتِه.

الثالث: وأمّا أبناءُ المهاجرين والأنصار فقد أخرجهم من الصُّحبة الشرعية التي خصَّ بها المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، فقال في (ص:٢٨): « ولا يدخل فيهم ـ يعني الأنصار ـ أبناءُ الأنصار (الأطفال)، كما لا يدخل في المهاجرين أبناءُ المهاجرين! »، وقال أيضاً في (ص:٢٨): « ومنهم ـ يعني الذين اتَّبعوا المهاجرين والأنصار بإحسان ـ أبناءُ المهاجرين وأبناءُ الأنصار! »، وأكَّد ذلك في (ص:٨٥ و٨٧).

أقول: أمَّا كونُ أبناء المهاجرين والأنصار من الذين اتّبعوهم بإحسان ففيه تفصيل، فمَن كان منهم رأى النَّبِيَّ ﷺ فهو من أصحابه، ومن لَم يره منهم فإنَّه يكون من التابعين للصحابة بإحسان.

ومن المعلوم قطعاً أنَّ من القسم الأول: الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر ﵃، وهم مِن أهل بيته ﷺ، ومنهم النعمان بن بَشير ﵄ الذي كان

عمرُه عند وفاة النَّبيِّ ﷺ ثمان سنين، والسائب بن يزيد رضي الله عنهما الذي قال: « حُجَّ بي مع النَّبيِّ ﷺ وأنا ابن سبع سنين »، وكلُّهم رَوَوا الأحاديث عن النَّبيِّ ﷺ.

ولكلِّ مَن رأى النَّبيَّ ﷺ من هذا القسم شرفُ الصُّحبة التي نوَّه بها ﷺ بقوله: « طوبى له »، جواباً لِمَن قال له: « يا رسول الله! أرأيتَ مَن رآك فآمن بك وصدَّقك واتَّبعك: ماذا له؟ »، وقد مرَّ ذِكر هذا الحديث قريباً.

الرابع: وأمَّا من أسلم عام الفتح وما بعده فقد جزم بعدمِ دخولِهم في مسمَّى الأصحاب، فقال في (ص:٢٥ ـ الحاشية): « لكن لا يدخل فيهم طُلقاء قريش، ولا عُتقاء ثقيف، ولا مَن كان في حكمهم من الأعراب والوفود بعد فتح مكة!! ».

أقول: إنَّ من المعلوم أنَّ كلَّ مَن رآه ﷺ مؤمناً به متَّبعاً له فهو من أصحابه، وقد مرَّ الدليل على ذلك قريباً، ومن هؤلاء مَن أسلم وصحب النَّبيَّ ﷺ عام فتح مكة وما بعده، وكذا الذين شهدوا معه حجَّة الوداع.

ومن أشهر الذين أسلموا عام الفتح أبو سفيان وابناه يزيد ومعاوية وسُهيل بن عمرو وعتَّاب بن أسيد الذي جعله النَّبيُّ ﷺ أميراً على مكة بعد فتحها، والحارث بن هشام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهم.

ولَمَّا ذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الشام، لقيه أبو عُبيدة وأمراء الأجناد، وأخبروه أنَّ الطاعون وقع بالشام، فاستشار عمر أصحابَ رسول الله ﷺ: المهاجرين الأوَّلين، ثمَّ الأنصار، ثمَّ مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فقد روى البخاري (٥٧٢٩) ومسلم (٢٢١٩) ـ واللفظ للبخاري ـ عن ابن عباس: « أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام، حتى إذا كان بِسَرْغ لقيه أُمراءُ الأجناد: أبو عُبيدة وأصحابه، فأخبروه أنَّ الوباءَ قد وقع بأرض الشام،

قال ابن عباس: فقال عمر: ادْعُ لي المهاجرين الأوَّلين، فدعاهم، فاستشارهم، وأخبرهم أنَّ الوباءَ قد وقع في الشام، فاختلفوا، فقال بعضُهم: قد خرجنا لأمرٍ، ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضُهم: معك بقيَّة الناس وأصحابُ رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تُقدِمَهم على هذا الوباء، فقال: ارتفِعوا عنِّي، ثمَّ قال: ادْع لي الأنصار، فدعوتُهم فاستشارهم، فسلكوا سبيلَ المهاجرين، واختلفوا كاختلافِهم، فقال: ارتفِعوا عنِّي، ثمَّ قال: ادْعُ لي مَن كان ههنا من مشيخة قريش من مُهاجِرة الفتح، فدعوتُهم فلَم يَختلف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تُقدِمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس: إنِّي مُصبحٌ على ظهر، فأصْبِحوا عليه ... » الحديث، وفي آخره: « فجاء عبد الرحمن بن عوف ـ وكان متغيِّباً في بعض حاجته ـ فقال: إنَّ عندي في هذا علماً، سَمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إذا سَمعتُم به بأرضٍ فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، فحمد اللهَ عمرُ ثمَّ انصرف ».

وهو واضحٌ في أنَّ عمرَ استشار الصحابةَ رضي الله عنهم، ومنهم كبار الذين أسلموا عام الفتح، واستقرَّ رأيُه على الرجوع وعدم الدخول على الطاعون، ثمَّ إنَّ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أخبر بِما عنده من الحديث في ذلك، فسُرَّ بذلك عمر وحَمِد اللهَ ثمَّ انصرف.

***

هذا وقد أورد المالكي آياتٍ وأحاديث وآثاراً يستدلُّ بها على قَصْر صُحبة الرسول ﷺ على المهاجرين والأنصار قبل صُلح الحُديبية، وليس فيما أورده ما يدلُّ على دعواه؛ لأنَّها إمَّا نصوصٌ فيها ذِكر المهاجرين والأنصار والثناء

عليهم، وذلك حقٌّ، لكن لا تدلُّ على قصر الصُّحبة عليهم دون غيرهم، وإمَّا آياتٌ وأحاديث فيها الثناء على الصحابة عموماً حَمَلَها تعسُّفاً على المهاجرين والأنصار فقط، وإمَّا أحاديثُ وآثارٌ فيها ذكرُ الصحابي أصحابَ رسول الله ﷺ، وهي لا تدلُّ على إخراج المتكلِّم والمخاطَب من الصحابة، كما سيأتي إيضاح ذلك عند ذكر كثيرٍ من أدلَّتِه على وجه التفصيل، ولَم أتعقَّبْه في كلِّ دليلٍ أورده؛ لأنَّ الإجابةَ عن بعض أدلَّته تغني عن الإجابة عن غيرها مِمَّا يشابهها، ولَم أرتِّب الردَّ عليه على وفق ترتيب أدلَّته، بل قد أجيب عن دليل متأخِّرٍ قبل الإجابة على ما كان هو قدَّمه.

***

استدلالُه بآية ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ والرد عليه:

قال في (ص:٢٥ ـ ٢٧): « الدليلُ الأوَّلُ: مع أنَّ غزوةَ تبوك في السنة التاسعة بعد العودة من حصار الطائف، وكان عددُ جيش المسلمين فيها ثلاثين ألفاً، يعتبر المهاجرون والأنصار فيهم قلَّة، ومع ذلك لَم يأت الثناءُ إلَّا عليهم، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾.

والسؤال: لماذا لَم يخبرنا اللهُ عزَّ وجلَّ أنَّه قد تاب على كلِّ جيش النَّبِيِّ ﷺ يوم تبوك؟! لماذا لَم يقل اللهُ عزَّ وجلَّ: (لقد تاب الله على النبي والذين آمنوا الذين اتّبعوه في ساعة العسرة...)؟! أو (... على النَّبِيِّ والمؤمنين ...)؟!

الجوابُ واضحٌ بأنَّ تخصيصَ الله عزَّ وجلَّ المهاجرين والأنصار بالتوبة دليلٌ على أنَّ مَن سواهم ليسوا في منزلتهم، ولا يجوز الجزمُ بالتوبة عليهم.

وإنَّما نسكتُ عنهم كما سكت اللهُ عنهم، وكأنَّ اللهَ ـ واللهُ أعلم ـ أراد بقَصْره الثناءَ على المهاجرين والأنصار أن يُشعر مَن سواهم بأنَّ المهاجرين والأنصار لَم يستحقوا التوبة عليهم من الله إلَّا بأعمال جليلةٍ قدَّموها في الماضي، وأنَّ على مَن سواهم أن يُكثروا من التَّأسِّي بهم حتى يتوب اللهُ عليهم كما تاب على المهاجرين والأنصار، والغريبُ أنَّ بعضَ الذين يَخلطون الأمورَ يستدلُّون بالآية السابقة على أنَّ اللهَ تاب على جميع الصحابة، مع أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ كان يستطيع أن يقول ذلك ويُعمِّم التوبةَ على كلِّ المؤمنين يومئذ، ولكنَّه لَم يقتصر على المهاجرين والأنصار إلَّا لحكمة!! ».

وعلَّق في الحاشية على قوله: « والغريبُ أنَّ بعضَ الذين يخلطون الأمورَ يستدلُّون بالآية السابقة على أنَّ اللهَ تاب على جميع الصحابة » بقوله: « ويقصدون بالصحابة كلَّ مَن رأى النَّبيَّ ﷺ أو لَقِيَه من المسلمين، ثمَّ يقولون هذا وقلوبهم على الطُّلَقاء !! ».

والجوابُ عن ذلك من وجوه:

الأوّل: أن يقال: إنَّ الآيةَ مشتملةٌ على توبة الله على المهاجرين والأنصار الذين معه في غزوة تبوك، لكن ليس في ذلك دليلٌ على ما زعمه من قصر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية وهو الذي من أجله أورد الآية، وسبق أن أوردتُ الأدلَّةَ الدالَّة على شمول الصحبة لكلِّ مَن صحبه أو رآه بعد الحُديبية إلى حين وفاته ﷺ.

الثاني: أنَّ الآيةَ دالَّةٌ على توبة الله عزَّ وجلَّ على مَن أسلم وهاجر إلى المدينة

بعد الحُديبية وقبل فتح مكة، ومنهم أبو موسى الأشعري وأبو هريرة وخالد ابن الوليد وعمرو بن العاص وغيرهم، وقد أخرجهم المالكي، وسبق أن ذكرت الأدلَّة الدالَّة على استمرار الهجرة المحمود أهلها إلى فتح مكة.

الثالث: أنَّ الآيةَ وإن لَم تنصَّ على التوبة على غير المهاجرين والأنصار، فليس فيها دليلٌ على حرمان الذين أسلموا بعد الفتح وخرجوا مع النَّبِيِّ ﷺ إلى تبوك من فضل الله ورحمته، بل قد ثبت في السُّنَّة الصحيحة حصول الأجر لِمَن لَم يخرج إلى تبوك بسبب العذر، تبعاً للخارجين إليها، فقد روى البخاري في صحيحه (٤٤٢٣) عن أنس رضي الله عنه: « أنَّ رسول الله ﷺ رجع من غزوة تبوك فَدَنَا من المدينة فقال: إنَّ بالمدينة أقواماً ما سِرْتُم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلَّا كانوا معكم، قالوا: يا رسول الله! وهم بالمدينة؟ قال: وهم بالمدينة، حَبَسَهم العُذر ».

وروى مسلم في صحيحه (١٩١١) بإسناده عن جابر رضي الله عنه قال: « كنَّا مع النَّبِيِّ ﷺ في غزاة، فقال: إنَّ بالمدينة لرجالاً ما سِرتُم مسيراً ولا قطعتُم وادياً إلَّا كانوا معكم، حبسهم المرض ».

وبإسنادٍ آخر إليه، وفيه زيادة: « إلَّا شَرَكوكم في الأجر »، فلماذا تحجر الواسع؟! ولماذا البخلِ على أهل الفضلِ بما تفضَّل الله به عليهم مِمَّن كانوا معه في غزوة تبوك من الطُّلَقاء وغيرهم، وقد فاتتهم الهجرة، لكن لَم يَفُتهم الجهادُ والنيَّة والنَّفيرُ عند الاستنفار؟! فقد قال ﷺ: « لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهادٌ ونيَّة، وإذا استُنفرتم فانفروا » أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، واللفظ للبخاري (٢٨٢٥).

ثمَّ إنَّ الأنصارَ الذين أثنى الله عليهم في كتابه العزيز إنَّما حصَّلوا اسمَ النُّصرة ووصْفَها لكونِهم نصروا الرسول ﷺ، وقد حصَّل المهاجرون وصْفَ

النُّصرةِ مع الهجرة، ومَن لَم يكن من المهاجرين والأنصار وقد نصر النَّبِيَّ ﷺ وجاهد معه في سبيل الله له نصيبٌ من هذا الوصف في الجملة، وله الثواب الجزيل من الله على ما حصل منه من النُّصرة، وقد نوَّه الله بفضل وثواب مَن آمن وجاهد مع رسول الله ﷺ في غزواته ـ ومنها تبوك ـ بقوله: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨٨ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾، وأخبر أنَّه كافيه وكافي مَن اتَّبعه من المؤمنين في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

❊ ❊ ❊

استدلالُه بآية: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾، والرد عليه:

قال في (ص:٢٧ ـ ٢٩): «الدليل الثاني: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾.

فهنا أخبر الله عزَّ وجلَّ بثلاث طوائف كانت كلُّها في عهد النَّبِيِّ ﷺ:

الطائفة الأولى: السابقون من المهاجرين، وهذا قيْدٌ يُخرج المتأخِّرين من المهاجرين كخالد بن الوليد ﵁، ولا يدخل فيهم أبناء المهاجرين ولا رجال الوفود إن لَم يبقوا في المدينة، حتى ولو أسلموا قبل الحُديبية.

والطائفةُ الثانية: هم الأنصار، ولا يدخل فيهم أبناء الأنصار (الأطفال)

كما لا يدخل في المهاجرين أبناءُ المهاجرين.

الطائفة الثالثة: الذين اتَّبعوهم بإحسان، كالمهاجرين بعد الحُديبية والمهاجرين من وفود العرب مِمَّن ثبت على الإسلام أيَّام الرِّدَّة، ومنهم أبناءُ المهاجرين وأبناء الأنصار، وقد يدخل في هؤلاء مَن حسن إسلامه من طُلقاء قريش وعُتقاء ثقيف وغير هؤلاء.

إذن فالمهاجرون والأنصار لَم يشترط الله فيهم (الإحسان)؛ لأنَّ الهجرةَ والنُّصرةَ اللَّتين تقتضيان الإنفاقَ والجهادَ في أيَّام الضَّعف هما من أفضل الأعمال، ولا يحتاج هذا لقيد الإحسان، فلَم يقل: (... من المهاجرين بإحسان والأنصار بإحسان)؛ لأنَّ الرَّجلَ إن قام بالهجرة التي تقتضي ترك الأوطان والأولاد هي غاية الإحسان، كما أنَّ النُّصرة التي أجلبت على الأنصار قبائل العرب، مع تحمُّلِهم مهمَّة حماية الإسلام في أيامه الأولى لا تحتاج لقيد الإحسان؛ لأنَّها في الذِّروة منه.

أما بعد قوَّة الإسلام والمسلمين فأصبحت الهجرةُ إلى النَّبِيِّ ﷺ تعود على نفس المهاجر بالمصلحة بعد أن كانت قبل ذلك تعود على النَّبِيِّ ﷺ بالمصلحة وعلى المهاجر أيضاً، أمَّا بعد فتح مكة فأصبح الالتحاق بالمسلمين يعني الغنيمة والسلامة لكثرة المال وأمن القتل.

ولهذا كلِّه نعرف لماذا قَصَرَ اللهُ عزَّ وجلَّ الثناءَ على المهاجرين والأنصار فقط، ثمَّ قيد المهاجرين بالسابقين منهم، وهم المهاجرون الهجرة الشرعية!!».

ويُجاب على ذلك بما يلي:

الأول: أنَّه ليس في الآيةِ دليلٌ على ما أُورِدَت الآية من أجله، وهو قصر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، ثمَّ إنَّه جاء في سياق الآية عند

المالكي زيادة حرف « من » قبل ﴿ تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾، وهو خطأ، وهذا هو الموضع الوحيد في القرآن الذي لَم يأت فيه حرف « من » قبل ﴿تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾.

الثاني: جاء في الآية وصْف المهاجرين بالسابقين، وهو يدلُّ على أنَّ المهاجرين فيهم سابقون وفيهم متأخِّرون، وقد ذكر ابنُ كثير في تفسيره عند تفسير هذه الآية قولين في المراد بالسَّابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، أحدهما: أنَّهم الذين أدركوا بيعة الرِّضوان عام الحُديبية، والثاني: أنَّهم الذين صلَّوا إلى القبلتين مع رسول الله ﷺ، وقدكان تحويل القبلةِ إلى الكعبة بعد الهجرة بستة عشر شهراً.

وعلى القول الأول يكون المهاجرون المتأخِّرون مَن هاجر بعد الحُديبية وقبل فتح مكة، ومِن هؤلاء خالد بن الوليد ﷺ وغيره، وقد أخرجهم المالكي من الصحبة ذات المدح والثناء، وكذلك الهجرة ذات المدح والثناء.

الثالث: أنَّ الذين اتَّبعوا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار بإحسان ينقسمون إلى قسمين: القسم الأول: صحابة، وهم الذين صحبوا الرسول ﷺ ورأوه.

والثاني: الذين لَم يَصحبوا النَّبِيَّ ﷺ ولَم يرَوه، مِمَّن كان في زمنهم أو بعدهم.

ويحصلُ للجميع الأجرُ العظيمُ الموعود به في الآية.

الرابع: أنَّ ما ذكره عن المهاجرين بعد الحُديبية وقبل فتح مكة من أنَّ « الهجرة تعود على نفس المهاجر بالمصلحة، بعد أن كانت قبل ذلك تعود على النَّبِيِّ ﷺ بالمصلحة وعلى المهاجر أيضاً » غير صحيح؛ فإنَّ المصلحة تعود بجهاد مَن جاهد منهم على النَّبِيِّ ﷺ والمسلمين، ومن أوضح الأمثلة لذلك ما حصل لخالد بن الوليد ﷺ من البلاء الحسن في الغزوات التي شهدها، ومنها

غزوة مُؤْتة التي أمَّر نفسَه فيها بعد استشهاد الأمراء الثلاثة الذين عَيَّنَهم الرسول ﷺ، وما حصل من الفتح للمسلمين في إمارته، فقد روى البخاري في صحيحه (٤٢٦٢) بإسناده عن أنس رضي الله عنه: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعى زيداً وجعفراً وابنَ رواحة للناس قبل أن يأتيَهم خبرُهم، فقال: أخذ الرايةَ زيدٌ فأُصيب، ثمَّ أخذ جعفرٌ فأُصيب، ثمَّ أخذ ابنُ رواحة فأُصيب ـ وعيناه تذرفان ـ حتى أخذ الرايةَ سيفٌ من سيوف الله حتى فتح الله عليهم».

وهذا السيف من سيوف الله لَم يظفر بشرف الصُّحبة لرسول الله ﷺ على رأي المالكي الباطل الذي قَصَر فيه الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية.

ومن أوضَح الأمثلة أيضاً ثبوت العباس بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ـ وهو من الطُّلقاء ـ مع رسول الله ﷺ حينما انهزم الناسُ يومَ حُنين، ففي صحيح مسلم (١٧٧٥) من حديث العباس رضي الله عنه قال: «شهدتُ مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلزمتُ أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسولَ الله ﷺ فلَم نفارِقه، ورسول الله ﷺ على بغلةٍ له بيضاء، أهداها له فروة بن نُفاثة الجذامي، فلمَّا التقى المسلمون والكفَّار ولَّى المسلمون مُدبرين، فطَفِق رسولُ الله ﷺ يُركضُ بغلَتَه قِبَل الكفَّار، قال عباس: وأنا آخذٌ بلجام بغلةِ رسول الله ﷺ أكفُّها إرادةَ أن لا تُسرِع، وأبو سفيان آخذٌ بِركاب رسول الله ﷺ ...» الحديث.

وهذان الصحابيان الجليلان عمُّه وابنُ عمِّه اللذان ثَبَتا مع رسول الله ﷺ ولَم يفِرَّا يوم حُنين وقد عادت مصلحةُ إسلامهما في هذه الغزوة على الرسول ﷺ، لا يعتبرهما المالكي من الصحابة؛ لأنَّ إسلامهما بعد الحُديبية، وهو يقصُر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية.

الخامس: أنَّ قولَه: « أمَّا بعد فتح مكة فأصبح الالتحاق بالمسلمين يعني الغنيمة والسلامة؛ لكثرة المال وأمن القتل » غيرُ صحيح؛ لأنَّ المجاهدَ في سبيل الله ليست سلامتُه من القتل مُحقَّقةً؛ فإنَّه قد يُقتل وقد يسلَم.

السادس: أمَّا ما ذكره من أنَّ أبناءَ المهاجرين لا يدخلون في المهاجرين، وأنَّ أبناءَ الأنصار لا يدخلون في الأنصار، وقد قصَر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار، فمُقتضاه أنَّ أبناء المهاجرين والأنصار ليسوا من الصحابة، وسبق أن ذكرتُ أنَّ مَن رأى النَّبيَّ ﷺ من أبناء المهاجرين والأنصار فهو من الصحابة، بخلاف مَن لَم يرَه منهم.

***

استدلالُه بآيات سورة الحشر والرد عليه:

وقال في (ص:٣٠ ـ ٣١): « الدليل الثالث: وهو مفسِّرٌ للدليل السَّابق، وهو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾.

أقول: أيضاً في هذه الآية قَصَر الله عزَّ وجلَّ الثناءَ على المهاجرين والأنصار، وأخبرنا بعلاماتهم، ثمَّ فصَّل في الإحسان المشترَط فيمَن بعدهم

بأنَّه ـ إضافة لصالح الأعمال ـ من علاماته الكبرى الدعاء للسابقين من المهاجرين والأنصار، وعدم التعرُّض لهم ببُغض أو سبٍّ.

و﴿ ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ ليس المقصود منهم إلَّا المهاجرين والأنصار فقط، كما تدلُّ عليه الآيات السابقة دلالة واضحة، ويقول البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ﴾ يعني التابعين، وهم الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة. اهـ.

أقول: فهذا إقرارٌ من البغوي بأنَّ مَن بعد المهاجرين والأنصار يُسمون (التابعين)، يعنِي أنَّ الناسَ مِن خالد بن الوليد وعمرو بن العاص، مروراً بمعاوية والوليد، وانتهاءً بنا في هذا العصر مأمورون بحبِّ المهاجرين والأنصار، الذين قام عليهم الإسلام حتى استوى، ومأمورون بالدعاء لهم والاستغفار لهم؛ لأنَّهم السببُ بعد الله ورسولِه في قيام هذا الدِّين، بل مَن أسلم بعد الحُديبية إلى فتح مكة مأمورون ابتداءً، ومَن بعدهم من باب الأولى».

وعلَّق في الحاشية عند قوله: « الدعاء للسابقين من المهاجرين والأنصار، وعدم التعرُّض لهم ببُغض أو سبٍّ » بقوله: « وهذا الإحسان لَم يفعله بعضُ الطُّلَقاء كمعاوية والوليد بن عُقبة وبُسر بن أبي أرطاة والذين حاربوا السابقين كعليٍّ وعمَّار والبدريِّين والرِّضوانيِّين الذين كانوا مع علي، بالإضافة إلى سبِّهم عليًّا على المنابر، وسَنِّ هذه السنة السيِّئة، إذن فالذين طعنوا في الصحابة هم أولئك الطُّلَقاء، وهم أوَّلُ من خالف الأمر الإلَهي بالاستغفار للذين سبقونا بالإيمان!! ».

وعلَّق في الحاشية أيضاً على قوله: « و﴿ ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ ليس المقصود منهم إلَّا المهاجرين والأنصار فقط، كما تدلُّ عليه الآيات السابقة

دلالة واضحة» بقوله: «وعلى هذا فلا حُجَّة للذين يستدلُّون بهذه الآيات على وجوب السكوت عن دراسة التاريخ وذِكر الظالمين بظلمِهم والعادلين بعدلِهم؛ حتى يعرفَ الناسُ موطنَ القُدوة والتأسِّي من السلف!!».

ويُجاب عن استدلاله بما يلي:

الأول: أنَّ الآيات الثلاث في بيان مصارف الفيء، وهي مشتملةٌ على الثناء على المهاجرين والأنصار، ولا دليل فيها على ما أراده المالكي من قَصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل صُلح الحُديبية.

الثاني: أنَّ الآيةَ الثالثة في الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصارمن فتح مكة وما بعده، داعين لهم لسبقهم بالإيمان، وسائلين الله عزَّ وجلَّ سلامةَ قلوبهم من الغلِّ للذين آمنوا، وليس فيها خروجُ من أسلم بعد الحُديبية وقبل فتح مكة، كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص ونحوهما من وصْف الصُّحبة والهجرة، كما زعم المالكي.

الثالث: أنَّ ما جرى من خلاف بين بعض المهاجرين السابقين كعليٍّ ﷺ وبين بعض مَن أسلموا عام الفتح أو قبله أو بعده لا يقتضي نَيل مَن بعدهم مِن أحدٍ منهم، بل الواجب محبَّة الجميع والثناء عليهم والدعاء لهم وإنزالهم منازلهم، وقد وُعدوا جميعاً بالحُسنى، وما كان في قلوبهم من غلٍّ إن بقي فإنَّ الله ينزعُه كما أخبر بذلك في كتابه العزيز بقوله في سورتي الأعراف والحِجر: ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ** ﴾، وما أحسن ما قاله شارح الطحاوية: «والفتنُ التي كانت في أيَّامه ـ يعنِي أميرَ المؤمنين عليًّا ﷺ ـ قد صان اللهُ عنها أيدينا، فنسألُ اللهَ أن يَصون ألسِنَتنا بِمَنِّه وكرمِه».

قال الشوكاني عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ**

يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ قال بعد أن فسَّر الذين جاؤوا من بعدهم أي بعد المهاجرين والأنصار بأنَّهم التابعون لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، قال: «أمرهم الله سبحانه بعد الاستغفار للمهاجرين والأنصار أن يطلبوا من الله سبحانه أن ينزع من قلوبهم الغِلَّ للذين آمنوا على الإطلاق، فيدخل في ذلك الصحابةُ دخولاً أوَّليًّا؛ لكونهم أشرفَ المؤمنين، ولكون السياق فيهم، فمَن لَم يستغفر للصحابة على العموم ويطلب رضوان الله لهم فقد خالف ما أمره الله به في هذه الآيةِ، فإن وَجَدَ في قلبِه غِلاًّ لهم فقد أصابه نَزْغٌ من الشيطان وحلَّ به نصيبٌ وافرٌ من عصيان الله بعداوة أوليائه وخِيرة أمَّة نبيِّه صلى الله عليه وآله وسلم، وانفتح له بابٌ من الخذلان يَفِدُ به على نار جهنَّم إن لَم يتدارَك نفسَه باللُّجوء إلى الله سبحانه، والاستغاثة به بأن ينزع عن قلبه ما طَرَقَه مِن الغِلِّ لخَيرِ القرون وأشرفِ هذه الأمَّة، فإن جاوز ما يَجده من الغِلِّ إلى شَتم أحد منهم فقد انقاد للشيطان بزمام، ووقع في غضب الله وسَخطِه، وهذا الدَّاءُ العُضال إنَّما يُصاب به مَن ابتُلي بِمُعلِّم من الرافضة أو صاحبٍ من أعداء خير الأمَّة الذين تلاعب بهم الشيطانُ وزيَّن لهم الأكاذيب المختلفة والأقاصيص المفتراة والخرافات الموضوعة، وصرَفَهم عن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مِن خلفه، وعن سُنَّة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم المنقولة إلينا بروايات الأئمة الأكابر في كلِّ عصرٍ من العصور، فاشتروا الضَّلالةَ بالهُدى، واستبدلوا الخسران العظيم بالرِّبح الوافر، وما زال الشيطان الرجيم ينقلُهم من منزلة إلى منزلة، ومن رُتبة إلى رتبة حتى صاروا أعداءَ كتاب الله وسُنَّة رسوله وخير أمَّته وصالِحِي عباده وسائر المؤمنين، وأهملوا فرائض الله، وهجروا شعائر الدِّين، وسَعوا في كيد الإسلام وأهله كلَّ

السَّعي، ورَموا الدِّينَ وأهلَه بكلِّ حَجَرٍ ومَدَر، والله من ورائهم مُحيط ». اهـ.

الرابع: أمَّا ما أشار إليه حول دراسة التاريخ، فيُجاب عنه بأنَّ دراسةَ التاريخ لها حالتان:

الأولى: دراسة مع سلامة القلوب والألسنة في حقِّ جميع أصحاب رسول الله ﷺ، تعتمد على تَمييز ما صحَّ من أخبار عنهم مِمَّا لَم يصحَّ، فيُطَّرح ما لَم يصحَّ، وما صحَّ فيُحمَلُ على أحسن المحامل، ويُحسَّن بهم الظنُّ، ويُدعى لهم ويُستغفرُ لهم، فهذه الدراسة محمودة.

والثانية: دراسةٌ خالية من سلامة القلوب والألسنة في حقِّ جميع الصحابة، تنبنِي على الغلوِّ في بعضٍ والجفاءِ في بعضٍ، ويتتُج عنها إفسادُ النفوس وإيغارُ الصدور ومَلءُ القلوب بأمراض الشبُهات، وتعتمدُ على إظهار ما خبث من كلِّ ما جاء في التاريخ مِمَّا لَم يكن له خطام أو زِمام، فهذا النوع من الدراسة للتاريخ مذموم وحرام، ودراسة المالكي من هذا النَّوع المذموم، ويمكن معرفةُ حقيقة ذلك بالاطِّلاع على ما نقلته من كلامه ورددتُ عليه، ولا سيَما تشكيكه في أَحقيَّة أبي بكر بالخلافة، فقد جاء فيه أنَّ عليًّا ﷺ لو كان موجوداً ـ أي في السقيفة ـ لَتَمَّ له الأمرُ، وذلك رجمٌ بالغيب، و« لو » تفتح عمل الشيطان، وأيضاً جاء فيه وصْف الطريقة التي تَمَّت بها بيعة أبي بكر ﷺ بأنَّها تُضعف شرعيَّة البيعة، وتَجعلُها أشبَه ما تكون بالقهر والغلبة، وخلافةُ الخلفاء الراشدين الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ على ترتيبهم مِمَّا أراده الله قَدَراً وشرعاً، فوقوع خلافتهم على هذا الترتيب دالٌّ على تقديره ذلك، وأنَّ اللهَ قد شاءَه فوقع، ولَم يشأْ غيرَه فلَم يقع، ما شاء اللهُ كان وما لَم يشأ لَم يكن، ويدلُّ لكونه مراداً شرعاً ما جاء في حديث العرباض بن سارية ﷺ من قوله ﷺ:

« ... فإنَّه مَن يَعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتِي وسُنَّة الخلفاء الراشدين من بعدي » الحديث، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: « حديث حسن صحيح »، ويدلُّ له أيضاً حديثُ سفينة مولى رسول الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: « خلافةُ النبوة ثلاثون سنة، ثمَّ يُؤتي اللهُ المُلْكَ أو مُلْكَه مَن يشاء » رواه أبو داود (٤٦٤٦) وغيرُه، ونقل تصحيحَه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٦٠) عن تسعة من العلماء.

أمَّا الزعم بأنَّ الطريقةَ التي تمَّت بها بيعة أبي بكر رضي الله عنه تُضعفُ شرعيَّة البيعة، وتجعلها أشبهَ ما تكون بالقهر والغلبة، فهو كلامٌ يُنادي على قائله بأنَّه في وادٍ، والسُّنَةَ وأهلَها في وادٍ آخر، وسيأتي الرَّدُّ عليه عند ذِكر تشكيكه في أحقِّية أبي بكر بالخلافة.

ولكلِّ ساقطةٍ لاقطة، فهذه القراءة المزعومة من المالكي في كتب العقائد قد تلقَّفها ونشرها مركزٌ للدراسات التاريخية في دولة عربية، وقد اطَّلعتُ أخيراً على صورة منه، وهو من التعاون على الإثم والعدوان، فإنَّ نشرَ الباطل لا حدَّ لضرَرِه، كما أنَّ نشرَ الحقِّ لا حدَّ لنفعه؛ لقوله ﷺ: « مَن دعا إلى هُدى كان له من الأجر مثل أجور مَن تبِعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومَن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام مَن تبِعَه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً » أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢٦٧٤).

***

استدلاله بآية سورة الحديد والرد عليه:

وقال في (ص:٣١ ـ ٣٢): «الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿ **وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ﴾.

أقول: الغريب أنَّ بعضَ الناس يستدلُّ بهذه الآية على أنَّ كلَّ الصحابة في الجنَّة؛ لأنَّ الله قد وعد المتقدِّمين منهم والمتأخرين بالجنة، ووعدُه حقٌّ لن يُخلفه!

أقول: إمَّا أن تكون هذه الآية تشمل المهاجرين والأنصار ﴿ **مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ** ۚ ﴾، وتفضلهم على من جاء بعدهم إلى فتح مكة فقط، ولا تشمل الطُّلَقاءَ ولا العُتقاء ولا غيرَهم مِمَّن لَم يُقاتِل ولَم ينفق في هذه الفترة؛ لأنَّ سورةَ الحديد نزلت قبل فتح مكة، وعلى هذا فلا يشملهم الثناء، ثمَّ هي مقيَّدةٌ بالإنفاق والقتال.

مثلما الثناء على المهاجرين والأنصار لا يشملنا، فكذلك الثناء على المسلمين من بعد الحُديبية إلى فتح مكة لا يشمل مَن أسلم في الفتح أو بعد ذلك، وإمَّا أن تكون الآيةُ شاملةً لهؤلاء ولنا من باب الأولى، لكن هناك شرط الإحسان الذي سبق في الآية السابقة، بمعنى أنَّ الله وعد بالجنَّة المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، أمَّا المتَّبعون بغير الإحسان فلا يُقال فيهم هذا.

والخلط بين الأمور هو الذي سبَّب لنا الخلل الكبير في الرؤية التعميمية التي خلطنا بها الطُّلَقاء مع السابقين، فلا بدَّ من وضع الأمور في مواضِعها الصحيحة».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

الأول: أنَّ للعلماء في المراد بالفتح في هذه الآية قولين، ذكرهما ابن كثير والشوكاني:

أحدهما: أنَّه فتح مكة، وهو قول الجمهور.

والثاني: أنَّه صلح الحُديبية.

وعلى قول الجمهور فالآيةُ تدلُّ على تفضيل القتال والإنفاق مِمَّن كانوا قبل فتح مكة، على القتال والإنفاق مِمَّن كانوا بعد فتحها، وهو متَّفق مع ما جاءت به الأحاديث من استمرار الهجرة المحمود أهلها إلى فتح مكة، وهو يردُّ قولَ المالكي في قصْر الصُّحبة والهجرة المحمود أهلها على مَن كانوا قبل صُلح الحُديبية.

وعلى القول بأنَّ المرادَ بالفتح صلح الحُديبية فليس هناك دليل يَمنعُ من دخول بقيَّة أصحاب رسول الله ﷺ مِمَّن كان إسلامُهم وصُحبتُهم بعد الحُديبية إلى حين وفاته ﷺ في الوعد الكريم الذي دلَّت عليه الآية، مع القطع بالتفاوت بين المتقدِّمين منهم والمتأخرين.

الثاني: أنَّه لا وجه لاستغراب المالكي الوعد لجميع الصحابة بالحُسنى وهي الجنَّة، ومِمَّن فسَّر ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الآية بالجنَّة القرطبيُّ والشوكاني والشيخ عبد الرحمن بن سعدي في تفاسيرهم، وقدجاء في السُّنَّة تفسير ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ بأنَّها الجنَّة، وذلك من حديث صُهيب رضي الله عنه عند الإمام مسلم (٢٩٧ ـ ٢٩٨).

فلماذا هذا الاستغراب، وفضلُ الله واسعٌ ورحمتُه وسعت كلَّ شيء؟!

وأسْعَدُ الناسِ بجنَّتِه ورحمتِه أصحابُ رسوله ﷺ الذين هم خير هذه

الأمَّة، التي هي خير أمَّة أُخرجت للناس، الذين اختارهم اللهُ لِصُحبته، ومتَّع أبصارَهم في هذه الحياة الدنيا بالنظر إلى طلعته، ومتَّع أسماعَهم بسماع القرآن والسُّنَّة منه ﷺ ونقلهما إلى الناس بعدهم، وهم الواسطة بين الرسول ﷺ وبين غيرهم.

***

استدلاله بآية سورة الأنفال والرد عليه:

وقال في (ص:٣٣ ـ ٣٤): « الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾.

أقول: هذه الآية من سورة الأنفال (٧٢) فيها فوائد عظيمة:

الأولى: إثبات ولاية المهاجرين مع الأنصار فقط، وهذا ما يُفسِّره الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ: (المهاجرون والأنصار أولياء بعضهم لبعض، والطُّلَقاء من قريش والعُتقاء من ثقيف بعضُهم أولياء بعض إلى يوم القيامة)، والحديث فيه إخراج للطُّلقاء من المهاجرين والأنصار الذين هم أصحاب النَّبيِّ ﷺ فقط، كما في حديثٍ الآخر: (أنا وأصحابي حيِّز، والناس حيِّز)، قالها النَّبيُّ ﷺ يوم الفتح، وكلمة (أصحابي) في هذا الحديث الأخير كلمة مطلقةٌ فسَّرها الحديثُ المتقدِّم وقيَّدها بأنَّ المرادَ بها (المهاجرون والأنصار)، فتأمَّل لهذا التوافق والترابط؛ فإنَّك لن تجدَه في غير هذا المكان!

الفائدة الثانية: أنَّ الذين أسلموا ولَم يُهاجروا لا يستحقُّون من المسلمين في عهد النَّبِيِّ ﷺ الولايةَ التي تعنِي النُّصرةَ والولاء، فإذا كان المسلمون قبل فتح مكة لا يستحقُّون النُّصرةَ ولا الولاء حتى يُهاجروا، فكيف بِمَن انتظر من الطُّلَقاء حتى قال النَّبِيُّ ﷺ: (لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونيَّة).

فهؤلاء لَم يُدركوا فضلَ من لا يستحقُّ النُّصرة والولاية، فضلاً عن إدراكهم لفضل السابقين من المهاجرين والأنصار.

الثالثة: أنَّ المسلمين الذين لَم يُهاجِروا لا يجوز أن يُنصَروا على الكفَّار المعاهدين الذين معهم ميثاق مع المهاجرين والأنصار، وهذا الحكم يبيِّن الفرقَ الواسع بين مَن هاجر ومَن بقي مؤمناً في دياره، فكيف بِمَن لَم يؤمن إلَّا عند إلغاء الهجرةِ الشرعية من مكة، وأسلم رغبة في الدنيا ورهبةً من السيف، حتى وإن حسُن إسلامه فيما بعد؟!!! ».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

الأول: أنَّ كونَ المهاجرين والأنصار بعضُهم أولياء بعض لا يدلُّ على نفي ولايتِهم عن غيرهم مِمَّن أسلموا بعد فتح مكة، فالكلُّ خيار المؤمنين، مع التفاوت الكبير بينهم في الإيمان، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ** ﴾، وسيأتي لذلك زيادةُ بيان عند ذِكر حديث « المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض ».

الثاني: أنَّ حديث « المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض » صحيح، وحديث « الحيز » ضعيف، وسيأتي بيان ذلك عند ذِكر الحديثين.

الثالث: أنَّ ما ذكره من كون المهاجرين والأنصار هم أصحاب النَّبِيِّ ﷺ فقط قولٌ باطلٌ، وقد تكرَّر منه قصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل

الحُديبية، وتكرَّر منِّي التنبيه على بطلان قوله بسبب تكراره.

الرابع: أنَّ الطُّلقاءَ وغيرَهم قد فاتتهم الهجرة، لكن لَم يفُتهم الجهاد والنيَّة، فقد أبلى كثيرٌ منهم في الجهادِ مع النَّبيِّ ﷺ بلاءً حسناً، وقوله: (إنَّ إسلامهم رغبة في الدنيا ورهبة من السيف) هو مِن الظلم البيِّن، والظُّلمُ ظلمات يوم القيامة، لا سيما ما كان منه لأصحاب رسول الله ﷺ.

ولو حصل إسلام أحد منهم من أجل الدنيا فإنَّ الحالة تتغيَّر إلى خير؛ لقول أنس رضي الله عنه: « إن كان الرَّجلُ لَيُسلِم ما يريد إلَّا الدنيا، فما يُسلم حتى يكون الإسلامُ أحبَّ إليه من الدنيا وما عليها » رواه مسلم في صحيحه (٢٣١٢).

* * *

استدلاله بآية سورة الفتح والرد عليه:

وقال (ص:٣٦ ـ ٣٧): « الدليل الثامن: قوله تعالى: ﴿ **مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا** ﴾.

أقول: لولا أنَّ بعضَ الناس يورد هذه الآية للدلالة على فضل مسلمة الفتح وأمثالهم لَمَا أوردتُها هنا، فالآية من سورة الفتح التي نزلت قبل فتح مكة، وعلى هذا فالثناء الذي فيها على (الذين مع النَّبيِّ ﷺ) ينزل على المؤمنين يومئذ

من المهاجرين والأنصار، ولا ينزل على مَن بعدهم، إضافةً إلى أنَّ المعيَّة تقتضي النُّصرةَ والتمكينَ أيَّام الحاجة والذُّلِّ والضَّعف)).

ويُجاب عن قوله هذا:

أنَّ الآيةَ عامَّةٌ في الصحابة، وليس فيها ذِكر المهاجرين والأنصار، لكن المالكي قصَرها عليهم، حرصاً على حِرمان مسلمة الفتح من تحصيل الفضلِ الوارد فيها، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا** ﴾، وكون سورة الفتح ـ ومنها هذه الآية ـ نزلت قبل فتح مكة لا يدلُّ على قصْر ما فيها على مَن كان قبل نزول الآية، بل الحكم شاملٌ لكلِّ مَن كان معه إلى نهاية حياته ﷺ.

ثمَّ إنَّ هذه الصفات للذين مع النَّبِيِّ ﷺ قد ذُكرت في التوارة والإنجيل، وهي لجميع الصحابة، فلا وجه لإخراج أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ منها، وحرف (من) في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا** ﴾ لبيان الجنس وليس للتبعيض، أي: كلّهم موعودون بالمغفرة والأجر العظيم، وهذا نظيرُ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾، فإنَّ (من) للجنس وليست للتبعيض؛ فإنَّ العذابَ حاصلٌ لهم جميعاً.

***

استدلالُه بحديث: « المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض » والرد عليه:

قال في (ص:٤٢ ـ ٤٣): « الدليل الثاني عشر: قول النَّبِيِّ ﷺ: (المهاجرون والأنصار أولياء بعضهم لبعض، والطُّلَقاء من قريش والعُتقاء من ثقيف بعضُهم أولياء بعض إلى يوم القيامة).

أقول: وهذا الحديث واضحٌ في أنَّ طُلَقاء قريش وعُتقاء ثقيف ليسوا من المهاجرين ولا من الأنصار، وعلى هذا فلا يستحقُّون الفضائلَ التي نزلت في فضل المهاجرين والأنصار، وعلى هذا لا يجوز لنا أن نخلط الأمورَ ونرفع مَن وَضعه الله أو نضع مَن رفعه الله ...!! ».

والجواب:

أنَّ الحديثَ صحيحٌ، وقد أوردتُه فيما تقدَّم في الأدلَّة الدَّالة على استمرار الهجرةِ المحمود أهلُها إلى فتح مكة، وليس إلى صُلح الحُديبية كما زعم المالكي، وهو لا يدلُّ على أنَّ العُتقاء والطُّلَقاء ليسوا من أصحاب رسول الله ﷺ، وإنَّما يدلُّ على التَّماثل والتشابه بين المهاجرين والأنصار، وبين الطُّلَقاء والعُتقاء، وليس فيهم مَن وَضعه الله كما زعم، بل كلُّهم قد رفعهم الله لِصُحبتِهم الرسول ﷺ، مع تفاوتِهم في الرِّفعة.

وكون المهاجرين والأنصار بعضهم أولياء بعض لا يتنافى مع كون العُتقاء والطُّلَقاء بعضهم أولياء بعض؛ فإنَّ الصحابةَ جميعاً خيار المؤمنين، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ ﴾ الآية، وقد قال ابن كثير في تفسيره في تفسير الآيات من آخر سورة الأنفال: « ذكر تعالى أصنافَ المؤمنين، وقسمهم إلى مهاجرين خرجوا من ديارهم وأموالهم وجاؤوا

لنصر الله ورسوله وإقامة دينه، وبذلوا أموالَهم وأنفسهم في ذلك، وإلى أنصار: وهم المسلمون من أهل المدينة إذ ذاك، آووا إخوانَهم المهاجرين في منازلِهم وواسَوهم في أموالِهم، ونَصَروا اللهَ ورسولَه بالقتال معهم، فهؤلاء بعضهم أولياء بعض، أي: كلٌّ منهم أحقُّ بالآخر من كلِّ أحد، ولهذا آخى رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار، كلَّ اثنين أخوان، فكانوا يتوارثون بذلك إرثاً مقدَّماً على القرابة، حتى نسخ الله تعالى ذلك بالمواريث».

❊❊❊

استدلالُه بحديث: «الناسُ حيِّز وأنا وأصحابي حيِّز» والرد عليه:

قال في (ص: ٤٠ ـ ٤٢): «الدليل الحادي عشر: حديث أبي سعيد الخدري: (لَمَّا كان يوم الفتح قرأ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ﴾، قال: الناس حَيِّز، وأنا وأصحابي حيِّز، فغضب مروان وأراد أن يضربَ أبا سعيد الخدري، فلمَّا رأى ذلك رافع بنُ خديج وزيد ابنُ ثابت قالا: صدق) ذكرتُه مختصراً».

وقد علَّق عليه قائلاً: «مسند الإمام أحمد (٤/ ٤٥) ـ دار الفكر، الحديث رواه الإمام أحمد، عن محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن عَمرو بن مُرَّة، عن أبي البَختري الطائي، عن أبي سعيد الخدري، وهذا إسنادٌ صحيح على شرط الشيخين، فالإمام أحمد وشيخه غندر وشعبة من كبار أئمَّة الحديث الثقات الأثبات، وعمرو بن مرَّة شيخ شعبة ثقة عابد من رجال الجماعة، وأبو البختري اسمه سعيد بن فيروز وهو ثقة ثبت من رجال الجماعة وهو يرسل، وقد أخرج الشيخان عنعنته في صحيحيهما، فالإسناد من أصحِّ الأسانيد، كلُّهم رجال

الجماعة إلَّا أحمد بن حنبل وهو ثقة إمام!!!».

وقال: «فهذا الحديث فيه إخراج واضحٌ للطُّلَقاء الذين دخلوا في الإسلام من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ بأكثر من دلالة:

الدلالة الأولى: تلاوته ﷺ لسورة النصر التي فيها ذكر (الناس) الذين يدخلون في دين الله أفواجاً، هؤلاء الناس المراد بهم الطُّلَقاء، ثمَّ أخبرنا النَّبِيُّ ﷺ بأنَّ (الناس حَيِّز)، وهو وأصحابه حيِّز آخر!! فماذا يعنِي هذا؟

هذا بكلِّ وضوح لا يعنِي إلَّا أنَّ هؤلاء (الناس) لايدخلون في (الأصحاب) الذين فازوا بتلك (الصحبة الشرعية) التي تستحقُّ الثناء وتتنزَّل فيها كلُّ الثناءات على الصحابة، فإذا سمعنا بأيِّ حديث يُثنِي على (أصحاب النَّبِيِّ ﷺ) أو أيِّ أثرٍ من الصحابة خاصَّة يُثنِي على (أصحاب النَّبِيِّ)، فلا تنزل تلك الأحاديث والآثار إلَّا على هؤلاء (الأصحاب) الذين فصلهم النَّبِيُّ ﷺ عن سائر (الناس) من غيرهم، وأول الناس دخولاً في هؤلاء (الناس) هم الطُّلَقاء الذين أسلموا يوم فتح مكة، ولا يجوز أن نجمعَ بين (حيِّزين) قد فرَّق بينهما النَّبِيُّ ﷺ، ومَن تأكَّد له هذا ثمَّ أراد أن يجعل (الحيِّزين) حيِّزاً واحداً فقد اتَّهم النَّبِيَّ ﷺ بعدم الإنصاف، مثلما اتَّهمه ذو الخُويصِرة يوم حُنين!! ونعوذ بالله أن نردَّ حديثَ رسول الله ﷺ أو نُؤوِّلَه على غير مراده ﷺ، ذلك المراد الذي يظهر بوضوح من لفظ الحديث الصريح.

الدلالة الثانية: غضبُ مروان بن الحكم الذي أراد أن يضرب أبا سعيد الخدري على رواية هذا الحديث؛ لأنَّ هذا الحديث يعنِي إخراج مروان ووالده ومعاوية ـ الذي يعمل له مروان ـ من الصحابة إلى (الناس) الذين ليس لهم ميزة عن سائر الناس!!

الدلالة الثالثة: فهمُ رافع بن خديج وزيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري، فالثلاثة عَرفوا أنَّ هذا سيُغضب مروان، ولكنَّهم صدَعوا بكلمة الحقِّ بعد أن كاد يُخفيها زيد ورافع، خوفاً على نفسيهما من مروان!!

شبهة: وقد يقول البعض أنَّهم (الناس) من الطُّلَقاء وغيرهم قد اكتسبوا الصحبة فيما بعد؟!

نقول: هم (الطُّلَقاء) والعتقاء أولياء بعضهم لبعض إلى يوم القيامة، وكلا الطائفتين لا تدخلان لا في المهاجرين ولا في الأنصار؛ لما سبق شرحه».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

الأول: أنَّ الحديثَ ضعيفٌ، والإسنادَ غيرُ صحيح فضلاً عن أن يكون من أصحِّ الأسانيد كما زعم المالكي؛ للانقطاع بين أبي البَختري وبين أبي سعيد، ففي تهذيب الكمال للمزي في ترجمة أبي البَختري سعيد بن فيروز: «وقال أبو داود: لَم يسمع من أبي سعيد»، وقول أبي داود هذا هو في سننه قال عقِب الحديث (رقم:١٥٥٩): «قال أبو داود: أبو البَختَري لَم يسمع من أبي سعيد».

وفي تهذيب التهذيب لابن حجر في ترجمة أبي البَختري: «وقال ابن سعد: ... وكان كثيرَ الحديث يرسل حديثَه، ويروي عن الصحابة ولَم يسمع من كثير أحد، فما كان من حديثه سَماعاً فهو حسن، وما كان غيره فهو ضعيف، وقال ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه: لَم يُدرك أبا ذر ولا أبا سعيد ولا زيد بن ثابت ولا رافع بن خديج، وهو عن عائشة مرسل».

الثاني: أنَّ ما ذكره من إخراج الشيخين عنعنة أبي البَختري في صحيحيهما غيرُ مُسلَّم؛ لأنَّهما لَم يُخرجَا له عن أبي سعيد شيئاً، وكلُّ الذي له في الكتب الستة من روايته عن أبي سعيد ثلاثة أحاديث، خرَّجها بعضُ أصحاب السنن، كما

في تحفة الأشراف للمزي (٣/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧)، ولو صحَّ أنَّ الشيخين خرَّجَا له من روايته عن أبي سعيد بالعنعنة فإنَّ قبول ذلك يكون مُختَصًّا بها في الصحيحين لاشتراطهما الصِّحةَ فيهما، ولا تُقبل العنعنة في غيرهما إلَّا مع ثبوت التصريح بالسماع، قال النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم (١/ ٣٣): « واعلم أنَّ ما كان في الصحيحين عن المدلسين بـ (عن) ونحوها فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، وقد جاء كثيرٌ منه في الصحيح بالطريقين جميعاً، فيذكر رواية المدلس بـ (عن) ثمَّ يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى ».

الثالث: وقوله عن رجال الإسناد: « كلُّهم رجال الجماعة إلَّا أحمد بن حنبل وهو ثقة إمام »، أقول: لا وجه لاستثناء الإمام أحمد؛ فإنَّه من رجال الجماعة.

الرابع: أنَّه لو صحَّ الحديث فإنَّه حجَّةٌ على المالكي؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ المهاجرين بعد الحُديبية وقبل الفتح من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، وهو خلاف ما زعمه في رأيه المبتكر من أنَّ الصُّحبةَ المحمود أهلها مختصَّةٌ بالمهاجرين قبل صلح الحُديبية.

❃ ❃ ❃

تشكيكه في أفضلية أبي بكر رضي الله عنه على غيرِه والرد عليه:

قال في (ص:٥٢): « الدليل العشرون: قول إبراهيم النخعي: (مَن فضَّل عليًّا على أبي بكر وعمر فقد أَزْرَى على أصحاب رسول الله ﷺ المهاجرين والأنصار ...) فضائل الصحابة لأحمد (١/ ٢٤٩)، وسنده جيِّد، رجاله كلُّهم

ثقات إلَّا الوليد بن بكير مختلَف فيه.

وفي الأثر تفسير من إبراهيم النخعي للصحابة بأنَّه (كذا) المهاجرون والأنصار فقط، فتأمَّل!!

وإبراهيم هذا من كبار التابعين، مع التحفُّظ على تشنيعه على مَن فضَّل عليًّا عليهما؛ فإنَّ هذا قد فعله بعضُ السابقين من المهاجرين والأنصار، كما ذكر ذلك ابنُ عبد البر في ترجمة الإمام عليٍّ في الاستيعاب، ودلَّت عليه بعضُ الروايات)).

والجواب عنه بما يلي:

الأول: أمَّا قوله عن إسناد الأثر: ((وسنده جيِّد، رجاله ثقات إلَّا الوليد بن بُكير مختلف فيه))، فهو غير جيِّد؛ لأنَّ الوليد بنَ بكير قال عنه الدارقطني: ((متروك الحديث))، وقال عنه أبو حاتم: ((شيخ))، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في تهذيب الكمال للمزي وتهذيبه لابن حجر، وقال الحافظ في التقريب: ((ليِّن))، وقال الذهبي في الميزان: ((ما رأيت من وثَّقه غير ابن حبان))، وابن حبان معروف بالتساهل في التوثيق، قال الحافظ في التقريب في ترجمة عبد السلام بن أبي الجَنوب: ((ضعيف، لا يُغترُّ بذِكر ابن حبان له في الثقات؛ فإنَّه ذكره في الضعفاء أيضاً)).

وأمَّا معنى الأثر فهو صحيح.

الثاني: وأمَّا استدلاله بالأثر على قَصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار دون غيرهم، فهو غير صحيح؛ وذِكر المهاجرين والأنصار في الأثر لا يدلُّ على إخراج غيرِهم من الصُّحبة؛ وإنَّما ذُكروا لأنَّهم مقدَّمون على غيرِهم من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، وكلُّ مَن رأى النَّبيَّ ﷺ فهو من أصحابه، مع الجزم

بتفاوت الصحابة في الصُّحبة والفضل.

الثالث: وأمَّا تحفُّظه على ما جاء في الأثر من تفضيل الشيخين على عليٍّ رضي الله عن الجميع، فهو مخالِف لِما عليه سلفُ هذه الأمَّة، ودلَّت عليه الأحاديثُ الصحيحةُ والآثار عن بعض الصحابة وغيرِهم، ومنهم علي ﷺ، وأذكر فيما يلي بعضَ الأدلَّة الدَّالَّة على ذلك مِمَّا وقفتُ عليه من الأحاديث المرفوعة والآثار عن الصحابة، وحكاية الإجماع عن عدد من العلماء:

أوَّلاً: الأحاديث المرفوعة:

١ ـ ما رواه مسلم في صحيحه (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله البَجلي ﷺ أنَّه قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ قبل أن يَموت بخمس وهو يقول: « إنِّي أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإنَّ اللهَ تعالى قد اتَّخذني خليلاً كما اتَّخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنتُ متَّخذاً مِن أمَّتِي خليلاً لاتَّخذتُ أبا بكر خليلاً » الحديث.

فقد أخبر النَّبيُّ ﷺ عن أمرٍ لا يكون أن لو كان كيف يكون، وهو دالٌّ على تفضيل أبي بكر ﷺ على الصحابة جميعاً.

٢ ـ ما رواه البخاري (٣٦٦٢) ومسلم (٢٣٨٤) في صحيحيهما عن عَمرو ابن العاص ﷺ: « أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيتُه، فقلت: أي الناس أحبُّ إليك؟ قال: عائشة، فقلت: من الرِّجال؟ قال: أبوها، قلتُ: ثمَّ مَن؟ قال: عمر بن الخطَّاب، فعدَّ رجالاً ».

٣ ـ روى الترمذي في جامعه (٣٨٩٠) قال: حدَّثنا أحمد بن عَبْدة الضبِّي، حدَّثنا المعتمر بن سليمان، عن حميد، عن أنس قال: « قيل: يا رسول الله! مَن أحبُّ الناس إليك؟ قال: عائشة، قيل: مِن الرِّجال؟ قال: أبوها »، وهو حديث صحيح، رجاله رجال الشيخين إلَّا أحمد بن عبدة الضبِّي فهو من رجال مسلم.

ثانياً: الآثار الموقوفة على الصحابة، ومنهم علي رضي الله عنه:

١ ـ روى البخاري في صحيحه (٣٦٧١) بإسناده عن محمد ابن الحنفية ـ وهو محمد بن علي بن أبي طالب ـ قال: « قلتُ لأبي: أيُّ الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلتُ: ثمَّ مَن؟ قال: ثمَّ عمر، وخشيتُ أن يقول: عثمان، قلت: ثمَّ أنت؟ قال: ما أنا إلَّا رجلٌ من المسلمين ».

٢ ـ روى الإمام أحمد في مسنده (٨٣٥ ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد) قال: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا منصور بن عبد الرحمن يعنِي الغُداني الأشل، عن الشعبي، حدَّثني أبو جُحيفة الذي كان عليٌّ يُسمِّيه: وهْب الخير، قال: قال لي عليٌّ: « يا أبا جُحيفة! ألا أُخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيِّها؟ قال: قلت: بلى، قال: ولم أكن أرى أنَّ أحداً أفضل منه، قال: أفضلُ هذه الأمَّة بعد نبيِّها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، وبعدهما آخر ثالث، ولم يُسمِّه »، وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين إلَّا منصور بن عبد الرحمن فهو من رجال مسلم، وأثر علي هذا عن أبي جُحيفة جاء في مسند الإمام أحمد وزوائده لابنه عبد الله من طرق صحيحة أو حسنة، وأرقامها من (٨٣٣) إلى (٨٣٧) و(٨٧١).

٣ ـ روى الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٤٨٤): قَثَنَا الهيثم بن خارجة والحكم بن موسى قالا: نا شهاب بن خراش، قال: حدَّثني الحجاج بن دينار، عن أبي مَعشر، عن إبراهيم النخعي، قال: « ضرب علقمة بنُ قيس هذا المنبر، فقال: خطبنا عليٌّ على هذا المنبر، فحمِد اللهَ وذكره ما شاء الله أن يذكرَه، ثمَّ قال: ألا إنَّه بلغنِي أنَّ أناساً يفضِّلونِي على أبي بكر وعمر، ولو كنتُ تقدَّمت في ذلك لعاقبتُ، ولكنِّي أكرَه العقوبةَ قبل التقدُّم، فمَن قال شيئاً من ذلك فهو مفْتَرٍ، عليه ما على المفتري، إنَّ خيرَ الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثمَّ عمر ... ».

وهذا إسنادٌ حسن، وأبو مَعشر هو زياد بن كُليب، وهو ثقة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٩٩٣)، وقال الألباني: « إسناده حسن ».

في زوائد فضائل الصحابة (٤٩) عن عبد الله بن أحمد بإسنادٍ فيه ضعف إلى الحَكَم بن جَحْل قال: سمعتُ عليًّا يقول: « لا يفضلني أحدٌ على أبي بكر وعمر إلَّا جلدته حدَّ المفتري ».

وهو أيضاً كذلك في السنة لابن أبي عاصم (١٢١٩)، وهو قريبٌ في المعنى من الذي قبله عن علقمة.

وقد أشار إبراهيم النَّخعي إلى هذه العقوبة من عليٍّ لِمَن يفضِّله على الشيخين بقوله لرجلٍ قال له: « عليٌّ أحبُّ إليَّ من أبي بكرٍ وعمر، فقال له إبراهيم: أما إنَّ علياً لو سَمع كلامَك لأَوْجَع ظَهْرَك، إذا تجالسوننا بهذا فلا تجالسونا » رواه عنه ابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٧٥) بإسناده إليه عن أحمد بن يونس عن أبي الأحوص ومُفضَّل بن مُهَلْهَل عن مغيرة عنه، ورجالُه ثقاتٌ محتجٌّ بهم، وهم من رجال الصحيحين، إلَّا المفضل بن مهلهل فهو من رجال مسلم، وفيه عنعنة المغيرة عن إبراهيم، وهو مدلِّس.

٤ ـ روى ابن ماجه في سننه (١٠٦) قال: حدَّثنا علي بن محمد، ثنا وكيع، ثنا شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن عبد الله بن سلِمة قال: سمعتُ علياً يقول: « خيرُ الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وخير الناس بعد أبي بكر عمر ».

ورجاله محتجٌّ بهم، ثلاثة منهم من رجال البخاري ومسلم، وصححه الألباني.

٥ ـ روى البخاري في صحيحه (٣٦٥٥) بإسناده إلى عبد الله بن عمر أنَّه قال: « كنَّا نُخيِّر بين الناس في زمن النَّبِيِّ ﷺ، فنخيِّر أبا بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ

عثمان بن عفّان، رضي الله عنهم».

ثالثاً: حكايةُ الإجماع:

قد جاء حكايةُ الإجماع أو ما يدلُّ عليه في تفضيل أبي بكر وعمر على غيرِهما من الصحابة عن جماعةٍ من العلماء، منهم:

١ ـ يحيى بن سعيد الأنصاري (١٤٤هـ) ذكره اللاّلكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٦٠٨ و٢٦٠٩).

٢ ـ سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه أصول السنة (١٩٤).

٣ ـ شريك بن عبد الله النخعي الكوفي (١٧٧هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (١٩٤).

٤ ـ عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (١٩٧).

٥ ـ محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، ذكره البيهقي في الاعتقاد (ص:١٩٢).

٦ ـ يوسف بن عدي (٢٣٢هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (١٩٦).

٧ و٨ ـ أبوزرعة (٢٦٤هـ) وأبو حاتم (٢٧٧هـ) الرازيان، ذكره عنهما اللاّلكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١).

٩ ـ النووي (٦٧٦هـ)، ذكره في شرحه على مسلم (١٥/ ١٤٨).

١٠ ـ ابن تيمية (٧٢٨هـ)، ذكره في الوصية الكبرى (ص:٥٩ و٦٠)، وفي منهاج السنة (٨/ ٤١٣).

١١ ـ الذهبي (٧٤٨هـ)، ذكره في كتاب الكبائر (ص:٢٣٦).

وأمَّا ما عزاه إلى كتاب الاستيعاب لابن عبد البر من تفضيل عددٍ من الصحابة عليًّا على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، فلَم أقف على أسانيد عنهم بذلك، ولو ثبت شيءٌ من هذا فهو محمولٌ على مثل ما حصل لأبي جُحيفة رضي الله عنه قبل أن يَسمع من عليٍّ تفضيل أبي بكر وعمر عليه، حيث قال: « ولم أكن أرى أنَّ أحداً أفضل منه »، وقد مرَّ قريباً.

وأيضاً لو ثبت النقلُ عنهم فإنَّه لا يُقاوم ما ثبت في الأحاديث المرفوعة إلى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم والآثار الموقوفة على الصحابة، ومنهم عليّ رضي الله عنه، وهو مخالِف لِما نُقل من الإجماع في تفضيل الشيخين على عليٍّ رضي الله عن الجميع.

وأمَّا ما زعمه من دلالة بعض الروايات على تفضيل عليٍّ رضي الله عنه على غيره فلَم يُبيِّن شيئاً من هذه الروايات، ولعلَّه يعنِي حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قال لعليٍّ رضي الله عنه: « أمَا ترضى أن تكون منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بعدي »، وقد أشار إليه في كلامه الذي شكَّك فيه بأحقِّية أبي بكر بالخلافة، وسيأتي ذكرُه قريباً والجواب عنه، وهو يدلُّ على فضل عليٍّ رضي الله عنه، ولا يدلُّ على أفضليَّته على الخلفاء الثلاثة الذين قبله، رضي الله عن الجميع.

ومِمَّا تقدَّم من الأحاديث والآثار وحكايات الإجماع اتَّضح أنَّ الحقَّ هو تفضيل أبي بكر رضي الله عنه على غيره من الصحابة، ومن العجب أن يُشكِّك المالكي في أفضليَّة أبي بكر على غيره، مع أنَّ تفضيلَه على سائر الصحابة دلَّت عليه الأحاديث الصحيحة وحكاية الإجماع من عددٍ من العلماء، بل قد ثبت عن عليٍّ رضي الله عنه من رواية أربعة من التابعين أنَّ عليًّا رضي الله عنه يُفضِّلُ أبا بكر عليه، وواحد منها في صحيح البخاري، وفي بعضها تفضيله ـ أي علي ـ عمرَ عليه، بل لقد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الوصيَّة الكبرى (ص:٥٩ ـ ٦٠): « وقد اتَّفق أهلُ السنَّة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنَّه قال: خير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر، ثمَّ عمر، رضي الله عنهما ».

وفي ترجمة عبد الرزاق بن همام في تهذيب الكمال للمزي قال أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري: سمعتُ عبد الرزاق يقول: « أفضِّل الشيخين بتفضيل عليٍّ إيَّاهما على نفسه، ولو لَم يُفضِّلهما ما فضَّلتُهما، كفى بي إزراءً أن أحبَّ عليًّا ثمَّ أخالف قولَه ».

وفي زوائد فضائل الصحابة (١٢٦) عن عبد الله بن أحمد: قثنا سلمة بن شَبيب أبو عبد الرحمن النيسابوري، قال: سمعتُ عبد الرزاق يقول: « والله! ما انشرح صدري قطُّ أن أُفضِّل عليًّا على أبي بكر وعمر، ورحمة الله على أبي بكر وعمر، ورحمة الله على عثمان، ورحمة الله على عليٍّ، ومَن لَم يحبَّهم فما هو بمؤمن، وإنَّ أوثقَ أعمالِنا حبُّنا إيَّاهم أجمعين، رضي الله عنهم أجمعين، ولا جعل لأحد منهم في أعناقنا تَبِعة، وحَشَرنا في زُمْرَتهم ومعهم، آمين رب العالمين! »، وسلمة بن شبيب ثقة من رجال مسلم.

***

تشكيكه في أَحقِّية أبي بكر بالخلافة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والرد عليه:

جاء في قراءته (ص:٢٨) عنوان بلفظ: « الاختلاف يوم السقيفة وموقف المسلمين منها وآثارها الفكرية »، أورد تحته كلاماً ينتهي في (ص:٣٤) اشتمل على تشكيك في أحقية أبي بكر وأولويَّته بالخلافة، وأنا أورد هنا بعضَ المقاطع المشتملة على جُمل من هذا التشكيك:

١ ـ ففي (ص:٢٩) قال: «فعند علم الأنصار بوفاة النَّبِيِّ ﷺ اجتمعوا في سقيفة بَنِي ساعدة يريدون تولية سعد بن عبادة ﷺ على المسلمين؛ بحجَّة أنَّ الأنصارَ هم أهلُ المدينة عاصمة الإسلام، وأنَّ قريشاً أخرجت النَّبِيَّ ﷺ من مكة، وأنَّ الأنصارَ هم الذين حَمَوا النَّبِيَّ ﷺ ودعوتَه، ولقوا في ذلك الشدائد، وأنَّ المهاجرين ليسوا إلَّا ضيوفاً عليهم في المدينة، وعلى هذا فصاحب الدار أولَى بالتصرُّف في داره من الضيف».

٢ ـ وقال في (ص:٣٠ ـ حاشية): «بعضُهم يرى أنَّه ليس كلُّ من بايع أبا بكر الصديق يراه أَوْلَى مِن غيره! وإنَّما بايَعه لأنَّه يراه من الأكفاء للخلافة، ولخشيته من الفتنة ورضاه بالأمر الواقع!! ...».

٣ ـ وقال في (ص:٣٠ ـ ٣٢): «وكان هناك قسمٌ آخر من كبار المهاجرين لَم يُبايعوا أبا بكر، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب ﷺ ابن عمِّ النَّبِيِّ ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء، وكان معه بنو هاشم قاطبة، كالحسن والحسين وعمِّه العباس بن عبد المطلب وأبنائه عبد الله بن العباس والفضل بن العباس، وكوكبة من كبار المهاجرين الأوَّلين كعمار بن ياسر وسَلمان الفارسي وأبو (كذا) ذر الغفاري والمقداد بن عمرو وغيرهم، كما كان معهم بعضُ الأنصار كأُبَيِّ بن كعب والبراء بن عازب وجابر بن عبد الله، وغيرهم من عموم الصحابة الذين كانوا يرون أنَّ عليَّ ابنَ أبي طالب كان أكفأَ الناس لتولِّي الأمر بعد النَّبِيِّ ﷺ! لكونه أوَّلَ مَن أسلم، ولكونه بمنزلة كبيرة من النَّبِيِّ ﷺ (كمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة)، وكان من علماء الصحابة وشجعانهم وزهادهم، ومن العشرة المبشَّرين بالجنة، مع نسبه الشريف وقربه من النَّبِيِّ ﷺ نسباً وصِهراً ونشأة وسكناً، فكان هذا القسم من المهاجرين ومعهم بعض الأنصار يرون أنَّ عليَّ بن أبي طالب هو أنسبُ الصحابة لتولِّي

الخلافة بعد النَّبِيِّ ﷺ!! بل تبيَّن أنَّ معظمَ الأنصار كانوا يَميلون مع عليٍّ أكثرَ من ميلِهم مع (أبي بكر!!)؛ لعلمِهم بأنَّ عليًّا وإن كان قرشيًّا لكنَّه لن يؤْثر عليهم قريشاً، لكن السبب في بيعتهم أبا بكر وتركهم عليًّا أنَّ عليًّا لَم يكن موجوداً في السقيفة أثناء المجادلة والمناظرة مع الأنصار، وربَّما لو كان موجوداً لَتَمَّ له الأمر!! لأنَّ بعضَ الأنصار لَمَّا رأوا أنَّ الأمر سينصرفُ عن سعد بن عبادة هتفوا باسم عليٍّ في السقيفة!! والأنصار كانوا أغلبيةً في المدينة، لكن عليًّا كان مشغولاً بِجَهاز النَّبِيِّ ﷺ، من غسله وتكفينه والإقامة على إتمام ذلك، فهو إمَّا أنَّه لَم يعلم بهذا الاجتماع المفاجئ في السقيفة، أو أنَّه يرى أنَّه ليس من المناسب أن يترك الجسدَ الشريف ويذهب إلى السقيفة يتنازع مع الناس في أحقيته بخلافة النَّبِيِّ ﷺ!! فآثر البقاءَ مع الجسد الشريف غسلاً وتكفيناً مع الصلاة عليه، ثمَّ دفنه ﷺ، وهذا استغرق يومين من موته ﷺ.

وكانت البيعة العامة لأبي بكر قد تَمَّت قبل دفن النَّبِيِّ ﷺ، وهذا كان له أثرٌ نفسي على علي بن أبي طالب ومن مَعه مِن أهل البيت، كفاطمة الزهراء، ومن معه من المهاجرين والأنصار، فقد كان هؤلاء يَرون أنَّ أصحابَ السقيفة لَم يُراعوا مكانتهم، وقطعوا الأمور دون مشورتِهم، وكانوا يفضِّلون أن يتأنَّى الناس حتى يتِمَّ دفنُ النَّبِيِّ ﷺ ثمَّ يتشاور الناسُ ويوَلُّون مَن يرونه أهلاً للخلافة، أمَّا أن يتِمَّ الأمر في وسط النزاع المحتدم بين المهاجرين والأنصار، ثمَّ بين الأوس والخزرج من الأنصار، **فهذا يُضعف عندهم شرعيَّة البيعة!! ويجعلها أشبه ما تكون بالقهر والغلبة التي تتنافى مع الشورى المأمور بها شرعاً ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾**!!».

٤ ـ وقال عن الاختلاف الذي جرى في السقيفة (ص:٢٩ ـ حاشية):
« ويرى البعضُ أنَّ هناك أسباباً قبليَّة وتعصب (كذا) لفئات وأشخاص،

وليس اختلافهم لمصلحة الإسلام!! ورغم عدم تسليمنا بل وإنكارنا لهذا القول إلَّا أنَّه ليس هناك دليلٌ شرعي ولا عقلي يمنع من هذا!! فالصحابة يعتريهم ما يعتري سائرَ البشر! ».

٥ ـ وقال في (ص:٣١ ـ حاشية): « سببُ ميل الأنصار لعليٍّ أكثر من ميلهم لأبي بكر وعمر أنَّ عليًّا كان أكثر فتكاً في مشركي قريش؛ إذ قتل من قريش في بدر وحدها نحو خمسة عشر رجلاً، وأوصلهم بعض المؤرِّخين ـ كالواقدي ـ إلى ثلاثة وعشرين رجلاً، فكان الأنصارُ يرون أنَّ عليًّا كان صارماً في موضوع قريش، وأنَّه سيكبحُ جِماحَ قريش (وخاصة الطُّلَقاء منهم، وكان الطُّلَقاء يُمثِّلون أغلب قريش)، وأنَّه لن يصيب الأنصارَ من قريش أذى أو أثرة إذا كان علي هو الخليفة؛ لأنَّ قريشاً تُبغض عليًّا لكثرة نكايته في بيوتاتهم، بعكس أبي بكر وعمر وعثمان؛ إذ لَم يثبت أنَّهم قتلوا من قريش أحداً باستثناء رجل واحد قتله عمرُ بنُ الخطاب يوم بدر، أما علي فقتل منهم العشرات في بدر وأُحُد والخندق ويوم الفتح، وهي المعارك المشهورة مع قريش ...

وقد كان بين علي والأنصار مَحبَّة عظيمة، وكان عليٌّ على علاقة كبيرة بهم، وولَّى جَمعاً من فضلائهم أيَّام خلافته »، فذكر سبعاً منهم ثمَّ قال: « بينما لَم يجد الأنصارُ فرصتَهم في عهد أبي بكر وعمر وعثمان؛ إذ كانت الولايات في أيدي القرشيِّين في الغالب (وهذا أمرٌ يدعو للدراسة لمعرفة الأسباب!!)، ومن الاتفاقات الجديرة بالذِّكر هنا أنَّه ورد في الأنصار حديثاً (كذا): (لا يحب الأنصارَ إلَّا مؤمن، ولا يُبغضهم إلَّا منافق)، وورد الحديث نفسه في علي: (لا يحب عليًّا إلَّا مؤمن، ولا يُبغضه إلَّا منافق)، الحديثان في مسلم، وبوَّب مسلمٌ لهذا باباً بعنوان (باب حب علي والأنصار من الإيمان)، فسبحان الله!! ».

٦ ـ وقال في (ص:٣٣ ـ حاشية): «أسلم يوم مكة ألفان من قريش وسُمُّوا الطُّلَقاء، فلعله لهذا السبب كان الأنصار يَخشون إذا ذهبت الخلافة لقريش أن تصل إلى هؤلاء الطُّلَقاء، وقد حصل هذا بعد ثلاثين سنة، إذ تولَّى الأمر معاوية بن أبي سفيان وهو من الطُّلَقاء، وقد وجد الأنصار في عهده الأثرة الشديدة التي أخبرهم بها النَّبيُّ ﷺ!!!».

وبعد إيراد هذه المقاطع من كلامه المشتملة على جُمل من التشكيك في أحقية أبي بكر بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، أجيب عن ذلك من جهتين:

الأولى: التنبيه على بعض ما أورده.

الثانية: في بيان الأدلة الدَّالة على أحقِّيَّة أبي بكر بالخلافة بعد رسول الله ﷺ.

أما الجهة الأولى، فأقول: إنَّ مَن يرى أو يسمع مثلَ هذا الكلام الذي سطَّره المالكي لا يَشُمُّ منه رائحة السنَّة ولا رائحةَ أهلها، بل يتبادر إلى ذهنه أنَّ بين يديه كتاباً من كتب أهل البدع والضلال.

وإنَّ مجرَّدَ قراءة مثل هذا الكلام أو سماعه وتصوُّره يُغنِي عن الاشتغال بالتعليق عليه، لكنِّي أنبِّه على أمور ثلاثة:

أوَّلاً: ما أشار إليه في المقطع رقم (٣) من أوْلَوِيَّة علي ﷺ بالخلافة؛ لكونه بمنزلة كبيرة من النَّبيِّ ﷺ كمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة، فيُجاب بأنَّ بعضَ أهل الأهواء والبدع يتشبَّثون بأوْلوية علي بن أبي طالب بالخلافة بالحديث الوارد في ذلك، وهو حديث ثابتٌ في الصحيحين عن سعد بن أبي وقَّاص ﷺ، ولفظه عند البخاري (٤٤١٦): «أنَّ رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك، واستخلف عليًّا، فقال: أَتُخلِّفني في الصبيان والنساء؟ قال: ألا ترضى أن

تكون منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه ليس نبيٌّ بعدي؟! ».

وهو لا يدلُّ لهم؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنَّما قال ذلك تطييباً لنفس عليٍّ رضي الله عنه لَمَّا قال له: أَتُخَلِّفنِي في الصبيان والنساء؟ وهذا الاستخلاف إنَّما هو مدَّة سفره إلى تبوك، كما أنَّ استخلاف موسى لهارون كان مدَّة ذهابه لمناجاة الله، فهذا هو المراد بالتشبيه، فالمشبَّه استخلافه النَّبِيّ ﷺ لعليٍّ مدَّة غيبته، والمشبَّه به استخلاف موسى لهارون مدَّة غيبته، إلَّا أنَّ المشبَّه به نبِيٌّ استخلف نبيًّا لوجود الأنبياء في زمن واحد، وأمَّا نبيُّنا محمد ﷺ فإنَّه لا نبِيَّ بعده، لا في زمانه ولا بعد زمانه.

وليس فيه دلالة على أحقِّيَّة علي بالخلافة بعد رسول الله ﷺ.

ثانياً: ما أشار إليه في المقطع رقم (٥) من أوْلوية عليّ رضي الله عنه بالخلافة لكونه قد أكثر القتل في كفار قريش، أقول إنَّ كثرةَ القتل لا تعتبر دليلاً على الأولوية، ومن المعلوم أنَّ بعض من تأخَّر إسلامُهم كانت نكايتُهم بالعدوِّ أشدَّ مِمَّن هو أفضل منهم مِمَّن تقدَّم إسلامُهم، وإنَّما التفضيل والتقديم في الخلافة يُعوَّل فيه على الأدلَّة، وسبق ذكرُ الأدلَّة الدالَّة على تفضيل أبي بكر رضي الله عنه على غيره، وسيأتي بعد قليل ذكر الأدلّة الدالَّة على تقديمه في الخلافة على غيره.

ثالثاً: ما أشار إليه في المقطع رقم (٥) من ورود حديثين في صحيح مسلم، أحدهما في الأنصار، والثاني في عليٍّ، يدلاَّن على أنَّه لا يحبُّهم إلَّا مؤمنٌ ولا يبغضهم إلَّا منافقٌ، أقول: إنَّ الحديثَ في الأنصار جاء في الصحيحين من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، ولفظه: « الأنصار لا يحبُّهم إلَّا مؤمنٌ ولا يبغضهم إلَّا منافقٌ، فمَن أحبَّهم أحبَّه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله » رواه البخاري (٣٧٨٣) ومسلم (١٢٩)، وأيضاً من حديث أنس رضي الله عنه، ولفظه: « آيةُ

الإيمان حبُّ الأنصار، وآيةُ النِّفاق بغضُ الأنصار » رواه البخاري (٣٧٨٤) ومسلم (١٢٨).

وفي صحيح مسلم (١٣١) عن زرٍّ قال: قال عليّ: « والذي فَلَقَ الحَبَّة وَبَرأَ النَّسَمَة إنَّه لعهدُ النَّبيِّ ﷺ إليَّ: ألاَّ يُحبّني إلَّا مؤمن، ولا يبغضني إلَّا منافقٌ ».

وبغضُ المنافقين للأنصار إنَّما هو لنُصرتهم النَّبيَّ ﷺ لإظهار دينه، وهذا المعنى لا يختصُّ به الأنصار؛ فإنَّ المهاجرين هم أيضاً أنصارٌ، وقد جَمعوا بين الهجرة والنُّصرة، ولهذا كانوا أفضلَ من الأنصار، وقد وصفهم الله بهذين الوصفين في قوله: ﴿ **لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ** ﴾، قال الحافظ في الفتح (١/ ٦٣) في شرح حديث حبّ الأنصار: « ... فلهذا جاء التحذيرُ من بغضهم والترغيب في حبهم حتَّى جعل ذلك آيةَ الإيمان والنفاق؛ تنويهاً بعظيم فضلهم، وتنبيهاً على كريم فعلهم، وإن كان مَن شاركهم في معنى ذلك مشاركاً لهم في الفضل المذكور كلٌّ بقسطه، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عليّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال له: (لا يُحبُّكَ إلَّا مؤمن، ولا يبغضكَ إلَّا منافقٌ)، وهذا جارٍ باطّرادٍ في أعيان الصحابة؛ لتحقق مشترك الإكرام؛ لِمَا لهم مِن حسن الغناء في الدِّين، قال صاحب المفهم: وأمَّا الحروب الواقعة بينهم فإن وقع من بعضهم بغضٌ لبعضٍ فذاك من غير هذه الجهة (يعني النصرة)، بل للأمر الطارئ الذي اقتضى المخالفة، ولذلك لَم يحكم بعضهم على بعضٍ بالنفاق، وإنَّما كان حالُهم في ذاك حالَ المجتهدين في الأحكام، للمصيب أجران، وللمخطئ أجرٌ واحد، والله أعلم ».

وكتاب المفهم هو شرحٌ لصحيح مسلم، وصاحبُه أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، وهو شيخ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المفسر.

وأمّا ما ذكره المالكي مِن أنَّ مسلماً بوَّب لهذا باباً بعنوان « باب حبُّ عليٍّ والأنصار من الإيمان »، فإنَّ مسلماً رحمه الله لَم يضع في صحيحه أبواباً، وهو في حكم المبوَّب، وتراجم الأبواب إنَّما هي من عمل غيره، قال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم (١/ ٢١): « وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضُها جيِّدٌ وبعضُها ليس بجيِّد، إمَّا لقصور في عبارة الترجمة، وإمَّا لركاكةِ لفظها، وإمَّا لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرصُ على التعبير عنها بعبارات تليقُ بها في مواطنها، والله أعلم ».

وأما الجهة الثانية فهي في بيان الأدلَّة الدالَّة على أحقِّيَّة أبي بكر بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وأذكر هنا بعضَ ما وقفتُ عليه من الأحاديث والآثار وحكاية الإجماع.

أوَّلاً: الأحاديث والآثار:

١ ـ روى البخاري (٥٦٦٦)، ومسلم (٢٣٨٧) في صحيحيهما، واللفظ لمسلم، عن عائشة رضي الله عنها قالت: « قال لي رسول الله ﷺ في مرضِه: ادْعِي لي أبا بكر وأخاكِ حتى أكتب كتاباً، فإنِّي أخاف أن يتمنّى متمنٍّ ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى اللهُ والمؤمنون إلَّا أبا بكر ».

٢ ـ روى البخاري (٧٢٢٠)، ومسلم (٢٣٨٦) في صحيحيهما، واللفظ للبخاري عن جُبير بن مُطْعم قال: « أتت النَّبيَّ ﷺ امرأةٌ فكلَّمتْه في شيءٍ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: يا رسول الله! أرأيتَ إن جئتُ ولَم أجِدْك، كأنَّها تريد الموت؟ قال: إن لَم تجديني فأتِي أبا بكر ».

٣ ـ روى البخاري في صحيحه (٦٧٨) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: « مرض النَّبيُّ ﷺ فاشتدَّ مرضُه، فقال: مُروا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس »

الحديث، وقد أخرجه مسلم في صحيحه (٤٢٠).

وجاء أمره ﷺ أبا بكر ليصلي بالناس من حديث عائشة ﵂ عند البخاري (٦٧٩) ومسلم (٤١٨).

وقد فهم الصحابةُ ﵃ من تقديم أبي بكر ﵁ في الإمامة في الصلاة أنَّه الأحقُّ بالخلافة، فروى ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٧٨ ـ ١٧٩) قال: أخبرنا حُسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن عاصم، عن زِرّ عن عبد الله (يعني ابن مسعود) ﵁ قال: «لَمَّا قُبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار: مِنَّا أميرٌ ومنكم أميرٌ، قال: فأتاهم عمر، فقال: يا معشر الأنصار! ألستم تعلمون أنَّ رسول الله ﷺ قد أمر أبا بكر أن يصلِّي بالناس؟ قالوا: بلى! قال: فأيُّكم تطيبُ نفسُه أن يتقدَّم أبا بكر؟ قالوا: نعوذ بالله أن نتقدَّم أبا بكر!».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُه رجالُ الجماعة، وعاصم هو ابن أبي النجود، وحديثُه في الصحيحين مقرونٌ، ورواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦٧)، وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

وفي صحيح البخاري (٣٦٦٨) أنَّ عمر ﵁ قال لأبي بكر يوم السقيفة: «بل نبايعُك أنت؛ فأنت سيِّدنا وخيرُنا وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده، فبايعه وبايعه الناس».

٤ ـ روى مسلم في صحيحه (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله البجلي أنَّه قال: «سمعتُ النَّبيَّ ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ وهو يقول: إنِّي أبرأُ إلى الله أن يكون لي منكم خليلٌ؛ فإنَّ اللهَ تعالى قد اتَّخذني خليلاً، كما اتَّخذ إبراهيمَ خليلاً، ولو كنتُ متَّخذاً من أُمَّتي خليلاً لاتَّخذتُ أبا بكرٍ خليلاً» الحديث.

وهذا التنويهُ بهذه الفضيلة العظيمة للصِّدِّيق في مرض موته ﷺ وقبل

وفاته بخمس ليالٍ، فيه إشارةٌ قويّةٌ إلى أنَّه الأحقُّ بالخلافة من غيره.

٥ ـ روى البخاري (٣٦٦٤) ومسلم (٢٣٩٢) في صحيحيهما عن أبي هريرة ﵁ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «بينا أنا نائمٌ رأيتُني على قليبٍ عليها دلوٌ، فنزعتُ منها ما شاء الله، ثمَّ أخذها ابنُ أبي قُحافة فنزع بها ذَنُوباً أو ذَنوبين، وفي نزعه ضَعفٌ، والله يغفر له ضعفَه، ثمَّ استحالت غرباً فأخذها ابنُ الخطاب، فلَم أَرَ عَبْقرياً من الناس ينزع نزعَ عمر، حتى ضرب الناسُ بعَطَن».

ورؤيا الأنبياء وحيٌ، وهذه الرؤيا فيها إشارةٌ إلى خلافة أبي بكر وقِصَرها، وإلى خلافة عمر مِن بعده، وطولها وكثرة نفعها.

٦ ـ روى ابن أبي شيبة في مصنّفه (٧/ ٤٣٤ رقم:٧٠٥٣) فقال: حدثنا ابن نُمير، عن عبد الملك بن سلع، عن عبد خير قال: سمعتُ علياً يقول: «قُبض رسول الله ﷺ على خير ما عليه نَبِيٌّ من الأنبياء، قال: ثمَّ استخلف أبو بكر فعمل بعمل رسول الله ﷺ وبسنته، ثمَّ قُبض أبو بكر على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمة بعد نبيِّها، ثمَّ استُخلف عمر فعمل بعملهما وسنتهما، ثمَّ قُبض على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمة بعد نبيِّها وبعد أبي بكر».

ورجالُ هذا الإسناد محتجٌّ بهم، فعبد خير وعبد الله بن نمير ثقتان، وعبد الملك بن سلع صدوق.

ثانياً: حكايةُ الإجماع والاتّفاق على خلافة أبي بكر ﵁:

لَم يأت نصٌّ عن رسول الله ﷺ صريحٌ على خلافة أبي بكر أو غيره، لكنَّه قد جاء أحاديث صحيحة تدلُّ دلالة قويَّة على أنَّه أولَى من غيره بالخلافة، وقد مرَّ جملةٌ منها، وقد حصل اتِّفاق الصحابة ﷺ على بيعته، وتحقَّق ما أخبر به

الرسول ﷺ في قوله في الحديث المتقدِّم قريباً: « يأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر »، ويدلُّ على حصول اتِّفاقهم على بيعته ما يلي:

١ ـ روى الحاكم في المستدرك (٣/ ٧٨ ـ ٧٩) قال: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدَّثني أبي وأحمد بن منيع، قالا: ثنا أبو بكر بن عياش، ثنا عاصم، عن زِر، عن عبد الله (يعنِي ابنَ مسعود) قال: « ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيِّئاً فهو عند الله سيِّء، وقد رأى الصحابةُ جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر ﷺ ».

ورجاله مُحتجٌّ بهم، والقطيعي ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٠)، وقال عنه: « الشيخ العالم المحدِّث مسند الوقت ».

٢ ـ روى البخاري في صحيحه (٧٢١٩) بإسناده إلى الزهري أنَّه قال: « أخبرني أنس بن مالك ﷺ أنَّه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر، وذلك الغد من يوم توفي النَّبيُّ ﷺ، فتشهَّد وأبو بكر صامت لا يتكلَّم، قال: كنت أرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يَدْبَرَنا، يريد بذلك أن يكون آخرَهم، فإن يكُ محمدٌ ﷺ قد مات، فإنَّ الله تعالى قد جعل بين أظهرِكم نوراً تهتدون به بما هدى اللهُ به محمداً ﷺ، وإنَّ أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ ثاني اثنين، فإنَّه أولَى الناسِ بأمورِكم، فقوموا فبايِعوه، وكانت طائفةٌ منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بَنِي ساعدة، وكانت بيعة العامة على المنبر، قال الزهري (أي بالإسناد المتقدِّم) عن أنس بن مالك: سمعتُ عمر يقول لأبي بكر يومئذ: اصعد المنبر، فلم يزل به حتى صعد المنبر، **فبايعه الناسُ عامَّة** ».

٣ ـ روى أبو داود في سننه (٤٦٣٠) قال: حدَّثنا محمد بن مسكين، حدَّثنا محمد ـ يعني الفريابي ـ قال: سمعتُ سفيان (يعني الثوري) يقول: « مَن زعم

أنَّ عليًّا عليه السلام كان أحقَّ بالولاية منهما فقد خطَّأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء ».

إسناده صحيح، ومحمد بن يوسف الفريابي ثقة أخرج له الجماعة، ومحمد بن مسكين ثقة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

٤ ـ روى البيهقي في كتابه مناقب الشافعي (١/ ٤٣٤) بإسناده إلى الشافعي قال: « أجمع الناسُ على خلافة أبي بكر، واستخلَف أبو بكر عمر، ثمَّ جعل عمرُ الشورى إلى ستة، على أن يُوَلُّوها واحداً، فوَلَوْها عثمان رضي الله عنهم أجمعين ».

٥ ـ قال الإمام أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل في كتابه الإبانة (ص:١٨٥ ـ ١٨٦): « وأثنى الله عزَّ وجلَّ على المهاجرين والأنصار والسابقين إلى الإسلام، وعلى أهل بيعة الرضوان، ونطق الكتاب بمدح المهاجرين والأنصار في مواضع كثيرة، وأثنى على أهل بيعة الرضوان، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ الآية.

قد أجمع هؤلاء الذين أثنى عليهم ومدَحهم على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وسَمَّوه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبايعوه وانقادوا له، وأقَرُّوا له بالفضل، وكان أفضلَ الجماعة في جميع الخصال التي يستحقُّ بها الإمامةَ من العلم والزهد وقوَّة الرأي وسياسة الأمَّة وغير ذلك ».

٦ ـ قال أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان الحافظ المعروف بابن السَّقاء: « وأجمع المهاجرون والأنصار على خلافة أبي بكر، قالوا له: يا خليفة رسول الله! ولَم يُسَمَّ أحدٌ بعده خليفة، وقيل: إنَّه قُبض النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم عن ثلاثين ألف مسلم، كلٌّ قال لأبي بكر: يا خليفة رسول الله! ورَضوا به مِن بعده رضي الله عنهم، وإلى

حيث انتهينا قيل لهم: أمير المؤمنين». من تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ١٣١).

والمراد أنَّ أبا بكر كان يُقال له: يا خليفة رسول الله! وأمَّا غيره فيُقال له: يا أمير المؤمنين.

٧ ـ قال أبو عثمان الصابوني إسماعيل بن عبد الرحمن في كتابه عقيدة السَّلف أصحاب الحديث (ص:٨٧): «ويُثبت أصحابُ الحديث خلافةَ أبي بكر ﷺ بعد وفاة رسول الله ﷺ باختيار الصحابة واتِّفاقهم عليه وقولهم قاطبة: رَضِيَه رسولُ الله ﷺ لدِيننا فرضيناه لدُنيانا، يعني أنَّه استخلفه في إقامة الصلوات المفروضات بالناس أيَّام مرضه وهي الدِّين، فرضيناه خليفةً للرسول ﷺ علينا في أمور دُنيانا.

وقولهم: قدَّمك رسول الله ﷺ فمَن ذا الذي يُؤَخِّرك؟ وأرادوا أنَّه ﷺ قدَّمك في الصلاة بنا أيَّام مرضه، فصلينا وراءك بأمره، فمَن ذا الذي يُؤخِّرك بعد تقديمه إيَّاك؟!

وكان رسول الله ﷺ يتكلَّم في شأن أبي بكر في حال حياته بِما يُبيِّن للصحابة أنَّه أحقُّ الناس بالخلافة بعده، فلذلك اتَّفقوا عليه واجتمعوا، فانتفعوا بمكانه ـ والله ـ وارتفعوا به وعَزُّوا وعَلَوْا بسببه».

٨ ـ قال الإمام البيهقي في كتابه الاعتقاد (ص:١٧٩ ـ ١٨٠): «وقد صحَّ بما ذكرنا اجتماعُهم على مبايعته مع علي بن أبي طالب، فلا يجوز لقائل أن يقول:كان باطنُ عليٍّ أو غيرِه بخلاف ظاهرِه، فكان عليٌّ أكبرَ محلاًّ وأجلَّ قدراً من أن يقدم على هذا الأمر العظيم بغير حقٍّ أو يُظهِرَ للناس خلافَ ما في ضميره، ولو جاز هذا في اجتماعهم على خلافة أبي بكر لَم يصحَّ إجماعٌ قطُّ، والإجماعُ أَحَدُ حُجَج الشريعة، ولا يجوز تعطيلُه بالتوهُّم».

٩ ـ قال ابن قدامة في لُمعة الاعتقاد (ص:٣٥): « وهو (أي أبو بكر الصديق) أحقُّ خلق الله بالخلافة بعد النَّبيِّ ﷺ؛ لفضله وسابقته وتقديم النَّبِيِّ ﷺ له في الصلاة على جميع الصحابة ﷿ وإجماع الصحابة على تقديمه ومبايعته، ولم يكن الله ليجمعهم على ضلالة ».

١٠ ـ قال القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٦٤): « وأجمعت الصحابةُ على تقديم الصدِّيق بعد اختلافٍ وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بَنِي ساعدة في التعيين، حتى قالت الأنصار: منَّا أميرٌ ومنكم أمير، فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرون عن ذلك، وقالوا لهم: إنَّ العربَ لا تدين إلَّا لِهذا الحيِّ من قريش، ورَوَوا لهم الخبرَ في ذلك، فرجعوا وأطاعوا القريش ».

١١ ـ قال الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٥/ ١٥٤ ـ ١٥٥) عند شرحه لأثر عائشة ﵂ لَمَّا سُئلت: « مَن كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثمَّ مَن بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثمَّ قيل لها: مَن بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، ثمَّ انتهت إلى هذا »، قال: « هذا دليلٌ لأهل السُّنَّة في تقديم أبي بكر ثمَّ عمر في الخلافة **مع إجماع الصحابة**، وفيه دلالة لأهل السُّنَّة أنَّ خلافةَ أبي بكر ليست بنصٍّ من النَّبِيِّ ﷺ على خلافته صريحاً، **بل أجمعت الصحابةُ على عقد الخلافة له وتقديمه لفضيلته**، ولو كان هناك نصٌّ عليه أو على غيره لَم تقع المنازعةُ من الأنصار وغيرهم أولاً، ولَذَكر حافظ النصَّ ما معه، ولرجعوا إليه، لكن تنازعوا أوَّلاً، ولم يكن هناك نصٌّ، **ثمَّ اتَّفقوا على أبي بكر واستقرَّ الأمر** ».

١٢ ـ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٦/ ٤٥٥): « ... فبايعه الذين بايعوا الرَّسولَ تحت الشجرة، والذين بايعوه ليلة العقبة، والذين بايعوه لَمَّا كانوا يُهاجرون إليه، والذين بايعوه لَمَّا كانوا يُسلمون من غير هجرة

كالطلقاء وغيرِهم، ولم يقلْ أحدٌ قطُّ: إنِّي أحقُّ بهذا مِن أبي بكر، ولا قاله أحدٌ في أحدٍ بعينه: إنَّ فلاناً أحقُّ بهذا الأمر من أبي بكر)).

١٣ ـ عقد ابن القيم في كتابه ((الفوائد)) فصلاً في فضائل أبي بكر، ومِمَّا جاء فيه قوله في (ص:٩٥): ((نطقتْ بفضله الآياتُ والأخبارُ، واجتمع على بيعته المهاجرون والأنصار)).

١٤ ـ قال ابن كثير في كتابه البداية والنهاية (٩/ ٤١٥ ـ ٤١٨): ((وقد اتَّفق الصحابةُ رضي الله عنهم على بيعة الصِّديق في ذلك الوقت، حتى عليّ بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما وأرضاهما، والدليل على ذلك ما رواه البيهقي حيث قال: أنبأنا أبو الحسين علي بن محمد بن علي الحافظ الإسفراييني، ثنا أبو علي الحُسين بن علي الحافظ، ثنا أبو بكر بن خزيمة وإبراهيم بن أبي طالب، قالا: نا بُندار بن بشار، ثنا أبو هشام المخزومي، ثنا وُهيب، ثنا داود بن أبي هند، ثنا أبو نَضرة، عن أبي سعيد الخدري قال: ((قُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم، واجتمع الناسُ في دار سعد بن عُبادة، وفيهم أبو بكر وعمر، قال: فقام خطيبُ الأنصار فقال: أَتعلمون أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من المهاجرين، وخليفتَه من المهاجرين، ونحن كنَّا أنصارَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فنحن أنصارُ خليفتِه كما كنَّا أنصارَه، قال: فقام عمرُ ابنُ الخطاب، فقال: صدق قائلُكم، ولو قُلتُم غيرَ هذا لَم نُتابِعكم، فأخذ بيد أبي بكر، وقال: هذا صاحبُكم فبايِعوه، فبايعه عمر، وبايعه المهاجرون والأنصارُ، قال: فصعد أبو بكر المنبرَ، فنظر في وجوه القوم، فلَم يرَ الزبيرَ، فدعا بالزبير فجاء، قال، قلتَ: ابنُ عمَّةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وحواريُّه، أردتَ أن تشُقَّ عصا المسلمين؟! قال: لا تثريبَ يا خليفة رسول الله! فقام فبايعه، ثمَّ نظر في وجوه القوم فلَم يرَ عليًّا، فدعا بعليٍّ بن أبي طالب، فجاء فقال: قلتَ: ابنُ عمِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وختَنُه على ابنتِه، أردتَ أن تشُقَّ عصا المسلمين؟! قال: لا تثريبَ يا خليفة

رسول الله! فبايعه)، هذا أو معناه ».

وهذا إسنادٌ صحيح، رجاله رجال مسلم، وابن خزيمة هو إمام الأئمة صاحب الصحيح.

وإبراهيم بن أبي طالب هو محمد بن نوح، ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٥٧) وقال: « الإمام الحافظ المجوِّد الزاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدِّثين في زمانه »، ونقل عن الحاكم أنَّه قال فيه: « إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرِّجال، جمع الشيوخ والعلل ».

وأبو علي الحسين بن علي الحافظ، ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١) وقال: « الحافظ الإمام العلاَّمة الثبت أبو علي الحسين بن علي ابن يزيد بن داود النيسابوري، أحد النُّقَّاد ».

وشيخ البيهقي، ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٠٥) وقال: « الإمام الحافظ النَّاقد القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن حسين ابن شاذان بن السَّقا الإسفراييني، من أولاد أئمَّة الحديث، سمع الكتب الكبار وأملى وصنَّف ».

وقد أورد ابن كثير حديث البيهقي هذا في البداية (٨/ ٩٢) بإسناده ومتنه، وفيه أنَّ كنية شيخه أبو الحسن، ثمَّ قال: « وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قُطَعة، عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سِنان الخدري »، وقد ساق البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٤٣) هذا الإسناد وأحال في متنه على متن إسناد قبله، وقال: « بنحوه »، وفيه أنَّ كنية شيخه: أبو الحسن.

وقال ابن كثير أيضاً (٩/ ٤١٧): « وقال موسى بن عقبة في مغازيه عن

سعد بن إبراهيم، حدَّثني أبي: (أنَّ أباه عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر، وأنَّ محمد بن مسلمة كسَر سيفَ الزبير، ثمَّ خطب أبو بكر، واعتذر إلى الناس، وقال: والله! ما كنتُ حريصاً على الإمارة يوماً ولا ليلة، ولا سألتُها اللهَ في سرٍّ ولا علانية، فقبِل المهاجرون مقالتَه، وقال عليٌّ والزبير: ما غضِبْنا، إلَّا لأنَّنا أُخِّرنا عن المشورة، وإنَّا نرى أبا بكر أحقَّ الناس بها بعد رسول الله ﷺ؛ إنَّه لصاحبُ الغار، وإنَّا لنعرِف شرَفَه وخَيْرَه، ولقد أمره رسولُ الله ﷺ بالصلاة بالناس وهو حي).

وهذا اللائق بعليٍّ ﷺ، والذي تدلُّ عليه الآثار من شهودِه معه الصلوات، وخروجه معه إلى ذي القَصَّة بعد موت رسول الله ﷺ، كما سنورده، وبذلِه له النصيحةَ والمشورةَ بين يديه، وأمَّا ما يأتي من مبايعته إيَّاه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها عليه الصلاة والسلام بستَّة أشهر، فذلك محمولٌ على أنَّها بيعةٌ ثانية أزالت ما كان قد وقع من وَحشةٍ بسبب الكلام في الميراث، ومنعه إيَّاهم ذلك بالنصِّ عن رسول الله ﷺ في قوله: (لا نورَث ما تركنا فهو صدقة))).

وإسناد موسى بن عقبة صحيح؛ سعد بن إبراهيم وأبوه من رجال الصحيحين، وسعدٌ ثقة، وأبوه له رؤية.

١٥ ـ قال يحيى بن أبي بكر العامري في كتابه الرياض المستطابة (ص:١٤٣): ((وقد كانت بيعتُه **إجماعاً** من الصحابة الذين هم أعرفُ بالحال، وأدرى بصحَّة الدليل في المقال، والإجماعُ حُجَّة قطعية من غيرهم، فما ظنُّك بهم؟!)).

ومِمَّا تقدَّم من الأحاديث والآثار وحكاية الإجماع يتبيَّن أنَّ خلافةَ أبي بكر ﷺ حقٌّ، وأنَّه أوْلَى بالخلافة من غيره، وأنَّ القولَ بخلاف ذلك ضلالٌ عن

الحقِّ وخروجٌ عن الجادَّة واتِّباعٌ لغير سبيل المؤمنين التي بيَّنها الرسول ﷺ في قوله: «يأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر»، فالله يأبى إلَّا أبا بكر، والمؤمنون يأبون إلَّا أبا بكر، ويأبى بعضُ الذين اتَّبعوا غيرَ سبيل المؤمنين مِن أهل الأهواء والبدعِ إلَّا غير أبي بكر، نعوذ بالله من الخذلان.

ثمَّ أقول: إنَّ غُلوَّ المالكي في عليٍّ رضي الله عنه لا يُفيد عليًّا شيئاً، وإنَّ جفاءَه في حقِّ الكثيرين من الصحابة لا يضُرُّهم شيئاً، وإنَّما مضرَّة الغلوِّ والجفاء تعود على الغالي الجافي، نسأل الله السلامةَ والعافية.

تنبيه: بعد إيراد المالكي كلامه الذي شكَّك فيه في أَوْلَوِيَّةِ أبي بكر رضي الله عنه في الخلافة أورد كلاماً يُشكِّك فيه في أوْلوية عمر وعثمان رضي الله عنهما في الخلافة من بعده، ولَم أُشغِل نفسي بإيراده هنا والردِّ عليه؛ اكتفاءاً بما تقدَّم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، ومن المعلوم أنَّ مَن سهُل عليه التشكيكُ في خلافة أبي بكر فإنَّ تشكيكَه في خلافة عمر وعثمان أسهلُ وأسهل، نسأل الله السلامة والعافية من كلِّ شرٍّ وسوء.

***

زعمه أنَّ العبَّاس بن عبد المطلب وابنه عبد الله رضي الله عنهما ليسَا من الصحابة والرد عليه:

ذَكَرَ آثاراً مستدلاًّ بها على أنَّ الصحابةَ ليسوا إلَّا المهاجرين والأنصار، وأنَّ العباس وابنَه عبد الله ليسَا من الصحابة، فقال في (ص:٥٢): «الدليل الواحد والعشرون: وقال العباس لابنه عبد الله: (يا بُنَيَّ! أرى أمير المؤمنين ـ يقصد عمر ـ يُقرِّبك ويَخلو بك ويستشيرُك مع ناسٍ من أصحاب رسول الله ﷺ،

فاحفظ عنِّي ثلاثاً ...) (فضائل الصحابة لأحمد ٢/ ٩٥٧) والإسناد رجاله ثقات إلَّا مجالد بن سعيد.

أقول: إن صحَّ فالعباس لا يرى نفسه ولا ابنَه من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، يُفهَم هذا من سياق الخبر، لكن مجالِد ضعيفٌ جدًّا، وقد اتُّهم بالكذب، لكن يشهد للمتن ما يأتي:

الدليل الثاني والعشرون: قول ابن عباس نفسه (كان عمر يسألُنِي مع أصحاب محمد ﷺ، فكان يقول لي ...) (فضائل الصحابة لأحمد ٢/ ٩٧٠، وإسناده صحيح، وقد صححه المحقق).

أقول: هذا دليل على أنَّ ابنَ عباس أخرج نفسَه من أصحاب محمد ﷺ، وهو دليل على خروج مَن أسلم بعده كالطلقاء وأمثالِهم، وهذا الإسناد صحيح إلى ابن عباس!

الدليل الثالث والعشرون: قول ابن عباس: (لَمَّا قُبض النَّبِيُّ ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هَلُمَّ فلنسأَلْ أصحابَ النَّبِيِّ ﷺ عن حديث رسول الله ﷺ، قال: العجب منك يا ابن عباس! أترى الناسَ يحتاجون إليك وفي الأرض مَن ترى من أصحاب رسول ﷺ ...؟!) (فضائل الصحابة لأحمد ٢/ ٩٧٦، وسنده صحيح، وقد صححه المحقق).

أقول: وهذا يشهد لقول ابن عباس السابق أنَّ الصحابةَ هم المهاجرون والأنصار فقط!!!

الدليل الرابع والعشرون: قول الليث: قيل لطاووس: (أدركتَ أصحاب محمد، وانقطعتَ إلى ابن عباس؟! فقال: أدركتُ سبعين من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ إذا اختلفوا في شيء انتهوا إلى قول ابن عباس) (فضائل الصحابة لأحمد

٢/ ٩٦٧، والإسناد رجاله ثقات، إلَّا ليث بن أبي سليم، وقد حسنه المحقق، وصحَّح الأثر).

أقول: طاووس بن كيسان من كبار التابعين، ومن ظاهر الأثر يبدو ـ والله أعلم ـ أنَّه لا يرى ابنَ عباس من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ مع جلالة ابن عباس وفضله وعلمه».

أقول:

إنَّ قَصْرَ المالكي الصُّحبةَ المحمود أهلها على المهاجرين والأنصار قبل صُلح الحُديبية أوقعه في إخراجِ عددٍ كبير من الصحابة من أن ينالوا شرفَ الصُّحبة، وفيهم العباسُ بن عبد المطلب عمُّ النَّبِيِّ ﷺ رضي الله عنه وابنُه عبد الله بن عباس حَبْر الأمَّة وترجمان القرآن، الذي بلغت أحاديثُه في الكتب الستة ستين وستمئة وألف حديث، كما في الخلاصة للخزرجي، اتَّفق البخاري ومسلم منها على خمسة وسبعين حديثاً، وانفرد البخاري بإخراج ثمانية وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين.

وإنَّها لإحدى الكُبَر أن يَدَّعِيَ المالكيُّ أنَّ العبَّاسَ وابنَه عبد الله لَم يظفرَا بفضيلة الصُّحبة، وهو شيء لَم يُسبَق إليه، وما سمعتُ ولا رأيتُ قبل وقوفي على كلامه هذا مثل هذه الدَّعوى الباطلة الخاطئة، وإنَّ مُجرَّدَ تصوُّر هذا القول الباطل يُغنِي عن الاشتغال بالردِّ عليه، ومع هذا فإنِّي أجيب عليه بما يأتي:

الأول: أنَّه لَم يأت عن أحدٍ من الصحابة ومَن بعدهم ما يُخرج العباس وابنَه عبد الله مِن أن ينالاَ شرف الصُّحبة لرسول الله ﷺ، وعلى هذا فمِثْلُ هذه الدعوى من المالكي مِن مُحدَثات القرن الخامس عشر!

الثاني: أنَّ ذِكرَ أحد الصحابة أصحابَ النَّبِيِّ ﷺ لا يُخرجه منهم، فما ذكره

المالكيُّ من آثار جاء فيها ذِكرُ العباس أو ابنِه أصحابَ رسول الله ﷺ ليس فيها دليل على إخراجهما، مع أنَّ ذكرَه للعباس جاء في إسنادٍ فيه مُجالد الذي قال فيه إنَّه ضعيفٌ جدًّا، وقد اتُّهم بالكذب، ومِمَّا يُوَضِّح ذلك ما رواه أبو داود في سننه (٣٦٥١) قال: حدَّثنا عمرو بن عون، أخبرنا خالد، ح وحدَّثنا مسدَّد، حدَّثنا خالد ـ المعنى ـ عن بيان بن بِشر، قال مُسدَّد: أبو بِشر، عن وَبْرة بن عبد الرحمن، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: قلت للزبير: ما يَمنعُك أن تُحدِّث عن رسول الله ﷺ كما يُحدِّث عنه أصحابُه؟ فقال: أما والله! لقد كان لي منه وجه ومنزلة، ولكنِّي سَمعتُه يقول: « مَن كذب عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأ مقعدَه من النار »، وهو حديث صحيح، رجال إسنادِه خرَّج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما إلَّا أحد شيخي أبي داود وهو مسدَّد، فهو من رجال البخاري وحده.

وقول ابن الزبير لأبيه: « ما يَمنعُك أن تُحدِّث عن رسول الله ﷺ كما يُحدِّث عنه أصحابُه؟ » لا يدلُّ على خروج الزبير وابنِه من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فإنَّ الزبير رضي الله عنه من السابقين الأولين من المهاجرين، وهو أحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وابنه عبد الله أوَّل مولود وُلد بالمدينة بعد الهجرة.

ويدلُّ لذلك أيضاً ما رواه البخاري في صحيحه (٢٩٨٤) عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: « يا رسول الله! يرجع أصحابُك بأجر حجٍّ وعمرةٍ، ولم أزِدْ على الحج؟ » الحديث.

وفي حديث عائشة في صحيح مسلم (٢/ ٨٧٥) قالت: « خرجنا مع رسول الله ﷺ مُهِلِّين بالحج؟ ... فخرج إلى أصحابه، فقال: مَن لَم يكن معه منكم هَدْيٌ فأحبَّ أن يجعلها عمرةً فليفعل، ومَن كان معه هديٌ فلا، فمنهم

الآخذ بها والتَّاركُ لها مِمَّن لَم يكن معه هديٌ، فأمَّا رسول الله ﷺ فكان معه الهدي، ومع رجال من أصحابه لهم قوَّة، فدخل عليَّ رسولُ الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك؟ قلتُ: سمعتُ كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة فمُنِعتُ العمرة، قال: وما لك؟ قلت: لا أصلِّي » الحديث.

فذِكرُ أمِّ المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها أصحابَ رسول الله ﷺ في هذه المواضع الثلاثة لا يدلُّ على إخراجها منهم، بل إنَّه يدلُّ على أنَّ كلَّ الذين صحبوه في حجَّته هم من أصحابه. وهذا الذي جاء عن العباس وابنه وابن الزبير وعائشة رضي الله عنهم له نظائرُ كثيرةٌ في كلام أصحاب رسول الله ﷺ و رضي الله عنهم، وهو واضحٌ في عدم خروج المتكلِّم به ومَن يخاطبه مِن أن يكون مِن أصحاب النَّبيِّ ﷺ.

الثالث: أنَّ ما زعمه المالكي مِن كون العباس وابنه عبد الله رضي الله عنهما لَم ينالا شرفَ صحبة رسول الله ﷺ، هو من الجفاء في بعض أهل البيت من أصحابه ﷺ، فقد قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٩): « وأبعدُ الناس عن هذه الوصيَّة ـ يعني وصيَّةَ رسول الله ﷺ في أهل بيته ـ الرافضةُ؛ فإنَّهم يُعادون العباسَ وذرِّيَّتَه، بل يعادون جمهورَ أهل البيت ويُعينون الكفارَ عليهم ».

بل إنَّ هذا من المالكي جفاءٌ في مَن هو أقربُ نسباً إلى رسول الله ﷺ، عمه العباس رضي الله عنه الذي لوكان يُورَث ﷺ لوَرثه عمُّه مع زوجاته ﷺ وبنته رضي الله عنهنَّ؛ لقوله ﷺ: « ألحِقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفرائض فلأَوْلَى رجلٍ ذَكر » متفق عليه، وأيضاً هو جفاءٌ لابن عمِّه عبد الله بن عباس، الذي ضَمَّه ﷺ وقال: « اللَّهمَّ علِّمه الكتاب » رواه البخاري (٧٥)، وفي لفظ عنده (١٤٣): « اللَّهمَّ فقِّهه في الدِّين ».

أقول: أفيكون هذان الرَّجلان العظيمان لَم يظفَرَا بشرف صُحبة النَّبِيِّ ﷺ، كما زعم هذا المالكي؟! نعوذ بالله من الخذلان.

***

زعمه أنَّ خالد بن الوليد رضي الله عنه ليسَ من الصحابة والرد عليه:

قال في (ص:٤٣ ـ ٤٥): «الدليلُ الثالث عشر: حديثُ خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف، وهو قولُ النَّبِيِّ ﷺ: (لا تسُبُّوا أحداً من أصحابي؛ فإنَّ أحدَكم لو أنفق مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما أدركَ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه)، ثمَّ علَّق عليه هنا في الحاشية بقوله: «مسلم ـ كتاب فضائل الصحابة»».

ثمَّ قال: «أقول: الحديث مشهورٌ بلفظ (لا تسُبُّوا أصحابي)، وهو يخاطب خالدَ بنَ الوليد عندما تخاصم مع عبد الرحمن بنِ عوف في قضيَّة بني جَذِيمة بعد فتح مكة.

وهذا دليلٌ واضحٌ على إخراج النَّبِيِّ ﷺ لخالد بن الوليد وطبقته من الصحبة الشرعية لأكثر من دلالة:

الدلالة الأولى الأقوى: أنَّ تكملةَ الحديث فيه بيان للصحبة الشرعية، وأنَّها لا تُدرَك؛ لقوله ﷺ: (فلو أنفق أحدُكم مثلَ جبل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه).

فهذه هي الصحبة الشرعيَّةُ تماماً، وهي التي لَم يُدْرِكْها خالد بنُ الوليد، على فضله وبلائه وشجاعته، كما لَم يُدْرِكْها طبقةٌ كعمرو بن العاص ونحوه، فمن باب أولى ألاَّ يدركَها طلقاءُ مكة، ولا عُتقاءُ ثقيف، ولا الأعرابُ، ولا الوفودُ المتأخِّرون ونحوهم.

الدلالة الثانية: أنَّ خالد (كذا) أقرَّ بهذا ولم يقل: (يا رسول الله! أو لستُ من أصحابك؟!؛ لأنَّ خالد (كذا) يعرف الفرقَ بين الصحبة الشرعية التي قام عليها الإسلام، وبين الصحبة العامة أو اللاَّحقة التي يمكن أن يُطلق على أصحابها (التابعين) أيضاً.

الدلالة الثالثة: أنَّ قصَّةَ الحديث وقعت بعد فتح مكة، وبعد أن صحب خالد بن الوليد النَّبِيَّ ﷺ مدَّةً من الزمن، لكن لَم تشفع له في الحصول على فضيلة الصحبة الشرعية، فكيف بِمَن بعده؟! ».

والجوابُ:

أنَّ قولَ النَّبِيِّ ﷺ: « لا تسبُّوا أصحابي » ـ والمرادُ به عبد الرحمن بنُ عوف وغيرُه مِمَّن تقدَّم إسلامُهم ـ لا يدلُّ على حصر الصحبة في عبد الرحمن وأمثاله، وإنَّما يدلُّ على مزيد فضلِ هؤلاء، وإن كان غيرُهم قد شاركهم في الفضل، مع التفاوت الكبير بين الصحابة في الفضل، قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٨/ ٤٣١ ـ ٤٣٣): « ومِمَّا يبيِّن أنَّ الصحبة فيها خصوصٌ وعمومٌ، كالولاية والمحبة والإيمان وغير ذلك من الصفات التي يتفاضلُ فيها الناسُ في قَدْرِها ونَوعِها وصِفَتِها، ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبَّه خالد، فقال رسول الله ﷺ: (لا تسُبُّوا أحداً من أصحابي؛ فإنَّ أحدَكم لو أنفق مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه)، انفرد مسلمٌ بذكر خالد وعبد الرحمن دون البخاري، فالنَّبِيُّ ﷺ يقول لخالد ونحوه: (لا تسُبُّوا أصحابي)، يعني عبد الرحمن بن عوف وأمثاله؛ لأنَّ عبد الرحمن ونحوَه هم السابقون الأوَّلون، وهم الذين أسلموا قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهلُ بيعة الرضوان، فهؤلاء

أفضلُ وأخصُّ بصحبته مِمَّن أسلَم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النَّبيِّ ﷺ أهلَ مكة، ومنهم خالد وعمرو بن العاص وعثمان ابن أبي طلحة وأمثالهم، وهؤلاء أسبق من الذين تأخَّر إسلامُهم إلى أن فُتحت مكة وسُمُّوا الطُّلَقاء مثل سُهيل بن عمرو والحارث بن هشام وأبي سفيان بن حرب وابنيه يزيد ومعاوية وأبي سفيان بن الحارث وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وغيرهم، مع أنَّه قد يكون في هؤلاء مَن برز بعلمِه على بعض مَن تَقَدَّمه كثيراً، كالحارث بن هشام وأبي سفيان بن الحارث وسُهيل بن عمرو، وعلى بعض مَن أسلم قبلهم مِمَّن أسلم قبل الفتح وقاتل، وكما برز عمر ابنُ الخطاب على أكثر الذين أسلموا قبله.

والمقصود هنا أنَّه نَهْيٌ لِمَن صحِبَه آخراً أن يسبَّ مَن صحبه أوَّلاً؛ لامتيازهم عنهم في الصحبة بِما لا يمكن أن يشركهم فيه، حتى قال: لو أنفق أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه.

فإذا كان هذا حالُ الذين أسلموا من بعد الفتح وقاتلوا، وهم من أصحابه التابعين للسابقين، مع من أسلم من قبل الفتح وقاتل، وهم أصحابُه السابقون، فكيف يكون حالُ مَن ليس من أصحابه بحال مع أصحابه؟! ».

***

زعمه أنَّ معاويةَ رضي الله عنه ليسَ من الصحابة والرد عليه:

قال في معاوية رضي الله عنه في (ص:٥٤ ـ ٥٥): « الدليلُ الخامس والعشرون: أثر الأسود بن يزيد قال: قلت لعائشة: ألا تعجبين لرجلٍ من الطُّلَقاء ـ يقصد معاوية ـ ينازِع أصحابَ محمد ﷺ في الخلافة؟

قالت: وما تعجب من ذلك؟ هو سلطان الله يؤتيه البرَّ والفاجر، وقد ملك فرعونُ أهلَ مصر أربعمائة سنة.

أقول: الأثر فيه إخراجُ عائشة لمعاوية من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، وفيه أيضاً أنَّ التابعين لَم يكونوا يرون الطُّلقاءَ من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، بل والصحابة أيضاً؛ كما نرى من اتِّفاق رأي عائشة مع رأي التابعي الجليل الأسود بن يزيد النخعي! ».

وقد علَّق على هذا الأثر بقوله في الحاشية: « الأثر رواه ابن عساكر من طريق أبي داود الطيالسي، حدثنا أيوب بن جابر عن أبي إسحاق عن الأسود ابن يزيد، وهذا الإسناد رجاله ثقات إلَّا أيوب بن جابر مختلف فيه، وقد قوَّى أمرَه أحمدُ بن حنبل وعمرو بن عليّ الفلاَّس وابن عدي والذهبي والبخاري، وضعَّفه ابن معين والنسائي وابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة ويعقوب بن سفيان، وتوسَّط فيه الذهبي: مشهور صالح الحديث، ضعَّفه بعضُهم.

أقول: فالإسناد جيِّد في الجملة إن شاء الله ».

وقال في معاوية رضي الله عنه وغيره في (ص: ٥٠ ـ ٥١): « الدليل التاسع عشر: قولُ عائشة: (أُمروا بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ فسبُّوهم) (مسلم ٤/ ٢٣١).

كانت تلمِّح لِمَا يفعله أهلُ الشام من لعن علي وبعض أهل العراق في لعن عثمان.

أقول: وهذا يُفهم منه أنَّ هؤلاء ليسوا من أصحاب محمد ﷺ، ومثله قول ابن عمر: (لا تسبُّوا أصحاب محمد؛ فلَمقَامُ أحدهم ساعة خيرٌ من عمل أحدكم عمره) (فضائل الصحابة لأحمد ١/ ٥٧، ٢/ ٩٧).

فهذا القول وقول عائشة وأقوال لسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد

وغيرهم، إنَّما انتشرت لَمَّا انتشر بين الناس سبُّ عليٍّ وعثمان، فهما من أصحاب محمد ﷺ، وقد كان يسبُّهما بعضُ من رأى النَّبِيَّ ﷺ أو له صحبة حسب فَهْمنا للصحبة، فلمَّا طال علينا الأمرُ وانقطع سبُّ علي وعثمان وطلحة والزبير وأمثالهم، وبقي سبُّ معاوية وعمرو وأمثالهما أخذنا هذه النصوص والآثار لنواجه بها الشاتِمين الجُدد، لكن المشتومين من الطُّلَقاء ليسوا مثل المشتومين من السابقين، بل إنَّ الطُّلَقاء ليسوا من الصحابة أصلاً، لكنهم دخلوا الصحبة بسبب الدفاعات التي تستلهم معها مثل هذه الآثار (تتبَّع هذا؛ فإنَّه مُهمٌّ ولن تجده بسهولة)!! ».

ثمَّ علَّق في الحاشية على هذا الكلام بقوله: « خاطب بالآثار السابقة ابنُ عمر الذين (كذا) مَن يلعن عثمان، وخاطب به سعيدُ بن زيد المغيرةَ ابنَ شعبة، وخاطبت عائشة مَن يسبُّ السابقين، وخاطب سعدُ بنُ أبي وقَّاص مَن يسبُّ عليًّا، وهكذا، بل قد كان ابن عباس يلعن معاوية بسبب قطعه التلبية يوم عرفة (المسند ٣/ ٢٦٤ تحقيق أحمد شاكر)، فابن عباس قد روى بعضَ النصوص في تحريم سبِّ الصحابة، ومع ذلك يرى جواز لعن معاوية، ويفعله لسببين: لأنَّه يعرف أنَّ معاوية ليس صحابيًّا، ولأنَّه رأى تغييراً لسُنَّة النَّبِيِّ (ص) (كذا)، وغيَّرها أهلُ الشام بُغضاً لعليٍّ لأنَّه كان يُلبِّي يوم عرفة اقتداءً بالنَّبِيِّ ﷺ، وقد كان يلعَن معاويةَ كثيرٌ من المهاجرين السابقين والأنصار، كعليٍّ وعمَّار وقيس ابن سعد بن عبادة وغيرهم، وقد ذهب إلى جواز لعنه من العلماء المتأخِّرين محمد بن عقيل (وهو عالم سُنِّي) في كتابه النصائح الكافية!! ».

وقال في (ص:٥٥): « الدليل السادس والعشرون: قول معاوية لكعب لَمَّا بشَّره بأنَّه سيكون بعد عثمان: تقول هذا وها هنا علي والزبير وأصحاب محمد؟ قال: أنت صاحبها، يعني صاحب الخلافة.

أول: لَم أجد نصًّا عن معاوية يَدَّعي أَنَّه من أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا الأثر دليل على أَنَّه لَم يكن يرى نفسَه منهم، وإن كان قد ثبت عنه أَنَّه يقول: (قد صحبنا رسول الله ﷺ) فيقصدُ الصُّحبةَ العامة لا الشرعية، فإن قصد الشرعيَّة فقوله مردودٌ بالكتاب والسُّنَّة.

وهناك أدلَّة أخرى سأستوفيها في النسخة النهائية لهذا المبحث الذي أطمع أن يخرج كتاباً إن شاء الله ».

وعلَّق على الأثر بقوله: « السنة للخلال (ص:٢٨١، ٤٥٧)، وإسناد (كذا) صحيح، وقد صحَّح إسناده المحقق، ورواه ابن عساكر بالإسناد نفسه في تاريخه (٥٩/ ١٢٣) ».

ويُجاب عن هذا من وجوه:

الأول: أنَّ هذا الأثر عن عائشة رضي الله عنها غيرُ ثابت؛ لأنَّ الذين ضعَّفوا أيوب بن جابر كثيرون، والذين لَم يُضعِّفوه كلامهم فيه ليس واضحاً في تقوية أمره، بل مقتضاه أَنَّه يحتاج إلى مَن يعضده، وقد قال عنه الذهبي في الكاشف: « ضعيف »، وقال عنه الحافظ في التقريب: « ضعيف ».

وإسناده عند ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٩/ ١٤٥) هكذا: أخبرنا أبو القاسم الحُسين بن الحسن بن محمد، أنا أبو القاسم بن أبي العلاء، أنا عبد الرحمن بن محمد بن ياسر، أنا علي بن يعقوب بن أبي العَقَب، حدَّثني القاسم بن موسى بن الحسن، نا عبدة الصفار، نا أبو داود، نا أيوب بن جابر، عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد قال: قلت لعائشة ... إلخ.

وفي إسناد ابن عساكر هذا القاسم بن موسى بن الحسن المشهور بالأشيب، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٤٣٥)، ولم يزِد على ذِكر اثنين من

تلاميذه، واثنين من شيوخه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، وفيه أيضاً عبد الرحمن بن محمد بن ياسر، ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وفي ترجمته عنده أنَّه حسن الرأي في معاوية ﵁.

الثاني: أنَّ ما فهِمَه من قول الأسود بن يزيد لعائشة: ألا تعجبين لرجل من الطُّلَقاء ينازع أصحابَ محمد ﷺ في الخلافة؟ وإجابتها على ذلك، من أنَّ الطُّلَقاء ـ ومنهم معاوية ـ ليسوا من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ هو فَهْمٌ خاطئ، وسبق أن أَوْضحتُ ذلك فيما تقدَّم من زعمه أنَّ العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله ﵄ ليسَا من الصحابة، وبهذا الجواب يُجابُ أيضاً عمَّا فهمه من قول عائشة ﵂: «أُمروا أن يستغفروا لأصحاب محمد ﷺ فسبُّوهم».

الثالث: أمَّا ما ذَكَره عن ابن عباس من أنَّه يرى جواز لعن معاوية، وأنَّ من أسباب ذلك أنَّه يعتبره غير صحابي، فجوابه أن يُقال:

١ ـ إنَّ ابنَ عباس ﵁ أيضاً قال فيه المالكي إنَّه ليس بصحابي كما قال في أبيه العباس، وقد مرَّ بيان ذلك.

٢ ـ إنَّ ابنَ عباس ﵁ أثنى على معاوية ﵁ ووصفه بأنَّه فقيه، وأنَّه صَحِبَ رسولَ الله ﷺ، ففي صحيح البخاري (٣٧٦٤) بإسناده إلى ابن أبي مُليكة قال: «أوتر معاويةُ بعد العشاء بركعة وعنده مولًى لابن عباس، فأتى ابنَ عباس، فقال: دَعْه؛ فإنَّه قد صحب رسول الله ﷺ».

وفي صحيح البخاري أيضاً (٣٧٦٥) بإسناده إلى ابن أبي مليكة أنَّه قال: «قيل لابن عباس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية؛ فإنَّه ما أوتر إلَّا بواحدة؟ قال: إنَّه فقيه».

٣ ـ إنَّ ابنَ عباس لَم يلعن معاوية ﵁، ولَم يرَ جوازَ لعنِه، بل الذي حصل منه الثناء عليه ومدحه، وأمَّا الأثر الذي استند عليه في ذلك وعزاه إلى المسند بتحقيق أحمد شاكر، فهو في المسند هكذا، قال الإمام أحمد: حدَّثنا إسماعيل، حدَّثنا أيوب، قال: لا أدري أَسمعتُه من سعيد بن جُبير أم نُبِّئْتُه عنه، قال: «أتيتُ على ابنِ عباس بعرفة وهو يأكل رُمَّاناً، فقال: أفطر رسول الله ﷺ بعرفة، وبعثتْ إليه أمُّ الفضل بلَبَنٍ فشرِبَه، وقال: لعن الله فلاناً؛ عمَدوا إلى أعظم أيَّام الحجِّ فَمَحَوْا زينتَه، وإنَّما زينة الحجِّ التلبية».

وقد ضعَّفه الشيخ أحمد شاكر ﵀ فقال: «إسناده ضعيف؛ لشكِّ أيوب في سماعه من سعيد بن جُبير»، وقد اطَّلع على هذا التضعيف المالكي.

وقد عاش ابن عباس بعد معاوية ثمان سنين، فلو صحَّ الأثر احتمل أن يكون الذي عناه ابنُ عباس غيرَ معاوية ﵁؛ لأنَّ اللَّعنَ فيه بالإبهام وليس بالتعيين.

وما جاء في الأثر من كون النَّبِيِّ ﷺ مُفطراً بعرفة وشربه اللَّبن الذي بعثت به أمُّ الفضل فهو ثابت.

٤ ـ أمَّا قول المالكي: «وقد كان يلعن معاويةَ كثيرٌ من المهاجرين السابقين والأنصار، كعلي وعمار وقيس بن سعد بن عبادة وغيرهم»، فلَم يذكر مستندَه في ذلك، وإن كان له مستندٌ فالغالب أنَّه من جنس مستندِه فيما أضافه إلى ابن عباس، وقد بيَّنتُ فسادَه.

٥ ـ وأمَّا قوله: وقد ذهب إلى جواز لعنه من العلماء المتأخِّرين محمد بن عقيل ـ وهو عالم سُنِّي! ـ في كتابه النصائح الكافية!!»، فأقول: إنَّ ابنَ عقيل الذي ذكره هو الحضرمي المتوفى سنة (١٣٥٠هـ)، وهو ليس من أهل السُّنَّة،

بل هو من المبتدِعة، وقد ذكر صاحب معجم المؤلفين (١٠/ ٢٩٧) في مصادر ترجمته كتاب أعيان الشيعة للعاملي، والضرر الذي حصل للمالكي إنَّما حصل له بقراءة كُتب هذا الرَّجل وأمثاله من أهل البدع والضلال، وكتابه الذي أشار إليه اسمه « النصائح الكافية لِمَن يتولَّى معاوية » ومقتضى عنوان هذا الكتاب ومضمونه زعم النُّصح لِمَن يحبُّ معاوية ألاَّ يحبَّه، بل عليه أن يُبغضَه، وهذا النُّصحُ هو من جنس نصح إبليس لآدم وحواء عليهما السلام الذي ذكره الله عنه بقوله: ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾، ومن جنس نصح إخوة يوسف ليوسف ﷺ الذي ذكره الله عنهم بقوله: ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ﴾، وقد أشار إلى ما أودعه في نصائحه الكافية وغيره من كتبه من ذمِّ بعضِ الصحابة والنَّيلِ منهم في مطلع كتابه « العتب الجميل » (ص:٣١)، فقال: « لَم أتعرَّض في كتابي هذا لذكر تحامل بعضهم على عالي مقام مولانا أمير المؤمنين علي والحسنين وأمهما البَتول عليهم سلام الله، ولا لرَدِّ ما مدحوا به زوراً عدوَّهم معاوية وأباه كهف المنافقين وأمه آكلة الأكباد وعمرا بن العاص والمغيرة بن شعبة وسمرة بن جندب وأبا الأعور السلمي والوليد بن عقبة وأضرابهم، مِمَّن لو مُزجت مياه البحار بذرَّة من كبائر فظائعهم لأنتنت، وذلك لظهور فساده للعاقل المنصف، ولأنِّي قد ذكرتُ شيئاً من ذلك في كتاب (النصائح الكافية)، ثمَّ في كتاب (تقوية الإيمان) ... ».

فهذا نموذج من كلام هذا الناصح بزعمه، الذي ابتُلي المالكي بقبول نُصحه، وفي الصحابة الذين سمَّاهم المغيرة بن شعبة، وهو من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله فيهم: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾، وأخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّهم لا يدخلون النار، كما سيأتي بيان ذلك عند ذكر المالكي المغيرة بن شعبة والنَّيل منه.

٦ ـ في النسخة التي اطَّلعتُ عليها من كتاب المالكي قد شُطب بالقلم على جملة: « وقد كان يلعن معاويةَ كثيرٌ من المهاجرين السابقين والأنصار » إلى « وهو عالم سُنِّي في كتابه النصائح الكافية »، ولا أدري هل هذا الشطب مقصود أو غير مقصود؟ وهل هو من المالكي أو من غيره؟

فإن كان الشَّطب مقصوداً وهو من المالكي فهو حسن، وكان ينبغي له أن يشطب على الكتاب من أوَّله إلى آخره؛ لأنَّ كلَّ ما فيه باطلٌ، وليس فيه شيءٌ من الحقِّ، وهو حقيق بالإحراق.

وقد نقل ابن عقيل الحضرمي قدوة المالكي في كتابه العتب الجميل (ص:٦٠) أبياتاً عن أحد شيوخه، آخرها قوله:

تعدل من مثل البخاري مئة قُلامة من ظفر إبهامه

والضمير فيه يرجع إلى الإمام جعفر الصادق رحمه الله، وهو واضحٌ في الغلوِّ فيه، وفي الجفاء في الإمام البخاري رحمه الله، ولقد أحسن أبو سليمان الخطابي في قوله:

ولا تغْلُ في شيء من الأمر واقتصِد كلا طرفي قصد الأمور ذميمُ

وهذا الذي حصل لابن عقيل من الغلوِّ والجفاء قد ورثَه عن شيخه وأمثاله، وورثه المالكي عنهما وعن أمثالهما، وهو يُوَضِّح أنَّ البلاءَ الذي يحصل للتلاميذ غالباً إنَّما هو من شيوخهم، فابن عقيل ابتلي بمتابعة شيخه وأمثاله في الجفاء والغلوِّ، والمالكي تتلمذ على كتب ابن عقيل وأمثالها، وقد يكون تتلمذ مباشرة على علماء من أهل الضلال، فمِن أجل ذلك كان في كلامه ورأيه منحرفاً عن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة الصافية النَّقيَّة إلى عقائد أهل البدع والضلال، نعوذ بالله من الخذلان.

الرابع: ما ذكره من أنَّه لَم يجد نصًّا عن معاوية يَدَّعي أنَّه من أصحاب رسول الله ﷺ قد نقضه بعده بقوله بأنَّه قد ثبت أنَّه يقول: «قد صحِبنا رسول الله ﷺ»، وقول معاوية ذلك جاء في صحيح البخاري (٣٧٦٦) بإسناده إليه قال: «إنَّكم لتُصلُّون صلاةً لقد صَحِبنا النَّبِيَّ ﷺ، فما رأيناه يُصلِّيها، ولقد نهى عنهما، يعني الركعتين بعد العصر».

وقول المالكي: «وإن كان قد ثبت عنه أنَّه يقول: (قد صحبنا رسول الله ﷺ) فيقصدُ الصُّحبة العامة لا الشرعيَّة، فإن قصد الشرعيَّةَ فقوله مردود بالكتاب والسنَّة»، وهذا مِمَّا يَعجبُ منه العُقلاء؛ لأنَّ نفيَ الصُّحبةِ عن كلِّ مَن كان بعد الحُديبية ومنهم معاوية ﷺ، بل والعباس وابنه عبد الله وأبو هريرة وخالد بن الوليد وأبو موسى الأشعري وغيرهم ﷺ شذوذٌ عن سبيل المؤمنين لَم يسبقه إليه أحد، وما ذكره من أنَّ معاويةَ (إن قصد الصُّحبة الشرعيَّةَ فقوله مردود بالكتاب والسنَّة)، أقول: ليس في الكتاب والسنَّة دليل على نفي الصُّحبة عن معاوية، وما أورده من أدلَّة ففهمُه فيها فهمٌ خاطئ، وهو من مُحدثات القرن الخامس عشر، وقد بيَّنتُ ذلك فيما سبق.

وأمَّا الأثر، ففي إسناده عنعنة الأعمش عن أبي صالح، وهو مدلِّس، وكلام كعب فيه منكر، وما جاء فيه من ذكر أصحاب رسول الله ﷺ ـ لو ثبت ـ لا يدلُّ على خروج معاوية منهم كما زعم بقوله: «وهذا الأثر دليل على أنَّه لَم يكن يرى نفسَه منهم».

تنبيه: روى الخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٢٠٩) بإسناده إلى رباح بن الجراح الموصلي قال: «سمعتُ رجلاً يسأل المعافى بن عمران، فقال: يا أبا مسعودأين عمر بن عبد العزيز من معاوية بن أبي سفيان؟ فغضب من ذلك غضباً شديداً، وقال: لا يُقاس بأصحاب رسول الله ﷺ أحدٌ، معاوية صاحبه

وصِهرُه وكاتبه وأمينه على وحي الله عزَّ وجلَّ)).

وروى (١/ ٢٠٩) بإسناده إلى أبي توبة الربيع بن نافع قال: ((معاوية بن أبي سفيان ستر أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا كَشف الرَّجلُ السِّتْرَ اجترأ على ما وراءه)).

وروى ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٩/ ٢٠٩) بإسناده إلى عبد الله بن المبارك أنَّه قال: ((معاوية عندنا مِحنة، فمَن رأيناه ينظر إليه شزَراً اتَّهمناه على القوم، يعني الصحابة)).

هذه ثلاثة نماذج من كلام أهل الإنصاف في معاوية رضي الله عنه، وقد ذكرتُ جملةً من كلام المنصفين فيما كتبته عن معاوية رضي الله عنه، وطُبع بعنوان: ((من أقوال المنصفين في الصحابيِّ الخليفة معاوية رضي الله عنه)).

وصدق أبو توبة وابن المبارك رحمهما الله؛ فإنَّ المالكيَّ لَمَّا تَجرَّأ على معاوية ونال منه ونفى عنه الصُّحبة، تجرَّأ على غيرِه وقال بنفي الصُّحبة عن كلِّ الذين صحِبوا رسول الله ﷺ بعد صُلح الحُديبية، بل تعدَّى ذلك إلى النَّيل من خلافة أبي بكر وعمر وعثمان والتشكيك فيها، ولا شكَّ أنَّ الزَّيغَ ينتج عنه إزاغة القلوب لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ ﴾، وإنَّ من العقوبة على السيِّئة أن يُبتلَى المسيءُ بسيِّئة بعدها، كما أنَّ من الثواب على الحسنة أن يُوفَّق المُحسنُ لحسنةٍ بعدها.

وأحاديث معاوية رضي الله عنه في الصحيحين وغيرهما، قال الخزرجي في الخلاصة: ((له ـ أي في الكتب الستة ـ مئة وثلاثون حديثاً، اتَّفقا على أربعة، وانفرد البخاري بأربعة، ومسلم بخمسة))، وقد بلغت أحاديثه في مسند الإمام أحمد أحد عشر حديثاً ومئة حديث من رقم (١٦٨٢٨) إلى (١٦٩٣٨).

زعمه أنَّ عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ﷺ ليسَا من الصحابة والرد عليه:

قال في حاشية (ص:٧٨): «سيتبع هذا البحث بحوثاً (كذا) موسَّعة عن بعض مَن رأى النَّبيَّ ﷺ، لكن أُخِذَت عليه مآخذ كبيرة أو صغيرة».

فذكر أمثلة من هؤلاء، ثمَّ قال: «وسيكون هناك أيضاً مباحث عن المختلف فيهم كمعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة ونحوهم»، وقد جاء ذكر عمرو بن العاص وأنَّه ليس من الصحابة في كلام المالكي المتقدِّم في خالد بن الوليد، وجاء ذمُّه وذمُّ المغيرة بن شعبة في كلامه المتقدِّم في معاوية.

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

أولاً: لا أعلمُ أنَّ أحداً قال بعدم صُحبة هؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ، ولا خالف في أنَّهم صحابة إلَّا هذا المالكي الذي اعتبر أنَّ الصحابةَ هم الأنصار والمهاجرون قبل الحُديبية فقط، وكذا الحكمي الذي حكى عنه المالكي أنَّه يقصر الصحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، والمغيرة قبل الحُديبية، فلا أدري هل الحكمي يُخرجه من الصُّحبة كما أخرجه المالكي أم لا؟

وسبق أن ذكرتُ أنَّ هذا من مُحدثات القرن الخامس عشر، بل إنَّ بعضَ فِرَق الضلال التي ابتُليت ببغض الصحابة وسبِّهم وتفسيقهم أو تكفيرهم لَم يقولوا بعدم صُحبتِهم للنَّبيِّ ﷺ، وإنَّما قالوا بارتدادهم بعد رسول الله ﷺ.

ثانياً: تقدَّم نقلُ جملة من كلامه السيِّئ القبيح في أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه والجواب عنه.

ثالثاً: أمَّا عمرو بن العاص رضي الله عنه، فهو صاحب رسول الله ﷺ وأميره على أحد الجيوش، ويدلُّ لفضله ما يلي:

١ ـ روى البخاري في صحيحه (٣٦٦٢) بإسناده إلى عمرو بن العاص: « أنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعثه على جيش ذات السَّلاسل، فأتيتُه فقلت: أيُّ النَّاسِ أحبُّ إليك؟ قال: عائشة، فقلتُ: مِن الرِّجال؟ قال: أبوها، قلتُ: ثمَّ مَن؟ قال: ثمَّ عمر بن الخطاب، فعدَّ رجالاً ».

أورده البخاري في مناقب أبي بكر رضي الله عنه، وأورده (٣٥٨) في باب غزوة ذات السلاسل، ورواه مسلم في صحيحه (٢٣٨٤) وقد كان في الجيش أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، قال الحافظ ابن حجر في شرحه في باب غزوة ذات السلاسل: « وفي الحديث جوازُ تأمير المفضول على الفاضل إذا امتاز المفضول بصفةٍ تتعلَّق بتلك الولاية، ومزيَّةُ أبي بكر على الرجال وبنتِه على النساء، وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى ذلك في المناقب، ومنقبةٌ لعَمرو بن العاص لتأميره على جيشٍ فيهم أبو بكر وعمر، وإن كان لا يقتضي أفضليَّته عليهم، لكن يقتضي أنَّ له فضلاً في الجملة ».

أقول: أَفَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ أمَّر على هذا الجيش الذي فيه أبو بكر وعمر رجلاً ليس من أصحابه ﷺ، كما هو مقتضى كلام المالكي؟!

٢ ـ روى مسلم في صحيحه (١٩٢) بإسناده إلى عبد الرحمن بن شماسة المهري قال: « حَضَرْنا عمرو بنَ العاص وهو في سياقة الموت، فبكى طويلاً وحوَّل وجهه إلى الجدار، فجعل ابنُه يقول: يا أبتاه! أمَا بشَّرك رسولُ الله ﷺ بكذا؟ أما بشَّرك رسولُ الله ﷺ بكذا؟ قال: فأقبل بوجهه فقال: إنَّ أفضلَ ما نُعِدُّ شهادة أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمداً رسول الله، إنِّي كنتُ على أطباقٍ ثلاث، لقد رأيتُنِي وما أحدٌ أشدَّ بُغضاً لرسول الله ﷺ منِّي، ولا أحب إليَّ أن أكون قد استمكنتُ منه فقتلتُه، فلو مِتُّ على تلك الحال لكنتُ من أهل النار، فلمَّا جعل

الله الإسلامَ في قلبي، أتيتُ النَّبيَّ ﷺ فقلت: ابسُط يَمينَك فلأُبايِعكَ، فبسط يَمينَه، قال: فقبضتُ يدي، قال: ما لك يا عَمرو؟ قال: قلت: أردتُ أن أشترطَ، فقال: تشترط بماذا؟ قلت: أن يُغفرَ لي، قال: أما علمتَ أنَّ الإسلامَ يَهدِم ما كان قبله، وأنَّ الهجرةَ تَهدِم ما كان قبلها، وأنَّ الحجَّ يَهدِمُ ما كان قبله؟

وما كان أحدٌ أحبَّ إليَّ من رسول الله ﷺ ولا أجلَّ في عينِي منه، وما كنت أُطيقُ أن أملأ عيني منه إجلالاً له، ولو سُئلتُ أن أَصِفَه ما أطقتُ؛ لأنِّي لَم أكن أملأُ عيني منه، ولو مِتُّ على تلك الحال لرجوتُ أن أكون من أهل الجنَّة، ثمَّ وَلِينا أشياء ما أدري ما حالي فيها، فإذا أنا مِتُّ فلا تصحبْنِي نائحةٌ ولا نار ...)).

والحديثُ مشتمِلٌ على جُمل دالَّة على فضل عَمرو بن العاص رضي الله عنه، وما جاء فيه من بُكائه ليس عيباً فيه؛ فشأنُ أولياء الله أنَّهم يخافون الله ويرجونه، وقد جاء عن بعض أهل العلم أنَّ الخوفَ والرَّجاء للمؤمن بمنزلة الجناحَين للطائر، لا يكون راجياً فقط ولا يكون خائفاً فقط، بل يكون راجياً خائفاً، ومن صفات أولياء الله في الكتاب العزيز ما ذكره الله عنهم بقوله: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ** ﴾.

وأحاديث عمرو بن العاص رضي الله عنه في الصحيحين وغيرهما، وقد قال الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٥): ((داهيةُ قريش ورجل العالَم، ومَن يُضرب به المَثَل في الفِطْنَة والدَّهاء والحزم، هاجر إلى رسول الله ﷺ مسلماً في أوائل سنة ثمان، مرافقاً لخالد بن الوليد وحاجب الكعبة عثمان بن طلحة، ففرح النَّبيُّ ﷺ بقدومِهم وإسلامِهم، وأمَّر عَمراً على بعض الجيش، وجهَّزه للغزو، له أحاديث ليست كثيرة، تبلغ بالمكرَّر نحو الأربعين، اتفق البخاري ومسلم على ثلاثة منها، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بحديثَين)).

رابعاً: أمَّا المغيرة بن شعبة ﷺ، فهو صاحب رسول الله ﷺ، وممَّن بايَع تحت الشجرة، ويدلُّ لفضله ما يلي:

١ ـ أنَّه من الذين قال الله فيهم: ﴿ **لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ** ﴾.

وقال فيهم رسول الله ﷺ: « لا يدخل النارَ إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها » أخرجه مسلم في صحيحه (٢٤٩٦) من حديث أمِّ مُبشِّر ﵂، ويبيِّن كونه من أهل بيعة الرِّضوان حديث المِسوَر بن مخرمة ومروان بن الحكم في صحيح البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢) في صلح الحُديبية: « وجعل (أي عروة بن مسعود الثقفي) يُكلِّم النَّبيَّ ﷺ، فكلَّما تكلَّم كلمةً أخذ بلِحيتِه، والمغيرة بن شعبة قائمٌ على رأس النَّبيِّ ﷺ ومعه السَّيف وعليه المِغفر، فكلَّما أهوى عُروة بيده إلى لِحية النَّبِيِّ ﷺ ضرب يدَه بنعل السيف، وقال له: أخِّر يدَكَ عن لِحية رسول الله ﷺ ».

٢ ـ وفي صحيح البخاري (٣١٥٩) عن جُبير بن حيَّة قال: « بعث عمرُ الناسَ في أفناء الأمصار يقاتلون المشركين ... فندَبَنا عمر (أي لقتال الفرس)، واستعمل علينا النُّعمان بن مقرِّن، حتى إذا كنَّا بأرض العدوِّ وخرج علينا عاملُ كسرى في أربعين ألفاً، فقام ترجمان فقال: لِيُكلِّمنِي رجلٌ منكم، فقال المغيرةُ: سَلْ عمَّا شئتَ، قال: ما أنتم؟ قال: نحن أناسٌ من العرب، كنَّا في شقاء شديد وبلاء شديد، نَمُصُّ الجِلدَ والنَّوى من الجوع، ونلبسُ الوَبَر والشَّعر، ونعبدُ الشَّجر والحَجَرَ، فبينا نحن كذلك إذ بعث ربُّ السموات وربُّ الأرضين تعالى ذِكرُه وجلَّت عظمتُه إلينا نبيًّا من أنفسنا، نعرفُ أباه وأمَّه، فأمرنا نبيُّنا رسولُ ربِّنا ﷺ أن نُقاتِلَكم حتى تعبدوا اللهَ وحده أو تؤتُوا الجِزيَةَ، وأخبرنا

عن رسالة ربِّنا أنَّه مَن قُتل منَّا صار إلى الجنَّة في نعيم لَم ير مثلَها قطُّ، ومَن بقي منَّا مَلَكَ رِقابَكم)).

أقول: الله اكبر! ما أحسن هذا الكلام، وما أعظمَه، وما أجزلَه! وهو صادرٌ عن قوَّة إيمان، وبهذه القوَّة انتصر الصحابةُ رضي الله عنهم ومَن سار على نهجِهم، وحصلت العِزَّةُ للإسلام والمسلمين، وهذا الكلام بمنطق القوَّة والشجاعة، ومع الأسف نجد في هذا الزمان كثيراً من الإسلاميِّين يتكلَّمون بمنطق الضَّعف والذِّلَّة، فيقولون: إنَّ الجهادَ إنَّما شُرِع في الإسلام للدِّفاع فقط، والله المستعان، وقد قال الرسول ﷺ: ((بُعثتُ بين يدي الساعة بالسَّيف حتى يُعبد الله وحده لا شريك له، وجُعل رِزقي تحت ظِلِّ رُمْحِي، وجُعل الذُّلُّ والصَّغارُ على مَن خالف أمري، ومن تشبَّه بقومٍ فهو منهم)) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٥٠، ٩٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهو حديث ثابت، رجاله مُحتجٌّ بهم، وقد شرحه الحافظ ابن رجب في جزء لطيف مطبوع بعنوان: ((الحِكَم الجديرة بالإشاعة في شرح حديث بُعثت بين يدي الساعة)).

٣ ـ وكان المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أميراً على الكوفة، وتوفي سنة (٥٠هـ)، وقد روى البخاري في صحيحه (٥٨) بإسناده إلى زياد بن عِلاَقَة قال: ((سمعتُ جرير بن عبد الله يقول يوم مات المغيرة بن شعبة، قام فحمِد الله وأثنى عليه، وقال: عليكم باتِّقاء الله وحده لا شريك له، والوَقار والسَّكينة، حتى يأتيكم أمير، فإنَّما يأتيكم الآن، ثمَّ قال: استعفوا لأميرِكم؛ فإنَّه كان يُحبُّ العفوَ، ثمَّ قال: أمَّا بعد، فإنِّي أتيتُ النَّبيَّ ﷺ قلتُ: أُبايِعُك على الإسلام، فشرط عليَّ: والنُّصح لكلِّ مسلم، فبايعتُه على هذا، وربِّ هذا المسجد! إنِّي لناصحٌ لكم، ثمَّ استغفَرَ ونزل)).

وهذا الكلام من جرير ﷺ لأهل الكوفة فيه وَصْفُ المغيرة ﷺ بالأمير وثناؤه عليه، وبيان أنَّ مقالتَه هذه هي من النُّصح للمسلمين، الذي بايع عليه رسول الله ﷺ.

هذه بعضُ فضائل المغيرة بن شعبة، وأهمُّها كونه مِمَّن بايَع تحت الشجرة، ومع هذا لا يُسلِّم المالكيُّ بأنَّ المغيرة ﷺ ظفر بشرف صُحبة رسول الله ﷺ، مع أنَّ رأيَه المبتكر في القرن الخامس عشر هو قَصْر الصُّحبة المحمود أهلها على المهاجرين والأنصار قبل صلح الحُديبية، والمغيرة من هؤلاء، لكن مصيبة المغيرة عند المالكي كونه أميراً لمعاوية ﷺ، فلذلك لَم تشفع له عنده هذه الفضائل، وقد وعد بكتابة بحوث موَسَّعة عنه وعن أمثاله، أي من وِجهته المنحرفة عن الصحابة، وهو وعْدٌ بباطل يجبُ إخلافُه.

وأحاديث المغيرة بن شعبة ﷺ في الصحيحين وغيرِهما، قال الخزرجي في الخلاصة: «شهد الحُديبية، وأسلم زمن الخندق، له ـ أي في الكتب الستة ـ مئة وستة وثلاثون حديثاً، اتَّفقا على تسعة، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بحديثين.

***

زعمه أنَّ صُحبةَ الكثيرين من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ لغوية لا شرعية والرد عليه:

قال في (ص:٥٦): «قد يورد البعضُ على ما سبق بعضَ الاعتراضات، وهذا من حقِّ كلِّ مَن قرأ البحثَ أو سمع به، كما أنَّه من حقِّنا أن نبيِّن رأينا في هذه الاعتراضات، سواء كانت بحقٍّ أم بغيره، ومن تلك الاعتراضات:

١ ـ قد يقول البعض: ما دام أنَّ اللغة واسعةٌ ويجوز فيها أن تطلق

الصحابي أو الصاحب على من صحب ولو صحبة يسيرة، فلماذا التضييق في الأمر؟

الجواب: نحن للأسف تجاوزنا مسألة اللغة نفسها، فأصبحنا نطلق الصاحب على من رأى وليس على من صحب، فهذا أوَّلاً.

ثانياً: سبق أن كرَّرنا أننا لا نُمانع من إطلاق الصحبة إذا أريد بها مطلق الصحبة، لكن هذا الإطلاق جائز في الكفَّار والمنافقين أيضاً، بمعنى أنَّ المنافقين يدخلون في الصحبة من حيث اللغة كما أنَّ الكفَّار يدخلون كذلك، فاللغة تحتمل ذلك، ولذلك نحن ذكرنا أنَّ الصُّحبةَ الشرعيَّة فقط هي التي تقول: إنَّه لا يجوز أن تطلق على المسلمين بعد فتح مكة حتى ولو رأوا النَّبيَّ ﷺ وصَحبوه؛ لأنَّهم وإن كانوا صحابة لغة، وقد يكون بعضُهم صحابةً من حيث العُرف، لكنَّهم ليسوا صحابةً من الناحية الشرعية)).

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

أوَّلاً: أنَّ اعتبارَ الصُّحبة اليسيرة للنَّبِيِّ ﷺ، بل ومجرَّد الرؤية للنَّبِيِّ ﷺ كافٍ لعَدِّ مَن حصل له ذلك صحابيًّا، وسبق ذِكرُ الأدلَّة الدَّالة على اعتبار مَن لقيه ﷺ صحابيًّا في أوَّل هذا الردِّ، منها الدليل السادس والثامن والرابع عشر التي فيها النص على اعتبار مَن رآه ﷺ صحابيًّا.

ثانياً: ما ذكره مِن أنَّ الصُّحبةَ الشرعيَّة لا يجوز أن تُطلَق على المسلمين بعد فتح مكة حتى ولو رأوا النَّبِيَّ وصحبوه ... إلخ، أقول: لَم يقتصِر على نفي الصُّحبة الشرعية المحمود أهلها على مَن أسلم بعد فتح مكة، بل تعدَّى ذلك إلى نفي الصُّحبة الشرعية عن الذين أسلموا بعد الحديبية وهاجروا إليه وصحِبوه ﷺ، كما ذكر ذلك في تعريف الصحابيِّ الذي ذكره في أوَّل رسالته،

وذكر ذلك أيضاً في آخرها، وأثنائها، وسبقت الإجابةُ عن ذلك فيما مضى مراراً.

ثالثاً: ما ذكره من أنَّ مَن أُضيفت إليه الصُحبة وليست صحبتُه شرعية، أنَّ صحبتَه شبيهةٌ بصُحبة الكفار المنافقين، أقول: سبق أن بيَّنتُ في أوَّل هذا الرَّدِّ أنَّ صُحبةَ هؤلاء للنَّبِيِّ ﷺ كانت مع الإيمان به وتصديقه واتِّباعه ﷺ، وهذا خلاف صحبة المنافقين والكفار، وبناءً على هذا أقول: أَيَجوز في عقل ودين أن تكون تلك الألوف الكثيرةُ مِمَّن أسلم وصحِب النَّبِيَّ ﷺ بعد الحديبية إلى حين وفاته ﷺ أن تكون صُحبتُهم كصحبةِ الكفار والمنافقين، وفيهم العباس عم النَّبِيِّ ﷺ وابنه عبد الله وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص ومعاوية، بل والمغيرة بن شعبة ـ وهو من أهل بيعة الرضوان ـ رضي الله عنهم جميعاً؟! وسبق للمالكيِّ أن نفى صُحبتَهم للرسول ﷺ، ونقلتُ كلامَه في ذلك ورددتُ عليه فيما مضى.

رابعاً: قوله في أول كلامه: « كما أنَّه من حقِّنا أن نبيِّن رأينا في هذه الاعتراضات، سواء كانت بحقٍّ أم بغيره »، أقول: إذا كانت الاعتراضات بحقٍّ، فإنَّ الإجابةَ عليها بغير الرجوع والتسليم من المجادلة بالباطل.

❊ ❊ ❊

فهمه الخاطئ للصُّحبة الشرعيَّة والرد عليه:

وقال في (ص:٥٧ ـ ٥٩): « ٢ ـ وماذا تعنِي بالصُّحبة الشرعية؟ وهل سبقك أحدٌ إلى هذا المُسمَّى؟

الجواب: الصُّحبة الشرعية هي تلك الصُّحبة التي أثنى عليها الله ورسولُه ﷺ جزماً، ونزلت الآيات في وصفِها، وكانت أيَّام الضَّعف والذِّلَّة، أيَّام حاجة الإسلام والنَّبِيِّ إلى النُّصرة، تلك الصُّحبة التي إن ورد الثناء على

الأصحاب أو الأمر بعدم سبِّهم أو الأمر باقتداء بهم فلا تنصرف هذه المعاني إلَّا للصُّحبة الشرعية، وهذا لا يعنِي عدم الثناء على الصالحين في أيِّ زمن، وإنَّما يعني احترام خصوصية السابقين الذين فضَّلهم الله ورسولُه وهم المهاجرون والأنصار.

أمَّا هل سبقنِي أحدٌ إلى هذه التسمية، فهذا سؤال له جوابان: عام وخاص:

أمَّا العام: فهناك كثيرٌ من المصطلحات أعطاها الشرعُ دلالةً خاصَّة غير دلالتها الأولى، وعلى سبيل المثال مصطلحات الزكاة والصلاة والحج، فمعانيها من حيث اللغة الطهارة أو التطهُّر والدعاء والقصد ... لكن الإسلام بنصوص الكتاب والسنة قد أعطى هذه المعاني دلالات أخرى مع عدم نفي الدلالات السابقة، فالحجُّ قصدٌ لكن إلى بيت الله الحرام لأداء شعائر معيَّنة، والزكاة تُطهِّر مالَ المزكى وتطَهِّر المزَكِّي من الإثم، ونحو هذا.

بمعنى أنَّ الشرعَ يضيف تقييدات على المصطلحات العامة ليُصبح لها مدلولاً شرعيًّا مقيَّداً (كذا) بعد أن كان المدلول مشتركاً لفظيًّا أو يكثر فيه المجازات اللغوية، فكذلك الصُّحبة، إذا قال النَّبِيُّ ﷺ: (لا تسبُّوا أصحابي ...) عرفنا أنَّ كلمة (أصحابي) في هذا الحديث لا تعنِي إلَّا السابقين من المهاجرين أو الأنصار؛ بدلالة أنَّ المخاطب صحابي تأخر إسلامه إلى بعد الحديبية، وهو يدخل في الخطاب بطريق الأولى، وكذلك إذا وجدنا آيةً تُثني على (الذين معه) أي الذين مع الرسول ﷺ، فلا تنصرف إلَّا إلى الصُّحبة الشرعية؛ بدلالة الآيات الأخرى التي تقتصر على (المهاجرين والأنصار)، وهذا يعنِي أنَّ كلمة (الذين معه) كلمة مُجملة مفسرة بـ (المهاجرين والأنصار)، والقرآن مفسِّرٌ بعضه بعضاً.

وأمَّا الجواب الخاص: نعم! قد سبقنِي بعضُ الباحثين لإطلاق هذا، ومع ذلك فلا أطلب من أحدٍ أن يلتزم بهذا الإطلاق (الصُّحبة الشرعية)، لكن عليه إن أثنى على الصحابة ألاَّ ينزل هذا الثناء إلَّا على مَن أنزله الله ورسوله عليه من المهاجرين والأنصار فقط، أمَّا أن يأتي وينزل الآيات والأحاديث في فضل بيعة الرضوان على الطلقاء أو مَن بعدهم فهذا خلاف المنهج العلمي.

وقد سبقنِي لكن بألفاظ مقاربة بعضُ العلماء، منهم إبراهيم النخعي وابن عبد البر، ومن المعاصرين الشيخ عبد الرحمن الحكمي، فهو يرى أنَّ مَن أسلم بعد بيعة الرضوان لا يدخل في مسمى الصحابة، وعنده بحث في الموضوع عندي نسخة منه.

ثمَّ أقول: مَن سبقكم إلى اعتبار الآيات الكريمة التي وردت في حقِّ المهاجرين والأنصار، من سبقكم إلى اعتبارها نازلة فيمَن بعدهم؟!

ثمَّ لا يُشترط أن يسبق في الموضوع أحدٌ ما دام للموضوع أدلَّته وبراهينه، فينطلق النَّقد على تلك البراهين والأدلة، ولا ينطلق على غير ذلك، وكلمة (مَن سبقك) ليس دليلاً؛ فقد أطلق المتأخرون ألفاظاً أو مصطلحات لَم تكن موجودة فيهم قبلهم، مثل التفسير والتجويد والمصطلح نفسه وأصول الفقه والخاص والعام والمطلق والمقيد ونحو ذلك من الألفاظ التي لَم تكن موجودة في عهد النَّبِيِّ ﷺ ولا القرن الأول ».

ويُجاب عن إجابته عن هذا الاعتراض الذي أورده على نفسه بما يلي:

أولاً: ما أشار إليه من الأدِلَّة الدَّالَّةِ على الثناءِ على المهاجرين والأنصار، فذلك حقٌّ وهم أهل ذلك الفضل، لكن ذلك لا ينفي أن يكون غيرُهم من أهل الفضل.

ثانياً: ما أشار إليه من أدلَّة عامَّة فيها الثناء على الذين كانوا مع النَّبيِّ ﷺ، وأنَّها محمولةٌ على المهاجرين والأنصار فقط غير صحيح؛ بل هي تشمل المهاجرين والأنصار وغيرهم مِمَّن جاء بعدهم، والمهاجرون والأنصار داخلون فيها دخولاً أوَّليًّا، ولا يجوز للمالكيِّ أن يَحقِدَ على أحدٍ من الصحابةِ، ولا أن يَحملَه الحِقدُ على كثير من الصحابة كالطُّلقاء أن يَجعلَ ما ورد عامًّا لجميع الصحابة خاصًّا بالمهاجرين والأنصار.

ثالثاً: ما ذكره من اللَّوم لِمَن ينزِّل الآيات والأحاديث في فضل بيعة الرِّضوان على الطلقاء أو من بعدهم، أقول: لا يُتصوَّر تنزيل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ** ﴾ مثلاً على أحدٍ سواهم من الطلقاء وغيرهم، كما أنَّ الفضائلَ الخاصَّة بأهل بدر لا تُنزَّل على مَن سواهم، لكنَّه التهويل من هذا المالكي هداه الله.

رابعاً: ما أشار إليه من أنَّ كثيراً من المصطلحات أعطاها الشرعُ دلالةً خاصَّةً غير دلالتها الأولى، أقول: نعم! الأمر كذلك، لكن لا يجوز أن يُفهم فهمٌ خاطئ بقَصْر الصُّحبة المحمود أهلها على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية وإضافة ذلك إلى الشرع، كما فعل المالكي؛ فإنَّ الصُّحبةَ في اللغة عامَّةٌ تشملُ القليلَ والكثيرَ، وتشمل المؤمنين والمنافقين والكفار، ولكن صُحبة الرسول ﷺ قد جاء الشرع بقصْرها على مَن آمن به واتَّبعه مِمَّن لقيه وصحبه، وسبق أن مرَّ في الأدلة في أوَّل هذا الرَّدِّ ما يوضح ذلك.

خامساً: ما ذكره من أنَّ الصُّحبةَ حيث وردت تُقصَر على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية، يُجاب عنه بأنَّ لفظَ الصُّحبة مثل لفظ الإيمان يشترك فيه كلُّ مؤمن ومسلم مع التفاوت الكبير بينهم فيه، وكذلك الصُّحبة يشترك

فيها كلُّ صحابيٍّ طالت صُحبتُه أو قصُرت مع التفاوت الكبير بين الصحابة في الفضل، ونظير ذلك في المحسوسات البصر، فإنَّ أهلَه متفاوتون فيه، منهم مَن هو حادُّ البصر يرى الهلال، ويرى من مسافات بعيدة، ويرى الشيءَ الدَّقيق، ومنهم مَن دون ذلك، ومنهم مَن هو ضعيف النَّظر لا يرى إلَّا الشيءَ القريب والشيء الكبير، ومنهم مَن يُبصرُ الخطَّ الدقيق، ومنهم من لا يُبصر إلَّا بزجاجة، وهم مشتركون جميعاً في أنَّهم مُبصرون ليسوا من أهل العمى، وسبق أن مرَّ الكلامُ على حديث: « لا تسبُّوا أصحابي » عند ذكر المالكي خالد بن الوليد وأنَّه ليس من الصحابة بزعمه.

سادساً: هذا الرأي الفاسد للمالكي وهو قَصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية لَم يَجد له سلفاً فيه خلال ما مضى من قرون مع حِرصِه الشديد على وجود سلف، وقد أعلن إفلاسَه من وجود سلف بقوله هنا بأنَّه سبقه إلى ذلك شخصٌ من المعاصرين، وهو عبد الرحمن الحكمي، أمَّا ما ذكره عن النخعي وابن عبد البر فلَم يذكر كلامَهما حتى يُمكن النَّظر فيه من حيث الثبوت ومن حيث المعنى، وقوله: « وقد سبقنِي لكن بألفاظ مقاربة بعضُ العلماء، منهم إبراهيم النخعي وابن عبد البر »، أقول: تعبيره بقوله: « بألفاظ مقاربة » يدلُّ على عدم اطمئنانه إلى معنى ما عزاه إليهما.

سابعاً: قوله: « ثمَّ لا يُشترط أن يسبق في الموضوع أحدٌ ما دام للموضوع أدلَّته وبراهينه، فينطلق النَّقد على تلك البراهين والأدلة، ولا ينطلق على غير ذلك »، أقول: كان الأوْلَى بالمالكيِّ بدلاً من اللُّجوء إلى هذا الكلام عند إفلاسِه أن يتَّهم رأيَه ويقتدي ببعض أهل بيعة الرِّضوان الذين لَم يرتاحوا إلى بعض شروط الصُّلح وراجعوا النَّبِيَّ ﷺ في ذلك، وكانوا فيما بعد يقولون: يا أيها الناس! اتَّهموا الرأي في الدِّين، والأدلَّة التي أشار إليها قد فهمها السَّلفُ فهماً

صحيحاً، فلم يقصروها على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية، والواجب الاعتماد على نصوص الكتاب والسنَّة وفقاً لفهم السلف، وكان الأليقُ بالمالكي أن يستحيي مِن ذِكر هذا الرأي الفاسد الذي لَم يسبقه إليه إلَّا عبد الرحمن الحكمي.

ثامناً: أمَّا ما ذكره من حصول مصطلحات جديدة تعود بالنَّفع على العلم وأهله كعلم الأصول وعلم التجويد وعلم المصطلح وغير ذلك، فهذا شيءٌ محمود، وفيه تيسير العلم وتسهيل الوصول إليه، أمَّا ما ابتلي به المالكي من فهم خاطئ للنصوص وقصره الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية فلا علاقة له في تلك المصطلحات، وإنَّما هو من الإحداث في الدِّين والتنكُّب عن سبيل المؤمنين.

❊❊❊

زعمه أنَّ الإجماعَ لا بدَّ فيه من اتِّفاق أمَّة الإجابة بفِرَقِها المختلفة والرد عليه:

قال في (ص:٥٩): «٣ ـ قد يُقال: إنَّ تقييدَك للصحبة بـ (المهاجرين والأنصار) خلاف الإجماع الذي استقرَّ عليه المحدثون من (اعتبار كل من لقي النَّبيَّ ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام فهو صحابي)».

وقد أجاب عن هذا الاعتراض بنفي وجود الإجماع، وأورد تساؤلات على هذا الاعتراض، آخرها قوله في (ص:٦٠ ـ ٦١): «هل ما استقرَّ عليه المحدِّثون يُعدُّ إجماعاً حتى لو خالف في ذلك الأصوليُّون؟! بل هل ما أجمع عليه أهلُ السنَّة يُعدُّ إجماعاً معتبراً أم لا بدَّ من إجماع كل أمَّة الإجابة؟! فهذا

سؤال يحتاج لبحث منفصل.

كل هذه الأسئلة بحاجة إلى بتٍّ فيها، ولا يحتمل هذا البحث الإجابة عليها؛ لكون كاتب هذا البحث لَم يبحثها بحثاً يرضى عنه، ولا يريد أن يتكلَّم بما لا يعلم فيقع في المحظور الذي حذَّر منه، وأنا أدعو إخواني للبحث المنصف فقط، أو محاولة ذلك على الأقل، مع التواضع في الاعتراف بالقصور في العلم».

وعلَّق على قوله: «فهذا سؤال يحتاج لبحث منفصل» بقوله: «لأنَّ أقوى دليل للذين يرون الإجماع هو الحديث المشهور: (لا تجتمع أمَّتي على ضلالة)، والحديث وإن كان فيه كلام من حيث الثبوت، لكن (الأمة) فيه لا تعني بعض الأمة، وإنَّما كل أمة الإجابة، كل المسلمين باختلاف مذاهبهم الفقهية والعقدية والسياسية، ومَن زعم بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أراد من (أمتي) أنَّها تعني المحدثين أو أصحاب المذاهب الأربعة فقد جازف ...!!».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

أوَّلاً: أنَّ تعريف الصحابي بأنَّه مَن رأى النَّبِيَّ ﷺ أو صحبه ثبت بأدلَّة سبق أن أوردتُ جملة منها في أول هذا الرَّد، وذلك كافٍ لاعتبار هذا التعريف، سواء أحصل فيه الإجماع أم لَم يحصل.

ثانياً: أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على بطلان الرأي الفاسد للمالكي، وهو قصْره الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية؛ بدليل أنَّ المالكي لَم يجد له سلفاً في هذا الرأي إلَّا مَن سَمَّاه: عبد الرحمن الحكمي.

ومِن الذين أخرجهم تعريفُ الصحابي عند المالكي: العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله وخالد بن الوليد وأبو هريرة وأبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص ومعاوية وغيرهم، وهم صحابة بإجماع العلماء على مختلف العصور، لَم

يخالف في ذلك إلَّا المالكي وقدوته الحكمي!

ثالثاً: إنَّ كلامَه واضحٌ في أنَّ الإجماع لايَتِمُّ إلَّا باتِّفاق أهل السنَّة والجماعة وسائر فرق الضلال، ومقتضى ذلك نفي وجود الإجماع أصلاً؛ لأنَّه من المستحيل اتِّفاق أهل السنَّة وأصحاب البدع والأهواء على أمر عقدي، ولا شكَّ أنَّ الذين يُعتبر إجماعهم هم أهل السنَّة والجماعة دون غيرهم من أهل الأهواء، وقد بيَّن ذلك رسول الله ﷺ عندما ذكر افتراق الأمَّة ـ وهم أمَّة الإجابة ـ على ثلاث وسبعين فرقة «كلُّها في النار إلَّا واحدة»، وهم من كان على ما كان رسول الله ﷺ عليه وأصحابُه، فبيَّن أنَّ هؤلاء هم النَّاجون، فيكون الإجماع المعتبَر هو إجماعهم، ومن العجب أن يزعم زاعمٌ أنَّه لا بدَّ في الإجماع من اتِّفاق الفرق الثلاث والسبعين باختلاف مذاهبها الفقهية والعقدية والسياسية!

ومقتضى ذلك أنَّه لا بدَّ من اتِّفاق من يقول: إنَّ القرآن مخلوقٌ، ومن يقول: إنَّ القرآن غير مخلوق، واتفاق من يُثبِت عذاب القبر ومن يُنكره، واتِّفاق مَن يُثبت معراج رسول الله ﷺ إلى السماء ومن يُنكره، واتِّفاق مَن لا يدعو إلَّا الله ولا يستغيث إلَّا به ومن يدعو أو يستغيث بالملائكة والجنِّ وأصحاب القبور، واتِّفاق مَن يعتقد أن الله يُرى في الدار الآخرة ومن يعتقد أنَّه لا يُرى أبداً!

ورؤية الله في الدار الآخرة اتَّفق عليها الصحابة ومَن تبعهم بإحسان على تتابع القرون، ودلَّت عليها آيات الكتاب العزيز والأحاديث المتواترة، وأنكرها الجهمية والمعتزلة والخوارج والرافضة والباطنية، فعلى قول المالكي لا بدَّ في الإجماع من موافقة هذه الفرق، وإلاَّ فإنَّها تبقى مسألة خلافية لا إجماع فيها!

ومن أراد الوقوف على تفصيل القول في مسألة رؤية الله في الدار الآخرة

وذِكر الأدلة من الكتاب والسنة يُمكنه ذلك بالرجوع إلى كتب أهل السنة، ومن ذلك كتاب «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» لابن القيم (ص:١٧٩ ـ ٢١٩).

رابعاً: ما ذكره المالكي من أنَّ هذه التساؤلات التي ذكرها تحتاج إلى بتٍّ فيها ولا يحتمل هذا البحث الإجابة عليها، أقول: لقد بادر بالإجابة كما هو واضح من كلامه الذي يرى فيه أنَّ الإجماع لا بدَّ فيه من اتِّفاق كلِّ المسلمين على اختلاف مذاهبهم الفقهية والعقدية والسياسية!

خامساً: قوله: «وأنا أدعو إخواني للبحث المنصف فقط، أو محاولة ذلك على الأقل، مع التواضع في الاعتراف بالقصور في العلم!»، أقول: ما أحوج المالكي إلى الإنصاف والتواضع ومعرفة قدر نفسه؛ ليَسْلَم من الشذوذ واتباع غير سبيل المؤمنين.

سادساً: ما ذكره من أنَّ الإجماع لا بدَّ فيه من اتِّفاق أمَّة الإجابة باختلاف مذاهبهم الفقهية والعقدية والسياسية، فيه احتفاؤه بأهل البدع والأهواء على اختلافها وتعدُّدها مع نيله من أهل السنَّة، ومن كلامه بالإشادة بأهل البدع والأهواء قوله في قراءته (ص:٧٠): «ولذلك كان أكثر بل كل التيارات التي نَصِمها بالبدعة كالجهمية والقدرية والمعتزلة والشيعة والزيدية وغيرهم، كل هؤلاء كانوا من الدعاة إلى تحكيم كتاب الله وتحقيق العدالة، وكانوا من الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر!!».

وقال أيضاً (ص:٧٥): «لكن المعتزلة مثل غيرهم مِن الفرق أصابوا في أشياء وأخطؤوا في أشياء، لكنهم في الجملة لا يستغنى عنهم ولا عن تراثهم وعلومهم، وهم مسلمون متديِّنون بدين الإسلام باطناً وظاهراً!!!».

وقال أيضاً (ص:٦٧): « وللقدرية نصوص شرعية يستشهدون بها مثلما للسنة والشيعة والمعتزلة نصوص شرعية يرون فيها الدليل الكافي على ما يذهبون إليه!!! ».

ومن ذلك قوله في (ص:٦٩ ـ ٧٠) من قراءته بأنَّ قتلَ الجعد بن درهم والجهم بن صفوان كان سياسياً ولَم يكن من أجل البدعة!!

وأيضاً تأسفه (ص:٧١) من قراءته على سنوات أضاعها في بُغض ولعن الجهمية والقدرية، وأنَّه لَم يتنبَّه لبراءتهما وظلمه لهما إلَّا بعد بحثه في الموضوع في فترة متأخرة!

وقال في (ص:٨٣) من قراءته: « وقد احتوت كتبُ العقائد ـ ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة ـ على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال تفتك بالأمَّة!!! ».

مع هذا ومع وصفه أيضاً في قراءته (ص:٨٠ ـ ٨١) للكتب المؤلفة في العقائد بأنَّها تمزِّق المسلمين، وذِكره أمثلة كثيرة للكتب التي عوَّل عليها الحنابلة في العقيدة وهي كثيرة، منها كتاب التوحيد لابن خزيمة والشريعة للآجري وأصول السنة للالكائي وكتب ابن تيمية وابن القيم، مع ذلك يقول في (ص:١٥٤) من قراءته: « أنا لا أرى معنى لمنع كتب الأشاعرة والشيعة والإباضية وغيرهم من المسلمين من دخول المملكة في ضوء هذا التفجُّر المعرفي!!! ».

فقد جمع في ذلك بين التهوين من شأن كتب أهل السنة والإشادة بكتب غيرهم، فاستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير!

وكتاباته مبنيَّةٌ على النَّيل من أهل السنة، بدءاً من الصحابة رضي الله عنهم حتى مَن

كان في هذا العصر على طريقتهم في المملكة وغيرها، ومع ذلك يزعم أنَّه حنبليٌّ، وأنَّه نشأ في هذه البلاد وتعلَّم فيها، فيقول في (ص:١٤٩) من قراءته: « بل لا أعتبر نفسي إلَّا حنبليًّا؛ بحكم النشأة والتعليم والبيت والتلقي والطريقة في الاستدلال ».

أقول: ما زعمه مِن اعتبار نفسه حنبليًّا وأنَّه على طريقتهم في الاستدلال غير صحيح؛ لأنَّ طريقةَ مَن زعم أنَّه منهم ـ وليس منهم ـ هي طريقة أهل السنة والجماعة، وأمَّا هو فطريقته طريقة أهل البدع.

وأما ما ذكره من النَّشأة والتعلم، ثمَّ انحرافه عمَّا تعلَّمه، وعقوقه لِمَن علَّمه، فإنَّه يصدق عليه قول الشاعر:

فوا عجباً مِمَّن ربَّيتُ طفلاً ... أُلَقِّمُه بأطراف البنان
أعلِّمُه الرِّمايةَ كلَّ يوم ... فلمَّا اشتدَّ ساعِدُه رماني
وكم علَّمتُه نظمَ القوافي ... فلمَّا قال قافيةً هَجَاني

وقال في (ص:١٢٢) من قراءته: « وتتردَّد عندنا في العقائد ألفاظ كثيرة ومصطلحات فضفاضة لا نعرف معناها، أو على الأقل يختلف الناس في تحديدها من شخص لآخر، فنُطلقها بلا تحديد، مثل: (السلف الصالح ـ أهل السنة ـ أهل الأثر ـ أهل الحديث ـ الطائفة المنصورة ـ البدعة ـ الإجماع ـ الضلالة ـ الأمة ـ علماء الأمَّة ـ الرافضة ـ الجهمية ـ الخوارج ـ النواصب ـ الشيعة ـ الكتاب ـ السنة ... إلخ)، وكذلك قول بعضهم: (عليك بما كان عليه الصحابة)، نصيحة مطاطة؛ فإن كان يعرف أنَّ الصحابةَ قد اختلفوا في أمور كثيرة عقدية وفقهية وسياسية، فأيُّهم نتبع؟!! ».

أقول: إنَّ الذي أرشد إلى اتِّباع ما كان عليه الصحابة هو رسول الله ﷺ،

بقوله ﷺ في بيان الفرقة الناجية من ثلاث وسبعين فرقة: « هم من كان على ما أنا عليه وأصحابي »، وفي لفظ: « هي الجماعة »، وبقوله في حديث العرباض ابن سارية: « فإنَّه مَن يَعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتِي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديِّين من بعدي » الحديث، والصحابةُ ﵃ لَم يختلفوا في العقيدة.

ومِثْل اختلاف عائشة وابن عباس ﵄ في رؤية النَّبِيِّ ﷺ ربَّه ليلة المعراج لا يُعدُّ خلافاً في العقيدة؛ لدلالة الآيات الكثيرة والأحاديث المتواترة وإجماع أهل السنة والجماعة على ثبوت رؤية الله في الدار الآخرة، وقد مرَّت الإشارة إلى ذلك قريباً.

ويَصف المالكيُّ كثيراً من علماء السنَّة بأنَّهم نواصب، فيقول في (ص:١٣٤) من قراءته بعد أن أشار إلى جملة منهم: « ثمَّ تتابع علماءُ الشام كابن تيمية وابن كثير وابن القيم على التوجس من فضائل علي وأهل بيته وتضعيف الأحاديث الصحيحة في فضلهم مع المبالغة في مدح غيرهم!!

وعلماء الشام ـ مع فضلهم ـ بشرٌ لا ينجون من تأثير البيئة الشامية التي كانت أقوى من محاولات الإنصاف، خاصَّة مع استئناس هؤلاء بالتراث الحنبلي الذي خلَّفه لهم ابن حامد وابن بطة والبربهاري وعبد الله بن أحمد والخلال وأبو بكر بن أبي داود!! ».

ومثل ذلك قوله في (ص:٤٨): « ثمَّ جاء بعد هؤلاء آل تيمية بحرَّان ثمَّ دمشق، وابن كثير إلى حدٍّ كبير، والذهبي إلى حدٍّ ما، أما ابن تيمية فاشتهر عنه النَّصب، وكُتُبُه تشهد بذلك، ولذلك حاكَمه علماء عصره على جملة أمور، منها بغضُ علي!!

ولَم يُحاكموا غيرَه من الحنابلة مع أنَّ فيهم نصباً وَرثوه عن ابن بطة وابن حامد والبربهاري.

والتيار الشامي العثماني له أثر بالغ على الحياة العلمية عندنا في الخليج، وهذا من أسرار حساسيتنا من الثناء على الإمام علي أو الحسين، وميلنا الشديد لبَنِي أمية، فتنبَّه!!

والنواصب لهم أقوال عجيبة كغلاة الشيعة، فمنهم مَن كان ينشد الأشعار التي قيلت في هجاء النَّبِيِّ ﷺ، ومنهم من يلعن عليًّا وهم الأكثر، ومنهم من يتَّهم عليًّا بمحاولة اغتيال النَّبِيِّ ﷺ، ومنهم من يُحرِّف الأحاديث في فضله إلى ذمٍّ، وغير ذلك مِمَّا لا أستحلُّ ذكره، والغريب في أمرنا سكوتنا عن هذه الطائفة التي كان منها من يذم النَّبِيَّ ﷺ نفسَه!!! ».

وهكذا يُبالِغ المالكي بالجفاء في أهل السنَّة والنَّيل بالباطل منهم ومن كتبهم، مع إشادته بأهل البدع والأهواء، وليس بغريب على مَن لَم يسْلَم منه أصحابُ رسول الله ﷺ أن يَسْلَم منه مَن جاء بعدهم على طريقتهم، فقد مرَّ في أثناء هذا الرَّدِّ نيلُه من كثير منهم، لا سيما الطلقاء، وإخراجُه كلّ مَن أسلم وصحب النَّبِيَّ ﷺ بعد الحديبية أن يكونوا من أصحابه ﷺ، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾.

وقد نقلتُ في كتابي: « فضل أهل البيت وعلو مكانتهم عند أهل السنة والجماعة » جملةً من النقول عن بعض مَن وصفهم بأنَّهم نواصب تشتمل على توقير أهل بيت النَّبِيِّ ﷺ ومحبَّتهم وموالاتهم، والنقل عن ابن كثير (ص:٣٧) وعن ابن القيم (ص:٣٥)، وأمَّا الذهبي فقد قال في تذكرة الحفاظ (١/ ٩):

« علي بن أبي طالب أبو الحسن الهاشمي، قاضي الأئمَّة وفارس الإسلام وخَتَن المصطفى ﷺ، كان مِمَّن سبق إلى الإسلام ولَم يَتَلَعْثَم، وجاهد في الله حقَّ جهاده، ونهض بأعباء العلم والعمل، وشهد له النَّبِيُّ ﷺ بالجنَّة، وقال: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، وقال له: (أنت منِّي بِمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه لا نبِيَّ بعدي)، وقال: (لايحبُّك إلَّا مؤمن ولا يُبغضك إلَّا منافق)، ومناقب هذا الإمام جَمَّة أفردتُها في مجلد، وسَمَّيتُه بـ (فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه)، وكان إماماً عالِماً متحرِّياً في الأخذ؛ بحيث إنَّه يستحلف مَن يُحدِّثه بالحديث ».

أَفَمِثل هذا الكلام يقوله ناصبيٌّ، كما زعم المالكي؟!

وأمَّا شيخ الإسلام ابن تيمية الذي له نصيبٌ كبير من حقد المالكي وذمِّه، والذي زعم زوراً أنَّه يُبغض عليًّا رضي الله عنه، فله كتاب « فضل أهل البيت وحقوقهم »، وهو مطبوع، ونقلتُ عن هذا الإمام عدَّةَ نقول في كتابي المشار إليه في (ص:٣٣ ـ ٣٥)، و(ص:٤٤)، ومن ذلك قوله رحمه الله في العقيدة الواسطية: « ويُحبُّون (يعني أهل السُّنَّة والجماعة) أهلَ بيت رسول الله ﷺ ويتوَلَّوْنَهم، ويحفظون فيهم وصيَّة رسول الله ﷺ حيث قال يوم غدير خُمّ: (أُذكِّرُكم الله في أهل بيتِي) ... » إلى أن قال: « ويتبرَّؤون من طريقة الروافض الذين يُبغضون الصحابةَ ويَسبُّونَهم، وطريقةِ النَّواصب الذين يُؤذون أهلَ البيت بقول أو عمل ».

وقال في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩١): « وكذلك أهل بيت رسول الله ﷺ تجبُ مَحبَّتُهم وموالاتُهم ورعايةُ حقِّهم ».

وقال في منهاج السنة (٦/ ١٨): « وأمَّا عليٌّ رضي الله عنه، فأهل السُّنَّة يُحبُّونَه ويتولَّونه، ويشهدون بأنَّه من الخلفاء الراشدين والأئمة المهديِّين ».

وقول المالكي في كلامه الأخير عن النواصب: « والغريب في أمرنا سكوتنا عن هذه الطائفة التي كان منها من يذم النَّبِيَّ ﷺ نفسَه!!! »، أقول: تقدَّمت الإشارة إلى مذهب أهل السنَّة وبراءتهم من النَّصب، ونحن لَم نسكت عمَّن ذمَّ علماء أهل السنَّة على مختلف العصور، وذمَّ قبلهم الكثيرين من أصحاب الرسول ﷺ، فكيف نسكت عمَّن يهجو الرسول ﷺ أو يذمُّه؟!

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتاب مفيد اسمه: « الصارم المسلول على شاتم الرسول ».

***

إنكاره القول بعدالة الصحابة والرد عليه:

وقال في (ص:٦١ ـ ٦٣):« ٤ ـ قد يقول قائل: كيف تناقش مسألة عدالة الصحابة وهي مسألة إجماع؟! ثمَّ مَن نحن حتى نعرف هل الصحابة عدول أم لا؟! ثمَّ ماذا تفعل بتعديل الله لهم في كتابه؟

هل لك اعتراض على ذلك؟

أقول: أولاً: هذه أسئلة مُكابر وليست أسئلة باحث عن الحقيقة، وللأسف أنَّ هذا النمط من الأسئلة هي المنتشرة اليوم، وهي ممقوتة عند العقلاء الذين يحترمون البحث العلمي، ويمكن الإجابة على مثل هذه الأسئلة المكابرة بأسئلة مثلها، فيقال: كيف تخصُّون الصحابة بالعدالة مع أنَّ هذا التخصيص لَم يَرد عليه دليل لا من كتاب ولا من سنة؟! وهذه مسألة إجماع؛ فحكم الصحابة هو حكم غيرهم في الشهادة، لقوله تعالى: {وليشهد به ذوا عدل منكم} (كذا)، فلو كان للصحابة خصوصية لكفى شاهد واحد عدل،

ولو كان للصحابة خصوصية لاكتفى منهم بشاهد واحد في الزنا والقذف وغيرها، وهذا خلاف الإجماع؛ فإنَّ النصوص القرآنية والحديثية لا تفرق في الشهادة بين صحابي وتابعي، فلماذا تفرقون أنتم في الرواية بين الصحابي وغير الصحابي، فلا تبحثون عن عدالة الصحابي وتبحثون عن عدالة التابعي؟!

بأيِّ دليل من شرع أو عقل يُبيح لكم هذا التفريق؟! إذا كنتم تحتجُّون بأنَّ الله أثنى على الصحابة في كتابه، فهذا الثناء العام معارَض بذمٍّ عامٍّ في القرآن أيضاً».

ثمَّ ذكر آيات عديدة فيها الذم العام بزعمه، وذكر بعدها حديثاً واحداً وأشار إليه وإلى كثير من الآيات التي ذكرها، فقال: «ومن الأحاديث في الذمِّ العام قول النَّبِيِّ ﷺ في أحاديث الحوض في ذهاب أفواج من أصحابه إلى النار، فيقول النَّبِيُّ ﷺ: (أصحابي! أصحابي! فيُقال: لا تدري ما أحدثوا بعدك) الحديث متفق عليه، وفي بعض ألفاظه في البخاري: (فلا أرى ينجو منكم إلَّا مثل همل النعم).

فيأتي المعارِض للثناء العام بهذا الذَّمِّ العام، ويقول: كيف تجعلون للصحابة ميزة وقد أخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّه لا ينجو منهم إلَّا القليل، وأنَّ البقيَّة يؤخذون إلى النار؟!

وكيف أنَّهم استمتعوا بخلاقهم كما استمتع الذين من قبلهم بخلاقهم، وقد تحبط أعمالهم كما حبطت أعمال الأمم الماضية، وأنَّهم يقولون ما لا يفعلون، وأنَّ هذا يعقبه مقتٌ كبير عند الله، وأنَّهم يتثاقلون كلَّما دُعوا إلى الجهاد مع النَّبِيِّ ﷺ، وأنَّهم يتَّكلون على كثرتهم وتعجبهم، وينسون أنَّ أمر النَّصر والهزيمة بيد الله، وأنَّهم يتنازعون ويعصون الرسول، وبعضهم يريد الدنيا،

وأنَّهم يظنون بالله الظنون، ويُسِرُّون بالمودَّة إلى الكفار، وهذا خلاف ما أُمروا به من الولاء للمؤمنين والبراءة من المشركين، وحَكم على بعضهم بالكذب، وحَكَم على آخرين بأنَّهم يقولون المنكر والزور، وهدَّد بعضَهم بإبطال الأعمال عندما لا يتأدَّبون مع رسول الله ﷺ ويرفعون أصواتهم فوق صوته، وإذا كان هذا التهديد نزل في حقِّ أبي بكر وعمر فكيف بالباقين؟!

وحَكَم على بعضِهم بأنَّهم لا يعقلون، وعلى آخرين بالفسق، وحذر الله النَّبِيَّ ﷺ من طاعتهم في كثير من الأمور، فكيف يكون عدلاً مَن تكون طاعته مضرة وإثماً؟!

وأخبر الله عن إخلاف بعضهم للوعد، فيُعاهد الله ثمَّ لا يفي ويتحوَّل إلى منافق، وأخبر بأنَّ من منهم منافقون (كذا) لا يعلمهم النَّبِيُّ ﷺ، كما أخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّه لا ينجو من أصحابه يوم القيامة إلَّا القليل (مثل همل النعم)، كما ثبت في صحيح البخاري ـ كتاب الرقاق.

أقول: يستطيع المحتجُّ على إبطال عدالة الصحابة جملة بمثل هذه الآيات والأحاديث الصحيحة، وحجته لن تكون أضعف من حجَّة القائل بتعديل كلِّ من رأى النَّبِيَّ ﷺ من المسلمين!!

فما الحلُّ إذاً؟! هل القرآن متناقض؛ فيُثني على أناسٍ ثمَّ يجرحهم ويذمُّهم؟ اللَّهمَّ لا! نعوذ بالله أن نضرب القرآن الكريم بعضه ببعض، لكن نقول: آيات الثناء تنزل على من يستحقها من المهاجرين والأنصار، وآيات الذَّمِّ بين أمرين: إمَّا عتاب لا ذنب فيه إن شاء الله، مثل الأمر بعدم رفع الصوت فوق صوت النَّبِيِّ ﷺ، وإمَّا ذمٌّ عام وأريد به الخصوص، يعني أريد به طائفة منهم، وتُعرف هذه الطائفة إمَّا بسبب نزول أو بمعرفة صفتها في آيات أخرى جاء

ذكرهم صريحاً، أو على المتأخرين في الإسلام الذين لَم يصدر منهم في عهد النبوة ما يطمئن إلى صحَّة إسلامهم من قوة جهاد وقوة إنفاق!!! ».

أقول: إنَّ مَن وفقَّه الله لاتِّباع السُّنَّة والسلامة من البدعة، عندما يرى أو يسمع مثل هذا الكلام المُظلِم في حقِّ الصحابة ﷺ يتألَّم قلبُه ويقشعرُّ جِلدُه، ويحمد الله على العافية مِمَّا ابتلي به قائله، ويسأل الله الهدايةَ لهذا المُبتَلَى.

ويُجاب عن كلامه بما يلي:

الأول: ما ذكره عن الأسئلة التي تُورَد على من لا يقول بتعديل الصحابة أنَّها « أسئلة مُكابر وليست أسئلة باحث عن الحقيقة، وللأسف أنَّ هذا النمط من الأسئلة هي المنتشرة اليوم، وهي ممقوتة عند العقلاء الذين يحترمون البحث العلمي »، أقول: التعويل على البحث العلمي بدون قيود وضوابط هي طريقة المستشرقين الذين لا يلتزمون بدين، وهي طريقة أيضاً مَن أُعجب بهم، وأمَّا البحث العلمي في الإسلام، فيكون في حدود النصوص الشرعية وعلى وفق فهم السلف لها.

الثاني: مسألة عدالة الصحابة اتَّفق عليها السلف، قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٤٧): « ولا فرق بين أن يُسمِّي التابعُ الصاحبَ الذي حدَّثه أو لا يُسميه في وجوب العمل بحديثه؛ لأنَّ الصحابةَ كلَّهم عدولٌ مرضيُّون ثقاتٌ أثباتٌ، وهذا أمر مجتمعٌ عليه عند أهل العلم بالحديث ».

وقال القرطبي في تفسيره (١٦/ ٢٩٩): « فالصحابة كلُّهم عدولٌ، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخِيرتُه من خلقه بعد أنبيائه ورسله، هذا مذهب أهل السنَّة والذي عليه الجماعة من أئمَّة هذه الأمَّة، وقد ذهبت شِرذمةٌ لا مبالاة بهم إلى أنَّ حالَ الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم!! ».

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ١٧): «واتَّفق أهلُ السنَّة على أنَّ الجميعَ عدولٌ، ولَم يخالف في ذلك إلَّا شذوذ من المبتدعة».

وقد أشار السيوطي في تدريب الراوي (ص:٤٠٠) إلى هؤلاء الشذوذ من المبتدعة، فقال: «وقالت المعتزلة: عدول إلَّا من قاتل عليًّا»، وبهذا يتبيَّن سلفُ المالكي!

وقال أبو عمرو بن الصلاح في علوم الحديث (ص:٢٦٤): «للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنَّه لا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنَّة وإجماع مَن يُعتدُّ به في الإجماع من الأمَّة ...» إلى أن قال: (ص:٢٦٥): «ثمَّ إنَّ الأمَّةَ مجمعةٌ على تعديلِ جميع الصحابة، ومَن لابس الفتنَ منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يُعتدُّ بهم في الإجماع؛ إحساناً للظَّنِّ بهم، ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر، وكأنَّ اللهَ سبحانه وتعالى أتاح الإجماعَ على ذلك لكونهم نقلة الشريعة، واللهُ أعلم».

وقال النووي في شرحه على مسلم (١٥/ ١٤٩): «ولهذا اتَّفق أهلُ الحقِّ ومن يُعتدُّ به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم، رضي الله عنهم أجمعين».

الثالث: ما جاء من نصوص في أهل بدر وأهل بيعة الرضوان والمهاجرين والأنصار فهي دالَّةٌ على فضل هؤلاء وتعديلهم، وما جاء من نصوص عامَّة في الصحابة فهي تدلُّ على فضل جميع الصحابة وتعديلهم، وما جاء من نصوص في فضل هذه الأمَّة فأصحابُ رسول الله ﷺ داخلون فيها دخولاً أوَّلياً، هذه طريقةُ أهل السنَّة والجماعة، بخلاف غيرهم من أهل الأهواء والبدع، الذين

ابتُلوا بعدم سلامة القلوب والألسنة في حقِّ كثيرٍ من الصحابة رضي الله عنهم.

الرابع: ما ذكره من الاعتراض على أهل السنة من تعديلهم للصحابة على العموم والبحث في عدالة غيرهم، وقوله: إنَّهم لو كانوا كذلك لاكتفى بشاهدٍ واحدٍ منهم في الزنا وغيره.

أقول: هذا الذي ذكره مكابرةٌ كما وصفه هو نفسه بذلك، وأهلُ السنة يقولون: إنَّ التشريعَ عامٌّ للصحابة وغيرهم، لكن الصحابةُ لا يحتاجون إلى تعديل المعَدِّلين، بعد ثناء الله عزَّ وجلَّ وثناء رسولِه ﷺ عليهم، بخلاف غيرهم، وليس في القرآن آيةٌ باللفظ الذي ذكره، وهو قولُه: (وليشهد به ذوا عدل منكم).

الخامس: ما ذكره من إنكار التفريق بين الصحابة وغيرهم في الرواية، في قوله: « لماذا تُفرِّقون أنتم في الرواية بين الصحابيِّ وغير الصحابيِّ فلا تبحثون عن عدالة الصحابيِّ، تبحثون عن عدالة التابعي؟! بأيِّ دليلٍ من شرعٍ أو عقلٍ يبيح لكم هذا التفريق؟! »، يجاب عنه بوجهين:

الأول: أنَّ المعَوَّل على كلامهم في هذا التفريق بين الصحابة وغيرهم هم أهل السنة والجماعة المتَّبعون لنصوص الكتاب والسنَّة، وليس أهل البدع والأهواء، وقال الخطيب البغدادي في الكفاية (ص: ٤٦): « كلُّ حديثٍ اتَّصل إسنادُه بين من رواه وبين النَّبِيِّ ﷺ لَم يلزم العمل به إلَّا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظرُ في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ؛ لأنَّ عدالَةَ الصحابة ثابتةٌ معلومةٌ بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن » ثمَّ ذكر الآيات والأحاديث في ذلك.

ونقل الخطيب في (ص: ٤١٥) عن أبي بكر الأثرم قال: قلتُ لأبي عبد الله

يعني أحمد بن حنبل: « إذا قال رجلٌ من التابعين: حدَّثني رجلٌ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، فالحديثُ صحيحٌ؟ قال: نعم! ».

ونقل أيضاً عن الحسين بن إدريس قال: « وسألتُه يعني محمد بن عبد الله بن عمار: إذا كان الحديثُ عن رجلٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ أيكون ذلك حجَّة؟ قال: نعم! وإن لَم يسمِّه؛ فإنَّ جميعَ أصحاب النَّبيِّ ﷺ كلّهم حجّة ».

الثاني: أنَّ دواوينَ السنَّة صحاحها وجوامعها وسننها ومسانيدها ومعاجمها وغير ذلك مشتملةٌ على الرواية عن الصحابة على الإبهام، وما ثبت بالإسناد إليهم فهو حجَّةٌ عند أهل السنَّة، ولا تؤثِّر جهالتُهم؛ لأنَّ المجهول منهم في حكم المعلوم.

وما كان في كتب أصحاب الكتب الستة من ذلك أورده المزي في تحفة الأشراف (١١/ ١٢٣ ـ ٢٤٠)، وقال في أوَّله: « فصل: ومن مسند جماعةٍ من الصحابة روي عنهم فلم يُسمَّوْا، رتَّبنا أحاديثهم على ترتيب أسماء الرواة عنهم »، وفيهم مَن روايتُه في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وكذا ذكر المزّي المبهمات من الصحابيات مرتِّباً أحاديثهنَّ على ترتيب أسماء الرواة عنهنَّ في (١٣/ ١١١ـ ١٢٩).

السادس: ما أورده من آياتٍ فيها ذمٌّ عامٌّ للصحابة بزعمه، منها آياتٌ في المنافقين، كآية ﴿ **كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً** ...﴾ الآية، كما في تفسير الشوكاني، وكآية ﴿ **وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ** ...﴾ الآية، كما في تفسير ابن كثير.

السابع: قوله (ص:٦٣): « ومن الأحاديث في الذمِّ العامِّ: قول النَّبيِّ ﷺ في أحاديث الحوض في ذهاب أفواجٍ من أصحابه إلى النَّار، فيقول النَّبيُّ ﷺ:

(أصحابي! أصحابي! فيقال: لا تدري ما أحدثوا بعدك)، الحديث متفق عليه، وفي بعض ألفاظه في البخاري: (فلا أرى ينجو منكم إلَّا مثل همل النعم).

فيأتي المعارِض للثناء العام بهذا الذمِّ العامِّ، ويقول: كيف تجعلون للصحابة ميزةً وقد أخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّه لا ينجو منهم إلَّا القليلُ، وأنَّ البقيَّةَ يؤخذون إلى النَّار ؟! ».

وقال عن هذا الحديث أيضاً (ص:٦٤): « كما أخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّه لا ينجو من أصحابه يوم القيامة إلَّا القليلُ (مثل همل النعم)، كما ثبت في صحيح البخاري ـ كتاب الرقاق ».

ويُجابُ عنه بأنَّ لفظَ الحديث في صحيح البخاري في كتاب الرقاق (٦٥٨٧) عن أبي هريرة ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: « بينا أنا نائمٌ فإذا زمرةٌ، حتى إذا عرفتُهم خرج رجلٌ من بيني وبينهم، فقال: هلمَّ، فقلتُ: أين؟ قال: إلى النار والله! قلت: وما شأنُهم؟ قال: إنَّهم ارتدُّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثمَّ إذا زمرةٌ، حتى إذا عرفتُهم خرج رجلٌ من بيني وبينهم، فقال: هلمَّ، قلتُ: أين؟ قال: إلى النار والله! قلت: ما شأنُهم؟ قال: إنَّهم ارتدُّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أُراه يَخْلُصُ منهم إلَّا مثل همل النعم ».

قال الحافظ في شرحه: « قوله: (بينا أنا نائمٌ) كذا بالنون للأكثر، وللكشميهني (قائم) بالقاف، وهو أوجه، والمراد به قيامُه على الحوض يوم القيامة، وتوجه الأولى بأنَّه رأى في المنام في الدنيا ما سيقع له في الآخرة »، وقال أيضاً: « قوله: (فلا أُراه يَخْلُصُ منهم إلَّا مثل همل النعم) يعني من هؤلاء الذين دَنَوْا من الحوض وكادوا يَرِدونه فصُدُّوا عنه »، وقال أيضاً: « والمعنى أنَّه لا يرِدُه منهم إلَّا القليل؛ لأنَّ الهمل في الإبل قليلٌ بالنسبة لغيره ».

واللفظُ الذي ورد في الحديث: « فلا أُراه يَخْلُصُ منهم إلَّا مثل همل النعم » أي من الزمرتين المذكورتين في الحديث، وهو لا يدلُّ على أنَّ الذين عُرضوا عليه هاتان الزمرتان فقط، والمالكي أورد لفظ الحديث على لفظ خاطئ لَم يرد في الحديث، وبناءً عليه حكم على الصحابة حكماً عاماً خاطئاً، فقال فيه: « وفي بعض ألفاظه في البخاري: (فلا أرى ينجو منكم إلَّا مثل همل النعم)، فجاء بلفظ « منكم » على الخطاب بدل « منهم »»، وبناءً عليه قال: «كيف تجعلون للصحابة ميزة وقد أخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّه لا ينجو منهم إلَّا القليل، وأمَّا البقية يُؤخذون إلى النار »»، وقال: « كما أخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّه لا ينجو من أصحابه يوم القيامة إلَّا القليل (مثل همل النعم)، كما ثبت في صحيح البخاري ـ كتاب الرقاق!! »»، وهذا كذب على الرسول ﷺ؛ فإنَّه لَم يُخبر أنَّ أصحابَه لَم يَنْجُ منهم إلَّا القليل، ولعل هذا الذي وقع من المالكي حصل خطأً لا عمداً.

وأمَّا ما جاء في بعض الأحاديث مِن أنَّه يُذاد عن حوضه أُناسٌ من أصحابه، وأنَّه يقول « أصحابي! » وفي بعض الألفاظ « أُصيْحابي! »»، فيُقال: « إنَّك لا تدري ما أحدثوا بعدك »»، فهو محمولٌ على القلَّة التي ارتدَّت منهم بعد وفاة النَّبِيِّ ﷺ، وقُتِلوا في ردَّتِهم على أيدي الجيوش المظفرة التي بعثها أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

وبعضُ أهل الأهواء والبدع يَحملون هذه الأحاديث على ارتداد الصحابة بعد وفاة النَّبِيِّ ﷺ إلَّا نفراً يسيراً منهم، وكلام المالكي الذي قال فيه: إنَّه لا ينجو منهم إلَّا القليل وأنَّ البقيَّةَ يُؤخذون إلى النار شبيهٌ بكلامهم، والحقيقة أنَّ هذه الفرقة الضالَّة الحاقدة على الصحابة وهم الرافضة هي الجديرة بالذَّوْد عن الحوض؛ لعدم وجود سِيمَا التحجيلِ فيها التي جاءت في الحديث في الصحيحين، وهو عند البخاري (١٣٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: « إنَّ

أمَّتِي يُدعَون يوم القيامة غُرًّا مُحَجَّلين من آثار الوضوء ››، ولقوله ﷺ في حديث أبي هريرة: ‹‹ ويلٌ للأعقاب من النار ›› أخرجه البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢)، ولم أجد في الصحيحين التعبير بذهاب أفواج من أصحاب رسول الله ﷺ إلى النار، كما زعم المالكي، وقد تقدَّم للمالكي أنَّه أخرج كلَّ مَن أسلم وصحب النَّبِيَّ ﷺ بعد الحُديبية إلى حين وفاته ﷺ، أخرجهم من أن يكونوا صحابة، وأنَّ الصحابةَ عنده وعند قدوته الحكمي هم المهاجرون والأنصار قبل الحديبية فقط، فعلى قوله هنا أنَّه لَم يَنْجُ من الصحابة إلَّا القليل مثل همل النعم، وأنَّ البقية يؤمر بهم إلى النار، لا ينجو من المهاجرين والأنصار إلَّا القليل مثل همل النعم!

الثامن: أنَّ قولَ أهل السنَّة والجماعة بعدالة الصحابة لا يعنِي عصمتهم؛ لأنَّ العصمةَ عندهم لا تكون إلَّا للرُّسُل والأنبياء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية (ص:٢٨): ‹‹ وهم مع ذلك (يعنِي أهل السنة والجماعة) لا يعتقدون أنَّ كلَّ واحدٍ من الصحابة معصومٌ عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السَّوابِق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنَّهم يُغفر لهم من السيِّئات ما لا يُغفر لِمَن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ أنَّهم خير القرون، وأنَّ المُدَّ من أحدِهم إذا تصدَّق به كان أفضلَ من جبل أُحُد ذهباً مِمَّن بعدهم، ثمَّ إذا كان قد صدر عن أحدٍ منهم ذنبٌ فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غُفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحقُّ الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفِّر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المُحقَّقة فكيف الأمور التي كانوا فيها مُجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور.

ثمَّ القدر الذي يُنكَر من فِعل بعضِهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنِهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنُّصرة والعلم النافع والعمل الصالح، ومن نظر في سيرة القوم بعلمٍ وبصيرةٍ وما منَّ الله عليهم من الفضائل علِمَ يقيناً أنَّهم خيرُ الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنَّهم الصَّفوةُ من قرون هذه الأمَّة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله)).

التاسع: إنَّ قولَ أهل السنَّة بتعديل الصحابة، كما أنَّه مستندٌ إلى نصوص من الكتاب والسُّنَّة، فهو مَبنِيٌّ على حُسن الظنِّ بهم، ومن أحسن الظنَّ بهم فهو مأجور، والقول بخلاف ذلك مَبنِيٌّ على إساءة الظنِّ بهم، ومَن أساء الظنَّ بهم فهو آثمٌ، قال بَكر بن عبد الله المُزني، كما في ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر: ((إيَّاك من الكلام ما إن أصبتَ فيه لَم تُؤجَر، وإن أخطأت فيه أثمتَ، وهو سوء الظنِّ بأخيك)).

وإذا كان هذا في آحاد الناس، فإنَّه في حقِّ أصحاب رسول الله ﷺ أشدُّ وأعظم.

وفي ختام هذا الردِّ على المالكي، أقول: إنَّ جُلَّ كلامه المردود عليه من كتابه في الصحابة، وأمَّا كتابُه ((قراءةٌ في كتب العقائد)) المشتمل على تخبُّط وتخليط في العقيدة، فلم أنقل عنه في هذه الرسالة للردِّ عليه إلَّا في موضعين في تشكيكه في أحقِّيَّة أبي بكر بالخلافة، وفي إشادته بأهل البدع ونيله من علماء أهل السنة وكتبهم على مختلف العصور.

❊❊❊

آثارٌ في توقير الصحابة وبيان خطرِ النَّيل من أحدٍ منهم:

وبعد أن أوردتُ كارهاً مضطراً كلماتٍ للمالكي في الصحابة الأخيار مظلمةً مُحزنةً موحشةً، فإنِّي أورد كلماتٍ فيهم لبعض أهل العلم مشرقةً مضيئةً، سارَّةً مؤنسةً، وجلُّها مثبتٌ في كتابي « من أقوال المنصفين في الصحابي الخليفة معاوية رضي الله عنه ».

الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) رحمه الله:

قال البغوي في شرح السنة (١/ ٢٢٩): « قال مالك: مَن يبغض أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان في قلبه عليه غِلٌّ فليس له حقٌّ في فَيءِ المسلمين، ثم قرأ قولَه سبحانه وتعالى: ﴿ **مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ** ﴾ الآية، وذُكر بين يديه رجلٌ ينتقص أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ مالكٌ هذه الآية ﴿ **مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ** ﴾، ثم قال: مَن أصبح من الناس في قلبه غِلٌّ على أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فقد أصابته هذه الآية ».

الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله:

قال في كتابه السنة: « ومن السنَّة ذكرُ محاسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلِّهم أجمعين، والكفّ عن الذي جرى بينهم، فمَن سبَّ أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحداً منهم فهو مبتدعٌ رافضيٌّ، حبُّهم سنَّةٌ والدعاءُ لهم قربةٌ والاقتداءُ بهم وسيلةٌ والأخذُ بآثارهم فضيلةٌ ».

وقال: « لا يجوز لأحدٍ أن يذكر شيئاً من مساوئهم ولا يطعن على أحدٍ منهم فمَن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبُه وعقوبتُه ليس له أن يعفوَ

عنه بل يعاقبُه ثمَّ يستتيبُه فإن تاب قبِلَ منه وإن لَم يتب أعاد عليه العقوبة وخلَّده في الحبس حتى يتوب ويراجع ».

الإمام أبو زرعة الرازي (٢٦٤هـ) رحمه الله:

روى الخطيبُ البغدادي في كتابه الكفاية (ص:٤٩) بإسناده إليه قال: « إذا رأيت الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديقٌ؛ وذلك أنَّ رسول الله ﷺ عندنا حقٌّ والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله ﷺ وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرحُ بهم أولى وهم زنادقةٌ ».

الإمام أبو جعفر الطحاوي (٣٢٢هـ) رحمه الله:

قال في عقيدة أهل السنة والجماعة: « ونحبُّ أصحابَ رسول الله ﷺ ولا نفرط في حبِّ أحدٍ منهم، ولا نتبرَّأ من أحدٍ منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلَّا بخيرٍ، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ ».

الإمام ابن الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) رحمه الله:

قال في كتابه الجرح والتعديل (١/ ٨٧): « فأمَّا أصحابُ رسول الله ﷺ فهم الذين شهدوا الوحيَ والتنزيلَ، وعرفوا التفسيرَ والتأويلَ، وهم الذين اختارهم اللهُ عزَّ وجلَّ لصحبة نبيِّه ﷺ ونصرتِه وإقامةِ دينه وإظهارِ حقِّه، فرضيهم له صحابةً، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوةً، فحفظوا عنه ﷺ ما بلَّغهم عن الله عزَّ وجلَّ، وما سنَّ وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدّب، ووعَوْه وأتقنوه، ففقهوا في الدين، وعلموا أمرَ الله ونهيه ومراده بمعاينة رسول الله ﷺ ومشاهدتهم منه تفسيرَ الكتاب وتأويله، وتلقّفهم منه

واستنباطهم عنه، فشرَّفهم اللهُ عزَّ وجلَّ بما مَنَّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إيَّاهم موضع القدوة »، إلى أن قال: « فكانوا عدولَ الأمَّة وأئمَّةَ الهدى وحججَ الدِّين ونقلةَ الكتاب والسنة.

وندب الله عزَّ وجلَّ إلى التمسُّك بهديهم والجري على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم، فقال: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ** ﴾ الآية.

ووجدنا النَّبيَّ ﷺ قد حضَّ على التبليغ عنه في أخبار كثيرة، ووجدناه يخاطبُ أصحابَه فيها، منها أن دعا لهم فقال: (نضَّر اللهُ امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها حتّى يبلِّغها غيرَه)، وقال ﷺ في خطبته: (فليبلِّغ الشّاهدُ منكم الغائبَ)، وقال: (بلِّغوا عنِّي ولو آيةً، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج).

ثمَّ تفرَّقت الصحابةُ رضي الله عنهم في النَّواحي والأمصار والثغور، وفي فتوح البلدان والمغازي والإمارة والقضاء والأحكام، فبثَّ كلُّ واحدٍ منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو به ما وعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ، وحكموا بحكم الله عزَّ وجلَّ وأمضوا الأمور على ما سنَّ رسول الله ﷺ، وأفتوا فيما سُئلوا عنه مِمَّا حضرهم من جواب رسول الله ﷺ عن نظائرها من المسائل، وجرّدوا أنفسهم مع تقدمة حسن النيّة والقربة إلى الله تقدّس اسمُه، لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام، حتّى قبضهم اللهُ عزَّ وجلَّ رضوانُ الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين ».

الإمام ابن ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) رحمه الله:

قال في مقدَّمة رسالته: « وأنَّ خيرَ القرون القرنُ الذين رأوا رسولَ الله ﷺ

وآمنوا به، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاءُ الراشدون المهديّون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان،ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وأن لا يُذكر أحدٌ من صحابة الرسول ﷺ إلَّا بأحسن ذكرٍ، والإمساك عمَّا شجر بينهم، وأنَّهم أحقُّ الناس أن يُلتمس لهم أحسن المخارج، ويُظنَّ بهم أحسنَ المذاهب)).

الإمام أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رحمه الله:

قال في كتابه عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ((ويَرون الكفَّ عمَّا شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمَّن عيباً لهم أو نقصاً فيهم ويرون التَّرحُّم على جميعهم والموالاة لكافَّتهم)).

الإمام أبو المظفَّر السمعاني (٤٨٩هـ) رحمه الله:

نقل الحافظ في الفتح (٤/ ٣٦٥) عنه أنَّه قال: ((التعرُّض إلى جانب الصحابة علامةٌ على خذلان فاعله، بل هو بدعةٌ وضلالةٌ)).

شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله:

قال في كتابه العقيدة الواسطية: ((ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله في قوله: ﴿ **وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ** ﴾، وطاعة للنبيِّ ﷺ في قوله: (لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنَّ أحدَكم أنفق مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه) إلى أن قال: ويتبرَّءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبّونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهلَ البيت بقول أو عملٍ، ويُمسكون عمَّا جرى بين

الصحابة، ويقولون إنَّ هذه الآثار المرويّة في مساوئهم منها ما هو كذبٌ ومنها ما قد زِيد فيه ونُقص وغُيِّر عن وجهه، والصحيحُ منه هم فيه معذورون إمَّا مجتهدون مصيبون وإمَّا مجتهدون مخطئون».

وقد مرَّ ذِكرُ بقيَّة كلامه في عدالة الصحابة قريباً.

الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ) رحمه الله:

قال في تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ الآية قال: « فقد أخبر اللهُ العظيم أنَّه قد رضي عن السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، فيا ويلَ مَن أبغضَهم أو سبَّهم أو أبغضَ أو سبَّ بعضَهم ولا سِيَما سيِّدُ الصحابة بعد الرَّسول ﷺ وخيرُهم وأفضلُهم أعني الصِّديقَ الأكبرَ والخليفةَ الأعظم أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه، فإنَّ الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضلَ الصحابة، ويبغضونهم ويسبُّونهم عياذاً بالله من ذلك، وهذا يدلُّ على أنَّ عقولَهم معكوسةٌ وقلوبَهم منكوسةٌ، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون مَن رضي الله عنهم، وأمَّا أهلُ السنة فإنَّهم يترَضَّوْن عمَّن رضي الله عنه ويسبون من سبَّه اللهُ ورسولُه ويوالون من يوالي اللهَ ويعادون من يعادي اللهَ، وهم متَّبعون لا مبتدعون ويقتدون ولا يبتدون، ولهذا هم حزبُ الله المفلحون وعبادُه المؤمنون».

الشيخ ابن أبي العزّ الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله:

قال في شرح الطحاوية (ص:٤٦٩): « فمن أضلُّ مِمَّن يكون في قلبه غلٌّ على خيار المؤمنين وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيِّين، بل قد فضَلهم اليهودُ والنصارى بخصلة، قيل لليهود مَن خيرُ أهل ملَّتكم؟ قالوا: أصحابُ موسى،

وقيل للنصارى: من خير أهل ملَّتكم؟ فقالوا: أصحابُ عيسى، وقيل للرافضة:من شرُّ أهل ملَّتكم؟ فقالوا: أصحابُ محمد، ولم يستثنوا منهم إلَّا القليل، وفيمن سبّوهم من هو خير مِمَّن استثنوهم بأضعافٍ مضاعفةٍ».

وهذا المعنى جاء في شعر أحد علمائهم بين القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجري، وهو كاظم الأزري، فقال:

أهم خير أمة أخرجت للنا   س هيهات ذاك بل أشقاها!!!

وقفتُ عليه في نقد الأستاذ محمود الملاح لقصيدته الأزرية المطبوع بعنوان: «الرزيّة في القصيدة الأزرية» (ص:٥١).

وما جاء في هذا البيت غايةٌ في الجفاء والخبث، ومثله في الغلوِّ في أمير المؤمنين علي رضي الله عنه والجفاء في الصحابة قوله (ص:٤٥):

أَنَبِيٌّ بلا وَصِيٍّ؟!! تعالى اللـ   ـه عمَّا يقوله سفهاها!!!

ومن غلوِّه في علي رضي الله عنه قوله كما في (ص:٣٤):

وهو الآيةُ المحيطة في الكو   ن ففي عين كل شيء تراها!!!

وقوله كما في (ص:٣٦):

ورأت قسوراً لو اعترضته الـ   إنسُ والجنُّ في وغى أفناها!!!

والبيتان الأخيران يصدق عليهما الوصف المشهور: يُضحك النمل في قراها، والنحل في خلاياها!

الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رحمه الله:

قال في كتابه فتح الباري (١٣/ ٣٤): «واتّفق أهلُ السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من حروبٍ ولو عُرف المحقُّ منهم؛ لأنَّهم لَم يقاتلوا في تلك الحروب إلَّا عن اجتهادٍ وقد عفا اللهُ تعالى عن

المخطئ في الاجتهاد بل ثبت أنَّه يؤجر أجراً واحداً وأنَّ المصيبَ يؤجر أجرين ».

الشيخ يحيى بن أبي بكر العامري (٨٩٣هـ) رحمه الله:

قال في كتابه الرياض المستطابة في من له روايةٌ في الصحيحين من الصحابة (ص:٣١١): « وينبغي لكلِّ صيِّنٍ متديِّنٍ مسامحة الصحابة فيما صدر بينهم من التشاجر والاعتذار عن مخطئهم وطلب المخارج الحسنة لهم وتسلِيم صحة إجماع ما أجمعوا عليه على ما علموه، فهم أعلم بالحال، والحاضرُ يرى ما لا يرى الغائبُ، وطريقةُ العارفين الاعتذارُ عن المعائب، وطريقةُ المنافقين تتبُّعُ المثالب، وإذا كان اللاَّزمُ من طريقة الدين سترُ عورات المسلمين فكيف الظنُّ بصحابة خاتم النبيّين مع اعتبار قوله ﷺ: (لا تسبُّوا أحداً من أصحابي)، وقوله: (من حُسْن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه) هذه طريقةُ صلحاء السلف وما سواها مهاوٍ وتلف ».

***

آياتٌ وأحاديث في حفظ اللسان من الكلام إلَّا في خير:

وقد رأيتُ من المناسب أن أورد هنا آياتٍ من كتاب الله وأحاديثَ من سُنَّة رسول الله ﷺ في أهميّة حفظ اللسان من الكلام إلَّا في الخير؛ وذلك نصيحة لنفسي وللمالكي ولِمَن شاء الله أن يطَّلع على هذه الرسالة، وأسأل اللهَ للجميع التوفيقَ لِمَا تُحمد عاقبتُه في الدنيا والآخرة.

قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾، وفي صحيح مسلم (٢٥٨٩) عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: « أتدرون ما الغيبةُ؟ قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: ذكرُك أخاك بما يكره، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لَم يكن فيه فقد بهتَّه ».

وقال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾.

روى البخاري في صحيحه (١٠) عن عبد الله بن عمرو عن النَّبِيِّ ﷺ قال: « المسلمُ مَن سلم المسلمون من لسانه ويده »، ورواه مسلم في صحيحه (٦٤) أنَّ رجلاً سأل رسولَ الله ﷺ: أيُّ المسلمين خيرٌ؟ قال: « مَن سلم

المسلمون من لسانه ويده)).

وروى مسلمٌ أيضاً من حديث جابر (٦٥) بلفظ حديث عبد الله بن عمرو عند البخاري.

أقول: ولا شكَّ أنَّ أولى المسلمين بالسلامة من اللسان ومن الكتابة باليد أصحابُ رسول الله ﷺ، قال الحافظ في شرح الحديث: ((والحديث عامٌّ بالنسبة إلى اللسان دون اليد؛ لأنَّ اللسانَ يمكنه القول في الماضين والموجودين والحادثين بعد، بخلاف اليد، نعم! يمكن أن تشارك اللسان في ذلك بالكتابة، وإنَّ أثرها في ذلك لعظيم)).

وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

كتبتُ وقد أيقنتُ يوم كتابتِـي   بأنَّ يـدي تفـنَى ويبـقى كتابُها

فإن عملَت خيراً ستُجزى بمثله   وإن عملت شرـّاً عليَّ حسابُها

وروى البخاري في صحيحه (٦٤٧٤) عن سهل بن سعد رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: ((مَن يضمن لي ما بين لَحْيَيْه وما بين رجليه أضمن له الجنَّة))، المراد بِما بين اللّحْيَيْن والرِّجْلَين اللسانُ والفرْجُ.

وروى البخاري في صحيحه (٦٤٧٥) ومسلم في صحيحه (٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت)) الحديث.

قال الإمام أبو حاتم بن حبان البستي في كتابه روضةُ العقلاء ونزهة الفضلاء (ص:٤٥): ((الواجبُ على العاقل أن يلزم الصمتَ إلى أن يلزمه التكلُّمُ، فما أكثرَ مَن ندم إذا نطق، وأقلَّ من يندم إذا سكت، وأطول الناس شقاءً وأعظمهم بلاءً من ابتُلي بلسانٍ مطلقٍ، وفؤادٍ مطبقٍ)).

وقال أيضاً (ص:٤٧): « الواجبُ على العاقل أن يُنصف أذنيه من فيه، ويعلم أنَّه إنَّما جُعلت له أذنان وفم واحدٌ ليسمع أكثر مِمَّا يقول؛ لأنَّه إذا قال ربَّما ندم، وإن لَم يقل لَم يندم، وهو على ردِّ ما لَم يقل أقدر منه على ردِّ ما قال، والكلمةُ إذا تكلَّم بها ملكَتْه، وإن لَم يتكلَّم بها ملكها ».

وقال أيضاً في (ص:٤٩): « لسانُ العاقل يكون وراء قلبه، فإذا أراد القولَ رجع إلى القلب، فإن كان له قال، وإلاَّ فلا، والجاهلُ قلبُه في طرف لسانه، ما أتى على لسانه تكلَّم به، وما عقل دينَه من لَم يحفظ لسانه ».

وروى البخاري في صحيحه (٦٤٧٧) ومسلم في صحيحه (٢٩٨٨)، واللفظُ لمسلم عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: « إنَّ العبدَ ليتكلَّم بالكلمة ما يتبيَّن ما فيها، يهوي بها في النار أبعدَ ما بين المشرق والمغرب ».

وفي آخر حديث وصيّة النَّبِيِّ ﷺ لمعاذ أخرجه الترمذي (٢٦١٦) وقال: « حديثٌ حسنٌ صحيحٌ »، قال ﷺ: « وهل يَكُبُّ الناسَ في النار على وجوههم أو على مناخِرهم إلَّا حصائدُ ألسنتهم »، قاله جواباً لقول معاذ رضي الله عنه: « يا نبيَّ الله! وإنَّا لمؤاخذون بِمَا نتكلَّم به؟ ».

قال الحافظ ابن رجب في شرحه من كتابه جامع العلوم والحكم (١/ ١٤٧): « والمرادُ بحصائد الألسنة: جزاءُ الكلام المحرَّم وعقوباته؛ فإنَّ الإنسانَ يزرع بقوله وعمله الحسنات والسيِّئات، ثم يحصد يوم القيامة ما زرع، فمَن زرع خيراً مِن قولٍ أو عملٍ حَصَد الكرامة، ومن زرع شراً من قولٍ أو عملٍ حصد غداً الندامة ».

وروى مسلم في صحيحه (٢٥٨١) عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: « أتدرون مَن المُفلِس؟ قالوا: المُفلِسُ فينا مَن لا دِرهم له ولا متاع، فقال: إنَّ المفلسَ من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاةٍ وصيامٍ وزكاةٍ، ويأتي قد شتم هذا،

وقذف هذا، وأكل مالَ هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيَتْ حسناتُه قَبْل أن يُقضى ما عليه أُخذ من خطاياهم فطُرحت عليه، ثمَّ طُرح في النار)).

وروى مسلم في صحيحه (٢٥٦٤) عن أبي هريرة ﷺ حديثاً طويلاً جاء في آخره: ((بحسب امرئٍ من الشرِّ أن يحقر أخاه المسلم، كلُّ المسلم على المسلم حرامٌ، دمُه ومالُه وعرضُه)).

وروى البخاري في صحيحه (١٧٣٩) ومسلم في صحيحه واللفظُ للبخاري عن ابن عباس ﷺ ((أنَّ رسول الله ﷺ خطب الناسَ يوم النحر، فقال: يا أيُّها الناس! أيُّ يومٍ هذا؟ قالوا: يومٌ حرامٌ، قال: أيُّ بلدٍ هذا؟ قالوا: بلدٌ حرامٌ، قال: فأيُّ شهرٍ هذا؟ قالوا: شهرٌ حرامٌ، قال: فإنَّ دماءَكم وأموالَكم وأعراضَكم عليكم حرامٌ، كحرمة يومِكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، فأعادها مراراً، ثم رفع رأسَه فقال: اللهمَّ هل بلَّغتُ؟ اللهمَّ هل بلَّغتُ؟ قال ابنُ عباس ﷺ: فوالَّذي نفسي بيده! إنَّها لوصيَّتُه إلى أمَّته، فليبلِّغ الشاهدُ الغائبَ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضُكم رقابَ بعض)).

وروى مسلم في صحيحه (٢٦٧٤) عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: ((مَن دعا إلى هُدى كان له مِن الأجر مثل أجور مَن تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومَن دعا إلى ضلالةٍ كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً)).

قال الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٦٥) تعليقاً على حديث ((إذا مات ابنُ آدم انقطع عملُه إلَّا من إحدى ثلاث ...)) الحديث، قال: ((وناسخ العلم النافع له أجره وأجر من قرأه أو نَسَخَه أو عمل به من بعده ما

بقي خطُّه والعملُ به؛ لهذا الحديث وأمثاله، وناسخ غير النافع مِمَّا يوجب الإثمَ، عليه وزره ووزر مَن قَرَأَه أو نَسَخَه أو عمل به من بعده ما بقي خطُّه والعملُ به؛ لِمَا تقدم من الأحاديث (مَن سنَّ سُنَّةً حسنة أو سيِّئة)، والله أعلم ».

وروى البخاري في صحيحه (٦٥٠٢) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « إنَّ اللهَ قال: مَن عادَى لِي وَلِياً فقدآذنتُه بالحرب » الحديث.

وإذا كان هذا في وَلِيٍّ واحدٍ من آحاد الأولياء، فكيف بالكثيرين من أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم ساداتُ الأولياء رضي الله عنهم وأرضاهم.

❊ ❊ ❊

وإلى هنا انتهت هذه الرسالة التي هي من أحبِّ كُتُبِي إلى نفسي، وأرجاها لي عند ربِّي؛ لِمَا تضَمَّنتْه من الدِّفاع عن الصحابة الأخيار والذَّبِّ عنهم، والحمد لله الذي مَنَّ عليَّ بِحُبِّهم، وبغض مَن يُبغضهم، وبغير الخير يَذكرُهم، ورضي الله عن أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ الذي أظهر فرحَ الصحابة الشديد لحديث « المرء مع من أحبَّ » فقال بعد روايته للحديث كما في صحيح البخاري (٣٦٨٨): « فما فرحنا بشيء فرحنا بقول النَّبِيِّ ﷺ: أنت مع من أحببتَ، قال أنس: فأنا أُحبُّ النَّبِيَّ ﷺ وأبا بكر وعُمر، وأرجو أن أكون معهم بِحُبِّي إيَّاهم، وإن لَم أعمل بمثل أعمالِهم »، والحديث متواترٌ، ذكر ذلك الحافظ ابن كثير في تفسيره سورة الشورى، عند قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ** ﴾.

أقول: وأنا أُحبُّ رسولَ الله ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا والحَسَن والحُسين وأمَّهما فاطمة وأمَّهات المؤمنين وأنس بنَ مالك قائل هذا الكلام

وسائرَ الصحابة رضي الله عنهم، وأرجو أن أكون معهم بِحُبِّي إيَّاهم، وإن لَم أعمل بمثل أعمالِهم.

اللَّهمَّ إنَّك تعلمُ ما في قلبِي من الحبِّ للصحابةِ الأخيار والقرابة الأطهار، وتعلم سلامةَ لساني وقلبي مِمَّا لا يليق بهم، وتعلم أنَّ ما كتبتُه انتصارٌ لصحابةِ نبيِّك ﷺ ورضي الله عنهم وأرضاهم، اللَّهمَّ إنِّي أسألك بهذا الحبِّ والسلامة والانتصار أن تُثبِّتَنِي بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وأن تُحسِنَ عاقبَتِي في الأمور كلِّها، وتُجيرَنِي من خِزي الدنيا وعذاب الآخرة، وأن تدخلَنِي الجنَّة، وتُعيذَنِي من النار، ربِّ أوزِعنِي أن أشكر نعمتَك التي أنعمتَ عليَّ وعلى والِديَّ وأن أعمل صالِحاً ترضاه، وأدخلنِي برحمتِك في عبادك الصَّالحين، ربِّ أوزِعنِي أن أشكر نعمتَك التي أنعمتَ عليَّ وعلى والدَيَّ وأن أعمل صالِحاً ترضاه، وأَصلِح لي في ذُرِّيَّتِي إنِّي تُبتُ إليك وإنِّي من المسلمين، اللَّهمَّ اغفر لي ولآبائي وأمَّهاتِي وأهلِي وأبنائي وبناتِي وإخوانِي وأخواتِي وأعمامي وعمَّاتي وأخوالِي وخالاتي وأصهاري وسائر أقربائي وشيوخي وأصدقائي وزملائي وتلاميذي وسائر المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، إنَّك سميعٌ مجيبُ الدَّعوات، ربَّنا آتنا من لدنك رحمةً وهيِّء لنا من أمرنا رشداً، ربَّنا لا تُزِغ قلوبَنا بعد إذ هديتَنا وهَب لنا من لدنك رحمة إنَّك أنت الوهَّاب، ربَّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غِلاًّ للذين آمنوا ربَّنا إنَّك رؤوف رحيم، سبحان ربِّك ربِّ العزَّة عمَّا يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله ربِّ العالمين.

وكان الفراغ من تأليف هذه الرسالة صباح يوم الجمعة ٢٧ شوال ١٤٢٢هـ.

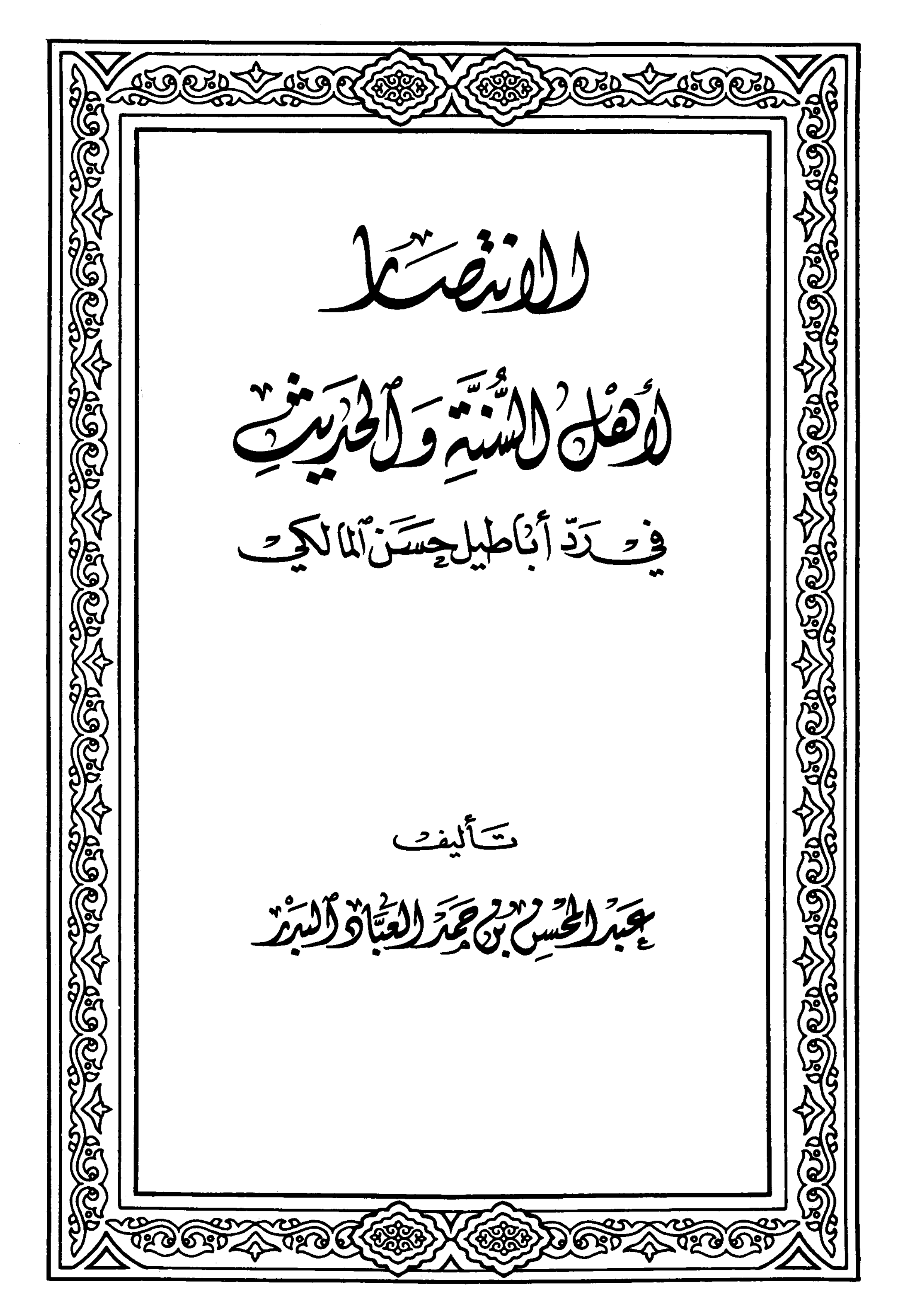
وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه ومَن تبعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

الفهرس

مقدِّمة الطبعة الثانية ٣٥
المقدمة ٣٧
زعمه قَصْر الهجرة على المهاجرين قبل الحُديبية، وقَصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، والرد عليه ٤١
استدلالُه بآية ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾، والرد عليه...... ٦٥
استدلالُه بآية: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾، والرد عليه ٦٨
استدلالُه بآيات سورة الحشر والرد عليه ٧٢
استدلاله بآية سورة الحديد والرد عليه ٧٨
استدلاله بآية سورة الأنفال والرد عليه ٨٠
استدلاله بآية سورة الفتح والرد عليه ٨٢
استدلالُه بحديث: «المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض» والرد عليه ٨٤
استدلالُه بحديث: «الناسُ حيِّز وأنا وأصحابي حيِّز» والرد عليه ٨٥
تشكيكه في أفضلية أبي بكر رضي الله عنه على غيره والرد عليه ٨٨
تشكيكه في أَحقِّية أبي بكر بالخلافة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والرد عليه ٩٥
زعمه أنَّ العبَّاس بن عبد المطلب وابنه عبد الله رضي الله عنهما ليسَا من الصحابة والرد عليه..... ١١٢
زعمه أنَّ خالد بن الوليد رضي الله عنه ليسَ من الصحابة والرد عليه ١١٧
زعمه أنَّ معاويةَ رضي الله عنه ليسَ من الصحابة والرد عليه ١١٩
زعمه أنَّ عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما ليسَا من الصحابة والرد عليه ١٢٩
زعمه أنَّ صُحبةَ الكثيرين من أصحاب النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لغوية لا شرعية والرد عليه......... ١٣٤
فهمه الخاطئ للصُّحبة الشرعيَّة والرد عليه........................ ١٣٦

زعمه أنَّ الإجماعَ لا بدَّ فيه من اتِّفاق أمَّة الإجابة بفِرَقِها المختلفة والرد عليه ١٤١
إنكاره القول بعدالة الصحابة والرد عليه ١٥٠
آثارٌ في توقير الصحابة وبيان خطرِ النَّيل من أحدٍ منهم ١٦١
آياتٌ وأحاديث في حفظ اللسان من الكلام إلَّا في خير ١٦٨
الخاتمة ١٧٢
الفهرس ١٧٥





الانتصار لأهل السنة والحديث

في رد أباطيل حسن المالكي

تأليف

عبد المحسن بن حمد العباد البدر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله القائل في محكم التنزيل ﴿ **بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ** ﴾، أحمدُه ولا أحصي ثناءً عليه، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده، لا شريك له في ربوبيَّته وألوهيَّته وأسمائه وصفاته، ربُّ العالَمين، وإله الأوَّلين والآخرين، وقيُّوم السموات والأرضين، ليس كمثله شيءٌ وهو السَّميع البصير، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، الذي بلَّغ البلاغ المبين، فدلَّ أمَّته على كلِّ خير، وحذَّرها من كلِّ شرٍّ، وقال: « تركتكم على البيضاء، ليلُها كنهارها لا يزيغ عنها إلَّا هالك »، اللَّهمَّ صلِّ وسلِّم وبارك عليه، وعلى أزواجه وذريَّته وسائر أهل بيته المطهَّرين، وعلى أصحابه الغُرِّ الميامين أهل العلم والإيمان والصدق والإحسان، وعلى كلِّ مَن جاء بعدهم قائلاً: ربَّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للَّذين آمنوا ربَّنا إنَّك رؤوف رحيم.

أمَّا بعد، فقد نبت في هذا الزمان في أقصى جنوب هذه البلاد نابتةٌ تسلَّق أسوارَ العلم، وأتى بيوتَه من غير أبوابها، فقفى ما ليس له به علم، وخَبَط في العلم خَبْطَ عَشواء، وحَمَلَ على أهل السُّنَّة والحديث منذ عهد الصحابة وحتى زماننا حَمْلة شعواء، وهذا النابتةُ حسن بن فرحان المالكي، نسبة إلى بني مالك في أقصى جنوب المملكة، وإنَّما قلت: (نسبة إلى بني مالك)؛ لئلاَّ يظنَّ ظانٌّ نسبتَه إلى مذهب الإمام مالك، أحد أئمَّة أهل السُّنَّة، فإنَّه ليس من أهل السُّنَّة، بل هو من الموغلين في البدع، المحاربين لأهل السنَّة، وقلت: (في أقصى جنوب المملكة)؛ لئلاَّ يُتوهَّم نسبته إلى بني مالك الذين ذُكِر أنَّ نسبَهم يرجع إلى بَجيلة، ومنازلهم قريبةٌ من الطائف؛ لأنَّ ظنَّ نسبته إليهم مع خبثه وسوء

معتقده لا شكَّ أنَّه يسوؤهم، وأمَّا الذين في الجنوب فهو وإن كان منهم فإنَّ نسبتَه إليهم لا تضرُّهم؛ لأنَّه لا تزر وازرةٌ وزر أخرى، وقد ذكر هذا النابتة في آخر أحد كتبه السيِّئة أنَّ ولادتَه سنة (١٣٩٠هـ)، وهذه السنة هي التي تلي سنة وفاة الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله، مفتي البلاد ورئيس قضاتها (قبل إنشاء وزارة العدل)، ورئيس الكليَّات والمعاهد العلمية (التي أُطلق عليها فيما بعد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، ورئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة، وقد أرَّختُ سنة وفاته رحمه الله بكلمات على صيغة دعاء بحِساب الحروف، وذلك بقولي: (جُد جوادُ واغفر لي وله)، وذلك فيما كتبته عنه وعن الملك فيصل بعنوان: «عالِم جِهبذ ومَلِك فذ»، وكان رحمه الله سدًّا منيعاً في وجه أهل الباطل؛ وذلك لهيبته العظيمة وهمَّته العالية وقوَّته في الحقِّ وصرامته فيه وحراسته الدِّين في هذه البلاد، وهذا النابتة من الدجَّالين الذين ظهروا بعد زمانه.

وهذا الرَّجل العظيم من أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وأسرةُ الشيخ الإمام من قبيلة بني تَميم، الذين أخبر الرسول ﷺ أنَّهم أشدُّ أمَّته على الدجَّال، أخرجه البخاري (٢٥٤٣)، وكما كانت هذه القبيلة في آخر الزمان أشدَّ الناس على الدجَّال الأعظم، فإنَّ شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأبناءَه وأحفادَه وتلاميذه وتلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم مِن أشدِّ الناس على الدجَّالين، الذين يأتون في أزمانهم، مثل هذا المالكي ومَن كان على شاكلته من أهل الزيغ والضلال.

وقد كَرَع هذا النابتةُ في مستنقعات أهل البدع، وعبَّ منها ما شاء الله أن يَعُب، واطَّلع على ما أمكنه الاطِّلاعُ عليه من كتب أهل السُّنَّة لالتقاط الأخطاء وتصيُّد المثالب، ثم تقيَّأ ذلك كلَّه في أوراق سَمَّاها بحوثاً.

ومن أقبح ما تقيَّأه بحثه المزعوم الذي سَمَّاه « قراءة في كتب العقائد ـ المذهب الحنبلي نموذجاً »، وقد شحنه بالهذيان والأباطيل في ذمِّ أهل السُّنَّة والثناء على المبتدعة، وسأشير هنا إلى جملة من تلك الأباطيل، ذاكراً بعدها رقم المبحث الذي وردت فيه من هذا الرد.

فمِن ذلك زعمه أنَّ مصطلحَ العقيدة مبتدَع (٦)، وقدحه في كتب أهل السُّنَّة في العقيدة (٧)، وزعمه الاكتفاء بإسلام لا يُتعرَّض فيه لجزئيات العقيدة؛ لأنَّ ذلك بزعمه يُفرِّق المسلمين (٨)، وثناؤه على أهل البدع وقدحه في أهل السُّنَّة (٩)، وقدحه في أفضليَّة أبي بكر ﷺ وأحقيَّته بالخلافة (١١)، وقدحه في خلافة عمر وعثمان ﷺ (١٢)، وقدحه في أحاديث صحيحة بعضها في الصحيحين (١٤)، وزعمه أنَّ المعوَّل عليه في النصوص ما كان قطعيَّ الثبوت قطعيَّ الدلالة فقط (١٥)، وزعمه أنَّ أهل السُّنَّة مجسِّمة ومشبِّهة (١٦)، وثناؤه على المأمون الذي نصر المبتدعة وآذى أهلَ السُّنَّة وذمُّه للمتوكِّل الذي نصر السنَّة وأنهى المحنة (١٨)، وتشكيكه في ثبوت السنَّة والإجماع، وزعمه أنَّ أهل السُّنَّة يُزهِّدون في التحاكم إلى القرآن مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرِّجال (٢٤)، وزعمه أنَّ أهل السُّنَّة يُزهِّدون في كبائر الذنوب والموبقات (٢٥)، وزعمه أنَّ أهل السُّنَّة يتساهلون مع اليهود والنصارى مع التشدُّد مع المسلمين (٢٦)، وزعمه أنَّ قاعدةَ (اتِّباع الكتاب والسنَّة بفهم سلف الأمَّة) باطلةٌ وأنَّها بدعة (٢٧)، وزعمه أنَّ تقسيم التوحيد إلى ربوبيَّة وألوهيَّة تقسيمٌ مبتدَع (٢٨)، وتشنيعه على الإمام أحمد في مسألة التكفير (٢٩)، ورميه أهل السُّنَّة بالنَّصب وزعمه أنَّ ابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن كثير نواصب (٣٠).

والله يعلم أنِّي كارهٌ لإيراد كلامه في هذه الأباطيل، لكن دعت الضرورة إلى ذلك، وأقول فيها كما قال السيوطي في كتابه «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنَّة» (ص:٥): «اعلموا ـ يرحمكم الله ـ أنَّ من العلم كهيئة الدواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء، لا تُذكر إلَّا عند داعية الضرورة، وأنَّ مِمَّا فاح ريحُه في هذا الزمان، وكان دارساً بحمد الله تعالى منذ أزمان، وهو أنَّ قائلاً رافضيًّا زنديقاً أكثر في كلامه أنَّ السنَّةَ النبويَّة والأحاديث المرويَّة ـ زادها الله علوًّا وشرَفاً ـ لا يُحتجُّ بها، وأنَّ الحجَّةَ في القرآن خاصَّة ...

فاعلموا ـ رحمكم الله ـ أنَّ مَن أنكر كون حديث النَّبيِّ ﷺ ـ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول ـ حجَّةً كفرَ وخرج عن دائرة الإسلام، وحُشر مع اليهود والنصارى، أو مع مَن شاء الله من فرق الكفرَة ...

وهذه آراء ما كنتُ أستحلُّ حكايتَها لولا ما دعت إليه الضرورة من بيان أصل هذا المذهب الفاسد، الذي كان الناس في راحة منه من أعصار».

وما أشبه الليلة بالبارحة؛ فإنَّ التشابهَ بين المالكي وهذا الرافضي الذي ذكره السيوطي واضحٌ؛ لأنَّ المالكيَّ شكَّك في ثبوت السنَّة وزعم أنَّ ثبوتَها مختلفٌ فيه، وقال في (ص:١٦٤) من قراءته المزعومة: «فقد اختلف المسلمون في ثبوت السنة وفي الإجماع وفي القياس وفي قول الصحابي وفي غير ذلك، لكن لم يختلفوا أنَّ القرآن هو المصدر الرئيس الشرعي في كلِّ أمر من الأمور الدينية»!!

ويرى بعضُ الناس أنَّ في الردِّ على هذا المالكيِّ إشهاراً له، وأقول: نعم! هو إشهارٌ له، لكن بالخزي والفضيحة، واشتهارُه نظيرُ اشتهار صاحب الحكاية الذي قال: سأعملُ عملاً أُذكَر به في التاريخ، فما كان منه في جمع حاشد

إلَّا أن خلَع ثيابَه وتعرَّى أمامهم، فتحقَّق له ذلك الذي أراده، وأيضاً فمِن المعلوم أنَّ الباطلَ إذا ظهر تعيَّن كشفُه وتزييفُه وإيضاحُ بطلانه.

وإذا لَم يهتد المالكي قبل بلوغه أجلَه فسيموتُ بغيظه، وسيبقى إن شاء الله ذكرُه السيِّء كما بقي ذكرُ أسلافه، كالجعد بن درهم، وجهم بن صفوان، وغيرهما من المبتدعة أهل الزيغ والضلال، وستبقى إن شاء الله الردودُ عليه، كما بقيت الردودُ من علماء السلف، كالإمام أحمد والدارمي وابن منده الذين ردُّوا على الجهمية.

وقد قلت في مقدِّمة كتابي « الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي »: « وسأُفرِدُ بحول الله الردَّ عليه فيه ـ أعني قراءته المزعومة في كتب العقائد ـ بكتاب بعنوان: الانتصار لأهل السُّنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي »، وبإنجاز هذا الردّ أكون قد وفَّيتُ بهذا الوعد، والحمد لله ربِّ العالَمين.

ولكون الجهاد المتيسِّر في هذا الزمان جهاد أهل النفاق والإلحاد والزيغ والضلال، ولأنَّني عند قراءتي بحثيْه المزعومين الذين رددتُ عليهما مع كتابه السيِّء عن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وجدتُه ذكرَ أسماءَ بحوث زعم أنَّه بصدد كتابتها، فإنِّي أعِدُ الآنَ بأنِّي على استعداد للردِّ عليه، إمَّا بنفسي، أو بالطلب من غيري، ولذا آملُ مِمَّن يقف على شيء من بحوثه المزعومة تزويدي بنسخة من ذلك.

وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يُرِيَنا الحقَّ حقًّا ويُوفِّقنا لاتِّباعه، والباطلَ باطلاً ويُوفِّقنا لاجتنابه، وأن ينصرَ دينَه ويُعلي كلمتَه، إنَّه سبحانه وتعالى جوادٌ كريم، وصلى الله وسلَّم وبارَكَ على نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

١ ـ إهداؤه كتابه نموذج من هدايا الضلال والإضلال

صدَّر المالكي قراءته في كتب العقائد بالإهداء إلى عموم المسلمين من علماء وباحثين ومفكِّرين وساسة، وقال: « وهو في الوقت نفسه إهداء إلى كلِّ المختلفين من أصحاب المذاهب، سواء كانوا سنَّةً أو شيعة أو إباضية ... سلفية أو أشاعرة ... وهو إهداء أيضاً إلى أصحاب التيارات الأخرى من المنتمين إلى علمانية أو اشتراكية أو حداثة فكرية أو ليبرالية؛ لعلَّهم يجدون تصحيحاً لِمَا ألصقه المتمذهبون بدين الإسلام!! ».

وتعليقاً على هذا الإهداء أقول:

١ ـ إهداءُ العلم النافع له أصل عند سلف هذه الأمَّة من أصحاب رسول الله ﷺ، فقد روى البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦)، واللفظ للبخاري بإسناده إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: « لقيني كعب بن عُجرة فقال: ألاَ أُهدي لك هديَّة سمعتُها من النَّبيِّ ﷺ؟ فقلت: بلى! فأهدِهَا لي، فقال: سألْنا رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله! كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإنَّ الله قد علَّمنا كيف نسلِّم؟ قال: قولوا: اللَّهمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صلَّيتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنَّك حميدٌ مجيدٌ، اللَّهم بارِك على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما باركتَ إلى إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنَّك حميدٌ مجيد ».

٢ ـ من الناس مَن تكون هديَّتُه دعوةً إلى الحقِّ والهُدى، ولا حدَّ لنفع هذه الهديَّة، ومنهم مَن تكون هديَّتُه دعوةً إلى الضلال، ولا حدَّ لضرر هذه الهديَّة؛ فقد روى مسلمٌ في صحيحه (٢٦٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: « مَن دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور مَن تبعه، لا ينقصُ ذلك من أجورهم شيئاً، ومَن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً ».

ومن الناس من يُهدي السَّمنَ والعسل، ومنهم مَن يُهدي السُّمَّ والحنظلَ والحيَّات والعقارب، وهديَّة المالكي هذه من نوع هدايا الضلال والسُّمِّ والحنظل والحيَّات والعقارب، كما سيتَّضح ذلك في دحض أباطيله التي اشتمل عليها هذا الكتاب المُهدَى.

٣ ـ هذا الكتاب المُهدَى مشتملٌ على الذمِّ والثَّلب لأهل السُّنة والجماعة، والتَّأييد لفرق الضلال المختلفة، وهو في الحقيقة هديَّة ثمينةٌ لفرق الضلال.

٤ ـ من العجيب شموله في هديته للعلمانيِّين ومَن ذكر معهم لعلَّهم يَجدون تصحيحاً لِما ألصقه المتمذهبون بدين الإسلام، وهم لن يُحصِّلوا التصحيح المزعوم، وإنَّما سيجدون ما يَسرُّهم من الذَّمِّ والنَّيل لأهل السنَّة.

❋ ❋ ❋

٢ ـ كاتب هذا البحث المزعوم وناشره وصاحب الأَحَدية متعاونون على الإثم والعدوان

قال في (ص:٩ ـ الحاشية): « أصل هذا الكتاب محاضرة ألقيتُها في أَحَدية الدكتور راشد المبارك (٦/ ٨/ ١٤٢٠هـ ـ ١٤/ ١١/ ١٩٩٩م) »، وذكر في مطلع كتابه المشين في الصحابة الذي سبق أن رددتُ عليه في كتابي: « الانتصار للصحابة الأخيار »، ذكر أنَّ أصلَ ذلك الكتاب محاضرةٌ ألقاها في أحدية الدكتور راشد المبارك يوم الأحد ٢٦ ذي القعدة ١٤١٩هـ.

أقول معلِّقاً على ذلك:

ما كان يليق بصاحب الأحدية المذكورة أن يُمكِّنَ من إلقاء هذا الباطل في أَحديَّته؛ لأنَّ مثلَ هذا التمكين من التعاون على الإثم والعدوان؛ فقد روى

مسلمٌ في صحيحه (٦٧١) عن أبي هريرة ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أحبُّ البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها»، وإنَّما كانت الأسواقُ أبغضَ البلاد إلى الله لِمَا يكون فيها من الصَّخَب واللَّغو والكلام الذي لا ينبغي، ولا شكَّ أنَّ الأماكنَ التي يكون فيها منابرُ لإعلان الباطل ونشره أَسْوأُ من الأسواق، فقد قال الله عزَّ وجلَّ عن الأرض: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾، قال ابن كثير في تفسيره: «أي تُحدِّث بما عمل العاملون على ظهرها»، ثم ذكر حديثاً في ذلك ضعيف الإسناد.

وفي صحيح البخاري (٩٨٦) عن جابر ﷺ قال: «كان النَّبيُّ ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريقَ»، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح في شرحه عدَّةَ أقوال في حكمة ذلك، أوَّلها: أنَّه فعل ذلك ليشهدَ له الطريقان.

وأسوأُ حالاً من صاحب الأَحَدية مَن قام بطباعة هذا الكتاب ونشره؛ فإنَّ لكلِّ ساقطةٍ لاقطة، فهذه القراءة المزعومة في كتب العقائد تلقَّفها ونشرها مركز للدراسات التاريخية في دولة عربية، وهو عملٌ من أعظم التعاون على الإثم والعدوان؛ لِمَا فيه من تعميم نشر الباطل على نطاق واسع، وقد مرَّ قريباً قول الرسول ﷺ: «مَن دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقصُ ذلك من أجورهم شيئاً، ومَن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

قال المنذريُّ في الترغيب والترهيب (١/ ٦٥) تعليقاً على حديث «إذا مات ابن آدم انقطع عملُه إلَّا من إحدى ثلاث ...» الحديث، قال: «وناسخُ العلم النافعِ له أجره وأجر من قَرأَه أو نسخه أو عمل به من بعده، ما بقي خطُّه والعمل به؛ لهذا الحديث وأمثاله، وناسخ غير النافع مِمَّا يوجبُ الإثم، عليه

وزرُه ووزرُ من قرأه أو نسخه أو عمل به من بعده، ما بقي خطُّه والعملُ به؛ لِمَا تقدَّم من الأحاديث (مَن سنَّ سُنَّة حسنة أو سيِّئة)، والله أعلم ».

* * *

٣ ـ زعمه أَنَّه سلفيٌّ سُنيٌّ، وذِكرُ نماذج من كلامه تُبطل دعواه

وقال في (ص:٩): « قد يكون من فضول القول التأكيد بأَنَّني ـ والحمد لله ـ من طلبة الحق والعلم، ومن أهل السُّنَّة والجماعة، ولا أرفع من الشعارات إلَّا قال الله وقال رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، متحريًّا الحقَّ والصواب بحسب قُدراتي واجتهادي!! ».

وقال في (ص:١٧): « وأخيراً فيجب أن أُؤكِّدَ أَنَّني مسلمٌ سُنِيٌّ سلفيٌّ حنبليٌّ، ومَن زعم أَنَّني أنتَمي لمذهب آخر باهَلتُه!! ».

وقال في (ص:١٩٦): « بل لا أعتبر نفسي إلَّا حنبليًّا بحكم النشأة والتعليم والبيت والتلقِّي والطريقة في الاستدلال ».

وأجيب عن هذه الدعاوى بما يلي:

١ ـ نعم! إنَّ قولَ المالكي إنَّه من أهل السُّنَّة والجماعة هو من فضول القول وليس من حقائقه!

٢ ـ أنَّ زعمَه أنَّه سُنِيٌّ سلفي حنبليٌّ مُجرَّدُ دعوى، تُبيِّنُ كلماتُه التي أنقلها من قراءته المزعومة من كتب العقائد بطلان هذه الدعوى.

فليس سُنيًّا مَن يُشكِّك في أحقيَّة أبي بكر بالخلافة، ويقول في (ص:٤٨): « لكن السبب في بيعتهم أبا بكر وتركهم عليًّا أنَّ عليًّا لم يكن موجوداً في

السَّقيفة أثناء المجادلة والمناظرة مع الأنصار، وربَّما لو كان موجوداً لَتَمَّ له الأمر!!».

ويقول أيضاً في نفس الصفحة: «أمَّا أن يتمَّ الأمر في وسط النزاع المحتدم بين المهاجرين والأنصار، ثم بين الأوس والخزرج من الأنصار، فهذا يُضعف عندهم ـ يعني عليًّا ومن معه بزعمه ـ شرعيَّة البيعة، ويجعلها أشبه ما تكون بالقهر والغلبة، التي تتنافى مع الشورى المأمور بها شرعاً ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾!!!».

وليس سُنيًّا مَن يظنُّ بمعظم الأنصار ظنَّ السوء، فيزعم أنَّهم يرون أنَّ عليًّا أولَى بالخلافة من أبي بكر رضي الله عنهما، فيقول في (ص:٤٦): «بل تبيَّن أنَّ معظمَ الأنصار كانوا يَميلون مع عليٍّ أكثر من ميلهم مع أبي بكر رضي الله عنهما!!».

وهذا الظنُّ السيِّء من المالكيِّ مباينٌ تَماماً لِمَا ثبت في صحيح البخاري (٥٦٦٦) وصحيح مسلم (٢٣٨٧) واللفظ لمسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: ادْعي لي أبا بكر وأخاكَ حتى أكتبَ كتاباً؛ فإنِّي أخاف أن يتَمنَّى مُتمنٍّ ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر».

فلا يجوز أن يُظنَّ ببعض الأنصار ـ فضلاً عن معظمهم ـ أنَّهم يأبون إلَّا غير أبي بكر، مخالفين لِمَا جاء في هذا الحديث، فالله يأبى إلَّا أبا بكر، والمؤمنون يأبون إلَّا أبا بكر، ويأبى بعضُ الذين اتَّبعوا غير سبيل المؤمنين من أهل الأهواء والبدع إلَّا غير أبي بكر، نعوذ بالله من الخذلان.

وليس سُنيًّا مَن يزعم في (ص:١٦٤): أنَّ السُّنَّةَ مختلفٌ في ثبوتها، وليس سُنيًّا مَن يَقدحُ في ثبوت حديث: «تركت فيكم كتاب الله وسُنَّتي»، ويصف

في (ص:٧١) الذين أثبتوه زاعماً أنَّهم عارضوا به حديث العِترة بأنَّهم جهلةُ أهل السُّنَّة، وهو حديثٌ ثابتٌ كما سيأتي بيانُ ذلك.

وليس سُنيًّا ولا حنبليًّا مَن يصف الخليفة المأمون بأنَّه من أعدل ملوك بني العباس وأعلمهم، وهو الذي نصر المعتزلة، وآذى أهلَ السنَّة، وفي مقدِّمتهم الإمام أحمد بن حنبل، الذي يزعم المالكي أنَّه حنبليٌّ نسبة إليه، ويَصف الخليفةَ المتوكِّل الذي نصر أهلَ السُّنَّة وأنهى المحنةَ بخلق القرآن بأنَّه مبتدعٌ ظالم (ص:١٣٥).

وفي كتابه السيِّء في الصحابة كلماتٌ له تبيِّن بوضوح أنَّه ليس من أهل السُّنَّة والجماعة، وإنَّما هو من الموغلين في البدع، منها زعمه قَصْر الهجرة على المهاجرين قبل الحُديبية، وقصْر الصحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، فلا يُمكن بأيِّ حال من الأحوال أن يكون سُنيًّا مَن يزعم أنَّ المهاجرين هم مَن هاجر قبل الحُديبية فقط دون غيرهم مِمَّن هاجرَ بعدها، ولا أن يكون سُنيًّا مَن يزعم أنَّ الصحابةَ هم الذين صحبوا الرسول ﷺ قبل الحُديبية من المهاجرين والأنصار دون غيرهم مِمَّن صحبه بعد الحُديبية، ويزعم أيضاً أنَّ صُحبةَ هؤلاء كصحبة المنافقين والكفار، ولا شكَّ أنَّ هذا القولَ من محدثات القرن الخامس عشر، ولا وجود له قبل إحداث هذا المبتدع إيَّاه في هذا القرن، وقد أوضحتُ الردَّ عليه في ذلك في كتابي: « الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي » في (ص:٩) وما بعدها، وهو مطبوع متداوَل.

وليس سُنيًّا مَن يزعمُ بأنَّ العباسَ بنَ عبد المطلب ـ عمّ النَّبيِّ ﷺ ـ رضي الله عنه وابنَه عبد الله رضي الله عنه لَم يظفرَا بشرف صُحبة الرسول ﷺ ، وهذا بلا شكٍّ من الجفاء في بعض أهل البيت، بل هو جفاءٌ في أقرب رجل من أهل البيت إلى

رسول الله ﷺ، وهو عمُّه العباس ﷺ، الذي يستحقُّ ميراث الرسول ﷺ لو كان يُورَث عنه المال، وقد أوضحتُ بطلانَ كلامه هذا في كتاب « الانتصار » (ص:٨٣).

وليس سُنيًّا مَن يزعمُ أنَّ خالد بنَ الوليد ﷺ ليس بصحابيٍّ، وقد وصفه رسول الله ﷺ بأنَّه سيفٌ من سيوف الله، كما ثبت ذلك في صحيح البخاري (٣٧٥٧).

وليس سُنيًّا مَن يزعمُ أنَّ المغيرةَ بنَ شعبة ﷺ ليس بصحابيٍّ، وهو الذي كان واقفاً على رأس الرسول ﷺ يوم صلح الحُديبية وبيده السيف يَحرسُه، كما في صحيح البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

وقد ذكرتُ بطلانَ ما زعمه من عدم صحبة خالد بن الوليد والمغيرة بن شعبة ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ﷺ في كتابي: « الانتصار » (ص:٨٧ ـ ١٠٥).

وليس سُنيًّا مَن يزعمُ أنَّ أكثرَ أصحاب رسول الله ﷺ يُذادون عن الحوض ويُؤمَر بهم إلى النار، وأنَّه لا ينجو منهم إلَّا القليل مثل هَمَل النَّعم، وقد أوضحتُ بطلانَ كلامه هذا في « الانتصار » (ص:١٢٨ ـ ١٣٠).

وليس سُنيًّا مَن يُنكرُ القولَ بعدالة الصحابة، وقد أجمع على ذلك أهل السُّنَّة والجماعة ، وقد نقلتُ عن بعض العلماء حكاية الإجماع في ذلك، مع بيان بطلان ما زعمه المالكيُّ من عدم عدالتهم في « الانتصار » (ص:١٢٤ ـ ١٢٦).

٣ ـ أمَّا ما زعمه من استعداده لِمُباهلة من يقول: إنَّه ليس من أهل السُّنَّة، فهذا من التهويل وإيهامه مَن لا بصيرة له بأنَّه على الحقِّ، مع أنَّه موغلٌ في الضلال، ولا أدري على أيِّ شيء سيُباهل؟

فهل سيُباهلُ على غلُوِّه في عليٍّ رضي الله عنه وبعض أولاده، وجفائه في العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله وغيرهما من أهل البيت؟!

أم سيُباهل على زعمه بأنَّ أكثرَ أصحاب الرسول ﷺ يُذادون عن الحوض، وأنَّه يُؤمَر بهم إلى النَّار، ولا ينجو منهم إلَّا القليل مثل هَمَل النَّعم؟!

أم سيُباهل على تشكيكه في خلافة أبي بكر، وأنَّها أشبهُ بالقهر والغلبة؟!

أم سيُباهل على سوء ظنِّه في الصحابة وإنكاره القول بعدالتهم؟!

أم سيُباهل على أباطيله الأخرى التي أوضحتُها في هذا الكتاب وفي كتابي «الانتصار للصحابة الأخيار»؟!

وصدق الله عزَّ وجلَّ في قوله: ﴿ **أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ** ﴾، وفي قوله: ﴿ **أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُم** ﴾، وفي قوله: ﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ** ﴾، ربَّنا لا تُزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهَب لنا من لدنك رحمةً إنَّك أنت الوهَّاب.

ولا شك أنَّ أيَّ إنسان يُباهل هذا المالكيَّ على بطلان أباطيله التي أشرتُ إلى جملة منها هو الرابح، وأنَّ صاحب هذه الأباطيل هو الخاسر.

* * *

٤ ـ زعمه أنَّه حنبليٌّ وأنَّ نقدَه للحنابلة في العقيدة من النَّقد الذاتي، والردُّ عليه

قال في (ص:١٠): «ليس هناك أيّ خطأ أو تناقض أن يقوم مسلمٌ بنقد أخطاء المسلمين؛ لأنَّ الإسلامَ غيرُ المسلمين، ومن ذلك أن يقوم سُنِّيٌّ بنقد

أخطاء أهل السُّنَّة؛ لأنَّ السنَّةَ غيرُ أهل السنَّة، ومن ذلك أيضاً أن يقوم حنبليٌّ النَّشأة والتعليم والالتزام العام الواعي بنقد أخطاء الحنابلة؛ لأنَّ الحنابلةَ غيرُ أحمد بن حنبل، مع أنَّ أحمد بن حنبل نفسه بشرٌ يخطئُ ويُصيب!!».

وقال فيها أيضاً: «وعلى هذا الأساس ليسمح لي الإخوة الكرام أن أبيِّن أنَّ ما نفعله أنا وبعضُ الباحثين من نقد ذاتيٍّ لبعض جوانب الغلو أو المنكر داخل كتب أو فكر الحنابلة هو من هذا الباب!!».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

١ ـ ما زعمه من أنَّه سُنيٌّ حنبليٌّ ينتقد أهل السُّنَّة والحنابلة نقداً ذاتيًّا هو من قبيل المكر والتلبيس والإيهام بالإنصاف، وهو في الحقيقة من قبيل الإفساد في الأرض بعد إصلاحها، وتقويض البنيان وتهديد الحصون من الداخل.

٢ ـ في الوقت الذي يكون نصيب أهل السُّنَّة والحنابلة منه النَّقد والثلب وتصيُّد الأخطاء للعيب فيها، يكون نصيبُ فرق الضلال منه السلامة، بل المدح والثناء، كما سيأتي بيانُ ذلك من كلامه، ولو كان صادقاً فيما يقول لبدأ بنقد فرق الضلال، فيُبيِّن ما عندهم من الباطل ويحذِّر منه، أمَّا أن يعمدَ إلى نقد أهل السُّنَّة الذين يزعم أنَّه منهم وهم بُرآء منه فذلك من أوضح الأدلَّة على حقده على أهل السُّنَّة وموافقته لغيرهم من فرق الضلال.

٣ ـ ليس بغريب على المالكي أن ينالَ من أهل السُّنَّة ويشغلَ نفسه بعيبهم، وهو الذي حصل منه القدح في الصحابة والنَّيل منهم، وزعم أنَّ أكثرهم يُذادون عن حوض الرسول ﷺ ويُؤخذون إلى النار، وأنَّه لا ينجو منهم إلَّا القليل مثل همل النَّعم، كما مرَّت الإشارةُ إلى ذلك قريباً.

٤ ـ ليس حنبليًّا مَن يغمز الإمامَ أحمد بأنَّه تسبَّب في تفريق المسلمين أحزاباً،

حيث قال في (ص:١٥٤) معلِّقاً على ما ذُكر من حزن اليهود والنصارى والمجوس عند موته، فقال: « ولن يحزن هؤلاء لموته إلَّا إذا كان منهجه مفيداً لهم، كأن يفرحوا بتشنيعه على المخالفين له من المعتزلة والشيعة، حتَّى تسبَّب في تفريق المسلمين أحزاباً!! ».

ومَن لَم يسلم منه الإمام أحمد فمِن باب أولَى ألاَّ يسلمَ منه الحنابلة، بل مَن لَم يسلم منه أصحاب رسول الله ﷺ فمِن باب أولَى ألاَّ يسلمَ منه أهل السُّنَّة، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

٥ ـ أمَّا ما ذكره من أنَّه حنبليُّ النَّشأة والتعليم والالتزام العام الواعي، فإن كان الواقع أنَّه نُشِّئ على ذلك فإنَّه بكتاباته المختلفة يكون قد انحرف عمَّا نُشِّئَ عليه، ويصدق على انحرافه عمَّا تعلَّمه وعقوقه لِمَن علَّمه قول الشاعر:

فواعجباً مِمَّن ربَّيتُ طفلاً ... ألقمُه بأطراف البنان
أعلِّمه الرماية كلَّ يوم ... فلـمَّا اشتدَّ ساعدُه رماني
وكم علَّمته نظمَ القوافِي ... فلـمَّا قال قافيةً هجانِي

* * *

٥ ـ بخله بالصلاة على الصحابة الكرام بعد الصلاة على النَّبيِّ ـ ﷺ ـ وآله.

قال في (ص:٢٠): « الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وسلم ».

أقول: لم يذكر الصلاةَ على أصحاب رسول الله ﷺ، وهو مِمَّا يوضِّح كونه ليس من أهل السُّنَّة؛ لأنَّ طريقةَ أهل السُّنَّة والجماعة في خُطبهم على المنابر وغيرها وفي افتتاح الكتب واختتامها أنَّهم بعد الصلاة على النَّبيِّ ﷺ يُصلُّون

على الآل والأصحاب؛ وذلك لمحبَّتهم للجميع، وسلامة قلوبهم وألسنتهم للصَّحب والآل، ولا يبعد أن يكون لزعمه الخاطئ أنَّ أصحابَ رسول الله ﷺ يُذادون عن الحوض ويُؤخَذون إلى النار، وأنَّه لا ينجُو منهم إلَّا مثل هَمل النَّعم، لا يبعد أن يكون لذلك أثرٌ في تركه الصلاةَ عليهم، رضي الله عنهم وأرضاهم.

❋ ❋ ❋

٦ ـ زعمه أنَّ مصطلحَ العقيدة مُبتَدعٌ، والردُّ عليه

قال في (ص:٢٤): «ولأبدَأ مساهماً في نقد ما أحجم عنه الآخرون طلباً للدنيا، وإمَّا حُبًّا للثناء بصلابة العقيدة وحسن السيرة، وإمَّا إيثاراً للسلامة، وإمَّا جهلاً بأهميَّة أصول وقواطع الإسلام، وستكون البداية ببيان مصطلح العقيدة، وكيف استحدَث المتخاصمون هذا المصطلح ليتَّسع لتكفير وتبديع المخالفين لهم من المسلمين!!».

وقال في (ص:٣٠) تحت عنوان: مصطلح العقيدة بين السُّنَّة والبدعة: «مع أنَّني أستخدم مصطلح العقيدة بشروط سيأتي ذكرُها، إلَّا أنَّه عند تعريفي لعنوان المحاضرة (قراءة في كتب العقائد) لفت نظري عدم وجود كلمة (عقيدة) في النصوص المتقدِّمة، لا في القرآن ولا كتب السُّنَّة، ولا المؤلفات المشهورة في القرون الثلاثة الأولى، فكانت هذه أوَّل فائدة، وفي الوقت نفسه كانت أكبرَ مصيبة؛ إذ لا يَتمُّ التنبيه على ذلك، مع حرصنا ـ فيما نزعم ـ على هجران المصطلحات البدعية المستحدثة التي لا أصل لها في الكتاب والسنَّة!!».

وفي (ص:٣٤ ـ ٣٥) قال تحت عنوان: الخلاصة في مصطلح العقيدة: «إذاً لَم تَرِد العقيدة لا لفظاً ولا معنى في القرآن الكريم، ولا في الأحاديث النبوية،

ولا الآثار السلفية المأثورة عن السَّلف من الصحابة وكبار التابعين، وأقصدُ باللَّفظ والمعنى هنا: أي أنَّها لَم ترِد بهذا اللفظ للمعنى الذي وُضع له هذا اللفظ في الأزمنة المتأخرة، مثل قولهم: (فلان حسن المعتقد، فلان كان صلباً في العقيدة، كان ضالاًّ في العقيدة، كان سيِّئ المعتقد ...) ونحو هذا، فهذا المعنى لَم يرِد تحت لفظ العقيدة مع توفر الدواعي لوجود المنافقين وأهل الضلالة، سواء في عصر النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو عصر الصحابة أو عصر التابعين، فلفظة (العقيدة) في تلك العصور بين أن تأتي معانيها في ألفاظ أخرى شرعية كالإيمان مثلاً أو تأتي لفظة (عقد) في معان أخرى ليس من بينها الإيمانيات أو العلميات، فهي تشمل عقد اللواء، وعقد الأصابع لبيان العدد، وعقد الإزار، والتعاهد على الشيء، والعهد نفسه، وعقد القلب على أمر ما ديني أو دنيوي، ولعل من هذا المعنى الأخير أخذ بعضُهم لفظَ العقيدة، وخصَّها ببعض المعاني العلمية، وهذا تخصيص مبتدع أيضاً، فالألفاظ الشرعية الموجودة في القرآن الكريم أولَى بالاستعمال وأدقّ في الدلالة وأجمع للمسلمين، وفيها غنية عن هذا اللفظ غير المنضبط الذي استحدثه المتخاصمون في عصور لاحقة، وعلى هذا فليس لكلمة (العقيدة) أصل شرعي، لا في الكتاب ، ولا في السنَّة، ولا عند السَّلف الصالح من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، ولا عند التابعين، بل ولا علماء الأمة الكبار في القرون الثلاثة الأولى!!!».

وقال في (ص:٣٣): « والعقيدة عند غلاة السلفية أهمُّ شيء في حياة المسلم، فهل يُعقل أن يخلو القرآن الكريم الذي أنزله الله ﴿ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾ من أخطر وأهمِّ شيء في حياة المسلم؟!

أم أنَّنا هجرنا مسمّى ذلك الأهَم والأخطر، ألا وهو الإيمان أو الإسلام في

عمومه، إلى هذه المصطلحات المستحدثة التي أصبحت في أيدي الغلاة كالسيوف في أيدي المجانين!!».

وقال في (ص:٣٣): «أيضاً لَم تَرِد (العقيدة) في حديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا موضوع!!».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

١ ـ ما زعمه من أنَّ مصطلحَ (العقيدة) مُستحدَثٌ وأنَّه بدعةٌ هو من اكتشافات القرن الخامس عشر التي ظفر بها المالكي، ومن أوضحِ البدع ـ وهو لا يُسمِّيه بدعة ـ زعمُه أنَّ الصُّحبةَ الشرعية مقصورةٌ على المهاجرين والأنصار قبل صُلح الحُديبية، وأنَّ مَن صحب الرسول ﷺ بعد الحُديبية فصحبتُه غير شرعية، بل هي شبيهةٌ بصُحبة المنافقين والكفَّار، فهذه البدعة التي أحدثها في القرن الخامس عشر ولَم يُسبَق إليها طيلة تلك القرون لا يُسمِّيها بدعة، ويُطلق على مصطلح (العقيدة) أنَّه بدعة، وهذا شبيهٌ بمعنى ما رواه البخاري في صحيحه (٥٩٩٤) عن ابن أبي نُعم قال: «كنتُ شاهداً لابن عمر، وسأله رجلٌ عن دم البعوض، فقال: مِمَّن أنت؟ قال: من أهل العراق، قال: انظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن النَّبيِّ ﷺ، وسمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول: هما رَيْحانتاي من الدنيا».

والمراد بالرَّيحانَتَين الحسن والحسين رضي الله عنهما.

فإنَّ ما زعمه من بدعية مصطلح (العقيدة) شبيهٌ بدم البعوض، وما زعمه من قَصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية ـ وهو عنده حقٌّ لا بدعة ـ شبيهٌ بقتل الحسين رضي الله عنه.

٢ ـ ما زعمه من أنَّه «لَم ترِد (العقيدة) في حديث صحيح ولا حسن ولا

موضوع » يُجاب عنه بورودها في حديث حسن رواه الدارمي في سننه (٢٣٥) عن زيد بن ثابت، عن النَّبيِّ ﷺ قال: « نضَّر الله امرءاً سمع منَّا حديثاً ... » إلى أن قال: « **لا يعتقدُ** قلبُ مسلم على ثلاث خصال إلَّا دخل الجنَّة » الحديث.

وإسناده عند الدارمي قال: أخبرنا عصمة بن الفضل، ثنا حَرَمي بن عمارة، عن شعبة، عن عمرو بن سليمان، عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، وكلُّهم ثقات إلَّا حرمي بن عمارة فهو صدوق، وقد خرَّج حديثه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

٣ ـ ما زعمه من عدم وجود أصل شرعيٍّ لكلمة (العقيدة) « لا في الكتاب، ولا في السُّنَّة، ولا عند السَّلف الصالح من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، ولا عند التابعين، بل ولا علماء الأمة الكبار في القرون الثلاثة الأولى »، يُجاب عنه بالنِّسبة للصحابة بما أورده ابنُ كثير في تفسيره لقول الله عزَّ وجلَّ في سورة البقرة: ﴿ **لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ** ﴾ الآية، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن عروة، عن عائشة قالت: « هم القوم يتدارؤون في الأمر، فيقول هذا: لا والله! وبلى والله! وكلاَّ والله! يتدارؤون في الأمر، لا تعقد عليه قلوبهم ».

وبالنِّسبة للتَّابعين، فقد أورد ابن جرير في تفسيره للآية في سورة البقرة بإسناده إلى مجاهد: « ﴿ **وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ** ﴾ ما عقدت عليه ».

وقال البخاري في صحيحه (٩/ ٣٨٨ ـ مع الفتح) في « باب الطلاق في الإغلاق والكره .. »: « وقال الزهري فيمَن قال: إن لَم أفعل كذا وكذا فامرأتي طالقٌ ثلاثاً، يُسأل عمَّا قال وعقد عليه قلبَه حين حلف بتلك اليمين، فإن سمَّى أجلاً أراده وعقد عليه قلبه حين حلف جُعل ذلك في دَينِه وأمانته ».

٤ ـ وأمَّا ما زعمه من عدم وجود أصل شرعيٍّ لكلمة (العقيدة) في كلام العلماء الكبار في القرون الثلاثة الأولى، وقوله: « لفت نظري عدم وجود كلمة (عقيدة) في النصوص المتقدِّمة، لا في القرآن ولا كتب السُّنَّة، ولا المؤلفات المشهورة في القرون الثلاثة الأولى »، فيُجاب عنه بوجود ذلك عن جماعة من العلماء في القرون الثلاثة، ومن ذلك ما هو في بعض المؤلفات المؤلَّفة في تلك القرون.

ومن هؤلاء العلماء أبو عبيد القاسم بن سلاَّم المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: « الإمام المشهور، ثقة فاضل مصنِّف »، قال في كتاب الإيمان له (ص:٧٦): « فعمل القلب الاعتقاد ».

ومنهم إبراهيم بن خالد أبو ثور المتوفى سنة (٢٤٠هـ) قال عنه الحافظ في التقريب: « الفقيه، صاحب الشافعي، ثقة »، فقد روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (١٥٩٠) بإسناده إليه أنَّه قال في جواب له عن سؤال في الإيمان: « اعلم ـ يرحمنا الله وإيَّاك ـ أنَّ الإيمانَ تصديقٌ بالقلب والقولُ باللسان وعملٌ بالجوارح، وذلك أنَّه ليس بين أهل العلم خلاف في رجل لو قال: أشهد أنَّ الله عزَّ وجل واحد وأن ما جاءت به الرسل حق وأَقَرَّ بجميع الشرائع ثم قال: ما عقد قلبي على شيء من هذا ولا أصدق به أنه ليس بمسلم، ولو قال: المسيح هو الله وجحد أمر الإسلام قال: لم يعتقد قلبي على شيء من ذلك أنَّه كافر بإظهار ذلك وليس بمؤمن ... ».

ومنهم الإمام محمد بن نصر المروزي المتوفى سنة (٢٩٤هـ) قال عنه الحافظ في التقريب: « الفقيه أبو عبد الله، ثقة حافظ إمام جبل »، فقد ذكر (الاعتقاد) في مواضع من كتابه تعظيم قدر الصلاة، منها (٢/ ٧٣٣): « ... إذا اعتقد أنَّ

الله ليس بكريم ولا يستحق المدح الحسن فقد اعتقد الكفر ولم يعرف، وكذلك إن اعتقد أنَّه قد ظلمه وجار عليه فهو كافر لم يعرف الله ... ».

ومنهم الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المولود سنة (٢٣٩هـ)، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في لسان الميزان: « قال أبو سعيد ابن يونس: كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلف مثله »، وهو صاحب العقيدة المشهورة بالعقيدة الطحاوية، قال في مطلعها: « هذا ذكر بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة على مذهب فقهاء الملَّة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدِّين، ويَدينون به ربَّ العالَمين، نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إنَّ الله واحدٌ لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يُعجزه، ولا إله غيره »، ثم سرَد موضوعات العقيدة إلى آخرها.

٥ ـ ثم إنَّ هذا المالكيَّ المكتشف لبدعية مصطلح (العقيدة) في (القرن الخامس عشر!) ذكر في (ص:٣٤) عدَّة معان في مادة (عَقَد)، آخرها: « وعقد القلب على أمر ما ديني أو دنيوي »، ثم قال: « ولعلَّ من هذا المعنى الأخير أخذ بعضُهم لفظة العقيدة، وخصَّها ببعض المعاني العلمية الدينية، وهذا تخصيصٌ مبتَدَع أيضاً!! ».

أقول: ما دام أنَّ لمصطلح لفظ (العقيدة) أصلاً كما ذكر هو، فلا وجه للتَّهويل والتبديع الذي ذكره لإطلاق اسم (العقيدة) على مباحث أصول الدِّين، وأيضاً فإنَّ لفظ (الإيمان) أو (الإيمانيات) الذي زعم أنَّه مهجور قد ألَّف كثير من علماء أهل السُّنَّة والجماعة مؤلَّفات باسم « الإيمان »، وهي مشتملة على ما اشتملت عليه الكتب المؤلَّفة باسم « العقيدة »، أو « السنة »،

وهذا ما لا يُعجب المالكي؛ لأنَّه يريد كتباً في الإيمان لا يُتعرَّض فيها للبدع والمبتدعة، ولا ذكر لشيء مِمَّا فيه اختلاف بين أهل السُّنَّة والجماعة وفرق الضلال المختلفة، وقد تبيَّن قريباً وجود هذا اللَّفظ في السُّنَّة وأقوال الصحابة والتابعين وكبار العلماء في القرون الثلاثة الأولى، وأيضاً فإنَّه كما يُقال في الإنسان: عقيدته حسنة أو حسن المعتقد فيما يتعلَّق بلفظ (العقيدة)، فكذلك يُقال في لفظ (الإيمان): قويُّ الإيمان ضعيف الإيمان، ويُقال للعاصي والمبتدع بدعة غير مكفِّرة: مؤمن ناقص الإيمان.

***

٧ ـ قدحه في كتب أهل السنَّة في العقيدة والردُّ عليه

قال في (ص:٢٤): « فقد كانت معظم العقائد المدوَّنة في كتب العقائد تعبِّر عن مراحل تاريخية من مراحل الصراع السياسي والمذهبي فحسب!! ».

وقال في (ص:٢٥): « ولو رجعنا لسبب هذا التبادل في التكفير والتبديع لوجدنا كتب العقائد في الانتظار؛ إذ كانت الكتب المؤلَّفة في العقائد هي ذاكرة هذا الفساد كلّه، ومحور شرعيته، ومحطات انطلاق لكلِّ خصومة بين المسلمين؛ إذ أصبح لكلِّ فرقة من المسلمين كُتبها التي يوصي بها أتباعها ويتدارسونها ويخطبون بمضامينها، مع ما فيها من تَجنٍّ ومظالم ضد بقية المسلمين مِمَّن لم يكونوا معهم في الرأي أو الجزئيات، فأصبحت الدعوة لمضامين هذه الكتب لا إلى الحقِّ، وظهر نبزُ الآخرين بالألقاب السيِّئة والتحلِّي بالألقاب الحسنة، وأصبح للإسلام أكثر من اسم، وأصبح الانتساب للإسلام غير كافٍ عند هذه الفرق ».

وقال في (ص:٢٨): « وكُتب العقائد رغم ما فيها من حقٍّ قليل إلَّا أنَّ فيها الكثير من الباطل، بل هو الغالب عليها؛ لِما فيها من الأحاديث المكذوبة على النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم والإسرائيليات المشككة للمسلم، والتكفير للمسلمين، وزرع بذور الشقاق والتباغض والتنازع بين المسلمين، وغير ذلك من الهوى والظلم والجهل، سواء كان ذلك في كتب العقائد عند الشيعة أو السنَّة أو الإباضية أو الصوفية أو غيرهم!!! ».

وقال في (ص:١٧٩): « ومعظم ما كتبوه في العقائد كان خلاف فهم السَّلف الصالح من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان!!! ».

وقال في (ص:١٠٠ ـ ١٠١): « ثم لم تزل الطوائف في خصومات كلامية، وألَّفوا في ذلك الكتب والمصنفات التي صُبغت بصبغة الخصومة من الغضب والكراهية والحقد وإلغاء الطرف الآخر، سواء بتكفيره أو تبديعه مع التحريض على التصفية الجسدية للخصوم.

ونظراً لضعفنا العلمي وتقديسنا لكلِّ ماضٍ، فلَم ننظر لتلك الكتب على أنَّها تعبر عن مرحلة تاريخية، وإنَّما اعتبرناها شرعاً مقدَّساً وعقيدة راسخة، لا تقبل النَّقد أو التشكيك، وهذا مِمَّا ألفينا عليه آباءنا، فلذلك لا غرابة إذا استمرَّ أثرُ هذه الكتب في تمزيق المسلمين، وتقرير شرعية تنازعهم إلى يومنا هذا.

أعود فأقول: إنَّ الحنابلة فرقة من هذه الفرق المتخاصمة التي ظُلمت وظَلمت، والظلم جماع المساوئ، فأصبحنا نقرأ الخصومات على أنَّها حقٌّ مطلق وهنا تكمن الخطورة، وسيأتي ذكر أمثلة على ذلك.

ولعل من أبرز الكتب التي عوَّل عليها الحنابلة ـ سواء كانت من تأليفهم أو من تأليف غيرهم ـ الكتب التالية:

الحيدة للكناني (٢٤٠هـ)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٢٩١هـ)، كتاب النقض على بشر المريسي للدارمي عثمان بن سعيد (٢٨١هـ)، والسنة للخلال (٣١١هـ)، وكتاب التوحيد لابن خزيمة (٣١١هـ)، وشرح السنة للبربهاري (٣٢٩هـ)، وكتاب الإيمان وكتاب التوحيد لابن منده (٣٩٥هـ)، وكتاب الشريعة للآجري (٣٦٠هـ)، والإبانة لابن بطة الحنبلي (٣٨٧هـ)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي (٤١٨هـ)، ومجموعة من الرسائل المنسوبة لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، والعظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، وكتب أبي يعلى الحنبلي (٥٤٨هـ)، وعدي بن مسافر المرواني (٥٥٨هـ) ـ وكان هذا مِمَّن يغلو في مدح يزيد بن معاوية فتأمَّل التوافق!! ـ وكتب عبد الغني المقدسي (٥٩٥هـ) (كذا، ووفاته سنة ٦٠٠هـ كما في العبر للذهبي، والبداية والنهاية لابن كثير)، ثم كتب ابن تيمية أحمد ابن عبد الحليم (٧٢٨هـ)، وابن القيم (٧٥١هـ) رحمهم الله وغفر لهم».

وقال في (ص:١٠٤): «وقد احتوت كتب العقائد ـ ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة ـ على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال تفتك بالأمة، ولعل من أبرزها: التكفير والظلم والغلو في المشايخ ...».

وقال في (ص:٩٠): «والظلم من السمات التي لا تستغني عنها كتب العقائد، ولولا الظلم والغباء لما أصبح لكتب العقائد ـ مع ما فيها من جهل وظلم ـ قيمة تستحق الإشادة، فكلُّ قيمتها وجمهورها يدور مع الظلم والغباء وضعف التحليل السياسي، والله الموعد بين سائر المتخاصمين».

وقال في (ص:٨٨): «وقد استعان الأمويون ببعض علماء من أهل السنَّة الموالين لهم ضدَّ القدرية، فرووا ذمَّ القدرية على ألسنة الصحابة، بل رووا

أحاديث موضوعة في ذمِّ القدرية ... » إلى أن قال: « وللأسف أنَّ بعض هذه الأحاديث قد تسرب داخل كتب عقائد أهل السُّنَّة، بل صحَّحها بعضهم!! ».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

١ ـ وكما أطلق المالكي لسانَه وسخَّر قلَمَه للنَّيل من أهل السنَّة، ابتداءاً من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم مَن سار على نهجهم في مختلف العصور، حتى زماننا، كذلك أطلق لسانَه وسخَّر قلمَه للنَّيل من كتب العقائد عند أهل السُّنَّة، فوصفها بأنَّها تعبِّر عن مراحل تاريخية من مراحل الصراع السياسي والمذهبي فحسب، وذكر أنَّ ما يحصل من تكفير وتبديع أساسه كتب العقائد، فقال: « إذ كانت الكتب المؤلَّفة في العقائد هي ذاكرة هذا الفساد كلِّه، ومحور شرعيته، ومحطات انطلاق لكلِّ خصومة بين المسلمين!! »، وقال: « فأصبحت الدعوة لمضامين هذه الكتب لا إلى الحقِّ »، وقال: « وكُتب العقائد رغم ما فيها من حقٍّ قليل إلَّا أنَّ فيها الكثير من الباطل، بل هو الغالب عليها!! »، وقال: « ومعظم ما كتبوه في العقائد كان خلاف فهم السَّلف الصالح من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان!!! »، وقال: « ونظراً لضعفنا العلمي وتقديسنا لكلِّ ماضٍ، فلَم ننظر لتلك الكتب على أنَّها تعبر عن مرحلة تاريخية، وإنَّما اعتبرناها شرعاً مقدَّساً وعقيدة راسخة، لا تقبل النَّقد أو التشكيك، وهذا مِمَّا ألفينا عليه آباءنا، فلذلك لا غرابة إذا استمرَّ أثرُ هذه الكتب في تمزيق المسلمين، وتقرير شرعية تنازعهم إلى يومنا هذا!!! ».

٢ ـ زعم أنَّ معظم العقائد المدوَّنة في كتب العقائد تعبر عن مراحل تاريخية من مراحل الصراع السياسي والمذهبي فحسب، وزعم أنَّه بسبب الضعف العلمي والتقديس لكلِّ ماضٍ، لم يحصل النظر إلى هذه الكتب على أنَّها تمثِّل مرحلة تاريخية، وإنَّما اعتُبرت شرعاً مقدَّساً وعقيدة راسخة لا تقبل النَّقد أو

التشكيك، وأنَّ هذا مِمَّا أُلفي عليه الآباء، وأنَّه لذلك لا غرابة في استمرار أثر هذه الكتب في تمزيق المسلمين وتقرير شرعية تنازعهم حتى الوقت الحاضر!

أقول: إنَّ تدوينَ كتبِ أهل السُّنَّة في العقائد لم يكن خاضعاً لصراع سياسي، ولم يكن يعبر عن مرحلة تاريخية، بل كان التأليف في العقائد كالتأليف في غيرها من الأمور الأخرى، الباعث عليه حفظ سنَّة الرسول ﷺ إسناداً ومتناً؛ حتى تكون مرجعاً لأهل السنَّة في مختلف عصورهم، وكذلك رد علماء أهل السنَّة على أباطيل أهل البدع التي أحدثوها وعوَّلوا عليها، مُعرضين عن الأخذ بالسنن، ومن المعلوم أنَّ علماء أهل السُّنَّة في مختلف العصور مشتغلون بالعلم الشرعي، وأهل السياسة مشغولون بسياستهم، ومِمَّا يوضح ذلك في الواقع المشاهد أنَّ هذا المالكيَّ لَمَّا أظهر أباطيله تصدَّى المشتغلون بالعلم لكشفها وتزييفها؛ إظهاراً للحقِّ وإبطالاً للباطل وغيرة على السنَّة وأهلها، فردُّوا عبث هذا العابث ودحروا أباطيله، ولا دخل للسياسة في تصدِّي المشتغلين بالعلم لردِّ عدوان هذا المعتدي على السنَّة وأهلها.

وأما ما زعمه من استمرار أثر كتب العقائد في تمزيق المسلمين وتقرير شرعية تنازعهم، فذلك من أوضح الباطل؛ لأنَّ هذا الاختلافَ الذي وقع في هذه الأمَّة قد أخبر النَّبيُّ ﷺ عن حصُوله قبل تأليف تلك الكتب، وأرشد إلى اتِّباع السنَّة وترك البدع عند وجود ذلك الاختلاف، فقال ﷺ في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: « فإنَّه مَن يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسنَّة الخلفاء المهديين الراشدين، تَمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنَّواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة » رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وغيرهما، وهذا لفظ أبي داود، وقال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

وقال ﷺ: «إنَّ أهل الكتابَين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملَّة، وإنَّ هذه الأمَّة ستفترق على ثلاث وسبعين ملَّة، يعني الأهواء، كلُّها في النار إلَّا واحدة، وهي الجماعة». رواه أحمد (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٤٥٩٧)، وغيرهما.

والسبب الحقيقي لذلك الاختلاف اتِّباع الأهواء، والأخذ بعلم الكلام المذموم، والتعويل على العقول، واتِّهام النقول وعدم التعويل عليها في أمور العقيدة، وقد ثبت عن الرسول ﷺ من حديث أنس بن مالك في حديث طويل أنَّه قال: «فمَن رغب عن سُنَّتي فليس منِّي» رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

٣ـ وأمَّا ما زعمه من أنَّ كتب العقائد مشتملة على حقٍّ قليل، وعلى الكثير من الباطل، بل هو الغالب عليها، فإنَّ هذا يصدق على كتب فرق الضلال المبنية على علم الكلام وآراء الرِّجال، وأمَّا كتب أهل السُّنَّة فهي مشتملة على الحقِّ؛ لأنَّها مستمدَّةٌ من نصوص الكتاب والسنَّة وما كان عليه سلف الأمَّة، والقول بأنَّها مشتملةٌ على الباطل من أبطل الباطل، وهو جناية على عقيدة الفرقة الناجية من بين فرق الضلال الكثيرة.

وأمَّا زعمه اشتمال كتب العقائد على أحاديث مكذوبة فهو حقٌّ بالنسبة لكتب فرق الضلال، التي ديدنها الكذب والهوى، وأمَّا كتب أهل السُّنَّة المسندة فهي مشتملةٌ على الحقِّ، وإن وُجد فيها شيءٌ يسير لَم يصحَّ إسناده ولم يثبت متنه، فذلك يعرفه أهل العلم بالكتاب والسنَّة، ومرادُ مَن ذكَرَه بإسناده أن يُعلم ورودُه كذلك، وأنَّه لكذبه أو ضعف إسناده لا يُعوَّل عليه، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنَّة (٤/ ١٥) أنَّ عادةَ المحدِّثين أنَّهم يروون جميعَ ما في الباب لأجل المعرفة بذلك، وإن كان لا يحتج من ذلك إلَّا

ببعضه، وذكر أيضاً أنَّ المحدِّث يروي ما سمعه كما سمعه والدَّرك على غيره لا عليه، وأهلُ العلم ينظرون في ذلك، وفي رجاله وإسناده، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٧٥): «أكثرُ المحدِّثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلمَّ جرّا إذا ساقوا الحديثَ بإسناده اعتقدوا أنَّهم برئوا من عهدته، والله أعلم».

٤ ـ وأمَّا زَعْمه أنَّ معظمَ ما كتبوه في العقائد كان خلاف فهم السَّلف الصالح من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان، فجوابه أنَّ منهجَ أهل السُّنَّة والجماعة في العقيدة اتِّباعُ الكتاب والسنَّة وفقاً لفهم السَّلف الصالح من الصحابة وتابعيهم بإحسان، كما سيأتي توضيحه عند الردِّ عليه في زعمه أنَّ قاعدة اتِّباع الكتاب والسنَّة بفهم سلف الأمَّة باطلة، بل إنَّ المالكيَّ نفسه يُنكر على أهل السُّنَّة تعويلهم على فهم السَّلف الصالح، ويزعم أنَّ ذلك بدعةٌ، وهذا من تناقضه!

٥ ـ وقد سرد المالكي جملة من كتب أهل السنَّة التي زعم أنَّها سببٌ في تمزيق المسلمين، وهو زعم باطلٌ؛ لأنَّ أهل السُّنَّة يُعوِّلون على الكتاب وعلى ما صحَّ من السنَّة في هذه الكتب وغيرها، وأمَّا انحراف أهل البدع والأهواء عن الكتاب والسنَّة، فهو السبب الحقيقي لتفرُّقهم وتمزُّقهم، كما قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾**.

ومع حرص المالكي على النَّيل من أهل السنَّة وكتبهم كما هو واضحٌ من كلامه، نجده يُشيد بأهل البدع وكتبهم، كالمعتزلة، فيقول (ص:٢٦): «وكان للمعتزلة قوَّة هائلة ثم أضعفتها السلطات، لكن لا زال لها وجود قويٌّ إلى

يومنا هذا، خاصة بعد طباعة كتب المعتزلة والعثور على مخطوطاتها في اليمن ومصر وأوربا وغيرها».

ويقول (ص:٢٠١): «أنا لا أرى معنى لمنع كتب الأشاعرة والشيعة والإباضية وغيرهم من المسلمين من دخول المملكة في ضوء هذا التفجُّر المعرفي!!!».

وهذا يبيِّن لنا مدى وفاق المالكي الضال مع أهل البدع والأهواء، وحقده على أهل السُّنَّة ومحاربته لهم.

٦ ـ وأمَّا زعمه استعانة الأمويين ببعض علماء السنَّة الموالين لهم ضدَّ القدرية، فرووا ذمَّ القدرية على ألسنة الصحابة، ورووا أحاديث موضوعة، وأنَّ بعضَ هذه الأحاديث تسرَّب داخل كتب عقائد أهل السنَّة، بل صحَّحها بعضُهم، فهذا فيه اتِّهام علماء السنَّة برواية أحاديث وآثار إشباعاً لرغبة الحكَّام، وهو لا يصحُّ بالنسبة للراغب والمرغوب منه، والحامل على هذا الاتِّهام النَّيل من أهل السنَّة والانتصار بالباطل للمبتدعة، ولَم يُسمِّ هؤلاء الراغبين والمرغوب منهم، وما حقَّقوا به هذه الرغبة بزعمه، والمصدر الذي رأى فيه ذلك، وقد اشتملت كتب أهل السنَّة على أحاديث وآثار في ذمِّ القدرية، فمِن الآثار أثر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي ذكره عنه الإمام مسلم في صحيحه، عند روايته لحديث جبريل، وهو أوَّلُ حديث عنده في كتاب الإيمان، فإنَّه قال لِمَن أخبره عن ظهور القدرية بالعراق: «فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أنِّي بريء منهم، وأنَّهم بُرآءُ منِّي، والذي يحلف به عبد الله بن عمر! لو أنَّ لأحدهم مثل أُحُد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتَّى يؤمنَ بالقدر»، ثم ساق حديث جبريل الطويل بروايته عن أبيه؛ من أجل قول رسول الله ﷺ فيه: «وتؤمن بالقدر خيره وشرِّه».

وأمَّا الأحاديث في ذمِّ القدرية فقد رواها جماعةٌ من الصحابة، ولا تخلو أسانيد أكثرها من ضعف، ومن الأحاديث في ذمِّهم حديث أنس بن مالك مرفوعاً: « صنفان من أمَّتي لا يَردان عليَّ الحوض: القدرية والمرجئة »، أورده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٧٤٨).

ومن أعجب العجب أنَّ المالكيَّ شديد العطف على القدرية والتأييد لهم، ولا يُعجبه ما يُروى في ذمِّهم من أحاديث وآثار، وأمَّا أصحاب الرسول ﷺ فيزعم بوقاحة أنَّهم يُذادون عن الحوض ويُؤخذون إلى النار، ولا ينجو منهم إلَّا القليل مثل همل النَّعم!!

ولزعم المالكي الباطل أنَّ كتبَ العقائد تشتمل على قليل من الحقِّ، فإنِّي أورد نصَّ رسالة مختصرة في عقيدة أهل السنَّة، ومؤلِّفها من المالكية، وهو ابن أبي زيد القيرواني، ومن المعلوم أنَّ الأئمَّة الأربعة ومَن سار على نهجهم على عقيدة واحدة، وهي عقيدة السلف، وهذه العقيدة المختصرة، كلُّ ما فيها حقٌّ، وليس فيها شيء من الباطل، وقد أردتُ من إيرادها أن يقف مَن يطَّلع على هذا الردِّ على صفاء عقيدة السَّلف ووضوحها وسلامتها، وعلى سوء مَن يحيد عنها ويُبتلَى باعتقاد ما يُخالفها، كما حصل لهذا المالكي الضال.

« باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات:

من ذلك الإيمانُ بالقلب والنُّطقُ باللِّسان أنَّ الله إلَهٌ واحدٌ لا إله غيرُه، ولا شبيهَ له، ولا نَظيرَ له، ولا وَلَدَ له، ولا وَالِدَ له، ولا صاحبة له، ولا شريكَ له.

ليس لأَوَّلِيَّتِهِ ابتداءٌ، ولا لآخِرِيَّتِه انقضاءٌ، لا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الواصفون، ولاَ يُحيطُ بأمرِه المُتفكِّرونَ، يَعتَبِرُ المتفكِّرونَ بآياته، ولا يَتفكَّرونَ في مَاهِيَةِ[1]

---

(١) في نسخة: (مائية).

ذاتِه، ولا يُحيطون بشيءٍ من عِلمه إلَّا بِما شاء وَسِعَ كرْسِيُّه السَّموات والأرض، ولا يؤُودُه حفظُهما وهو العليُّ العَظيمُ.

العالِمُ[1] الخبيرُ، المُدَبِّرُ القَدِيرُ، السَّمِيعُ البصيرُ، العَلِيُّ الكَبيرُ، وَأَنَّه فوقَ عَرشه المجيد بذاته، وهو في كلِّ مَكان بعِلمه.

خَلَقَ الإنسانَ، ويَعلمُ ما تُوَسْوِسُ به نفسُه، وهو أَقربُ إليهِ مِن حَبْلِ الوَرِيدِ، وما تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إلَّا يَعلَمُها، ولاَ حَبَّةٍ في ظُلُمات الأرضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِس إلَّا في كتاب مُبين.

على العَرشِ اسْتَوى، وعَلى المُلْكِ احْتَوى، وله الأسماء الحُسنى والصِّفاتُ العُلَى، لَم يَزَل بِجَميعِ صفاتِه وأسمائِه، تَعالى أن تكونَ صفاتُه مخلوقَةً، وأسماؤُه مُحْدَثَةً.

كلَّم موسى بكلامِه الَّذي هو صفةُ ذاتِه، لا خَلْقٌ مِن خَلقِه، وَتَجَلَّى للجَبَل فصار دَكًّا مِن جلالِه، وأنَّ القرآنَ كلامُ الله، ليس بمخلُوقٍ فيَبِيدُ، ولا صفة لمخلوقٍ فيَنْفَدُ.

والإيمانُ بالقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّه، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ، وكلُّ ذلك قَد قَدَّرَهُ اللهُ رَبُّنا، ومقاديرُ الأمورِ بيدِه، ومَصدَرُها عن قضائِه.

عَلِمَ كلَّ شيْءٍ قَبل كَونِه، فجَرَى على قَدَرِه، لا يَكون مِن عبادِه قَولٌ ولا عَمَلٌ إلَّا وقدْ قَضاهُ وسبق عِلْمُه به، ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾.

يُضِلُّ مَن يشاء، فيَخْذُلُه بعدْلِه، ويَهدي مَن يَشاء، فيُوَفِّقُه بفضلِه، فكلٌّ مُيَسَّرٌ بتَيْسيره إلى ما سَبَقَ مِن علمه وقَدَرِه، مِن شَقِيٍّ أو سعيدٍ.

---

(١) في نسخة: (العليم).

تعالَى أن يكونَ في مُلْكِهِ ما لا يُريد، أو يكونَ لأَحَد عنه غِنًى خالقاً لكلِّ شيءٍ، ألاَ هو[١] رَبُّ العباد ورَبُّ أعمالِهم، والمُقَدِّرُ لِحَركاتِهم وآجالِهم.

الباعثُ الرُّسُل إليهِم لإقامَةِ الحُجَّةِ عَلَيهم.

ثُمَّ خَتَمَ الرِّسالةَ والنِّذَارَةَ والنُّبُوَّةَ بمحمَّد نَبيِّه ﷺ[٢]، فجَعلَه آخرَ المرْسَلين، بَشِيراً ونَذِيراً، وداعياً إلى الله بإذنِه وسِرَاجاً منيراً، وأنزَلَ عَليه كتابَه الحَكِيمَ، وشَرَحَ به دينَه القَويمَ، وهَدَى به الصِّراطَ المستَقيمَ.

وأنَّ السَّاعَةَ آتيَةٌ لا رَيْبَ فيها، وأنَّ اللهَ يَبعَثُ مَن يَموتُ، كما بدأهم يعودون.

وأنَّ اللهَ سبحانه وتعالَى ضاعَفَ لعباده المؤمنين الحسَنات، وصَفَحَ لهم بالتَّوبَة عن كبائرِ السيِّئات، وغفَرَ لهم الصَّغائرَ باجْتناب الكبائِر، وجَعَلَ مَن لَم يَتُبْ مِنَ الكبائر صَائراً إلى مَشيئَتِه ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ**﴾.

ومَن عاقَبَه اللهُ بنارِه أخرجه مِنها بإيمانِه، فأدخَلَه به جَنَّتَه ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ**﴾، ويُخرِجُ منها بشفاعَة النَّبيِّ ﷺ مَن شَفَعَ لَه مِن أهلِ الكبائِر مِن أمَّتِه.

وأنَّ اللهَ سبحانه قد خَلَقَ الجَنَّةَ فأَعَدَّها دارَ خُلُود لأوليائِه، وأكرَمهم فيها بالنَّظر إلَى وَجْهِه الكريم، وهي الَّتِي أَهْبَطَ منها آدَمَ نبيَّه وخليفَتَه إلى أَرضِه، بما[٣] سَبَقَ فِي سابِق عِلمِه.

وخَلَق النَّارَ فأعَدَّها دَارَ خُلُود لِمَن كَفَرَ به وأَلْحَدَ في آياتِه وكتُبه ورُسُلِه،

---

(١) في نسخة: (إلَّا هو).

(٢) في نسخة: (محمد ﷺ).

(٣) في نسخة: (لما).

وجَعَلَهم مَحجُوبِين عن رُؤيَتِه.

وأنَّ اللهَ تبارك وتعالى يَجيءُ يومَ القيامَةِ وَالمَلَكُ صَفًّا صَفًّا؛ لِعَرْضِ الأُمَمِ وَحِسَابِهَا وعقُوبَتِها وثَوابِها، وتُوضَعُ الموازِينُ لَوَزْنِ أَعْمالِ العِبَادِ، فمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأولئك هم المُفلِحون، ويُؤْتَوْنَ صَحائِفهم بأعمالِهم، فمَن أُوتِي كتابَه بيمينه فسوف يُحاسَبُ حِساباً يَسيراً، ومَن أُوتِي كتابَه ورَاء ظَهْرِه فأولئِك يَصْلَوْنَ سَعيراً.

وأنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ، يَجُوزُه العبادُ بِقَدْرِ أعمالِهم، فناجُون مُتفاوِتُون في سُرعَة النَّجاةِ عليه مِن نار جَهَنَّم، وقَوْمٌ أَوْبَقَتْهُمْ فيها أعمالُهم.

والإيمانُ بِحَوْض رسولِ الله ﷺ، تَرِدُهُ أمَّتُهُ لا يَظْمَأُ مَن شَرب مِنه، ويُذَادُ عنه مَنْ بَدَّلَ وغَيَّرَ.

وأنَّ الإيمانَ قَولٌ باللِّسانِ، وإخلاَصٌ بالقلب، وعَمَلٌ بالجوارِح، يَزيد بزيادَة الأعمالِ، ويَنقُصُ بنَقْصِها[1]، فيكون فيها النَّقصُ وبها الزِّيادَة، ولا يَكْمُلُ قَولُ الإيمانِ إلَّا بالعمل، ولا قَولٌ وعَمَلٌ إلَّا بنِيَّة[2]، ولا قولٌ وعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إلَّا بمُوَافقَة السُّنَّة.

وأنَّه لا يكفرُ أَحدٌ بذَنب مِنْ أَهْل القِبْلَة.

وأنَّ الشُّهداءَ أحياءٌ عند ربِّهم يُرْزَقونَ، وأرْواحُ أَهْل السَّعادَةِ باقِيةٌ ناعِمةٌ إلى يوم يُبْعَثون، وأرواحُ أهلِ الشَّقاوَةِ[3] مُعَذَّبَةٌ إلى يوم الدِّين.

وأنَّ المؤمنِينَ يُفْتَنُونَ في قُبُورِهم ويُسْأَلُون، ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) في نسخة: (بنقص الأعمال).
(٢) في نسخة: (وأنَّه لا قول ولا عمل إلَّا بنيَّة).
(٣) في نسخة: (الشقاء).

﴿بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ﴾.

وأنَّ على العباد حَفَظَةً يَكتُبون أعمالَهم، ولا يَسقُطُ شيْءٌ مِن ذلك عَن عِلمِ ربِّهِم، وأنَّ مَلَكَ الموتِ يَقْبِضُ الأرواحَ بإذن ربِّه.

وأنَّ خيْرَ القرون القرنُ الَّذين رَأَوا رسولَ الله ﷺ وآمَنوا به، ثمَّ الَّذين يَلُونَهم ثمَّ الَّذين يَلونَهم.

وَأفْضَلُ الصحابة[1] الخُلَفاءُ الرَّاشدون المَهْديُّون؛ أبو بكر ثمَّ عُمر ثمَّ عُثمان ثمَّ عليٌّ رضي الله عنهم أجمعين.

وأن لاَ يُذكَرَ أَحدٌ مِن صحابَةِ الرَّسولِ ﷺ إلَّا بأحْسَن ذِكْرٍ، والإمساك عمَّا شَجَرَ بَينهم، وأنَّهم أحَقُّ النَّاس، أن يُلْتَمَسَ لَهم أَحَسَن المخارج، ويُظَنَّ بهم أحْسن المذاهب.

والطَّاعَةُ لأئمَّة المسلمين مِن وُلاَة أمورِهم[2] وعُلمائهم، واتِّباعُ السَّلَفِ الصَّالِح واقتفاءُ آثارِهم، والاستغفارُ لهم، وتَركُ المراءِ والجِدَالِ في الدِّين، وتَركُ ما أَحْدَثَهُ المُحْدِثُونَ.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ [نبيِّه][3] وعلى آله وأزواجِه وذريته، وسلَّم تَسليماً كثيراً».

وقد شرحت هذه الرسالة المختصرة التي هي مقدِّمة لرسالة ابن أبي زيد القيرواني بكتاب بعنوان: «قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني».

---

(١) في نسخة: (أصحابه).
(٢) في نسخة: (أمرهم).
(٣) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة.

٨ ـ زعمه الاكتفاء بإسلام لا يتعرَّض فيه لجزئيات العقيدة؛ لأنَّ ذلك بزعمه يُفرِّق المسلمين، والردُّ عليه

قال في (ص:٢٧): « ... وإنَّما بمبادرة منَّا نحن المسلمين، الذين رضينا أن نعيش في الصراعات المزمنة وننسى المهمَّة الكبرى التي يجب أن نقوم بها من الاعتصام بحبل الله والالتقاء على الأصول العامة الجامعة من الإيمان (الجملي) بالله واليوم الآخر والرسل والكتب والأنبياء والقضاء والقدر وفعل الواجبات الظاهرة من صلاة وصيام وحج وزكاة والأخلاق الواجبة من عدل وصدق وأمانة ووفاء وتعاون .. إلخ، وترك المحرمات المعروفة من ظلم وسرقة ونهب وغشٍّ وزنا وشرب للخمر وكذب وخيانة ... إلخ.

فهذه الإيمانيات الكبرى والواجبات الكبرى والمنهيات الكبرى علامات بارزة لِمَن أراد الهداية والاستقامة، وكان له حظ من تدبُّر وتعقُّل، وهذه الإيمانيات والواجبات والمنهيات كلٌّ لا يتجزَّأ وهي التي يتفق عليها جميع المسلمين، فالاعتصام بهذه الأصول الكبرى مع الاتفاق بين المسلمين كانت خيراً للمسلمين من التركيز على الفرعيات والجزئيات التي لا يمكن الاتفاق فيها مع ما يسبِّبه هذا من التفرُّق والاختلاف بينهم، فما نكرهه في الاجتماع خير مِمَّا نحبه في الفرقة ».

وقال في (ص:٢٨): « ولم ينجُ من كثير من ذلك إلَّا بعض كتب المجتهدين في الماضي أو الحاضر، وهي قلَّة نسبة إلى هذه الكثرة »، وعلَّق على قوله « أو الحاضر »، فقال: « كالإمام ابن الوزير في كتابه (إيثار الحق على الخلق)، والإمام المقبلي في كتابه (العلم الشامخ في تفضيل الحقِّ على الآباء والمشايخ)، وابن الأمير الصنعاني في كتاب (إيقاظ الفكرة)، وجمال الدين القاسمي في

كتاب (تاريخ الجهمية والمعتزلة) و(الجرح والتعديل)، وغيرهم من العلماء الذين حاولوا التخلُّص من المذهبية العقدية والفقهية، والعودة لأصول الإسلام الجامعة، والابتعاد عن الجزئيات المفرِّقة، مع إعذار مَن اجتهد فأخطأ من سائر الطوائف الإسلامية!».

وأجيب عن كلامه هذا بما يلي:

١ ـ يريد المالكيُّ الاكتفاءَ بإسلام جملي دون التعرُّض للتفاصيل والجزئيات في الأمور الاعتقادية؛ لأنَّها ـ بزعمه ـ تفرِّق ولا يمكن الاتفاقُ عليها، مع الإتيان بواجبات ظاهرة وترك منهيات ظاهرة، فهو بذلك يريد إسلاماً لا مجال فيه للحبِّ في الله والبغض في الله، ويُجعل فيه الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض، ويُجعل المتَّقون فيه كالفجَّار، يريد إسلاماً لا يُقال فيه: « وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة »، ولا يُقال فيه: « وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار »، ولا يُقال فيه: « من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردٌّ »، ولا يُقال فيه: « وستفترق هذه الأمَّة إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلُّها في النار إلَّا واحدة، وهي الجماعة ».

٢ ـ وأمَّا زعمه إعذار من اجتهد فأخطأ من سائر الطوائف الإسلامية، فهو نظير زعمه في كتابه السيِّء عن الصحابة (ص:٦١) من أنَّ الإجماع لا بدَّ فيه من اتِّفاق أمَّة الإجابة بفِرَقها المختلفة الفقهية والعقدية والسياسية، ومُقتضى كلامه هذا أنَّه لا يُنكَرُ على أحد في مخالفته في مسائل الاعتقاد، ويُعذَر في خطئه مهما كان كبيراً، وعلى هذا فيُعذَر مَن قال بأنَّ كلامَ الله مخلوق، ومَن قال إنَّ الله لا يُرى في الدار الآخرة، ومَن قال إنَّ مرتكبَ الكبيرة كافرٌ خالدٌ مخلَّدٌ في النار،

ومَن قال لا يضرُّ مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، ومن قال إنَّ العبادَ مجبورون على أفعالهم، ومَن قال بأنَّهم خالقون لها، وأيضاً فيُعذَر الكليني صاحب كتاب (الأصول من الكافي) فيما أورده فيه من أبواب، تحتها أحاديث من أحاديث الرافضة المشتملة على غلُوِّهم في الأئمَّة الاثني عشر، منها: « باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام خلفاء الله عزَّ وجلَّ في أرضه، وأبوابه التي منها يؤتى » (١/ ١٩٣)، و« باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عزَّ وجلَّ، وأنَّهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها » (١/ ٢٢٧)، و« باب أنَّه لم يجمع القرآن كلَّه إلَّا الأئمَّة عليهم السلام، وأنَّهم يعلمون علمه كلَّه » (١/ ٢٢٨)، و« باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام » (١/ ٢٥٥)، و« باب أنَّ الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون، وأنَّهم لا يموتون إلَّا باختيار منهم » (١/ ٢٥٨)، و« باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنَّه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم » (١/ ٢٦٠)، و« باب أنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يعلِّم نبيَّه علماً إلَّا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين عليه السلام، وأنَّه كان شريكه في العلم » (١/ ٢٦٣)، و« باب أنَّه ليس شيءٌ من الحقِّ في يد الناس إلَّا ما خرج من عند الأئمَّة عليهم السلام، وأنَّ كلَّ شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل » (١/ ٣٩٩).

وأيضاً يُعذر الخميني في قوله في كتابه (الحكومة الإسلامية) (ص:٥٢): « فإنَّ للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرَّات هذا الكون، وإنَّ من ضروريات مذهبنا أنَّ لأئمَّتنا مقاماً لا يبلغه مَلَكٌ مقرَّب ولا نبيٌّ مرسَل!!! ».

٣ـ وأمَّا ما ذكره عن بعض العلماء الذين زعم أنَّهم يقولون بمقالته الخاطئة من الاكتفاء بإسلام لا يُتعرَّض فيه لجزئيات العقيدة، فسيأتي الكلام على ذلك في آخر هذا الكتاب.

***

٩ ـ ثناؤه على أهل البدع وقدحه في أهل السُّنَّة، والرَّدُّ عليه

قال في (ص:٢٦): « وكان للمعتزلة قوَّة هائلة ثمَّ أضعفتها السلطات، لكن لا زال لها وجود قويٌّ إلى يومنا هذا، خاصة بعد طباعة كتب المعتزلة والعثور على مخطوطاتها في اليمن ومصر وأوربا وغيرها ».

وقال في (ص:٤١): « والخلاصةُ أنَّ الأصلَ في المجتمعات ألاَّ يخلو منها الاختلاف والتناقض، بل يصبح هذا الاختلاف صحياً إذا بقي في دائرة السلم والاجتهاد، أمَّا إذا كان الاختلاف طريقاً لتفرُّق المسلمين وتنازعهم وتكفير بعضهم بعضاً أو تبديع بعضهم بعضاً فإنَّه يُصبح مذموماً »، وقال تعليقاً على هذا: « وهذا لا يعني بالضرورة أنَّ الباطل عند حدوث القتال والتكفير موزَّع بالسويَّة على الطرفين جميعاً؛ فقد يكون الحق مع طرف ولكنَّه نادر خاصة في العقائد، والأصل أنَّ معظمَ الاختلافات بين المسلمين أن يكون كل طرف ممسكاً بطرف من الحقيقة!! ».

وقال في (ص:٩٠): « ولذلك كان أكثر بل كلُّ التيارات التي نصمُها بالبدعة كالجهمية والقدرية والمعتزلة والشيعة والزيدية وغيرهم، كلُّ هؤلاء كانوا من الدعاة إلى تحكيم كتاب الله وتحقيق العدالة، وكانوا من الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر!!! ».

وقال في (ص:٩١): «وحرارة هذا القول منِّي كان أسفاً منِّي على سنوات أضعتُها في بغض ولعن الجهمية والقدرية، ولم أنتبه لبراءتهما من أكثر ما نُسب إليهما وظلمي لهما إلَّا بعد بحثي في الموضوع في فترة متأخرة!!».

وفي الصفحات (٨٩ ـ ٩١) تباكى على قتل الجعد بن درهم والجهم بن صفوان وغيلان الدمشقي، وهم من رؤوس المبتدعة، وزعم أنَّ قتلهم سياسي ولم يكن لبدعهم!!

وقال في (ص:٩٥): «لكن المعتزلة ـ مثل غيرهم من الفرق ـ أصابوا في أشياء وأخطأوا في أشياء، لكنَّهم في الجملة لا يُستغنى عنهم ولا عن تراثهم وعلومهم، وهم مسلمون متديِّنون بدين الإسلام باطناً وظاهراً، وهذا يوجب لهم حق الإسلام كما لا يخفى على عاقل!!».

وقال في (ص:٨٦): «وللقدرية نصوص شرعية يستشهدون بها مثلما للسنَّة والشيعة والمعتزلة نصوص شرعية يرون فيها الدليل الكافي على ما يذهبون إليه!!».

وأجيب على ذلك بما يلي:

١ ـ إنَّ كتابات المالكي التي زعمها بحوثاً، سواء ما اطَّلعتُ عليه منها أو وقفت على ذكر أسمائها، كلُّها تتعلَّق بذمِّ أهل السُّنَّة والنَّيل منهم، بدءاً بأصحاب رسول الله ﷺ، إلى الموجودين منهم في هذا الزمان بالمملكة وغيرها، وكما لم يسلم أهل السنَّة من ذمِّه، فكذلك لم تسلم كتبهم من ذمِّه ونيله منها، وقد مرَّ ذلك قريباً، ولم أقف له على بحث أو اسم لبحث يتعلَّق بذمِّ أهل البدع على اختلافهم وتعدُّدهم والنَّيل منهم، وما أثبتُّه من كلامه واضح في إشادته بأهل البدع، ومن ذلك ثناؤه على المأمون الذي نصر المعتزلة وآذى

أهل السنَّة حيث قال في (ص:١٣٥): «وكان من أعدل ملوك بني العباس وأكثرهم علماً!!»، وفي المقابل ذمُّه للمتوكّل الذي أنهى فتنة خلق القرآن ونصر أهل السنَّة، حيث وصفه بأنَّه مبتدعٌ ظالم!!

٢ ـ ما زعمه من أنَّ كلاًّ من المختلفين مُمسكٌ بطرف من الحقيقة، وأن كون الحقِّ في العقائد مع طرف واحد نادر هو من أبطل الباطل؛ لأنَّ فيه تسوية بين الحقِّ والباطل، وأنَّه لا يوجد فرقة ناجية تكون على الحقِّ، لا يضرُّها من خذلها ولا مَن خالفها، ويترتَّب عليه أنَّ مَن قال: (إنَّ القرآن مخلوق) على حقٍّ، ومَن قال: (إنَّ الله لا يُرى في الدار الآخرة) على حقٍّ، وأنَّ مَن قال بكفر مرتكب الكبيرة وتخليده في النار على حقٍّ، وأنَّ من قال: (وإنَّ من ضروريات مذهبنا أنَّ لأئمَّتنا مقاماً لا يبلغه مَلَكٌ مقرَّب ولا نبيٌّ مرسَل) على حقٍّ، وهكذا يكون سائر أنواع الباطل والزَّيغ والضلال يكون أهلها ـ بناء على زعمه ـ على حقٍّ.

٣ ـ وأمَّا تباكيه على قتل رؤوس المبتدعة كالجعد والجهم وغيلان، وزعمُه أنَّ قتلَهم سياسيٌّ وليس لبدعهم، فإنَّ حالَهم في زمانهم كحال المالكي في هذا الزمان، وما أشبه الليلة بالبارحة، ولو رُفع أمرُ المالكي إلى محكمة شرعية من أجل أباطيله الكثيرة، فحكمت بقتله لتلك الأباطيل، ومن أبرزها ما يلي:

أوَّلاً: إنكاره صحبة أكثر الصحابة، وهم كلُّ مَن أسلم بعد الحديبية هاجر أو لم يُهاجر، وفيهم العباس عمُّ رسول الله ﷺ، الذي هو أقرب الرِّجال إليه نسباً، وابنه عبد الله وخالد بن الوليد وغيرهم، زاعماً أنَّ صحبتَهم كصحبة المنافقين والكفار.

ثانياً: زعمه أنَّ أصحابَ رسول الله ﷺ ـ وهم عنده المهاجرون والأنصار قبل الحديبية فقط ـ يُذادون عن حوض رسول الله ﷺ ويُؤخذون إلى النار،

ولا ينجو منهم إلَّا القليل مثل همل النعم، فهذا الزعم منه قدحٌ فيهم، وهم حملة الكتاب والسنَّة إلى الناس، والقدحُ فيهم قدحٌ في الكتاب والسنَة؛ لأنَّ القدحَ في النَّاقل قدحٌ في المنقول، وقد قال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديقٌ؛ وذلك أنَّ رسول الله ﷺ عندنا حقٌّ والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله ﷺ وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرحُ بهم أولى وهم زنادقةٌ». الكفاية للخطيب البغدادي (ص:٤٩).

ثالثاً: إنكارُه عدالة الصحابة.

رابعاً: قدحه في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وزعمه أنَّ خلافةَ أبي بكر أشبهُ ما تكون بالقهر والغلبة، وأنَّ مبايعةَ مَن يرى أنَّ عليًّا أولَى منه إنَّما هو للرضى بالأمر الواقع.

خامساً: تشكيكه في ثبوت السنَّة، وزعمه أنَّ المسلمين مختلفون في ثبوتها.

والثلاثة الأولى موجودة في كتابه السيِّء عن الصحابة، والرابع موجود في هذا الكتاب ابتداءاً من (ص:٤٥ وما بعدها)، والخامس فيه في (ص:١٦٤).

أقول: لو حكمت محكمة شرعيةٌ بقتله لأباطيله الكثيرة التي أشرتُ إلى بعضها فقُتل، لم يكن قتلُه سياسيًّا، بل لحفظ الدِّين من إلحاد المُلحدين وعبث العابثين، وعدوان المعتدين الذين يُفسدون في الأرض بعد إصلاحها، ومن المعلوم أنَّ حفظَ الدِّين هو أهمُّ الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها ومنع الاعتداء عليها، وهي الدِّين والنَّفس والعقل والمال والنَّسب.

٤ ـ وأمَّا أسفه على ذمِّه الجهميَّة والقدرية الذي رجع عنه أخيراً، فهو رجوع من الحقِّ إلى الباطل، ونعوذ بالله من الضلال بعد الهدى، ربَّنا لا تزغ

قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهَب لنا من لدنك رحمة إنَّك أنت الوهَّاب.

وأمَّا زعمه أنَّ المعتزلةَ متديِّنون بدين الإسلام باطناً، فهو يبيِّن مدى احتفائه بأهل البدع، وتزكيته لهم، مع أنَّ الباطنَ من الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله.

***

١٠ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة وسَّعوا جانب العقيدة، فأدخلوا فيها مباحث الصحابة والدجَّال والمهدي وغير ذلك، والردُّ عليه

قال في (ص:٢٨): « ووسَّعوا جانبَ العقيدة مع تشدُّد على المخالفين، فأدخلوا مباحثَ الصحابة والدَّجَّال والمهديَّ المنتظَر والمسحَ على الخفَّين والجهر بالبسملة وغير ذلك من الأخبار أو المواعظ أو الأحكام، فضلاً عن التكفير والتبديع ونشر الأكاذيب، أدخلوا كلَّ هذا وزيادة في العقيدة، وأصبح المخالف في شيء من ذلك مبتدعاً عندهم!! ».

وقد أورد المالكيُّ في آخر قراءته (ص:٢١٩) مقالاً لِمَن سَمَّاه سعود الصالح بعنوان: « مسلسل الإضافات على العقيدة فرَّق المسلمين جماعات » دندن فيه حول هذا المعنى.

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

١ ـ غالب المباحث التي تُذكر في كتب العقيدة عند أهل السنَّة من الغيب الذي لا يُعلمُ إلَّا عن طريق الكتاب والسنَّة، قال الله تعالى: ﴿ **وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقًا وَعَدۡلاً** ﴾ أي صدقاً في الأخبار، وعدلاً في الأوامر والنواهي، وكلُّ خبر يأتي في الكتاب والسنَّة عن أمور غائبة سواء كانت ماضية أو مستقبَلة أو موجودة غير مشاهدة ولا معايَنة يجب الإيمان به والتصديق،

وأصول الإيمان الستَّة المبيَّنة في حديث جبريل، وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشرِّه، هي من جملة الإيمان بالغيب الذي مدح الله أهلَه وأثنَى عليهم في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾.

وما جاء من أخبار عن المهديِّ والدجَّال يجب التصديق بها كغيرها من أشراط الساعة التي أخبر عنها الرسول ﷺ، وستقع طبقاً لِمَا أخبر به الرسول ﷺ، ومن الأقوال التي فُسِّر بها الغيب في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ ما ذكره القرطبي في تفسير هذه الآية، فقال: «وقال آخرون: الغيب كلُّ ما أخبر به الرسول عليه السلام مِمَّا لا تهتدي إليه العقول؛ من أشراط الساعة وعذاب القبر والحشر والنَّشر والصراط والميزان والجنَّة والنار».

٢ ـ قد يُذكر في بعض كتب العقيدة عند أهل السُّنَّة بعضُ الأحكام التي جاءت في القرآن أو ثبتت بها السنَّة؛ للتنبيه إلى مخالفة بعض فرق الضلال في تلك الأحكام، كغسل الرِّجلين المذكور في القرآن والمبيَّن في السنَّة من فعله ﷺ وقوله، وكالمسح على الخُفَّين الذي تواترت به السنَّة عن رسول الله ﷺ، ومع ذلك فإنَّ بعضَ فرق الضلال لا يغسلون أرجلَهم في الوضوء، بل يَمسحون على ظهورها، ولا يرون المسحَ على الخفَّين، وذِكرُ مثل هذا في بعض كتب العقيدة لا يسوِّغ التهويل والتشنيع على أهل السنَّة، من الحاقدين على أهل السنَّة، المؤيِّدين لفرق الضلال كالمالكي ومَن كان على شاكلته.

٣ ـ وأمَّا ذكر أصحاب رسول الله ﷺ في كتب العقائد لبيان فضلهم وعلوِّ قدرهم؛ لأنَّهم خير القرون المفضَّلة، فليس بغريب على مباحث العقيدة؛ لأنَّ الكتاب والسنَّة هما الينبوع الصافي الذي تُستَمَدُّ منه العقيدة، ويُستمَدُّ منه كلُّ

خير وهدى، ولم يعرف الناسُ الكتابَ والسنَّةَ ولَم يصلاَ إليهم إلَّا عن طريق الصحابة، فهم الواسطةُ بين غيرهم وبين رسول الله ﷺ، ولا يَستنكرُ ذكرَ الصحابة في كتب العقائد إلَّا مَن امتلأ قلبُه بأمراض الشبهات، وشوى قلبَه الحقدُ على خير هذه الأمَّة التي هي خير الأمَم.

❊ ❊ ❊

١١ ـ قدحه في أفضليَّة أبي بكر وأحقيَّته بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، والردُّ عليه

جاء في قراءته (ص:٤٣) عنوان بلفظ: «الاختلاف يوم السقيفة وموقف المسلمين منها وآثارها الفكرية»، أورد تحته كلاماً ينتهي في (ص:٥٠) اشتمل على قدح وتشكيك في أحقيَّة أبي بكر وأولويته بالخلافة، وأنا أورد هنا جُملاً من كلامه مشتملة على ذلك:

١ ـ ففي (ص:٤٣ ـ ٤٤) قال: «فعند علم الأنصار بوفاة النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم اجتمعوا في سقيفة بَنِي ساعدة يريدون تولية سعد بن عبادة رضي الله عنه على المسلمين؛ بحجَّة أنَّ الأنصارَ هم أهلُ المدينة عاصمة الإسلام، وأنَّ قريشاً أخرجت النَّبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم من مكة، وأنَّ الأنصارَ هم الذين حَموا النَّبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودعوتَه، ولقوا في ذلك الشدائد، وأنَّ المهاجرين ليسوا إلَّا ضيوفاً عليهم في المدينة، وعلى هذا فصاحب الدار أولَى بالتصرُّف في داره من الضيف».

٢ ـ وقال في (ص:٤٥ ـ حاشية): «بعضُهم يرى أنَّه ليس كلُّ من بايع أبا بكر الصديق يراه أَوْلَى مِن غيره! وإنَّما بايَعه لأنَّه يراه من الأكفاء للخلافة،

ولخشيته من الفتنة ورضاه بالأمر الواقع!! ...».

٣ ـ وقال في (ص:٤٥ ـ ٤٨): «وكان هناك قسمٌ آخر من كبار المهاجرين لَم يُبايعوا أبا بكر، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب ﵁ ابن عمِّ النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وزوج ابنته فاطمة الزهراء، وكان معه بنو هاشم قاطبة، وعمه العباس بن عبد المطلب وأبنائه (كذا) عبد الله بن العباس والفضل بن العباس، وكوكبة من كبار المهاجرين الأوَّلين كعمار بن ياسر وسَلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد بن عمرو وغيرهم، كما كان معهم بعضُ الأنصار كأُبَيِّ بن كعب والبراء بن عازب وجابر بن عبد الله، وغيرهم من عموم الصحابة الذين كانوا يرون أنَّ عليَّ ابنَ أبي طالب كان أكفأَ الناس لتولِّي الأمر بعد النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم! لكونه أوَّلَ مَن أسلم، ولكونه بمنزلة كبيرة من النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم (كمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة)، وكان من علماء الصحابة وشجعانهم وزهادهم، ومن العشرة المبشَّرين بالجنة، مع نسبه الشريف وقربه من النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم نسباً وصِهراً ونشأة وسكناً، فكان هذا القسم من المهاجرين ومعهم بعض الأنصار يرون أنَّ عليَّ بن أبي طالب هو أنسبُ الصحابة لتولِّي الخلافة بعد النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم!! بل تبيَّن أنَّ معظمَ الأنصار كانوا يَميلون مع عليٍّ أكثرَ من ميلِهم مع (أبي بكر!!) ﵄، لكن السبب في بيعتهم أبا بكر وتركهم عليًّا أنَّ عليًّا لَم يكن موجوداً في السقيفة أثناء المجادلة والمناظرة مع الأنصار، وربَّما لو كان موجوداً لَتَمَّ له الأمر!! لأنَّ بعضَ الأنصار لَمَّا رأوا أنَّ الأمر سينصرفُ عن سعد بن عبادة هتفوا باسم عليٍّ في السقيفة!! والأنصار كانوا أغلبيةً في المدينة، لكن عليًّا كان مشغولاً بِجَهاز النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من غسله وتكفينه والإقامة على إتمام ذلك، فهو إمَّا أنَّه لَم يعلم بهذا

الاجتماع المفاجئ في السقيفة، أو أنَّه يرى أنَّه ليس من المناسب أن يترك الجسدَ الشريف ويذهب إلى السقيفة يتنازع مع الناس في أحقيته بخلافة النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم!! فآثر البقاءَ مع الجسد الشريف غسلاً وتكفيناً مع الصلاة عليه، ثمَّ دفنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهذا استغرق يومين من موته صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وكانت البيعة العامة لأبي بكر قد تمَّت قبل دفن النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهذا كان له أثرٌ نفسي على علي بن أبي طالب ومن مَعه مِن أهل البيت، كفاطمة الزهراء، ومن معه من المهاجرين والأنصار، فقد كان هؤلاء يَرون أنَّ أصحابَ السقيفة لَم يُراعوا مكانتهم، وقطعوا الأمور دون مشورتِهم، وكانوا يفضِّلون أن يتأنَّى الناس حتى يتِمَّ دفنُ النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثمَّ يتشاور الناسُ ويولُّون مَن يرونه أهلاً للخلافة، أمَّا أن يتِمَّ الأمر في وسط النزاع المحتدم بين المهاجرين والأنصار، ثمَّ بين الأوس والخزرج من الأنصار، فهذا يُضعف عندهم شرعيَّة البيعة!! ويجعلها أشبه ما تكون بالقهر والغلبة التي تتنافى مع الشورى المأمور بها شرعاً ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ !!».

٤ ـ وقال عن الاختلاف الذي جرى في السقيفة (ص:٤٣ ـ حاشية): « ويرى البعضُ أنَّ هناك أسباباً قبليَّة وتعصباً لفئات وأشخاص، وليس اختلافهم لمصلحة الإسلام!! ورغم عدم تسليمنا بل وإنكارنا لهذا القول من ناحية بحثية بحتة، إذ لم يثبت هذا من حيث الرواية، إلَّا أنَّه ليس هناك دليلٌ شرعي ولا عقلي يمنع من هذا!! فالصحابة يعتريهم ما يعتري سائرَ البشر!».

٥ ـ وقال في (ص:٤٦ ـ حاشية): « سببُ ميل الأنصار لعليٍّ أكثر من ميلهم لأبي بكر وعمر أنَّ عليًّا كان أكثر فتكاً في مشركي قريش؛ إذ قتل من

قريش في بدر وحدها نحو خمسة عشر رجلاً، وأوصلهم بعض المؤرِّخين ـ كالواقدي ـ إلى ثلاثة وعشرين رجلاً، فكان الأنصارُ يرون أنَّ عليًّا كان صارماً في موضوع قريش، وأنَّه سيكبحُ جِماحَ قريش (وخاصة الطُّلَقاء منهم، وكان الطُّلَقاء يُمثِّلون أغلب قريش)، وأنَّه لن يصيب الأنصارَ من قريش أذى أو أثرة إذا كان علي هو الخليفة؛ لأنَّ قريشاً تُبغض عليًّا لكثرة نكايته في بيوتاتهم، بعكس أبي بكر وعمر وعثمان؛ إذ لَم يثبت أنَّهم قتلوا من قريش أحداً باستثناء رجل واحد قتله عمرُ بنُ الخطاب يوم بدر، أما علي فقتل منهم العشرات في بدر وأُحُد والخندق ويوم الفتح، وهي المعارك المشهورة مع قريش ...

وقد كان بين علي والأنصار مَحبَّة عظيمة، وكان عليٌّ على علاقة كبيرة بهم، وولَّى جَمعاً من فضلائهم أيَّام خلافته »، فذكر سبعة منهم ثمَّ قال: « بينما لَم يجد الأنصارُ فرصتَهم في عهد أبي بكر وعمر وعثمان؛ إذ كانت الولايات في أيدي القرشيِّين في الغالب (وهذا أمرٌ يدعو للدراسة لمعرفة الأسباب!!) ... ومن الاتفاقات الجديرة بالذِّكر هنا أنَّه ورد في الأنصار حديثاً (كذا): (لا يحب الأنصارَ إلَّا مؤمن، ولا يُبغضهم إلَّا منافق)، وورد الحديث نفسه في علي: (لا يحب عليًّا إلَّا مؤمن، ولا يُبغضه إلَّا منافق)، الحديثان في مسلم، وبوَّب مسلمٌ لهذا باباً بعنوان (باب حب علي والأنصار من الإيمان) ... ».

٦ ـ وقال في (ص:٤٩ ـ حاشية): « أسلم يوم مكة ألفان من قريش وسُمُّوا الطُّلَقاء، وكان المسلمون من قريش قبل فتح مكة نحو سبعمائة فقط، فأكثريَّة قريش من الطُّلَقاء، فلعله لهذا السبب كان الأنصار يَخشون إذا ذهبت الخلافة لقريش أن تصل إلى هؤلاء الطُّلَقاء، وقد حصل هذا بعد ثلاثين سنة، إذ تولَّى الأمر معاوية بن أبي سفيان وهو من الطُّلَقاء، وقد وجد الأنصار في عهده

الأثرة الشديدة التي أخبرهم بها النَّبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم!!!».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ اشتمل كلامه هذا على قدح وتشكيك في أحقيَّة أبي بكر بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وذلك في الجمل التالية:

ـ «ليس كلُّ من بايع أبا بكر الصديق يراه أَوْلَى مِن غيره! وإنَّما بايَعه لأنَّه يراه من الأكفاء للخلافة، ولخشيته من الفتنة ورضاه بالأمر الواقع!!».

ـ زعمه أنَّ قسماً من المهاجرين وبعض الأنصار «يرون أنَّ عليَّ بن أبي طالب هو أنسبُ الصحابة لتولِّي الخلافة بعد النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم!! بل تبيَّن أنَّ معظمَ الأنصار كانوا يَميلون مع عليٍّ أكثرَ من ميلِهم مع (أبي بكر!!) رضي الله عنهما، لكن السبب في بيعتهم أبا بكر وتركهم عليًّا أنَّ عليًّا لَم يكن موجوداً في السقيفة أثناء المجادلة والمناظرة مع الأنصار، وربَّما لو كان موجوداً لَتَمَّ له الأمر!!».

ـ زعمه أنَّ عليًّا لم يذهب إلى السقيفة «إمَّا أنَّه لَم يعلم بهذا الاجتماع المفاجئ في السقيفة، أو أنَّه يرى أنَّه ليس من المناسب أن يترك الجسدَ الشريف ويذهب إلى السقيفة يتنازع مع الناس في أحقيته بخلافة النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم!!».

ـ زعمه أنَّ عليًّا رضي الله عنه ومن معه من أهل البيت كانوا يفضِّلون أن يتأنَّى الناس حتى يتمَّ دفن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم يتشاور الناس ويولُّون مَن يرونه أهلاً للخلافة، أمَّا أن يتمَّ الأمرُ في وسط النزاع المحتدم بين المهاجرين والأنصار، ثم بين الأوس والخزرج من الأنصار، فهذا يضعف عندهم شرعيَّة البيعة، ويجعلها أشبهَ ما تكون بالقهر والغلبة التي تتنافى مع

الشورى المأمور بها شرعاً ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾!!!

ـ « سبب ميل الأنصار لعليٍّ أكثر من ميلهم لأبي بكر وعمر أنَّ عليًّا كان أكثرَ فتكاً في مشركي قريش!! ».

٢ ـ ما زعمه من كون الأنصار يرون أنَّ اختيار الخليفة إليهم لأنَّهم أصحاب الدار، وأنَّ المهاجرين ما هم إلَّا ضيوف عليهم، هو من سوء ظنِّه في الأنصار رضي الله عنهم، وكذا ما زعمه من أنَّ البعضَ يرى أنَّ الاختلافَ الذي جرى يوم السقيفة يرجع إلى تعصُّب قبلي، وليس لمصلحة الإسلام هو من سوء ظنِّه في المهاجرين والأنصار، وما ذكره من استنكار هذا الرأي، ثم القول بأنَّه ليس هناك ما يمنع منه؛ لأنَّ الصحابةَ يعتريهم ما يعتري البشر هو من تناقضه في كلام قليل لا يتجاوز ثلاثة أسطر، مع أنَّه يصف أهل السنَّة بأنَّهم متناقضون.

٣ ـ ما أشار إليه من أولوية علي رضي الله عنه بالخلافة؛ لكونه بمنزلة كبيرة من النَّبيِّ ﷺ كمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة، فيُجاب بأنَّ بعضَ أهل الأهواء والبدع يتشبَّثون بأوْلوية علي بن أبي طالب بالخلافة بالحديث الوارد في ذلك، وهو حديث ثابتٌ في الصحيحين عن سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه، ولفظه عند البخاري (٤٤١٦): « أنَّ رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك، واستخلف عليًّا، فقال: أَتُخلِّفني في الصبيان والنساء؟ قال: ألا ترضى أن تكون منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه ليس نبيٌّ بعدي؟! ».

وهو لا يدلُّ لهم؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ إنَّما قال ذلك تطييباً لنفس عليٍّ رضي الله عنه لَمَّا قال له: أَتُخلِّفني في الصبيان والنساء؟ وهذا الاستخلاف إنَّما هو مدَّة سفره إلى تبوك، كما أنَّ استخلاف موسى لهارون كان مدَّة ذهابه لمناجاة الله، فهذا هو المراد بالتشبيه، فالمشبَّه استخلاف النَّبيِّ ﷺ لعليٍّ مدَّة غيبته، والمشبَّه به

استخلاف موسى لهارون مدَّة غيبته، إلَّا أنَّ المشبَّه به نبِيٌّ استخلف نبيًّا لوجود الأنبياء في زمن واحد، وأمَّا نبيُّنا محمد ﷺ فإنَّه لا نبِيَّ بعده، لا في زمانه ولا بعد زمانه.

وليس فيه دلالة على أحقِّيَّة علي بالخلافة بعد رسول الله ﷺ.

٤ ـ ما أشار إليه من أولوية علي رضي الله عنه بالخلافة لكونه قد أكثر القتلَ في كفار قريش، أقول: إنَّ كثرةَ القتل لا تعتبر دليلاً على الأولوية، ومن المعلوم أنَّ بعضَ من تأخَّر إسلامُهم كانت نكايتهم بالعدوِّ أشدَّ مِمَّن هو أفضل منهم مِمَّن تقدَّم إسلامُهم، وإنَّما التفضيل والتقديم في الخلافة يُعوَّل فيه على الأدلَّة.

٥ ـ ما أشار إليه من ورود حديثين في صحيح مسلم، أحدهما في الأنصار، والثاني في عليٍّ، يدلاَّن على أنَّه لا يحبُّهم إلَّا مؤمنٌ ولا يبغضهم إلَّا منافقٌ، أقول: إنَّ الحديثَ في الأنصار جاء في الصحيحين من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، ولفظه: « الأنصار لا يحبُّهم إلَّا مؤمنٌ ولا يبغضهم إلَّا منافقٌ، فمَن أحبَّهم أحبَّه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله » رواه البخاري (٣٧٨٣) ومسلم (١٢٩)، وأيضاً من حديث أنس رضي الله عنه، ولفظه: « آيةُ الإيمان حبُّ الأنصار، وآيةُ النِّفاق بغضُ الأنصار » رواه البخاري (٣٧٨٤) ومسلم (١٢٨).

وفي صحيح مسلم (١٣١) عن زرٍّ قال: قال عليّ: « والذي فَلَقَ الحَبَّة وَبَرَأَ النَّسَمَة إنَّه لعهدُ النَّبيِّ ﷺ إليَّ: ألاَّ يُحبَّني إلَّا مؤمن، ولا يبغضني إلَّا منافقٌ ».

وبغضُ المنافقين للأنصار إنَّما هو لنُصرتهم النَّبيَّ ﷺ لإظهار دينه، وهذا المعنى لا يختصُّ به الأنصار؛ فإنَّ المهاجرين هم أيضاً أنصارٌ، وقد جمعوا بين الهجرة والنُّصرة، ولهذا كانوا أفضلَ من الأنصار، وقد وصفهم الله بهذين الوصفين في قوله: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ

﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾، قال الحافظ في الفتح (١/ ٦٣) في شرح حديث حبّ الأنصار: « ... فلهذا جاء التحذيرُ من بغضهم والترغيب في حبهم حتَّى جعل ذلك آيةَ الإيمان والنفاق؛ تنويهاً بعظيم فضلهم، وتنبيهاً على كريم فعلهم، وإن كان مَن شاركهم في معنى ذلك مشاركاً لهم في الفضل المذكور كلٌّ بقسطه، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عليّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال له: (لا يُحبُّكَ إلَّا مؤمن، ولا يبغضكَ إلَّا منافقٌ)، وهذا جارٍ باطّرادٍ في أعيان الصحابة؛ لتحقق مشترك الإكرام؛ لِمَا لهم مِن حسن الغناء في الدِّين، قال صاحب المفهم: وأمَّا الحروب الواقعة بينهم فإن وقع من بعضهم بغضٌ لبعضٍ فذاك من غير هذه الجهة (يعني النصرة)، بل للأمر الطارئ الذي اقتضى المخالفة، ولذلك لَم يحكم بعضهم على بعضٍ بالنفاق، وإنَّما كان حالُهم في ذاك حالَ المجتهدين في الأحكام، للمصيب أجران، وللمخطئ أجرٌ واحد، والله أعلم ».

وكتاب المفهم هو شرحٌ لصحيح مسلم، وصاحبُه أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، وهو شيخ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المفسر.

وأمّا ما ذكره المالكي مِن أنَّ مسلماً بوَّب لهذا باباً بعنوان « باب حبُّ عليٍّ والأنصار من الإيمان »، فإنَّ مسلماً رحمه الله لَم يضع في صحيحه أبواباً، وهو في حكم المبوَّب، وتراجم الأبواب إنَّما هي من عمل غيره، قال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم (١/ ٢١): « وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضُها جيِّدٌ وبعضُها ليس بجيِّد، إمَّا لقصور في عبارة الترجمة، وإمَّا لركاكةِ لفظها، وإمَّا لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرصُ على التعبير عنها بعبارات تليقُ بها في مواطنها، والله أعلم ».

وبعد إيراد جمل من كلام المالكي في التشكيك والقدح في أحقيَّة أبي بكر بالخلافة بعد رسول الله ﷺ والردِّ عليه أُورِد هنا بعضَ ما وقفت عليه من الأحاديث والآثار وحكاية الإجماع في بيان أحقيَّة أبي بكر بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وهي منقولة من كتابي الانتصار للصحابة الأخيار في رد أباطيل حسن المالكي، من (ص:٧٢) إلى (ص:٨٢).

أوَّلاً: الأحاديث والآثار:

١ ـ روى البخاري (٥٦٦٦)، ومسلم (٢٣٨٧) في صحيحيهما، واللفظ لمسلم، عن عائشة ﵂ قالت: « قال لي رسول الله ﷺ في مرضِه: ادْعِي لي أبا بكر وأخاكِ حتى أكتب كتاباً، فإنِّي أخاف أن يتمنّى متمنٍّ ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى اللهُ والمؤمنون إلَّا أبا بكر ».

٢ ـ روى البخاري (٧٢٢٠)، ومسلم (٢٣٨٦) في صحيحيهما، واللفظ للبخاري عن جُبير بن مُطْعم قال: « أتت النَّبيَّ ﷺ امرأةٌ فكلَّمته في شيءٍ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: يا رسول الله! أرأيتَ إن جئتُ ولَم أجدْك، كأنَّها تريد الموت؟ قال: إن لَم تجديني فأتِي أبا بكر ».

٣ ـ روى البخاري في صحيحه (٦٧٨) عن أبي موسى الأشعري ﵁ قال: « مرض النَّبيُّ ﷺ فاشتدَّ مرضُه، فقال: مُروا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس » الحديث، وقد أخرجه مسلم في صحيحه (٤٢٠).

وجاء أمره ﷺ أبا بكر ليصلي بالناس من حديث عائشة ﵂ عند البخاري (٦٧٩) ومسلم (٤١٨).

وقد فهم الصحابةُ ﵃ من تقديم أبي بكر ﵁ في الإمامة في الصلاة أنَّه الأحقُّ بالخلافة، فروى ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٧٨ ـ ١٧٩) قال: أخبرنا

حُسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله (يعني ابن مسعود) رضي الله عنه قال: « لَمَّا قُبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار: مِنَّا أميرٌ ومنكم أميرٌ، قال: فأتاهم عمر، فقال: يا معشر الأنصار! ألستم تعلمون أنَّ رسول الله ﷺ قد أمر أبا بكر أن يصلّي بالناس؟ قالوا: بلى! قال: فأيُّكم تطيبُ نفسُه أن يتقدَّم أبا بكر؟ قالوا: نعوذ بالله أن نتقدَّم أبا بكر! ».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُه رجالُ الجماعة، وعاصم هو ابن أبي النجود، وحديثُه في الصحيحين مقرونٌ، ورواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦٧)، وقال: « هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي.

وفي صحيح البخاري (٣٦٦٨) أنَّ عمر رضي الله عنه قال لأبي بكر يوم السقيفة: « بل نبايعُك أنت؛ فأنت سيِّدنا وخيرُنا وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده، فبايعه وبايعه الناس ».

٤ ـ روى مسلم في صحيحه (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله البجلي أنَّه قال: « سمعتُ النَّبيَّ ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ وهو يقول: إنِّي أبرأُ إلى الله أن يكون لي منكم خليلٌ؛ فإنَّ اللهَ تعالى قد اتَّخذني خليلاً، كما اتَّخذ إبراهيمَ خليلاً، ولو كنتُ متَّخذاً من أُمَّتي خليلاً لاتَّخذتُ أبا بكرٍ خليلاً » الحديث.

وهذا التنويهُ بهذه الفضيلة العظيمة للصِّدِّيق في مرض موته ﷺ وقبل وفاته بخمس ليالٍ، فيه إشارةٌ قويّةٌ إلى أنَّه الأحقُّ بالخلافة من غيره.

٥ ـ روى البخاري (٣٦٦٤) ومسلم (٢٣٩٢) في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « بينا أنا نائمٌ رأيتُني على قليبٍ عليها دلوٌ، فنزعتُ منها ما شاء الله، ثمَّ أخذها ابنُ أبي قُحافة فنزع بها ذَنُوباً أو ذنوبين، وفي نزعه ضَعفٌ، والله يغفر له ضعفَه، ثمَّ استحالت غرباً فأخذها ابنُ

الخطاب، فلَم أَرَ عَبْقرياً من الناس ينزع نزعَ عمر، حتى ضرب الناسُ بعَطَن».

ورؤيا الأنبياء وحيٌ، وهذه الرؤيا فيها إشارةٌ إلى خلافة أبي بكر وقِصَرها، وإلى خلافة عمر مِن بعده، وطولها وكثرة نفعها.

٦ ـ روى ابن أبي شيبة في مصنّفه (٧/ ٤٣٤ رقم:٧٠٥٣) فقال: حدثنا ابن نُمير، عن عبد الملك بن سلع، عن عبد خير قال: سمعتُ علياً يقول: «قُبض رسول الله ﷺ على خير ما عليه نَبيٌّ من الأنبياء، قال: ثمَّ استخلف أبو بكر فعمل بعمل رسول الله ﷺ وبسنته، ثمَّ قُبض أبو بكر على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمة بعد نبيِّها، ثمَّ استُخلف عمر فعمل بعملهما وسنتهما، ثمَّ قُبض على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمة بعد نبيِّها وبعد أبي بكر».

ورجالُ هذا الإسناد محتجٌّ بهم، فعبد خير وعبد الله بن نمير ثقتان، وعبد الملك بن سلع صدوق.

ثانياً: حكايةُ الإجماع والاتّفاق على خلافة أبي بكر رضي الله عنه:

لَم يأت نصٌّ عن رسول الله ﷺ صريحٌ على خلافة أبي بكر أو غيره، لكنَّه قد جاء أحاديث صحيحة تدلُّ دلالة قويَّة على أنَّه أولَى من غيره بالخلافة، وقد مرَّ جملةٌ منها، وقد حصل اتِّفاق الصحابة رضي الله عنهم على بيعته، وتحقَّق ما أخبر به الرسول ﷺ في قوله في الحديث المتقدِّم قريباً: «يأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر»، ويدلُّ على حصول اتِّفاقهم على بيعته ما يلي:

١ ـ روى الحاكم في المستدرك (٣/ ٧٨ ـ ٧٩) قال: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدَّثني أبي وأحمد بن منيع، قالا: ثنا أبو بكر بن عياش، ثنا عاصم، عن زِر، عن عبد الله (يعنِي ابنَ مسعود) قال:

« ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيِّئاً فهو عند الله سيِّء، وقد رأى الصحابةُ جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر رضي الله عنه ».

ورجاله مُحتجٌّ بهم، والقطيعي ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٠)، وقال عنه: « الشيخ العالم المحدِّث مسند الوقت ».

٢ ـ روى البخاري في صحيحه (٧٢١٩) بإسناده إلى الزهري أنَّه قال: « أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر، وذلك الغد من يوم توفي النَّبيُّ ﷺ، فتشهَّد وأبو بكر صامت لا يتكلَّم، قال: كنت أرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يَدْبَرَنا، يريد بذلك أن يكون آخرَهم، فإن يكُ محمدٌ ﷺ قد مات، فإنَّ الله تعالى قد جعل بين أظهرِكم نوراً تهتدون به بما هدى اللهُ به محمداً ﷺ، وإنَّ أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ ثاني اثنين، فإنَّه أولَى الناسِ بأمورِكم، فقوموا فبايِعوه، وكانت طائفةٌ منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بَنِي ساعدة، وكانت بيعة العامة على المنبر، قال الزهري (أي بالإسناد المتقدِّم) عن أنس بن مالك: سمعتُ عمر يقول لأبي بكر يومئذ: اصعد المنبر، فلم يزل به حتى صعد المنبر، فبايعه الناسُ عامَّة ».

٣ ـ روى أبو داود في سننه (٤٦٣٠) قال: حدَّثنا محمد بن مسكين، حدَّثنا محمد ـ يعني الفريابي ـ قال: سمعتُ سفيان (يعني الثوري) يقول: « مَن زعم أنَّ عليًّا عليه السلام كان أحقَّ بالولاية منهما فقد خطَّأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء ».

إسناده صحيح، ومحمد بن يوسف الفريابي ثقة أخرج له الجماعة، ومحمد ابن مسكين ثقة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

٤ ـ روى البيهقي في كتابه مناقب الشافعي (١/ ٤٣٤) بإسناده إلى الشافعي

قال: « أجمع الناسُ على خلافة أبي بكر، واستخلَف أبو بكر عمر، ثمَّ جعل عمرُ الشورى إلى ستة، على أن يُوَلُّوها واحداً، فوَلَوْها عثمان رضي الله عنهم أجمعين ».

٥ ـ قال الإمام أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل في كتابه الإبانة (ص:١٨٥ ـ ١٨٦): « وأثنى الله عزَّ وجلَّ على المهاجرين والأنصار والسابقين إلى الإسلام، وعلى أهل بيعة الرضوان، ونطق الكتاب بمدح المهاجرين والأنصار في مواضع كثيرة، وأثنى على أهل بيعة الرضوان، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ الآية.

قد أجمع هؤلاء الذين أثنى عليهم ومدَحهم على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وسَمَّوه خليفة رسول الله ﷺ، وبايعوه وانقادوا له، وأقَرُّوا له بالفضل، وكان أفضلَ الجماعة في جميع الخصال التي يستحقُّ بها الإمامةَ من العلم والزهد وقوَّة الرأي وسياسة الأمَّة وغير ذلك ».

٦ ـ قال أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان الحافظ المعروف بابن السَّقاء: « وأجمع المهاجرون والأنصار على خلافة أبي بكر، قالوا له: يا خليفة رسول الله! ولَم يُسَمَّ أحدٌ بعده خليفة، وقيل: إنَّه قُبض النَّبيُّ ﷺ عن ثلاثين ألف مسلم، كلٌّ قال لأبي بكر: يا خليفة رسول الله! ورَضوا به مِن بعده، رضي الله عنهم، وإلى حيث انتهينا قيل لهم: أمير المؤمنين ». من تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ١٣١).

والمراد أنَّ أبا بكر كان يُقال له: يا خليفة رسول الله! وأمَّا غيره فيُقال له: يا أمير المؤمنين.

٧ ـ قال أبو عثمان الصابوني إسماعيل بن عبد الرحمن في كتابه عقيدة السَّلف أصحاب الحديث (ص:٨٧): « ويُثبت أصحابُ الحديث خلافةَ أبي بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله ﷺ باختيار الصحابة واتِّفاقهم عليه وقولهم

قاطبة: رَضِيَه رسولُ الله ﷺ لدِيننا فرضيناه لدُنيانا، يعني أنَّه استخلفه في إقامة الصلوات المفروضات بالناس أيَّام مرضه وهي الدِّين، فرضيناه خليفةً للرسول ﷺ علينا في أمور دُنيانا.

وقولهم: قدَّمك رسول الله ﷺ فمَن ذا الذي يُؤَخِّرك؟ وأرادوا أنَّه ﷺ قدَّمَك في الصلاة بنا أيَّام مرضه، فصلينا وراءك بأمره، فمَن ذا الذي يُؤخِّرك بعد تقديمه إيَّاك؟!

وكان رسول الله ﷺ يتكلَّم في شأن أبي بكر في حال حياته بما يُبيِّن للصحابة أنَّه أحقُّ الناس بالخلافة بعده، فلذلك اتَّفقوا عليه واجتمعوا، فانتفعوا بمكانه ـ والله ـ وارتفعوا به وعَزُّوا وعَلَوْا بسببه».

٨ ـ قال الإمام البيهقي في كتابه الاعتقاد (ص:١٧٩ ـ ١٨٠): «وقد صحَّ بما ذكرنا اجتماعُهم على مبايعته مع علي بن أبي طالب، فلا يجوز لقائل أن يقول: كان باطنُ عليٍّ أو غيرِه بخلاف ظاهرِه، فكان عليٌّ أكبرَ محلاًّ وأجلَّ قدراً من أن يقدم على هذا الأمر العظيم بغير حقٍّ أو يُظهِرَ للناس خلافَ ما في ضميره، ولو جاز هذا في اجتماعهم على خلافة أبي بكر لَم يصحَّ إجماعٌ قطُّ، والإجماعُ أَحَدُ حُجَج الشريعة، ولا يجوز تعطيلُه بالتوهُّم».

٩ ـ قال ابن قدامة في لُمعة الاعتقاد (ص:٣٥): «وهو (أي أبو بكر الصديق) أحقُّ خلق الله بالخلافة بعد النَّبيِّ ﷺ؛ لفضله وسابقته وتقديم النَّبيِّ ﷺ له في الصلاة على جميع الصحابة رضي الله عنهم وإجماع الصحابة على تقديمه ومبايعته، ولم يكن الله ليجمعهم على ضلالة».

١٠ ـ قال القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٦٤): «وأجمعت الصحابةُ على تقديم الصدِّيق بعد اختلافٍ وقع بين المهاجرين والأنصار في

سقيفة بَنِي ساعدة في التعيين، حتى قالت الأنصار: منَّا أميرٌ ومنكم أمير، فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرون عن ذلك، وقالوا لهم: إنَّ العربَ لا تدين إلَّا لِهذا الحيِّ من قريش، ورَوَوا لهم الخبرَ في ذلك، فرجعوا وأطاعوا لقريش».

١١ ـ قال الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٥/ ١٥٤ ـ ١٥٥) عند شرحه لأثر عائشة رضي الله عنها لَمَّا سُئلت: «مَن كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثمَّ مَن بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثمَّ قيل لها: مَن بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، ثمَّ انتهت إلى هذا»، قال: «هذا دليلٌ لأهل السُّنَّة في تقديم أبي بكر ثمَّ عمر في الخلافة مع إجماع الصحابة، وفيه دلالة لأهل السُّنَّة أنَّ خلافةَ أبي بكر ليست بنصٍّ من النَّبيِّ ﷺ على خلافته صريحاً، بل أجمعت الصحابةُ على عقد الخلافة له وتقديمه لفضيلته، ولو كان هناك نصٌّ عليه أو على غيره لَم تقع المنازعةُ من الأنصار وغيرهم أولاً، ولَذَكر حافظ النصِّ ما معه، ولرجعوا إليه، لكن تنازعوا أوَّلاً، ولم يكن هناك نصٌّ، ثمَّ اتَّفقوا على أبي بكر واستقرَّ الأمر».

١٢ ـ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٦/ ٤٥٥): «... فبايعه الذين بايعوا الرَّسولَ تحت الشجرة، والذين بايعوه ليلة العقبة، والذين بايعوه لَمَّا كانوا يُهاجرون إليه، والذين بايعوه لَمَّا كانوا يُسلمون من غير هجرة كالطلقاء وغيرِهم، ولم يقل أحدٌ قطُّ: إنِّي أحقُّ بهذا مِن أبي بكر، ولا قاله أحدٌ في أحدٍ بعينه: إنَّ فلاناً أحقُّ بهذا الأمر من أبي بكر».

١٣ ـ عقد ابن القيم في كتابه «الفوائد» فصلاً في فضائل أبي بكر، ومِمَّا جاء فيه قوله في (ص:٩٥): «نطقتْ بفضله الآياتُ والأخبارُ، واجتمع على بيعته المهاجرون والأنصار».

١٤ ـ قال ابن كثير في كتابه البداية والنهاية (٩/ ٤١٥ ـ ٤١٨): «وقد اتَّفق الصحابةُ ﷺ على بيعة الصِّديق في ذلك الوقت، حتى عليّ ابن أبي طالب والزبير بن العوام ﷺ وأرضاهما، والدليل على ذلك ما رواه البيهقي حيث قال: أنبأنا أبو الحسين علي بن محمد بن علي الحافظ الإسفراييني، ثنا أبو علي الحُسين بن علي الحافظ، ثنا أبو بكر بن خزيمة وإبراهيم بن أبي طالب، قالا: نا بُندار بن بشار، ثنا أبو هشام المخزومي، ثنا وُهيب، ثنا داود بن أبي هند، ثنا أبو نَضرة، عن أبي سعيد الخدري قال: «قُبض رسول الله ﷺ، واجتمع الناسُ في دار سعد بن عُبادة، وفيهم أبو بكر وعمر، قال: فقام خطيبُ الأنصار فقال: أتَعلمون أنَّ رسول الله ﷺ كان من المهاجرين، وخليفتَه من المهاجرين، ونحن كنَّا أنصارَ رسولِ الله ﷺ، فنحن أنصارُ خليفتِه كما كنَّا أنصارَه، قال: فقام عمرُ بنُ الخطاب، فقال: صدق قائلُكم، ولو قُلتُم غيرَ هذا لَم نُتابِعكم، فأخذ بيد أبي بكر، وقال: هذا صاحبُكم فبايِعوه، فبايعه عمر، وبايعه المهاجرون والأنصارُ، قال: فصعد أبو بكر المنبرَ، فنظر في وجوه القوم، فلَم يرَ الزبيرَ، فدعا بالزبير فجاء، قال: قلتَ: ابنُ عمَّةِ رسول الله ﷺ وحواريُّه، أردتَ أن تشُقَّ عصا المسلمين؟! قال: لا تثريبَ يا خليفة رسول الله! فقام فبايعه، ثمَّ نظر في وجوه القوم فلَم يرَ عليًّا، فدعا بعليٍّ بن أبي طالب، فجاء فقال: قلتَ: ابنُ عمِّ رسول الله ﷺ وختَنُه على ابنتِه، أردتَ أن تشُقَّ عصا المسلمين؟! قال: لا تثريبَ يا خليفة رسول الله! فبايعه»، هذا أو معناه».

وهذا إسنادٌ صحيح، رجاله رجال مسلم، وابن خزيمة هو إمام الأئمة صاحب الصحيح.

وإبراهيم بن أبي طالب هو محمد بن نوح، ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٥٧) وقال: «الإمام الحافظ المجوِّد الزاهد، شيخ نيسابور،

وإمام المحدِّثين في زمانه »، ونقل عن الحاكم أنَّه قال فيه: « إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرِّجال، جمع الشيوخ والعلل ».

وأبو علي الحسين بن علي الحافظ، ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١) وقال: « الحافظ الإمام العلاَّمة الثبت أبو علي الحسين بن علي ابن يزيد بن داود النيسابوري، أحد النُّقَّاد ».

وشيخ البيهقي، ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٠٥) وقال: « الإمام الحافظ النَّاقد القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن حسين ابن شاذان بن السَّقا الإسفراييني، من أولاد أئمَّة الحديث، سمع الكتب الكبار وأملى وصنَّف ».

وقد أورد ابن كثير حديث البيهقي هذا في البداية (٨/ ٩٢) بإسناده ومتنه، وفيه أنَّ كنية شيخه أبو الحسن، ثمَّ قال: « وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قُطَعة، عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سِنان الخدري »، وقد ساق البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٤٣) هذا الإسناد وأحال في متنه على متن إسناد قبله، وقال: « بنحوه »، وفيه أنَّ كنية شيخه: أبو الحسن.

وقال ابن كثير أيضاً (٩/ ٤١٧): « وقال موسى بن عقبة في مغازيه عن سعد بن إبراهيم، حدَّثني أبي: (أنَّ أباه عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر، وأنَّ محمد بن مسلمة كسَر سيفَ الزبير، ثمَّ خطب أبو بكر، واعتذر إلى الناس، وقال: والله! ما كنتُ حريصاً على الإمارة يوماً ولا ليلة، ولا سألتُها اللهَ في سرٍّ ولا علانية، فقبِل المهاجرون مقالتَه، وقال عليٌّ والزبير: ما غضِبْنا، إلَّا لأنَّنا أُخِّرنا عن المشورة، وإنَّا نرى أبا بكر أحقَّ الناس بها بعد رسول الله ﷺ؛ إنَّه

لصاحبُ الغار، وإنَّا لنعرِف شرَفَه وخَيْرَه، ولقد أمره رسولُ الله ﷺ بالصلاة بالناس وهو حي).

وهذا اللائق بعليٍّ رضي الله عنه، والذي تدلُّ عليه الآثار من شهودِه معه الصلوات، وخروجه معه إلى ذي القَصَّة بعد موت رسول الله ﷺ، كما سنورده، وبذلِه له النصيحةَ والمشورةَ بين يديه، وأمَّا ما يأتي من مبايعته إيَّاه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها عليه الصلاة والسلام بستَّة أشهر، فذلك محمولٌ على أنَّها بيعةٌ ثانية أزالت ما كان قد وقع من وَحشةٍ بسبب الكلام في الميراث، ومنعه إيَّاهم ذلك بالنصِّ عن رسول الله ﷺ في قوله: (لا نورَث ما تركنا فهو صدقة)».

وإسناد موسى بن عقبة صحيح؛ سعد بن إبراهيم وأبوه من رجال الصحيحين، وسعدٌ ثقة، وأبوه له رؤية.

١٥ ـ قال يحيى بن أبي بكر العامري في كتابه الرياض المستطابة (ص:١٤٣): «وقد كانت بيعتُه إجماعاً من الصحابة الذين هم أعرفُ بالحال، وأدرى بصحَّة الدليل في المقال، والإجماعُ حُجَّة قطعية من غيرهم، فما ظنُّك بهم؟!».

ومِمَّا تقدَّم من الأحاديث والآثار وحكاية الإجماع يتبيَّن أنَّ خلافةَ أبي بكر رضي الله عنه حقٌّ، وأنَّه أوْلَى بالخلافة من غيره، وأنَّ القولَ بخلاف ذلك ضلالٌ عن الحقِّ وخروجٌ عن الجادَّة واتِّباعٌ لغير سبيل المؤمنين التي بيَّنها الرسول ﷺ في قوله: «يأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر»، فالله يأبى إلَّا أبا بكر، والمؤمنون يأبون إلَّا أبا بكر، ويأبى بعضُ الذين اتَّبعوا غيرَ سبيل المؤمنين مِن أهل الأهواء والبدعِ إلَّا غير أبي بكر، نعوذ بالله من الخذلان.

ثمَّ أقول: إنَّ غُلوَّ المالكي في عليٍّ ﷺ لا يُفيد عليًّا شيئاً، وإنَّ جفاءَه في حقِّ الكثيرين من الصحابة لا يضُرُّهم شيئاً، وإنَّما مضرَّة الغلوِّ والجفاء تعود على الغالي الجافي، نسأل الله السلامةَ والعافية.

وكما اشتملت عباراته التي أشرتُ إليها على تشكيكه وقدحه في أحقيَّة أبي بكر بالخلافة، فإنَّها مشتملةٌ على تشكيكه في أفضليته على غيره من الصحابة، بل قد صرَّح بذلك في كتابه السيِّء في الصحابة؛ إذ أورد فيه أثر إبراهيم النخعي: « من فضَّل عليًّا على أبي بكر وعمر فقد أزرى على أصحاب رسول الله ﷺ المهاجرين والأنصار ... » مستدلاًّ به على رأيه الباطل، وهو قَصْر الصحبة الشرعية على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية، فقال: « مع التحفُّظ على تشنيعه على مَن فضَّل عليًّا عليهما؛ فإنَّ هذا قد فعله بعضُ السابقين من المهاجرين والأنصار، كما ذكر ذلك ابنُ عبد البر في ترجمة الإمام عليٍّ في الاستيعاب، ودلَّت عليه بعضُ الروايات!!! ».

وقد رددتُ عليه تحفظه الباطل في كتابي « الانتصار للصحابة الأخيار » (ص:٥٩ ـ ٦٥)، وأنا أسوقه هنا، فقد قلت فيه: وأمَّا تحفُّظه على ما جاء في الأثر من تفضيل الشيخين على عليٍّ رضي الله عن الجميع، فهو مخالِف لِما عليه سلفُ هذه الأمَّة، ودلَّت عليه الأحاديثُ الصحيحةُ والآثار عن بعض الصحابة وغيرِهم، ومنهم علي ﷺ، وأذكر فيما يلي بعضَ الأدلَّة الدَّالَّة على ذلك مِمَّا وقفتُ عليه من الأحاديث المرفوعة والآثار عن الصحابة، وحكاية الإجماع عن عدد من العلماء:

أوَّلاً: الأحاديث المرفوعة:

١ ـ ما رواه مسلم في صحيحه (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله البَجلي ﷺ

أَنَّه قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ قبل أن يَموت بخمس وهو يقول: « إنِّي أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإنَّ اللهَ تعالى قد اتَّخذني خليلاً كما اتَّخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنتُ متَّخذاً مِن أمَّتِي خليلاً لاتَّخذتُ أبا بكر خليلاً » الحديث.

فقد أخبر النَّبيُّ ﷺ عن أمرٍ لا يكون أن لو كان كيف يكون، وهو دالٌّ على تفضيل أبي بكر رضي الله عنه على الصحابة جميعاً.

٢ ـ ما رواه البخاري (٣٦٦٢) ومسلم (٢٣٨٤) في صحيحيهما عن عَمرو ابن العاص رضي الله عنه: « أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيتُه، فقلت: أي الناس أحبُّ إليك؟ قال: عائشة، فقلت: من الرِّجال؟ قال: أبوها، قلتُ: ثمَّ مَن؟ قال: عمر بن الخطَّاب، فعدَّ رجالاً ».

٣ ـ روى الترمذي في جامعه (٣٨٩٠) قال: حدَّثنا أحمد بن عَبْدة الضبِّي، حدَّثنا المعتمر بن سليمان، عن حميد، عن أنس قال: « قيل: يا رسول الله! مَن أحبُّ الناس إليك؟ قال: عائشة، قيل: مِن الرِّجال؟ قال: أبوها »، وهو حديث صحيح، رجاله رجال الشيخين إلَّا أحمد بن عبدة الضبِّي فهو من رجال مسلم.

ثانياً: الآثار الموقوفة على الصحابة، ومنهم علي رضي الله عنه:

١ ـ روى البخاري في صحيحه (٣٦٧١) بإسناده عن محمد بن الحنفية ـ وهو محمد بن علي بن أبي طالب ـ قال: « قلتُ لأبي: أيُّ الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلتُ: ثمَّ مَن؟ قال: ثمَّ عمر، وخشيتُ أن يقول: عثمان، قلت: ثمَّ أنت؟ قال: ما أنا إلَّا رجلٌ من المسلمين ».

٢ ـ روى الإمام أحمد في مسنده (٨٣٥ ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد) قال: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا منصور بن عبد الرحمن يعني

الغُداني الأشل، عن الشعبي، حدَّثني أبو جُحيفة الذي كان عليٌّ يُسمِّيه: وهْب الخير، قال: قال لي عليٌّ: « يا أبا جُحيفة! ألا أُخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيِّها؟ قال: قلت: بلى، قال: ولم أكن أرى أنَّ أحداً أفضل منه، قال: أفضلُ هذه الأمَّة بعد نبيِّها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، وبعدهما آخر ثالث، ولم يُسمِّه »، وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين إلَّا منصور بن عبد الرحمن فهو من رجال مسلم، وأثر علي هذا عن أبي جُحيفة جاء في مسند الإمام أحمد وزوائده لابنه عبد الله من طرق صحيحة أو حسنة، وأرقامها من (٨٣٣) إلى (٨٣٧) و(٨٧١).

٣ ـ روى الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٤٨٤): قثنا الهيثم بن خارجة والحكم بن موسى قالا: نا شهاب بن خراش، قال: حدَّثني الحجاج ابن دينار، عن أبي مَعشر، عن إبراهيم النخعي، قال: « ضرب علقمة بنُ قيس هذا المنبر، فقال: خطبنا عليٌّ على هذا المنبر، فحمِد اللهَ وذكره ما شاء الله أن يذكرَه، ثمَّ قال: ألا إنَّه بلغنِي أنَّ أناساً يفضِّلونِي على أبي بكر وعمر، ولو كنتُ تقدَّمت في ذلك لعاقبتُ، ولكنِّي أكرَه العقوبةَ قبل التقدُّم، فمَن قال شيئاً من ذلك فهو مفْتَرٍ، عليه ما على المفتري، إنَّ خيرَ الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثمَّ عمر ... ».

وهذا إسنادٌ حسن، وأبو مَعشر هو زياد بن كُليب، وهو ثقة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٩٩٣)، وقال الألباني: « إسناده حسن ».

في زوائد فضائل الصحابة (٤٩) عن عبد الله بن أحمد بإسنادٍ فيه ضعف إلى الحَكَم بن جَحْل قال: سمعتُ عليًّا يقول: « لا يفضلني أحدٌ على أبي بكر وعمر إلَّا جلدته حدَّ المفتري ».

وهو أيضاً كذلك في السنة لابن أبي عاصم (١٢١٩)، وهو قريبٌ في المعنى من الذي قبله عن علقمة.

وقد أشار إبراهيم النَّخعي إلى هذه العقوبة من عليٍّ لِمَن يفضِّله على الشيخين بقوله لرجلٍ قال له: «عليٌّ أحبُّ إليَّ من أبي بكرٍ وعمر، فقال له إبراهيم: أما إنَّ علياً لو سَمع كلامَك لأَوْجَع ظَهْرَك، إذا تجالسوننا بهذا فلا تجالسونا» رواه عنه ابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٧٥) بإسناده إليه عن أحمد ابن يونس عن أبي الأحوص ومُفضَّل بن مُهَلْهَل عن مغيرة عنه، ورجالُه ثقاتٌ محتجٌّ بهم، وهم من رجال الصحيحين، إلَّا المفضل بن مهلهل فهو من رجال مسلم، وفيه عنعنة المغيرة عن إبراهيم، وهو مدلِّس.

٤ ـ روى ابن ماجه في سننه (١٠٦) قال: حدَّثنا علي بن محمد، ثنا وكيع، ثنا شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن عبد الله بن سلِمة قال: سمعتُ علياً يقول: «خيرُ الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وخير الناس بعد أبي بكر عمر».

ورجاله محتجٌّ بهم، ثلاثة منهم من رجال البخاري ومسلم، وصححه الألباني.

٥ ـ روى البخاري في صحيحه (٣٦٥٥) بإسناده إلى عبد الله بن عمر أَنَّه قال: «كنَّا نُخيِّر بين الناس في زمن النَّبيِّ ﷺ، فنخيِّر أبا بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان بن عفّان، رضي الله عنهم».

ثالثاً: حكايةُ الإجماع:

قد جاء حكايةُ الإجماع أو ما يدلُّ عليه في تفضيل أبي بكر وعمر على غيرِهما من الصحابة عن جماعةٍ من العلماء، منهم:

١ ـ يحيى بن سعيد الأنصاري (١٤٤هـ) ذكره اللاّلكائي في شرح أصول

الاعتقاد (٢٦٠٨ و٢٦٠٩).

٢ ـ سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه أصول السنة (١٩٤).

٣ ـ شريك بن عبد الله النخعي الكوفي (١٧٧هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (١٩٤).

٤ ـ عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (١٩٧).

٥ ـ محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، ذكره البيهقي في الاعتقاد (ص:١٩٢).

٦ ـ يوسف بن عدي (٢٣٢هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (١٩٦).

٧ و٨ ـ أبوزرعة (٢٦٤هـ) وأبو حاتم (٢٧٧هـ) الرازيان، ذكره عنهما اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١).

٩ ـ النووي (٦٧٦هـ)، ذكره في شرحه على مسلم (١٥/ ١٤٨).

١٠ ـ ابن تيمية (٧٢٨هـ)، ذكره في الوصية الكبرى (ص:٥٩ و٦٠)، وفي منهاج السنة (٨/ ٤١٣).

١١ ـ الذهبي (٧٤٨هـ)، ذكره في كتاب الكبائر (ص:٢٣٦).

وأمَّا ما عزاه إلى كتاب الاستيعاب لابن عبد البر من تفضيل عددٍ من الصحابة عليًّا على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، فلَم أقف على أسانيد عنهم بذلك، ولو ثبت شيءٌ من هذا فهو محمولٌ على مثل ما حصل لأبي جُحيفة رضي الله عنه قبل أن يَسمع من عليٍّ تفضيل أبي بكر وعمر عليه، حيث قال: «ولم أكن أرى أنَّ أحداً

أفضل منه »، وقد مرَّ قريباً.

وأيضاً لو ثبت النقلُ عنهم فإنَّه لا يُقاوم ما ثبت في الأحاديث المرفوعة إلى النَّبيِّ ﷺ والآثار الموقوفة على الصحابة، ومنهم عليّ رضي الله عنه، وهو مخالِف لِما نُقل من الإجماع في تفضيل الشيخين على عليٍّ رضي الله عن الجميع.

وأمَّا ما زعمه من دلالة بعض الروايات على تفضيل عليٍّ رضي الله عنه على غيره فلَم يُبيِّن شيئاً من هذه الروايات، ولعلَّه يعنِي حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لعليٍّ رضي الله عنه: « أمَا ترضى أن تكون منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بعدي »، وقد أشار إليه في كلامه الذي شكَّك فيه بأحقِّية أبي بكر بالخلافة، وقد مرَّ ذكرُه قريباً والجواب عنه، وهو يدلُّ على فضل عليٍّ رضي الله عنه، ولا يدلُّ على أفضليَّته على الخلفاء الثلاثة الذين قبله، رضي الله عن الجميع.

ومِمَّا تقدَّم من الأحاديث والآثار وحكايات الإجماع اتَّضح أنَّ الحقَّ هو تفضيل أبي بكر رضي الله عنه على غيره من الصحابة، ومن العجب أن يُشكِّك المالكي في أفضليَّة أبي بكر على غيره، مع أنَّ تفضيلَه على سائر الصحابة دلَّت عليه الأحاديث الصحيحة وحكاية الإجماع من عددٍ من العلماء، بل قد ثبت عن عليٍّ رضي الله عنه من رواية أربعة من التابعين أنَّ عليًّا رضي الله عنه يُفضِّلُ أبا بكر عليه، وواحد منها في صحيح البخاري، وفي بعضها تفضيله ـ أي علي ـ عمرَ عليه، بل لقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الوصيَّة الكبرى (ص:٥٩ ـ ٦٠): « وقد اتَّفق أهلُ السنَّة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنَّه قال: خير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر، ثمَّ عمر، رضي الله عنهما ».

وفي ترجمة عبد الرزاق بن همام في تهذيب الكمال للمزي قال أبو الأزهر

أحمد بن الأزهر النيسابوري: سمعتُ عبد الرزاق يقول: « أفضِّل الشيخين بتفضيل عليٍّ إيَّاهما على نفسه، ولو لَمْ يُفضِّلهما ما فضَّلتُهما، كفى بي إزراءً أن أحبَّ عليًّا ثمَّ أخالف قولَه ».

وفي زوائد فضائل الصحابة (١٢٦) عن عبد الله بن أحمد: قثنا سلمة بن شَبيب أبو عبد الرحمن النيسابوري، قال: سمعتُ عبد الرزاق يقول: « والله! ما انشرح صدري قطُّ أن أُفضِّل عليًّا على أبي بكر وعمر، ورحمة الله على أبي بكر وعمر، ورحمة الله على عثمان، ورحمة الله على عليٍّ، ومَن لَم يحبَّهم فما هو بمؤمن، وإنَّ أوثقَ أعمالِنا حبُّنا إيَّاهم أجمعين، رضي الله عنهم أجمعين، ولا جعل لأحد منهم في أعناقنا تَبِعة، وحَشَرنا في زُمْرَتهم ومعهم، آمين رب العالمين! »، وسلمة بن شبيب ثقة من رجال مسلم.

* * *

١٢ ـ قدحه في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما، والردُّ عليه

قد أورد المالكي في قراءته كلاماً كثيراً في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما من (ص:٥٠) إلى (ص:٦١)، اشتمل على تشكيكه وقدحه في خلافتهما رضي الله عنهما، ولن أشغل نفسي بتتبع ما فيه من قدح في خلافتهما رضي الله عنهما اكتفاء بما أوضحته من قدحه وتشكيكه في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، ولا شكَّ أنَّ من سهُلَ عليه القدح والنيل من خلافة أبي بكر رضي الله عنه، فإنَّ حصولَ القدح والتشكيك في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما يكون سهلاً عليه من باب أولى، ولكنِّي أشير إلى شيئين:

أحدهما: قوله في خلافة عمر رضي الله عنه (ص: ٥٠ ـ ٥١): « وقبل وفاة أبي بكر

الصديق كان قد أوصى بالخلافة لعمر رضي الله عنهما، فكانت هذه الوصيَّة أيضاً محلَّ اعتراض من بعض الصحابة الكبار، كعلي وطلحة وغيرهما؛ لغلظة عمر رضي الله عن الجميع، ولم يذكر لنا التاريخ شيئاً آخر غير الغلظة، لكن في ظنِّي أنَّ اعتراض من اعترض كان عنده توجس من مسألة الوصيَّة نفسها؛ إذ كيف يوصي الخليفة إلى أن يخلفه فلان دون مشورة من المسلمين!!».

أقول: إنَّ ظنَّه الذي ذكره ـ وهو لم يُسبَق إليه ـ هو من ظنِّ السوء.

الثاني: قوله في خلافة عثمان رضي الله عنه (ص:٥٣ ـ ٥٤): «فأكثر عبد الرحمن ابن عوف استشارة الناس بعد تعادل كفَّتي علي وعثمان، وكان من حسن حظِّ عثمان وسوء حظِّ عليٍّ أنَّه كان بالمدينة يومها أمراء الأمصار وأجنادهم قدموا للحجِّ، وكان هؤلاء فيمن استشارهم عبد الرحمن بن عوف، ولا ريب أنَّ معظمَ هؤلاء يفضِّل سياسة عثمان المتسامحة على سياسة علي الصارمة، فكان أكثر الناس يومئذ على اختيار عثمان، ومع ذلك كأنَّ عبد الرحمن بن عوف أدرك هذا وخشي إن تولَّى عثمان أن يحمل بني أميَّة على رقاب الناس؛ لما يعرفه من لين عثمان وكرمه وحبِّه لقومه بني أمية، فذهب ابن عوف إلى اشتراط شرط آخر إضافة لشرط العلم بالكتاب والسنة، وهو العمل بسيرة الشيخين أبي بكر وعمر، وكأنَّ عبد الرحمن بن عوف يريد من هذا الشرط أن يتذكَّر الوالي الجديد سيرةَ أبي بكر وعمر اللَّذين لم يوليا أحداً من أقاربهما، فكأنَّه يريد إبراء ذمَّته بأخذ هذا العهد، فكان من حسن حظ عثمان أيضاً أنَّ عليًّا لن يوافق على هذا الشرط؛ إذ كان يرى فيه تقييداً لسياسة الوالي الجديد، وإلزاماً له بأمر غير ملزم شرعاً، فلذلك عاهد علي عبد الرحمن بن عوف على العمل بالكتاب والسنَّة فقط، أمَّا اشتراط سنَّة الشيخين فلم ير له مستنداً شرعيًّا، وكان علي عالماً من علماء الصحابة معتزًّا بعلمه وفقهه لا يُقلِّد أحداً، وكان يخطِّئ عمر في

كثير من القضايا والأحكام، ويناقشه ويردُّ عليه، فيرجع عمر إلى رأيه وفتاواه، ويقول: (لولا علي لهلك عمر)، فكأنَّ عليًّا يقول: (كيف ألتزم سيرة من كنت أعلم منه، وكان يستفيد من مشورتي ويرجع لعلمي؟!).

إضافة لما في هذا الشرط من تقييد للاجتهاد، لكن عثمان بن عفان وافق على الشرط دون تردد، معاهداً عبد الرحمن بن عوف على العمل بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين، فلم يكن أمام عبد الرحمن بن عوف بُدٌّ من بيعته، وبايع علي لعثمان مع المبايعين، لكن لم يكن راضيا عن هذه الطريقة أيضاً لوجود شرط غير شرعي كان سبباً في رفضه البيعة لنفسه!!! ».

وتعليقاً على كلامه هذا أقول:

١ ـ اشتمل هذا الكلام على ألوان من سوء الظنِّ في عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم من الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين.

٢ ـ لا ينتهي عجب المتعجب من إطلاق المالكي جملة: « وكان من حسن حظِّ عثمان وسوء حظ علي »، فإنَّ كلاًّ من عثمان وعلي رضي الله عنهما ذو حظٍّ عظيم في الدنيا والآخرة، ولم أرَ مثل هذا التعبير ولم أسمع به قبل وقوفي على هذا الكلام للمالكي، ومن سوء ظنِّ المالكي بهما رضي الله عنهما تصوره أنَّ رغبةَ كلٍّ منهما بالولاية كان لحظِّ نفسه، ولم تكن رغبتهما ورغبة غيرهما من الصحابة في الولاية ـ إن وُجدت هذه الرغبة ـ إلَّا للعمل للإسلام ورفع رايته وإقامة الشرع، ولهذا لَمَّا قال رسول الله ﷺ عام خيبر: « لأعطينَّ الرايةَ غداً رجلاً يحبُّ الله ورسولَه ويُحبُّه اللهُ ورسولُه، يفتح الله على يديه » بات الناسُ يدوكون ليلتَهم أيّهم يُعطاها، وقال عمر رضي الله عنه: « ما أحببتُ الإمارةَ إلَّا يومئذ ». فلمَّا أصبحوا غدوا على رسول الله ﷺ كلُّهم يرجو أن يُعطاها، رواه البخاري (٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

وفي صحيح مسلم (٢٤٠٥) عن أبي هريرة قال: قال عمر بن الخطاب: « ما أحببتُ الإمارةَ إلَّا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن أُدعى لها ».

٣ ـ ما زعمه من اشتراط عبد الرحمن على عثمان وعلي رضي الله عنهم أن يلتزم الخليفة سيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقبول عثمان الشرط بلا تردد، وامتناع علي من ذلك، هو من سوء ظنِّه، ولم تكن سيرة الشيخين ـ إن صحَّ الاشتراط ـ مخالفةً لسنَّة الرسول ﷺ، وقد قال ﷺ: « فعليكم بسُنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي »، وقال ﷺ: « اقتدوا باللَّذيْن من بعدي أبي بكر وعمر »، انظر: السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني (١٢٣٣)، بل قد جاء عن علي رضي الله عنه أنَّه قال: « قُبض رسول الله ﷺ على خير ما عليه نبيٌّ من الأنبياء، قال: ثم استُخلف أبو بكر فعمل بعمل رسول الله ﷺ وبسنَّته، ثم قُبض أبو بكر على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمَّة بعد نبيِّها، ثم استُخلف عمر فعمل بعملهما وسنَّتهما، ثم قُبض على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمَّة بعد نبيِّها وبعد أبي بكر » أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٣٤) (رقم: ٧٠٥٣) عن ابن نمير، عن عبد الملك بن سلع، عن عبد خير، عن علي، ورجال هذا الإسناد محتجٌّ بهم، فعبد خير وعبد الله بن نمير ثقتان، وعبد الملك ابن سلع صدوق.

وفي صحيح البخاري (٣٦٨٥) عن ابن عباس قال: « وُضع عمر على سريره، فتكنَّفه الناس يدعون ويُصلون قبل أن يُرفع وأنا فيهم، فلَم يَرُعْنِي إلَّا رجل آخذ منكبي، فإذا علي بن أبي طالب، فترحَّم على عمر، وقال: ما خلفت أحداً أحب إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله! إن كنتُ لأظنُّ أن يجعلك الله مع صاحبَيك، وحسبت أنِّي كثيراً أسمع النَّبيَّ ﷺ يقول: ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر ».

١٣ ـ اختياره المزعوم للمذهب الحنبلي لنقده في العقيدة والردُّ عليه

ذكر عنواناً (ص:١٠٢) « نقد المذهب الحنبلي في العقيدة »، وقال فيه: « وبما أنَّ كلَّ فرقة من الفرق تركز على نقد الطوائف الأخرى وتنسى نفسَها مع ما في هذا من تزكية للنفس وظلم للآخرين وجهل بالإنصاف، وبما أنَّني لم أجد إلى الآن داخل الفرق الإسلامية من يهتمُّ بالنَّقد الداخلي إلَّا بعض الأفراد الذين يُخرجون بعض هذا النَّقد على استحياء وحذَر، وبما أنَّ تركيز وتوسع الناقدين والباحثين في نقد المذاهب العقدية والفقهية التي ينتمون إليها له جوانب إيجابية تتمثَّل في تخفيف التعصب وتصحيح الأخطاء ومد جسور من التفهم لكثير من الإشكالات والعمل على حلِّها، فإنَّني سأنقد بعضَ الأمور التي أدخلناها نحن الحنابلة في العقيدة السلفية وهي أبعدُ ما تكون عمَّا يجب أن يعتقدَه المسلم.

إذن للأسباب السابقة سأحاول هنا أن أخالف القاعدة بالتركيز على النقد الذاتي لكثير من المسائل والتجاوزات الموجودة داخل المذهب الذي أنتمي إليه بل وينتمي إليه معظمنا في هذا الوطن وفي بعض بلدان العالم الإسلامي، والانتماء لا يعني التقليد، ألا وهو المذهب الحنبلي في العقيدة، وتركيزي على نقد عقائد الحنابلة له أكثر من فائدة:

١ ـ المشاركة في تصحيح أخطاء المذهب ونقد الغلو.

٢ ـ عدم مجاراة الآخرين في التركيز على الفرق الأخرى.

٣ ـ إحياء النقد الذاتي.

٤ ـ تعلم وتعليم الإنصاف.

فلذلك أقول: ما أضاع المسلمين إلَّا نسيان كلِّ فرقة لنفسها وتركيزها على

الفرق الأخرى، ولو نظرت كلُّ فرقة لعقائدها ومَحَّصتها لاتفق المسلمون في كثير من الأمور (ورحم الله من اشتغل بعيوب نفسه).

وقد احتوت كتب العقائد ـ ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة ـ على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال تفتك بالأمَّة ولعلَّ من أبرزها:

التكفير، والظلم، والغلو في المشايخ، والشتم، والكذب، والقسوة في المعاملة، والذم بالمحاسن، والأثر السيِّء في الجرح والتعديل، والتجسيم الصريح، أو التأويل الباطل، وإرهاب المتسائلين، وتفضيل الكفار على المسلمين، وتفضيل الفَسقة والظلمة على الصالحين، والمغالطة، والانتصار بالأساطير والأحلام، وتجويز قتل الخصوم، والإسرائيليات، والتناقض، والتقول على الخصوم، وزرع الكراهية الشديدة مع عدم معرفة حق المسلم، والأثر السيِّء على العلاقات الاجتماعية، واستثارة العامة والغوغاء، والتزهيد من العودة للقرآن الكريم، مع المبالغة في نشر أقوال العلماء الشاذة، مع انتشار عقائد ردود الأفعال (كالنَّصب وذم العقل)، وجود القواعد المعلقة التي يطلقها بعضهم، والتركيز على الجزئيات وترك الأصول، وإطلاق دعاوى الإجماع، وإطلاق دعاوى الاتفاق مع الكتاب والسنة والصحابة، وتعميم معتقد البعض أو بعض الأفراد على جميع المسلمين، مع إرجاع أصول المخالفين كل فرقة أصول الفرقة الأخرى لأصول غير مسلمة يهودية أو نصرانية أو مجوسية، وغير ذلك من الأمراض التي نعلِّمها أبناءنا في المدارس والجامعات، فيخرجون فاقدين لأهليَّة التفكير الصحيح، وجاهلين أبرز أسس العدل والإنصاف، ثم نستغرب بعد هذا كلِّه لماذا هذا التوتر في المجتمع المسلم!! وهذا التباغض والتباعد بين المسلمين».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

١ ـ اختار المذهب الحنبلي لنقده في العقيدة لكونه ـ بزعمه ـ حنبليًّا، وأنَّ نقدَه من قبيل النَّقد الذاتي، قال: « فإنَّني سأنقد بعضَ الأمور التي أدخلناها نحن الحنابلة في العقيدة وهي أبعدُ ما تكون عمَّا يجب أن يعتقدَه المسلم »، والواقع الذي لا شكَّ فيه أنَّ أهلَ السنة ـ ومنهم الحنابلة ـ بريئون منه، ودخوله المزعوم في الحنابلة هو من قبيل التمويه والتلبيس للوصول إلى الطعن في عقيدة أهل السنَّة والجماعة؛ بزعمه أنَّ الناقدَ واحدٌ منهم، وحقيقة حاله أنَّه مندسٌّ فيهم، وهو أجنبيٌّ منهم، وأوضحُ مثال لدخوله المزعوم في الحنابلة دخول ذئب في مجموعة من الغنم، لا يُتصوَّر من دخوله فيها إلَّا قصد القضاء عليها وإتلافها.

وواضحٌ أنَّ قدحَه في معتقد أهل السنَّة والجماعة عموماً، وإنَّما خصَّ الحنابلةَ؛ لأنَّ الحنابلةَ لهم جهودٌ كبيرة في تقرير عقيدة السلف ومقاومة أهل البدع والردِّ عليهم في مختلف العصور، بل إنَّ الإمام أحمد نفسَه قد ردَّ على أهل البدع، ومِمَّا ألَّف في ذلك كتاب الرد على الجهمية والزنادقة، قال في أوله: « الحمد لله الذي جعل في كلِّ زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدْعونَ من ضلَّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى، ويُبَصرون بنور الله أهلَ العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍّ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلَّمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون

عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلِّين ».

وكذلك أهل السنَّة من غير الحنابلة لهم جهود كبيرة في تقرير العقيدة والردِّ على أهل البدع، كما لا يخفى على مَن له عناية واهتمام بكتب العقيدة عند أهل السُّنَّة والجماعة.

٢ ـ اشتمل كلام المالكي على أنَّه لم يُسبق بجرأة ووقاحة إلى النقد الذاتي المزعوم، فقال: « وبما أنَّني لم أجد إلى الآن داخل الفرق الإسلامية من يهتمُّ بالنَّقد الداخلي إلَّا بعض الأفراد الذين يُخرجون بعض هذا النَّقد على استحياء وحذَر!! »، وقال: « سأحاول هنا أن أخالف القاعدة بالتركيز على النقد الذاتي لكثير من المسائل والتجاوزات الموجودة داخل المذهب الذي أنتمي إليه وينتمي إليه معظمنا في هذا الوطن وفي بعض بلدان العالم الإسلامي، والانتماء لا يعني التقليد، ألا وهو المذهب الحنبلي في العقيدة، وتركيزي على نقد عقائد الحنابلة له أكثر من فائدة:

١ ـ المشاركة في تصحيح أخطاء المذهب ونقد الغلو.

٢ ـ عدم مجاراة الآخرين في التركيز على الفرق الأخرى.

٣ ـ إحياء النقد الذاتي.

٤ ـ تعلم وتعليم الإنصاف ».

أقول: إنَّ سَبْقَه إلى النَّقد الذاتي المزعوم يدل على مدى حقده على أهل السُّنَّة والجماعة السائرين على نهج الصحابة وتابعيهم بإحسان، وأمَّا الفوائد التي ذكرها للنقد الذاتي المزعوم، فالثالثة منها وهي « إحياء النقد الذاتي! »، معناها أنَّه السابق إلى بعث هذا النَّقد من مرقده، وأمَّا الأولى وهي « المشاركة في تصحيح أخطاء المذهب ونقد الغلو »، فليس مشاركاً في ذلك، بل هو سابقٌ

إليه، وأمَّا الثانية منها وهي « عدم مجاراة الآخرين في التركيز على الفرق الأخرى »، فإنَّها تدلُّ على أنَّه في الوقت الذي يُتعب نفسَه في العيب والثلب لأهل السنَّة وحدهم يكون حظُّ فرق الضلال منه السلامة والعافية، وأمَّا الرابعة وهي « تعلم وتعليم الإنصاف »، فما أبعدَه عن الإنصاف، وفاقد الشيء لا يُعطيه، والجاهل لا يعلِّم غيرَه، وكيف يكون منصفاً من يعطفُ على أهل البدع والضلال على كثرة فرقهم، ويخصُّ بحقده وأذاه أهل السُّنَّة والجماعة، ومن لم يظفر أصحابُ رسول الله ﷺ منه بالإنصاف، فمن باب أولى أن لا يظفر به غيرُهم، والمالكي سليطُ اللسان سيال القلم في النَّيل من أصحاب رسول الله ﷺ، وكلِّ مَن سار على طريقتهم إلى زماننا هذا، وكتابه السيِّء في الصحابة أوضح شاهد على حقده على الصحابة، وكتابه الذي نردُّ عليه وهو « قراءة في كتب العقائد » أوضحُ شاهد على حقده على أهل السُّنَّة والجماعة في مختلف العصور.

٣ ـ قوله: « وقد احتوت كتب العقائد ـ ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة ـ على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال تفتك بالأمَّة، ولعلَّ من أبرزها » ثم ذكر ثلاثين نقيصة، هي كلُّ الذي انقدح في ذهنه فرماهم بها، ولو انقدح في ذهنه أكثرُ من ذلك لَم يبخل به عليهم؛ لأنَّ الحقدَ على أهل السُّنَّة والجماعة قد شوى قلبَه، ومن يكون حالُه كذلك فلا سبيل له إلى الإنصاف، ولا سبيل للإنصاف إليه، وهذه النقائص المزعومة التي رمى بها أهل السُّنَّة سيُفرِد كثيراً منها بالكلام، وسأردُّ عليه فيها.

***

١٤ ـ قدحه في أحاديث صحيحة بعضها في الصحيحين والردُّ عليه

المالكي من أهل الأهواء والبدع الذين يخوضون في السنن حسب أهوائهم، فتراه يقدح في أحاديث صحيحة ولو كانت في الصحيحين أو أحدهما تبعاً لهواه، وليس ذلك بغريب على مَن زعم أنَّ السنَّة مختلفٌ في ثبوتها، فمن سهُلَ عليه الطعن في ثبوت السنَّة من أصلها سهُل عليه الطعنُ في أحاديث صحيحة لا تتَّفق مع هواه، وسيأتي ذكر نص كلامه في التشكيك في ثبوت السنَّة، وهذه نماذج من الأحاديث الصحيحة التي طعن في ثبوتها:

الأول: حديث أبي بكرة ﵁، أخرجه البخاري (٢٧٠٤) أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إنَّ ابني هذا سيِّد، ولعل الله أن يُصلح به بين فئتين عظيمتَين من المسلمين».

زعم المالكي أنَّه مختلفٌ فيه بين الوصل والإرسال، وزعم أنَّ المراد من الصلح الإبقاء على مُحبِّي أهل البيت لئلاَّ تفنيهم الحرب، قال في (ص:٧٢ ـ ٧٣): «فلا ريبَ أنَّ عليًّا هو الأصوب (يعني في قتاله لأهل الشام)؛ لكثرة الأدلة الشرعية والعقلية التي معه، بعكس الحسن؛ إذ ليس معه إلَّا حديث واحد مختلفٌ فيه بين الوصل والإرسال، وهو حديث (ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين عظيمتين ...)»، وقال في (ص:٧٤): «أمَّا العثمانية ومنهم علماء الشام فهم يُثنون كثيراً على صلح الحسن، ليس حبًّا في الحسن، وإنَّما للطعن في حرب علي للبغاة، ويُردِّدون كثيراً حديث (ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به ...)، ويُهملون حديث عمار (تقتله الفئة الباغية)، مع أنَّ حديث صلح الحسن آحاد، ومختلف في وصله وإرساله، كما ذكر الدارقطني في العلل، بينما حديث عمار متواتر ومتفقٌ على صحَّته، ثم لا يُثنون

على الصلح حبًّا لهذا الحديث، ولو كان الأمر حبًّا للأحاديث فحديث عمار أولَى بالمحبَّة؛ للاتفاق على صحَّته ولصراحة دلالته، بعكس حديث صلح الحسن، كما لا يُثنون على الصلح حبًّا في حقن الدماء ولا مراعاة لمصلحة الأمة كما يزعمون!!».

وأمَّا زعمه أنَّ الصلحَ إنَّما هو للإبقاء على مُحبِّي أهل البيت من التعرض للقتل، فقد قال في (ص:٧١): «فكان الحسن بن علي بين أمرين: إمَّا أن يستعين بهذه القلَّة من المخلصين ضد هذه الجموع الكبيرة، وإمَّا أن يلجأ لمصالحة معاوية، فكان هذا الاختيار الأخير هو الذي ترجَّح عند الحسن لحفظ البقيَّة الباقية من محبِّي الإمام علي وأهل البيت؛ لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم، وكان اللجوء للخيار الأول (محاربة معاوية) يعني ـ إلى حدٍّ كبير ـ القضاء على كلِّ من يذكر الإمام علي بخير من أهل العراق، وبهذا يضيع فضل وآثار (الثقل الثاني) بعد كتاب الله!!».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ حديث صلح الحسن حديثٌ ثابت أخرجه البخاري وغيره من الأئمة، ولو كان من الآحاد فهو معتبَر؛ لأنَّ أحاديث الآحاد عند أهل السنَّة حجَّة في العقائد وغيرها، وقد حكى ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة الحسن رضي الله عنه روايته عن جماعة من الصحابة، وأنَّه متواتر، فقال: «وتواترت الآثار الصحاح عن النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام أنَّه قال في الحسن بن علي: (إنَّ ابني هذا سيِّدٌ، وعسى الله أن يبقيه حتى يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) رواه جماعةٌ من الصحابة».

وأمَّا ما زعمه بأنَّه مختلَفٌ فيه بين الوصل والإرسال، فإنَّ الحديث قد

أخرجه البخاري (٢٧٠٤)، و(٧١٠٩) بإسناد متصل من رواية الحسن البصري، عن أبي بكرة، وفيه تصريحُ الحسن بسماعه من أبي بكرة ﷺ، وفيه قول الحسن: « ولقد سمعتُ أبا بكرة يقول: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه، وهو يُقبل على الناس مرة، وعليه أخرى، ويقول: إنَّ ابني هذا سيد ... » الحديث.

وقال البخاري عقب سياق الحديث: « قال لي علي بن عبد الله (يعني ابن المديني): إنَّما ثبت لنا سماعُ الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث ».

وما زعمه من ذكر الاختلاف بين وصل الحديث وإرساله في علل الدارقطني، فإنَّ الدارقطني قد أثبت الحديث ولم يُعلَّه، وإنَّما أعلَّ طريقاً واحدة مخالفة للطريق الثابتة، ففي العلل للدارقطني (٧/ ١٦١): « وسُئل عن حديث الحسن عن أبي بكرة قال رسول الله ﷺ: (ابني هذا سيد، وعسى الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتن من المسلمين) الحديث، فقال: حدَّث به أحمد ابن عبد الصمد النهرواني، وهو مشهور لا بأس به، عن ابن عيينة، عن أيوب، عن الحسن، ووهم فيه، وإنَّما رواه ابن عيينة، عن أبي موسى إسرائيل، عن الحسن، عن أبي بكرة، وكذلك رواه يونس ومنصور وعمرو بن عبيد، عن الحسن، وهو الثابت ».

قال ابن حجر في لسان الميزان (١/ ٢١٤): « وقد ذكر الدارقطني في العلل أنَّه (يعني أحمد بن عبد الصمد النهرواني) وهم في إسناد حديث مع أنَّه مشهور لا بأس به، والإسناد المذكور مِمَّا رواه عن ابن عيينة، عن أيوب، عن الحسن، عن أبي بكرة حديث (ابني سيد)، والمحفوظ عن ابن عيينة، عن إسرائيل أبي موسى، عن الحسن، عن أبي بكرة، كذلك أخرجه البخاري ».

وبهذا يتبيَّن أنَّ الدارقطني لم يذكر اختلافاً بين وصل الحديث وإرساله، فهو متَّصل غير مرسل، وإنَّما ذكر طريقاً خالف فيها أحمد بن عبد الصمد غيرَه من الثقات، فذكر في الطريق المعلَّة أيوب بدلاً من إسرائيل الذي جاء في الطرق المحفوظة الثابتة، وهذا الذي وقع فيه المالكي من التخبط نتيجة حتمية لدخول الإنسان فيما لا يتقنه وليس من أهله.

وقد ذكر المالكي تحت عنوان «صلح الحسن وآثاره» الحديثَ في موضعين، ولم يكمله إلى آخره، مع أنَّه مختصر، وقد وصف النَّبيُّ ﷺ فيه الطائفتين العظيمتين بأنَّهما من المسلمين، وهو وصفٌ يُعجبُ كلّ مسلم ناصح للمسلمين، وقد قال سفيان بن عيينة: «قوله (من المسلمين) يعجبنا جدًّا»، قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٦٦): «وفي هذه القصة من الفوائد عَلَمٌ من أعلام النبوة، ومنقبة للحسن بن علي؛ فإنَّه ترك المُلكَ لا لقلَّة، ولا لذِلَّة، ولا لعلَّة، بل لرغبته فيما عند الله، لِمَا رآه من حقن دماء المسلمين، فراعى أمر الدِّين ومصلحة الأمة، وفيها ردٌّ على الخوارج الذي كانوا يكفِّرون عليًّا ومن معه، ومعاوية ومن معه، بشهادة النَّبيِّ ﷺ للطائفتين بأنَّهم من المسلمين، ومن ثَمَّ كان سفيان بن عيينة يقول عقب هذا الحديث: قوله: (من المسلمين) يعجبنا جدًّا، أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه عن الحميدي وسعيد بن منصور عنه».

٢ ـ وأما زعمه أنَّ صلحَ الحسن إنَّما هو للإبقاء على محبِّي أهل البيت، فإنَّ الحديث واضحٌ في أنَّ الفائدةَ من الصلح تعود للفئتين العظيمتين من المسلمين، ولم يكن صلح الحسن لقلَّة من معه، بل لحقن الدماء من الجانبين وجمع كلمة المسلمين، وقد مرَّ قريباً في كلام الحافظ ابن حجر أنَّ ذلك لم يكن لقلَّة ولا لذلَّة ولا لعلَّة، بل لرغبته فيما عند الله، لِمَا رآه من حقن دماء المسلمين، فراعى أمر الدِّين ومصلحة الأمَّة، ومِمَّا يدلُّ على كثرة الجيش الذي كان مع

الحسن رضي الله عنه ما جاء في صحيح البخاري (٢٧٠٤) أنَّ الحسن البصري قال: «استقبل ـ والله! ـ الحسنُ بنُ علي معاويةَ بكتائب أمثال الجبال».

وأهل السنَّة والجماعة يتولَّون أهلَ بيت الرسول ﷺ ويعرفون لهم فضلَهم، ولا يغلون بأحد منهم، وقد حُفظت سنَّة رسول الله ﷺ على أيدي أصحاب رسول الله ﷺ ومَن تبعهم بإحسان، مشتملة على ما يتعلَّق بأهل البيت وغير أهل البيت، وكُتُبُ أهل السنَّة حافلةٌ ببيان منزلة أهل البيت، كل أهل البيت، دون اقتصار على بعضهم ومعاداة للآخرين منهم، كما هو شأن أهل البدع، أمَّا ما اشتملت عليه كتب الرافضة من غلوٍّ في بعض أهل البيت، فإنَّ حفظَ ذلك جنايةٌ على أهل البيت، وهم بُرآءُ من الغالين فيهم وغلُوِّهم.

الثاني: حديث: «تركتُ فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلُّوا أبداً: كتاب الله وسُنَّة نبيِّه ﷺ»، قدح المالكيُّ في حديث الاعتصام بالكتاب والسنَّة، فقال في (ص:٧١ ـ حاشية): «الحديث (تركتُ فيكم ثقلين لن تضلُّوا ما تمسَّكتم بهما: كتاب الله وعترتي أهل بيتي)، حديث صحيح، بل عدَّه بعضُ العلماء متواتراً، وأصله في صحيح مسلم، وقد عارضه بعض جهلة أهل السنَّة بحديث: (... كتاب الله وسنَّتي)، وهو حديث ضعيفٌ عند محقِّقي أهل السنَّة، مع أنَّه يُمكن الجمع بينهما!!».

ويُجاب عن ذلك: بأنَّ الحديث صحيحٌ ثابتٌ عن رسول الله ﷺ، فقد رواه الحاكم في مستدركه (١/ ٩٣) عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ خطب الناسَ في حجَّة الوداع، فقال: «قد يئس الشيطان بأن يُعبد بأرضكم، ولكنَّه رضي بأن يُطاع فيما سوى ذلك مِمَّا تحاقرون من أعمالكم، فاحذروا! يا أيُّها الناس! إنِّي قد تركتُ فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلُّوا أبداً: كتاب الله وسنَّة نبيِّه ﷺ»

الحديث، ثم قال الحاكم: «قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتجَّ مسلم بأبي أويس، وسائر رواته متفق عليهم، وهذا الحديث لخطبة النَّبيِّ ﷺ متفقٌ على إخراجه في الصحيح: (يا أيُّها الناس! إنِّي قد تركتُ فيكم ما لن تضلُّوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله وأنتم مسؤولون عنِّي فما أنتم قائلون؟) وذِكرُ الاعتصام بالسنَّة في هذه الخطبة غريب ويحتاج إليه، وقد وجدتُ له شاهداً من حديث أبي هريرة»، ثم ساق بإسناده عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنِّي قد تركتُ فيكم شيئين لن تضلُّوا بعدهما: كتاب الله وسُنَّتي، ولن يتفرَّقا حتى يرِدا عليَّ الحوض».

وأصل الحديث في الصحيح الذي أشار إليه الحاكم هو ما جاء في حديث جابر الطويل في صفة حجَّة النَّبيِّ ﷺ في صحيح مسلم (١٢١٨)، وفيه: «وقد تركت فيكم ما لن تضلُّوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله، وأنتم تسألون عنِّي، فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنَّك قد بلَّغت وأدَّيتَ ونصحتَ، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: اللَّهمَّ اشهد! اللَّهمَّ اشهد! ثلاث مرَّات».

فالحديث صحيح، فكيف يزعم بأنَّه ضعيف، وكما أنَّه ثابتٌ من حيث الإسناد فأيُّ غرابة فيه من حيث المتن، والله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿ **مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ** ﴾، وقال: ﴿ **وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ** ﴾، وقال: ﴿ **وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟** ﴾ ؟! وليس بأيدي المسلمين إلَّا التمسك بكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، وقال ﷺ: «لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلَّا هالك» حديث صحيح، رواه ابن أبي عاصم في السنة (٤٨) عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، ورواه أيضاً من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه (٤٧).

والذي ترك الناسَ عليه كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ.

وأمَّا حديث ذِكر عترته أهل بيته ﷺ مع الكتاب فلا يُنافي حديث ذكر الكتاب والسنَّة؛ لأنَّ أهلَ بيت الرسول ﷺ عند أهل السنَّة والجماعة هم زوجاته وكلُّ مسلم ومسلمة من نسل عبد المطلب بن هاشم، وهم الذين لا تحلُّ لهم الصدقة، وإنَّما خصَّ أهل البيت لاطلاعهم على كثير من أموره ﷺ، ولهذا فأمُّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها روت الكثيرَ من حديث رسول الله ﷺ في الأمور المتعلِّقة ببيته وغيرها، وكذا ابن عمِّه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قد روى الكثير من سنَّة رسول الله ﷺ، وكذا غيرهم من أهل البيت وغير أهل البيت رووا سنَّة رسول الله ﷺ، وأهل السنَّة يُعوِّلون على الكتاب وكلِّ ما صحَّت به السنَّة عن رسول الله ﷺ، سواء جاءت عن أهل البيت أو غيرهم، وأمَّا بعض أهل الأهواء والبدع فهم يقصرون أهل البيت على علي وفاطمة رضي الله عنهما وأولادهما، ومِن هؤلاء المالكي الذي يغلو في علي وبعض أولاده، ويجفو في غيرهم من أهل البيت، ومن ذلك زعمه أنَّ العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله رضي الله عنهما ليسَا من أصحاب رسول الله ﷺ، وأنَّ صحبتَهما كصحبة المنافقين والكفار، وهو قولٌ أحدثه في القرن الخامس عشر ولم يسبقه إليه أحد طيلة القرون الماضية، وقد ذكرتُ كلامه في ذلك ورددتُ عليه في كتاب الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي.

الثالث: الحديث الذي أخرجه البخاري في تحريق علي زنادقة، قال المالكي في (ص:٨٠ ـ حاشية): «قصة تحريق علي لهؤلاء غير صحيحة، وإنَّما الذي في صحيح البخاري أنَّ عليًّا حرَّق مرتدِّين، وفي لفظ (زنادقة)، وليس في ذلك تصريح أو دلالة على السبئية كما يزعم البعض، ومع هذا أيضاً نجد الروايات

في البخاري في موضوع التحريق مدارها على عكرمة مولى ابن عباس، وهو متَّهمٌ برأي الخوارج المنحرفين عن علي، وقد اختلف فيه أهل الجرح والتعديل، ثم لم يُتابَع على رواية هذا الحدَث الكبير إلَّا من طريق ضعيفة عند أبي طاهر المخلص مع الاختلاف الكبير في السياق!!».

وأجيب عن ذلك: بأنَّ قصةَ التحريق رواها البخاري في صحيحه في موضعين، الأول (٣٠١٧) عن عكرمة: «أنَّ عليًّا ﵁ حرَّق قوماً، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنتُ أنا لم أحرِّقهم؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: لا تُعذِّبوا بعذاب الله، ولَقَتَلْتُهم كما قال النَّبيُّ ﷺ: مَن بدَّل دينَه فاقتلوه».

الثاني (٦٩٢٢) عن عكرمة قال: «أُتي عليٌّ ﵁ بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرِّقهم؛ لنهي رسول الله ﷺ: لا تعذِّبوا بعذاب الله، ولَقتَلتُهم؛ لقول رسول الله ﷺ: مَن بدَّل دينه فاقتلوه».

فالحديث صحيح ثابتٌ عند الإمام البخاري، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح الأحاديث التي انتقدها عليه بعضُ النُّقَّاد، وأجاب عن الانتقاد، وليس منها هذا الحديث الذي طعن فيه المالكيُّ من أجل عكرمة مولى ابن عباس، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في التقريب أنَّه لم يثبت عنه بدعة، وقال في مقدِّمة الفتح (ص:٤٢٥): «فأمَّا البدعة، فإن ثبتت عليه فلا تضرُّ حديثَه؛ لأنَّه لم يكن داعيةً مع أنَّها لم تثبت عليه»، وذكر أيضاً أنَّ جماعةً من الأئمَّة صنَّفوا في الذَّبِّ عنه، منهم أبو جعفر بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وأبو عبد الله بن منده وأبو حاتم بن حبان وأبو عمر بن عبد البر.

وأمَّا طريق أبي طاهر المخلص التي زعم أنَّها ضعيفة فقد حسَّنها الحافظ في الفتح (١٢/ ٢٧٠)، فقال: «وزعم أبو المظفر الإسفراييني في الملل والنحل أنَّ

الذين أحرقهم علي طائفةٌ من الروافض ادَّعوا فيه الإلهية، وهم السبائية، وكان كبيرُهم عبد الله بن سبأ يهوديًّا ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله ما رويناه في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري، عن أبيه قال: قيل لعلي: إنَّ هنا قوماً على باب المسجد يدَّعون أنَّك ربُّهم، فدعاهم فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟! قالوا: أنت ربُّنا وخالقُنا ورازقنا! فقال: ويلكم! إنَّما أنا عبدٌ مثلُكم، آكلُ الطعامَ كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعتُ اللهَ أثابَنِي إن شاء، وإن عصيتُه خشيتُ أن يُعذِّبَني، فاتَّقوا الله وارجعوا، فأبَوا، فلمَّا كان الغد غدوا عليه، فجاء قنبر فقال: قد ـ والله! ـ رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال: أدخِلهم، فقالوا كذلك، فلمَّا كان الثالث قال: لئن قلتُم ذلك لأقتلنَّكم بأخبث قتلة، فأبوا إلَّا ذلك، فقال: يا قنبر! ائتني بفعلة معهم مرورهم، فخدَّ لهم أخدوداً بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود، وقال: إنِّي طارحُكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا، فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إنِّي إذا رأيت أمرا منكراً أوقدتُ ناري ودعوتُ قنبرا

وهذا سند حسن».

ويُحمل فعل علي ﷺ على أنَّه أراد تغليظ العقوبة عليهم، ولم يبلغه النهيُ عن التحريق بالنار.

الرابع: حديث: «إنَّ غلظَ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبَّار»، قال المالكي (ص:١٢٢): «كثرة الأكاذيب من الأحاديث الموضوعة والآثار الباطلة، وخاصة تلك المشتملة على التجسيم وتشبيه الله بالإنسان، سواء ما

كان منها مكذوباً على النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو ما كان مكذوباً على بعض الصحابة والتابعين، أو كان مِمَّا تسرَّب إلى الكتب من الإسرائيليات المأخوذة عن اليهود والنصارى، وسبب الإكثار من هذه الأكاذيب والأباطيل أنَّ كلَّ فرقة أرادت الاحتجاج لآرائها ومبادئها بأحاديث وآثار وأخبار، فتلجأ إلى أخذ هذه الأكاذيب والإسرائيليات فيوقعهم هذا في الكذب، وقد يزيِّن الشيطان للأتباع تصحيح بعض هذه المكذوبات، كلُّ هذا بحجة نصرة السنَّة ونصرة العقيدة، ونسوا أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: (من كذب عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار)، وتناسوا النصوص الشرعية الناهية عن الكذب والمحذِّرة منه، ومن أمثلة هذه الأكاذيب المنتشرة في كتب عقائد الحنابلة ... » ثم ذكر جملة من الأحاديث والآثار نقلاً من كتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، وعبد الله ابن الإمام أحمد قد أوردها بأسانيدها، منها ما هو ثابتٌ، ومنها ما ليس بثابت، وإيراده لها لا يعني ثبوت كلِّ ما أورده عنده، وقد مرَّ النقل عن ابن تيمية وابن حجر أنَّ المحدِّثين يوردون ما يتعلَّق بالباب ليُعلم، ولينظر من له أهلية النظر في الأسانيد لمعرفة ما يثبت وما لا يثبت.

ومِمَّا ذكره المالكي وهو صحيح ثابت حديث « غِلَظ جلد الكافر »، فقال (ص:١٢٥): « ومن هذه الخزعبلات المرويَّة أنَّ جلدَ الكافر يوم القيامة أربعون ذراعاً بذراع الجبار »، وعزاه إلى السنَّة (٢/ ٤٩٢)، وهو في هذا الموضع عن عبد الله بن مسعود بإسناد حسن موقوف عليه، وقد أورده عبد الله بن الإمام أحمد (٢/ ٥٠٩ ـ ٥١٠) من طريق هارون بن معروف وأبي معمر، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن ابن مسعود، وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين، وله حكم الرفع، وأورده عقبَه عن أبي

هريرة مرفوعاً، فقال: حدَّثنيه أبو خيثمة زهير بن حرب، حدَّثنا عبيد الله بن موسى، نا شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ غلظَ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار، وضرسَه مثل أُحُد»، وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ورواية الأعمش له بالعنعنة لا تؤثِّر، قال الذهبي في ترجمته في الميزان: «فمتى قال (حدَّثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرَّق إليه احتمال التدليس، إلَّا في شيوخ له أكثَرَ عنهم، كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمَّان، فإنَّ روايته عن هذا الصنف محمولةٌ على الاتِّصال»، وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني (١٧٩٤).

وقد أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٥٩٥) فقال: «حدَّثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن سليمان بن الحارث، ثنا عبيد الله بن موسى، أنبأ شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: (إنَّ غلظَ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار، وضرسَه مثلُ أُحُد)، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، قال الشيخ أبو بكر رضي الله عنه: معنى قوله (بذراع الجبار): أي جبَّار من جبابرة الآدميين، مِمَّن كان في القرون الأولى، مِمَّن كان أعظمَ خلقاً وأطولَ أعضاء وذراعاً من الناس».

وبيان غلظ ضرس الكافر وأنَّه مثل أُحُد جاء في صحيح مسلم (٢٨٥١).

وكما أنَّ الحديث ثابتٌ من حيث الإسناد، فقد بيَّن أهلُ العلم معناه، ومن ذلك كلام أبي بكر شيخ الحاكم المتقدِّم، وقد نقل البيهقي بعد إخراجه الحديث في الأسماء والصفات (ص:٤٣١) عن بعض أهل النظر أنَّه قال: «إنَّ الجبار ههنا لم يُعن به القديم، وإنَّما عُني به رجلاً جبَّاراً كان يوصَف بطول الذراع وعظم الجسم، ألا ترى إلى قوله: ﴿كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾، وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ

عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ﴾، وقوله (بذراع الجبار) أي: بذراع ذلك الجبار الموصوف بطول الذِّراع وعظم الجسد، ويحتمل أن يكون ذلك ذراعاً طويلاً يذرع به يُعرف بذراع الجبَّار، على معنى التعظيم والتهويل، لا أنَّ له ذراعاً كذراع الأيدي المخلوقة ».

وقال المناوي في فيض القدير (٤/ ٢٥٥): « أراد به هنا مزيد الطول أو أنَّ الجبَّار اسم ملِك من اليمن أو العجم كان طويل الذراع، وقال الذهبي: ليس ذا من الصفات في شيء، وهو مثل قولك ذراع الخياط وذراع النجار ».

وفي قصَّة مرور إبراهيم عليه الصلاة والسلام وزوجه سارة بجبَّار من الجبابرة في صحيح مسلم (٢٣٧١) قول إبراهيم لسارة: « إنَّ هذا الجبَّار إن يعلم أنَّك امرأتي يغلبُني عليك، فإن سألَك فأخبريه أنَّك أختي، فإنَّك أختي في الإسلام، فإنِّي لا أعلم في الأرض مسلماً غيري وغيرك »، وفيه: « فلمَّا دخل أرضَه رآها بعضُ أهل الجبَّار » الحديث.

وبناء على ما تقدَّم من الكلام على هذا الحديث إسناداً ومتناً يتبيَّن أنَّ الخزعبلات في دماغ المالكي، وليست فيما صحَّ عن رسول الله ﷺ.

الخامس: حديث « خلق الله آدم على صورته »، قال المالكي في (ص:١٢٥): « ورووا خزعبلات أخرى ظاهرها التجسيم والتشبيه، مثل قولهم »، وذكر جملة منها، إلى أن قال: « وأنَّه خلق آدم على صورته هو »، وأشار إلى المصدر وهو السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٧٢)، وهذا سياقه في كتاب السنة، قال: حدَّثني أبو معمر، نا جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تُقبِّحوا الوجه، فإنَّ الله تعالى خلق آدم على صورة الرحمن تبارك وتعالى »، ومنه يتبيَّن

أنَّ عزو المالكي ليس مطابقاً لما في المصدر الذي عزا إليه، والحديث بهذا السياق ضعَّفه بعضُ أهل العلم. انظر: السلسلة الضعيفة للألباني (١١٧٦)، وصحَّحه الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه كما نقل ذلك في الفتح (٥/ ١٨٣)، وفي الإسناد الأعمش وحبيب بن أبي ثابت وهما مدلِّسان، وقد مرَّ قريباً في الحديث الرابع كلام الذهبي في تدليس الأعمش، وأمَّا عنعنة حبيب بن أبي ثابت، فقد قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٤١٣) عنها: « فمثله مِمَّا يغضُّ النظر عن عنعنته عند العلماء »، وقد ورد الحديث في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً: « خلق الله آدم على صورته » رواه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٦١٢)، وليس فيه كلمة (هو) التي ذكرها المالكي، واخْتُلف في مرجع الضمير في الحديث، والصحيح رجوعه إلى الله، ولا يلزم منه التشبيه كما زعم المالكي، ومعناه عند أهل السنَّة ما ذكره الحافظ في الفتح، حيث قال (١١/ ٣): « وقيل الضمير لله، وتَمَسَّك قائل ذلك بما ورد في بعض طرقه (على صورة الرحمن)، والمراد بالصورة الصفة، والمعنى أنَّ الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء ».

وبهذا يتبيَّن أنَّ ما صحَّ به الحديث عن رسول الله ﷺ ليس من الخزعبلات، وإنَّما هو من علم الغيب الذي يجب الإيمان به والتصديق، من غير تشبيه بالخلق، وإنَّما الخزعبلات في أدمغة أهل البدع والأهواء، ومنهم المالكي.

السادس: حديث: « ألاَ وإنَّ الإيمان حينَ تقع الفتنُ بالشام » وأحاديث أخرى في فضل الشام.

أورد المالكي في (ص:٧٩) تحت عنوان « النواصب بالشام ووضع

الأحاديث » كلاماً قال فيه: « ومن آثار الدولة الأموية أن قوي في الشام تيار النواصب الذي ركَّز على فضيلة الأرض؛ لأنَّه لَمَّا رأى هذا التيار أنَّ صاحبهم لا يوازي عليًّا ولا يكاد، نشرت النواصب فضل الوطن بدلاً من فضل الشخص!! فروت أنَّ الشام هي دار الهجرة عند حدوث الفتن!! وأنَّ الإيمان عند وقوع الفتن بالشام!! وأنَّ فيها الطائفة المنصورة التي ستبقى لا يضرها مَن خالفها إلى قيام الساعة!! وأنَّ في العراق تسعة أعشار الشر!! وأنَّ عثمان سيقتله (المنافقون) مظلوماً!! وأنَّهم سيدخلون النار!! وأنَّ عثمان سيحكم يوم القيامة في القاتل والخاذل!! وغير ذلك من الأحاديث ذات الصبغة السياسية وبعض تلك الأحاديث له أصل صحيح زادت فيه العثمانية والنواصب زيادات فجيرته لصالحها مثل حديث (لا تزال طائفة من أمَّتي منصورين على من خالفهم ... الحديث) زادت فيه النواصب زيادات توهم أنَّ تلك الطائفة هي بالشام وهي (عسكر معاوية)!! وقد صحَّح بعض أهل الحديث تلك الأحاديث متناسين أنَّ هذه الأحاديث وُضعت للالتفاف على فضل علي ومن معه (من المهاجرين والأنصار وأهل بدر) والرفع من معاوية ومن معه من أعاريب لَخم وجذام وكلب إضافة للالتفاف على حديث عمار ابن ياسر وعلى وضوح حق الطرف الشرعي للخلافة وقد بقي الانحراف عن علي في أهل الشام إلى يومنا هذا، وهم يلجئون إلى التوفيق بين تيار العثمانية (النواصب) وتيار المحايدين من السنة كما فعل ابن تيمية في منهاج السنة مثلاً!! ».

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

١ ـ لم يقتصر المالكي على القدح في آحاد حديث رسول الله ﷺ، بل تعدَّى ذلك إلى القدح فيها بالجملة، ومن ذلك ما زعمه هنا من أنَّ النواصب في الشام وضعوا الأحاديث في فضل الأرض، ومن الأحاديث التي مثَّل بها للأحاديث

الموضوعة في فضل الشام، أحاديث صحيحة، لم يوصف رجالها بضعف، فضلاً عن وصفهم بالوضع، ومنها حديث: « ألا وإنَّ الإيمان حين تقع الفتنُ بالشام » فقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢١٧٣٣)، فقال: حدَّثنا إسحاق بن عيسى، حدَّثنا يحيى بن حمزة، عن زيد بن واقد، حدَّثني بُسر بن عبيد الله، حدَّثني أبو إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: « بينا أنا نائم إذ رأيتُ عمود الكتاب احتُمل من تحت رأسي، فظننتُ أنَّه مذهوب به، فأتبعته بصري، فعمد به إلى الشام، ألا وإنَّ الإيمان حين تقع الفتنُ بالشام »، وهذا حديث صحيح، رجاله كلُّهم ثقات، فأبو إدريس الخولاني وبُسر بن عبيد الله ويحيى بن حمزة من رجال الشيخين، بل هم من رجال أصحاب الكتب الستة، وزيد بن واقد من رجال البخاري، وإسحاق بن عيسى من رجال مسلم، فليس فيهم ضعيف، فضلاً عن أن يكون وضَّاعاً، وقال الحافظ في الفتح (١٢/ ٤٠٣): « وسنده صحيح »، وللحديث شواهد عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر وعبد الله بن حوالة، وقد صحَّحها الشيخ الألباني في تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي (ص:٦، ١١، ١٢)، وذكر في مقدِّمة تخريجه أنَّ الأحاديث المرفوعة فيه بلغت واحداً وأربعين حديثاً بالمكرَّر، وقال: « وأكثرُها صحيح، وبعضها ضعيف، وبعضها موضوع ».

ومن أصحِّ ما جاء في فضل الشام حديث ابن عمر أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: « اللَّهمَّ بارك لنا في شامنا، اللَّهمَّ بارك لنا في يَمَننا، قالوا: يا رسول الله! وفي نجدنا؟ قال: اللَّهمَّ بارك لنا في شامنا، اللَّهمَّ بارك لنا في يَمَننا، قالوا: يا رسول الله! وفي نجدنا؟ فأظنُّه قال في الثالثة: هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان » أخرجه البخاري (٧٠٩٤)، والحديث واضح الدلالة في فضل الشام واليمن، والمراد بنجد فيه ـ كما جاء في بعض الروايات وبيَّنه أهل العلم ـ

العراق، قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على حديث ابن عمر من كتابه تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي (ص:٩ ـ ١٠): قال: « وأمَّا حديث ابن عمر فأخرجه أبو نعيم (٦/ ١٣٣)، وابن عساكر إلى قوله (وفي العراق)، وزاد: (فأعرض عنه، فقال: فيه الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان)، وإسناده صحيح، ورواه الطبراني في الكبير من طريق أخرى عن ابن عمر، وسنده صحيح أيضاً، وقد أورده في المجمع (٣/ ٣٠٥) وقال: (رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات)، وأخرجه أحمد (٢/ ١٤٣) مختصراً بلفظ: (قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشير بيده يؤم العراق: ها إنَّ الفتنة ههنا، ثلاث مرَّات، من حيث يطلع قرن الشيطان)، وإسناده صحيح على شرط مسلم، وقد أخرج في صحيحه (٨/ ١٨١) نحوه، وفي رواية له من وجه آخر عن سالم بن عبد الله، قال: (يا أهل العراق! ما أسألَكُم عن الصغيرة، وأركبَكم للكبيرة؟! سمعتُ أبي عبد الله بن عمر يقول)، فذكره، وأخرجه البخاري ومسلم أيضاً من وجه آخر عن سالم به مرفوعاً، وأخرج البخاري (١٣/ ٣٨ ـ بشرح العسقلاني) وأحمد (٢/ ١١٨) وابن عساكر من طريق نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: (اللَّهمَّ بارك لنا في شامنا، اللَّهمَّ بارك لنا في يَمننا، قالوا: وفي نجدنا؟ قال: هناك الزلازل) الحديث، وأخرجه الترمذي وصحَّحه، وعزاه المنذري في الترغيب (٤/ ٦١) للترمذي وحده فوهم، وله عند أحمد (٢/ ١٢٦) طريق أخرى عن ابن عمر، ولحديثه الأول عند أبي نعيم شاهد من حديث ابن عباس، ساق لفظَه الهيثمي، وقال: (رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات)، وروى بعضَه الخطيب في تاريخه (١/ ٢٤، ٢٥)، ومن طريقه ابن عساكر من حديث معاذ بن جبل.

فيُستفادُ من مجموع طرق الحديث أنَّ المراد من (نجد) في رواية البخاري ليس هو الإقليم المعروف اليوم بهذا الاسم، وإنَّما هو العراق، وبذلك فسَّره الإمام الخطابي والحافظ ابن حجر العسقلاني، وتجد كلامَهما في ذلك في شرح كتاب الفتن من صحيح البخاري للحافظ، وقد تحقَّق ما أنبأ به عليه السلام؛ فإنَّ كثيراً من الفتن الكبرى كان مصدرها العراق ... ».

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٧) بعد أن نقل كلاماً للخطابي: « وقال غيره: كان أهل المشرق يومئذ أهل كفر، فأخبر ﷺ أنَّ الفتنة تكون من تلك الناحية، فكان كما أخبر ... وأول الفتن كان من قبل المشرق، فكان ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين، وذلك مِمَّا يُحبُّه الشيطان ويفرح به، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة، وقال الخطابي: نجد من جهة المشرق، ومن كان بالمدينة كان نجدُه باديةَ العراق ونواحيها، وهي مشرق أهل المدينة، وأصلُ النجد ما ارتفع من الأرض، وهو خلاف الغور، فإنَّه ما انخفض منها، وتهامة كلُّها من الغور ومكة من تهامة ».

وقال قبل ذلك في الفتح (٦/ ٣٥٢) عند شرح حديث « رأس الكفر نحو المشرق »: « وفي ذلك إشارة إلى شدَّة كفر المجوس؛ لأنَّ مملكة الفرس ومَن أطاعهم من العرب كانت من جهة المشرق بالنسبة إلى المدينة، وكانوا في غاية القسوة والتكبُّر والتجبُّر حتى مزَّق مَلِكُهم كتاب النَّبيِّ ﷺ كما سيأتي في موضعه، واستمرَّت الفتنُ من قِبَل المشرق كما سيأتي بيانه واضحاً في الفتن ».

وقال النووي في شرح صحيح مسلم (٢/ ٣٤): « والمراد بذلك اختصاص المشرق بمزيد من تسلط الشيطان ومن الكفر، كما قال في الحديث الآخر: (رأس الكفر نحو المشرق)، وكان ذلك في عهده ﷺ حين قال ذلك،

ويكون حين يخرج الدجَّال من المشرق، وهو فيما بين ذلك منشأ الفتن العظيمة ومثار الكفرة الترك الغاشمة العاتية الشديدة البأس».

وقد مرَّ في كلام ابن حجر قريباً أنَّ ظهور البدع كان من تلك الجهة أي جهة المشرق، ومن أمثلة ذلك أنَّ الخوارجَ والشيعةَ والقدريةَ والجهميَّةَ كان خروجُهم من تلك الجهة، ومجيء التتارُ للقضاء على الخلافة العباسية وسقوط بغداد كان من المشرق، وفي آخر الزمان خروج الدجال من تلك الجهة، فإنَّه كما جاء في صحيح مسلم (٢١٣٧) يخرج من خلة بين الشام والعراق، وفي صحيحه أيضاً (٢٩٤٤): «يتبع الدجال من يهود أصبهان سبعون ألفاً عليهم الطيالسة».

وكما أنَّ تلك الجهة منشأ كثير من البدع، ومنها ظهور كثير من الشرور، فإنَّ فيها الكثيرين من أهل العلم الذين ردُّوا على المبتدعة، ومنها محدِّثون وفقهاء كبار، ومن هؤلاء أصحاب الكتب الستة: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود السجستاني، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وابن ماجه القزويني، وقد ألَّف الشيخ محمد أشرف سندهو المتوفَّى سنة (١٣٧٣هـ) رسالة أوضح فيها ما يتعلَّق بهذا الموضوع، سَمَّاها: «أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان».

وإنَّما ذكرتُ هنا بيان المراد بـ«نجد» وأنَّه العراق وما وراءه، كما جاء مبيَّناً في بعض الروايات وأقوال بعض أهل العلم؛ لأنَّ بعضَ الحاقدين على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يُلبِّسون على غيرهم بأنَّ المراد بـ«نجد» نجد اليمامة، ولم تشتهر اليمامةُ باسم «نجد» إلَّا في أزمان متأخرة، ومن المعلوم أنَّ «نجداً» في اللغة تُطلق على ما ارتفع وعلا من الأرض، وهي ما يُقابل

« الغور » و« تهامة »، والمراد بـ « نجد » التي وقَّت رسول الله ﷺ لأهلها « قرن المنازل » الأماكن المرتفعة التي يأتي أهلُها من الطائف وغيره، وقد ذكر الفيروزآبادي في القاموس المحيط عدداً من النجود، منها نجد الود ببلاد هذيل، ونجد برق باليمامة.

السابع والثامن: قدحُه في ثبوت حديث افتراق الأمَّة إلى ثلاث وسبعين، وحديث العرباض بن سارية « عليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين »، والردُّ عليه.

عاب في (ص:١٨٢) على أهل السنَّة تسميتهم أنفسهم بأهل السنَّة لحديث العرباض بن سارية: « عليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين »، وقال: « علماً بأنَّ الحديث السابق وحديث افتراق الأمَّة محل تنازع في التضعيف والتصحيح داخل أهل السنَّة!! ».

والجواب: أنَّ المالكيَّ هو من أهل الأهواء والبدع، ومن أجل ذلك يقدح في الأحاديث التي لا توافق هواه، كهذين الحديثين، كما أنَّه يحتفي بأهل البدع ويُدافع عنهم، ولا يعتبرهم على باطل، وقد قال في (ص:٤١ ـ حاشية): « فقد يكون الحقُّ مع طرف، ولكنَّه نادر خاصة في العقائد، والأصل أنَّ معظمَ الاختلافات بين المسلمين أن يكون كل طرف ممسكاً بطرف من الحقيقة!! ».

فأمَّا حديث العرباض بن سارية، فرواه جماعةٌ كثيرون، ففي تعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط وغيره على جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب (٢/ ١٠٩): « رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، ورواه أيضاً أحمد (٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، والدارمي (١/ ٤٤)، وابن ماجه (٤٣) و(٤٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٧)، والطحاوي في شرح

مشكل الآثار (٢/ ٦٩)، والبغوي (١٠٢)، والآجري في الشريعة (ص:٤٦)، والبيهقي (٦/ ٥٤١)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٨١)، والمروزي في السنة (٦٩) ـ (٧٢)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٢٠)، و(١٠/ ١١٥)، والحاكم (١/ ٩٥ ـ ٩٧)، وصححه ابن حبان (٥) ».

ولفظه عند أبي داود، قال العرباض: « صلَّى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظةً بليغةً ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله! كأنَّ هذه موعظة مودِّع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإنْ عبداً حبشيًّا؛ فإنَّه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء المهديين الراشدين، تَمسَّكموا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة ».

والحديث صحيح عند أهل السنَّة، قال فيه الترمذي: « حديث حسن صحيح »، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: « هذا حديث صحيح ليس له علَّة »، ووافقه الذهبي.

وقال الحافظ أبو نعيم: « هو حديث جيِّد من صحيح حديث الشاميين »، كما في جامع العلوم والحكم (٢/ ١٠٩)، وحسَّنه البغوي في شرح السنة (١٠٢)، وصححه الألباني في تعليقه على السنة لابن أبي عاصم (١/ ١٨ ـ ٢٠) وغيره.

والحديث مشتملٌ على الترغيب في اتِّباع السنَّة والتحذير من البدع، وبيان أنَّها كلَّها ضلالةٌ، ومثل ذلك حديث أنس رضي الله عنه في حديث طويل: « فمَن رغب عن سنَّتي فليس منِّي »، أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

وحديث العرباض ﷺ من جوامع كَلِمِه ﷺ، وقد أدخله النووي في كتابه الأربعين، وهو الحديث الثامن والعشرون منه، والمعنى في هذا الحديث هو المعنى في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ** ﴾.

وأمَّا حديث افتراق الأمَّة إلى أكثر من سبعين فرقة، فقد جاء عن جماعة من الصحابة، منهم معاوية ﷺ، أخرجه أحمد (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٤٥٩٧) وغيرهما، ولفظه عندهما: « إنَّ أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملَّة، وإنَّ هذه الأمَّة ستفترق على ثلاث وسبعين ملَّة يعني الأهواء، كلُّها في النار إلَّا واحدة، وهي الجماعة ».

وقد حسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٠٤)، وهو صحيح لشواهده التي جاءت عن أنس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعوف بن مالك وأبي أمامة ﷺ، وانظر تخريجها في التعليق على المسند لشعيب الأرنؤوط وغيره (١٦٩٣٧)، وقال الحاكم في المستدرك (١/ ٦) عن حديث افتراق الأمَّة: « هذا حديث كبير في الأصول »، وقال أيضاً (١/ ١٢٨): « هذه أسانيد تُقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث »، ووافقه الذهبي، ونقل الألباني في السلسلة الصحيحة تحت الرقم السابق تصحيح بعض العلماء للحديث، منهم ابن حجر وابن تيمية والشاطبي والعراقي، وذكر الشيخ الألباني في تعليقه على حديث أنس من كتاب السنة لابن أبي عاصم (٦٤) أنَّ الحديث صحيح قطعاً لطرقه وشواهده.

وفي بعض ألفاظ الحديث عن أنس وعبد الله بن عمرو في بيان الفرقة الناجية: « ما أنا عليه اليوم وأصحابي »، قال الحافظ عن حديث أنس في لسان

الميزان (٦/ ٥٦): « والمحفوظ في المتن (تفترق أمَّتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلُّها في النار إلَّا واحدة، قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي) ».

وحديث عبد الله بن عمرو عند الترمذي والحاكم، وفي إسناده عبد الرحمن ابن أنعم الإفريقي، وهو ضعيف، وقال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب »، وحسَّنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢٦٤١)، وقال البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٣): « وثبت عن عبد الله بن عمرو »، فساق الحديث، وفي آخره: « ما أنا عليه وأصحابي »، ويتقوَّى بحديث أنس، وكذلك بالشواهد الأخرى التي فيها ذكر وصف الفرقة الناجية بالجماعة؛ لأنَّ أصحاب رسول الله ﷺ أوَّل الجماعة، وهم خير الجماعة.

وهذه الفرق هم من المسلمين، ومستحقُّون لدخول النار لبدعهم، وهم تحت مشيئة الله، إلَّا الفرقة الناجية التي كانت على ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

***

١٥ ـ زعمه أنَّ المعوَّل عليه في النصوص ما كان قطعيَّ الثبوت قطعيَّ الدلالة فقط، والردُّ عليه

قال في (ص:١٨٨): « لا يظنَّن مغفَّل أنَّ المبالغةَ في صغائر المعتقدات المرتكزة على نصوص ظنيَّة الثبوت أو الدلالة كانت نتيجة لأهميَّة تلك العقائد المتنازَع فيها، وإنَّما كانت المبالغة في تلك المعتقدات نتيجة من نتائج الصراعات السياسية بالدرجة الأولى، ثم الصراعات المذهبية، أو حب العلو في الأرض

والتفرد بالزعامة نتيجة التحاسد والتنافس بين العلماء، وبعض هذا نتيجة غفلة الصالحين، مع استغلال سلطوي حتى ينشغل الصالحون في خصومات ثانوية لا أهميَّة لها!!».

وقال أيضاً: «أصبحت العقائد في الأزمنة المتأخرة لا تعني إلَّا الانتصار لما شذَّت به الطائفة عن سائر المسلمين، مع التقوقع على هذا وكأنَّه الإسلام ذاته، مع الضيق في ذلك، والتفصيل المبالَغ فيه، والولاء والبراء في ذلك، مع إقناع النفس ـ بجهل وتعصب بمساعدة من الشيطان ـ بأنَّ زمننا هذا زمن فتنة وبلاء، وأنَّنا نحن الغرباء، الذين أخبر النبيُّ (ص) (كذا) بأنَّهم يصلحون إذا فسد الناس، وأنَّ الله قد أمر بالصبر على الحقِّ، ولكننا في الوقت نفسه ننسى أنَّ الله أمر بالتواصي بالحقِّ، ونحن لا نتواصى بل نتآمر ونكيد ونمكر المكر السَّيِّء، وننسى أنَّ الواجب أن نعرف ـ قبل أن نعلن الاختلاف ـ أنَّ ما نفعله حق أو لا، ثم بعد ذلك نتواصى بالصبر، أمَّا أن نتواصى بالصبر على انتقاص علي بن أبي طالب وأهل بيته، وحب ظلمة بني أميَّة، وتكفير أبي حنيفة وسائر المسلمين إلَّا نحن، ونتواصى بالصبر على الكذب على رسول الله، وتبرير هذا الكذب بأنَّه مندرجٌ تحت أصل، ونتواصى بالتشبيه الصريح لله جلَّ جلاله بخلقه بناء على الإسرائيليات والأساطير، فهذا كلُّه ليس من الحقِّ الذي نُؤجَرُ على الصبر عليه، إنَّما نُؤجَر على الصبر على الحق الواضح المبني على قطعي الثبوت والدلالة من أدلَّة الكتاب والسنَّة، فالحقُّ الذي ذكره الله في كتابه وأخبر به رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليس بهذا الخفاء، بحيث لا يهتدي إليه إلَّا الغلاة، لهذا علينا أن نصحح أوضاعنا العلمية والعملية وفق النصوص الشرعية، لا ما تسوله لنا أنفسنا وغفلتنا وقناعتنا الخادعة بأنَّنا أحسن الناس إيماناً؛ لأنَّ الإيمان ليس بالتحلِّي ولا بالتمنِّي، وإنَّما هو قولٌ وعمل ومنهج عدل

وعلم وصدق وتثبت!!».

وقال (ص:١٨٦): «ضرورة العودة للقرآن الكريم والالتزام بما فيه من مجمل الإيمانيات التي يسمُّونها العقائد ومجمل الأوامر الظاهرة والمحرمات الظاهرة والأخلاق الواجبة، وعدم امتحان الناس بالمتشابه منه، ثم العودة لمتواتر السنَّة، ثم الصحيح المشهور، وترك التنازع في المختلف فيه من السنَّة، سواء من حيث الثبوت أو دلالة النصِّ، وفتح حرية الاجتهاد في ذلك ...!!».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ هذه الطريقة التي ذكرها المالكي وهي التعويل على ما كان قطعيَّ الثبوت والدلالة من النصوص هي طريقةُ المبتدعة وأهل الأهواء، وهو واحد منهم، ولهذا قرَّر هذه الطريقة، وأُعجب بها، وأمَّا أهل السنَّة والجماعة فهم يُعوِّلون على القرآن والمتواتر والآحاد من السنَّة، ومن أوضح الأدلة على التعويل على أحاديث الآحاد في العقائد وغيرها حديث معاذ بن جبل ﵁ في بعثه ﷺ إلى اليمن ليعلِّم الناس دينهم؛ فإنَّ الحجَّةَ قامت على أهل اليمن بما يُخبرهم به في الأصول والفروع، وهو شخصٌ واحد، وهذا بخلاف طريقة أهل الأهواء الذين لا يأخذون بأحاديث الآحاد؛ بزعمهم أنَّها ظنيَّةُ الثبوت، وأمَّا القرآن ومتواتر السنَّة الذي لا يتمكَّنون من ردِّه لكونه قطعيَّ الثبوت، يقدحون في ثبوت معناه إذا لم يوافق أهواءَهم؛ زاعمين أنَّه ظنيُّ الدلالة، وليس قطعيًّا فيها.

٢ ـ أمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يتواصون بانتقاص علي بن أبي طالب ﵁ وأهل بيته وحُبِّ ظلمة بني أميَّة فهو من الإفك المبين؛ فإنَّ أهل السنَّة هم الذين يُحبُّون عليًّا ﵁ وأهل بيته، بل وسائر أهل بيت النَّبيِّ ﷺ، وهم

زوجاته وكلٌّ مسلم ومسلمة من نسل عبد المطلب بن هاشم، ويتولَّونهم جميعاً دون غلوٍّ أو جفاء، وهذا بخلاف المالكي وأسلافه من الرافضة، الذين يغلون في عليٍّ وفاطمة رضي الله عنهما، وفي بعض أولادهما، ويجفون في غيرهم من أهل البيت، وفي الصحابة، ومن أبرز أهل البيت الذين جفا فيهم المالكي عمُّ النَّبيِّ ﷺ العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله وغيرهما مِمَّن كان إسلامُهم بعد الحديبية، الذين يزعم المالكي أنَّهم لم يظفروا بصحبة النَّبيِّ ﷺ الصحبة الشرعية، وأنَّ صحبَتهم كصحبة المنافقين والكفار.

٣ ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يتواصون بتكفير أبي حنيفة وسائر المسلمين من غيرهم، فهو من الإفك المبين أيضاً، وقد مرَّ قريباً أنَّ الفِرَق الثنتين والسبعين هم من المسلمين، وهم مستحقُّون للنار لبدعهم، وهم تحت مشيئة الله، إن شاء عفى عنهم وإن شاء عذَّبهم، وأمَّا ما أشار إليه المالكي من قبل عن أحد كتب أهل السنَّة من آثار في تكفير أبي حنيفة في مسألة خلق القرآن، فهي إمَّا غير ثابتة الإسناد، أو أنَّه تاب مِمَّا نُسب إليه، وقد قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٣/ ٣٧٧): «وأمَّا القول بخلق القرآن، فقد قيل: إنَّ أبا حنيفة لم يكن يذهب إليه، والمشهور عنه أنَّه كان يقوله واستُتيب منه»، ثم ذكر نقولاً في هذا وفي هذا، ومنها (ص:٣٧٨) عن الإمام أحمد أنَّه قال: «لم يصحَّ عندنا أنَّ أبا حنيفة كان يقول: القرآن مخلوق».

وروى اللالكائي في شرح السنة (٢/ ٢٧٠) بإسناده عن عبد الله بن المبارك أنَّه قال: «والله! ما مات أبو حنيفة وهو يقول بخلق القرآن، ولا يدينُ الله به».

٤ ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يتواصون بالصبر على الكذب على رسول الله ﷺ ويُبرِّرون هذا الكذب بأنَّه مندرجٌ تحت أصل، وأنَّهم يتواصون بالتشبيه

الصريح لله جلَّ جلاله بخلقه بناء على الإسرائيليات والأساطير، فهو من أفحش الكذب وأبطل الباطل؛ لأنَّ أهل السنَّة هم أبعدُ الناس عن هذه القبائح، وما وُجد في بعض كتب أهل السنَّة من أحاديث وآثار في أسانيدها وضَّاعون، فمراد مَن ذكَر ذلك منهم بإسناده أن يُعلم ورودُه كذلك، وأنَّه لكذبه أو ضعف إسناده لا يُعوَّل عليه، وقد مرَّ بيان ذلك في الردِّ على المالكي في قدحه في كتب أهل السنَّة في العقيدة، وفيه النقل عن ابن تيمية وابن حجر في ذلك.

وسيأتي في المبحث بعد هذا أنَّ أهل السنَّة مثبتةٌ منزِّهةٌ، وليسوا بمشبِّهة ولا معطِّلة.

٥ ـ وقوله بعد ذكر ضرورة العودة إلى القرآن: «ثم العودة لمتواتر السنة، ثم الصحيح المشهور، وترك التنازع في المختلف فيه من السنَّة، سواء من حيث الثبوت أو دلالة النصِّ، وفتح حريَّة الاجتهاد في ذلك ...!!».

أقول: يريد المالكي بالأخذ بالصحيح المشهور وترك المختلف فيه الأخذ بما يوافق أهواء أهل البدع، وترك الأخذ بما لا يوافق أهواءهم، وقد مرَّ قريباً قدح المالكي في أحاديثَ صحيحة في الصحيحين وغيرهما، منها حديث صلح الحسن؛ لأنَّها لا توافق هواه، ثم هو يعيب على أهل السنَّة أنَّهم يُطلقون كلمات فضفاضة لا يفهمون معناها، وهنا يقول: إنَّ التعويل على الصحيح المشهور، وهذه الصحة والشهرة المزعومة لا تحديد لها ولا ضوابط، والتعويل فيها عند المالكي إنَّما هو على ما يوافق هواه فقط!

***

١٦ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة مجسِّمة ومشبِّهة والردُّ عليه

ذكر المالكي (ص:١٢٩) عنواناً بلفظ: «التجسيم والتشبيه» زاعماً أنَّ أهلَ السنَّة ومنهم الحنابلة يقولون بالتشبيه والتجسيم، وأهل السنَّة لا يقولون بالتشبيه ولا التعطيل، وإنَّما مذهبُهم وعقيدتُهم الإثبات مع التنزيه، كما قال الله عزَّ وجلَّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فهم مثبتةٌ غير معطِّلة، ومع إثباتهم ليسوا بمشبِّهة، وأمَّا التجسيمُ فإنَّه لفظٌ مُجملٌ لم يَرِد إثباته لله ولا نفيه عنه في الكتاب والسنة، فإن أريد به ذاتٌ متَّصفةٌ بصفات لا تشبه المخلوقات فهو حقٌّ، وإن أريد به ذاتٌ متَّصفة بصفات تشبه المخلوقات فهو باطل، وهذه طريقة أهل السنَّة في الألفاظ المجملة التي لَم ترِد في الكتاب والسنَّة، يُثبتون المعنى الحق ولا يعبِّرون باللفظ المجمل المحتمل للحقِّ والباطل، وينفون المعنى الباطل واللفظ الذي عُبِّر به عنه، والمعطِّلة يصفون المثبتة للصفات بأنَّهم مشبِّهة؛ لأنَّهم لا يتصوَّرون الإثبات إلَّا مع التشبيه، قال ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٥): «وأمَّا أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلُّها والخوارج، فكلُّهم يُنكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أنَّ مَن أقرَّ بها مشبِّه، وهم عند مَن أثبتها نافون للمعبود»، ونقله عنه الذهبي في العلو (٢/ ١٣٢٦)، وعلَّق عليه قائلاً: «صدق والله! فإنَّ مَن تأوَّل سائر الصفات وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام، أدَّاه ذلك السَّلب إلى تعطيل الرَّبِّ وأن يشابه المعدوم، كما نُقل عن حماد بن زيد أنَّه قال: مَثل الجهمية كقوم قالوا: في دارنا نخلة، قيل: لها سَعَف؟ قالوا: لا، قيل: فلها كَرَب؟ قالوا: لا، قيل: لها رُطَب وقِنو؟ قالوا: لا، قيل: فلها ساق؟ قالوا: لا، قيل: فما في داركم نخلة!».

والمعنى أنَّ من نفى عن الله الصفات، فإنَّ حقيقةَ أمره نفيُ المعبود؛ إذ لا يُتصوَّرُ وجود ذات مجرَّدة من جميع الصفات.

وأذكر هنا نماذج مِمَّا أورده المالكي تحت هذا العنوان « التجسيم والتشبيه » مع الإجابة عنها.

فمِن ذلك قوله (ص: ١٢٩): « أما الأهوازي (الحسن بن علي بن إبراهيم وهو من غلاة أهل السنة، وغلاة أهل السنَّة حنابلة) الحنبلي، فقد ألَّف كتاباً طويلاً في الصفات أورد فيه أحاديث باطلة، ومنها حديث عرق الخيل الذي نصُّه: (إنَّ الله لَمَّا أراد أن يخلق نفسه خلق الخيلَ فأجراها حتى عرقت، ثم خلق نفسَه من ذلك العرق) تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً، والغريب أنَّنا نكفِّر مَن يقول بخلق القرآن أو يسبُّ أحد الصحابة، وفاعل هذا وإن كان مخطئاً، لكنَّه ليس كخطأ مَن يزعم أنَّ الله خلق نفسه من عرق الخيل، فعجباً لِمَن يُكفِّر مَن يقول أنَّ القرآن مخلوق، ولا يُكفِّر مَن يقول إنَّ نفس الله مخلوق!! ».

وقال تعليقاً على كلامه هذا: « وقد اتَّهمه ابن عساكر بأنَّه من الفرقة السالمية المجسِّمة، لكن ابن تيمية عدَّه في أهل السنَّة في الجملة، فاحتمل أمثال هؤلاء داخل أهل السنَّة مع ما ترى من بشاعتهم، ولم يحتمل دخول المعتزلة والجهمية ومعتدلي الشيعة، وهذه مفارقةٌ عجيبة!! ».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الأهوازي في لسان الميزان: « وقال ابن عساكر: جمع كتاباً سمَّاه: (شرح البيان في عقود أهل الإيمان)، أودعه أحاديث منكرة، كحديث (إنَّ الله لَمَّا أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت، ثمَّ خلق نفسه من ذلك العرق)، وغير ذلك مِمَّا لا يجوز أن يُروى ولا يحلُّ أن يُعتقد، وكان مذهبُه مذهبَ السالمية، يقول بالظاهر ويتمسَّك بالأحاديث الضعيفة لتقوية مذهبه، وحديث إجراء الخيل موضوع، وضعه

بعضُ الزنادقة ليشنِّع به على أصحاب الحديث في روايتهم المستحيل، فحمله بعضُ مَن لا عقل له ورواه، هو مِمَّا يُقطع ببطلانه شرعاً وعقلاً ».

وفي هذا بيان أنَّ الأهوازي من السالميَّة وليس من أهل السنَّة، وأنَّ الحديث من وضع الزنادقة للتشنيع على أهل الحديث في رواية المستحيل، وقد أورده المالكيُّ للتَّشنيع على أهل السنَّة!

٢ ـ وأمَّا زعم المالكي أنَّ ابن تيمية عدَّه من أهل السنَّة في الجملة، ولم يُبيِّن المصدر لكلام ابن تيمية، وابن تيمية في كتابه منهاج السنة (٥/ ٢٦١) ذكر أنَّه من السالمية وأنَّه صنَّف كتاباً في مثالب الأشعري، وأنَّ ابن عساكر ألَّف في الردِّ عليه، وذكر مثالبَ السالميَّة، وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٣ ـ ٢٤): « وهذا يقوله (يعني عدم قبول توبة الداعي إلى البدعة) طائفةٌ مِمَّن ينتسب إلى السنَّة والحديث وليسوا من العلماء بذلك، كأبي علي الأهوازي وأمثاله، مِمَّن لا يُميِّزون بين الأحاديث الصحيحة والموضوعة، وما يُحتجُّ به وما لا يُحتجُّ به، بل يروون كلَّ ما في الباب مُحتجِّين به ».

والخلاصة أنَّ ابن تيمية يرى أنَّه من السالمية وأنَّه ينتسب إلى أهل السنَّة والحديث، وما أشبهَ الليلة بالبارحة، فالمالكي نفسه هو على طريقة الرافضة الذين يحقدون على الصحابة وأهل السنَّة، مع أنَّه ينتسب إلى أهل السنَّة، وهم بُرآءُ منه.

٣ ـ أهل السنَّة والجماعة يُثبتون لله ما أثبته لنفسه وأثبته له رسولُه ﷺ من الأسماء والصفات، وهم لا يصفون الله بالنفَس؛ لأنَّه لم يثبت وصفه بهذا الوصف في الكتاب والسنَّة، وأمَّا حديث: « إنِّي أجد نفَس الرحمن من ها هنا » وأشار إلى اليمن، وهو حديث صحيح أخرجه البخاري في التاريخ الكبير

(٤/ ٧٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٦٣٥٨) فليس من أحاديث الصفات، وإنَّما هو من النَّفَس، وهو اسم مصدر بمعنى التنفيس، كما في كتب اللغة والنهاية لابن الأثير، وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (٣٣٦٧)، والقواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (ص:٥١)، وقال ابن تيمية في المجموع (٦/ ٣٩٨): « فقوله (من اليمن) يُبيِّن مقصود الحديث؛ فإنَّه ليس لليمن اختصاص بصفات الله تعالى حتى يُظنَّ ذلك، ولكن منها جاء الذين يُحبُّهم ويُحبُّونه، الذين قال فيهم ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ » إلى أن قال: « وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الرِّدَّة وفتحوا الأمصار، فبهم نفَّس الرحمن عن المؤمنين الكربات، ومن خصَّص ذلك بأويس فقد أبْعد ».

وفي صحيح مسلم (٢٥٤٢) عن عمر بن الخطاب ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ قال: « يأتي عليكم أويس بن عامر مع أمداد أهل اليمن » الحديث، قال النووي في شرحه (١٦/ ٩٥): « أمداد أهل اليمن هم الجماعة الغزاة الذين يمدُّون جيوش الإسلام في الغزو، واحدهم مَدد ».

٤ ـ وأمَّا زعم المالكي احتمال دخول الأهوازي وأمثاله في أهل السنَّة، وعدم دخول الجهمية والمعتزلة ومعتدلي الشيعة فيهم، وأنَّها مفارقةٌ عجيبة، فجوابه أنَّ أهلَ السنَّة يعتبرون السالمية والجهمية والمعتزلة والرافضة من فرق الضلال، ولا يدخل أحد من هؤلاء في أهل السنة، كما أنَّ المالكيَّ نفسه ليس من أهل السنَّة، وإنَّما هو من أعداء أهل السنَّة، وقد مرَّ قريباً ما جاء عن حماد بن زيد وابن عبد البر والذهبي من أنَّ الجهمية المعطلة نافون للمعبود؛ لأنَّه لا يُتصوَّر وجود ذات مجرَّدة من جميع الصفات، وفي (ص:٩١) من قراءته في كتب العقائد أظهر أسفَه على سنوات أضاعها في بغض ولعن الجهمية

والقدرية، وأنَّه لم ينتبه لبراءتهما من أكثر ما نُسب إليهما وظلمه لهما إلَّا بعد بحثه في الموضوع في فترة متأخرة، فنعوذ بالله من الضلال بعد الهدى.

ومن ذلك قول المالكيِّ (ص:١٢٩ ـ ١٣٠): « وألَّف الهروي الحنبلي كتاباً في الصفات، حشره بأحاديث باطلة من هذا الجنس، وروى عبد الله بن أحمد رواية مقطوعة فيها: (مكث موسى أربعين ليلة لا يراه أحد إلَّا مات من نور ربِّ العالمين) ».

وأجيب عن ذلك: بأنَّ ما ذكره عن كتاب الهروي فهو من الكلام الذي يُطلقه المالكي جزافاً، وقد يكون فيها يعنيه أحاديث صحيحة لا تُناسبُ هواه، وليس فيها تجسيم ولا تشبيه، كما سبق أن مرَّ قريباً بيان قدحه في أحاديث صحيحة، بعضها في الصحيحين، وما كان في كتاب الهروي من أحاديث ضعيفة وهي مسندة، فأهل العلم يعرفون الحكم على الحديث بالوقوف على إسناده.

وأمَّا الأثر المقطوع الذي ذكره عن عبد الله بن الإمام أحمد، فإسناده كما في طبقات الحنابلة (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦): « قال عبد الله بن أحمد: حدَّثني محمد بن بكار، حدَّثنا أبو معشر، عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية »، وهو مع كونه مقطوعاً من كلام بعض الرواة، فإنَّ في إسناده أبا معشر وهو نجيح ابن عبد الرحمن السندي، قال فيه الحافظ في التقريب: « ضعيف، من السادسة، أسنَّ واختلط ».

ومِمَّا أورده في اتِّهام أهل السنَّة بالتشبيه والتجسيم، ما زعمه في (ص:١٣١) أنَّهم رووا أنَّ المقام المحمود للنَّبيِّ ﷺ هو قعودُه ﷺ مع ربِّه على العرش!!

والجواب عن ذلك: أنَّه لم يثبت رفعُه إلى رسول الله ﷺ، بل هو موضوع،

كما ذكر ذلك ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٣٧)، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٨٦٥): « باطل »، وقد جاء القول بذلك عن مجاهد وبعض السَّلف، والأصل في مثل ذلك أن يُعوَّل على ما جاء به الوحي، وليس المعنى فيه من قبيل التشبيه والتجسيم، كما زعم المالكي، بل هو نظير الكتاب الذي كتبه الله، وهو عنده فوق العرش، ففي صحيح البخاري (٧٥٥٣) وصحيح مسلم (٢٧٥١) عن أبي هريرة ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ قال: « لَمَّا خلق الله الخلقَ كتب كتاباً عنده؛ غلبت ـ أو قال ـ سبقت رحمتي غضبي، فهو عنده فوق العرش ».

فلو صحَّ ما ذُكر عن النَّبيِّ ﷺ لكان النَّبيُّ ﷺ عنده فوق العرش، كما كان هذا الكتاب عنده فوق العرش.

وأهل السنَّة يؤمنون بأنَّ الله عزَّ وجلَّ مُستوٍ على عرشه كما يليق به، كما جاء إثبات ذلك في سبع آيات من كتاب الله، واستواؤه على عرشه حقيقة لا مجاز، وهو سبحانه فوق خلقه مستو على عرشه، وله سبحانه وتعالى علوُّ القدر وعلوُّ القهر وعلوُّ الذات، والمبتدعة لا يُثبتون علوَّ الذات؛ لأنَّه بزعمهم تجسيم، والتجسيم إن أُريد به ذات متَّصفة بصفات مشابهة للمخلوقات فهو باطل، وإن أُريد به ذات متَّصفة بصفات لا تشبه المخلوقات فهو حقٌّ، لكن لا يُعبَّر عن ذلك بالتجسيم؛ لأنَّ لفظَ التجسيم محتملٌ للحقِّ والباطل، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتاب « الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة »، كما في مختصره لابن الموصلي اثنين وأربعين وجهاً في إبطال قول مَن فسَّر الاستواءَ على العرش بالاستيلاء، وذكر أنَّ كثيراً من المالكية على منهج السلف في العقيدة، فقال في (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٦): « الوجه الثاني عشر: أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على أنَّ الله سبحانه استوى على عرشه حقيقة لا مجازاً، قال الإمام أبو عمر

الطلمنكي ـ أحد أئمَّة المالكية وهو شيخ أبي عمر بن عبد البر ـ في كتابه الكبير الذي سَمَّاه الوصول إلى معرفة الأصول، فذكر فيه من أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم وأقوال مالك وأئمَّة أصحابه، ما إذا وقف عليه الواقفُ علمَ حقيقةَ مذهب السَّلف، وقال في هذا الكتاب: أجمع أهلُ السنَّة على أنَّ الله تعالى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز.

الوجه الثالث عشر: قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في كتاب التمهيد في شرح حديث النُزول: وفيه دليلٌ على أنَّ الله تعالى في السماء على العرش من فوق سبع سموات، كما قالت الجماعة وقرَّر ذلك، إلى أن قال: وأهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن والسُّنَّة، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلَّا أنَّهم لا يُكيِّفون شيئاً من ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة مخصوصة، وأمَّا أهل البدع الجهمية والمعتزلة والخوارج، فكلُّهم يُنكرُها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أنَّ مَن أقرَّ بها مشبِّهٌ، وهم عند مَن أقرَّ بها نافون للمعبود.

وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره المشهور في قوله ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ** ﴾: هذه المسألة للفقهاء فيها كلام، ثم ذكر أقوال المتكلمين، ثم قال: وقد كان السلف الأول لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق به في كتابه، وأخبرت به رسلُه، ولم يُنكر أحدٌ من السلف الصالح أنَّه استوى على عرشه حقيقة، وإنَّما جهلوا كيفية الاستواء، كما قال مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول.

الوجه الرابع عشر: أنَّ الجهمية لَمَّا قالوا إنَّ الاستواءَ مجازٌ صرَّح أهل السُّنَّة بأنَّه مستوٍ بذاته على عرشه، وأكثرُ مَن صرَّح بذلك أئمَّةُ المالكية، فصرَّح به الإمام أبو محمد بن أبي زيد في ثلاثة مواضع من كتبه، أشهرها الرسالة، وفي

كتاب جامع النوادر، وفي كتاب الآداب، فمَن أراد الوقوف على ذلك فهذه كتبه، وصرَّح بذلك القاضي عبد الوهاب، وقال: إنَّه استوى بالذات على العرش، وصرَّح به القاضي أبو بكر الباقلاني وكان مالكيًّا، حكاه عنه القاضي عبد الوهاب نصًّا، وصرَّح به أبو عبد الله القرطبي في كتاب شرح أسماء الله الحسنى، فقال: ذكر أبو بكر الحضرمي من قول الطبري يعني محمد بن جرير وأبي محمد بن أبي زيد وجماعة من شيوخ الفقه والحديث، وهو ظاهر كتاب القاضي عبد الوهّاب عن القاضي أبي بكر وأبي الحسن الأشعري، وحكاه القاضي عبد الوهاب عن القاضي أبي بكر نصًّا، وهو أنَّه سبحانه مُستوٍ على عرشِه بذاته، وأطلقوا في بعض الأماكن فوق خلقه.

قال: وهذا قولُ القاضي أبي بكر في تمهيد الأوائل له، وهو قولُ أبي عمر ابن عبد البر، والطلمنكي وغيرهما من الأندلسيّين، وقول الخطّابي في شعار الدِّين.

وقال أبو بكر محمد بن موهب المالكي في شرح رسالة ابن أبي زيد: قوله إنَّه فوق عرشه المجيد بذاته، معنى (فوق) و(على) عند جميع العرب واحدٌ، وفي كتاب الله تعالى وسنَّة رسوله ﷺ تصديقُ ذلك، ثمَّ ذكر النصوصَ من الكتاب والسنة واحتجَّ بحديث الجارية وقول النبيِّ ﷺ لها: (أين الله؟) وقولها: (في السماء)، وحكمه بإيمانها، وذَكَر حديثَ الإسراء، ثمَّ قال: وهذا قول مالك فيما فهمه عن جماعةٍ مِمَّن أدرك من التابعين، فيما فهموا من الصحابة فيما فهموا عن نبيِّهم ﷺ: أنَّ اللهَ في السماء بمعنى فوقها وعليها، قال الشيخ أبو محمد: إنَّه بذاته فوق عرشه المجيد، فتبيَّن أنَّ علوَّه على عرشه وفوقه إنَّما هو بذاته، إلَّا أنَّه بائنٌ من جميع خلقه بلا كيف، وهو في كلِّ مكان من الأمكنة المخلوقة بعلمه لا بذاته، لا تحويه الأماكن؛ لأنَّه أعظمُ منها، إلى أن قال: وقوله: على العرش

استوى، إنَّما معناه عند أهل السنَّة على غير معنى الاستيلاء والقهر والغلبة والملك، الذي ظنَّت المعتزلةُ ومَن قال بقولهم أنَّه معنى الاستواء، وبعضُهم يقول إنَّه على المجاز لا على الحقيقة، قال: ويُبيِّن سوءَ تأويلهم في استوائه على عرشه على ما تأوَّلوه من الاستيلاء وغيره، ما قد علمه أهلُ المعقول أنَّه لَم يَزل مستولياً على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها، وكان العرشُ وغيرُه في ذلك سواءً، فلا معنى لتأويلهم بإفراد العرش بالاستواء الذي هو في تأويلهم الفاسد استيلاءٌ وملكٌ وقَهرٌ وغلبةٌ، قال: وذلك أيضاً يبيِّن أنَّه على الحقيقة بقوله ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلاً ﴾، فلمَّا رأى المصنِّفون إفراد ذكره بالاستواء على العرش بعد خلق السموات وأرضه وتخصيصه بصفة الاستواء علموا أنَّ الاستواءَ غير الاستيلاء، فأقرُّوا بوصفه بالاستواء على عرشه وأنَّه على الحقيقة لا على المجاز؛ لأنَّه الصادقُ في قِيله، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله؛ إذ ليس كمثله شيء، هذا لفظه في شرحه.

الوجه الخامس عشر: أنَّ الأشعريَّ حكى إجماعَ أهل السنَّة على بُطلان تفسير الاستواء بالاستيلاء، ونحن نذكر لفظَه بعينه الذي حكاه عنه أبو القاسم بن عساكر في كتاب تبيين كذب المفتري، وحكاه قبله أبو بكر بن فَوْرك وهو موجودٌ في كتبه، قال في كتاب الإبانة وهي آخرُ كتبه قال:

(باب ذكر الاستواء) إن قال قائلٌ: ما تقولون في الاستواء، قيل: نقول له: إنَّ اللهَ تعالى مستوٍ على عرشه، كما قال تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾، وساق الأدلَّةَ على ذلك، ثمَّ قال: وقال قائلون من المعتزلة والجهميّة والحرورية: إنَّ معنى قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ أنَّه استولى ومَلَكَ وقَهَر، وجحدوا أن يكون اللهُ على عرشه كما قال أهلُ الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القُدرة، ولو كان هذا كما قالوا كان لا فرق بين العرش والأرض

السابعة السُّفلى؛ لأنَّ اللهَ تعالى قادرٌ على كلِّ شيء، والأرض والسموات وكلّ شيء في العالَم، فلو كان اللهُ مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء والقدرة لكان مستوياً على الأرض والحشوش والأنْتَان والأقْذار؛ لأنَّه قادرٌ على الأشياء كلِّها ولم نجد أحداً من المسلمين يقول إنَّ اللهَ مستوٍ على الحشوش والأخْلِيَة، فلا يجوزُ أن يكون معنى الاستواء على العرش على معنى هو عام في الأشياء كلِّها، ووَجَبَ أن يكون معنى الاستواء يَختصُّ بالعرش دون سائر الأشياء، وهكذا قال في كتابه الموجَز وغيره من كتبه».

❊ ❊ ❊

١٧ ـ ما ذكره من تأثير العقيدة على الجرح والتعديل والردُّ عليه

أورد (ص:١٣٢) عنواناً بلفظ: «تأثير العقيدة على الجرح والتعديل»، مِمَّا قال فيه: «والعقيدة لها تأثير سيِّء على الجرح والتعديل، ولو لم يكن من أثر إلَّا التظالم الموجود بسببها لكفى، فتجد كلَّ طائفة من المسلمين تحاول توثيق الرِّجال الذين ينتمون إليها في العقيدة، ويضعفون رجال الطوائف الأخرى ولو كانوا من أوثق الناس وأصلحهم وأضبطهم للرواية، ولعلَّ أبرز آثار العقيدة على الجرح والتعديل عند الحنابلة تضعيف ثقات المخالفين وتوثيق ضعفاء الموافقين، ومن ذلك:

- تضعيف ثقات الشيعة، وخاصة فيما يروونه في فضائل علي.
- تضعيف سائر المخالفين من العلماء، كعلماء المرجئة والقدرية والمعتزلة.
- تضعيف القائلين بخلق القرآن أو المتوقفين.
- تضعيف مَن يتوهَّمون فيه أدنى مخالفة، حتى وصل تضعيفهم

للبخاري ومسلم والكرابيسي وأبي حنيفة .. إلخ ».

وعلَّق على قوله: « ثقات الشيعة .... » فقال: « راجع رسالة (الجرح والتعديل) للقاسمي، وكتاب (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) للسيد محمد بن عمر بن عقيل العلوي ».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ روى أهل السنَّة في كتبهم الحديثية عمَّن وُصف ببدعة مفسِّقة، قال الحافظ في مقدمة الفتح (ص:٣٨٥) عن هؤلاء: « فقد اختلف أهل السنَّة في قبول حديث مَن هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرُّز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل: يُقبل مطلقاً، وقيل: يُردُّ مطلقاً، والثالث التفصيل بين أن يكون داعيةً أو غيرَ داعية، فيُقبل غير الداعية ويُردُّ حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمَّة، وادَّعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر »، وفي كتاب التقريب للحافظ ابن حجر وغيره من كتب الرجال الإشارة إلى ذلك في كثير من التراجم.

٢ ـ ما زعمه المالكي من توهين أهل السنَّة ـ ومنهم الحنابلة ـ للبخاري ومسلم مردودٌ؛ فإنَّ أهلَ السنَّة هم الذين يعرفون قدر هذين الإمامَين ويُعوِّلون على ما جاء في الصحيحين لهما، ويَعتبرون صحيحيهما أصحَّ الكتب المصنَّفة في الحديث، بخلاف أهل البدع، كالرافضة فإنَّهم يُعوِّلون على كتب أخرى لهم، ولا يُقيمون وزناً للصحيحين، والمالكي نفسه هو من أهل الأهواء يَقبل منهما ما يوافق هواه، ويقدحُ في غير ذلك، وقد مرَّ قريباً قدحُه في حديث صُلح الحسن ﷺ، وحديث تحريق علي ﷺ الزنادقة، وهما في صحيح

البخاري، وحديث « خلق الله آدم على صورته » وهو في الصحيحين!

٣ ـ أمَّا ما أشار إليه من الرجوع إلى كتاب « العتب الجميل » لمحمد بن عمر بن عقيل، فإنَّ الطيورَ على أشكالها تقع، ويكفي أن أنقلَ من كتاب « العتب الجميل » المشار إليه ما يدلُّ على خبث صاحبه وغلوِّه في البدع، فقد قال في (ص:٣١): « لم أتعرَّض في كتابي هذا لذكر تحامل بعضهم على عالي مقام مولانا أمير المؤمنين علي والحسَنَيْن وأمِّهما البتول عليهم سلام الله، ولا لرد ما مدحوا به زوراً عدوَّهم معاوية وأباه كهف المنافقين وأمَّه آكلة الأكباد وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وسمرة بن جندب وأبا الأعور السلمي والوليد بن عقبة وأضرابهم، مِمَّن لو مُزجت مياه البحار بذرَّة من كبائر فظائعهم لأنتنت، وذلك لظهور فساده للعاقل المنصف، ولأنِّي قد ذكرتُ شيئاً من ذلك في كتاب (النصائح الكافية)، ثم في كتاب (تقوية الإيمان) ... ».

ففي كلامه هذا جفاء في عدد من الصحابة، منهم المغيرة بن شعبة ﵁ وهو ممَّن قال الله فيهم: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾، وقال فيهم الرسول ﷺ: « لا يدخل النارَ إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها » أخرجه مسلم (٢٤٩٦) من حديث أمِّ مبشِّر ﵂، بل هو من أبرز أهل بيعة الرضوان؛ فإنَّه كان واقفاً على رأس الرسول ﷺ يحرسه، وبيده السيف، وذلك عند مجيء المشركين لعقد الصلح مع النَّبيِّ ﷺ.

وقد نقل ابن عقيل هذا في كتابه العتب الجميل (ص:٦٠) أبياتاً عن أحد شيوخه، آخرها قوله:

قُلامة من ظفر إبهامه تعدل من مثل البخاري مائة

والضمير فيه يرجع إلى الإمام جعفر الصادق رحمه الله، وهو واضحٌ في غلوِّ ابن عقيل وشيخه فيه، وجفائهما في الإمام البخاري رحمه الله.

* * *

١٨ ـ ثناؤه على المأمون الذي نصر المبتدعة وآذى أهل السنَّة وذمُّه للمتوكِّل الذي نصر السنَّة وأنهى المحنة

ذكر في (ص:١٣٤) عنواناً بلفظ: « التناقض » أودعه هذياناً كثيراً في تناقض أهل السنَّة بزعمه، وسأقتصر على مثال واحد من ذلك، وهو قوله في (ص:١٣٤ ـ ١٣٥): « وتراهم يذمُّون السلطان إذا آذى أحد أتباعهم، وأنَّ هذا سلطان سوء، وينسون كل فضائله، كما فعلوا بالمأمون، وكان من أعدل ملوك بني العباس وأكثرهم علماً، فإذا جاء سلطان آخر أظهر نصرتهم يمدحونه بمبالغة ولو كان مبتدعاً ظالماً كالمتوكِّل، بل ويبدِّعون ويضلِّلون من يخالفه، ويرددون قواعد طاعة ولاة الأمور، وأن من لم يَدْعُ للإمام فهو صاحب بدعة!! ».

وهذا الكلام من المالكي فيه ثناء على المأمون الذي نصر المعتزلة وامتحن الناس بخلق القرآن، وآذى أئمَّة أهل السنَّة، وفي مقدِّمتهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وفي مقابل ذلك يذمُّ المتوكِّل الذي أنهى المحنة ونصر أهل السنَّة، وقد قال الذهبي في ترجمة المأمون وهو عبد الله بن هارون الرشيد المتوفى سنة (٢١٨هـ) في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٧٣): « ودعا إلى القول بخلق القرآن وبالغ، نسأل الله السلامة »، وقال (١٠/ ٢٨٣): « أمَّا مسألة القرآن، فما رجع عنها، وصمَّم على امتحان العلماء في سنة ثماني عشرة وشدَّد عليهم، فأخذه الله ».

وقال ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ٢١٧ ـ ٢١٨): « أمَّا كونه على مذهب الاعتزال، فإنَّه اجتمع بجماعة، منهم بشر بن غياث المريسي، فأخذ عنهم هذا المذهب الباطل، وكان يحب العلم ولم يكن له بصيرة نافذة فيه، فدخل عليه بسبب ذلك الداخل، وراج عنده الباطل، ودعا إليه وحمل الناس قهراً عليه، وذلك في آخر أيامه وانقضاء دولته ».

أقول: وصدق الشاعر في قوله:

ومَن جعل الغراب له دليلاً   يَمر به على جيَف الكلاب

وذكر ابن كثير (١٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) أنَّ فيه تشيعاً، وأنَّه يفضِّل عليًّا على أبي بكر وعمر وعثمان دون سبٍّ لهم، ولتشيُّعه وقوله بخلق القرآن قال فيه الذهبي في العبر: « وكان شيعيًّا جهميًّا ».

وهذا هو الذي أعجب المالكي منه؛ لأنَّه يوالي فرق الضلال ويُعادي أهل السنَّة، وقد أفصح المالكي عن سبب إعجابه بالمأمون وهو تشيعه، فقال (ص:١٥٩): « ولَمَّا تحالف المأمون مع المعتزلة ـ وكان متشيِّعاً محبًّا لعليٍّ بن أبي طالب وأهل البيت ـ قام الحنابلة خاصّة بالانحراف عن الإمام علي وأهل بيته والتعصب لبني أميَّة!! ».

وأهل السنَّة ـ ومنهم الحنابلة ـ يُحبُّون عليًّا ﷺ وأهل البيت جميعاً، بخلاف بعض أهل البدع فإنَّهم يغلون في علي وبعض أولاده، ويَجفون في غيرهم، ومنهم المالكي الذي زعم أنَّ العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله ليسَا من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ صحبتَهما كصحبة المنافقين والكفار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وأمَّا المتوكِّل وهو جعفر بن المعتصم، المتوفى سنة (٢٤٧هـ)، فقد قال

الذهبي في ترجمته في السير (١٢/ ٣١): « قال خليفة بن خياط: استُخلف المتوكِّل، فأظهر السنَّة، وتكلَّم بها في مجلسه، وكتب إلى الآفاق برفع المحنة وبسط السنَّة ونصر أهلها »، وقال (١٢/ ٣٢): « وكان قاضي البصرة إبراهيم بن محمد التيمي، يقول: الخلفاء ثلاثة: أبو بكر يوم الرِّدَّة، وعمر بن عبد العزيز في ردِّ المظالم من بني أميَّة، والمتوكِّل في محو البدع وإظهار السنَّة »، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ٤٥٤): « وقد كان المتوكِّل محبَّباً إلى رعيَّته، قائماً بالسنَّة فيهم، وقد شبَّهه بعضُهم بالصدِّيق في ردِّه على أهل الرِّدَّة حتى رجعوا إلى الدِّين، وبعمر بن عبد العزيز حين ردَّ مظالم بني أميَّة، وهو أظهر السُّنَّة بعد البدعة، وأخمد البدعة بعد انتشارها واشتهارها، فرحمه الله ».

ومع هذا النصر للسنَّة وردِّ المظالم، يصفُ المالكيُّ المتوكِّلَ بأنَّه مبتدعٌ ظالمٌ، وفي المقابل يصف المأمون الذي نصر المبتدعة وامتحن أهل السنَّة وآذاهم بأنَّه من أعدل الملوك، فالسنَّة عند المالكي بدعة، والبدعة سنَّة، بعد هذا أقول: أيُّ تناقض عند أهل السنَّة إذا ذمُّوا مَن أظهر البدعةَ ونصر أهلَها، وآذى أهلَ السنَّة وعذَّب علماءَهم، ومنهم الإمام أحمد الذي يزعم المالكي أنَّه حنبلي نسبة إليه، وهو بريء منه، وفي مقابل ذلك مدحوا مَن أظهر السنَّة ونصر أهلَها، وأنهى المحنة بخلق القرآن؟! هل يريد المالكي من أهل السنَّة أن يعكسوا القضية، فيمدحون مَن آذاهم ويَذّمون مَن نصرهم، أو ماذا يريد منهم؟!!

ولا شكَّ أنَّ الحامل للمالكي على هذا الكلام الذي مدح فيه من آذى أهل السنَّة وذمَّ مَن نصرهم، لا شكَّ أنَّ الحاملَ له على ذلك هو الحقد الذي تأجَّج في قلبه على أهل السنَّة، والمحبَّة والمولاة لأهل البدع والأهواء، بل إنَّ التناقض على الحقيقة من سمات أهل البدع والأهواء، ومنهم المالكي؛ فإنَّه يحصل منه التناقض في الكلام القليل، فيناقض آخرُه أوَّلَه، مثال ذلك قوله عن الاختلاف

الذي حصل يوم السقيفة (ص:٤٣ ـ حاشية): « ويرى البعض أنَّ هناك أسباباَ قبليَّةً وتعصُّباً لفئات وأشخاص، وليس اختلافهم لمصلحة الإسلام، ورغم عدم تسليمنا بل وإنكارنا لهذا القول من ناحية بحثيَّة بحتة؛ إذ لم يثبت هذا من حيث الرواية، إلَّا أنَّه ليس هناك دليلٌ شرعي ولا عقلي يمنع من هذا؛ فالصحابة يعتريهم ما يعتري سائر البشر!!! ».

فهذا الكلام لا يتجاوز ثلاثة أسطر، وآخره يناقض أوَّلَه، وهو مع ذلك فيه سوء ظنٍّ واضح بأصحاب رسول الله ﷺ، نعوذ بالله من الخذلان!

***

١٩ ـ قدحُه في أهل السنَّة بعدم فهم حجَّة الآخرين والردُّ عليه

ذكر المالكي في (ص:١٣٧) عنواناً لفظه: « عدم فهم حجَّة الآخر » قال فيه: « مثل شبهتهم (يعني أهل السنَّة ومنهم الحنابلة) في النهي عن علم الكلام والجدل، مع أنَّهم يتناقضون ويُجادلون إذا تمكَّنوا من ذلك، لكن لهم شبهاً ضعيفة يَمنعون بها العلماء من الخوض في علم الكلام، بينما يعلِّمون العوام مصطلحات مستحدثة من علم الكلام، ويحسن أن أسردَ هنا نموذجاً للحوار معهم في جدوى علم الكلام للإمام أبي الحسن الأشعري، وكان يردُّ على غلاة الحنابلة في عصره الذين يحرِّمون علم الكلام نتيجة عدم فهمهم لوظيفة علم الكلام نفسه أو عدم فهمهم لحُجج الآخرين من المعتزلة وأصحاب الأشعري والكلابية وغيرهم، يقول أبو الحسن الأشعري في رسالته في (استحسان الخوض في علم الكلام) يرد على الحنابلة!! ».

ثم نقل كلاما كثيراً من هذه الرسالة لأبي الحسن الأشعري.

وأجيب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ أبا الحسن الأشعري كان على مذهب المعتزلة في تأويل الصفات كلِّها، ثم صار إلى القول بإثبات بعضها وتأويل أكثرها، وهو المذهب الذي اشتهر بالنسبة إليه، ثم في آخر أمره كان على مذهب أهل السنَّة، يعوِّل على النصوص لا على علم الكلام، ومن ذلك ما جاء في كتابه الإبانة فيما يتعلَّق بصفة الاستواء على العرش حيث قال في (ص:٨٦): « وقد قال قائلون من المعتزلة والجهميّة والحرورية: إنَّ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ أنَّه استولى ومَلَكَ وقَهَر، وأنَّ الله عزَّ وجلَّ في كلِّ مكان، وجحدوا أن يكون اللهُ عزَّ وجلَّ على عرشه كما قال أهلُ الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القُدرة، ولو كان هذا كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ فالله سبحانه قادرٌ عليها وعلى الحشوش وعلى كلِّ ما في العالَم، فلو كان اللهُ مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء ـ وهو عزَّ وجلَّ مستوٍ على الأشياء كلِّها ـ لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقْذار؛ لأنَّه قادرٌ على الأشياء مستولٍ عليها، وإذا كان قادراً على الأشياء كلِّها ولَم يَجُزْ عند أحد من المسلمين أن يقول إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ مستوٍ على الحشوش والأَخْلِيَة، لم يَجُز أن يكون الاستواءُ على العرش الاستيلاء الذي هو عامٌّ في الأشياء كلِّها، ووَجَبَ أن يكون معناه استواء يَختصُّ العرش دون الأشياء كلِّها ».

وعلى هذا فإنَّ المنقول من رسالة استحسان الخوض في علم الكلام لأبي الحسن الأشعري رحمه الله محمولٌ على ما كان عليه قبل صيرورته في آخر أمره إلى ما كان عليه أهل الحقِّ أهل السنَّة والجماعة.

الوجه الثاني: أنَّ المالكيَّ نفسه من المخالفين لأهل السنَّة والجماعة، وقد

أنكر عدالة الصحابة، وأنكر أن يكون كلُّ مَن أسلم بعد الحُديبية من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، ومنهم عمُّ النَّبيِّ ﷺ العباس وابنه عبد الله، وزعم أنَّ صحبة هؤلاء كصحبة المنافقين والكفار، وقد عرفتُ حُجَجَه المزعومة التي هي شُبَهٌ واهية، ورددتُها في كتابي « الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي »، كما اشتمل كتاب « الانتصار لأهل السنة والحديث » هذا على ذكر أباطيله وشبهه وردِّها.

***

٢٠ ـ زعمه غلوَّ أهل السنَّة في مشايخهم وأئمَّتهم والردُّ عليه

أورد المالكي في (ص:١٥١) عنواناً بلفظ: « الغلو في شيوخهم وأئمَّتهم »، يريد بذلك أهل السنَّة ومنهم الحنابلة، قال في بدايته: « الغلوُّ ننكرُه على الصوفية إذا مدحوا الأولياء، ونُنكرُه على الشيعة عندما يغلون في أئمَّتهم الذين يدَّعون فيهم العصمةَ، ونُنكره على الأشاعرة عندما يُبالغون في مدح أبي الحسن الأشعري ».

ثمَّ ذكر أنَّهم يقعون في الذي عابوا به غيرهم، وذلك بغلوِّهم في شيوخهم وأئمَّتهم، وقد كان المالكي أتعب نفسه في قراءة ما أمكنه قراءتَه من كتب أهل السنَّة، خاصَّة الحنابلة؛ للبحث عن مثالب ومعايب ينفِّس عن نفسه بإبرازها والتنويه بها، وكان من جملة ما اصطاده وظفر به في هذه الجولة حكايات نقلها من مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، فيها غلوٌّ في الإمام أحمد رحمه الله، ولا أدري هل غاب عن ذهن المالكي أو لم يغب أنَّ هناك فرقاً كبيراً بين مثل هذه الحكايات التي نقلها من مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي وبين ما هو موجود

في كتب الرافضة من الغلو في أئمَّتهم؛ فإنَّ كتابَ ابن الجوزي ليس مرجعاً من مراجع أهل السنَّة، ولا يعرفه كثيرٌ من أهل السنَّة، وإنَّما المراجع لأهل السنَّة في العقيدة وغيرها الكتاب العزيز وما صحَّ من السنَّة، وفي مقدِّمة ذلك صحيح البخاري الذي هو أهمُّ الكتب الحديثية الصحيحة عند أهل السنَّة، يُماثله عند الرافضة الذين هم قدوة المالكي كتاب أصول الكافي للكليني، الذي اشتمل على مبالغة في الغلوِّ في الأئمَّة الاثني عشر، حيث وَصَفوهم بصفات لا يُوصَف بها النَّبيُّ ﷺ، ومن الأبواب التي اشتمل عليها كتاب الكافي:

- باب أنَّ الأئمة عليهم السلام خلفاء الله عزَّ وجلَّ في أرضه، وأبوابه التي منها يُؤتى (١/ ١٩٣).

- باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام هم العلامات التي ذكرها عزَّ وجلَّ في كتابه (١/ ٢٠٦).

- باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام نور الله عزَّ وجلَّ (١/ ١٩٤).

- باب أنَّ الآيات التي ذكرها الله عزَّ وجلَّ في كتابه هم الأئمَّة (١/ ٢٠٧).

- باب أنَّ أهل الذِّكر الذين أمر الله الخلقَ بسؤالهم هم الأئمَّة عليهم السلام (١/ ٢١٠).

- باب أنَّ القرآن يهدي للإمام (١/ ٢١٦).

- باب أنَّ النعمة التي ذكرها الله عزَّ وجلَّ في كتابه الأئمة عليهم السلام (١/ ٢١٧).

- باب عرض الأعمال على النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام (١/ ٢١٩).

- باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عزَّ

وجلَّ، وأنَّهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها (١/ ٢٢٧).

ـ باب أنَّه لم يجمع القرآن كلَّه إلَّا الأئمَّة عليهم السلام، وأنَّهم يعلمون علمه كلَّه (١/ ٢٢٨).

ـ باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام (١/ ٢٥٥).

ـ باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون متى يموتون وأنَّهم لا يموتون إلَّا باختيار منهم (١/ ٢٥٨).

ـ باب أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنَّه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم (١/ ٢٦٠).

ـ باب أنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يعلِّم نبيَّه علماً إلَّا أمره أن يعلِّمه أمير المؤمنين عليه السلام، وأنَّه كان شريكَه في العلم (١/ ٢٦٣).

ـ باب أنَّه ليس شيء من الحقِّ في يد الناس إلَّا ما خرج من عند الأئمَّة عليهم السلام، وأنَّ كل شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل (١/ ٣٩٩).

ومع هذه الطوام الكبرى عند الرافضة في كتاب من أصولهم المعتمدة يكون نصيبُهم من المالكي السلامة، بينما يكون نصيبُ أهل السنَّة منه الحقد وسلاطة اللسان وتصيد المثالب من كتاب مغمور لا يعرفه الكثيرون من أهل السنَّة.

والإمام ابن تيمية له نصيب كبير من حقد المالكي، وقد غاظه وأزعجه إطلاق لقب شيخ الإسلام عليه، واعتبر ذلك من غلوِّ أهل السنَّة ـ ومنهم الحنابلة ـ في مشايخهم وأئمَّتهم، وأقول: إنَّه اشتهر تلقيبه بهذا اللقب لفضله وسعة علمه وكثرة نفعه، ولم يكن مختصًّا بإطلاق هذا اللقب عليه، بل أطلقه

بعضُ العلماء على أئمَّة هدى قبله، وفي مقدِّمتهم خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد وصف ثعلب ـ أحد أئمَّة اللغة المتوفى سنة (٢٩١هـ) ـ أبا بكر رضي الله عنه بشيخ الإسلام كما في تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٩/ ١٠)، ووصف ابن القيم أبا بكر وعمر بشيخي الإسلام في كتابه إعلام الموقعين (١/ ٢١٦)، وكذلك وصفهما بهذا المناوي في كتابه فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥/ ٤٦٠)، (٦/ ١٣٣)، ووصف الإمام أحمدُ بهذا الوصف أحمد بنَ عبد الله بن يونس أحد رجال الكتب الستة المتوفى سنة (٢٢٧هـ)، كما في ترجمته من تهذيب الكمال للمزي.

ومع اكتئابه وغيظه لوصف ابن تيمية بهذا الوصف، فإنَّه لا يحرِّك ساكناً لوصف بعض أئمَّة الضلال من الرافضة بالآيات العظمى وحُجج الإسلام والمسلمين، وقد قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة كما أنَّ عين السخط تبدي المساويا

***

٢١ ـ زعمه أنَّ نقضَ أهل السنَّة كلام غيرهم ردودُ أفعال، والردُّ عليه

ذكر في (ص:١٥٩) عنواناً بلفظ: «ردود الأفعال»، قال فيه: «لَمَّا قام تيار جهم بن صفوان بنفي الصفات قام الحنابلة والسلفية فجسَّموا، كما رأيتم في الفقرة الخاصة بالإسرائيليات والتجسيم، ولَمَّا مدح المعتزلةُ العقلَ قام الحنابلة وذمُّوا العقل، ولَمَّا توسَّع الأحناف في الرأي والقياس جاء الحنابلة بأحاديث وآثار في ذمِّ الرأي والقياس، وكان أحمد بن حنبل يقول: القرآن كلام الله، لا يزيد على ذلك، فلمَّا قال المعتزلة بخلق القرآن، قال أحمد: القرآن كلام الله غير

مخلوق، وقال الحنابلة: إذا قلنا: القرآن كلام الله، ثم لا نقول مخلوق ولا غير مخلوق، لم يكن بيننا وبين هؤلاء الجهمية خلاف، أقول: وكأنَّ الخلاف مطلب وفضيلة نبحث عنها!

ولَمَّا تحالف المأمون مع المعتزلة ـ وكان متشيِّعاً محبًّا لعلي بن أبي طالب وأهل البيت ـ قام الحنابلة خاصة بالانحراف عن الإمام علي وأهل بيته، والتعصب لبني أمية، حتى وصل بهم الأمر ـ كما يُقرِّر ابن الجوزي ـ بالتعصُّب ليزيد بن معاوية، مع ما اشتهر عنه من ظلم وفجور!!».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ أنَّ ما حصل من أهل السنَّة عند ظهور البدع من مقاومة لها ليس هو مجرَّد كلام في مقابلة كلام، وإنَّما هو من قبيل بيان الحقِّ عند ظهور الباطل، وهذا واجب على أهل السنَّة، قال ابن القيم في تهذيب السنن مع عون المعبود (١٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩): « والذي صحَّ عن النَّبيِّ ﷺ ذمُّهم من طوائف أهل البدع هم الخوارج، فإنَّه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلّها صحاح؛ لأنَّ مقالتَهم حدثت في زمن النَّبيِّ ﷺ وكلمة رئيسهم، وأمَّا الإرجاء والرفض والقدر والتجهم والحلول وغيرها من البدع، فإنَّها حدثت بعد انقراض عصر الصحابة، وبدعة القدر أدركت آخر عصر الصحابة، فأنكرها مَن كان منهم حيًّا، كعبد الله بن عمر وابن عباس وأمثالهما رضي الله عنهم، وأكثرُ ما يجيء من ذمِّهم فإنَّما هو موقوف على الصحابة، من قولهم فيه، ثم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصر الصحابة، فتكلَّم فيها كبار التابعين الذين أدركوها كما حكيناه عنهم، ثم حدثت بدعة التجهم بعد انقراض عصر التابعين، واستفحل أمرُها واستطار شرُّها في زمن الأئمَّة كالإمام أحمد، ثم حدثت بعد ذلك بدعةُ

الحلول، وظهر أمرُها في زمن الحسين الحلاج، وكلَّما أظهر الشيطانُ بدعةً من هذه البدع وغيرها أقام اللهُ له من حزبه وجنده مَن يردُّها ويُحذِّر المسلمين منها؛ نصيحةً لله ولكتابه ولرسوله ولأهل الإسلام، وجعله ميراثاً يعرف به حزب رسول الله ﷺ وولي سننه من حزب البدعة وناصرها ».

وهذه مقتطفات من كلام الخطيب البغدادي في أوصاف أهل السنَّة والحديث من كتاب شرف أصحاب الحديث، قال في (ص:٨ ـ ٩): « وقد جعل الله تعالى أهلَه (أي الحديث) أركان الشريعة، وهدم بهم كلَّ بدعة شنيعة، فهُم أمناءُ الله من خليقته، والواسطة بين النبيِّ ﷺ وأمَّته، والمجتهدون في حفظ ملَّته ... وكلُّ فئة تتحيَّز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإنَّ الكتابَ عُدَّتُهم، والسنَّةَ حجَّتُهم، والرسولَ فئتُهم، وإليه نسبتهم، لا يعرِّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدِّين وخزنته، وأوعية العلم وحملتُه ».

وقال في (ص:١٠): « وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذُبُّ بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفَّاظ لأركانها، والقوَّامون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون، أولئك حزب الله، ألا إنَّ حزب الله هم المفلحون ».

وعلى هذا، فإنَّ ردودَ أهل السنَّة على أهل البدع عند ظهور البدع هو من قَبيل بيان الحقِّ عند ظهور الباطل، وليس مجرَّد ردود أفعال كما هو التعبير العصري.

٢ ـ قوله: « لَّما قام تيار جهم بن صفوان بنفي الصفات قام الحنابلة والسلفية فجسَّموا ».

وتعليقاً على ذلك أقول: نفي الجهمية الصفات الذي هو التعطيل يقابله الإثبات، والإثبات ينقسم إلى قسمين: إثباتٌ مع التشبيه، وهو باطل لا شكَّ فيه، وأهل السنَّة برآء منه، وإثبات مع تنزيه، وهو الحقُّ الذي لا ريب فيه، وقد جمع الله بين الإثبات والتنزيه في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فأثبت الله لنفسه السمعَ والبصرَ في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ونفى مشابهة غيره له في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وقد مرَّ قريباً الردُّ على المالكي في زعمه الباطل أنَّ أهل السنَّة مجسِّمة ومشبِّهة.

٣ ـ قوله: «ولمَّا مدح المعتزلةُ العقلَ، قام الحنابلة وذموا العقل».

أقول: أهل السنَّة لا يَذمُّون العقلَ على الإطلاق، وإنَّما يذمُّون العقلَ الذي يعارَض به النقل، والعقل السليم عندهم لا يُعارض النقل الصحيح، ولشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب واسع في ذلك، هو درء تعارض العقل والنقل.

٤ ـ قوله: «ولمَّا توسَّع الأحناف في الرأي والقياس جاء الحنابلة بأحاديث وآثار في ذمِّ الرأي والقياس».

أقول: أهل السنَّة ومنهم الحنابلة لا يذمُّون الرأي والقياس على الإطلاق، وإنَّما يذمُّون الرأي والقياس المعارِضَيْن للدليل من الكتاب والسنَّة؛ لأنَّه لا اجتهادَ ولا قياس مع وجود النصِّ، وقال علي رضي الله عنه: «لو كان الدِّين بالرأي لكان أسفل الخفِّ أولى بالمسح من أعلاه» رواه أبو داود (١٦٢) وإسناده صحيح.

وفي صحيح البخاري (٧٣٠٨)، ومسلم (١٧٨٥) عن سَهل بن حُنيف رضي الله عنه قال: «يا أيُّها الناس! اتَّهموا رأيكم على دينكم ...».

وقال الإمام الشافعي كما في الروح لابن القيم (٢/ ٧٦٩): «أجمع الناسُ

على أنَّ من استبانت له سنَّة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدَعها لقول أحد ».

٥ ـ قوله: « وكان أحمد بن حنبل يقول: القرآن كلام الله، لا يزيد على ذلك، فلمّا قال المعتزلة بخلق القرآن، قال أحمد: القرآن كلام الله غير مخلوق ».

أقول: نعم! لَمَّا قال المعتزلة: إنَّ كلام الله مخلوق، وهي من البدع المحدثة، ردَّ أهل السنَّة ومنهم الإمام أحمد هذه البدعة ببيان أنَّ القرآنَ كلامُ الله وأنَّه غير مخلوق، فهو من قبيل ردِّ الباطل عند ظهوره ببيان الحقِّ.

٦ ـ قوله: « ولَمَّا تحالف المأمون مع المعتزلة ـ وكان متشيِّعاً محبًّا لعليِّ بن أبي طالب وأهل البيت ـ قام الحنابلة خاصّة بالانحراف عن الإمام علي وأهل بيته والتعصب لبني أميَّة!! ».

وتعليقاً على هذا أقول: أهل السنَّة والجماعة ـ ومنهم الحنابلة ـ ليسوا منحرفين عن الإمام علي رضي الله عنه، بل يُحبُّونه ويتولَّونه، ويعتقدون أنَّه أفضل هذه الأمَّة بعد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عن الجميع، وكذلك يتولَّون أهل بيت رسول الله ﷺ، وهم زوجاته وذريَّته وكلُّ مسلم ومسلمة من نسل عبد المطلب بن هاشم، وقد أوضحتُ ذلك في كتابي « فضل أهل البيت وعلوُّ مكانتهم عند أهل السنَّة والجماعة ».

وأمَّا دولة بني أميَّة فهم لا يتعصَّبون لها، وهي وإن كان حصل من بعض ولاتها أمورٌ منكرة، فقد انتشر في عهدها الإسلام، وفتحت الفتوحات، واتسعت رقعة البلاد الإسلامية إلى المحيط الأطلسي غرباً، وامتدَّت إلى الصين شرقاً، وكانت قوَّة الإسلام ومنعته في زمن الخلفاء الراشدين، ثم في أكثر مدَّة دولة بني أميَّة، وقد ثبت في صحيح مسلم (١٨٢١) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « لا يزال الإسلامُ عزيزاً إلى اثني عشر

خليفة »»، فهؤلاء الخلفاء هم الخلفاء الراشدون الأربعة، وثمانية من بني أميَّة، كما في شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص:٧٣٧)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢١٤).

***

٢٢ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة لا يُدركون معنى الكلام، والردُّ عليه

قال في (ص:١٦٠): « من السمات الغالبة على مذهبنا العقدي السلفي الحنبلي أنَّنا لا ندرك معاني الألفاظ والمصطلحات التي نتحدَّث بها، فتجد ألفاظاً ضخمة، فإذا سألتَ قائلَها عن معانيها إذا به يبهت، وأذكر ذات مرَّة أنَّ بعضَ الإخوة ـ جزاه الله خيراً ـ نصحني قائلاً: إنَّ ما أثيره من مقالات في التاريخ قد يُخالف عقيدة أهل السنَّة والسَّلف الصالح في الإمساك عمَّا شجر بين الصحابة، ولمَّا ناقشته في هذه الجملة خرجت بنتيجة مفادها أنَّه لا يعلم معنى عقيدة ولا معنى أهل السنَّة ولا معنى السلف ولا معنى الصلاح ولا معنى الإمساك ولا معنى الصحابة، وهكذا يفعل أكثرنا؛ إذ تجد أحدَهم قد يحتج عليك بصفحات قد لا يعرف المعاني الصحيحة للألفاظ التي يتحدَّث بها، وتتردَّد عندنا في العقائد ألفاظ كثيرة ومصطلحات فضفاضة لا نعرف معناها أو على الأقل يختلف الناس في تحديدها من شخص لآخر، فنطلقها بلا تحديد، مثل: (السلف الصالح ـ أهل السنَّة ـ أهل الأثر ـ أهل الحديث ـ الطائفة المنصورة ـ البدعة ـ الإجماع ـ الضلالة ـ الأمة ـ علماء الأمة ـ الرافضة ـ الجهمية ـ الخوارج ـ النواصب ـ الشيعة ـ الكتاب ـ السنة ... إلخ).

وكذلك قول بعضهم: (عليك بما كان عليه الصحابة)، نصيحة مطاطة؛

فإن كان يعرف أنَّ الصحابة قد اختلفوا في أمور كثيرة عقدية وفقهية وسياسية، فأيهم نتَّبع؟! فإن كان القائل لا يعرف اختلافهم، فهذه مصيبة، وإن كان يريد إجماعهم فلم يجمعوا إلَّا على شيء معروف فيه نص شرعي غالباً، لكن أكثر دعاوانا في إجماعهم أنَّهم أجمعوا على أنَّ القرآن غير مخلوق، أو على تقديم أبي بكر أو علي وغير ذلك، إنَّما هي مجرَّد دعاوى تدل على جهلنا بمعنى الإجماع، وجهلنا بالتاريخ نفسه؛ إذ أنَّ أكثرَ هذا افتراء عليهم، فقد كان الأمر بين غائب عنهم لم يبتوا فيه أو مختلف فيه بينهم!! ».

وأجيب على ذلك بما يلي:

١ ـ قوله: « من السمات الغالبة على مذهبنا العقدي السلفي الحنبلي أنَّنا لا ندرك معاني الألفاظ والمصطلحات التي نتحدَّث بها »، قال هذا الكلام متحدِّثاً عن أهل السنَّة بدعوى أنَّه واحد منهم وهو أجنبيٌّ عنهم، وقد أوضحت بطلان دعواه أنَّه من أهل السنَّة وبراءة أهل السنَّة منه، وذلك بإيراد جمل من كلامه توضح بُعدَه عن أهل السنَّة، وبُعدهم عنه.

٢ ـ ما زعمه من التقائه بأحد الإخوة الذي نصحه، وأنَّه تبيَّن له أنَّه لم يفهم معنى الكلام الذي نصحه به، فإن كانت هذه القصةُ صحيحةً، فلماذا لم يشرح له هذه الكلمات؟! ولماذا بخل على قرَّاء قراءته المزعومة في كتب العقائد فلم يفسِّر لهم هذه الكلمات (العقيدة، وأهل السنَّة، والسلف، والصلاح، والإمساك، والصحابة)؟!

وهذا الكلام منه من قبيل التهريج والتلبيس والتشويش.

٣ ـ قوله: « وتتردَّد عندنا في العقائد ألفاظ كثيرة ومصطلحات فضفاضة لا نعرف معناها أو على الأقل يختلف الناس في تحديدها من شخص لآخر،

فنطلقها بلا تحديد، مثل: (السلف الصالح ـ أهل السنَّة ـ أهل الأثر ـ أهل الحديث ـ الطائفة المنصورة ـ البدعة ـ الإجماع ـ الضلالة ـ الأمة ـ علماء الأمة ـ الرافضة ـ الجهمية ـ الخوارج ـ النواصب ـ الشيعة ـ الكتاب ـ السنة ... إلخ)!!».

أقول: هذه سبع عشرة كلمة زعم أنَّ أهل السنَّة يُطلقونها دون فهم لمعانيها، وهو كلام لا يحتاج إلى تعليق، لكن مع ذلك أقول: إنَّ لكلِّ خلفٍ سلفاً، ولكلِّ قوم وارثاً، فأهل السنَّة سلفهم الصحابة ومَن سار على نهجهم، وهؤلاء السلف لأهل السنَّة هم عند المالكي يُذادون عن حوض رسول الله ﷺ ويُؤمَر بهم إلى النار، ولا ينجو منهم إلَّا القليل مثل هَمَل النَّعم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومع هذا الجفاء في الصحابة والحقد عليهم يكون نصيبُ الجهمية وغيرهم من أهل البدع منه الثناء والمدح، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أيضاً، وعلى هذا فالسلف عند أهل السنَّة الصحابة ومَن تبعهم، والسلف عند المالكي أهل البدع كالجهمية الذين تباكى على قتل زعمائهم، وقد مرَّت الإشارة إلى ذلك، ولا ينتهي عجب المتعجِّب من زعم المالكي جهل أهل السنَّة معاني تلك الكلمات، لا سيما (الكتاب والسنة) التي لا يجهل معناها أحد، وليس لها معان متعدِّدة حتى يُجتهد في اختيار واحد منها، لكن قائل هذا الكلام قد شوى قلبَه الحقدُ على أهل السنَّة فقال ما قال.

٤ ـ الصحابةُ رضي الله عنهم لم يختلفوا في العقائد كما زعم المالكي، وما جاء عن بعضهم من مثل الاختلاف في رؤية النَّبيِّ ﷺ ربَّه ليلة المعراج لا يعدُّ اختلافاً في رؤية الله، فإنَّهم متَّفقون على رؤية الله في الدار الآخرة، وأمَّا مسألة خلق القرآن التي ابتدعها الجهمية، فالمنقول عمَّن أدركها من السلف ردّها وإنكارها والقول بأنَّ القرآن غير مخلوق، وأهل السنَّة في مختلف العصور يُنكرون مقالة خلق القرآن، ولا خلاف عندهم في ذلك، وكذلك أيضاً فإنَّ الإجماعَ منعقدٌ

على خلافة أبي بكر بعد رسول الله ﷺ، كما سبق بيان ذلك.

***

٢٣ ـ ما ذكره عن أهل السنَّة من ذمِّ المناظرة والحوار، والجوابُ عن ذلك

قال في (ص:١٦٢) تحت عنوان «ذم المناظرة والحوار»: «الحوارُ والمناظرة كانت سائدة عند المعتزلة، وبحوارهم ومجادلتهم جلبوا لجمهورهم كثيراً من الناس، ويبدو أنَّه لَمَّا رأى الحنابلة هذا الأمر قد تفاقم وأنَّهم لا يستطيعون مناظرة المعتزلة قالوا بتحريم ذلك من باب ردة الفعل فقط فقط!!».

والجواب: أنَّ أهل السنَّة والجماعة يُعوِّلون على النصوص الشرعية من الكتاب والسنَّة، وأهل الأهواء والبدع يُعوِّلون على العقول وعلم الكلام المذموم، وهم لا يرغبون مناظرة أهل البدع الذين يُجادلون بالباطل، معوِّلين على العقول مع اتِّهامهم للنقول؛ إمَّا لأنَّها آحاد، أو أنَّها قطعية الثبوت ظنيَّة الدلالة، ومع ذلك فإنَّهم تحصل منهم المناظرة أحياناً، ومن أمثلة ذلك مناظرة عبد العزيز بن يحيى الكناني بشراً المريسي في مسألة خلق القرآن بحضرة المأمون، وتلك المناظرة هي موضوع كتاب الحيدة للكناني، والمالكي نفسه يعلم هذا، وقد ذكَر اسمَ هذا الكتاب في أول الكتب التي أوردها قائلاً إنَّ الحنابلة يعوِّلون عليها، وقد مرَّ ذكر كلامه في الردِّ عليه في قدحه في كتب أهل السنَّة، وقد أبطل الكناني في هذه المناظرة مقالة خلق القرآن من المنقول وبالمعقول، وقد انقطع بشر المريسي وخذله الله بحضرة المأمون، كما هو واضح في كتاب الحيدة.

ومن ذلك مناظرة أبي إسحاق الإسفرائيني مع عبد الجبار المعتزلي في مسألة

خلق أفعال العباد، قال عبد الجبار: سبحان مَن تنزَّه عن الفحشاء، وقصدُه أنَّ المعاصي كالسرقة والزنا بمشيئة العبد دون مشيئة الله؛ لأنَّ الله أعلى وأجَلُّ من أن يشاء القبائح في زعمهم، فقال أبو إسحاق: كلمة حقٍّ أُريد بها باطل، ثم قال: سبحان مَن لا يقع في ملكه إلَّا ما يشاء، فقال عبد الجبار: أتراه يخلقه ويُعاقبني عليه؟ فقال أبو إسحاق: أتراك تفعله جبراً عليه؟ أأنتَ الرّبُّ وهو العبد؟ فقال عبد الجبار: أرأيتَ إن دعاني إلى الهدى وقضى عليَّ بالرَّدَى، أتراه أحسن إليَّ أم أساء؟ فقال أبو إسحاق: إن كان الذي منعك منه مُلكاً لك فقد أساء، وإن كان له: فإن أعطاك ففضل، وإن منعك فعدل، فبُهت عبد الجبار، وقال الحاضرون: والله، ما لهذا جواب! » (دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لشيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله عند سورة الشمس).

* * *

٢٤ ـ تشكيكه في ثبوت السنَّة والإجماع، وزعمه أنَّ أهل السنَّة يُزهِّدون في التحاكم إلى القرآن مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرِّجال، والردُّ عليه

قال في (١٦٤) تحت عنوان: « التزهيد في التحاكم إلى القرآن الكريم مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرجال »: « القرآن الكريم أعلى مصدر تشريعي عند المسلمين، فقد اختلف المسلمون في ثبوت السنة وفي الإجماع وفي القياس وفي قول الصحابي وفي غير ذلك، لكن لم يختلفوا أنَّ القرآن هو المصدر الرئيس الشرعي في كلِّ أمر من الأمور الدينية، قال تعالى: ﴿ **فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ** ﴾، ففي الآية تحذير للمسلم بأنَّ من لم يرضَ بالتحاكم إلى الله والرسول صلى الله عليه وعلى آله

وسلم فإنَّه يقدح في إيمانه بالله واليوم الآخر، وكان المخالفون للحنابلة أكثر تعظيماً للقرآن واستدلالاً به منهم، فلمَّا رأى الحنابلة ذلك وأنَّ القرآن الكريم تستدلُّ به الطوائف (المبتدعة!!) لجأوا إلى التزهيد من التحاكم إلى القرآن الكريم مع تضخيم الآثار والأقوال المنسوبة لبعض التابعين أو العلماء، بل وبدَّعوا من يعود إلى القرآن الكريم وقدَّموا عليه أقوال الرجال:

- يقول البربهاري: (إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ويريد القرآن فلا شكَّ أنَّه رجلٌ قد احتوى على الزندقة، فقُم من عنده ودَعْه).
- وقال: (وأنَّ القرآن أحوجُ إلى السنَّة من السنَّة إلى القرآن).

أقول: السنَّة عظيمة المنزلة، لكن ليست أهمَّ من القرآن، وهي أحوجُ إلى القرآن، فالسنَّة تحاكم إلى القرآن، فيُعرفُ ما ثبت عن رسول الله وما لم يثبت؛ إذ أنَّ من منهج المحدِّثين في معرفة ضعف بعض متون السنة مخالفتها للقرآن الكريم.

- وقال (ص:٨٦): (التكبير على الجنائز أربع، وهو قول مالك بن أنس وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل والفقهاء، وهكذا قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

أقول: انظروا كيف جعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم آخرَ هؤلاء!!

- وقال البربهاري أيضاً (ص:١١٥): (وإذا سمعتَ الرجل يطعن على الآثار أو يردُّ الآثار أو يريد غير الآثار فاتَّهمه على الإسلام، ولا تشك أنَّه صاحب هوى مبتدع).

أقول: وهل الذي يطعن على القرآن الكريم، أو لا يريد القرآن الكريم

ويريد أقوال الرجال، هل هذا مبتدع أم لا؟

ثم على منهج البربهاري نفسه يُمكن لمعارضه أن يُبدِّعه؛ لأنَّه يترك الأحاديث الصحيحة ويلجأ للضعيفة والموضوعة وأقوال الرجال، ويُعارض بها كتاب الله وسنَّة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصحيحة!!».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ إنَّ كتاب المالكي الذي أردُّ عليه وهو «قراءة في كتب العقائد» مملوءٌ بالحقد والغيظ على أهل السنَّة من أوَّله إلى آخره، ولكنَّه في هذا الموضع أظهر منتهى الحقد عليهم، مع الافتراء والكذب وقلب الحقائق.

٢ ـ يصف المالكي أهل السنَّة بالتناقض كما مرَّ ذلك قريباً، وهنا يتناقض فيقول: «السنَّة عظيمة المنزلة» ومع هذا يشكِّك في ثبوتها فيقول: «فقد اختلف المسلمون في ثبوت السنَّة!!».

٣ ـ طعن في ثبوت السنَّة وزعم أنَّ المسلمين اختلفوا في ثبوتها، فقال: «فقد اختلف المسلمون في ثبوت السنَّة»، ولَم يُبيِّن هذا الاختلاف، ومن المعلوم المقطوع به أنَّ أهل السنَّة والحديث يُؤمنون بالسنَّة كما يؤمنون بالقرآن، ويعملون بما فيهما، والعمل بالسنَّة قد أمر الله به في القرآن، فقال: ﴿ **وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا** ﴾، وقال: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا** ﴾، والسنَّةُ هي المتلقاة عن أصحاب رسول الله ﷺ، وقد اشتملت عليها دواوين السنَّة، وأبرزها الصحيحان للإمامَين البخاري ومسلم رحمهما الله، وقد اشتمل كتاب صحيح البخاري على سبعة وتسعين كتاباً، منها كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ولعلَّ المالكي يريد

بالاختلاف في ثبوت السنة خلاف الرافضة لأهل السنَّة؛ فإنَّ السنَّة عندهم سنَّةُ الأئمَّة المعصومين، وهي غير السنة عند أهل السنَّة، ويُماثل صحيح البخاري عندهم «الأصول من الكافي»، ومن ضمن أبوابه (١/ ٣٩٩): «باب أنَّه ليس شيء من الحقِّ في يد الناس إلَّا ما خرج من عند الأئمَّة عليهم السلام، وأنَّ كلَّ شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل!!!».

وقول المالكي بعد زعمه اختلاف المسلمين في ثبوت السنَّة: «لكن لم يختلفوا أنَّ القرآن الكريم هو المصدر الرئيس الشرعي في كلِّ أمر من الأمور الدينية، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾، ففي الآية تحذير للمسلم بأنَّ من لم يرضَ بالتحاكم إلى الله والرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإنَّه يقدح في إيمانه بالله واليوم الآخر».

وأقول: إنَّ هذه الآيةَ التي استدلَّ بها تدلُّ على الردِّ إلى القرآن والسنَّة، فالردُّ إلى الله ردٌّ إلى الكتاب، والردُّ إلى الرسول ردٌّ إلى السنَّة، وهي المتلقاة عن أصحابه الكرام الذين هم خيرُ القرون.

٤ ـ زعم أنَّ الإجماع مختلف في ثبوته، ويقصد بذلك اختلاف جميع فرق الضلال مع أهل السنَّة؛ كما أوضح ذلك في كتابه السيِّء عن الصحابة، حيث قال في (ص:٦١ ـ الحاشية): «لأنَّ أقوى دليل للذين يرون الإجماع هو الحديث المشهور: (لا تجتمع أمَّتي على ضلالة)، والحديث وإن كان فيه كلام من حيث الثبوت، لكن الأمَّة فيه لا تعني بعض الأمَّة، وإنَّما كلّ أمَّة الإجابة، كلّ المسلمين باختلاف مذاهبهم الفقهية والعقدية والسياسية، ومن زعم بأنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد من (أمَّتي) أنَّها تعني المحدِّثين وأصحاب المذاهب الأربعة فقد جازف ....!!».

٥ ـ افترى على أهل السنَّة كذباً وزوراً أنَّهم يُزهِّدون في التحاكم إلى القرآن الكريم مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرجال، كما عنون بذلك، وقال: « وكان المخالفون للحنابلة أكثر تعظيماً للقرآن واستدلالاً به منهم، فلمَّا رأى الحنابلة ذلك وأنَّ القرآن الكريم تستدلُّ به الطوائف (المبتدعة!!) لجأوا إلى التزهيد من التحاكم إلى القرآن الكريم مع تضخيم الآثار والأقوال المنسوبة لبعض التابعين أو العلماء، بل وبدَّعوا من يعود إلى القرآن الكريم وقدَّموا عليه أقوال الرجال ».

وهذا بهتان بيِّنٌ وإفكٌ مبين، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا** ﴾، وهو أيضاً قلبٌ للحقائق، ووضعٌ لِمَن رفعه الله ورفعٌ لِمَن وضعه، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ** ﴾، وما أشبه صنيعه في قلب الحقائق بقول الشاعر كما في معجم الأدباء لياقوت الحموي (١٧/ ١٩٨):

قد قُدِّم العَجْبُ على الرُّوَيس — وشارف الوهد أبا قُبيسِ
وطاول البقل فروعَ المَيْس — وهبت العنز لقرع التيس
وادَّعت الروم أباً في قيس — واختلط الناس اختلاط الحيس
إذ قرا القاضي حليف الكيس — معاني الشعر على العبيسي

والمعنى في البيت الأول تقديم عَجْب الذنب على الرأس، وأنَّ المكان المنخفض يُطاوِلُ المكان المرتفع، وأبو قُبيس: جبل عال بمكة.

٦ ـ قوله: « بل وبدَّعوا من يعود إلى القرآن الكريم وقدَّموا عليه أقوال الرجال:

يقول البربهاري: (إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ويريد القرآن

فلا شكَّ أنَّه رجلٌ قد احتوى على الزندقة، فقُم من عنده ودَعْه)، وقال: (وأنَّ القرآن أحوجُ إلى السنَّة من السنَّة إلى القرآن) ».

وأقول: أهل السنَّة لَم يُبدِّعوا من يعود إلى القرآن الكريم، وإنَّما بدَّعوا مَن يأخذ به ولا يأخذ بالسنَّة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ** ﴾، وقول النَّبيِّ ﷺ في حديث المقدام بن معد يكرب: « ألا إنِّي أوتيتُ الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلال فأحلُّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه، ألا لا يَحِلُّ لكم لَحمُ الحمار الأهلي، ولا كلُّ ذي ناب من السَّبُع، ولا لقطةُ مُعاهد إلَّا أن يستغني عنها صاحبُها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يَقْرُوه، فإن لَم يَقرُوه فله أن يُعْقِبَهم بمثل قِراه »، وقوله ﷺ في حديث أبي رافع: « لا أُلفِيَنَّ أحدَكم متَّكئاً على أريكتِه، يأتيه الأمرُ من أمري مِمَّا أمرتُ به أو نهيتُ عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتَّبعناه »، وهما حديثان صحيحان، أخرجهما أبو داود في سننه في « بابٌ في لزوم السنَّة » (٤٦٠٤)، (٤٦٠٥)، وأخرجهما أيضاً الترمذي وابن ماجه.

وأمَّا قول البربهاري في حاجة القرآن إلى السنَّة فعبارته هكذا: « وأنَّ القرآنَ إلى السنَّة أحوج من السنَّة إلى القرآن »، وليس فيها تزهيدٌ في القرآن، بل المعنى فيها واضح، وهو أنَّ السنَّة هي التي تبيِّن القرآن وتوضحه وتدلُّ عليه، وليس القرآن هو الذي يوضحها ويُبيِّنها، ومن ذلك أنَّ القرآن الكريم جاء فيه الأمر بإقامة الصلاة، ثم جاءت السنَّة مبيِّنة عدد الصلوات وأنَّها خمس، وبيان عدد الركعات في كلِّ صلاة منها، وبيان ما فيها من قيام وركوع وسجود وجلوس، وما يُشرع قراءته وقوله فيها، وقد أرشد إلى ذلك الرسول ﷺ بقوله: « صلُّوا كما رأيتموني أصلِّي »، وقال مثل ذلك في الحجِّ: « خذوا عنِّي مناسككم »، ومن

ذلك الزكاة، فقد جاء القرآن بالأمر بإيتائها، وجاء في السنَّة بيان الأموال التي تُزكَّى ومقدار الأنصباء ومقدار ما يُخرج من الزكاة، وهكذا في العبادات والمعاملات وغير ذلك.

٧ ـ قوله: وقال (أي البربهاري) (ص:٨٦): (التكبير على الجنائز أربع، وهو قول مالك بن أنس وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل والفقهاء، وهكذا قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

أقول: انظروا كيف جعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم آخرَ هؤلاء!!».

وأقول: انظروا إلى نار الحقد المشتعلة في قلب هذا المالكي على أهل السنَّة، حتى كاد يتميَّز من الغيظ؛ فليس في كلام البربهاري ذكر أسماء جُعل النَّبيُّ ﷺ في آخرها، وإنّما فيه ذكر مسألة التكبير على الجنائز، وبعضُ من قال بأنَّ التكبيرات عليها أربع، ثم ذكر الدليل على ذلك من قوله ﷺ، ومن ذلك حديث صلاته على النجاشي في المصلى، وتكبيره أربع تكبيرات، أخرجه البخاري (١٣٣٣)، ومسلم (٩٥١)، وهذه هي الطريقة التي سلكها العلماء في الاستدلال، فيُذكر القول ومن قال به، ثم الدليل على ذلك، والمالكي لا يخفى عليه ذلك، لكن الحقد على أهل السنَّة دفعه إلى ما قاله، وسبق أنَّه ذكر عند زعمه نقد المذهب الحنبلي في العقيدة أنَّ من أسباب ذلك تعلُّم الإنصاف وتعليمه، وهذا مثال واحد من أمثلة بُعده عن الإنصاف، وأنَّه في وادٍ والإنصافُ في واد آخر، بل هو في الثرى والإنصاف في الثريَّا.

٨ ـ قوله: « وقال البربهاري أيضاً (ص:١١٥): (وإذا سمعتَ الرجل يطعن على الآثار أو يردُّ الآثار أو يريد غير الآثار فاتَّهمه على الإسلام، ولا

تشك أنَّه صاحب هوى مبتدع). أقول: وهل الذي يطعن على القرآن الكريم، أو لا يريد القرآن الكريم ويريد أقوال الرجال، هل هذا مبتدع أم لا؟!».

وأقول: هذا اتِّهامٌ واضح لأهل السنَّة بأنَّهم يطعنون في القرآن، وأنَّهم لا يُريدونه ويريدون أقوال الرجال، وهو مثل العنوان الذي ذكره في أوَّل هذا الموضع، وهو « التزهيد في التحاكم إلى القرآن الكريم مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرجال »، وإذا كان أهل السنَّة هم الذين يطعنون في القرآن ولا يريدونه، فمَن الذي يأخذ بالقرآن ومن الذي يريده سواهم، لا شكَّ أنَّ هذا من الإفك المبين والظلم الواضح وقلب الحقائق، ﴿**وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾.

* * *

٢٥ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة يُزهِّدون في كبائر الذنوب والموبقات، والردُّ عليه

قال في (ص:١٦٦): « التزهيد والتساهل في كبائر الذنوب والموبقات مع التشدُّد في أمور مختلف فيها، وهذا خلاف نصوص القرآن الكريم فضلاً عن السنَّة:

- قال البربهاري : (إذا رأيتَ الرجل من أهل السنَّة رديء المذهب والطريق، فاسقاً فاجراً صاحب معاصي ضالاً وهو على السنَّة فاصحبه واجلس معه؛ فإنَّه ليس يضرُّك معصيته، وإذا رأيتَ الرَّجلَ مجتهداً في العبادة متقشِّفاً محترقاً بالعبادة صاحب هوى فلا تجالسه ولا تمشي معه في طريق).

وقال أيضاً: (لأن تلقى اللهَ زانياً فاسقاً خائناً أحبّ إليَّ من أن تلقاه بقول فلان وفلان).

أقول: ويقصد بفلان وفلان علماء الحنفية أو المعتزلة أو المختلفين مع الحنابلة، لكن البربهاري يلقانا بقوله وقول الأوزاعي وحماد بن زيد، وهم ـ على فضلهم ـ بشر يصحُّ أن يُقال فيهم فلان وفلان، وهذا تناقض، ولا بدَّ من منهج يحمي من التناقض!!! ».

والجواب: أنَّ أهل السنَّة لا يُزهِّدون في كبائر الذنوب، وإنَّما الذين يُزهِّدون فيها هم المرجئة، الذين يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فيأخذون بنصوص الوعد، ويُهملون نصوص الوعيد، وأمَّا أهل السنَّة فيأخذون بنصوص الوعد والوعيد جميعاً، فلا يأخذون بنصوص الوعد فقط، كما فعلت المرجئة، ولا بنصوص الوعيد فقط كما فعلت الخوارج والمعتزلة، ويقولون عن مرتكب الكبيرة: مؤمن ناقص الإيمان، وليس كاملَ الإيمان كما قالت المرجئة، ولا خارجاً من الإيمان كما قالت الخوارج والمعتزلة.

وأمَّا ما جاء عن بعض السلف من التحذير من البدع، وبيان أنَّها أسوأُ من المعاصي، فليس ذلك تزهيداً في المعاصي، بل لبيان التفاوت الكبير بين البدع والمعاصي، وإنَّما كانت البدعُ أشدَّ خطراً من المعاصي؛ لأنَّ المعاصي من أمراض الشهوات، والبدعَ من أمراض الشبهات، ولأنَّ العاصي يَشعُر بأنَّه مذنبٌ فيتوب من معصيته، وأمَّا المبتدع فقد يستمرُّ على بدعته حتى يموت عليها؛ لأنَّه يرى أنَّه على حقٍّ وهو على باطل، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ** ﴾، وقد جاء في السنَّة وأقوال الصحابة ما يوضح ذلك، فعن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « إنَّ الله حَجَبَ التوبةَ عن كلِّ صاحب بدعة حتى يَدَع بدعتَه »، قال المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٤٥): « رواه الطبراني وإسناده حسن »، وقد أورده الألباني في السلسلة الصحيحة (١٦٢٠)، وعزاه إلى الطبراني في

الأوسط وغيره، وذكر أنَّ رجالَه رجال الشيخين إلَّا هارون بن موسى، وقد قال فيه النسائي وتبعه الحافظ في التقريب: « لا بأس به »، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: « ثقة ».

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: « لأن أحلفَ بالله كاذباً أحبُّ إليَّ من أن أحلف بغيره صادقاً »، وهو أثرٌ صحيح، أخرجه الطبراني في الكبير، وأورده الألباني في الإرواء (٢٥٦٢)، وقال في إسناده: « وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ».

* * *

٢٦ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة يتساهلون مع اليهود والنصارى مع التشدُّد مع المسلمين، والردُّ عليه

قال في (ص:١٦٧): « من سمات كتب العقائد عند غلاة الحنابلة أنَّهم يتساهلون مع اليهود والنصارى، ويُفضِّلون مخالطتهم ومآكلتهم على إخوانهم المسلمين، نقل البربهاري أثراً (ص:١٣٩) يقول: (آكلُ مع يهودي ونصراني ولا آكل مع مبتدع)!! ».

والجواب: أنَّ أهل السنَّة يُحذِّرون من الكفَّار، ويُحذِّرون من المنافقين الذين يكونون بين المسلمين مِمَّن يُظهر الإيمانَ ويُبطن الكفرَ، ويُحذِّرون من أصحاب البدع والأهواء، ولا شكَّ أنَّ أهلَ البدع والأهواء الذين لا تصل بدعتهم إلى الكفر ليسوا مثل اليهود والنصارى؛ لأنَّهم إن دخلوا النارَ لبدعهم يَخرجون منها ويدخلون الجنَّة، بخلاف الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم، فهم خالدون في النار لا يخرجون منها أبداً، لكن المنافقين الذين يُظهرون الإيمان

ويُبطنون الكفر شرٌّ من اليهود والنصارى؛ لأنَّهم في الدَّرك الأسفل من النار، ويُمكن أن يكون في بعض المنتسبين إلى الإسلام مَن هو شرٌّ من اليهود والنصارى في بعض الخصال، ومن أمثلة ذلك أنَّ المالكيَّ نفسَه يزعم أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ يُذادون عن حوضه ويُؤخذون إلى النار، ولا ينجو منهم إلَّا القليل مثل هَمَل النَّعم، كما ذكر ذلك في كتابه السيِّء في الصحابة، وهو في ذلك أسوأ من اليهود والنصارى؛ لأنَّهم لا يقولون في أصحاب موسى وعيسى مثلَ مقالته القبيحة في أصحاب رسول الله ﷺ، و﵃ وأرضاهم، وقد قال شارح الطحاوية (ص:٤٦٩): «فمَن أضلُّ مِمَّن يكون في قلبه غِلٌّ على خيار المؤمنين وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيِّين، بل قد فضلهم اليهود والنصارى بخصلة؛ قيل لليهود: مَن خيرُ أهل مِلَّتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: مَن خير أهل مِلَّتكم؟ فقالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: مَن شرُّ أهل ملَّتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد!! ولم يستثنوا منهم إلَّا القليل، وفيمَن سبُّوهم مَن هو خيرٌ مِمَّن استثنوهم بأضعاف مضاعفة».

***

٢٧ ـ زعمه أنَّ قاعدة (اتِّباع الكتاب والسنة بفهم سلف الأمَّة) باطلة، وأنَّها بدعةٌ، والردُّ عليه

قال في (ص:١٧٨ ـ ١٨١) تحت عنوان: «الاستدراك على الشرع (أو بدعة اشتراط فهم السلف): «ترى أصحاب العقائد وأخصُّ هنا أصحابنا السلفية يشترطون شروطاً ليس (كذا) في كتاب الله ولا سنَّة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليقطعوا به كلَّ آمال الاتفاق، فالله عزَّ وجلَّ أرشدنا عند

اختلافنا مع المسلمين أن نرجع للكتاب والسنَّة، لقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾، فلمَّا رأى أصحاب العقائد ومنهم السلفية الحنابلة أنَّ العودةَ للكتاب والسنَّة سيلغي أكثرَ الشتائم والتكفيرات والتبديعات والمخالفات الموجودة في كتب العقائد لجأوا إلى الزيادة على ما ذكره الله عزَّ وجلَّ بقولهم: (إنَّ الكتاب والسنَّة لا تكفي فلا خير في كتاب بلا سنَّة، ولا خير في سنَّة بلا فهم السلف الصالح)!! وهكذا نفوا الخيرية عن الكتاب والسنَّة بهذا الشرط البدعي الذي اشترطوه، وانتقصوا به من كتاب الله وسنَّة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

أقول: ولا أدري هنا ماذا يقصدون بـ (فهم السلف) إن كانوا يقصدون الصحابة فقد اختلف الصحابة في فهم كثير من العقائد والأحكام فبأيِّ فهم نلتزم؟! وإن كانوا يقصدون اتباع ما فهمه الصحابة كلهم فهذا لا يخالف فيه أحد لكن حصول هذا الإجماع في الفهم صعب بل مستحيل إلَّا في أمر دليله واضح.

وإن قصدوا اتِّباع فهم آحاد السلف فيما لم يختلفوا فيه (كذا)، قيل لهم اختلافهم في الفهم دليل على أنَّ فهمهم يخطئ ويصيب؟! فإذا كان كذلك فمن يضمن لنا أنَّ فهم الآحاد منهم ليس من القسم الذي أساءوا فهمه؟!

وقد فهم عدي بن حاتم من الآية الكريمة: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ فهماً خاطئاً ردَّه عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وفهمت زوجات النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (أوَّلكنَّ لحوقاً بي أطولكنَّ يداً) على الحقيقة، بينما هذا

كان مجازاً فهو كناية عن الإنفاق والصدقة، ففهمت ذلك زينب بنت جحش فقط، أمَّا بقيَّة أزواج النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلم يفهمن هذا الفهم.

وهكذا قصص كثيرة في اختلاف الصحابة ـ فضلاً عن غيرهم ـ في فهم بعض النصوص القرآنية والحديثية.

ثم إنَّ هذا الفهمَ لم يقل به أحد من الصحابة، فلم يقل أحد منهم للتابعين: إذا فهمتم من آية كريمة فهماً فلا تأخذوا به حتى تنظروا ماذا نفهم منها؟!

فالقاعدة المشهورة (الكتاب والسنة وبفهم سلف الأمَّة) باطلةٌ بإجماع سلف الأمَّة من المهاجرين والأنصار الذين لم يشترطوها واكتفوا بما ذكره الله عزَّ وجلَّ من التحاكم للقرآن والسنَّة، أمَّا زيادة اشتراط الفهم فهو استدراك قبيح على الآية الكريمة.

أمَّا آلية الفهم فلا تتمُّ بتقليد صحابي ولا تابعي، وإنَّما بالنظر في الآيات والأحاديث الصحيحة التي تتحدَّث عن الموضوع نفسه، والعودة بعد ذلك للآثار ولغة العرب وكل ما يساعد في تجلية المعنى وما إلى ذلك.

فتحصيل الفهم يتمُّ عبر سبل كثيرة قد يجوز إدخال (فهم آحاد السلف) في هذه السبل للترجيح فقط، لكن لا يجوز الاقتصار عليه، كيف والقرآن الكريم يأمرنا بالتدبُّر والتفكُّر؟

ثم هؤلاء القائلون بفهم السلف هم أوَّل من يُخالف السلف إذا فهموا شيئاً خلاف ما هم عليه!! ومعظم ما كتبوه في العقائد كان خلاف فهم السلف الصالح من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان.

راجع المسائل السابقة التي في هذا الكتاب ثم فتِّش في سير الصحابة والتابعين وانظر مَن منهم فضَّل الآثار وأقوال الرجال على القرآن الكريم؟!

ومن منهم جعل المسلمَ شرًّا من اليهودي والنصراني؟!

ومن منهم كفَّر المسلمين؟!

ومن منهم تسمَّى بغير الإسلام؟!

ومن منهم زهَّد في كبائر الذنوب؟!

ومن منهم غلا في علمائهم وكبارهم؟!

ومن منهم أفتى باغتيال المخالفين له في الرأي؟!

ومن منهم شبَّه الله بخلقه؟!

ومن منهم ركَّز على الجزئيات وترك الأصول؟!

ومن ومن ... إلخ.

فنحن لا مع القرآن ولا مع السنَّة ولا مع فهم السلف الصالح!! وكلُّ ما عندنا من الأمور دعاوى نقنع بها العوام لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل ولا السلف الصالح (وهم عندي المهاجرون والأنصار ومن كان على نهجهم فقط).

فالقرآن أوَّلاً والسنَّة الصحيحة ثانياً، هما المقياسان الرئيسان وتأتي بعد ذلك مقاييس أخرى من أقوال جمهرة المهاجرين والأنصار أو قول جمهور الصحابة واختيارات علمائهم الكبار، أمَّا الإجماع فلن يمكن إلَّا حصوله (كذا) ومعه نص شرعي فيما يظهر، فهذه المقاييس نقيس بها كلَّ الرجال كأحمد بن حنبل وأبا حنيفة (كذا) والشافعي ومالك والبربهاري وغيرهم، كلُّ هؤلاء الرِّجال يجب أن يخضعوا لمعيار القرآن وما صحَّ من السنَّة، كلُّ هؤلاء تحت القرآن والسنَّة لا فوقها، وهذا هو طريق وفهم السلف من الصحابة الكبار، فلم يكن عندهم أحد فوق القرآن وما صحَّ من السنَّة، فمَن لم يكن على هذا

المنهج فليس على منهج الصحابة ولا (السلف الصالح) ولا يجوز أن يدَّعي كذباً وزوراً الانتساب لمنهج المهاجرين والأنصار، ولا يجوز له أن يتشدَّق بمنهج لا يعرفه ولا يضبط معاييره وملامحه ... فالكلام سهل وبسبب الكلام اختلفت فرق الأمَّة وتفاخرت بالألقاب والمناهج!! ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه!!

وهذا التخبط عندنا ـ كما أسلفت ـ له علاقة بالألفاظ التي نردِّدها ولا نعرف معناها فـ (الفهم) لا نفهمه ولا نعرف معناه ولا معاييره ولا آليات تحصيله، وكذلك السلف الصالح نذهب إلى البربهاري وعبد الله بن أحمد وابن تيمية وننسى الصحابة من المهاجرين والأنصار، فالبربهاري وابن بطة عندنا من السلف بينما الصحابة ليسوا من السلف، ولو كانوا عندنا من السلف الصالح لما خالفناهم في فهم الإسلام وفي الأمور التي سبق شرحها».

وأجيب بما يلي:

١ ـ ساق هذا الكلام الكثير المتناقض لبيان عدم اعتبار فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنَّة؛ لأنَّ التقيُّدَ بهذا الفهم يمنع من الانفلات في الفهوم الخاطئة، ويُمكِّن من التمرُّد على ما كان عليه سلف هذه الأمَّة من الصحابة ومَن سار على نهجهم، وعلى هذا فالأخذ بالكتاب والسنَّة على فهم السلف يعتبره المالكي بدعةً، ويعتبره أهل السنَّة حقًّا واضحاً جليًّا، فالسنَّة عند المالكي بدعة، والبدعة عنده سنَّة.

٢ ـ ليس فهم نصوص الكتاب والسنَّة وفقاً لفهم السلف استدراكاً على الشرع، وإنَّما هو أخذٌ بالحقِّ واتِّباع لسبيل المؤمنين، وأهل السنَّة لا يقولون بعدم كفاية الكتاب والسنَّة كما زعم، بل هم الذين يقولون بالتعويل عليهما،

لكن على فهم السَّلف وليس على فهم غيرهم.

٣ ـ لم يختلف الصحابةُ في فهم العقيدة، بل هم فيها على صراط مستقيم، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾، ويتَّضح ذلك من كلام المقريزي الذي سيأتي ذكرُه بعد قليل.

٤ ـ قاعدة التعويل على فهم سلف الأمَّة لنصوص الكتاب والسنَّة لا يؤثِّر فيها ما زعمه المالكي من وجود أخطاء حصلت من بعض الصحابة في فهم النصوص، وهي في الحقيقة ليست بأخطاء، فالذي ذكره عن عديٍّ بن حاتم رضي الله عنه من الفهم للخيط الأسود والأبيض كان قبل نزول قوله ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾، ففي صحيح البخاري (٤٥١١) عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «أنزلت ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾ ولم ينزل ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾، وكان رجالٌ إذا أرادوا الصومَ ربط أحدُهم في رجليه الخيطَ الأبيض والخيطِ الأسود، ولا يزال يأكل حتى يتبيَّن له رؤيتهما، فأنزل الله بعده: ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾، فعلموا أنَّما يعني الليل من النهار».

وعلى هذا فعديٌّ رضي الله عنه لم يفهم الآيةَ فهماً خاطئاً كما زعم المالكي، وأوهم أنَّ الآيةَ نزلت كاملة؛ فإنَّ فهمَ عديٍّ رضي الله عنه كان قبل نزول قوله ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾، كما اتَّضح من سياق الحديث.

وأمَّا ما ذكره من فهم أكثر أزواج النَّبيِّ ﷺ قوله ﷺ: «أوَّلكُنَّ لحوقاً بي أطولكنَّ يداً» أنَّ المرادَ اليد الحقيقية، وأنَّ زينبَ بنت جحش رضي الله عنها فهمت طولَ اليد بالصدقة، فليس الأمر كما زعم من أنَّ زينبَ فهمت ذلك، بل قد فهم أزواج الرسول ﷺ لَمَّا ماتت زينب بعده ﷺ أنَّ المراد طول اليد بالصدقة،

ففي صحيح مسلم (٢٤٥٢) عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أمِّ المؤمنين رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: « أسرعكُنَّ لحاقاً بي أطولكنَّ يداً، قالت: فكنَّ يتطاولنَّ أيَّتهنَّ أطول يداً، قالت: فكانت أطولنا يداً زينب؛ لأنَّها كانت تعمل بيدها وتصدَّق ».

وأمَّا ما جاء في صحيح البخاري (١٤٢٠) عن عائشة رضي الله عنها: « أنَّ بعضَ أزواج النَّبيِّ ﷺ قلن للنَّبيِّ ﷺ: أيُّنا أسرع بك لحوقاً؟ قال: أطولكنَّ يداً، فأخذوا قصبة يذرعونها، فكانت سودةُ أطولَهنَّ يداً، فعلمنا بعدُ أنَّها كانت طول يدها الصدقة، وكانت أسرعنا لحوقاً به وكانت تحبُّ الصدقة »، فيُفهم منه أنَّ سودةَ رضي الله عنها أطولهنَّ يداً حقيقة، ثمَّ لَمَّا ماتت زينب قبل غيرها من أمَّهات المؤمنين عُلم أنَّ المراد بطول اليد طولها بالصدقة، فكانت رواية مسلم مفسِّرةً لرواية البخاري.

وقد قال الحافظ ابن حجر في شرح الحديث عند البخاري: « (فعَلِمْنا بعدُ) أي: لَمَّا ماتت أولُ نسائه به لحوقاً »، وقال أيضاً: « ويؤيِّده أيضاً ما روى الحاكم في المناقب من مستدركه من طريق يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ لأزواجه: (أسرعكنَّ لحوقاً بي أطولكنَّ يداً، قالت عائشة: فكنَّا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نَمدُّ أيدينا في الجدار نتطاول، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش، وكانت امرأةً قصيرةً ولَم تكن أطولَنا، فعرفنا حينئذ أنَّ النَّبيَّ ﷺ إنَّما أراد بطول اليد الصدقة، وكانت زينبُ امرأةً صنَّاعة باليد، وكانت تدبغ وتخرز وتصدَّق في سبيل الله)، قال الحاكم: على شرط مسلم، انتهى، وهي رواية مفسِّرة مبيِّنة مرجِّحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب ».

وقوله ﷺ: « أسرعكنَّ لحوقاً بي أطولكنَّ يداً » هو لفظ محتمل لمعنيين، وهو في أحدهما أظهر من الآخر، والنَّبيُّ ﷺ أراد أحدَهما، وفهم أزواجُه ﷺ المعنى الآخر، ولا يُقال عن فهم أزواج النَّبيِّ ﷺ إنَّه خطأ؛ لأنَّه المتبادَر من اللفظ، وإنَّما يُقال: تبيَّن فيما بعد عند وفاة زينب رضي الله عنها أنَّ ما فهمنه لم يكن مطابقاً لما أراده رسول الله ﷺ، وبهذا يتبيَّن أنَّ ما ذكره المالكي من الخطأ في الفهم في المثالَين المذكورين أنَّه ليس بخطأ كما زعم.

٥ ـ نعم! لم يقل الصحابةُ للتابعين: لا تفهموا النصوصَ إلَّا وفقاً لفهمنا، وإنَّما يُبيِّنون لهم الخطأ في الفهم، ومن أمثلة ذلك ما روى البخاري في صحيحه (٤٤٩٥) بإسناده إلى هشام بن عروة، عن أبيه أنَّه قال: « قلت لعائشة زوج النَّبيِّ ﷺ وأنا يومئذ حديث السنِّ: أرأيتِ قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا** ۚ ﴾، فما أرى على أحد شيئاً أن لا يطوَّف بهما، فقالت عائشة: كلاَّ! لو كانت كما تقول كانت: فلا جناح عليه أن لا يطوَّف بهما، إنَّما أنزلت هذه الآية في الأنصار، كانوا يُهلُّون لمناة، وكانت مناة حذو قديد، وكانوا يتحرَّجون أن يطوَّفوا بين الصفا والمروة، فلمَّا جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله ﴿ **إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا** ۚ ﴾ ».

وتأمَّل قول عروة رحمه الله فيما مهَّد له من العذر لخطئه في الفهم بقوله: « وأنا يومئذ حديث السنِّ »، يتبيَّن لك أنَّ حداثةَ السنِّ مظنَّةُ الخطأ في الفهم، والمالكي ومعه الأربعة الذين شاركوه في الضلال الذين أوردهم في آخر كتابه حُدثاء الأسنان، ولم يكن المالكي مخطئاً في أباطيله التي اشتمل عليها كتابُه هذا وغيره مِمَّا زعمه بحوثاً، ليس مخطئاً فحسب، بل هو من الخاطئين.

وأيضاً فإنَّ الصحابة يُرشدون التابعين وغيرَهم إلى الائتساء والاقتداء بأصحاب رسول الله ﷺ، ففي جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: « مَن كان منكم متأسِّياً فليتأسَّ بأصحاب محمد ﷺ؛ فإنَّهم كانوا أبرَّ هذه الأمَّة قلوباً، وأعمقَها علماً، وأقلَّها تكلُّفاً، وأقومَها هدياً، وأحسنَها حالاً، قوماً اختارهم الله تعالى لصحبة نبيِّه ﷺ، فاعرفوا لهم فضلَهم، واتَّبعوهم في آثارهم؛ فإنَّهم كانوا على الهدي المستقيم ».

وفي سنن الدارمي (٢١١) عنه رضي الله عنه أنَّه قال: « اتَّبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كُفيتم ».

وفي سنن الدارمي أيضاً (١٤١) عن عثمان بن حاضر، قال: « دخلتُ على ابن عباس، فقلت: أَوْصني، فقال: نعم! عليك بتقوى الله والاستقامة، اتَّبع ولا تبتدع! ».

وفي السنَّة لمحمد بن نصر المروزي (٨٠) أنَّ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: « إنَّكم اليوم على الفطرة، وإنَّكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدَثةً فعليكم بالهدي الأول ».

وكذلك العلماء يوصون باتِّباع ما جاء عن الصحابة والسير على منهاجهم، ففي السنة من كتاب السنن لأبي داود (٤٦١٢) عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله في أثر طويل قوله: « فارضَ لنفسك ما رضي به القومُ لأنفسهم؛ فإنَّهم على علم وقفوا، وببصر نافذ كَفُّوا، وهم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى »، وفي السنَّة للالكائي (١/ ١٥٦) عن الإمام أحمد أنَّه قال: « أصول السنَّة عندنا التمسُّك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكلُّ بدعة فهي ضلالة ... ».

وقال ابن أبي حاتِمٍ في الجرح والتعديل (١/ ٨٧): «فأمَّا أصحابُ رسول الله ﷺ فهم الذين شهدوا الوحيَ والتنزيلَ، وعرفوا التفسيرَ والتأويلَ، وهم الذين اختارهم اللهُ عزَّ وجلَّ لصحبة نبيِّه ﷺ ونصرتِه وإقامةِ دينه وإظهارِ حقِّه، فرضيهم له صحابةً، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوةً، فحفظوا عنه ﷺ ما بلَّغهم عن الله عزَّ وجلَّ، وما سنَّ وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدّب، ووعَوْه وأتقنوه، ففقهوا في الدين، وعلموا أمرَ الله ونهيه ومراده بمعاينة رسول الله ﷺ ومشاهدتهم منه تفسيرَ الكتاب وتأويله، وتلقّفهم منه واستنباطهم عنه، فشرَّفهم اللهُ عزَّ وجلَّ بما مَنَّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إيَّاهم موضع القدوة»، إلى أن قال: «فكانوا عدولَ الأمَّة وأئمَّةَ الهدى وحججَ الدِّين ونقلةَ الكتاب والسنة، وندب الله عزَّ وجلَّ إلى التمسُّك بهديهم والجري على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم، فقال: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ** ﴾ الآية».

٦ ـ قوله (ص:١٧٩): «فالقاعدة المشهورة (الكتاب والسنَّة وبفهم سلف الأمة) باطلة بإجماع سلف الأمة من المهاجرين والأنصار الذين لم يشترطوها، واكتفوا بما ذكره الله عزَّ وجلَّ من (التحاكم للقرآن والسنَّة)، أمَّا زيادة اشتراط الفهم فهو استدراك قبيح على الآية الكريمة!!!».

أقول: ما ذكره من دعوى بطلان القاعدة المذكورة بإجماع سلف الأمة قولٌ باطلٌ ودعوى لا أساس لها من الصحَّة، كما تبيَّن من آثار عن السلف في الفقرة السابقة، واعتبار فهم الصحابة لنصوص الكتاب والسنَّة لا يُنافي الأخذ بالآية الكريمة في الردِّ إلى الكتاب والسنَّة، وليس استدراكاً عليهما كما زعم؛ فإنَّ في ذلك التنفيذ والتطبيق لما جاء في الكتاب والسنَّة على فهم صحيح، وممَّا يوضِّح ذلك أنَّ ما جاء عن السلف في فهم معنى قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى**

﴿ٱلْعَرْشِ﴾ أنَّه بمعنى علا وارتفع هو الحقُّ، وأنَّ ما جاء عن المتكلِّمين من تفسيره بمعنى استولى باطل واتِّباع لغير سبيل المؤمنين.

ومِمَّا يوضح بطلان قول المالكي هذا أنَّ الخوارجَ لَمَّا ركبوا رؤوسَهم وخالفوا الصحابة في فهم الكتاب والسنَّة انحرفوا عن الحقِّ، وقصَّة مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما لهم في مستدرك الحاكم (٢/ ١٥٠ ـ ١٥٢)، وهي بإسناد صحيح على شرط مسلم، وفيها قول ابن عباس: «أتيتُكم من عند صحابة النَّبيِّ ﷺ من المهاجرين والأنصار، لأبلِّغكم ما يقولون، المخبرون بما يقولون، فعليهم نزل القرآن، وهم أعلمُ بالوحي منكم، وفيهم أنزل، وليس فيكم منهم أحد، فقال بعضُهم: لا تخاصموا قريشاً، فإنَّ الله يقول: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾، قال ابن عباس: وأتيتُ قوماً لم أرَ قوماً قطُّ أشدَّ اجتهاداً منهم، مسهمة وجوههم من السَّهر، كأنَّ أيديهم وركبهم تثنى عليهم، فمضى من حضر، فقال بعضُهم: لنكلِّمنَّه ولننظرنَّ ما يقول، قلت: أخبروني ماذا نقمتم على ابن عمِّ رسول الله ﷺ وصهره والمهاجرين والأنصار؟ قالوا: ثلاثاً، قلت: ما هنَّ؟ قالوا: أمَّا إحداهنَّ فإنَّه حكم الرِّجالَ في أمر الله، وقال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، وما للرِّجال وما للحكم، فقلت: هذه واحدة، قالوا: وأمَّا الأخرى فإنَّه قاتَلَ ولَم يسْب ولَم يغنَم، فلئن كان الذي قاتل كفَّاراً لقد حلَّ سبيُهم وغنيمتهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حلَّ قتالُهم، قلت: هذه ثنتان، فما الثالثة؟ قال: إنَّه مَحا نفسَه من أمير المؤمنين، فهو أمير الكافرين، قلت: أعندكم سوى هذا؟ قالوا: حسبنا هذا، فقلت لهم: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله ومن سنَّة نبيِّه ﷺ ما يُردُّ به قولُكم أترضَون؟ قالوا: نعم! فقلت: أمَّا قولكم: حكَّم الرِّجال في أمر الله، فأنا أقرأ عليكم ما قد رُدَّ حكمُه إلى الرِّجال في ثمن ربع درهم، في أرنب ونحوها من الصيد، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟

﴿ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞ﴾ إلى قوله: ﴿يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾، فنشدتكم الله: أَحُكم الرِّجال في أرنب ونحوها من الصيد أفضل أم حكمهم في دمائهم وصلاح ذات بينهم؟! وأن تعلموا أنَّ الله لو شاء لَحَكم ولَم يُصيِّر ذلك إلى الرِّجال، وفي المرأة وزوجها قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ﴾، فجعل الله حكم الرِّجال سنة مأمونة، أخَرجتُ من هذه؟ قالوا: نعم! قال: وأمَّا قولكم: قاتَل ولم يسْب ولم يغنم، أَتسبُون أمَّكم عائشة، ثمَّ تستحلُّون منها ما يُستحلُّ من غيرها؟! فلئن فعلتم لقد كفرتُم، وهي أمُّكم، ولئن قلتُم: ليست أمَّنا لقد كفرتُم؛ فإنَّ الله يقول: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾، فأنتم تدورون بين ضلالَتين، أيّهما صرتُم إليها صرتُم إلى ضلالة، فنظر بعضُهم إلى بعض، قلت: أخرجتُ من هذه؟ قالوا: نعم! وأمَّا قولكم: محا اسمَه من أمير المؤمنين، فأنا آتيكم بمَن ترضَون وأريكم، قد سمعتُم أنَّ النَّبيَّ ﷺ يوم الحُديبية كاتَبَ سُهيل بن عمرو وأبا سفيان بن حرب، فقال رسول الله ﷺ لأمير المؤمنين: اكتب يا علي: هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله، فقال المشركون: لا والله! ما نعلم أنَّك رسول الله، لو نعلم أنَّك رسول الله ما قاتلناك، فقال رسول الله ﷺ: اللَّهم إنَّك تعلمُ أنِّي رسول الله، اكتب يا علي: هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله، فوالله لرسول الله خيرٌ من علي، وما أخرجه من النبوة حين محا نفسَه، قال عبد الله بن عباس: فرجع من القوم ألفان وقُتل سائرُهم على ضلالة».

٧ ـ قوله في (ص:١٧٩): «ثم هؤلاء القائلون بفهم السلف هم أوَّل من يُخالف السلف إذا فهموا شيئاً خلاف ما هم عليه!! ومعظم ما كتبوه في العقائد كان خلاف فهم السلف الصالح من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان!!».

أقول: أهل السنَّة الذين يحقد عليهم المالكي ويُطلق لسانَه في ثلبهم والنَّيل منهم هم المتَّبعون لسلف هذه الأمَّة من الصحابة ومَن تبعهم بإحسان؛ لأنَّهم يُعوِّلون على النصوص الشرعيَّة بفهم السَّلف الصالح، بخلاف غيرهم من المتكلِّمين الذين نصيبُهم من المالكي السلامة، فإنَّهم يُعوِّلون على العقول لا على النقول، وما دوَّنه أهلُ السنَّة في كتب العقائد مِمَّا عوَّلوا فيه على النصوص لا يُعجبُ المالكي؛ لأنَّه لا يريد ذكر أيِّ مسألة في العقيدة فيها مخالفة أهل السنَّة لأيِّ فرقة من فرق الضلال، بل يريد عقيدة تقتصر على الأخذ بأصول الإسلام الجامعة والابتعاد عن الجزئيات المفرِّقة، مع إعذار مَن اجتهد فأخطأ من سائر الطوائف الإسلامية، كما هو نصُّ كلامه من قراءاته (ص:٢٨ ـ حاشية).

٨ ـ **قوله:** « فنحن لا مع القرآن ولا مع السنَّة ولا مع فهم السلف الصالح!! وكلُّ ما عندنا من الأمور دعاوى نقنع بها العوام لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل ولا السلف الصالح وهم عندي المهاجرون والأنصار ومن كان على نهجهم فقط ».

أقول: نعم! أنت ومعك الأربعة الذين ذكرتهم في آخر كتابك لستُم مع الكتاب والسنَّة، ولا مع فهم السَّلف الصالح، بل أنتم مع أهل البدع والأهواء، وكيف يكون مع الكتاب والسنَّة وفهم السلف الصالح مَن يقدح بالسَّلف الصالح؟! وهم أصحاب رسول الله ﷺ، فيزعم أنَّهم يُذادون عن حوض رسول الله ﷺ ويُؤخذون إلى النار، ولا ينجو منهم إلَّا القليل مثل هَمَل النَّعم، كما جاء ذلك في كتاب المالكي السيِّء عن الصحابة، والقدحُ في الصحابة قدحٌ في الكتاب والسنَّة؛ لأنَّ القدحَ في الناقل قدحٌ في المنقول، وقد قال أبو زرعة الرازي رحمه الله كما في الكفاية للخطيب البغدادي (ص:٤٩): « إذا رأيت الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديقٌ؛

وذلك أنَّ رسول الله ﷺ عندنا حقٌّ والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرحُ بهم أولى، وهم زنادقةٌ».

وأمَّا أهل السنَّة الذين يتحدَّث عنهم المالكي وكأنَّه واحد منهم، فهم بريئون منه براءة الشمس من اللمس.

٩ ـ قوله: «وهم ـ يعني السلف الصالح ـ عندي المهاجرون والأنصار، ومن كان على نهجهم فقط».

أقول: هذا من المالكي قصرٌ للصحابة على المهاجرين والأنصار ومَن كان على نهجهم فقط، ومن المعلوم أنَّ الهجرةَ انتهت بفتح مكة، فمَن أسلَم بعد الفتح وصحب الرسول ﷺ فليس من الصحابة عند المالكي، بل إنَّه أخرج من الصحبة الشرعيَّة كلَّ مَن أسلَم وصحب الرسول ﷺ بعد الحُديبية، وهذا هو الذي قرَّره في كتابه السيِّء في الصحابة، ورددتُ عليه فيه بكتابي «الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي»، وذكرتُ فيه أنَّ ما زعمه من قصْر الصُّحبة الشرعية على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية هو من محدثات القرن الخامس عشر، وتأمَّل قوله هنا: «عندي»؛ فإنَّ ذلك يزيد في بيان اختصاصه بهذه البدعة، وأنَّه لَم يُسبق إليها طيلة القرون الماضية، ومن أجل أن يَسْلَم له مثل هذا الفهم الخاطئ الذي انفرد به، زعم أنَّ الأخذ بالكتاب والسنَّة بفهم السلف الصالح، زعم أنَّ ذلك بدعةٌ، نعوذ بالله من الخذلان.

١٠ ـ ما ذكره (ص:١٨٠) عن أحمد بن حنبل وأبي حنيفة والشافعي ومالك والبربهاري من وجوب أن يخضعوا لمعيار القرآن وما صحَّ من السنَّة، وأنَّهم تحت القرآن والسنَّة لا فوقها، وأنَّ هذا طريقُ وفهم السلف من الصحابة

الكبار؛ إذ لم يكن عندهم أحدٌ فوق القرآن وما صحَّ من السنَّة.

أقول: هو كلام حقٍّ أُريد به باطل، وهو التشنيع والتهويل على أهل السنَّة بأنَّهم يجعلون الرِّجال فوق الكتاب والسنَّة، وهذا من أقبح الكذب وأشدِّ الإفك، فمَن من أهل السنَّة فهم هذا الفهم الخاطئ وقال هذه المقالةَ القبيحة، بل إنَّ أهل السنَّة هم المتمسِّكون بالكتاب والسنَّة، المقدِّمون لهما على قول كلِّ أحد، قال الإمام الشافعي رحمه الله كما في كتاب الروح لابن القيم (ص:٣٩٦): « أجمع الناسُ على أنَّ مَن استبانت له سنَّةُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له أن يَدَعها لقول أحد ».

وأمَّا غير أهل السنَّة من أهل البدع أسلاف المالكي فهم الذين يُعوِّلون على العقول ويتَّهمون النقول، فإن كان النقلُ آحاداً فهو عندهم ظنيُّ الثبوت فلا يُعوَّل عليه في أصول الدِّين، وإن كان قرآناً أو سنَّةً متواترةً ـ وهو لا يتفق مع أهوائهم الفاسدة ـ قالوا: قطعي الثبوت ظنيُّ الدلالة، فلا يُعوَّلُ عليه!!

١١ ـ وقال في (ص:١٧٩ ـ ١٨٠): « راجع المسائل السابقة التي في هذا الكتاب ثم فتِّش في سير الصحابة والتابعين وانظر مَن منهم فضَّل الآثار وأقوال الرجال على القرآن الكريم؟!

ومن منهم جعل المسلمَ شرًّا من اليهودي والنصراني؟!

ومن منهم كفَّر المسلمين؟!

ومن منهم تسمَّى بغير الإسلام؟!

ومن منهم زهَّد في كبائر الذنوب؟!

ومن منهم غلا في علمائهم وكبارهم؟!

ومن منهم أفتى باغتيال المخالفين له في الرأي؟!

ومن منهم شبَّه الله بخلقه؟!

ومن منهم ركَّز على الجزئيات وترك الأصول؟!

ومن ومن ... إلخ».

والجواب: أنَّ هذا من المالكي اتِّهام لأهل السنَّة بهذه العظائم، وسبق له أن اتَّهمهم بأكثر من ذلك، ومرَّت الإجابة على بعض هذه الأمور التي ذكرها هنا، وبعضها لم تسبق الإجابة عليه، وفيما يلي الإجابة باختصار عنها:

ـ أمَّا زعم المالكي أنَّ الحنابلةَ وغيرَهم من أهل السنَّة يُفضِّلون الآثار وأقوال الرِّجال على القرآن الكريم، فهو قولٌ في غاية البطلان؛ لأنَّ أهل السنَّة وحدَهم هم الذين كانوا على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وهم الذين يُعظِّمون النصوصَ الشرعية ويُعوِّلون عليها، ويذكرون الآثار التي توافقها أو تبيِّنها، ولا يقولون بتقديم الآراء على النصوص؛ لأنَّ تقديمَ الآراء على النصوص شأنُ أهل البدع، الذين تعويلُهم على علم الكلام وأقوال الرِّجال، وليس على النصوص الشرعيّة.

ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يجعلون المسلمَ شرًّا من اليهودي والنصراني، فقد مرَّت الإجابة عن ذلك قريباً.

ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يُكفِّرون المسلمين، فهو زعمٌ في غاية البطلان؛ لأنَّ أهل السنَّة لا يُكفِّرون إلَّا مَن كفَّره الله ورسوله ﷺ، بل إنَّ أهل السنَّة يعتبرون الفرقَ الثنتين والسبعين التي جاء في حديث رسول الله ﷺ أنَّها في النار، يعتبرونهم مسلمين من أمَّة الإجابة، فكيف يزعم هذا الحاقدُ على أهل السنَّة أنَّهم يُكفِّرون المسلمين، وهذه عقيدتُهم في فرق الضلال المختلفة؟!

ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة تسمَّوا بغير الإسلام، حيث قالوا: إنَّهم أهل

سنَّة، وإنَّهم على منهج السلف، وهذا من إفكه وتلبيسه، فهم متسمُّون بالإسلام كما تسمَّى به غيرهم من المبتدعة، ولكنَّهم يتميَّزون عنهم بانتسابهم إلى السنَّة واتِّباع سلف الأمَّة، والإسلامُ يشمل أهل السنَّة وغيرهم من فرق الضلال التي لم تصل بدعُهم إلى الكفر، لكنَّهم يمتازون عنهم بنسبتهم إلى السنَّة واتِّباع سلف الأمَّة من الصحابة ومَن تبعهم بإحسان، فيُقال: مسلم سنيٌّ، ومسلم بدعيٌّ.

ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يُزهِّدون في كبائر الذنوب، فهذا كذبٌ عليهم؛ لأنَّهم يُحذِّرون منها، ويعتبرون مَن وقع فيها مؤمناً ناقصَ الإيمان، فلا يصفونه بالإيمان المطلق كما هو شأن المرجئة، الذين يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة؛ وذلك لتغليبهم جانبَ الوعد، ولا يَسلبون عنه مطلقَ الإيمان كما هو شأن الخوارج والمعتزلة؛ وذلك لتغليبهم جانبَ الوعيد، فأهل السنَّة يعملون بنصوص الوعد والوعيد معاً، ولا يهملون شيئاً منها، ويقولون عن مرتكب الكبيرة: مؤمن بإيمانه، فاسقٌ بكبيرته، وأمَّا في الآخرة فأمرُه إلى الله، إن شاء عذَّبه وإن شاء عفى عنه، وإن حصل له العذاب فإنَّه يخرج من النار، ولا يخلد في النار إلَّا الكفَّار الذين لا سبيل لهم إلى الخروج منها.

ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يغلون في علمائهم وكبارهم، فهذا من تهويله وحقده على أهل السنَّة، والغلوُّ في العلماء والكبار هو ديدنُ أهل البدع، وخاصَّة الرافضة منهم، وأمَّا أهل السنَّة فإن وُجد من فرد أو أفراد مبالغة في أحد من علمائهم فلا يُسوِّغ ذلك نسبة الغلوِّ إلى أهل السنَّة عموماً.

ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يُفتون باغتيال المخالفين لهم في الرأي، فهذا من

الكذب على أهل السنَّة؛ فإنَّ علماءهم لا يُفتون بقتل إلَّا مَن كان مستحقًّا للقتل، ولعلَّ مرادَه في ذلك ما يتباكى عليه من قتل أئمَّة الضلال، كالجعد بن درهم والجهم بن صفوان وغيلان الدمشقي وغيرهم، وقد زعم أنَّ قتلَهم كان سياسيًّا، ولم يكن من أجل بدعهم.

ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة يُشبِّهون اللهَ بخلقه، فهذا من أقبح ما افتراه على أهل السنَّة، فأهل السنَّة أثبتوا لله الصفات ولم يُشبِّهوه بالمخلوقات، فجمعوا بين الإثبات والتنزيه، كما جمع الله بينهما في قوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ، بخلاف المشبِّهة الذين أثبتوا وشبَّهوا، وبخلاف النفاة، فإنَّهم أرادوا التنزيه لكنَّهم عطَّلوا ولم يُنزِّهوا.

ـ وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة ركَّزوا على الجزئيات وتركوا الأصول، فهذا كذبٌ عليهم؛ فهم يُركِّزون على الكليَّات والجزئيات، ومستندهم في ذلك ما جاءت به نصوص الكتاب والسنَّة، وذلك بخلاف أهل البدع الذين يُعوِّلون على العقول وعلم الكلام في الكليَّات والجزئيات.

١٢ ـ قوله (ص:١٨٠): « فالبربهاري وابن بطة عندنا من السلف بينما الصحابة ليسوا من السلف، ولو كانوا عندنا من السلف الصالح لما خالفناهم في فهم الإسلام وفي الأمور التي سبق شرحها ».

أقول: السلفُ الصالح عند أهل السنَّة والجماعة هم الصحابة رضي الله عنهم ومَن سلك سبيلَهم، ومنهجُهم في العقيدة اتِّباعُ الكتاب والسنَّة بفهم السلف الصالح، والتقييد بفهمهم يُسمِّيه المالكي بدعة، وأهل السنَّة هم الذين يأخذون بنصوص الوحي وفقاً لفهم السلف من الصحابة ومَن تبعهم بإحسان، ولا يُخالفون الصحابة، بل الذين يخالفونهم هم أهل البدع الذين

يُعوِّلون على علم الكلام، ولا يُعوِّلون على النصوص.

وقد ذكرتُ بين يدي شرحي مقدِّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني عشر فوائد في العقيدة، الفائدة الأولى: منهج أهل السنَّة والجماعة في العقيدة: اتِّباع الكتاب والسنَّة على فهم السلف الصالح، وهذا يُسمِّيه المالكي بدعة، وأنا أوردُ هنا ما أثبتُّه هناك:

عقيدةُ أهل السُّنَّة والجماعة مبنيَّةٌ على الدليل من كتاب الله عزَّ وجلَّ وسُنَّة رسوله ﷺ وما كان عليه الصحابة الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، وقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾، وقال: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾، وقال: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ﴾، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، وقال: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وقال ﷺ في حديث العرباض بن سارية: « ... فإنَّه مَن يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتِي وسُنَّة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسَّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة » رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) وغيرهما، وهذا لفظ أبي داود، وقال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

وفي صحيح البخاري (٧٢٨٠) عن أبي هريرة ﵁: أنَّ رسول الله ﷺ قال: « كلُّ أمَّتِي يدخلون الجنَّة إلَّا مَن أبى، قالوا: يا رسول الله! ومَن يأبى؟ قال: مَن أطاعنِي دخل الجنَّة، ومَن عصانِي فقد أبى ».

وفي صحيح مسلم (٧٦٧) عن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته: « أمَّا بعد، فإنَّ خيرَ الحديث كتاب الله، وخيرَ الهدي هديُ محمد، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ بدعة ضلالة ».

وروى البخاري في صحيحه (١٥٩٧)، ومسلم في صحيحه (١٢٧٠) عن عابس بن ربيعة، عن عمر ﵁: « أنَّه جاء إلى الحجر الأسود فقبَّله، فقال: إنِّي لأعلمُ أنَّك حجرٌ لا تضرُّ ولا تنفع، ولولا أنِّي رأيتُ النبِيَّ ﷺ يُقبِّلُك ما قبَّلتُك ».

وروى البخاري في صحيحه (٢٦٩٧)، ومسلم في صحيحه (١٧١٨) عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: « مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ »، وفي لفظ لمسلم: « مَن عمل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو ردٌّ ».

وما جاء في هذه الرواية أعمُّ من الأُولى؛ لأنَّها تشتمل على مَن كان مُحْدِثاً أو تابعاً لمحدث.

وروى الإمام أحمد (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٤٥٩٧) وغيرُهما - واللفظ لأحمد - عن معاوية ﵁ قال: إنَّ رسول الله ﷺ قال: « إنَّ أهلَ الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملَّة، وإنَّ هذه الأمَّةَ ستفترق على ثلاث وسبعين ملَّة يعني الأهواء، كلُّها في النار إلَّا واحدة، وهي الجماعة ».

وانظر تخريجه وشواهدَه في تعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط وغيره على هذا الحديث في حاشية المسند.

وروى البخاري في صحيحه (٥٠٦٣)، ومسلم في صحيحه (١٤٠١) عن أنس في حديث طويل، آخره: « فمَن رغب عن سُنَّتِي فليس منِّي ».

وإنَّما كانت عقيدةُ أهل السنَّة والجماعة مبنيَّةً على الكتاب والسنَّة؛ لأنَّ ما يُعتقد هو من علم الغيب، ولا يُمكن معرفة ذلك إلَّا بالوحي كتاباً وسنَّة.

وما جاء في الكتاب العزيز وثبت في السُنَّة فإنَّ العقلَ السليم يُوافقه ولا يُعارضه، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتاب واسع اسمه: درء تعارض العقل والنقل.

والمعوَّل عليه في فهم النصوص ما كان عليه أصحابُ رسول الله ﷺ وما جاء عنهم من الفهم الصائب والعلم النافع، وقد فهموا معاني ما خوطبوا به من صفات الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ الكتاب والسُّنَّة بلغتهم، مع تفويضهم علم كيفياتها إلى الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ ذلك من الغيب الذي لا يعلمه إلَّا هو سبحانه، كما جاء عن الإمام مالك بن أنس في بيان هذا المنهج الصحيح، حيث قال عندما سُئل عن كيفية الاستواء: « الاستواءُ معلومٌ، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة ».

وقد أوضح ما كان عليه الصحابةُ في صفات الله عزَّ وجلَّ الشيخ أبو العباس أحمد بن علي المقريزي المتوفى سنة (٨٤٥ هـ) في كتابه المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٢/ ٣٥٦)، فقال: « ذِكْرُ الحال في عقائد أهل الإسلام منذ ابتداء الملَّة الإسلامية إلى أن انتشر مذهب الأشعرية: اعلم أنَّ الله تعالى لَمَّا بعث من العرب نبيَّه محمداً ﷺ رسولاً إلى الناس جميعاً وصف لهم ربَّهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسَه الكريمة في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه ﷺ الروحُ الأمين، وبما أوحى إليه ربُّه تعالى، فلم يسأله ﷺ أحدٌ من

العرب بأسرهم قرَويُّهم وبَدويُّهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه ﷺ عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحجِّ وغير ذلك مِمَّا لله فيه سبحانه أمرٌ ونهيٌ، وكما سألوه ﷺ عن أحوال القيامة والجنَّة والنار؛ إذ لو سأله إنسانٌ منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنُقل كما نُقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ في أحكام الحلال والحرام، وفي الترغيب والترهيب وأحوال القيامة والملاحم والفتن ونحو ذلك مِمَّا تضمَّنته كتبُ الحديث، معاجمها ومسانيدها وجوامعها، ومَن أمعن النَّظر في دواوين الحديث النَّبوي ووقف على الآثار السلفية، عَلِم أنَّه لَم يَرد قطٌّ من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ـ على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم ـ أنَّه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مِمَّا وصف الربُّ سبحانه به نفسَه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيِّه محمد ﷺ، بل كلُّهم فهموا معنى ذلك، وسكتوا عن الكلام في الصفات، نعم! ولا فرَّق أحدٌ منهم بين كونها صفةَ ذات أو صفةَ فعل، وإنَّما أثبتوا له تعالى صفات أزليَّة: من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة، وساقوا الكلام سوقاً واحداً، وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة: من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه، ونزَّهوا من غير تعطيل، ولم يتعرَّض مع ذلك أحدٌ منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدلُّ به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوَّة محمد ﷺ سوى كتاب الله، ولا عرف أحدٌ منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة، فمضى عصرُ الصحابة رضي الله عنهم على هذا، إلى أن حدث في زمنهم القولُ بالقدر، وأنَّ الأمرَ أنفة، أي: أنَّ الله تعالى لم يُقدِّر على خلقه شيئاً مِمَّا هم عليه ... ».

وهذا الذي أوضحه المقريزي هو ما كان عليه أصحابُ رسول الله ﷺ قبل ظهور الفرق المختلفة، وقد قال ﷺ في حديث العرباض بن سارية الذي مرَّ ذكرُه قريباً: « فإنَّه مَن يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتِي وسُنَّة الخلفاء المهديِّين الراشدين، تمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة ».

وليس من المعقول أن يُقال في شيء من مذاهب هذه الفرق المختلفة في العقيدة التي حدثت في أواخر عهد الصحابة وبعده، كالقدرية والمرجئة والأشاعرة وغيرها، ليس من المعقول أن يُقال في شيء من ذلك: إنَّه الحقُّ والصواب، بل الحقّ الذي لا شكَّ فيه هو ما كان عليه أصحابُ رسول الله ﷺ، ولو كان شيء من هذه المذاهب حقًّا لسبقوا إليه ﷺ وأرضاهم، فلا يُعقل أن يُحجب حقٌّ عن الصحابة ويُدَّخر لأناس يجيئون بعدهم، قال إبراهيم النخعي كما في جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/ ٩٧): « لَم يُدخَّر لكم شيءٌ خُبِّئَ من القوم لفضل عندكم ».

وقد نقل الحافظ ابن حجر في الفتح عند شرحه باب قول الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ كلاماً نفيساً لأبي المظفر السمعاني، فقال (١٣/ ٥٠٧): « واستدلَّ أبو المظفر بن السمعاني بآيات الباب وأحاديثه على فساد طريقة المتكلِّمين في تقسيم الأشياء إلى جسم وجَوهر وعرض، قالوا فالجسمُ ما اجتمع من الافتراق والجوهر ما حمل العرض، والعرض ما لا يَقوم بنفسه، وجعلوا الرُّوح من الأعراض، وردُّوا الأخبارَ في خَلق الرُّوح قبل الجسد والعقل قبل الخلق، واعتمدوا على حَدْسهم وما يؤدِّي إليه نظرُهم، ثم يَعرضون عليه النصوصَ فما وافقه قبلوه وما خالفه ردُّوه، ثمَّ

ساق هذه الآيات ونظائرَها من الأمر بالتبليغ، قال: وكان مِمَّا أمر بتبليغه التوحيد، بل هو أصلُ ما أمرَ به فلم يترك شيئاً من أمور الدِّين أصولَه وقواعدَه وشرائعَه إلَّا بلَّغه، ثمَّ لَم يَدْعُ إلى الاستدلال بما تَمَسَّكوا به من الجوهر والعرض، ولا يوجد عنه ولا عن أحد من أصحابه من ذلك حرفٌ واحدٌ فما فوقه، فعُرف بذلك أنَّهم ذهبوا خلافَ مذهبهم وسلكوا غيرَ سبيلهم بطريق مُحْدَث مُختَرَع لم يكن عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابُه رضي الله عنهم، ويلزم من سلوكه العودُ على السلف بالطعن والقَدْح، ونسبتهم إلى قلَّة المعرفة واشتباه الطرق، فالحذر من الاشتغال بكلامهم والاكتراث بمقالاتهم؛ فإنَّها سريعةُ التهافت كثيرةُ التناقض، وما من كلام تَسمعه لفرقة منهم إلَّا وتَجدُ لخصومهم عليه كلاماً يوازنه أو يقاربه، فكلٌّ بكلٍّ مقابل، وبعضٌ ببعضٍ مُعارَض، وحسبُك من قبيح ما يلزم من طريقتهم أنَّا إذا جَرينا على ما قالوه وألزمنا الناسَ بما ذكروه لزِم مِن ذلك تكفيرُ العوَام جميعاً؛ لأنَّهم لا يعرفون إلَّا الاتِّباعَ المجرَّد، ولو عُرِض عليهم هذا الطريق ما فهمه أكثرُهم فضلاً عن أن يصير منهم صاحب نظر، وإنَّما غاية توحيدهم التزامُ ما وجدوا عليه أئمَّتَهم في عقائد الدِّين والعضُّ عليها بالنواجذ، والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة عن الشُّبَه والشكوك، فتراهم لا يَحيدون عما اعتقدوه ولو قُطِّعوا إرَباً إرَباً، فهنيئاً لهم هذا اليقين، وطوبى لهم هذه السلامة، فإذا كُفِّر هؤلاء وهم السواد الأعظم وجمهور الأمَّة، فما هذا إلَّا طَيُّ بِساط الإسلام وهدمُ مَنَار الدِّين، والله المستعان».

وما جاء في كلام أبي المظفر من ذِكر خلق العقل فيه نظر؛ قال ابن القيم في كتابه المنار المنيف (ص:٥٠): « ونحن ننبِّه على أمور كليَّة يُعرف بها كون الحديث موضوعاً » إلى أن قال (ص:٦٦): « ومنها أحاديث العقل، كلُّها

كذب ... وقال أبو الفتح الأزدي: لا يصحُّ في العقل حديث، قاله أبو جعفر العقيلي وأبو حاتم ابن حبان، والله أعلم».

وقد نقل الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري نقولاً عن جماعة من السلف في إثبات الصفات من غير تشبيه أو تحريف أو تعطيل، وختم ذلك بكلام نفيس له، ومِمَّا قاله (١٣/ ٤٠٧ - ٤٠٨): « وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبةُ وحماد بنُ زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدِّدون ولا يشبِّهون، ويروُون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف، قال أبو داود: وهو قولنا، قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرُنا.

وأسند اللاَّلكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلُّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقاتُ عن رسول الله ﷺ في صفة الرَّبِّ من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسَّر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد خرج عمَّا كان عليه النَبِيُّ ﷺ وأصحابُه وفارق الجماعةَ؛ لأنه وَصفَ الرَّبَّ بصفَة لا شيء.

ومن طريق الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعيَّ ومالكاً والثوريَّ والليث ابنَ سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة؟ فقالوا: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف.

وأخرج ابنُ أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى: سمعتُ الشافعيَّ يقول: لله أسماء وصفاتٌ، لا يَسَع أحداً رَدُّها، ومَن خالف بعد ثبوت الحجَّة عليه فقد كفر، وأمَّا قبل قيام الحجة فإنَّه يُعذر بالجهل؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَك بالعقل ولا الرؤية والفكر، فنثبتُ هذه الصفات، ونَنفي

عنه التشبيهَ، كما نفَى عن نفسه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وأسند البيهقيُّ بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري، عن سفيان بن عيينة قال: كلُّ ما وَصف الله به نفسَه في كتابه فتفسيرُه تلاوتُه والسكوتُ عنه.

ومن طريق أبي بكر الضُّبَعي قال: مذهبُ أهل السنة في قوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ قال: بلا كيف، والآثارُ فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل.

وقال الترمذي في الجامع عَقب حديث أبي هريرة في النُزول: وهو على العرش كما وصفَ به نفسه في كتابه، كذا قال غيرُ واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات.

وقال في باب فضل الصدقة: قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتَوهَّم، ولا يُقال كيف، كذا جاء عن مالك وابن عُيينة وابن المبارك أنَّهم أَمَرُّوها بلا كيف، وهذا قولُ أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأمَّا الجهميَّةُ فأنكروها، وقالوا هذا تشبيهٌ. وقال إسحاق بن راهويه: إنَّما يكون التشبيهُ لو قيل يدٌ كيَدٍ، وسَمعٌ كسمعٍ.

وقال في تفسير المائدة: قال الأئمةُ: نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم: الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك.

وقال ابن عبد البر: أهلُ السُّنَّة مُجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسُّنَّة، ولم يُكيِّفوا شيئاً منها، وأمَّا الجهميَّةُ والمعتزلةُ والخوارجُ فقالوا: مَن أقرَّ بها فهو مشبِّهٌ، فسمَّاهم مَن أقَرَّ بها مُعَطِّلَةً.

وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: اختلفت مسالكُ العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضُهم تأويلَها، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يَصحُّ من

السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويضِ معانيها إلى الله تعالى، والذي نرتضيه رأياً ونَدين الله به عقيدةً اتِّباع سلف الأمَّة؛ للدَّليل القاطع على أنَّ إجماعَ الأمَّة حُجةٌ، فلو كان تأويلُ هذه الظواهر حتماً لأوشكَ أن يكون اهتمامُهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرُ الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتَّبَع. انتهى.

وقد تقدَّم النقلُ عن أهل العصر الثالث وهم فقهاءُ الأمصار، كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومَن عاصرهم، وكذا مَن أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يُوثَق بما اتَّفق عليه أهلُ القرون الثلاثة، وهم خيرُ القرون بشهادة صاحبِ الشريعة».

وما جاء في كلام الجويني من أنَّ السَّلف يُفوِّضون معاني الصفات إلى الله عزَّ وجلَّ غير صحيح؛ فإنَّهم يُفوِّضون في الكيف، ولا يُفوِّضون في المعنى، كما جاء عن مالك رحمه الله، فقد سُئل عن كيفية الاستواء؟ فقال: «الاستواء معلومٌ، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

❊ ❊ ❊

٢٨ ـ زعمه أنَّ تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية تقسيمٌ مبتدَع، والردُّ عليه

أورد المالكي في (ص:١١٦) عنواناً بلفظ: «التكفير عند ابن تيمية»، قال فيه: «إنَّ التأصيل للتكفير موجود في كلامه عندما بالغ في التفريق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، فهوَّن من شأن الأول، وبالغ في شأن الثاني، والتفريق نفسه تفريق مبتَدَع، ليس في كتاب الله ولا سنَّة رسوله، ولم يَقُل بهذا

التفريق أحدٌ من الصحابة ولا التابعين؛ فالتوحيد شأنه واحد، وهذا التفريق هو الذي جعل مقلِّدي ابن تيمية يزعمون أنَّ الله لم يبعث الرسل إلَّا من أجل توحيد الألوهية، أمَّا توحيد الربوبية فقد أقرَّ به الكفار، ونسوا أنَّ فرعون قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾، وأنَّ صاحب إبراهيم قال: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾، فضلاً عن سائر الملحدين في الماضي والحاضر، وغير ذلك مِمَّا يؤكِّد أنَّ الرسلَ بُعثوا للإقرار بوجود الإله وربوبيَّته واستحقاقه للعبادة، وبُعثوا بسائر أنواع العبادة والأخلاق وتحريم المحرَّمات وغير ذلك.

أقول: وهذا التفريق والاستنتاجات السابقة جرَّأت مقلِّدي ابن تيمية ـ رحمه الله وسامحه ـ على تكفير المسلمين الذين حصل لهم خطأ في الاعتقاد، وكان الأولى أن يُخطَّؤوا أو يُبدَّعوا إن ثبت عليهم ذلك، لا أن يُتَّهموا بالشرك وهم قائمون بأركان الإسلام وأركان الإيمان، بل جرَّت الخصومةُ ابنَ تيمية لإطلاق عبارات فهم منها تكفيره لسائر المتكلِّمين من المسلمين وسائر المخالفين له في الرأي من الفرق الإسلامية، والغريب أنَّ ابن تيمية رحمه الله يدعو لهجر الكلام والفلسفة وعرض الدِّين من النصوص الشرعية، بينما هو هنا يأتي بشيء لم يُؤثر في كتاب الله ولا سنَّة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقد كان النَّبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يدعو الناس إلى الشهادَتين ونبذ عبادة الأوثان وتأدية أركان الإسلام كما في حديث معاذ بن جبل في بعثه إلى اليمن، وغير ذلك من الأدلة الكثيرة الوفيرة التي لم نجد فيها هذا التقسيم المبتدَع!!!».

وأجيب على ذلك بما يلي:

١ ـ لم يورد المالكي تحت هذا العنوان « التكفير عند ابن تيمية » نقولاً عن ابن تيمية في التكفير، بل أطلق اتِّهامه في ذلك، ودندن على التشنيع بتقسيم

التوحيد عند أهل السنَّة إلى توحيد ربوبية وألوهية، وزعم أنَّ هذا التقسيم جرَّأ مقلِّدي ابن تيمية على تكفير المسلمين، وكلُّ ما أورده يدلُّ على الحقد الشديد على أهل السنَّة في كلِّ شيء تميَّزوا به عن أهل البدع والضلال.

٢ ـ تقسيم التوحيد إلى ربوبيَّة وألوهية جاء في القرآن الكريم في آيات كثيرة، فيها بيان أنَّ الكفَّار الذين بُعث فيهم رسول الله ﷺ مُقرُّون بتوحيد الربوبية، ومنكرون لتوحيد الألوهيَّة، ويُقرِّر الله في هذه الآيات توحيد الربوبيَّة الذي أقرَّ به الكفار؛ لإلزامهم بتوحيد الألوهية الذي جحدوه، ومن هذه الآيات قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾، فبدأها بالأمر بعبادة الله، وختمها بالنهي عن الشرك، وقرَّر فيما بين ذلك توحيد الربوبية؛ لبيان أنَّ مَن تفرَّد بالخلق والإيجاد وإنزال المطر وإخراج الرزق من الأرض هو المستحقُّ لأَنْ يُعبد وحده لا شريك له، وقال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم

مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ ۞ أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرٗا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيۡنَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ۞ أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجۡعَلُكُمۡ خُلَفَآءَ ٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ۞ أَمَّن يَهۡدِيكُمۡ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَمَن يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦٓۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۞ أَمَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾.

٣ـ قوله: « وهذا التفريق هو الذي جعل مقلِّدي ابن تيمية يزعمون أنَّ الله لم يبعث الرسل إلَّا من أجل توحيد الألوهية، أمَّا توحيد الربوبية فقد أقرَّ به الكفار!! ».

أقول: إنَّ بَعْثَ الله الرسل وإنزاله الكتب جاء في القرآن أنَّ ذلك لعبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه، وقد جاءت الآيات في ذلك على سبيل الإجمال والتفصيل، أمَّا الإجمال ففي مثل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ** ﴾، وقوله: ﴿ **وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ** ﴾.

ومن الآيات التي فيها التفصيل قوله تعالى في الأعراف عن نوح: ﴿ **لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ** ﴾، وقوله عن هود: ﴿ **وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۗ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ** ﴾، وقوله عن صالح: ﴿ **وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۗ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ** ﴾، وقوله عن شعيب: ﴿ **وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗاۗ**

قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾، وقال تعالى في سورة هود: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢٥ أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾، وقال عن كلٍّ من هودٍ وصالح وشعيب أنَّه قال لقومه: ﴿ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾، وقال في سورة الشعراء عن كلٍّ من نوح وهود وصالح ولوط وشعيب أنَّهم قالوا لأقوامهم: ﴿ أَلَا تَتَّقُونَ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾، وقال تعالى في سورة العنكبوت: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

فهذه الآيات كلُّها تدلُّ على أنَّ الرسلَ إنَّما بُعثوا لأمر أقوامهم بعبادة الله وحده دون مَن سواه، وعلى هذا فأهل السنة جعلوا عنايتهم واهتمامهم بما اعتنى به الرسل وبلَّغوه لأقوامهم، وهذا بخلاف غيرهم من أهل البدع، الذين جعلوا عنايتهم بتقرير توحيد الربوبية والاشتغال بالاستدلال على وجود الله وإهمال بيان توحيد الألوهيَّة والتحذير من الشِّرك، مِمَّا ترتَّب على ذلك افتتان كثير من المسلمين بالاستغاثة بغير الله ودعائه والذبح له، وغير ذلك من أنواع العبادة التي لا يجوز صرفُها لغير الله سبحانه، ومَن حصل منه ذلك وبلغته الحجَّة ولم يَتُب منه فهو مشركٌ بالله، وهذا هو الشركُ الذي بعث اللهُ الرسلَ لدعوة أقوامهم إلى تركه، أمَّا توحيد الربوبية فإنَّ الآيات الكريمة التي مرَّ ذكرُها تدلُّ على اعترافهم به، ولم يَقُل أحدٌ منهم: إنَّه مشاركٌ لله عزَّ وجلَّ في الخلق والإيجاد.

٤ ـ قوله: « ونسوا أنَّ فرعون قال: ﴿ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾، وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴾، وأنَّ صاحب إبراهيم قال: ﴿ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾، فضلاً عن سائر الملحدين في الماضي والحاضر، وغير ذلك مِمَّا

يؤكِّد أنَّ الرسلَ بُعثوا للإقرار بوجود الإله وربوبيَّته واستحقاقه للعبادة، وبُعثوا بسائر أنواع العبادة والأخلاق وتحريم المحرَّمات وغير ذلك!!».

أقول: لَم ينسَ أهلُ السنَّة ما ذكره الله عن فرعون ومَن حاجَّ إبراهيم في ربِّه؛ لأنَّهما مثالان من شواذ الخلق، ولم يذكر الله عن رسله أنَّهم أمروا أقوامَهم بأن يُقرُّوا بوجود الله وربوبيَّته للعالَمين، بل إنَّما أمروهم بعبادة الله وحده، كما هو واضح من الآيات المتقدِّمة؛ وذلك لأنَّ الكفَّار الذين بُعثوا فيهم إمَّا مقرُّون بربوبية الله، وإمَّا منكرون لها علوًّا واستكباراً، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾ فَقَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴾، وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣٨﴾ وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾، وعدم إقرار فرعون بربوبية الله هو من قبيل تجاهل العارف، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿١٢﴾ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾.

٥ ـ أقسام التوحيد عند أهل السنَّة ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

فتوحيد الألوهية: توحيد الله بأفعال العباد، كالدعاء والاستغاثة والاستعاذة والذبح والنذر وغيرها من أنواع العبادة، كلُّها يجب على العباد أن يخصُّوا الله تعالى بها، وأن لا يجعلوا له فيها شريكاً.

وتوحيد الربوبية: هو توحيد الله بأفعاله، كالخلق والرَّزق والإحياء والإماتة والتصرف في الكون، وغير ذلك من أفعال الله التي هو مختصٌّ بها، لا شريك له فيها.

وتوحيد الأسماء والصفات: هو إثبات ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات على وجه يليق بكمال الله وجلاله، من غير تمثيل أو تكييف، ومن غير تحريف أو تعطيل.

وهذا التقسيم لأنواع التوحيد عُرف بالاستقراء من نصوص الكتاب والسنَّة، ويتَّضح ذلك بأوَّل سورة في القرآن وآخر سورة؛ فإنَّ كلاًّ منهما مشتملةٌ على أنواع التوحيد الثلاثة.

فأمَّا سورة الفاتحة، فإنَّ الآيَةَ الأولى منها، وهي ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ مشتملةٌ على هذه الأنواع، فإنَّ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فيها توحيد الألوهية؛ لأنَّ إضافةَ الحمد إليه من العباد عبادةٌ، وفي ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ إثباتُ توحيد الربوبيَّة، والعالَمون هم كلُّ مَن سوى الله؛ فإنَّه ليس في الوجود إلَّا خالق ومخلوق، والله الخالق وكلُّ مَن سواه مخلوق، و(الله) و(الربُّ) اسمان لله.

وقوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ مشتملٌ على توحيد الأسماء والصفات،

و﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ اسمان من أسماء الله يدلاَّن على صفة من صفات الله، وهي الرحمة، وأسماءُ الله كلُّها مشتقَّةٌ، وليس فيها اسمٌ جامد، وكلُّ اسم من الأسماء يدلُّ على صفة من صفاته.

وقوله: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ فيه إثبات توحيد الربوبية.

وقوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ فيه إثبات توحيد الألوهية.

وقوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ فيه إثبات توحيد الألوهية.

وأمَّا سورة الناس فقوله: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ فيه إثبات أنواع التوحيد الثلاثة؛ فإنَّ الاستعاذة بالله من توحيد الألوهية.

و﴿ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ فيه إثبات توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، وهو مثل قول الله عزَّ وجلَّ في أول سورة الفاتحة: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

وقوله: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ فيه إثبات الربوبية والأسماء والصفات.

و﴿ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ فيه إثبات الألوهية والأسماء والصفات.

وللابن عبد الرزاق ـ حفظه الله ووفقه لكلِّ خير ـ في ذلك رسالة مفيدة بعنوان: «القول السديد في الردِّ على من أنكر تقسيم التوحيد».

* * *

٢٩ ـ تشنيعه على الإمام أحمد في مسألة التكفير، والردُّ عليه

سوَّد المالكي عدَّة صفحات في التشنيع على الإمام أحمد رحمه الله فيما نُقل عنه من تكفير مَن قال بخلق القرآن، وقال في (ص:١٠٩ ـ حاشية) معلِّلاً هذا

التكفير: « خروج أحمد منتصراً من السجن بعد أن ظُلم من المعتزلة وسلطتهم، وكان لنشوة الانتصار والغضب على الخصوم أثر على حدَّة الإمام في التكفير والتبديع ... وللأسف أنَّ أغلب المنتصرين لا يتحكمون في عواطفهم، خصوصاً إذا كانت الدولة والعامة معهم، فالقلائل من عقلاء الناس يتحكمون في خصوماتهم حتى لا تخرج عن الشرع!! ».

وهذا منه اتِّهام للإمام أحمد بأنَّ المنقولَ عنه في تكفير مَن قال بخلق القرآن ناتجٌ عن الحدَّة والغضب والعاطفة دون مراعاة لحدود الشرع، ومع هذا الاتِّهام يزعم زوراً أنَّه حنبليٌّ نسبة للإمام أحمد، وهو لَم يَأْلُ جهداً في التشنيع عليه وعلى الحنابلة من بعده، وكأنَّه لَم ير أحداً من العلماء نُقل عنه تكفير من قال بخلق القرآن إلَّا الإمام أحمد، وقد اطَّلع المالكي ـ وهو ينقِّب عن مثالب لأهل السنة ليشنِّع بها عليهم ـ على كتاب شرح السنة للالَّكائي، وهو مشتملٌ على ذكر المئات من أهل العلم، نَقل عنهم القولَ بأنَّ القرآن كلامُ الله غير مخلوق، وأكثرهم نقل عنه القول بتكفير من قال بخلق القرآن، وذلك فيما يقرب من مائة صفحة من (٢/ ٢٢٧ إلى ٣١٢)، ومنهم الأئمَّة مالك والشافعي والبخاري وسفيان الثوري ووكيع بن الجراح والأوزاعي والليث بن سعد ويحيى بن يحيى النيسابوري وعبد الله بن المبارك وأبو عبيد القاسم بن سلام، وقال في (ص:٣١٢): « فهؤلاء خمس مائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمَّة المرضيِّين، سوى الصحابة الخيِّرين، على اختلاف الأعصار ومضيِّ السنين والأعوام، وفيهم نحو من مائة إمام، مِمَّن أخذ الناسُ بقولهم وتديَّنوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل قول المحدِّثين لبلغت أسماؤهم ألوفاً كثيرة، لكنِّي اختصرتُ وحذفتُ الأسانيد للاختصار، ونقلتُ عن هؤلاء عصراً بعد عصر، لا يُنكر عليهم منكر، ومَن أنكر قولهم استتابوه أو

أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه».

أقول: هذا العدد الكبير من العلماء الذين سمَّاهم اللالكائي وهم بالمئات، والذين أشار إليهم ولم يذكر أسماءَهم وهم بالألوف هم أهل العلم بالكتاب والسنَّة، وهم أهل الحقِّ والهدى، فمَن العلماء غيرهم؟ وماذا بعد الحقِّ إلَّا الضلال؟

❊ ❊ ❊

٣٠ ـ رميه أهل السنَّة بالنَّصب وزعمه أنَّ ابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن كثير نواصب، والردُّ عليه

سوَّد عدَّةَ أوراق في رمي أهل السنَّة بالنَّصب، وتسمية جماعات منهم، ثم قال (ص:٦٤ ـ ٦٥): «ثم جاء بعد هؤلاء آل تيمية بحرَّان، ثم دمشق، وابن كثير رحمه الله كان فيه نصب إلى حدٍّ كبير، والذهبي إلى حدٍّ ما، أما ابن تيمية إلى حدٍّ لا يُنكره باحث منصف، فاشتهر عنه النصب، وكُتبه تشهد بذلك، ولذلك حاكمه علماء عصره على جملة أمور، منها بغض علي، ولم يُحاكموا غيره من الحنابلة، مع أنَّ فيهم نصباً ورثوه عن ابن بطة وابن حامد والبربهاري وابن أبي يعلى وغيرهم.

والتيار الشامي العثماني له أثر بالغ على الحياة العلمية عندنا في الخليج، وهذا من أسرار حساسيتنا من الثناء على الإمام علي أو الحسين، وميلنا الشديد لبني أميَّة، فتنبَّه!!

والنواصب لهم أقوال عجيبة كعجائب غلاة الشيعة، فمنهم من كان ينشد الأشعار التي قيلت في هجاء النَّبيِّ ﷺ، ومنهم من يلعن عليًّا وهم الأكثر،

ومنهم من يتَّهم عليًّا بمحاولة اغتيال النَّبيِّ ﷺ، ومنهم من يحرِّف الأحاديث في فضله إلى ذمٍّ، وغير ذلك مِمَّا لا أستحل ذكره هنا، والغريب في أمرنا سكوتنا عن هذه الطائفة التي كان منها مَن يذمُّ النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم نفسه!! ».

وقال في (ص:١٧٦): « ثم تتابع علماء الشام كابن تيمية وابن كثير وابن القيم ـ وأشدُّهم ابن تيمية ـ على التوجس من فضائل علي وأهل بيته، وتضعيف الأحاديث الصحيحة في فضلهم، مع المبالغة في مدح غيرهم!!

وعلماء الشام ـ مع فضلهم ـ بشرٌ لا ينجون من تأثير البيئة الشامية التي كانت أقوى من محاولات الإنصاف، خاصة مع استئناس هؤلاء بالتراث الحنبلي الذي خلفه لهم ابن حامد وابن بطة والبربهاري وعبد الله بن أحمد والخلال وأبو بكر ابن أبي داود!! ».

وأجيب على ذلك بما يلي:

١ ـ النواصب عند أهل السنَّة هم الذين ينالون من أهل بيت الرسول ﷺ ويُؤذونهم، والنواصب عند المالكي وأسلافه من الرافضة هم الذين لا يغلون في عليٍّ وزوجه فاطمة وبعض أولاده، وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية عقيدة أهل السنَّة في أهل البيت وبراءتهم من طريقة الروافض والنواصب، فقال في العقيدة الواسطية: « ويُحبُّون (يعني أهل السنَّة والجماعة) أهلَ بيت رسول الله ﷺ ويتولَّونهم، ويحفظون فيهم وصيَّة رسول الله ﷺ، حيث قال يوم غدير خم: (أذكركم الله في أهل بيتي) ... » إلى أن قال: « ويتبرَّؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويَسبُّونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل »، وقد أوردتُ نقولاً كثيرة عن الصحابة

ومَن سار على نهجهم في بيان فضل أهل البيت وتوقيرهم، وذلك في كتابي: « فضل أهل البيت وعلوِّ مكانتهم عند أهل السنَّة والجماعة ».

٢ ـ أمَّا شيخ الإسلام ابن تيمية الذي له نصيب كبير من حقد المالكي، والذي زعم زوراً أنَّه يُبغض عليًّا ﷺ، فله كتاب « فضل أهل البيت وحقوقهم »، وهو مطبوع، وقد أثنى على عليٍّ وأهلِ البيت في كُتبه، ومن ذلك قوله في منهاج السنة (٦/ ١٧٨): « وعلي ﷺ ما زالا ـ أي أبو بكر وعمر ـ مُكرِمَيْن له غاية الإكرام بكلِّ طريق، مقدِّمين له بل ولسائر بني هاشم على غيرهم في العطاء، مُقدِّمَين له في المرتبة والحرمة والمحبَّة والموالاة والثناء والتعظيم، كما يفعلان بنظرائه، ويفضِّلانه بما فضَّله الله عزَّ وجلَّ به على من ليس مثله، ولم يُعرف عنهما كلمة سوء في عليٍّ قطُّ، بل ولا في أحد من بني هاشم » إلى أن قال: « وكذلك عليٌّ ﷺ، قد تواتر عنه من محبَّتهما وموالاتهما وتعظيمهما على سائر الأمَّة ما يُعلم به حاله في ذلك، ولم يُعرف عنه قطُّ كلمة سوء في حقِّهما، ولا أنَّه كان أحقَّ بالأمر منهما، وهذا معروف عند مَن عرف الأخبار الثابتة المتواترة عند الخاصّة والعامة، والمنقولة بأخبار الثقات ».

وقال أيضاً (٦/ ١٨): « وأمَّا علي ﷺ، فأهل السنَّة يُحبُّونه ويتولَّونه، ويشهدون بأنَّه من الخلفاء الراشدين والأئمَّة المهديين ».

وقال أيضاً في الوصية الكبرى كما في مجموع فتاواه (٣/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨): « وكذلك آل بيت رسول الله ﷺ لهم من الحقوق ما يجب رعايتها؛ فإنَّ الله جعل لهم حقًّا في الخُمس والفيء، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله ﷺ، فقال لنا: (قولوا: اللهمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صلَّيت على آل إبراهيم، إنَّك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت

على آل إبراهيم، إنَّك حميد مجيد)، وآل محمد هم الذين حرُمت عليهم الصدقة، هكذا قال الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهما من العلماء رحمهم الله؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: (إنَّ الصدقة لا تحلُّ لمحمد ولا لآل محمد)، وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴾، وحرَّم الله عليهم الصدقة؛ لأنَّها أوساخ الناس »، وقال أيضاً كما في مجموع فتاواه (٢٨/ ٤٩١): « وكذلك أهل بيت رسول الله ﷺ تجب محبَّتُهم وموالاتهم ورعاية حقِّهم ».

٣ ـ وأمَّا الإمام الذهبي فقد أثنى على عليٍّ رضي الله عنه ثناءً عظيماً، وألَّف في مناقبه كتاباً خاصًّا، قال في كتابه تذكرة الحفاظ (١/ ٩): « علي بن أبي طالب أبو الحسن الهاشمي، قاضي الأئمَّة وفارس الإسلام وختن المصطفى ﷺ، كان مِمَّن سبق إلى الإسلام ولم يتلعثم، وجاهد في الله حقَّ جهاده، ونهض بأعباء العلم والعمل، وشهد له النَّبيُّ ﷺ بالجنَّة، وقال: (من كنت مولاه فعليٌّ مولاه)، وقال له: (أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بعدي)، وقال: « لا يحبُّك إلَّا مؤمن ولا يبغضك إلَّا منافق)، ومناقب هذا الإمام جَمَّة أفردتُها في مجلد، وسمَّيته بـ (فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه)، وكان إماماً عالماً متحريًّا في الأخذ، بحيث إنَّه يستحلف مَن يحدِّثه بالحديث ».

٤ ـ وأمَّا الإمام ابن القيم فقد قال في بيان منزلة أهل البيت في كتابه الصواعق المرسلة كما في مختصره لابن الموصلي (١/ ٩٠) في بيان أسباب قبول التأويل الفاسد: « السبب الثالث: أن يَعْزُو المتأوِّلُ تأويلَه إلى جليلِ القَدْر، نبيلِ الذِّكر، مِن العقلاء، أو مِن آل بيت النَّبيِّ ﷺ، أو مَن حصل له في الأمَّة ثناءٌ جميل ولسانُ صِدق؛ ليُحلِّيه بذلك في قلوب الجُهَّال، فإنَّه من شأن الناسِ تعظيمُ كلامِ مَن يَعظُمُ قدْرُه في نفوسهم، حتى إنَّهم لَيُقدِّمون كلامَه على كلام

الله ورسوله، ويقولون: هو أعلمُ بالله منَّا!

وبهذا الطريق توصَّل الرافضةُ والباطنيَّةُ والإسماعليَّةُ والنُّصيريَّة إلى تنفيقِ باطلهم وتأويلاتِهم حين أضافوها إلى أهل بيت رسول الله ﷺ؛ لِمَا علموا أنَّ المسلمين متَّفقون على محبَّتِهم وتعظيمِهم، فانتمَوا إليهم وأظهروا مِن محبَّتِهم وإجلالهم وذِكر مناقبهم ما خُيِّل إلى السَّامع أنَّهم أولياؤهم، ثم نفقوا باطلَهم بنسبتِه إليهم.

فلا إله إلَّا الله! كم مِن زندقَةٍ وإلحادٍ وبدعةٍ قد نفقت في الوجود بسبب ذلك، وهم بُرآءُ منها.

وإذا تأمَّلتَ هذا السَّببَ رأيتَه هو الغالب على أكثر النفوس، فليس معهم سوى إحسان الظنِّ بالقائل، بلا بُرهان من الله قادَهم إلى ذلك، وهذا ميراثٌ بالتعصيب من الذين عارضوا دين الرُّسل بما كان عليه الآباء والأسلاف، وهذا شأنُ كلِّ مقلِّدٍ لِمَن يعظمه فيما خالف فيه الحقَّ إلى يوم القيامة ».

٥ ـ وأمَّا الإمام ابن كثير، فقد قال في تفسيره لآية الشورى بعد أن بيَّن أنَّ الصحيح تفسيرها بأنَّ المرادَ بـ﴿ ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ بطون قريش، كما جاء ذلك في تفسير ابن عباس للآية في صحيح البخاري، قال رحمه الله: « ولا نُنكرُ الوُصاةَ بأهل البيت والأمرَ بالإحسان إليهم واحترامِهم وإكرامِهم؛ فإنَّهم من ذريَّةٍ طاهرَةٍ، مِن أشرف بيتٍ وُجِد على وجه الأرض، فخراً وحسَباً ونَسَباً، ولا سيما إذا كانوا متَّبعين للسُّنَّة النَّبويَّة الصحيحة الواضحة الجليَّة، كما كان سلفُهم، كالعباس وبنيه، وعليٍّ وأهل بيته وذريَّتِه، رضي الله عنهم أجمعين ».

وبعد أن أورد أثرَين عن أبي بكر رضي الله عنه، وأثراً عن عمر رضي الله عنه في توقير أهل البيت وبيان علوِّ مكانتِهم، قال: « فحالُ الشيخين رضي الله عنهما هو الواجبُ على كلِّ

أحدٍ أن يكون كذلك، ولهذا كانا أفضلَ المؤمنين بعد النَّبيِّين والمرسَلين، رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين».

٦ ـ قوله: «والغريب في أمرنا سكوتنا عن هذه الطائفة التي كان منها مَن يذمُّ النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم نفسه!!».

أقول: أهل السنَّة لم يسكتوا عن المالكي الذي ذمَّ أصحابَ رسول الله ﷺ وقال: إنَّهم يُذادون عن الحوض ويُؤمر بهم إلى النار، ولا ينجو منهم إلَّا القليل مثل هَمَل النعم، فكيف يسكتون عمَّن يذمُّ الرسول ﷺ؟! ولشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول» ﷺ.

وأمَّا ما زعمه أنَّ من النواصب مَن يتَّهم عليًّا بمحاولة اغتيال النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ منهم من ينشد الأشعار في هجاء الرسول ﷺ، فهو من أسوأ هذيان المالكي، والعجيب أنَّه لم يحمله الحياء على ترك التفوه بهذا الإفك المبين.

وأمَّا زعمه أنَّ أهل السنَّة في الخليج في هذا العصر عندهم حساسية من الثناء على عليٍّ والحسين رضي الله عنهما، فهو من أقبح الكذب وأبطل الباطل؛ فإنَّ أهل السنَّة في هذه البلاد يُعظِّمون عليًّا رضي الله عنه وغيرَه من أهل البيت ويتوَلَّونهم جميعاً، فلا يغلون في أحد منهم ولا يجفون في أحد.

وأهل السنَّة في هذه البلاد بخير، ولا يسوؤهم ويكدر صفوهم إلَّا وجود المالكي وأمثاله من أهل الزيغ والضلال بينهم.

* * *

٣١ ـ استشهاده لباطله بكلام لعَمرو بن مُرَّة ومحمد بن إبراهيم الوزير والمقبلي والصنعاني والقاسمي، والردُّ عليه

أورد في نهاية قراءته المزعومة في كتب العقائد ملحقاً بعنوان: « ملحق بأقوال بعض العلماء والباحثين قديماً وحديثاً »، قال فيه: « هذا الملحق خاصٌّ ببعض الأقوال لبعض العلماء والمهتمين في الماضي والحاضر، أحببت إيرادها هنا لتعلقها بالموضوع، ولم أشأ أن أتوسَّع في ذكر النماذج، وإلاَّ فهي كثيرة والحمد لله، لكن سأختار ما يتفق مع المنهج الذي طرحته في هذا الكتاب أو كان قريباً من ذلك، وقد اكتشفت بأنَّ هذا المنهج ـ الذي يرجع للكتاب والسنَّة ولا يتعصَّب للطوائف الأخرى أو على الأقل يحاول الإنصاف ـ كثير طرقه عند علماء المسلمين وباحثيهم، سنذكر منهم على سبيل المثال بعض النماذج!! ».

ثم ذكر خمسة من العلماء مضوا، وهم عمرو بن مرَّة المتوفى سنة (١١٨هـ)، ومحمد بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (٨٤٠هـ)، وصالح بن مهدي المقبلي المتوفى سنة (١١٠٨هـ)، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ)، ومحمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة (١٣٣٢هـ)، أراد بذكرهم الاستشهاد على ما زعمه من الاكتفاء بإسلام لا مجال فيه للحبِّ في الله والبغض في الله، ولا يُتعرَّض فيه لأمور العقيدة، ولا للتحذير من البدع، ويُكتفى فيه بإسلام جملي، مع الواجبات الظاهرة والمحرَّمات الظاهرة، وقد زعم أنَّ العلماء على هذه الطريقة كثيرون، ولكنَّه اختار منهم هؤلاء، ولا شكَّ أنَّه متكثِّر بهذا العدد القليل من قلَّة، وأنَّ إشارتَه إلى كثرتهم هي من قَبيل التهويل والتلبيس، وإلاَّ فكيف لم يظفر خلال الثمانية القرون الأولى إلَّا بشخص واحد، وهو عمرو بن مرة، مع أنَّ الأثر الذي أضافه إليه لم يثبت، كما سأبيِّنه قريباً.

وكذلك الأربعة الباقون، سأذكر من كلامهم ما يوضِّح أنَّهم في واد وهو في واد آخر، وأنَّهم يبيِّنون الحقَّ في العقيدة، ولا يكتفون بالإيمان الجملي المزعوم، الذي لا يُتعرَّضُ معه لمباحث العقيدة.

فأمَّا عمرو بن مرَّة، فقد أورد عنه أثراً من كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر البناء البشاري المتوفى سنة (٣٧٥هـ)، وهو بإسناده إلى مسعر بن كدام، قال: «ما أدركت من الناس من له عقلٌ كعقل ابن مرة، جاءه رجلٌ، فقال: عافاك الله، جئتُ مسترشداً، إنَّني رجلٌ دخلت في جميع هذه الأهواء، فما أدخل في هوى منها إلَّا القرآن أدخلني فيه، ولم أخرج من هوى إلَّا القرآن أخرجني منه، حتى بقيتُ ليس في يدي شيء؟

قال: فقال له عمرو بن مرة: الله الذي لا إله إلَّا هو! جئتَ مسترشداً؟

فقال: والله الذي لا إله إلَّا هو! لقد جئتُ مسترشداً.

قال: نعم! أرأيتَ هل اختلفوا في أنَّ محمداً رسول الله، وأنَّ ما أتى به من الله حقٌّ؟ قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في القرآن أنَّه كتاب الله؟ قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في دين الله أنَّه الإسلام؟ قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الكعبة أنَّها القبلة؟ قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الصلوات أنَّها خمس؟ قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في رمضان أنَّه شهرهم الذي يصومونه؟ قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الحج أنَّه بيت الله الذي يحجُّونه؟ قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الزكاة أنَّها من مائتي درهم خمسة؟ قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الغسل من الجنابة أنَّه واجب؟ قال: لا.

قال مسعر: فذكر هذا وأشباهه، ثم قرأ ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾، فهل تدري ما المحكم؟ قال: لا. قال: فالمحكم ما اجتمعوا عليه، والمتشابه ما اختلفوا فيه، شد نيَّتك في المحكم، وإيَّاك والخوض في المتشابه، قال: فقال الرجل: الحمد لله الذي أرشدني على يديك، فوالله! لقد قمت من عندك وإنِّي لَحَسن الحال، قال: فدعا له وأثنى عليه ».

وهذا الأثر في إسناده مَن لم أقف على تراجمهم، وفيه بشر بن عمارة الذي يروي عن مسعر، قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب: « ضعيف »، فهو غير ثابت عن عمرو بن مرة.

وقوله في متنه: « أرأيتَ هل اختلفوا في أنَّ محمداً رسول الله، وأنَّ ما أتى به من الله حقٌّ؟ »، أقول: ما جاء به النَّبيُّ ﷺ حقٌّ يجب الإيمان به جملة وتفصيلاً، ويدخل في ذلك كلُّ ما صحَّ عن رسول الله ﷺ، والمالكي لا يقبل من الأحاديث الصحيحة إلَّا ما يوافق هواه، وهو يزعم أيضاً أنَّه لا يعوِّل إلَّا على ما كان من النصوص قطعيَّ الثبوت قطعيَّ الدلالة، وهذه طريقة أهل البدع، الذين لا يأخذون بأحاديث الآحاد في العقيدة؛ لأنَّها ليست قطعيةَ الثبوت بزعمهم، ثم أيضاً فأهل السنَّة لم يختلفوا في أنَّ القرآنَ كلامُ الله وأنَّه غير مخلوق، وأن الله يُرى في الدار الآخرة، وأنَّ عذاب القبر حقٌّ، وهذه المسائل الثلاث وغيرها مِمَّا خالف فيها بعض المبتدعة، والمالكي لا يريد ذكر شيء فيه اختلاف بين أهل السنَّة وغيرهم من فرق الضلال.

وأمَّا محمد بن إبراهيم الوزير، فلَم ينقل عنه كلاماً، بل اكتفى بقوله (ص:٢٠٨): « كل كتاب إيثار الحق على الخلق »، ولم يتحقَّق له ما أراده من

الاستشهاد لكون الحقِّ لا يكون مع فرقة معيَّنة إلَّا نادراً، وأنَّ كلَّ فرقة ممسكة بطرف من الحقِّ كما زعم ذلك؛ فإنَّ باقي عنوان الكتاب يدلُّ على ردِّ الخلاف إلى القول الحقِّ؛ إذ إنَّ عنوانَ كتابه: « إيثار الحقِّ على الخلق في ردِّ الخلافات إلى المذهب الحقِّ من أصول التوحيد »، وقد قال في (ص:٤٥): « والطرق إلى الله تعالى كثيرة جدًّا، ولكنَّا نقتصر منها على أصحِّها وأجلاها وأوضحها وأشفاها؛ حتى نأمن بالسلوك فيها من الضلال في الطرق التي تُبعُدُ السائرَ فيها عن مقصوده والعياذ بالله، وإلى تلك الطرق الإشارة بقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ** ﴾، وقد يكون فيها ما يستلزم رد كثير من الشرائع ».

وأمَّا المقبلي، فإنَّه نقل عنه من أول كتابه: « العلم الشامخ في تفضيل الحقِّ على الآباء والمشايخ » كلاماً في اعتماده على الدليل وعدم تقليده لأحد، وهو لا يدلُّ على ما زعمه المالكي من الاكتفاء بإسلام لا يُتعرَّض فيه لمسائل العقيدة، ولا يُحذَّر فيه من بدعة؛ فإنَّ كتابَه المذكور مشتمل على تقرير حسن لبعض المسائل في العقيدة، ومن ذلك قوله في (ص:٥٧): « وما أحسن جواب بعض المحدِّثين وقد سُئل عن أحاديث الصفات، فقال: رواها لنا الذين رووا لنا الصلاة والزكاة وسائر الشريعة، انتهى. فالواجب تسليم ما صحَّ، وما اشتبه معناه رددناه إلى الله سبحانه، ولا يغرَّنك قولهم: آحاديٌّ فلا نقبله في مقابلة العقل؛ لأنَّ ما رواه الثقات مقبول، وإلاَّ اطَّرحنا أكثرَ الشريعة، والدليل على قبول الآحاد شامل لكلِّ الدين، والتفرقة جاءت من قِبَلهم لا من قِبَل الله ورسوله، والعقل قد فرضنا أنَّه لم يدرك حقيقة ذلك، فكيف يُقال: إنَّه مصادمٌ له؟! ».

وهذا الكلام من المقبلي رحمه الله مناقضٌ لما زعمه المالكي متابعاً المتكلِّمين أنَّه لا يُعوَّل من النصوص إلَّا على ما كان قطعيَّ الثبوت والدلالة، فإنَّ المقبليَّ قرَّر بكلامه أنَّ أحاديث الآحاد حجَّةٌ في العقائد وغيرها، وأنَّ التفريقَ بينها إنَّما جاء من قبَل المتكلمين، وقوله في (ص:١٦١): «كما أنَّ المتكلِّمين خاطروا في النظر في ماهية الصفات في حقِّ الله تعالى، وتكلَّفوا ما لا يعنيهم من عدم الاقتصار على المدلول اللغوي العربي الذي يُحمل عليه كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنَّهم قد اقتحموا أطمَّ من ذلك، وسلكوا أصعبَ المسالك، واقتصروا على إثبات قليل من الصفات، كقادر وعالم ونحوهما، ونفوا سائر الصفات وجعلوها مجازات كصفة الرِّضا والغضب والمحبَّة والرحمة والحلم، وغير ذلك مِمَّا وصف به تعالى نفسه، وكرَّر التمدُّح به، ومِمَّا صحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم».

ثم إنَّ المالكيَّ ومعه أحد الضُّلاَّل الذين ذكرهم في آخر كتابه يعيبون على أهل السنَّة ذكرهم الدجَّال والمهدي في كتب العقائد، وقد تقدَّم ذلك، والمقبلي قد ذكر الدجَّال والمهدي وغير ذلك من أشراط الساعة في كتابه هذا (ص:٦٩ ـ ٧٠).

وأمَّا الصنعاني، فقد نقل عنه كلاماً عاماً لا يدلُّ على ما أراده من الاكتفاء بإسلام لا يُتعرَّض فيه للبدع، فإنَّه رحمه الله قد ألَّف كتاب «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد»، أوضح فيه توحيد الألوهية، وأنَّه الذي بعث الله من أجله الرسلَ، وبيَّن خطورة الشرك، وبطلان ما وقع فيه كثيرٌ من المسلمين من الافتتان بالقبور والاستغاثة بأهلها، وسؤالهم قضاء الحاجات وكشف الكربات، وأنَّ هذا من الشرك بالله، وهذا ما لا يريده المالكي الذي شنَّع على

الإمام ابن تيمية في عنايته واهتمامه بتوحيد الألوهية، وقد مرَّ الردُّ عليه في ذلك قريباً.

وبراعة الصنعاني رحمه الله في استهلال كتابه واضحة جليَّة في الدلالة على المقصود؛ حيث قال في مطلع كتابه: «الحمد لله الذي لا يقبل توحيد ربوبيَّته من العباد حتى يُفردوه بتوحيد العبادة كلَّ الإفراد، ومن اتِّخاذ الأنداد، فلا يتَّخذون له ندًّا، ولا يدعون معه أحداً، ولا يتَّكلون إلَّا عليه، ولا يفزعون في كلِّ حال إلَّا إليه، ولا يدعونه بغير أسمائه الحسنى، ولا يتوصَّلون إليه بالشفعاء ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾».

وأنا أنقل من هذا الكتاب جُملاً تُبيِّن أنَّ الصنعانيَّ في واد والمالكي في واد آخر، فمن ذلك قوله (ص:١٧ ـ ١٨): «فهذا تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، وجب عليَّ تأليفُه، وتعيَّن عليَّ ترصيفُه، لِمَا رأيته وعلمته من اتِّخاذ العباد الأنداد، في الأمصار والقرى وجميع البلاد، من اليمن إلى الشام ومصر ونجد وتهامة وجميع ديار الإسلام، وهو الاعتقاد في القبور، وفي الأحياء مِمَّن يدَّعي العلم بالمغيَّبات والمكشفات وهو من أهل الفجور، لا يحضر للمسلمين مسجداً، ولا يُرى لله راكعاً ولا ساجداً، ولا يعرف السنَّة ولا الكتاب، ولا يهاب البعثَ ولا الحساب، فواجبٌ عليَّ أن أُنكرَ ما أوجب اللهُ إنكارَه، ولا أكون من الذين يكتمون ما أوجب اللهُ إظهارَه».

وقوله (ص:٢٤): «ثمَّ إنَّ رأسَ العبادة وأساسَها التوحيدُ لله، الذي تفيده كلمته التي إليها دعت جميع الرسل، وهي قول لا إله إلَّا الله، والمراد اعتقاد معناها والعمل بمقتضاها، لا مجرَّد قولها باللسان، ومعناها إفراد الله بالعبادة والإلهية، والنفي والبراءة من كلِّ معبود دونه، وقد علم الكفار هذا المعنى؛

لأنَّهم أهلُ اللسان العربي، فقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَـٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾».

وقوله (ص:٢٥): «وإذا تقرَّرت هذه الأمور، فاعلم أنَّ الله تعالى بعث الأنبياءَ عليهم الصلاة والسلام من أوَّلهم إلى آخرهم يدعون العبادَ إلى إفراد الله تعالى بالعبادة، لا إلى إثبات أنَّه خلقهم ونحوه؛ إذ هم مُقرُّون بذلك كما قررناه وكرَّرناه، ولذا قالوا: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ﴾، أي: لنفردَه بالعبادة ونخصَّه بها من دون آلهتنا؟ فلم يُنكروا إلَّا طلب الرُّسل منهم إفراد العبادة لله، ولم يُنكروا الله تعالى، ولا قالوا: إنَّه لا يُعبد، بل أقرُّوا بأنَّه يُعبد، وأنكروا كونه يُفرَدُ بالعبادة، فعبدوا مع الله غيرَه، وأشركوا معه سواه، واتَّخذوا معه أنداداً، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، أي: وأنتم تعلمون أنَّه لا ندَّ له، وكانوا يقولون في تلبيتهم للحجِّ: (لبَّيك لا شريك لك إلَّا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)».

وقوله (ص:٣٩ـ ٤٠): «فهؤلاء القبوريُّون والمعتقدون في جُهَّال الأحياء وضلالهم سلكوا مسالك المشركين حذو القُذَّة بالقُذَّة، فاعتقدوا فيهم ما لا يجوز أن يعتقد إلَّا في الله، وجعلوا لهم جزءاً من المال، وقصدوا قبورَهم من ديارهم البعيدة للزيارة، وطافوا حول قبورهم، وقاموا خاضعين عند قبورهم، وهتفوا بهم عند الشدائد، ونحروا تقرُّباً إليهم، وهذه هي أنواع العبادات التي عرفناك، ولا أدري هل فيهم مَن يسجد لهم؟ لا أستبعد أنَّ فيهم من يفعل ذلك، بل أخبرني مَن أثق به أنَّه رأى مَن يسجد لهم على عتبة باب مشهد الوليِّ الذي يقصده، تعظيماً له وعبادة، ويُقسمون بأسمائهم، بل إذا حلف مَن عليه حقٌّ باسم الله تعالى لم يقبلوا منه، فإذا حلف باسم وليٍّ من أوليائهم قبلوه

وصدَّقوه، وهكذا كان عبَّادُ الأصنام إذا ذكِر الله وحده اشمأزَّت قلوبُ الذين لا يؤمنون بالآخرة، وإذا ذكِر الذين من دونه إذا هم يستبشرون ...

فإن قلتَ: لا سواء؛ لأنَّ هؤلاء قد قالوا: لا إله إلَّا الله، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: (أُمرتُ أن أقاتل الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلَّا الله، فإذا قالوها عصموا منِّي دماءَهم وأموالَهم إلَّا بحقِّها)، وقال لأسامة بن زيد: (قتلتَه بعد ما قال: لا إله إلَّا الله؟!) وهؤلاء يُصلُّون ويصومون ويُزكُّون ويَحجُّون، بخلاف المشركين.

قلتُ: قد قال ﷺ: (إلَّا بحقِّها)، وحقُّها إفراد الإلهية والعبودية لله تعالى، والقبوريُّون لَمْ يُفردوا الإلهية والعبادة، فلَم تنفعهم كلمة الشهادة؛ فإنَّها لا تنفع إلَّا مع التزام معناها، كما لم ينفع اليهود قولها لإنكارهم بعض الأنبياء، وكذلك من جعل غير مَن أرسله الله نبيًّا لم تنفعه كلمة الشهادة، ألا ترى أنَّ بني حنيفة كانوا يشهدون أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمداً رسول الله ويُصلُّون، ولكنَّهم قالوا: إنَّ مسيلمةَ نبيٌّ، فقاتلهم الصحابة وسَبَوْهم، فكيف بمَن يجعل للوليِّ خاصَّة الإلهية ويُناديه للمهمَّات؟! وهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حرَّق أصحابَ عبد الله بن سبأ، وكانوا يقولون: نشهد أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمداً رسول الله، ولكن غلوا في عليٍّ رضي الله عنه، واعتقدوا فيه ما يعتقد القبوريُّون وأشباههم، فعاقبهم عقوبةً لم يُعاقب بها أحداً من العُصاة؛ فإنَّه حفر لهم الحفائر، وأجَّج لهم ناراً وألقاهم فيها، وقال:

إنِّي إذا رأيتُ الأمرَ أمراً منكراً أجججتُ ناري ودعوتُ قُنبرا».

وقوله (ص:٤٥ ـ ٤٦): «فإن قلتَ: هذا أمرٌ عمَّ البلاد، واجتمعت عليه سكان الأغوار والأنجاد، وطبق الأرض شرقاً وغرباً ويَمَناً وجنوباً وعَدَناً؛

بحيث لا تجد بلدة من بلاد الإسلام إلَّا وفيها قبور ومشاهد، وأحياء يعتقدون فيها ويُعظِّمونها، ويَنذرون لها ويهتفون بأسمائها ويحلفون بها، ويطوفون بفناء القبور، ويُسرجونها، ويلقون عليها الأوراد والرياحين، ويُلبسونها الثياب، ويصنعون كلَّ أمر يقدرون عليه من العبادة لها، وما في معناها من التعظيم والخضوع والخشوع والتذلُّل والافتقار إليها، بل هذه مساجد المسلمين غالبها لا يخلو عن قبر أو قريب منه، أو مشهد يقصده المصلُّون في أوقات الصلاة، يصنعون فيه ما ذُكر أو بعض ما ذُكر، ولا يسع عقل عاقل أنَّ هذا منكر يبلغ إلى ما ذكرت من الشناعة، ويسكت عليه علماء الإسلام الذين ثبتت لهم الوطأة في جميع جهات الدنيا.

قلت: إن أردتَ الإنصافَ، وتركتَ متابعةَ الأسلاف، وعرفتَ أنَّ الحقَ ما قام عليه الدليل، لا ما اتَّفق عليه العوالم جيلاً بعد جيل، وقبيلاً بعد قبيل، فاعلم أنَّ هذه الأمور التي نُدندن حول إنكارها، ونسعى في هدم منارها صادرة عن العامة الذين إسلامُهم تقليد الآباء بلا دليل، ومتابعتهم لهم من غير فرق بين دنيٍّ ومثيل، ينشأ الواحدُ فيهم فيجدُ أهلَ قريته وأصحابَ بلدته يُلقِّنونه في الطفولية أن يهتف باسم مَن يعتقدون فيه، ويراهم ينذرون عليه ويُعظِّمونه، ويرحلون به إلى محلِّ قبره، ويلطخونه بترابه، ويجعلونه طائفاً بقبره، فينشأ وقد قرَّ في قلبه ما يعظِّمونه، وقد صار أعظم الأشياء عنده مَن يعتقدونه، فنشأ على هذا الصغير، وشاخ عليه الكبير، ولا يسمعون من أحد عليهم من نكير، بل ترى مَن يتَّسم بالعلم، ويدَّعي الفضلَ وينتصب للقضاء والفتيا والتدريس، أو الولاية أو المعرفة، أو الإمارة والحكومة، معظِّماً لِمَا يُعظِّمونه، مُكرماً لِمَا يُكرمونه، قابضاً للنذور، آكلاً ما يُنحَرُ على القبور، فيظنُّ العامَّةُ أنَّ هذا دينُ الإسلام، وأنَّه رأسُ الدين والسَّنام، ولا يخفى على أحد يتأهَّل للنظر،

ويعرف بارقة من علم الكتاب والسنَّة والأثر، أنَّ سكوتَ العالِمِ أو العالَمَ على وقوع منكر ليس دليلاً على جواز ذلك المنكر».

ثمَّ ضرب لذلك أمثلةً، بيَّن فيها أنَّ الإنكارَ على ثلاث درجات، وأنَّ الإنكارَ بالقلب أقلُّها، وأقلُّ أحوال العالِمِ إذا لَم يُمكنه الإنكار بيده ولسانه أن يُنكرَ بقلبه.

وهذه النقول عن الإمام الصنعاني هي بمنزلة الصواعق على هذا المالكي الذي أراد أن يستشهدَ بشيء من كلامه على تأييد باطله، فلَم تقرَّ عينه بذلك.

وهذا الذي قرَّره الإمام الصنعاني في كتابه «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد» هو الذي شنَّع به هذا الحاقد الضال على الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتابه السيِّء الذي كتبه عنه، مع أنَّ الشيخ محمداً رحمه الله نصَّ على إقامة الحجَّة على المفتونين بعبادة أصحاب القبور، وقد ردَّ عليه الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في كتابه «دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ أباطيل حسن المالكي».

وأمَّا القاسمي، فإنَّه وإن وُجد له كلامٌ فيه تساهل مع بعض أهل البدع، فإنَّه لا صلة البتَّة للمالكي به؛ لأنَّ المالكيَّ موغلٌ في البدع، ويحتفي بالمبتدعة على مختلف أصنافهم، ولا يُعادي إلَّا أهل السنَّة والجماعة بدءاً من أصحاب رسول الله ﷺ ومَن سارَ على نهجهم حتى عصرنا، وهذا بخلاف القاسمي تماماً؛ فإنَّه قد ألَّف كتاباً نفيساً بعنوان «إصلاح المساجد من البدع والعوائد»، ذمَّ فيه البدع وحذَّر منها، قال في مقدِّمته (ص:٧): «أمَّا بعد، فلَمَّا كان الأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، والمهمُّ الذي ابتعث الله له النبيِّين، وجب على كلِّ مستطيع له أن يقتحمَ لوجه الله سُبلَه، خشيةَ أن

تعمَّ البدعةُ وتفشو الضلالة، ويتَّسع الخرقُ وتشيع الجهالةُ، فتموت السنَّةُ ويندرس الهدي النبوي، ويُمحى من الوجود معالم الصِّراط السويِّ، ولمَّا أضحت البدع الفواشي، كالسحب الغواشي، يتعذَّر على البصير حصرُها، وضبطُ أفرادها وسبرُها، رأيت أن أدلَّ بجزئيٍّ منها على كليَّاتها، وبنبذة منها على بقيَّاتها، وذلك في البدع والعوائد، الفاشية في كثير من المساجد؛ لأنِّي ابتُليتُ كآبائي بإمامة بعض الجوامع في دمشق الشام، وبالقيام بالتدريس العام، فكنتُ أرى من أهمِّ الواجبات إعلام الناس بما ألَمَّ بها من البدع والمنكرات؛ فإنَّ القيِّمَ مسئول عن إصلاح مَن في معيَّته، وفي الحديث (كلُّكم راع وكلُّكم مسئولٌ عن رعيَّته)، فاستعنتُ بالله تعالى في الشروع، وتوكَّلتُ عليه في إتمام هذا الموضوع، ونقَّبت لأجله عن شوارد الأسفار، وضممتُ إليه ما يُروي البصائر والأبصار، وعزوتُ غالبَ فروعه لأصلها، ردًّا للأمانات إلى أهلها، تطميناً للمرتابين، وتثبيتاً للمؤمنين، فجاء فريداً في بابه، أمنية لطلابه، ولم أجد مَن سبقني إليه، فأعرج بالاحتذاء عليه، بل كان ترتيبه مخترعاً، وتقسيمه مبتدَعاً، وذلك من فضل الله عليَّ، ومننه التي لا أحصي ثناءها لديَّ، وبه المستعان، وعليه التكلان في كلِّ آن».

ثم ذكر مقدِّمات في البدع عموماً، من عناوينها:

ـ بيان الميزان الذي يُعرف به الاستقامة على الطريق والجور عنه.

ـ الترهيب من الابتداع.

ـ معنى البدعة.

ـ ردُّ البدعة في الدِّين.

ـ بغض المبتدع.

ـ وعيد مَن سنَّ سنَّة سيِّئة.

ـ مفاسد الإقرار على البدع.

ـ ما يجب على العالِم فيما يرد عليه مِمَّا لا يُؤمَن فيه من البدع.

ـ اجتناب العالم ما يتورَّط بسببه العامة.

ـ فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ـ بيان من هو المستطيع لإزالة البدع في المساجد.

ـ نقم المتعصِّبين على منكر البدع بغياً وجهلاً.

ـ عدوى البدع من شؤم المخالطة.

ـ السعي بإزالة البدع من المساجد.

وفي ثنايا الكتاب ذكر في (ص:١٦٤) من بدع المساجد دفن الميت في المسجد أو بناء مسجد عليه، وذكر من البدع (ص:٢٠٩) إسراج الضرائح، وذكر غير ذلك من البدع.

***

٣٢ ـ تكثُّره بأربعة نوابت حُدثاء الأسنان شاركوه في الضلال، وذِكره شيئاً من أباطيلهم، والردُّ عليه وعليهم

وكما أسَّس المالكي قراءته المزعومة في كتب العقائد على سوء، وبناها على سوء، فقد ختمها بخاتمة سيِّئة، وذلك بذِكر مقالات لأربعة نوابت ضُلاَّل تكثَّر بهم، ووصفهم بأنَّهم باحثون، وهو بذلك استسمن ذا وَرم، والطيورُ على أشكالها تقع، وسأوردُ بعضَ هذيان هؤلاء النوابت مع الردِّ عليهم، وذلك فيما يلي:

ـ فأوَّلُ هؤلاء النوابت الأربعة، مَن سمَّاه المالكي (سعود الصالح)، وقد ذكر له مقالاً بعنوان: « مسلسل الإضافات على العقيدة فرَّق المسلمين جماعات)، وقد سبق للمالكيِّ أنَّه عاب على أهل السُّنَّة أنَّهم وسَّعوا جانب العقيدة مع تشدُّد على المخالفين، وأشار إلى مقال هذا النابتة، وقد مرَّ في المبحث (١٠) الردُّ عليهما في بعض هذيانهما، فنكتفي بذلك.

ـ وثاني هؤلاء النَّوابت مَن سمَّاه المالكي (سعود بن عبد الرحمن النَّجدي)، فقد ذكر له مقالاً بعنوان: « عقيدة الله أم عقيدة المذهب؟! »، وذكر أنَّه نُشر في الانترنت، وإنَّ مَن يقرأ كتاب قراءة المالكي المزعومة في كتب العقائد، ثم يقرأ هذا المقالَ يجد أنَّ المقالَ تلخيصٌ للقراءة المزعومة، مِمَّا يغلب معه على الظنِّ أنَّ مصدرَهما واحدٌ، وقد تباكى هنا على قتل رؤوس المبتدعة كغيلان الدمشقي والجعد والجهم (ص:٢٢٧)، كما تباكى المالكي في القراءة المزعومة، ومرَّ الردُّ عليه في ذلك.

وكما أنَّني لَم أردَّ على كلِّ ما في الأصل من هذيان، فسأقتصرُ هنا على الردِّ على بعض هذا الهذيان، فمِن ذلك قوله في (ص:٢٢٨): « وللتقليد في العقائد حديثٌ عجيب؛ فإنَّه لا يخلو منه مذهب من المذاهب، بل لَم ينج منه إلَّا أفراد قلائل، مثل ابن حزم وابن الوزير والمقبلي!! ».

وقوله (ص:٢٢٩ ـ ٢٣٠): « (أهل السُّنَّة والحديث): وعندهم يظهر التقليد جليًّا، لا سيما وهم لا يرضون أن يفهم أحدٌ الكتابَ والسُّنَّة إلَّا على ضوء فهم (السلف)، وطرُقهم في ترسيخ التقليد كثيرة، فمن ذلك تقديس علماء مذهبهم، وأنَّه بهم تُعرف السنَّة ويُوصل إلى الحقِّ، فمَن طعن في حماد ابن سلمة أو الأوزاعي أو الأعمش أو أبي مسهر فهو مبتدع ... وفَهْمُ هؤلاء

السلف مقدَّمٌ على فهمنا، ومَن خالفهم فليَتَّهم نفسَه، ومن أوضح النصوص على هذا، النصُّ المنسوب إلى عمر بن عبد العزيز (وهو في ذمِّ القول بالقدر فتنبَّه!)، وفي هذا النصِّ يقول عمر: (فارضَ لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، وقِف حيث وقفوا؛ فإنَّهم على علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولهُم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضل فيه لو كان أحرى، فإنَّهم هم السابقون، ولئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه (أي وهذا مستحيل!)، ولئن قلت حدَث بعدهم حدَثٌ، فما أحدثه إلَّا من تبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، ولقد تكلموا فما دونهم مقصر، وما فوقهم محسر، لقد قصر دونهم قوم فجفوا، وطمح عنهم آخرون فغلوا، وإنَّهم مع ذلك لعلى صراط مستقيم، فلئن قلت: فأين آية كذا؟ ولِمَ قال الله كذا وكذا؟ لقد قرؤوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم) انتهى.

ومن شعارات مذهب أهل السُّنَّة والحديث: (اتَّبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم).

هذه حال السَّلف عندهم، أمَّا مخالفو هؤلاء السلف فهم مبتدعة أهل سوء، تكتب الكتب والأبواب في ذمِّهم، وزيادة في التنفير من مذاهبهم!!!».

وأجيب على ذلك بما يلي:

١ ـ أهل السُّنَّة والجماعة عقيدتُهم واحدة، وهي مبنيَّةٌ على علم بالكتاب والسُّنَّة، وهم متَّفقون فيها، وما زعمه هذا الزاعم من أنَّه لم ينجُ من التقليد في العقيدة إلَّا أفراد قلائل، مثل ابن حزم وابن الوزير والمقبلي، فيه اتِّهامٌ لعلماء أهل السُّنَّة بأنَّ اعتقادَهم ليس عن علم، بل عن تقليد، وقد مرَّ قريباً النقل عن ابن الوزير والمقبلي ما يوافق عقيدة أهل السُّنَّة، وأمَّا ابن حزم فهو ظاهريٌّ في الفروع مؤوِّلٌ في الأصول.

٢ ـ أهل السُّنَّة والجماعة بعد الصحابة على عقيدة الصحابة، وهي منهم مبنيَّةٌ على علم، وليس مجرَّد تقليد؛ لأنَّ الصحابةَ ﷺ هم الذين شهدوا التنزيل وأعلم بالتأويل، وقد وصف النَّبيُّ ﷺ الفرقةَ الناجية بأنَّهم الجماعة، وأنَّهم مَن كان على ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، والطعنُ في حَمَلة الآثار الثقات طعنٌ في الآثار التي يروونها؛ لأنَّ القدحَ في الناقل قدحٌ في المنقول، وقد سبق الإيضاحُ والبيانُ لكون منهج أهل السُّنَّة والجماعة في العقيدة اتِّباع الكتاب والسنَّة بفهم السلف، وأنَّ المالكيَّ زعم أنَّ ذلك بدعةٌ، وأنَّ السُّنَّة عند المالكي بدعةٌ والبدعةَ سنَّةٌ.

وأمَّا أثر عمر بن عبد العزيز المشار إليه فهو ثابتٌ عنه، أخرجه أبو داود (٤٦١٢).

وأمَّا قوله: « ومن شعارات مذهب أهل السُّنَّة والحديث: (اتَّبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم)، هذه حال السَّلف عندهم، أمَّا مخالفو هؤلاء السلف فهم مبتدعة أهل سوء!! ».

فنعم! هذا من شعار مذهب أهل السُّنَّة، وهذه هي حالُهم، وما أحسن هذا الشعار وهذه الحال المبنيَّة على اتِّباع الكتاب والسنَّة ونبذ البدع، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ﴾، وقال: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾، وقال ﷺ: « فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء المهديِّين الراشدين من بعدي، تمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ محدثة بدعة وكلَّ بدعة ضلالة »، وقال ﷺ: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ »، وفي لفظ آخر: « من عمل عملاً ليس عليه

أمرنا فهو ردٌّ »، وهذا الذي قال إنَّه شعارُ مذهب أهل السُّنَّة، وهو « اتَّبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتُم » هو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ، أخرجه الدارمي في سننه (٢١١).

ـ وأمَّا الثالث من هؤلاء النوابت، وهو منصور بن إبراهيم النقيدان، فذكر له مقالاً بعنوان: « ظاهرة التكفير والاتِّهام بالزندقة في الفكر الإسلامي »، وأنا أشير إلى بعض ما في هذا المقال مع التعقيب على ذلك، فمن ذلك قوله في (ص: ٢٣٤ ـ ٢٣٥): « لقد كان اتهام الناس بالزندقة كاتِّهام الآخرين اليوم بالعلمانية والتبشير بالحداثة والدعوة إلى تحرير المرأة، فسهل اضطهاد أيِّ مفكِّر وعالم بمجرَّد أن يوجَّه إليه الاتِّهام بالزندقة والإلحاد، وزاد الأمر بلاء ما ذهب إليه بعض الفقهاء من قتل الداعي إلى البدعة، فأصبح كلَّما نبغ عالم وبرز مفكِّر يخالف المذاهب المتَّبعة والسياسات المستقرة كان مآله التضليل والتكفير، ثم التضييق والسجن أو القتل!! ».

وأقول: إنَّ من ثبتت عليه الزندقة أو غيرها من الأمور التي ذُكرَت معها وُصف بما ثبت عليه وحُذِرَ وحُذِّرَ منه، ومَن لم يثبت عليه شيءٌ فالأصل السلامة حتى يثبت ما يخالفها، ومَن خالف ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة وهو اتِّباع الكتاب والسنَّة، وانحرف عن ذلك وُصف بما يليق به بحسب تلك المخالفة.

ومن ذلك زعمه في (ص:٢٣٥) أنَّ قتلَ الحلاَّج كان سياسيًّا، ولكنَّه أُظهر أنَّه للزندقة، وهذا نظير ما تقدَّم عن المالكي من زعمه أنَّ قتل الجعد والجهم وغيلان الدمشقي كان سياسيًّا وليس لبدعهم.

ومن ذلك قوله في (ص:٢٣٥ ـ ٢٣٦): « ورَاقَ لبعضهم أن يتألَّى على الله

ويحجر رحمتَه؛ فقال بعدم قبول توبة الزنديق، وبأنَّ المبتدعَ لا يتوب، ولو أراد التوبةَ لَم يُوفَّق إليها، فإذاً لا مناص من القتل صيانة للدِّين وذبًّا عن حُرماته!!».

أقول: أمَّا الزنديق، فقد قال في القاموس المحيط: «الزِّنديق بالكسر، من الثنوية، أو القائل بالنور والظلمة، أو مَن لا يؤمن بالآخرة وبالربوبيَّة، أو من يُبطن الكفرَ ويُظهر الإيمان».

وفي قبول توبة الزنديق بعد القدرة عليه خلاف، فمنهم مَن قال بقبولِها وترك قتله، ومنهم مَن قال: يُقتَل ولا تُقبَل توبتُه، وليس ذلك من قبيل التألِّي على الله كما زعم هذا الزاعم؛ لأنَّه إن كان صادقاً في توبته فيما بينه وبين الله نفعه ذلك، وإن قُتل لدفع ضرره وإفساده، وقد أوضح ابن القيم رحمه الله في كتابه إعلام الموقعين (٣/ ١٤١ ـ ١٤٥) قوَّة القول بعدم قبول توبته مع الاستدلال لذلك.

وأمَّا القول بأنَّ المبتدعَ لا يتوب، ولو أراد التوبة لم يُوفَّق إليها؛ فلأنَّ المبتدعَ يعتقد أنَّه على حقٍّ مع أنَّه على باطل، فلا يتوب، وهذا بخلاف صاحب المعصية، فإنَّه يعلم خطأَه ومعصيتَه، فيتوب من ذلك، وقد سبق الردُّ على المالكي في ذلك في المبحث (٢٥).

وأمَّا ما ذكره في (ص:٢٣٦) من ذمِّ أهل السُّنَّة لمناظرة أهل البدع، فقد سبق ذلك في الردِّ على المالكي في المبحث (٢٣).

ومن ذلك قوله في (ص:٢٣٧): «وقال بعض كبار أهل الحديث بأنَّ الله خلق آدم على صورة الرحمن، لحديث يروى في ذلك، فاعتبر هذا أحد القولين عند أهل السُّنَّة، وبالغ عبد الوهاب الوراق، فقال: من لم يقل (إنَّ الله خلق آدم على صورة الرحمن) فهو جهميٌّ، مع أنَّ هذا الحديث مناقض لقوله ﴿ لَيْسَ

كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، أغلوطة تنبو عن الأفهام!!!».

أقول: سبق ذكر هذا الحديث في الردِّ على المالكي، وذلك في مبحث «قدحه في أحاديث صحيحة بعضها في الصحيحين»، وأنَّ الحافظ ابن حجر في الفتح نقل تصحيحه عن الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، وليس في ثبوته مخالفة للآية، وليس أغلوطة تنبو عن الأفهام كما زعم، وقد تقدَّم إيضاحُ ذلك.

ـ وآخر النوابت الأربعة عبد الرحمن بن محمد الحكمي، وهو أسوؤهم حالاً وأسلطُهم لساناً وأكثرُهم هذياناً، وقد نبت مع المالكيِّ في تربة واحدة، ورضَعَا ألبان أهل البدع، فانحرفَا عن الصراط المستقيم، واتَّبعَا غيرَ سبيل المؤمنين، وهذا الحكمي هو الذي سبق المالكيَّ إلى بدعة قصر الصُّحبة الشرعيَّة للرسول ﷺ على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية فقط، مع الزعم الباطل بأنَّ صُحبةَ غيرِهم كصحبةِ المنافقين والكفار، كما ذكر ذلك المالكي في كتابه السيِّء عن الصحابة، وأوضحتُ الردَّ عليه في ذلك في آخر كتابي «الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي»، وقد أوردَ له هنا مقالاً طويلاً مليئاً بالتَّهكُّم والسخرية بأهل السنَّة والجماعة المتَّبعين لنصوص الكتاب والسنَّة، السائرين على نهج الصحابة رضي الله عنهم، وعنوانه: «أصحاب العقائد وسياقات النصوص»، قال في أوَّله (ص:٢٤١): «مشكلة كتب العقيدة أنَّها جردت شواهدها من سياقاتها، تلكم السياقات التي وردت في الآيات الكريمة ضمن نسق خاص ونظم متناسق، فجاءت كتب العقيدة وانتزعتها من بين تلك السياقات وجردتها منها، ثم ألقت منها عقيدة (الوجه، اليد، النزول ...)، لذا أصبحت عندنا عقيدة مجموعة من عدَّة ألفاظ، ولا شكَّ أنَّ هذا الاقتطاع لها من سياقاتها التي جاءت ضمن موضوع مترابط أو معان متراكبة، لا شكَّ أنَّ هذا جعلها تشكل جسداً واحداً، حتى أخرجها من

الفاعلية التي تخاطب العواطف والمشاعر إلى نظام مركب لا يخاطب إلَّا العقول المحضة التي تذهب في تفسيرها كلَّ مذهب.

وأكثر ما نجد هذا عند أصحاب العقيدة السلفية، فإنَّهم يقتطعون الشواهد من السياقات، ويُبطلون مفعول السياق، ولا يحترمون ذلك الأسلوب وذلك الموضوع التي وردت ضمنه، ويجعلونها مشبعة لاتِّجاهاتهم في تفسيرها!!».

ثمَّ ضرب لذلك أمثلة تخبَّط فيها حسب فهمه الخاطئ ورأيه الباطل المبنيِّ على متابعة أهل الكلام.

وكما أنَّني لم أرُد على المالكي في كلِّ هذيانه، فكذلك سأقتصرُ على الردِّ على هذا النابتة في بعض هذيانه.

ومن ذلك قوله (ص:٢٤٨): «ومن المشاكل التي واجهت قرَّاء كتب العقيدة السلفية أنَّ الاقتطاع للنصوص من سياقها أصبح سِمة عامَّة لها، وذلك أدَّى إلى إبطال مفعولها النفسي وأثرها الروحي على المتلقين، فأصبح المتلقي حين يتلقَّاها ـ وقد اجتثت من سياقها الذي ورد في الترغيب أو الترهيب ضمن معان سامية ـ لا يمكن أن تتوطد في النفس، ولا أن تؤثر في القلب إلَّا بورود هذه الألفاظ فيها، فعمد السلفيُّون إليها واستخرجوها من ذلك الإطار الكلامي الرائع حتى أصبحت عندهم لا تؤدِّي معنى إلَّا معنى واحداً فقط، وهو أنَّ لله يداً أو وجهاً، ويكون السياق الذي وردت فيه قد بطل من أوَّله إلى آخره!! ...

اقرأ مثلاً قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ** ﴾ الآية، انظر إلى لفظة ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ في هذا الكلام المفعم بهذا البيان وهذا الإعجاز في

بسطه يديه وقدرته التامَّة في إعطائه مَن يشاء، وهذا الغضب الإلهي الذي انصبَّ في اليهود فصاروا أبخل مَن في العالم، انظر كيف تملأ الآية نفسك رغبة في كرم الله عزَّ وجلَّ وطمعاً فيما عنده، وما يتحلَّل فيك من الأريحية والسرور في طلب ما عند الله، إلى آخر هذه المعاني، ثم خذها مجرَّدة في كتب أهل العقيدة تجدهم يقولون: وفي إثبات اليدين قوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، بل يبخلون في إكمال قوله تعالى: ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾، ألا ترى أنَّك تشعر بقشعريرة تناقض تلك المعاني التي شعرت بها وأنت تقرؤها في ضمن سياقها في القرآن الكريم؟ فكيف بك إذا رزقك الله مطالعة في القرآن الكريم فقط دون هذه الكتب؟!

وفوق هذا تأمَّل: ألا ترى أنَّ قولَ اليهود: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ لا يقصدون أنَّها مغلولة إلى عنقه، وإنَّما يقصدون البخلَ بالاتفاق؟ فهم أرادوا المجاز، وبالتالي فينبغي أن يكون الردُّ عليهم مشاكلاً لشبهتهم، فتكون اليد المغلولة واليدان اللَّتان ردَّ بهما عليهم كذلك لا حقيقة لهما ...

فقوله: ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ مقابل لـ ﴿ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، والأول مجاز بالاتفاق، وكذلك ينبغي أن يكون الآخر مجازاً ...

وعلى هذا، فيكون ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ مبنيًّا أو مؤكِّداً أو بدلاً لقوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، وعلى هذا فلا يتأتَّى وجود حقيقة اليدين، وإنَّما معنى بسط يديه أي الإنفاق والكرم، وهذا يعارض قولهم وفهمهم، ولذلك اضطروا إلى اقتطاعهم من سياقها ظلماً وعدواناً، وأسروها في كتبهم مع قريناتها ليتأتَّى لهم تكفير المسلمين!!! ...

ألا ترى فيه ما يشعر به الإنسان وهو يقرؤها في سياقها، وسوء ما يشعر به

وهو يقرؤها حبيسة في أقفاصهم التي يقولون أنَّها عقيدة سلفية؟!! ».

وقوله في (ص:٢٤٧): « وعندما أتوا إلى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ﴾، قيل لهم: فهذه آية من آيات الصفات فأجروها على ظاهرها كما تدَّعون وكما تقتضيه أصولكم، فكاعوا وتزعزعوا عن مواقفهم، وقالوا: إنَّ ﴿ يَدَىْ ﴾ هنا بمعنى (أمام)، وقد ورد بلغة العرب، وكذلك في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾، قالوا: ﴿ يَدَيْهِ ﴾ هنا بمعنى أمام!! ».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ هذا الكلام من هذا النابتة كلُّه في تقرير أنَّه ليس لله يدان حقيقة، وأنَّ اليدَ المضافة إلى الله عزَّ وجلَّ مجاز عن القدرة والنعمة، وهذه طريقة المتكلِّمين المخالفة لطريقة السلف، وأهل السنَّة يُثبتون صفةَ اليدين لله كما أثبتهما لنفسه، ويُثبتون كرمَه وإحسانَه وإنفاقه كيف يشاء، وآيةُ المائدة تدلُّ على هذا وهذا، ولا تنافي بين ذلك.

٢ ـ أهل السُّنَّة يستدلُّون بآية المائدة على إثبات صفة اليدين لله عزَّ وجل، وكذلك يستدلُّون بقوله تعالى في سورة ص: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾، فهم يُعوِّلون على النصوص، وإذا كان هذا الزاعم قال عن أهل السُّنَّة إنَّهم انتزعوا ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ عمَّا قبلها وما بعدها، **فأيُّ** شيء يُنتزَع وأيُّ شيء يُترَك في آية سورة (ص)؟!

لا شكَّ أنَّ مَن اتَّبع النصوصَ وجمع بينها سلِم، ومَن اتَّبع هواه وفرَّق بين النصوص تخبَّط وظلم، والآيتان واضحتان جليَّتان في إثبات صفة اليدين لله، لا سيما آية (ص)؛ فإنَّه تعالى ذكر فيها خَلْقَه لآدمَ، وذكر ما كان به الخلق، وهو

اليدان، ولهذا عُدَّ ذلك من خصائص آدم، كما جاء في حديث الشفاعة أنَّ أهل الموقف يطلبون منه الشفاعة ويقولون: « يا آدم! أنتَ أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، وأسكنك الجنَّة » الحديث، أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (٣٢٧) عن أبي هريرة.

٣ـ بل إنَّ أبا الحسن الأشعري الذي ينتسب إليه الأشاعرة، فيؤوِّلون أكثرَ الصفات، قد أثبت في كتابه الإبانة (ص:٩٧) صفة اليدين لله، واستدلَّ لذلك بآيات وأحاديث، منها آيتا المائدة و(ص)، ثمَّ قال في (ص:٩٨): « وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويعني به النعمة، وإذا كان الله عزَّ وجلَّ إنَّما خاطب العربَ بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في لسان أهل البيان أن يقول القائل: فعلتُ بيدي، ويعني النعمة، فبطل أن يكون معنى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ بِيَدَيَّ ﴾، النعمة ».

٤ ـ أمَّا اعتراضه على أهل السُّنَّة بتفسيرهم قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ ﴾، وقوله ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ بِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَلَا بِٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ ﴾ بأنَّ ذلك بمعنى أمام، يريد من ذلك الإلزام بأنَّ كلَّ ما في هذه الآيات الأربع هو من قبيل المجاز، فهو اعتراضٌ باطل؛ لأنَّ الكلَّ حقيقةٌ لا مجاز، فإنَّ معنى « بين يدي الشيء » في اللغة معناه أمامه، وهو حقيقة وليس بمجاز، قال في القاموس المحيط: « وبين يدي الساعة: قدَّامها »، فمعنى « بين يدي الساعة »، و« قدَّامها »، و« أمامها » واحدٌ في اللغة، وإن اختلفت ألفاظها، وإطلاق اليدين صفة لموصوف، وكذا « بين يدي الشيء » بمعنى أمامه، كلُّ ذلك حقيقة لا مجاز، وهو من قبيل

المشترك اللفظي، الذي يكون فيه اللفظ واحداً والمعنى متعدِّد، وهو مثل لفظ « قرء » للحيض والطهر، ولفظ « عسعس » لأقبل وأدبَر، ولفظ « العين » للعين الجارية والعين الباصرة والنقد.

ومن ذلك تهكُّمُه بأهل السنَّة بتعبيرهم عن الصفات التي يُثبتونها لله عزَّ وجلَّ بأدلَّة الكتاب والسنَّة، بأنَّها كما يليق بجلاله، فيقول في (ص:٢٤٥ ـ حاشية): « ... إلى آخر هذه المزاعم التي ينصبونها على مشجب (كما يليق بجلالته وعظمته)!! وما بقي إلَّا أن ينسبوا لله كلَّ نقيصة ثم يُتبعونها بقاعدة (كما يليق بجلالته وعظمته)!! ».

ويُجاب هذا الحاقد الضال بأنَّ أهل السُّنَّة لا يُثبتون لله عزَّ وجلَّ إلَّا ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسولُه ﷺ، وهذا الإثباتُ مبنيٌّ على التنزيه الذي يُعبِّرون عنه بقولهم: (على ما يليق بجلاله)؛ وذلك أنَّ الإثباتَ يكون مع تشبيه وهو باطل، ويكون مع تنزيه وهو الحقُّ، فأهل السنَّة مثبتَةٌ منزِّهة، ليسوا بمشبِّهة، ولا بمعطِّلة، وهذا الكلام الباطل من هذا الحاقد فيه قلبٌ للحقائق؛ إذ اعتبر هذا التعبير من أهل السُّنَّة مذمَّةً لهم، وهو في الحقيقة مَحمدَة.

ومن ذلك قوله في (ص:٢٤٦): « فهم إن أرادوا التأويل أوَّلوا، كما فعلوا في القرآن الكريم أنَّه صفةٌ من صفات الله عزَّ وجلَّ، صفة ذاتية كاليد والسمع والبصر، ثم قرؤوا قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (إنَّ القرآن يأتي في صورة شاب شاحب)، فقالوا: يُمرُّ على ظاهره، فيا لله!! كيف تتشكَّل صفة لله ذاتية في صورة شاب؟! وكيف يُقال: ألَّف الرجل كتاباً أنَّه من صفاته؟ فالله عزَّ وجلَّ خالق وخلق المخلوق، ولا يُقال: أنَّ المخلوق من صفة الخالق، كذلك يقال: أنَّ الله تكلَّم بكلام، ولا يُقال: إنَّ مجموع تلك الكلمات التي تكلَّم بها صفة من صفاته!!! ».

وقوله في (ص:٢٤٧ ـ ٢٤٨): «وعندما أتوا إلى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ ﴾، و﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾ و... إلخ من الآيات، قالوا: هذا نزول لأشياء مخلوقة، أي أنَّها نزلت مع الرحمة وبالامتنان بالنعمة.

ولَمَّا أتوا إلى أنَّ القرآن غير مخلوق، ما كان حجتهم التي يحاجُّون بها خصومَهم إلَّا أن قالوا: إنَّ الله قد قال في القرآن: إنَّه منزَّلٌ ولم يقل أنَّه مخلوق، وكأنَّ كلمة (أنزل) أصبحت مضادَّة لكلمة (خلق) في قاموسهم، وسبق أن قلنا: أنَّه يجب بناء قاموس لغوي جديد، نجمع فيه شوارد وكلمات هؤلاء القوم لينشأ لنا معجم لغوي، ونستطيع به التخاطب معهم، أوَلَم يقولوا قبل قليل: أنَّ الإنزال يكون للمخلوق كالماء والحديد والأنعام، ثم أصبحت الآن ـ في مسألة القرآن ـ صار معناها عدم الخلق؟! وهذا يدلُّ على أنَّ التركيب المعرفي في العقيدة السلفية مهلهل!!!».

وأجيب على ذلك بما يلي:

١ ـ هذا الكلام القبيح من هذا المبتدع الضال فيه تقرير لمذهب الجهمية في قولهم بخلق القرآن، وتهكُّم بأهل السنَّة القائلين بأنَّ القرآن منزَّلٌ غير مخلوق، والعجب أنَّ مِن الناس في هذا الزمان مَن يعيبُ على أهل السُّنَّة تكلُّمَهم في فرق الضلال كالجهميَّة؛ زاعماً أنَّ الكلامَ فيهم محاربةٌ لأناس قد ماتوا، وأنَّ ذلك بمثابة مَن يكون بيده سكِّين يضرب بها على قبر، ومن المعلوم أنَّ الجهميَّة وغيرَهم من أهل البدع لهم وارثون وإن ماتوا، فهذا فرخٌ من فروخ الجهميَّة حيٌّ يَمشي على الأرض، يُقرِّر الباطلَ ويَذُمُّ الحقَّ وأهلَه، وقد مرَّ النقل عن الإمام اللالكائي أنَّ علماء أهل السُّنَّة القائلين إنَّ القرآنَ كلامُ الله غير مخلوق لا يُعدُّون بالمئين فحسب، بل بالألوف، وعلقتُ عليه بقولي: فمَن العلماء غيرهم،

وماذا بعد الحقِّ إلَّا الضلال؟! وذلك عند الردِّ على المالكي في تشنيعه على الإمام أحمد في مسألة التكفير.

٢ ـ صفةُ الكلام لله عزَّ وجلَّ عند أهل السُّنَّة ذاتيَّةٌ فعليَّة، ذاتيَّةٌ باعتبار أنَّ الله متكلِّمٌ بلا ابتداء، ويتكلَّم بلا انتهاء، فلَم يكن غيرَ متكلِّم ثم تكلَّم، بل لا بداية لكلامه ولا نهاية لكلامه، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾، وقال: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾، والقرآن من كلامه، والتوراة والإنجيل والزبور المنزَّلة من كلامه، وكلُّ كتاب أُنزل على رسول من رسله هو من كلامه.

وهي صفةٌ فعليَّةٌ لتعلُّقها بالمشيئة والإرادة، وهو سبحانه يتكلَّم إذا شاء كيف شاء، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾، وقال: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ الآية، وغيرها من الآيات الدالة على أنَّ كلامَه متعلِّقٌ بمشيئته.

٣ ـ وأمَّا الحديث المشار إليه، فإنَّما ذكره هذا الضال، ونسبه إلى أهل السُّنَّة، هو من ضلاله وفهمه الخاطئ، والحديث في إسناده مقال، وعلى ثبوته فلا إشكالَ فيه عند أهل السُّنَّة؛ فإنَّ (القرآن) فيه عندهم بمعنى القراءة، وليس بمعنى المقروء، ومن المعلوم أنَّ القراءة عملُ القارئ، وهو يُثاب عليه، والأعمالُ وإن كانت أعراضاً فإنَّها تُقلَب بمشيئة الله أجساماً، كما جاء في العمل الصالح أنَّه يأتي صاحبَه في قبره في أحسن صورة، والعملُ السيِّء يأتيه في أقبح صورة، وكما تُجعل الأعمال أجساماً توضَع في الميزان، وقد أوضح ذلك ابن أبي

العز الحنفي شارحُ الطحاوية، فقال في (ص:١٩١ ـ ١٩٣): « والقرآن في الأصل: مصدر، فتارة يُذكر ويُراد به القراءة، قال تعالى: ﴿ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾، وقال ﷺ: (زيِّنوا القرآن بأصواتكم)، وتارة يُذكَرُ ويُراد به المقروء، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾، وقال ﷺ: «إنَّ هذا القرآنَ أُنزل على سبعة أحرف»، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدَّالَّة على كلٍّ من المعنيين المذكورَين ».

وقال في (ص:٩٣ ـ ٩٥): « الموتُ صفةٌ وجوديَّة، خلافاً للفلاسفة ومَن وافقهم، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾، والعدمُ لا يُوصَف بكونه مخلوقاً، وفي الحديث: (إنَّه يُؤتَى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح، فيُذبَح بين الجنَّة والنار)، وهو وإن كان عرَضاً فالله تعالى يقلبُه عيناً، كما ورد في العمل الصالح: أنَّه يأتي صاحبَه في صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح على أقبح صورة، وورد في القرآن: (أنَّه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون) الحديث، أي قراءة القارئ، وورد في الأعمال: (أنَّها توضَع في الميزان)، والأعيانُ هي التي تقبل الوزن دون الأعراض، وورد في سورة البقرة وآل عمران أنَّهما يوم القيامة (يُظلاَّن صاحبهما كأنَّهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف)، وفي الصحيح (أنَّ أعمالَ العباد تصعد إلى السماء) ».

٤ ـ قوله: « وكيف يُقال: ألَّف الرجل كتاباً أنَّه من صفاته؟ فالله عزَّ وجلَّ خالق وخلق المخلوق، ولا يُقال: أنَّ المخلوق من صفة الخالق، كذلك يقال:

أنَّ الله تكلَّم بكلام، ولا يُقال: إنَّ مجموع تلك الكلمات التي تكلَّم بها صفة من صفاته!! ».

أقول: هذا مِمَّا قرَّر به هذا الضال أنَّ كلامَ الله مخلوق، وعند أهل السُّنَّة أنَّ القرآنَ من كلام الله، وكلامُ الله لا حصر له ولا نهاية له، كما دلَّت على ذلك آيتا الكهف ولقمان، وكلُّ كلام لله فهو من صفته، وكلُّ كلام لمخلوق فهو من صفته، فيُحمَد المخلوق على حسَنه ويُذمُّ على سيِّئه، ومن صفات القرآن الذي هو من كلامه أنَّه في غاية الإعجاز، ومن صفات هذا الكلام القبيح للحكمي أنَّه من أسوأ الكلام وأبطل الباطل.

٥ ـ لا تنافي ولا تناقض بين قول أهل السُّنَّة: إنَّ القرآنَ منَزَّلٌ غيرُ مخلوق، وبين قولهم: إنَّ إنزالَ المطر والحديد وأولاد الأنعام منَزَّلةٌ مِمَّا هو مخلوق؛ فإنَّ إنزالَ المطر جاء مقيَّداً بأنَّه من المُزن وهو السحاب، وإنزال أولاد الأنعام جاء مقيَّداً بأنَّه إنزالٌ من الأنعام، وإنزال الحديد يكون من الجبال، وكلُّ ذلك إنزال مخلوق من مخلوق، أمَّا القرآن فقد جاء مقيَّداً بأنَّه منَزَّلٌ من الله، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾، ﴿ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾، وغير ذلك من الآيات، وهذا يدلُّ على الفرق بين إنزال القرآن، وأنَّه من الله وأنَّه غير مخلوق، وبين تلك المخلوقات التي جاءت مقيَّدَة بإنزال مخلوق من مخلوق، وقد أوضح هذه الفروق شارح الطحاوية في (ص:١٩٦ ـ ١٩٧)، وعلى هذا فيكون الكلام المهلهل كلام هذا الضال، حيث قال مشنِّعاً على أهل السُّنَّة: « أوَلَم يقولوا قبل قليل: أنَّ الإنزال يكون للمخلوق كالماء والحديد والأنعام، ثم أصبحت الآن ـ في مسألة القرآن ـ صار معناها عدم الخلق؟! وهذا يدلُّ على أنَّ التركيب المعرفي في العقيدة السلفية مهلهل!!! ».

ومن ذلك قوله (ص:٢٤٤ ـ ٢٤٥): «أثبتوا لله ظلاًّ؛ لأنَّه ورد نصٌّ (يظلُّهم الله في ظلِّه)، مع أنَّه قد ورد في بعض الروايات أنَّه ظلُّ العرش، وورد في روايات أنَّه ظل من خلقه، كبيت الله وناقة الله، ومع ذلك غلَّبوا ذلك المحمل الضعيف، فأثبت بعضُهم أنَّ لله ظلاًّ وهم يقرؤون قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، والظلُّ لا بدَّ أن يشبه صاحبَه، أو أنَّ هذا ـ بزعمهم ـ ظلٌّ على وجه الكمال خاصٌّ به على ما يليق بجلاله!!

والذي يظهر أنَّ التفاهمَ مع هذه الطائفة صعب المنال؛ لأنَّه يقتضي بناء قاموس لغوي آخر واختراع لغة جديدة، ثم نتعلَّمها سنوات طويلة، ثم نتفاهم معهم! والعجيب أنَّ بعضهم يرى أنَّ الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليس له ظلٌّ؛ لأنَّه مُنَزَّه عن ذلك، وفي المقابل يرى أنَّ لله ظلاًّ!! فيا لله العجب! كيف أصبحت العقيدة لا تملأ العقل إلَّا شكًّا، ولا القلب إلَّا ظنًّا!!».

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١ ـ حديث «سبعة يظلُّهم الله في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلَّا ظلُّه» أخرجه البخاري (٦٦٠) ومسلم (١٠٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعند البخاري أيضاً (٦٨٠٦) بلفظ: «سبعة يظلُّهم الله يوم القيامة في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلَّا ظلُّه»، وجاء في حديث سلمان عند سعيد بن منصور بلفظ: «سبعةٌ يُظلُّهم الله في ظلِّ عرشه»، ذكره الحافظ في الفتح (٢/ ١٤٤)، وقال: «بإسناد حسن»، ولم أقف على رواية بلفظ «ظل من خلقه» التي أشار إليها الحكمي، وإضافة الظلِّ إلى الله إضافة تشريف، وهو من قبيل إضافة المخلوق إلى الخالق، كبيت الله وناقة الله ونحو ذلك، ولم أقف لأحد من أهل السُّنَّة على قول بأنَّه من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف.

٢ ـ وأمَّا قوله: « والعجيب أنَّ بعضهم يرى أنَّ الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليس له ظلٌّ؛ لأنَّه مُنَزَّه عن ذلك، وفي المقابل يرى أنَّ لله ظلاًّ!! فيا لله العجب! كيف أصبحت العقيدة لا تملأ العقل إلَّا شكًّا، ولا القلب إلَّا ظنًّا!! ».

فهو من الكذب البيِّن والإفك المبين؛ فإنَّ أهلَ السُّنَّة أبعدُ الناس عن القول بأنَّ الرسول ﷺ لا ظلَّ له، والذي يقول مثلَ هذا الكلام بعضُ الصوفية، الذين يقولون: إنَّ الرسولَ ﷺ نورٌ فلا يكون له ظلٌّ، وهو قول باطل؛ لأنَّ نورَ النَّبيِّ ﷺ نورُ هداية، نظيرُ النور الذي وصف الله به القرآن بقوله: ﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا ﴾، ولو كان نورُ الرسول ﷺ حسيًّا كما يزعمون يعكس نورَ الشمس فلا يكون له ظلّ، لَم يحتج إلى الجلوس في ظلِّ الكعبة، والذي جاء في البخاري (٣٨٥٢) عن خبَّاب رضي الله عنه، وفي مسلم (٩٩٠) عن أبي ذر رضي الله عنه، ومثل ذلك ما جاء في حديث جابر في صحيح مسلم (٨٤٣)، وفيه قال: « كنَّا إذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها لرسول الله ﷺ »، وقد قالت أمُّ المؤمنين عائشةُ رضي الله عنها: « كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزَني فقبضتُ رجليَّ، فإذا قام بسطتُهما، قالت: والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » رواه البخاري (٣٨٢)، ومسلم (٥١٢)، فلو كان نورُ النَّبيِّ ﷺ حسيًّا لا يكون معه ظلام الليل لم تحتج عائشة إلى أن تقول « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح »، وعلى هذا فالقول بأنَّ النَّبيَّ ﷺ لا ظلَّ له قول بعض الصوفية، وهو من الغلوِّ والإطراء للرسول ﷺ، وأهل السنَّة والجماعة هم أبعدُ الناس من هذا القول، لكن هذا الحكمي الضال لا يُميِّز بين مبتدع ومُهتد، فيُضيف هذا القولَ للصوفية إلى أهل السُّنَّة وهم بُرآءُ منه، والنور الذي يُثبتونه للرسول ﷺ وللقرآن معناه الهداية، كما قال الله عزَّ

وجلَّ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

وإلى هنا انتهى هذا الردُّ وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن ينفعَ به المردودَ عليهم وغيرَهم وأن يفقِّهَ المسلمين بدينهم وأن يسلِّمَهم من البدع وأن يوفقهم لما تُحمد عاقبته في الدنيا والآخرة، إنَّه سميع مُجيب.

وصلَّى الله وسلَّم وبارَك على عبده ورسوله نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكان الفراغ من كتابة هذا الردِّ في اليوم الخامس عشر من شهر الله المحرم سنة (١٤٢٤هـ)، والحمد لله رب العالمين.



فهرس الموضوعات

المقدمة ١٧٩

١ ـ إهداؤه كتابه نموذج من هدايا الضلال والإضلال ١٨٤

٢ ـ كاتب هذا البحث المزعوم وناشره وصاحب الأَحَدية متعاونون على الإثم والعدوان . ١٨٥

٣ ـ زعمه أنَّه سلفيٌّ سُنِيٌّ، وذِكرُ نماذج من كلامه تُبطل دعواه ١٨٧

٤ ـ زعمه أنَّه حنبليٌّ وأنَّ نقدَه للحنابلة في العقيدة من النَّقد الذاتي، والردُّ عليه ١٩١

٥ ـ بخله بالصلاة على الصحابة الكرام بعد الصلاة على النَّبيِّ ـ ﷺ ـ وآله ١٩٣

٦ ـ زعمه أنَّ مصطلحَ العقيدة مُبتَدعٌ، والردُّ عليه ١٩٤

٧ ـ قدحه في كتب أهل السنَّة في العقيدة والردُّ عليه ٢٠٠

٨ ـ زعمه الاكتفاء بإسلام لا يتعرَّض فيه لجزئيات العقيدة؛ لأنَّ ذلك بزعمه يُفرِّق المسلمين، والردُّ عليه ٢١٣

٩ ـ ثناؤه على أهل البدع وقدحه في أهل السُّنَّة، والرَّد عليه ٢١٦

١٠ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة وسَّعوا جانب العقيدة، فأدخلوا فيها مباحث الصحابة والدجَّال والمهدي وغير ذلك، والردُّ عليه ٢٢٠

١١ ـ قدحه في أفضليَّة أبي بكر وأحقيَّته بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، والردُّ عليه....... ٢٢٢

ـ بيان أحقيَّة أبي بكر بالخلافة ٢٣٠

أولاً: الأحاديث والآثار........................ ٢٣٠

ثانياً: حكاية الإجماع........................ ٢٣٢

ـ الأدلة الدَّالة على تفضيل أبي بكر على غيره من الصحابة ٢٤٠

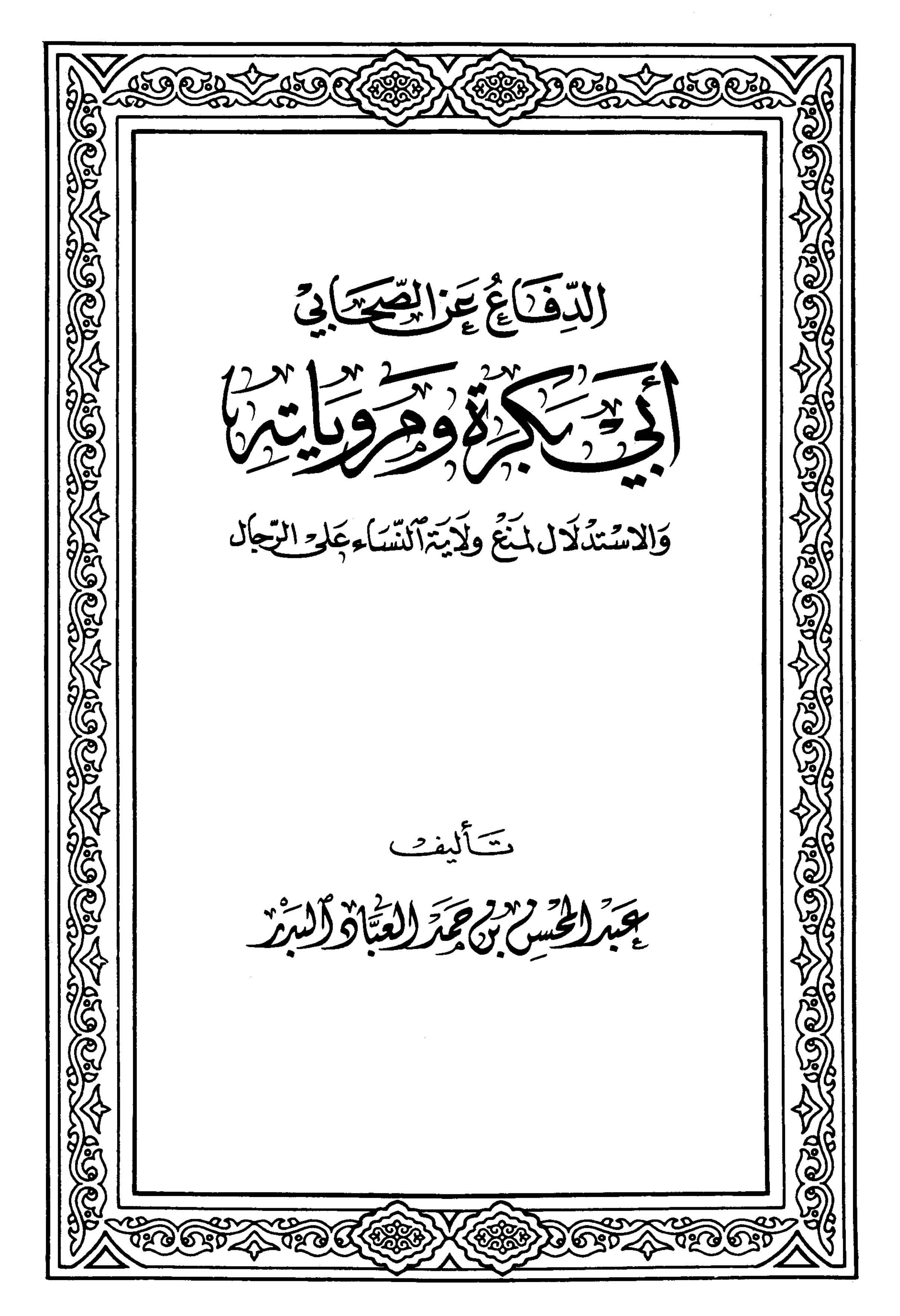
أولاً: الأحاديث المرفوعة........................ ٢٤٠

ثانياً: الآثار الموقوفة على الصحابة ٢٤١

ثالثاً: حكاية الإجماع ٢٤٣
١٢ ـ قدحه في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما، والردُّ عليه ٢٤٦
١٣ ـ اختياره المزعوم للمذهب الحنبلي لنقده في العقيدة والردُّ عليه ٢٥٠
١٤ ـ قدحه في أحاديث صحيحة بعضها في الصحيحين والردُّ عليه ٢٥٥
الحديث الأول: «إنَّ ابني هذا سيد» يعني الحسن ٢٥٥
الحديث الثاني: «تركت فيكم ما إن اعتصمتم به: كتاب الله وسنة نبيِّه» ٢٥٩
الحديث الثالث في تحريق علي الزنادقة........................ ٢٦١
الحديث الرابع: «إنَّ غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار»........ ٢٦٣
الحديث الخامس: «خلق الله آدم على صورته»........................ ٢٦٦
الحديث السادس: «ألا وإنَّ الإيمان حين تقع الفتن بالشام»........................ ٢٦٧
الحديث السابع: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» ٢٧٣
الحديث الثامن: افتراق الأمة إلى أكثر من سبعين فرقة ٢٧٣
١٥ ـ زعمه أنَّ المعوَّل عليه في النصوص ما كان قطعيَّ الثبوت قطعيَّ الدلالة فقط، والردُّ عليه ٢٧٦
١٦ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة مجسِّمة ومشبِّهة والردُّ عليه........................ ٢٨١
١٧ ـ ما ذكره من تأثير العقيدة على الجرح والتعديل والردُّ عليه........................ ٢٩٠
١٨ ـ ثناؤه على المأمون الذي نصر المبتدعة وآذى أهل السنَّة وذمُّه للمتوكِّل الذي نصر السنَّة وأنهى المحنة ٢٩٣
١٩ ـ قدحُه في أهل السنَّة بعدم فهم حجَّة الآخرين والردُّ عليه ٢٩٦
٢٠ ـ زعمه غلوَّ أهل السنَّة في مشايخهم وأئمَّتهم والردُّ عليه........................ ٢٩٨
٢١ ـ زعمه أنَّ نقضَ أهل السنَّة كلام غيرهم ردودُ أفعال، والردُّ عليه ٣٠١

٢٢ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة لا يُدركون معنى الكلام، والردُّ عليه ٣٠٦
٢٣ ـ ما ذكره عن أهل السنَّة من ذمِّ المناظرة والحوار، والجوابُ عن ذلك ٣٠٩
٢٤ ـ تشكيكه في ثبوت السنَّة والإجماع، وزعمه أنَّ أهل السنَّة يُزهِّدون في التحاكم إلى القرآن مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرِّجال، والردُّ عليه ٣١٠
٢٥ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة يُزهِّدون في كبائر الذنوب والموبقات، والردُّ عليه ٣١٧
٢٦ ـ زعمه أنَّ أهل السنَّة يتساهلون مع اليهود والنصارى مع التشدُّد مع المسلمين، والردُّ عليه ٣١٩
٢٧ ـ زعمه أنَّ قاعدة (اتِّباع الكتاب والسنة بفهم سلف الأمَّة) باطلة، وأنَّها بدعةٌ، والردُّ عليه ٣٢٠
٢٨ ـ زعمه أنَّ تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية تقسيمٌ مبتدَع، والردُّ عليه ٣٤٦
٢٩ ـ تشنيعه على الإمام أحمد في مسألة التكفير، والردُّ عليه ٣٥٣
٣٠ ـ رميه أهل السنَّة بالنَّصب وزعمه أنَّ ابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن كثير نواصب، والردُّ عليه ٣٥٥
٣١ ـ استشهاده لباطله بكلام لعَمرو بن مُرَّة ومحمد بن إبراهيم الوزير والمقبلي والصنعاني والقاسمي، والردُّ عليه ٣٦١
٣٢ ـ تكثُّره بأربعة نوابت حُدثاء الأسنان شاركوه في الضلال، وذِكره شيئاً من أباطيلهم، والردُّ عليه وعليهم ٣٧٢
فهرس الموضوعات ٣٩١

* * *



الدفاع عن الصحابي
أبي بكرة ومرويته

والاستدلال لمنع ولاية النساء على الرجال

تأليف

عبد المحسن بن حمد العباد البدر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أمة نبينا محمد ﷺ خير الأمم، وشرف أول قرن فيها بصحبة سيد العرب والعجم، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له الأعلى الأجل الأكرم، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.

أما بعد:

فقد فوجئت بما لم يكن يخطر لي ببال ولا يقع في خيال، عندما سمعت أنَّ الشيخ محمد بن سليمان الأشقر ـ وفَّقَه الله لما فيه الخير والسلامة من الشرِّ ـ قدح في الصحابي الجليل: أبي بكرة رضي الله عنه وفي مروياته التي انفرد بها عن غيره من الصحابة في صحيح البخاري وغيره، وفي مقدمتها حديثه عن النبي ﷺ: « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »، فاستبعدت صدور ذلك منه، ولم أصدق بذلك، ثم وصل إليَّ صورة من مقال له نشر في صحيفة الوطن الكويتية، بتاريخ: ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٤م بعنوان (نظرة في الأدلة الشرعية حول مشاركة المرأة في الوظائف الرئاسية والمجالس النيابية ونحوها).

وأكد صحّة نسبة هذا المقال إليه، بمكالمة هاتفية أجرتها الصحيفة معه نشرتها بتاريخ: ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤م، فاتصلت به هاتفياً أعتب عليه هذه الجرأة، والإقدام على شيء لم يسبقه إليه أحد طيلة القرون الماضية، ورجوت منه بإلحاح أن يرجع عن هذا الذي انفرد به عن علماء المسلمين سلفاً وخلفاً، وسبب قدحه في أبي بكرة رضي الله عنه ثم في مروياته التي انفرد بها؛ أنَّ عمر رضي الله عنه جلده واثنين معه لشهادتهم على المغيرة بن شعبة بالزنى، وكونه رضي الله عنه لم يتب، وذكرت له ما بينه العلماء من أنَّ أبا بكرة شاهد ولم يكن قاذفاً، وفرق بين الشاهد والقاذف،

وقد اتفق العلماء سلفاً وخلفاً على قبول مروياته، ولم يُنقل الطعن فيها عن أحد قبله، ثم إني بعثت إليه كتاباً أكدت عليه فيه إلحاحي برجاء الرجوع عما صدر منه، وأرفقت به أوراقاً مشتملة على شيء من كلام العلماء في فضل أبي بكرة والثناء عليه، وفي قبول مروياته وعدم ردّ شيء منها، ولا زلت آمل رجوعه إلى الحق.

وحاصل ما اشتمل عليه المقال، رميه أبا بكرة رضي الله عنه بالكذب، وزعمه أنَّ صحيح البخاري مشتمل على ما هو موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ، وهذا القدح الخطير في أبي بكرة رضي الله عنه وفي صحيح البخاري، كله من أجل تسويغ وتجويز أن تتولى المرأة الولاية العامة، وهي وسيلة سيئة إلى غاية سيئة، فأبو بكرة رضي الله عنه بريء مما رماه به من الكذب، وصحيح البخاري خال مما زعم وجوده فيه من الموضوع المكذوب على النبي ﷺ، والغاية التي قصدها باطلة بالكتاب والسّنّة والإجماع، وقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ٣٦٤) عن رجل من الحنفية قدح في حديث المصراة بأنَّه من رواية أبي هريرة وأنَّه لم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة، فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس الجلي، قال: «وهو كلام آذى قائله به نفسه، وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه»، وكلام هذا الحنفي في أبي هريرة أسهل بكثير من كلام الشيخ محمد الأشقر في أبي بكرة، والشيخ محمد الأشقر من أهل العلم والفضل عرفته قبل أربعين سنة حين كان مدرِّساً بالجامعة الإسلامية بالمدينة، وهذا الذي حصل منه في أبي بكرة رضي الله عنه ومروياته سقطة شنيعة، لا يجوز أن يتابَع عليها ولا أن يُغترَّ بها، ويجب الحذر منها.

وهذا ردّ يشتمل ـ بعد إيراد مقاله ـ على ما يلي:

أولاً: فضل أبي بكرة ﷺ وثناء العلماء عليه.

ثانياً: قبول العلماء مرويات أبي بكرة ﷺ وأنَّ ما حصل له لا تأثير له في روايته.

ثالثاً: سلامة ما في صحيح البخاري من الانتقاد مما دون الوضع.

رابعاً: ذكر الأدلة على أنَّ المرأة ليست من أهل الولاية العامة، ولا ما دونها من الولاية على الرجال.

خامساً: التعليق على جمل من المقال.

مقال الشيخ محمد الأشقر

نظرة في الأدلة الشرعية حول مشاركة المرأة في الوظائف الرئاسية والمجالس النيابية ونحوها

إنَّ أهم مستند يستند إليه من يدعون أن الشرع الإسلامي يمنع من مشاركة المرأة في الميادين المتقدمة هو الحديث المشهور الذي أخرجه البخاري ح (٤٤٢٥) و(٧٠٩٩)، وأخرجه أيضا الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٠٤٣٨) و(٢٠٤٠٢) و(٢٠٤٥٥)، كلاهما عن أبي بكرة ﷺ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة»، هذا لفظ البخاري، وعند أحمد: «لا يفلح قوم تملكهم امرأة»، هذا الحديث هو المستند الرئيسي لكلِّ من يتكلم في هذا الأمر، ولم يرد هذا الحديث من رواية أي صحابي آخر غير أبي بكرة.

وتصحيح البخاري وغيره لهذا الحديث وغيره من مرويات أبي بكرة ﷺ هو أمر غريب لا ينبغي أن يقبل بحال؛ والحجّة في ذلك ما عرف في كتب التاريخ الإسلامي كما عند الطبري وابن كثير وغيرهما، أنَّ أبا بكرة قذف المغيرة بن شعبة بالزنى، ووصل الخبر إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فأمر بحضور الرجلين من الكوفة إليه في المدينة، فسألهما عن ذلك وطلب عمر ﷺ من أبي بكرة أن يأتي بشهوده على ما ادعاه، فلم تتم الشهادة التي هي كما قال الله تعالى أربعة شهود، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ** ﴾ [النور:٤]، فحكم على من يقذف امرأة محصنة والرجل المحصن مثلها بثلاثة أحكام: **الأول**: أن يجلد ثمانين جلدة، **والثاني**: أن تسقط شهادته فلا تقبل شهادته بعد ذلك على شيء، **والثالث**: أنَّه محكوم عليه

بالفسق، وتمام الآية: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾.

ولذلك جلد عمر رضي الله عنه أبا بكرة ثمانين جلدة حد القذف بالزنى، ثم قال له: تب أقبل شهادتك، فأبى أن يتوب وأسقط عمر رضي الله عنه بعد ذلك شهادته، فكان أبو بكرة بعد ذلك إذا استشهد على شيء يأبى أن يشهد ويقول: إن المؤمنين قد أبطلوا شهادتي.

وقد قال الله تعالى في آية لاحقة: ﴿ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ﴾ [النور:١٣]، أي أنَّهم في حكم الله تعالى كاذبون لا يثبت بقولهم حق، هكذا حكم الله تعالى على من قذف محصناً وهذا منطبق على أبي بكرة، فإن الآية تدمغه بالفسق وبالكذب، وهذا يقتضي رد ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مما انفرد به كهذا الحديث العجيب: «لن يفلح قوم تملكهم امرأة»، فينبغي أن يضم هذا الحديث إلى الأحاديث الموضوعة المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم، على أنا نقول جدلاً: لو صح هذا الحديث افتراضاً جدلياً لكان حجة فقط في منع أن تتولى المرأة الملك أو رئاسة الدولة، ولا يصلح حجة لمنع أن تتولى المرأة القضاء أو إمارة قرية أو مدينة، فليس معنى كون الرجل لا يصلح أن يكون ملكا أنَّه لا يصلح أن يكون قاضيا أو أمير مدينة أو قرية أو يكون رئيس دائرة أو وزيرا أو رئيس وزراء أو نائبا في البرلمان، من احتج بهذا الحديث على ذلك فهو مخطيء خطأ كبيرا بل إنني أعتبره يسيء الفهم جدا، على أنَّ مما يدلُّ على بطلان هذا الحديث أنَّه يقتضي أنَّه لا يمكن أن يفلح قومٌ تتولى رئاسة دولتهم امرأة في حال من الأحوال، ومعنى هذا أنَّه لو وُجدت امرأة على رأس إحدى الدول ونجحت تلك الدولة في أمورها الدنيوية، فيكون ذلك دالاًّ على أنَّ هذا الحديث كذبٌ مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم،

وقد وُجد في العصور الحديثة دولٌ كثيرة تولَّت رئاستها نساءٌ، ونجحت تلك الدول نجاحات باهرة تحت رئاسة النساء، نذكر من ذلك رئاسة أنديرا غاندي للهند ورئاسة مارغريت تاتشر لبريطانيا، وغيرهما كثير في القديم والحديث، وإنما قلنا في الأمور الدنيوية لأنَّ الحديث ورد على ذلك.

ففي رواية البخاري قال أبو بكرة: «لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى» قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة».

بل أقول إن القرآن العظيم قد نقل قصة قوم ملكتهم امرأة، وروى القرآن العظيم أنها نجحت أيما نجاح، وهي ملكة اليمن التي وردت قصتها في القرآن العظيم وأنَّ سليمان جاءه طيره الهدهد فقال: ﴿ **وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ** ﴿٢٢﴾ **إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ** ﴾ [النمل:٢٢-٢٣]، وأنَّ سليمان عليه السلام أرسل إليها كتابا يدعوها إلى الإسلام وأن تأتي إليه مقرة بذلك.

فأحسنت التدبير كل الإحسان فاستشارت رجال دولتها وبذلك ضمنت ولاءهم وطاعتهم لقراراتها، وأرسلت إلى سليمان عليه السلام هدية تستجلب بها وده، فرفض الهدية وأصر على أن يصله منها ومن قومها الطاعة والإذعان، فكان عاقبة ذلك أن سارت بنفسها ومن معها إلى سليمان عليه السلام في مدينة القدس، فذكرت الآيات القصة إلى أن قالت: ﴿ **قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [النمل:٤٤]، فآل أمرها إلى هذه العاقبة الجميلة (اقرأ القصة في سورة النمل ٢٣ ـ ٤٤).

فأي ثناء أثناه الله تعالى على هذه الملكة وعلى النجاح الذي وصلت إليه بحنكتها ودهائها وحسن تقديرها للأمور، حيث استطاعت تجنيب قومها

وبلادها من إفساد الجيوش الغازية وإذلالهم لقومها، ولهذا نقل ابن كثير في تفسيره عن قتادة قال: رحمها الله ورضي عنها ما كان أعقلها في إسلامها وفي شركها، يعني حيث أخرجت قومها من عبادة الشمس إلى عبادة الله تعالى.

هذا وإن في مشاركة المرأة في المجالس النيابية خيراً كثيراً من حيث مشاركتها في الشورى في الأمور العامة، خاصة وأنَّ النساء يلتفتن أكثر من الرجال إلى الأمور الخاصة بالبيوت والأسر والأطفال، وعلى مجلس الأمة قبل أن يتيح للنساء المشاركة في الترشيح والانتخاب أن يضع الضوابط الشرعية لمنع الانفلات المخالف للشرع قدر الإمكان، والله تعالى المسؤول أن يوفق العاملين لمصلحة البلاد إلى ما فيه خيرها وأن يجنبهم المزالق والأضرار.

* * *

فضل أبي بكرة رضي الله عنه وثناء العلماء عليه

أبو بكرة: هو نفيع بن الحارث، وقيل ابن مسروح الثقفي، تدلّى من حصن الطائف ببكرة، فقيل له أبو بكرة، واشتهر بها، وكان عبداً فأعتقه النبي ﷺ وعُدّ من مواليه، وكانت وفاته في خلافة معاوية سنة (٥٢هـ)، وكل ما جاء من ثناء على الصحابة رضي الله عنهم، فأبو بكرة رضي الله عنه داخل فيه، وجاء عن جماعة من العلماء الثناء عليه على سبيل الخصوص، ومن ذلك:

١ـ قال الحسن البصري رحمه الله: «لم ينزل البصرة من الصحابة ممن سكنها أفضل من عمران بن حصين وأبي بكرة» (الاستيعاب مع الإصابة ٤/ ٢٤).

٢ ـ وقال سعيد بن المسيب: «وكان مثل النصل من العبادة حتى مات رحمه الله» (الاستيعاب مع الإصابة ٤/ ٢٤).

٣ـ وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي: «لم يسكن البصرة قط بعد عمران بن حصين أفضل من أبي بكرة، وكان أقول بالحق من عمران» ذكره علاء الدين مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٧٦).

٤ـ وقال ابن سعد في الطبقات (٧/ ١٦): «وكان رجلاً صالحاً ورعاً».

٥ ـ وقال ابن عبد البر وابن حجر: «وكان من فضلاء الصحابة» (الاستيعاب مع الإصابة: ٤/ ٢٤)، و(الإصابة: ٦/ ٢٥٢).

٦ـ وقال أبو الحسن العجلي: «كان من خيار أصحاب النبي ﷺ» ذكره المزي في ترجمته في (تهذيب الكمال).

٧ـ وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: (١/ ١٩٨): «وكان أبو بكرة من الفضلاء الصالحين، ولم يزل على كثرة العبادة حتى توفي».

٨ ـ وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: (٣/ ٦): « وكان من فقهاء الصحابة ».

٩ ـ وقد قسم ابن القيم في إعلام الموقعين: (١/ ١٢) أئمة الفتوى من الصحابة إلى مكثرين ومتوسطين ومقلين، وذكر في المتوسطين في الفتوى أبا بكرة ﷺ.

١٠ ـ وقال ابن كثير في (البداية والنهاية:١١/ ٢٤٩): « وأما أبو بكرة، فصحابي جليل كبير القدر ».

١١ ـ وقال يحيى بن أبي بكر العامري في الرياض المستطابة (ص:٢٨٣): « وكان أبو بكرة من ذوي المزايا من أصحاب رسول الله ﷺ ».

* * *

قبول العلماء مرويات أبي بكرة ﷺ، وأنَّ ما حصل له لا تأثير له في روايته

أجمع علماء المسلمين سلفاً وخلفاً طيلة أربعة عشر قرناً وزيادة على قبول مرويات أبي بكرة ﷺ، وأثبتها علماء الحديث في دواوين السّنّة، ومنهم الأئمة السّتّة، البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وله في هذه الكتب الستة خمسة وخمسون حديثاً، ذكر أطرافها المزي في تحفة الأشراف من رقم (١١٦٥٤) إلى رقم (١١٧٠٨)، وله في مسند الإمام أحمد اثنان وخمسون ومائة حديث بالمكرر، من رقم (٢٠٣٧٣) إلى رقم (٢٠٥٢٤)، وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٩٨): « رُوي له عن رسول الله ﷺ مائة حديث واثنان وثلاثون حديثاً، اتفق البخاري ومسلم منها على ثمانية

أحاديث، وانفرد البخاري بخمسة ومسلم بحديث ».

وأما جلد أبي بكرة ﷺ في شهادته على المغيرة ﷺ بالزنى، وكونه لم يتب، فذلك لا تأثير له في قبول روايته، لأنَّه لم يكن قاذفاً وإنما كان شاهداً، وفرق بين الشاهد في الزنى والقاذف فيه، وما زعمه من أنَّ آية: ﴿ **لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ** ﴾، تدمغه بالفسق والكذب، وأنَّ هذا يقتضي ردّ ما رواه عن النبي ﷺ مما انفرد به، فهو زعم باطل وفهم خاطئ، فإنَّ الآية في القذفة وليست في الشهود، فهو داخل في الشهداء في الآية وليس من القذفة، وجلده لعدم كمال النصاب، وعدم توبته لا تأثير له في قبول روايته؛ لأنَّ كمال النصاب ليس من فعله، وعلى القول بتأثير ما حصل له في شهادته تحمُّلاً وأداءً، فإنَّ ذلك قد انتهى بوفاته ﷺ، ولا تأثير له في روايته التي قبلها العلماء واحتجُّوا بها على مختلف العصور، وشذوذ الشيخ محمد الأشقر عنهم بعد أربعة عشر قرناً وجوده مثل عدمه لا اعتبار له، وقد أوضح ذلك العلماء وبينوه، ومما جاء عنهم في ذلك:

١ ـ قال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي في كتابه (الواضح في أصول الفقه:٥/ ٢٧): « قال أحمد: ولا يرد خبر أبي بكرة ولا من جُلد معه لأنَّهم جاؤوا مجيء الشهادة، ولم يأتوا بصريح القذف، ويسوغ فيه الاجتهاد ولا ترد الشهادة بما يسوغ فيه الاجتهاد ».

ثم قال ابن عقيل: « ولما نص على أنَّه لا ترد الشهادة في ذلك، كان تنبيهاً على أنَّه لا يرد الخبر، لأنَّ الخبر دون الشهادة، ولأنَّ نقصان العدد معنى في غيره، وليس بمعنى من جهته ».

٢ ـ قال أبو بكر الإسماعيلي في (المدخل): « لم يمتنع أحد من التابعين فمن

بعدهم من رواية حديث أبي بكرة والاحتجاج به، ولم يتوقف أحد من الرواة عنه ولا طعن أحد على روايته من جهة شهادته على المغيرة، هذا مع إجماعهم أن لا شهادة لمحدود في قذف غير تائب فيه، فصار قبول خبره جارياً مجرى الإجماع، كما كان رد شهادته قبل التوبة جارياً مجرى الإجماع » ذكره علاء الدين مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال: ١٢/ ٧٧).

٣ ـ قال أبو إسحاق الشيرازي في (شرح اللمع: ٢/ ٦٣٨): « وأما أبو بكرة ومن جُلد معه في القذف، فإن أخبارهم مقبولة لأنَّهم لم يُخرجوا القول مخرج القذف، وإنما أخرجوه مخرج الشهادة، وجلدهم عمر ﷺ باجتهاده، فلا يجوز ردّ أخبارهم ».

٤ ـ قال الإمام أبو بكر البيهقي: « كل من روى عن النبي ﷺ ممن صحبه أو لقيه فهو ثقة لم يتهمه أحد ممن يحسن علم الرواية فيما روى » ذكره العلائي في كتابه (تحقيق منيف الرتبة ص:٩٠).

وأصحاب رسول الله ﷺ ﷺ أجل من أن يقال في الواحد منهم ثقة، ويكفيه شرفاً وفضلاً ونبلاً أن يقال فيه: صحب رسول الله ﷺ، قال النسائي في سفيان الثوري: « هو أجلُّ من أن يُقال فيه: ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله ممن جعله للمتقين إماماً » ذكره الحافظ في ترجمته في تهذيب التهذيب، فأصحاب الرسول ﷺ أولى بأن يُقال في أحدهم: أجل من أن يُقال فيه: ثقة.

٥ ـ قال أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني في (التمهيد:٣/ ١٢٧): « إذا كان الراوي محدوداً في قذف فلا يخلو: أن يكون قذف بلفظ الشهادة أو بغير لفظها، فإن كان بلفظ الشهادة لم يرد خبره، لأنَّ نقصان عدد الشهادة ليس

من فعله، فلم يرد به خبره، ولأنَّ الناس اختلفوا: هل يلزمه الحد أم لا؟ وإن كان بغير لفظ الشهادة ردّ خبره، لأنَّه أتى بكبيرة إلَّا أن يتوب ».

٦ ـ قال ابن قدامة في (روضة الناظر:١/ ٣٠٣): « المحدود في القذف إن كان بلفظ الشهادة فلا يرد خبره؛ لأنَّ نقصان العدد ليس من فعله، ولهذا روى الناس عن أبي بكرة، واتفقوا على ذلك وهو محدود في القذف، وإن كان بغير لفظ الشهادة فلا تقبل روايته حتى يتوب ».

وقال الشيخ عبد القادر بدران في حاشيته على روضة الناظر: « المحدود بسبب كونه قذف غيره إما أن يكون قذفه بلفظ الشهادة مثل أن يشهد على إنسان بالزنا، أو بغير لفظ الشهادة مثل من قال لغيره يا زان، فإن كان قذفه بلفظ الشهادة لم يرد خبره وقبلت روايته لأنَّه إنما يُحدُّ والحالة هذه لعدم كمال نصاب الشهادة بالزنا وهو أربعة، إذ لو كملوا لحُدّ المشهود عليه دون الشهود، وعدم كمال نصاب الشهادة ليس من فعل هذا الشاهد المحدود حتى يعاقب برد شهادته، وإن كان قذفه بغير لفظ الشهادة كقوله: يا زان يا عاهر ونحوه ردت شهادته حتى يتوب؛ لأنَّ هذا القاذف كان بسبب من فعله وهو قذْفُه فعوقب عليه بالحد وسُلب منصب الشهادة، فإذا تاب قبلت شهادته قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ أي: فاقبلوا شهادتهم بعد التوبة ».

وقال شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في مذكرته في أصول الفقه على روضة الناظر (ص:١٢٥): « حاصل ما ذكر في هذا الفصل أنَّ في إبطال الرواية بالحد في القذف تفصيلاً، فإن كان المحدود شاهداً عند

الحاكم بأنَّ فلاناً زنى وحُدّ لعدم كمال الأربعة، فهذا لا ترد به روايته؛ لأنَّه إنما حُدّ لعدم كمال نصاب الشهادة في الزنى، وذلك ليس من فعله، وإن كان القذف ليس بصيغة الشهادة، كقوله لعفيف: يا زان ويا عاهر ونحو ذلك، بطلت روايته حتى يتوب أي ويصلح، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ﴾، واستدل المؤلف رحمه الله لما ذكره من الفرق بين الحد على سبيل القذف والحد على سبيل عدم كمال النصاب في الشهادة بقصة أبي بكرة؛ لأنَّه متفق على قبول روايته مع أنَّه محدود في شهادته على المغيرة بن شعبة الثقفي بالزنا، والشهادة في هذا ليست كالرواية، فلا تقبل شهادة المحدود في قذف أو شهادة حتى يتوب ويصلح، بدليل قول عمر لأبي بكرة: تب أقبل شهادتك، خلافاً لمن جعل شهادته كروايته فلا ترد وهو محكي عن الشافعي، والحاصل أن القاذف بالشتم تُرد شهادته وروايته بلا خلاف حتى يتوب ويصلح، والمحدود في الشهادة لعدم كمال النصاب تقبل روايته دون شهادته، وقيل تقبل شهادته وروايته، وقصة أبي بكرة المشار إليها أنَّه شهد على المغيرة بن شعبة بالزنا هو وأخوه زياد ونافع بن الحارث وشبل بن معبد[1]، فتلكأ زياد أو غيره في الشهادة، فجلد عمر الثلاثة المذكورين.

قال مقيده عفا الله عنه: يظهر لنا في هذه القصة أنَّ المرأة التي رأوا المغيرة رضي الله عنه مخالطاً لها عندما فتحت الريح الباب عنهما، إنما هي زوجته ولا يعرفونها، وهي تشبه امرأة أخرى أجنبية كانوا يعرفونها تدخل على المغيرة وغيره من

(١) في المطبوعة (سعيد بن سهل)، والمعروف أنَّ أحد الشهود (شبل بن معبد)، فيكون فيها قلب وتصحيف.

الأمراء، فظنوا أنَّها هي، فهم لم يقصدوا باطلاً، ولكن ظنهم أخطأ وهو لم يقترف إن شاء الله فاحشة لأنَّ أصحاب رسول الله ﷺ يعظم فيهم الوازع الديني الزاجر عما لا ينبغي في أغلب الأحوال، والعلم عند الله ».

وهذا الذي ذكره شيخنا رحمه الله من توجيه ما جاء في القصة، هو اللائق بمقام أصحاب رسول الله ﷺ، رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم.

٧ ـ قال العلائي في كتابه تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة (ص:٩٢): « وقد ذكر جماعة من أئمة الأصول في هذا الموضع قصة أبي بكرة ومن جلد عمر رضي الله عنه في قذف المغيرة بن شعبة وأنَّ ذلك لم يقدح في عدالتهم، لأنَّهم إنما أخرجوا ذلك مخرج الشهادة ولم يخرجوه مخرج القذف، وجلدهم رضي الله عنه باجتهاده، فلا يجوز ردّ أخبارهم بل هي كغيرها من أخبار بقية الصحابة رضي الله عنهم ».

٨ ـ قال الزركشي محمد بن بهادر الشافعي في (البحر المحيط:٤/ ٢٩٩): « قال الصيرفي والقاضي أبو الطيب والشيخ أبو إسحاق وغيرهم: وأما أمر أبي بكرة وأصحابه، فلما نقص العدد أجراهم عمر رضي الله عنه مجرى القذفة، وحدّه لأبي بكرة بالتأويل، ولا يوجب ذلك تفسيقاً، لأنَّهم جاؤوا مجيء الشهادة، وليس بصريح في القذف، وقد اختلفوا في وجوب الحدّ فيه، وسوغ فيه الاجتهاد، ولا ترد الشهادة بما يسوغ فيه الاجتهاد ».

ويتحصَّل من هذه النقول ما يلي:

الأول: أنَّ رواية أبي بكرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ مقبولةٌ عند العلماء باتفاق، ولم يخالف في ذلك واحد منهم في القديم والحديث، وأوَّل من تفوَّه بخلاف ذلك الشيخ محمد الأشقر في القرن الخامس عشر، وكنت قد سألته هاتفيًّا: هل

تعلم أحداً سبقك إلى القول بردِّ رواية أبي بكرة؟ فأجاب بالنفي، وتقدَّم في كلام الإسماعيلي المتوفى سنة (٣٧١هـ) قوله: « لم يمتنع أحد من التابعين فمن بعدهم من رواية حديث أبي بكرة والاحتجاج به، ولم يتوقف أحد من الرواة عنه ولا طعن أحد على روايته من جهة شهادته على المغيرة »، وتقدَّم أيضاً قول البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ): « كلُّ من روى عن النَّبيِّ ﷺ ممَّن صحبه أو لقيه فهو ثقة لم يتَّهمه أحد ممَّن يحسن علم الرواية فيما روى ».

الثاني: أنَّ القاذفَ بلفظ الشتم كأن يقول: (يا زان! أو يا عاهر!) تُردُّ شهادته وروايته اتفاقاً، إلَّا أن يتوب ويصلح.

الثالث: أنَّ القاذفَ بلفظ الشهادة دون الشتم مختلف في ردِّ شهادته إذا لم يتب دون روايته، ومن العلماء من قال بقبول شهادته كروايته، ومنهم من قال بعدم إقامة الحدِّ عليه، والتفصيل الذي ذكره شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله الذي تقدَّم نقله تحرير بديع وتحقيق بالغ الأهمية.

❋ ❋ ❋

سلامة ما في صحيح البخاري من الانتقاد مما دون الوضع

صحيح البخاري هو أصح الكتب المدونة في حديث رسول الله ﷺ، وهو مشتمل على حديث أبي بكرة رضي الله عنه: « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »، الذي قال فيه الشيخ محمد الأشقر: « فينبغي أن يضم هذا الحديث إلى الأحاديث الموضوعة المكذوبة على النبي ﷺ »، ولم أسمع قبل هذا الكلام عن أحد من أهل العلم دعوى أن في صحيح البخاري شيئاً موضوعاً مكذوباً على رسول الله ﷺ، بل إن الجهابذة النقّاد من العلماء غربلوا أحاديثه للوقوف على علة لبعض

الأحاديث فيه، وكان كل ما اجتمع لهم من ذلك شيئاً يسيراً، ولم يُسَلَّم لهم ذلك الانتقاد إلَّا في شيء نادر، وقد ذكرت خلاصة ذلك في مقدمة كتابي (**عشرون حديثاً من صحيح البخاري**) المطبوع قبل خمسة وثلاثين عاماً أنقله هنا:

انتقاد بعض الحفاظ بعض الأحاديث في صحيح البخاري والجواب عن ذلك:

ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أنَّ الدارقطني وغيره من الحفاظ انتقدوا على الصحيحين مائتين وعشرة أحاديث، اشتركا في اثنين وثلاثين حديثا وانفرد البخاري عن مسلم بثمانية وسبعين حديثاً وانفرد مسلم عن البخاري بمائة حديث، وقد عقد فصلاً خاصاً للكلام على الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري أورد فيه الأحاديث على ترتيب الصحيح وأجاب عن الانتقادات فيها تفصيلاً، وقد أجاب عنها في أول الفصل إجمالاً حيث قال: والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، ثم ذكر بعض ما يؤيد ذلك، ثم قال: فإذا عرف وتقرر أنَّهما لا يخرجان من الحديث إلَّا ما لا علة له أو له علة إلَّا أنَّها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً:

الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.

الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها.

الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة.

الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

السادس: ما اختلف فيه بتعيين بعض ألفاظ المتن.

وفي ضمن ذكره لهذه الأقسام ذكر الجواب عن ذلك في الجملة وأشار إلى بعض الأحاديث المنتقدة التي فصل القول فيها بما يوضح الجواب الإجمالي، ثم قال: فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلَّا النادر وقال في نهاية الفصل: هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق، إلى أن قال: فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنَّف في نفسه وجل تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم.

❊ ❊ ❊

ذكر الأدلة على أنَّ المرأة ليست من أهل الولاية العامة ولا ما دونها من الولاية على الرجال

دلَّت الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أنَّ المرأة ليست من أهل الولاية على الرجال، ومنها ما يلي:

الدليل الأول: قول الله عز وجل: ﴿ **وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ** ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقوله: ﴿ **ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ** ﴾ [النساء: ٣٤]، وقوله: ﴿ **وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞۗ** ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ففي الآية الأولى: أنَّ رسل الله من الرجال لا من النساء، وفي ذلك تفضيل لهم عليهن، وفي الآية الثانية: بيان أنَّ القوامة إنما هي للرجال على النساء، لما فُضلوا به عليهن، وفي الآية الثالثة: تفضيل الرجال على النساء؛ لأنَّ لهم عليهن درجة، وهذا فيه دلالة على أنَّ الولاية العامة إنما تكون لمن جعل الله الرسالة فيهم، وهم الرجال ومن جعلهم الله قوامين على النساء، وجعل لهم عليهن درجة، وأنَّها لا تكون لمن لم يُرسل منهن أحد، ومن هن مَقُوم عليهن لا قوّامات، ومن هن دون الرجال درجة، وقد جاءت الشريعة بتفضيل الرجال على النساء في الميراث والشهادة والعتق والعقيقة والدية، حيث جُعلت المرأة على النصف من الرجل في هذه الخمس.

الدليل الثاني: قوله ﷺ: « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي بكرة ﵁ في موضعين (٤٤٢٥) و(٧٠٩٩) بهذا اللفظ، وليس في صحيحه: « أسندوا أمرهم إلى امرأة » كما ذكر ذلك الشيخ محمد الأشقر، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٤٠٢)، (٢٠٤٧٤)، (٢٠٤٧٧) بلفظ: « أسندوا أمرهم إلى امرأة » و(٢٠٤٣٨)، (٢٠٤٧٨)، (٢٠٥١٧) بلفظ: « تملكهم امرأة » و(٢٠٥٠٨) بلفظ: « ما أفلح قوم تلي أمرهم امرأة »، وأخرجه النسائي في كتاب القضاء من سننه (٥٣٨٨) [**باب: النهي عن استعمال النساء في الحكم**]، ولفظه: « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »، وأخرجه الترمذي (٢٢٦٢) بمثل لفظ البخاري والنسائي، وقال:

« هذا حديث صحيح ».

وهذا الحديث واضح الدلالة على أنَّ المرأة ليست من أهل الولاية العامة، بل في ذكر النسائي له في كتاب القضاء، دلالة على أنَّها ليست أهلاً لما دون ذلك وهو القضاء.

وتصحيح الحديث والاعتماد عليه في أنَّ المرأة ليست من أهل الولاية العامة هو الذي عليه العلماء سلفاً وخلفاً، ولا عبرة بمخالفة الشيخ محمد الأشقر وحده لهم في الطعن في الحديث وفي تسويغ تولِّي المرأة الولاية العامة؛ فإنَّ القدح في هذا الحديث والصحابي الذي رواه من محدثات القرن الخامس عشر.

الدليل الثالث: أنَّ الشريعة جاءت باحتجاب النساء عن الرجال، ومنع الاختلاط بين الرجال والنساء، وقد قال ﷺ: « المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان » رواه الترمذي (١١٧٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقال: « هذا حديث حسن صحيح غريب »، وانظر إرواء الغليل (٢٧٣)، وقال شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله عن هذا الحديث في كتابه (أضواء البيان) في تفسير سورة الأحزاب (٦/ ٥٩٦): « وما جاء فيه من كون المرأة عورة يدل على الحجاب للزوم ستر كل ما يصدق عليه اسم العورة ».

ومن أوضح ما يستدل به من السنة على وجوب تغطية المرأة وجهها عن الرجال الأجانب، ما جاء فيها أنَّ النساء يغطين أقدامهن، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة »، فقالت أم سلمة: فكيف يصنعن النساء بذيولهن؟ قال: « يرخين شبراً »، فقالت: إذن تنكشف أقدامهن! قال: « فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه »

رواه أهل السنن وغيرهم وقال الترمذي (١٧٣١): «هذا حديث حسن صحيح»، فإنَّ مجيء الشريعة بتغطية النساء أقدامهن يدل دلالة واضحة على أنَّ تغطية الوجه واجب؛ لأنَّه موضع الفتنة والجمال من المرأة، وتغطيته أولى من تغطية الرجلين.

وفي صحيح البخاري (٨٧٠) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا سلّم قام النساء حين يقضي تسليمه، ويمكث هو في مُقامه يسيراً قبل أن يقوم، قال: نرى ـ والله أعلم ـ أنَّ ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن أحد من الرجال» ورواه النسائي (١٣٣٣) ولفظه: «أنَّ النساء في عهد رسول الله ﷺ كنَّ إذا سلّمن من الصلاة قمن، وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال»، وقد جاء في القرآن الكريم أنَّ ترك الاختلاط بين الرجال والنساء كان في الأمم السابقة، قال الله عز وجل عن نبيه موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ﴾ [القصص:٢٣-٢٤]، ففي هذه القصة أنَّ هاتين المرأتين احتاجتا إلى سقي غنمهما وانتظرتا حتى ينتهي الرجال من سقي أغنامهم، واعتذرتا لموسى عليه الصلاة والسلام بأنَّ أباهما شيخ كبير لا يتمكن من الحضور لسقي الغنم مع الرجال، فسقى لهما موسى عليه الصلاة والسلام، ومعلوم أنَّ ولاية المرأة لا تتأتى إلَّا مع الاختلاط، وقد جاءت الشريعة بمنعه، وفي كون النساء يحتجبن عن الرجال دلالة على أنَّهن لسن أهلاً للولاية العامة، بل ولا ما دونها من الولايات التي يكنَّ فيها مرجعاً للرجال.

قال ابن القيم في الطرق الحكمية (ص:٢٨٠): «ومن ذلك أنَّ ولي الأمر يجب عليه أن يمنع من اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق والفُرَج ومجامع الرجال»، وقال (ص:٢٨١): «ولا ريب أنَّ تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال أصل كل بلية وشر، وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة، كما أنَّه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة، واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا، وهو من أسباب الموت العام والطواعين المتصلة».

الدليل الرابع: أنَّ المرأة ممنوعة من السفر إلَّا ومعها محرم، وممنوعة من خلوة الرجل الأجنبي بها إلَّا ومعها محرم، ففي صحيح البخاري (١٨٦٢) ومسلم (٣٢٧٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «لا تسافر المرأة إلَّا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها رجل إلَّا ومعها محرم»، فقال رجل: يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وامرأتي تريد الحج؟ فقال: «اخرج معها»، فقد أرشد النبي ﷺ الرجل السائل في هذا الحديث إلى ترك الجهاد ليسافر مع امرأته للحج، وقد وردت أحاديث أخرى في تحريم الخلوة بالمرأة إلَّا مع ذي محرم، وتحريم سفرها إلَّا مع ذي محرم، وهي دالة على أنَّ المرأة ليست من أهل الولاية العامة ولا ما دونها من الولايات على الرجال، وكيف تلي الأمر من لا تسافر إلَّا مع ذي محرم؟ ومن لا يخلو بها رجل إلَّا مع ذي محرم؟

الدليل الخامس: أنَّ ولي الأمر إذا كان في جماعة وحضرت الصلاة، أولى بالإمامة من غيره، لقوله ﷺ: «ولا يؤُمَنَّ الرجلُ الرجلَ في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكرمته إلَّا بإذنه» رواه مسلم (١٥٣٣) عن أبي مسعود رضي الله عنه، ورواه النسائي (٧٨٣) بلفظ: «لا يُؤَم الرجل في سلطانه، ولا يُجلس على تكرمته إلَّا بإذنه»، أورده في ترجمة (اجتماع القوم وفيهم الوالي)، والمرأة لا يجوز

أن تؤم الرجال في الصلاة، فلا تؤمهم في أمور الدنيا، والنساء لا تجب عليهن الجماعة، وصلاتهن في بيوتهن أفضل من صلاتهن في المساجد، وإذا حضرن إلى المساجد ابتعدن عن الرجال، لقوله ﷺ: « خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها » رواه مسلم (٩٨٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الدليل السادس: أنَّ من صفات النساء الضعف والجزع، والرجال أشد منهن قوة وأكثر تحملاً، ولهذا جاء الوعيد في النياحة على الميت مضافاً إلى النساء، لأنَّ الجزع وعدم الصبر غالب عليهن، وكان ﷺ يأخذ على النساء عند البيعة ألاّ يَنحن، فعن أم عطية رضي الله عنها قالت: « أخذ علينا رسول الله ﷺ عند البيعة أن لا ننوح » رواه البخاري (١٣٠٦) ومسلم (٢١٦٤). وفي صحيح مسلم (٢٨٨) عن أبي موسى رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ: « بريء من الصالقة والحالقة والشاقة »، والصالقة التي ترفع صوتها عند المصيبة، والحالقة التي تحلق رأسها، والشاقة التي تشق ثوبها، والولاية في الشرع ثبتت لأهل القوة والصبر، لا لذوات الجزع والضعف، و(تاتشر) البريطانية، التي استشهد الشيخ محمد الأشقر بولايتها لبريطانيا، لما وقعت الحرب بين بريطانيا والأرجنتين، على جزر (فوكلاند) وضُربت إحدى السفن البريطانية، بكت كما أذيع في حينه؛ لأنَّ الجزع والضعف من صفات النساء.

الدليل السابع: أنَّ تاريخ الإسلام خال من ولاية النساء الولاية العامة، بل وحتى الولايات الخاصة التي تكون فيها النساء مرجعاً للرجال، ولم يثبت عن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين تولية امرأة في قضاء أو إمارة قرية، أو غير ذلك، وقد قال عليه الصلاة والسلام في حديث العرباض بن سارية: « فإنه من يعش

منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ... » الحديث.

قال ابن قدامة في المغني (١٤/ ١٣): « ولا تصلح للإمامة العظمى، ولا لتولية البلدان، ولهذا لم يول النبي ﷺ ولا أحد من خلفائه ولا مَن بعدهم امرأة قضاءً ولا ولاية بلدٍ، فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يَخْلُ منه جميع الزمان غالباً »، وكانت وفاة ابن قدامة سنة (٦٢٠هـ).

الدليل الثامن: أنَّ الأمة مجمعة على أنَّ المرأة لا تتولى الولاية العامة، حكى الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم منهم ابن حزم، قال في كتابه الفصل (٤/ ١٧٩): « وجميع فرق أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز إمامة امرأة ... »، وقال البغوي في شرح السنة (١٠/ ٧٧): « اتفقوا على أنَّ المرأة لا تصلح أن تكون إماماً ولا قاضياً؛ لأنَّ الإمام يحتاج إلى الخروج لإقامة أمر الجهاد والقيام بأمور المسلمين، والقاضي يحتاج إلى البروز لفصل الخصومات، والمرأة عورة لا تصلح للبروز »، وقال شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان (١/ ٥٥): « من شروط الإمام الأعظم كونه ذكراً، ولا خلاف في ذلك بين العلماء »، والقول بأنَّ المرأة لا تتولى القضاء ولا غيره من الولايات التي تكون فيها المرأة مرجعاً للرجال، هو الذي دلت عليه الأدلة التي تقدم ذكرها، من أنَّ المرأة تحتجب عن الرجال ولا تخالطهم، وكذا خُلُوّ تاريخ الإسلام من ذلك، كما ذكره صاحب المغني، وتقدم قريباً.

وكما أنَّ المرأة ليست أهلاً للولاية العامة، فهي أيضاً ليست أهلاً لأنَّ تولي غيرها، ولهذا لما بايع الصحابة رضي الله عنهم أبا بكر رضي الله عنه لم يُنقل أنَّه كان فيهم امرأة واحدة، لا في سقيفة بني ساعدة، ولا في المسجد بعد ذلك، بل الولاية يتولاها الرجال، والذين يُولونها غيرهم هم الرجال.

التعليق على جُمل من المقال

اشتمل مقال الشيخ محمد الأشقر على القدح في حديث أبي بكرة ﵁: «لن يفلح قومٌ ولوا أمرهم امرأة» من جهة إسناده ومتنه، أمَّا قدحه في إسناده، فعلَّتُه عنده كونه من رواية أبي بكرة ﵁، وقد أسرف على نفسه، فنال من أبي بكرة ﵁ ووصفه بالكذب والوضع، وعاب على البخاري وغيره إخراج حديثه؛ فقد جاء في مقاله قوله: «وتصحيح البخاري وغيره لهذا الحديث وغيره من مرويات أبي بكرة ﵁ هو أمر غريب لا ينبغي أن يُقبل بحال ...»!! وقوله: «... وهذا منطبق على أبي بكرة؛ فإنَّ الآية تدمغه بالفسق والكذب، وهذا يقتضي رد ما رواه عن النبيِّ ﷺ مِمَّا انفرد به، كهذا الحديث العجيب (لن يفلح قوم تملكهم امرأة)، فينبغي أن يُضَمَّ هذا الحديث إلى الأحاديث الموضوعة المكذوبة على النَّبيِّ ﷺ»!!.

وهذا الكلام في أبي بكرة ﵁ من أبطل الباطل وأقبح ما يكون من الكلام، ومن أعجب العجب أن يُقدح في إسناد حديث من أجل صحابيِّه الذي رواه عن رسول الله ﷺ، ولأوَّل مرة في حياتي أسمع القدح في حديث في صحيح البخاري من رجل من أهل السنة له اشتغال بالعلم الشرعي، من أجل الصحابي الذي رواه ووَصْفه بأسوأ صيغ الجرح، وهي: وضع الحديث والكذب فيه على رسول الله ﷺ، وإنَّها - والله! - لإحدى الكبر أن يأتي آت في القرن الخامس عشر فيتفوَّه في صحابي جليل بما لم يسبقه إليه بشر، وإنَّ ذلك لبهتان عظيم وإفك مبين!

وكان الأليق بقائل هذا الكلام أن يتَّهم رأيه ولا يتَّهم هذا الصحابي الجليل ﵁ وأرضاه.

وأمَّا قدحه في متن الحديث، فقد قال: « على أنَّا نقول جَدلاً: لو صحَّ هذا الحديث افتراضاً جدليًّا لكان حجةً فقط في منع أن تتولى المرأة الملك أو رئاسة الدولة، ولا يصلح حجة لمنع أن تتولى المرأة القضاء أو إمارة قرية أو مدينة ... مَن احتج بهذا الحديث على ذلك فهو مخطئٌ خطأً كبيراً بل إنني أعتبره يسيء الفهم جدًّا »!!

وقال: « على أنَّ مما يدلُّ على بطلان هذا الحديث أنَّه يقتضي أنَّه لا يمكن أن يفلح قومٌ تتولى رئاسة دولتهم امرأة في حال من الأحوال، ومعنى هذا أنَّه لو وُجدت امرأة على رأس إحدى الدول ونجحت تلك الدولة في أمورها الدنيوية فيكون ذلك دالاً على أنَّ هذا الحديث كذبٌ مكذوب على النبي ﷺ، وقد وُجد في العصور الحديثة دولٌ كثيرة تولَّت رئاستها نساءٌ، ونجحت تلك الدول نجاحات باهرة تحت رئاسة النساء ... »!!

والجواب عن الإيراد الأول أنَّ الحديث شامل لمنع المرأة من الولاية العامة والخاصة، وقد مرَّ عن الإمام النسائي الاستدلال به على منع المرأة من القضاء، حيث أورده في كتاب القضاء، في « باب النهي عن استعمال النساء في الحكم »، واستدلَّ به أيضاً الشوكاني في السيل الجرار (٤/ ٢٧٣)، فقال: « وليس بعد نفي الفلاح شيء من الوعيد الشديد، ورأس الأمور هو القضاء بحكم الله عزَّ وجلَّ، فدخوله فيها دخولاً أوَّليًّا »، وكذا ما تقدَّم من احتجاب النساء ومنع اختلاطهنَّ بالرجال، وأنَّ المرأة لا تسافر إلَّا مع ذي محرم، ولا يخلو بها رجل إلَّا مع ذي محرم، فإنَّ الحكم في ذلك يشمل الولاية العامة والخاصة، وأيضاً ما تقدَّم نقله عن صاحب المغني من عدم وجود الولايات الخاصة للنساء في زمنه ﷺ وزمن الخلفاء الراشدين وما بعد ذلك إلى زمنه في القرن السابع.

والجواب عن الإيراد الثاني أنَّه لو تسلَّطت امرأة على الرجال أو سلَّطوها على أنفسهم ـ وهو غير جائز لهم شرعاً ـ وحصل لها نجاح في سياستها إن سُلِّم ذلك النجاح، فإنَّ ذلك من الأمور النادرة، والنادر لا حكم له، وإنَّما الحكم للغالب، وعلى هذا فالواجب اتهام العقول واحترام النقول وتعظيمها، ومثل هذا العموم في الحديث العموم في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ** ﴾ [الزخرف: ٤٣]، فإنَّ المراد به الغالب، قال شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان عند تفسير هذه الآية ﴿ **وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ** ﴾ (٧/ ٢١٨): «لأنَّ الأنثى غالباً لا تقدر على القيام بحجَّتها، ولا الدفاع عن نفسها».

ومثل هذا العموم أيضاً حديث أنس ﷺ في صحيح البخاري (٧٠٦٨): «لا يأتي عليكم زمان إلَّا والذي بعده أشر منه حتى تلقوا ربَّكم»، قال الحافظ ابن حجر في شرحه في الفتح (١٣/ ٢١): «وقد حمله الحسن البصري على الأكثر الأغلب»، وقال أيضاً: «واستدلَّ ابن حبان في صحيحه بأنَّ حديث أنس ليس على عمومه بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً بعد أن مُلئت جوراً».

والواجب فهم النصوص وفقاً لما فهمه السلف، لا أن تُفهم النصوص فهوماً خاطئة ثم يُقدح فيها بناءً على ذلك.

وأمَّا ما ذكره من أنَّ نفي الفلاح في الحديث إنَّما هو في الأمور الدنيوية، فجوابه أنَّ الحديث شامل لنفي الفلاح الدنيوي والأخروي، أمَّا الدنيوي فواضح، وأمَّا الأخروي فلأنَّ الكفَّار ـ في أصحِّ قولي العلماء ـ مخاطَبون بفروع الشريعة؛ وفائدة ذلك أنَّهم يُؤاخذون على ترك الأصول والفروع، ولهذا فإنَّ

من كفر وصدَّ عن سبيل الله أعظم جرماً وعذاباً مِمَّن كفر ولم يصدَّ عن سبيل الله، والكفار في النار دركات، بعضهم أسفل من بعض، كما أنَّ أهل الجنَّة فيها درجات بعضهم فوق بعض، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ ﴾ [النحل: ٨٨].

ومن أوضح ما يتبيَّن به نفي الفلاح الأخروي في ولاية المرأة أنَّها لا يمكنها الإلزام بتنفيذ أحكام الشرع المتعلقة بالنساء من القرار في البيوت وترك التبرج ومنع الاختلاط بالرِّجال والخلوة بالنساء وسفرهنَّ بدون محرم وغير ذلك؛ لأنَّ فاقد الشيء لا يُعطيه.

وأمَّا استشهاده بقصَّة المرأة التي ملكت اليمن، وجاءت قصتها في سورة النمل، فالجواب أنَّه لا يُستدل بها على ولاية المرأة على الرجال؛ لأنَّه حكاية عمَّن كان قبلنا، وليس فيه ذكر أنَّها شريعة من الشرائع، بل كانت وقومها كفَّاراً يسجدون للشمس، ومع ذلك فقد جاء في شريعتنا ما يدلُّ على خلاف ذلك، ومنها الأدلة الثمانية التي أوردتها، وقد نقل ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [النمل: ٣٣] قول الحسن البصري رحمه الله ذامًّا الذين فوَّضوا الأمر إليها: «فوَّضوا أمرهم إلى علجة تضطرب ثدياها».

وقول الشيخ محمد الأشقر في معرض ثنائه على نجاحها: «حيث استطاعت تجنيب قومها وبلادها من إفساد الجيوش الغازية وإذلالهم لقومها»، لا يصح هذا الإطلاق في كلامه، بل يتعيَّن تقييده بما يفيد أنَّ إفساد تلك الجيوش إنَّما كان في ظنِّها في أوَّل الأمر؛ لأنَّه لا يسوغ أن توصف جيوش سليمان عليه السلام بالإفساد.

وقد زعم في مقاله أنَّ في مشاركة المرأة في المجالس النيابية خيراً كثيراً، وأوصى بوضع الضوابط لهذه المشاركة!

والجواب أنَّ في زجِّ المرأة في هذه الميادين تعطيلاً لوظيفتها ومهمَّتها، وهي القرار في البيت ورعاية الأولاد، وليس للمرأة أن تتولَّى على غيرها من الرجال، ولا أن تشارك الرِّجال في تولية الرِّجال، ومن المعلوم أنَّ سقيفة بني ساعدة التي تمَّت مبايعة أبي بكر ﵁ فيها في أول الأمر لم يكن فيها امرأة واحدة، ولو كان في تمكين النساء من المشاركة في هذه الأمور خيرٌ لسبق إليه أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأنَّهم السبَّاقون إلى كلِّ خير، لكنَّه شرٌّ سلَّمهم الله منه وسلَّم منه قروناً كثيرة بعدهم، وابتُلي به كثير من المسلمين تقليداً لأعدائهم في هذا الزمن الذي انفلتت فيه النساء.

وأمَّا وصيته بوضع ضوابط لمشاركة النساء لمنع الانفلات المخالف للشرع، فإنَّ الدعوة إلى تولي المرأة وإلى مشاركتها في تولية غيرها مخالف للشرع لما سبق ذكره من الأدلة، والدعوة إلى مشاركة المرأة في هذه الأمور مع وضع الضوابط المزعومة لمنع الانفلات يصدق عليه قول الشاعر:

ألقاه في اليمِّ مكتوفاً وقال له   إيَّاك إيَّاك أن تبتلَّ بالماء

وقد ختم مقاله بدعاء فقال: « والله تعالى المسؤول أن يوفق العاملين لمصلحة البلاد إلى ما فيه خيرها، وأن يجنِّبهم المزالق والأضرار ».

وأقول: إنَّ ما اشتمل عليه مقاله من قدح في الصحابي أبي بكرة ﵁ ومروياته التي انفرد بها في صحيح البخاري وغيره، واهتمامه بتمكين النساء من الولايات العامة والخاصة على الرجال، وأن تشارك في تولية غيرها، أقول: إنَّ ذلك من أعظم المزالق والأضرار التي ابتلي بها كثير من المسلمين في هذا الزمان، وقد أساء الشيخ محمد الأشقر بما اشتمل عليه هذا المقال من الوسيلة والغاية إلى أهل السنة إساءة عظيمة، وأثلج صدور المتربصين بهم، من الذين

في قلوبهم حقدٌ على أصحاب رسول الله ﷺ، ومن الدعاة إلى تحرير المرأة المسلمة من كلِّ القيود والضوابط الشرعية.

تناقضات متباينة للرجال والنساء

وفي الختام أقول: لقد اختلَّت الموازين في هذا الزمان بين الرِّجال والنساء، فتشبَّه الرجال بالنساء والنساء بالرِّجال، وفي صحيح البخاري (٥٨٨٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « لعن رسول الله ﷺ المتشبِّهين من الرِّجال بالنساء، والمتشبِّهات من النساء بالرِّجال »، وقد حصل في هذا الزمان ما لم يحصل في الجاهلية الأولى من تبرُّج النساء، حتى وصل ذلك في كثير من بلاد المسلمين إلى إخراج بعض النساء في الأسواق والطرقات رؤوسهنَّ ونحورهنَّ وأذرعهنَّ وأعضادهنَّ وسوقهنَّ وبعض أفخاذهنَّ، وفي مقابل ذلك أسبل الرِّجال ثيابهم حتى غطوا كعابهم، وقد قال ﷺ: « ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار » رواه البخاري (٥٧٨٧)، وفي صحيح مسلم (١٠٦) عن أبي ذر رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: « ثلاثة لا يُكلِّمهم اللهُ يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يُزكِّيهم ولهم عذابٌ أليم، قال: فقرأها رسول الله ﷺ ثلاث مرات، قال أبو ذر: خابوا وخسروا! مَن هم يا رسول الله؟ قال: المُسبلُ، والمنَّان، والمُنَفِّق سلعته بالحلف الكاذب »، فهذا الصنف من الرجال نُهوا عن الإسبال فأسبلوا، وذاك الصنف من النساء أُمرنَ بالحجاب وتغطية أقدامهنَّ فخالفن وأظهرن كثيراً من زينتهنَّ، وقال ﷺ : « ثلاثة لا يدخلون الجنة: العاقُّ لوالديه، والديُّوث، ورَجلة النساء » رواه الحاكم (١/ ٧٢) وصححه، ووافقه الذهبي.

والمرأة التي تُمكَّن من الولايات العظمى أو ما دونها من الولايات على الرجال من أهل هذا الوعيد في هذا الحديث، وبتولِّي النساء على الرجال ورِضَى

الرجال بذلك تطبيق للمَثَل: « اسْتَنْوَق الجمل، واسْتَدْيَكت الدجاجة »، وهذا من اختلال الموازين وقلب الحقائق، ومنه ما جاء في قول الشاعر كما في معجم الأدباء لياقوت الحموي (١٧/ ١٩٨):

قد قُدِّم العَجْبُ على الرُّوَيس	وشارف الوهدُ أبا قُبيسِ
وطاول البقلُ فروعَ الميْس	وهبت العنز لقرع التيسِ
وادَّعت الروم أبًا في قيس	واختلط الناس اختلاط الحيسِ
إذ قرا القاضي حليف الكيس	معاني الشعر على العبيسي

وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يوفِّق المسلمين في كلِّ مكان لتطبيق شريعة ربِّهم ليظفروا بالسعادة في دنياهم وآخرتهم، وأسأل الله تعالى أن يوفِّق الشيخ محمد بن سليمان الأشقر للرجوع إلى الحقِّ، وأن يسلمه من التمادي في الباطل الذي وقع فيه، وأن يتولَّى الجميع بتوفيقه وتسديده لما تُحمد عاقبته في الدنيا والآخرة؛ إنَّه سميع مجيب، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفهرس

مُقَدِّمَة ٣٩٧

مقال الشيخ محمد الأشقر ٤٠٠

فضل أبي بكرة رضي الله عنه وثناء العلماء عليه ٤٠٤

قبول العلماء مرويات أبي بكرة رضي الله عنه، وأنَّ ما حصل له لا تأثير له في روايته ٤٠٥

سلامة ما في صحيح البخاري من الانتقاد مما دون الوضع ٤١١

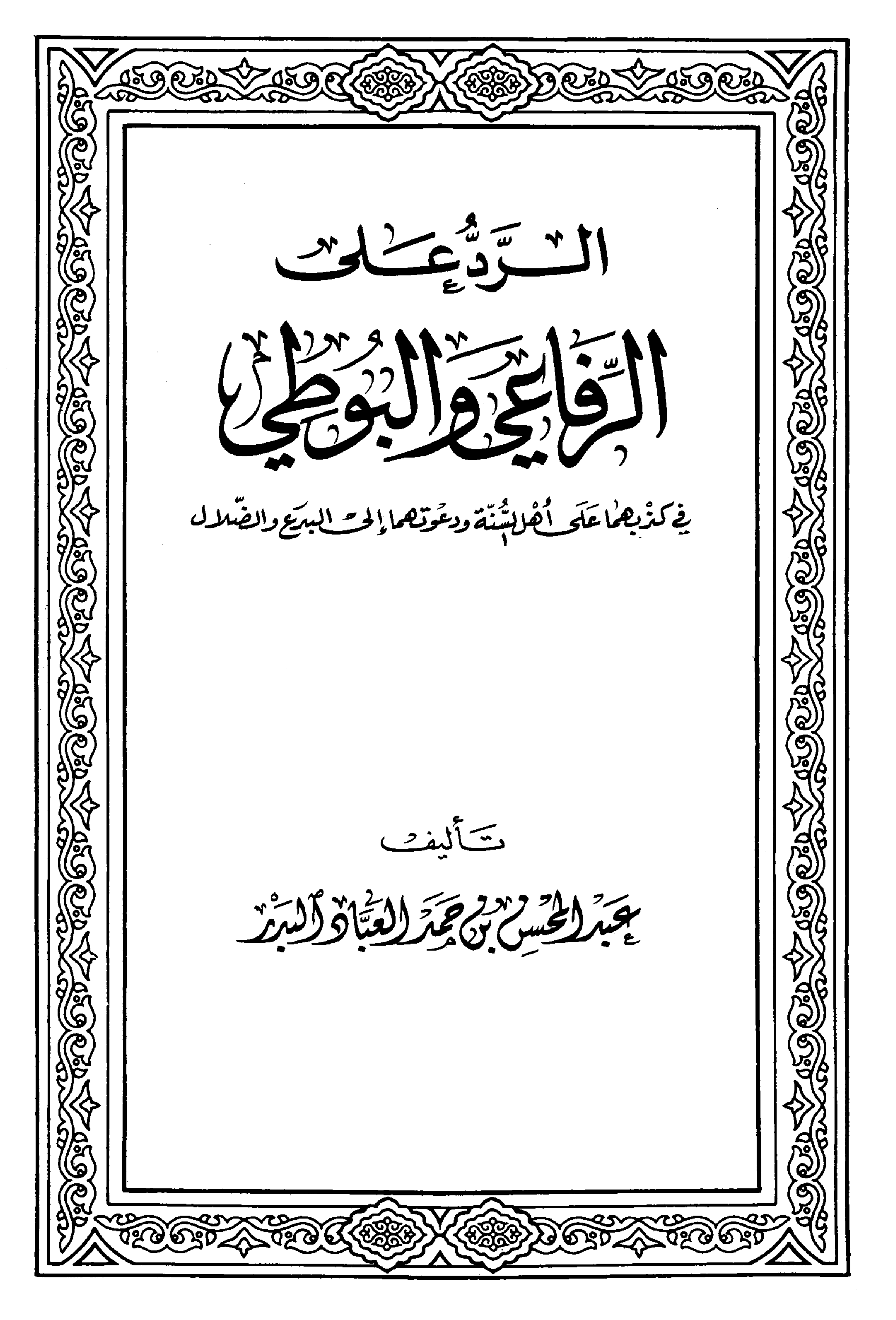
ذكر الأدلة على أنَّ المرأة ليست من أهل الولاية العامة ولا ما دونها من الولاية على الرجال ٤١٣

التعليق على جُمل من المقال.. ٤٢٠

تناقضات متباينة للرجال والنساء.. ٤٢٥

❋ ❋ ❋





الرد على الرفاعي والبوطي

في كذبهما على أهل السنة ودعوتهما إلى البدع والضلال

تأليف

عبد المحسن بن حمد العباد البدر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على سيِّد المرسَلين وإمام المتقين، نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تَبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فقد اطَّلعتُ على أوراقٍ للكاتب الأستاذ يوسف هاشم الرِّفاعي سوَّدها بِما زعمَ أنَّه نصيحةٌ لعلماء نَجد، أَفرَغَ فيها ما في جُعبتِه وجُعَبِ الذين تعاونوا معه على الإثمِ والعدوان، من تهجُّم على مَن زعم نُصحَهم وكذب عليهم ودعوةٍ إلى البدعِ والضلال، وكأنَّه لَم يَجد في بلدِه الكويت مَن يَشُدُّ أَزرَه على وِزرِه، فيَمَّم نحوَ الشام ليجِد في الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي بُغيتَه المطلوبة وضالَّتَه المنشودة، فيُقدِّمَ لأوراقِه، ويتَّفِقَ معه في الوقيعة بالمتمسِّكين بالكتاب والسُنَّة وما كان عليه سلف الأمَّة.

وقبل مناقشتِه في كثير مِمَّا اشتَملت عليه أوراقُه أُشيرُ إجمالاً إلى أمور هي:

١ ـ جعل الكاتبُ ما زعمه نصيحةً موجَّهاً لعلماء نجد، وهو في الحقيقةِ موجَّهٌ لكلِّ ملتزمٍ بالكتاب والسُنَّة وما كان عليه سلفُ الأمَّة.

٢ ـ أَورَدَ الكاتبُ أموراً عابَها على مَن زعم نصحَهم، وهي من الحقِّ الذي لَم يُوفَّق للهدايةِ إليه ـ هداه الله وأصلح حالَه ـ.

٣ ـ أورَدَ أموراً هي من البدعِ ومُحدَثات الأمور عاب على مَن زعم نصحَهم عدمَ الأخذِ بها، ودعوتَهم إلى تركِها والابتعادِ عنها.

٤ ـ عاب على مَن زعم نصحَهم أموراً لا حقيقةَ لها، وهم بُرآءُ منها.

٥ ـ أورَد أموراً لاحَظَها على فردٍ أو أفرادٍ وأسندها إلى مَن زعم نُصحَهم؛ ليُكثِّر بذلك خصومَه يوم القيامة.

٦ ـ شمل الكاتبُ بعطفِه وشفقتِه الفِرَقَ المختلفة، بل حتى السّحَرةَ ومُهربيِّ المخدرات، ولَم يبخَل بذلك إلَّا على مَن زعم نصحَهم، وكأنَّه ليس أمامَه في الميدانِ إلَّا مَن يتَّبع الكتاب والسُنَّة وما كان عليه سلف هذه الأمة.

٧ ـ تعرَّض في أوراقِه للنيل من حُكَّام المملكة وقُضاتِها ومُفتيها وبعضِ الأئمَّة والخُطباء، وكيفية القبول في الجامعات، وتعيين الخرِّيجين والدعاة وغير ذلك، فكان بذلك مُجيداً لِما يُقال له: التدخُّل في الشؤون الداخلية.

وذكّرني صنيعُه هذا كلمةً قالَها الإمامُ يحيى بن معين رحمه الله في أحد الرواة، حيث قال: «يُفسدُ نفسَه، يدخل في كلِّ شيء»!

٨ ـ كلُّ ما في أوراق الكاتب يُوافقه عليه الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، كما ذكر ذلك في تقديمِه للأوراق، وكلُّ ردٍّ على الكاتبِ هو ردٌّ على المقدِّم لها.

وهذا أوانُ الشروع في مناقشة الكاتب في بعض ما اشتملت عليه أوراقُه، وما يُذكر دليلٌ على ما لَم يُذكر.

١ ـ قال الكاتب: «كان أسلافُكم حنابلة المذهب يتَّبعون ويُقلِّدون مذهبَ الإمام الشيخ أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه، ابتداءً من ابن تيمية وابن القيم».

ثم ذكر جماعةً من الحنابلةِ منهم: ابن قدامة المقدسي، وابن هُبيرة، ثمَّ قال: «وختاماً بالشيخ محمد بن عبد الوهاب وأولاده والمفتي محمد بن إبراهيم وابن حميد ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ ولكنَّكم الآن تخلَّيتم عن هذا المذهب، وقلتُم (إنَّكم سلفيُّون) ... وأنَّكم تلتزمون بالكتاب والسنة فقط ...».

ويُجاب عن كلامه من وجوه:

الأول: أنَّه ذكر ابنَ قدامة وابنَ هبيرة بعد ابن تيمية وابن القيم وابن رجب وغيرهم، والواقع أنَّهما متقدِّمان عليهم؛ لأنَّ وفاةَ ابن تيمية سنة (٧٢٨هـ)، أما ابن قدامة فكانت وفاتُه سنة (٦٢٠هـ)، وقبله ابن هبيرة كانت وفاته سنة (٥٦٠هـ)، فلَم يُميِّز الكاتبُ بين مَن هو متقدِّمٌ ومَن هو متأخِّرٌ!

الثاني: أنَّ علماءَ نجد الذين وصفهم الكاتبُ بأنَّهم تخلَّوا عن المذهب الحنبلي لَم يتخلَّوا عنه كما زعم، بل دَرَسوه ودرَّسوه، فالشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله كان يُدرِّس في كلية الشريعة بالرياض الروضَ المربع شرح زاد المستقنع، وأنا مِمَّن دَرَسَ عليه، والشيخ ابن عثيمين يُدرِّس زاد المستقنع، وقد طُبع من شرحه عدةُ مجلدات، وكذلك غيرهما، بل إنَّ الكاتبَ وغيرَه يسمعون في إذاعة القرآن الكريم شرحَ الشيخ صالح الفوزان «زاد المستقنع»، وشرح الشيخ عبد الرحمن الفريان «آداب المشي إلى الصلاة» للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

وعلى هذا فهُم لَم يتخلَّوا عن المذهب الحنبليِّ، ولكنَّهم تخلَّوا عن التعصُّب له، وإذا وُجد الدليلُ الصحيح على خلاف المذهب صاروا إلى ما دلَّ عليه الدليلُ.

وإذاً فلا فرقَ بين الذين زعم نصحَهم، ووصفهم بأنَّهم تخلَّوا عن المذهب الحنبليِّ، وبين مَن وصفهم باتِّباعه كابن تيمية وابن القيِّم وابن رجب وغيرِهم، فإنَّ الكلَّ درسوا المذهب الحنبليَّ واستفادوا من كتب المذهب، وإذا تبيَّن أنَّ الدليلَ على خلافه صاروا إليه.

الثالث: أنَّ هذا المسلكَ الذي عليه علماء الحنابلة الملتزمون بالدليل من

الكتاب والسُّنَّة هو الذي عليه أهلُ الإنصافِ من مذاهب الأئمَّة الآخرين، ومن أمثلة كلامهم في ذلك:

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٣٠٦): « قال أصبغ: المسحُ عن النبيِّ ﷺ وعن أكابر أصحابه في الحضَر أثبتُ عندنا وأقوى من أن نتَّبع مالكاً على خلافه ».

وقال في الفتح (١/ ٢٧٦): « المالكيَّةُ لا يقولون بالتتريب في الغسل من ولوغ الكلب، قال القرافيُّ منهم: قد صحَّت فيه الأحاديث، فالعجبُ منهم كيف لَم يقولوا بها! ».

وقال في الفتح (٣/ ١٨٩): « قال ابن العربيُّ المالكي: قال المالكيَّةُ: ليس ذلك ـ أي الصلاة على الغائب ـ إلَّا لِمحمَّدٍ ﷺ، قلنا: وما عمل به محمدٌ ﷺ تعمَلُ به أمَّتُه؛ يعني لأنَّ الأصلَ عدم الخصوصية، قالوا: طُويت له الأرضُ وأُحضرت الجنازةُ بين يديه! قلنا: إنَّ ربَّنا عليه لقادرٌ، وإنَّ نبيَّنا لأهلٌ لذلك، ولكن لا تقولوا إلَّا ما رويتم، ولا تَخترعوا حديثاً من عند أنفسكم، ولا تُحدِّثوا إلَّا بالثابِتات ودَعُوا الضعافَ؛ فإنَّها سبيلُ إتلاف إلى ما ليس له تَلاف ». وانظر: نيل الأوطار للشوكاني (٤/ ٥٤).

وقال ابنُ كثير رحمه الله في تعيين الصلاة الوسطى: « وقد ثبتت السُّنَّةُ بأنَّها العصرُ، فتعيَّن المصيرُ إليها »، ثمَّ نقل عن الشافعيِّ أنَّه قال: « كلُّ ما قلتُ فكان عن النبيِّ ﷺ بخلاف قولي مِمَّا يصِحُّ، فحديثُ النبيِّ ﷺ أولَى، ولا تُقلِّدوني، وقال أيضاً: إذا صحَّ الحديثُ وقلتُ قولاً، فأنا راجعٌ عن قولي وقائلٌ بذلك »، ثمَّ قال ابنُ كثير: « فهذا من سيادتِه وأمانتِه، وهذا نَفَسُ إخوانِه من الأئمَّة رحمهم الله ورضي الله عنهم أجمعين، آمين، ومن هنا قطع القاضي الماوَردي بأنَّ مذهبَ

الشافعيّ رحمه الله أنَّ صلاةَ الوسطى هي صلاةُ العصر ـ وإن كان قد نصَّ في الجديد وغيره أنَّها الصبح ـ لصحَّة الأحاديث أنَّها صلاةُ العصر، وقد وافقه على هذه الطريقةِ جماعةٌ من مُحدِّثي المذهب، ولله الحمد والمِنَّة ». تفسير ابن كثير (١/ ٢٩٤) عند قوله تعالى: ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾.

وقال ابنُ حجر في الفتح (٢/ ٢٢٢): « قال ابنُ خزيمة في رفع اليدين عند القيام من الركعتين: هو سنَّةٌ وإن لَم يذكره الشافعي، فالإسنادُ صحيح، وقد قال: قولوا بالسنَّة ودَعُوا قولي ».

وقال في الفتح أيضاً (٣/ ٩٥): « قال ابنُ خزيمة: ويَحرُم على العالم أن يُخالف السنَّة بعد علمِه بها ».

وقال في الفتح (٢/ ٤٧٠): « روى البيهقي في المعرفة عن الربيع قال: قال الشافعيُّ: قد روي حديث فيه أنَّ النساءَ يُتركن إلى العيدين، فإن كان ثابتاً قلتُ به، قال البيهقي: قد ثبت وأخرجه الشيخان ـ يعني حديث أمِّ عطية ـ فيلزم الشافعيَّة القول به ».

وذكر النووي في شرح صحيح مسلم (٤/ ٤٩) خلافَ العلماء في الوضوء من لحم الإبل، وقال: « قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه في هذا ـ أي الوضوء من لحم الإبل ـ حديثان: حديث جابر وحديث البراء، وهذا المذهبُ أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه ».

وقال ابن حجر في شرح حديث ابن عمر: « أمرتُ أن أقاتِل الناس » في قصَّة مناظرة أبي بكر وعمر في قتال مانعي الزكاة، قال: « وفي القصةِ دليلٌ على أنَّ السُّنَّة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة ويطَّلع عليها آحادُهم، ولهذا لا يُلتفتُ إلى الآراء ـ ولو قَوِيت ـ مع وجود سُنَّة تخالفُها، ولا يُقال: كيف خَفيَ ذا على فلان؟! ». الفتح (١/ ٧٦).

وقال في الفتح (٣/ ٥٤٤): « وبذلك ـ أي بإشعار الهدي ـ قال الجمهور من السلف والخلف، وذكر الطحاويُّ في اختلاف العلماء كراهتَه عن أبي حنيفة، وذهب غيرُه إلى استحبابه للاتِّباع، حتى صاحباه محمد وأبو يوسف، فقالا: هو حسن ».

الرابع: أنَّ أهلَ السنَّة المتَّبعين لنصوص الكتاب والسُّنَّة أسعدُ من غيرِهم باتِّباع الأئمَّة الأربعة؛ لأنَّهم المنَفِّذون لوصاياهم، قال ابن القيم في كتاب الروح (ص:٣٩٥ـ ٣٩٦): « فمَن عرضَ أقوال العلماء على النصوص ووَزَنها بها وخالف منها ما خالف النصَّ لَم يُهدِر أقوالَهم ولَم يهضِم جانبَهم، بل اقتدى بهم؛ فإنَّهم كلَّهم أَمروا بذلك، فمتَّبِعُهم حقًّا مَن امتثَلَ ما أَوْصَوا به لا مَن خالفهم؛ فخِلافُهم في القول الذي جاء النَّصُّ بخلافه أسهل من مخالفتِهم في القاعدة الكليَّة التي أَمروا ودَعَوا إليها من تقديم النصِّ على أقوالهم، مِن هنا يتبيَّن الفرقُ بين تقليد العالِمِ في كلِّ ما قال وبين الاستعانة بفهمِه والاستضاءةِ بنور علمِه، فالأول يأخذ قولَه من غير نظرٍ فيه ولا طلبٍ لدليله من الكتاب والسُّنَّة، بل يجعل ذلك كالحبل الذي يُلقيه في عُنقِه ويُقلِّده به، ولذلك سُمِّيَ تقليداً، بخلاف مَن استعان بفهمِه، واستضاءَ بنورِ علمِه في الوصول إلى الرَّسول صلواتُ الله وسلامُه عليه، فإنَّه يجعلُهم بمنزلةِ الدليل إلى الدليل الأول، فإذا وصلَ إليه استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره، فمَن استدلَّ بالنَّجم على القبلة فإنَّه إذا شاهدها لَم يبقَ لاستدلالِه بالنجم معنى، قال الشافعيُّ: « أجمع النَّاسُ على أنَّ مَن استبانت له سنَّةُ رسول الله ﷺ لَم يكن له أن يَدَعها لقول أحدٍ ».

الخامس: أنَّ أهلَ السنَّة الآخذين بوصايا الأئمَّة باتِّباع ما دلَّ عليه الدليل ـ ومنهم مَن زعم الكاتب نصحَهم ـ يوافقون الأئمَّةَ في أصول الدِّين،

ويستفيدون من فقههم في الفروع، بخلاف كثيرٍ من المتعصِّبين لهم؛ فإنَّهم يُخالفونهم في العقيدة فيتَّبعون مذهبَ الأشاعرة، ويُقلِّدونهم في الفروع.

❋ ❋ ❋

٢ ـ **أنكر الكاتِبُ على مَن زعم نصحَهم** عدمَ السماح بإدخال كتاب « دلائل الخيرات » للجزولي إلى البلاد السعودية.

ويُجاب بأنَّ كتاب دلائل الخيرات مشتملٌ على صلواتٍ على النبيِّ ﷺ محدَثة، وفيها غُلُوٌّ، وما ثبت في الصحيحين وغيرهما من كيفيات للصلاة على النَّبيِّ ﷺ فيها غُنيةٌ وكفاية عمَّا أحدثه المحدِثون، ولا شكَّ أنَّ ما جاءت به السُنَّة وفَعَلَه الصحابةُ الكرام والتابعون لهم بإحسانٍ هو الطريقُ المستقيمُ والمنهجُ القويم، والفائدةُ للآخِذِ به محقَّقةٌ، والمضرَّةُ عنه منتفيةٌ، وقد قال عليه الصلاة والسلام: « عليكم بسُنَّتي وسنَّةِ الخلفاء الراشدين المهديين مِن بعدي، عضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومُحدثات الأمور، فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ ».

وكتاب دلائل الخيرات اشتمل على أحاديث موضوعة وكيفيات للصلاةِ على النبيِّ ﷺ فيها غُلُوٌّ ومُجاوَزةٌ للحدِّ ووقوعٌ في المحذور الذي لا يرضاه اللهُ ولا رسولُه ﷺ، وهو طارئٌ لَم يكن من نهج السابقين بإحسان، قال الشيخ محمد الخضِر بن مايابى الشنقيطي في كتابه « مشتهى الخارف الجاني في ردِّ زلقات التجاني الجاني »: « فإنَّ الناسَ مولَعةٌ بحبِّ الطارئ، ولذلك تراهم يَرغبون دائماً في الصلوات المرويَّة في دلائل الخيرات ونحوه، وكثيرٌ منها لَم يثبت له سندٌ صحيح، ويَرغبون عن الصلوات الواردةِ عن النبيِّ ﷺ في صحيح البخاري ».

ومِمَّا ورد في دلائل الخيرات من الكيفيات المنكرة للصلاة على النَّبِيِّ قولُ مؤلِّفه: « اللَّهمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من الصلاة شيءٌ، وارحم محمداً وآل محمدٍ حتى لا يبقى من الرحمةِ شيءٌ، وبارِك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من البركة شيءٌ، وسلِّم على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من السلام شيءٌ ».

فإنَّ قولَه: (حتى لا يبقى من الصلاة والرحمة والبركة والسلام شيء)، مِن أسوإِ الكلام وأبطلِ الباطلِ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ لا تنتهي، وكيف يقول الجزولي: حتى لا يبقى من الرحمة شيء، والله تعالى يقول: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾؟!

وقال في (ص:٧١): « اللَّهمَّ صلِّ على سيِّدنا محمد بحر أنوارِك، ومعدن أسرارك، ولسان حُجَّتك، وعروس مملكتك، وإمام حضرتك، وطراز ملكك، وخزائن رحمتك ... إنسان عين الوجود، والسبب في كلِّ موجود ... ».

وقال في (ص:٦٤): « اللَّهمَّ صلِّ على مَن تفتَّقت من نوره الأزهارُ ... اللَّهمَّ صلِّ على من اخضرَّت من بقيَّة وضوئه الأشجار، اللَّهمَّ صلِّ على من فاضت من نورِه جميع الأنوار ... ».

فإنَّ هذه الكيفياتِ فيها تكلُّفٌ وغُلُوٌّ لا يرضاه المصطفى ﷺ، وهو الذي قال: « لا تُطروني كما أطرت النصارى ابنَ مريم، إنَّما أنا عبدٌ فقولوا عبد الله ورسوله ». أخرجه البخاري في صحيحه.

وقال في (ص:١٤٤، ١٤٥): « اللَّهمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد ما سجعت الحمائم، وحمَت الحوائم، وسرحت البهائم، ونفعت التمائم، وشُدَّت العمائم، ونمت النوائم ... ».

فإنَّ في قوله: « ونفعت التمائم » إشادة بالتمائمِ وحثًّا عليها، وقد حرَّمها

ﷺ فقال: «مَن تعلَّق تَميمة فلا أتَمَّ الله له».

ومِمَّا ورد فيه من الأحاديث الموضوعة قوله في (ص:١٥):

«وروي عنه ﷺ أنَّه قال: «مَن صلَّى عليَّ صلاةً تعظيماً لِحَقِّي خلق الله عزَّ وجلَّ من ذلك القول مَلَكاً له جناح بالمشرق والآخر بالمغرب، ورِجلاه مقرورتان في الأرض السابعة السفلى، وعُنُقُه ملتويةٌ تحت العرش يقول الله عزَّ وجلَّ له: صلِّ على عبدي كما صلَّى على نبيِّي، فهو يُصلِّي عليه إلى يوم القيامة».

وقال في (ص:١٦): «وقال النبي ﷺ: «ما من عبدٍ صلَّى عليَّ إلَّا خرجت الصلاةُ مسرعة من فيه، فلا يبقى بَرٌّ ولا بحرٌ ولا شرقٌ ولا غربٌ إلَّا وتَمُرُّ به وتقول: أنا صلاةُ فلان ابن فلان صلَّى على محمدٍ المختار خير خلق الله، فلا يبقى شيءٌ إلَّا وصلَّى عليه، ويُخلقُ من تلك الصلاة طائرٌ له سبعون ألف جناح، في كلِّ جناحٍ سبعون ألف ريشة، في كلِّ ريشة سبعون ألف وجه، في كلِّ وجهٍ سبعون ألف فمٍ، في كلِّ فمٍ سبعون ألف لسان، يُسبِّح الله تعالى بسبعين ألف لغة، ويكتب الله له ثوابَ ذلك كلِّه».

هذان حديثان من أحاديث دلائل الخيرات يَصدق عليهما قولُ العلاَّمة ابن القيم في كتابه «المنار المنيف»: «والأحاديثُ الموضوعة عليها ظُلمة وركاكةٌ ومجازفات باردة تُنادي على وضعها واختلاقها»، ثمَّ ضرب لذلك بعضَ الأمثلة، ثم قال: «فصل: ونحن نُنبِّه على أمورٍ كُليَّة، يُعرفُ بها كون الحديث موضوعاً، فمنها اشتمالُه على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلَها رسولُ الله ﷺ، وهي كثيرةٌ جدًّا، كقوله في الحديث المكذوب: من قال لا إله إلَّا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان، لكلِّ لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له، ومَن فعل كذا وكذا أُعطي في الجنَّة سبعين ألف مدينة، في

كلِّ مدينة سبعون ألف قصر، في كلِّ قصرٍ سبعون ألف حوراء، وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا تخلو حال واضعها من أحد أمرين: إمَّا أن يكون في غاية الجهل والحُمق، وإمَّا أن يكون زنديقاً قصد التنقيص برسول الله ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه ».

ومن الواضحِ الجَليِّ أنَّ مثلَ هذه الأحاديث الموضوعة المكذوبة على رسول الله ﷺ مبايِنةٌ تَمام المبايَنة لِما أوتيَه ﷺ من جوامع الكلمِ، كقولِه ﷺ: « إنَّما الأعمال بالنيَّات، وإنَّما لكلِّ امرئ ما نوى »، وقوله ﷺ: « دَعْ ما يُريبُك إلى ما لا يُريبُك »، وقوله ﷺ: « الدِّينُ النصيحةُ، قالوا: لِمَن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمَّة المسلمين وعامَّتهم »، وقوله ﷺ: « إذا أمرتكم بشيءٍ فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتُكم عن شيءٍ فاجتنبوه ».

وبعد هذا الإيضاح والبيان لبعض ما اشتمل عليه كتاب « دلائل الخيرات » من الأحاديث الموضوعة، والكيفيات المُحدَثة للصلاة على النبيِّ ﷺ يتبيَّن أنَّ المنعَ من دخوله المملكة منعٌ في محلِّه، وأنَّ فيما ثبتت به السُّنَّةُ عن رسول الله ﷺ من بيان كيفية الصلاة عليه ﷺ ما يُغني عن إحداث المحْدِثين وتكلُّف المتكلِّفين.

***

٣ ـ **قال الكاتب**: « ضيَّقتُم ثمَّ أوْصدتُم وأقْفلتُم بابَ النصيحة من المسلمين لأئمَّتهم وحُكَّامهم وأولي الأمر منهم، وأفتيتُم بمعصيةِ مَن يُخالفُ ذلك، وعاديتموه، في الوقت الذي فيه المسلمون وحُكَّامهم بأمَسِّ الحاجة إلى الوعظِ والنصيحةِ بالحُسنى، وصلى الله تعالى على القائل: (الدِّينُ النصيحةُ، قلنا: لِمَن؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمَّة المسلمين وعامَّتهم) ».

والجواب: أنَّ النصحَ للولاة وغيرِهم يكون نافعاً إذا كان سرًّا وبالرِّفق واللِّين، قال الله تعالى للنَّبيَّيْن الكريمَيْن موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام: ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾، وعن عائشة رضي الله عنها، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: « إنَّ الرِّفقَ لا يكون في شيءٍ إلَّا زانه، ولا يُنزعُ من شيء إلَّا شانَه »، رواه مسلم.

وفي الصحيحين ـ واللفظ للبخاري ـ عن أبي وائلٍ قال: قيل لأسامة ـ هو ابن زيد رضي الله عنهما ـ: لو أتيتَ فلاناً ـ هو عثمان بن عفان رضي الله عنه ـ فكلَّمتَه؟ قال: إنَّكم لَتَرونَ أنِّي لا أُكلِّمه إلَّا أُسمِعُكم؟ إنِّي أُكلِّمه في السِّرِّ دون أن أفتَح باباً لا أكون أوَّل مَن فتحه ».

قال الحافظ في شرحه: « أي: كلَّمتُه فيما أَشرتُم إليه، لكن على سبيل المصلحة والأدب في السر، بغير أن يكون في كلامي ما يُثير الفتنةَ أو نحوَها ».

وثبت في مسند الإمام أحمد والسُّنة لابن أبي عاصم ومستدرك الحاكم عن عياض بن غنم رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: « مَن أراد أن ينصحَ لسلطانٍ بأمرٍ فلا يُبدِ له علانية، ولكن ليأخذ بيدِه فيخلو به، فإن قَبِل منه فذاك، وإلاَّ كان قد أدَّى الذي عليه له ».

أمَّا إذا خلا النصحُ من الرِّفقِ ولَم يكن سرًّا، بل كان علانيةً، فإنَّه يضُرُّ ولا ينفع، ومن المعلوم أنَّ أيَّ إنسانٍ إذا كان عنده نقصٌ يُحِب أن يُنصحَ برِفقٍ ولينٍ، وأن يكون ذلك سرًّا، فعليه أن يُعاملَ الناسَ بِمثلِ ما يُحبُّ أن يُعاملوه به.

ففي صحيح مسلم في حديث طويل عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: « فمَن أحبَّ أن يُزحزَح عن النار ويُدخل الجنَّة فلتأتِه منيَّتُه وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأتِ إلى الناس الذي يُحبُّ أن يُؤتى إليه ».

والنُّصحُ بالطريقة الأولى هو المشروع، وهو الذي يحصلُ به النفعُ والفائدةُ، ولا أحد يمنع هذا، بل لا يُستطاعُ منعُه؛ لأنَّه من الأمور الخفيَّة، فمِن أين للكاتب أنَّ مَن زعم نصحهم أفتوا بمنع ذلك؟! وهل أحدٌ منهم حالَ بين الكاتب وبين النصح لولاة الأمر في بلده أو غيرهم؟!

وأمَّا إذا كان النُّصحُ صدرَ من أفرادٍ في نفوسهم شيءٌ على مَن زعموا نصحَه، فكتبوا نصيحةً بذلك، وجمعوا توقيعاتٍ عليها، ثمَّ وصلت إلى إذاعة لندن، وإلى رويبضات الزَّمن في لندن قبل أن تصلَ إلى مَن أُريد نصحُه، فهذا النُّصحُ غيرُ سائغٍ، ولا لومَ على مَن أفتى بكونه غيرَ سائغ.

والعلماءُ الذين زعم الكاتبُ نصحَهم وكذا طلبة العلم في بلادهم ينصحون لولاة الأمور في بلادهم وغير بلادهم، بالطريقة الأُولَى المشروعة، دون الطريقة الثانية، وبهذه المناسبة يجِد صاحبُ هذا الرَّدّ على الكاتب أنَّه لا بأس من الإشارةِ إلى شيء من ذلك، فعندما حصل احتلالُ حُكَّام العراق للكويت قبل عشر سنوات، وكانت حكومةُ الكويت في ذلك الوقت في مدينة الطائف، كتبتُ لِسُمُوِّ أمير الكويت كتاباً جاء فيه:

« فإنَّ ما حدث للكويت حكومة وشعباً في ليلة الحادي عشر من شهر المحرَّم هذا العام (١٤١١هـ) من هجوم مباغتٍ قام به طغمة حزب البعث الحاكم في العراق بزعامة المجرم الأثيم صدام حسين، وما ترتَّب على ذلك من هلاك ودمار وانتهاك أعراض وسلب أموال وتشريد للرعاة والرعية، إنَّ ما حدث لا شكَّ أنَّه مصيبةٌ كبرى وكارثةٌ عظمى أزعجت كلَّ مسلمٍ وأحزنت كلَّ عاقل، وأظهرت بوضوح مدى خطر العدوِّ الذي يظهر نفسه في صورة الصديق، والله المسؤول أن ينصر المظلوم ويدحر الظالم، وأن تعود إلى الكويت سلامته وأمنه وأن يعود أهله إليه عوداً حميداً.

ولا يخفى على سُموِّكم وأنتم تقرؤون القرآن أنَّ الله بيَّن في كتابه الأسبابَ الحقيقية لحصول المصائب ووقوع الكوارث، والأسبابَ الحقيقية لحصول النِّعم وبقائها، والتمكين في الأرض والنصر على الأعداء، فقال: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴾، وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴾، وقال: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾.

والله تعالى يبتلي بالنِّعم، ويبتلي بالنِّقم كما قال تعالى: ﴿وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ وَإِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ ﴾، وهذه النَّكبةُ العظيمة التي حلَّت بالكويت هي ابتلاءٌ وامتحانٌ من الله لأهلِه، وفيها عِبرةٌ وعِظةٌ لهم ولغيرِهم؛ ليُفكِّرَ كلُّ عاقل في أسباب سعادة الدنيا والآخرة، فيأخذ بها ويسلك الطرقَ الموصلة إليها، ويحذر كلُّ ناصح لنفسِه سلوكَ كلِّ طريق يُؤدِّي بصاحبِه إلى سخط الله وعقوبتِه، ومن المعلوم أنَّ تلكَ الأسبابَ ترجع إلى امتثال أوامر الله ورسولِه ﷺ واجتناب ما نهى الله عنه ورسولُه ﷺ، والالتزام بشرع الله، ولا شكَّ أنَّ المسؤوليَّةَ العُظمى في كلِّ قُطرٍ من أقطارِ المسلمين تقع على وُلاة الأمر فيه الذين يُمكنُهم بإذن الله وتوفيقه تطبيقُ شريعة الله وحكم شعوبهم بكتاب ربِّهم وسُنَّةِ نبيِّهم محمد ﷺ، ونبذ القوانين الوضعيَّة الوضيعةِ، والله المسؤول أن يُنهيَ هذه الفتنة التي جاءت من العراق على خير، لكن ماذا بعد انتهاء الأزمة؟

إنَّ الخيرَ لكم وللشعب الكويتي أن يحصُلَ منكم العزم والتصميم على أن يكون شكرُكم لله على رفع البلاء عنكم ودحر المعتدى عليكم أن تُحكِّموا

شريعة الله، وأن يكون وضع الكويت فيما بعد انتهاء الأزمة غيرَه قبلها، وذلك بالالتزام بالحقِّ والهدى الذي جاء به المصطفى ﷺ.

وقبل ثلاثة عشر عاماً في بداية تولِّي سمُوِّكم إمارة دولة الكويت بعثتُ لكم الرسالةَ المرفق صورتها وفيها تذكير سُمُوِّكم بالواجب عليكم في ولايتِكم، وأسأل الله أن يَكشف الغُمَّة، ويقطع دابرَ الفتنة، وأن يُوفِّقكم لِما تُحمدُ عاقبته في الدنيا والآخرة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

والرسالة المشار إليها هي بتاريخ ٦/ ٢/ ١٣٩٨هـ وقد جاء فيها:

«ومِمَّا هو معلومٌ لسُمُوِّكم أنَّ واجبَ مَن يتولَّى أمر المسلمين في قطر من أقطارهم أن يُقيم فيهم شرعَه، ويقفَ بهم عند حدوده وفاءً بمسؤوليَّة ولايتِه أمام ربِّه، واقتداء بما كان عليه سلفُنا الصالح إذا ولي أحدهم أمرَ المسلمين، وأنَّ ذلك هو الطريق الوحيد لعلاج حال المسلمين وسعادتهم في دنياهم وفوزهم في أخراهم، فما أصاب المسلمين مِمَّا أصابهم ومكَّن منهم أعداءهم إلَّا بسبب إعراضهم عن هدى ربِّهم وتَنكُّبهم عن صراطه المستقيم، واتِّباعهم السُبل الأخرى التي تفرَّقت بهم عن سبيله، وهم أحوجُ ما يكونون إلى حُكَّام يعودون بهم إلى سبيل ربِّهم، ويَحملونهم على اتِّباع أوامره واجتناب نواهيه، ويحكمونهم بشرعه، فيستعيدون عزَّتَهم ومجدَهم ومكانتَهم بين الأمم، كما وصفهم الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

وإنَّ ما عُرف فيكم يا صاحب السُموِّ من عقل راجح وفِطنةٍ وحكمة،

وبصيرة وبُعد نظر ليُقوِّي الرجاء في أن يتحقَّق في عهدكم لشعب الكويت كلُّ ما رَجوه من خير وتقدُّم وازدهار في ظلِّ حياة إسلامية قائمة على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتطبيق شريعتِه في دستور الدولة وقوانينها ونظمها وتعليمها وسائر شؤونها.

تولاَّكم الله عزَّ وجلَّ ورعاكم وأمدَّكم بتوفيقه وأعانكم على ما فيه العزَّة لدينه والخير لعباده، إنَّه سميع مجيب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وأول رسالة نصح لوَلِيِّ أمرٍ كانت للملِك فيصل رحمه الله، بعثتُها في تاريخ (٢/ ١٠/ ١٣٨٣هـ)، وكانت إجابته عليها قبل مُضيِّ نصف شهر، بكتاب هذه صورته:

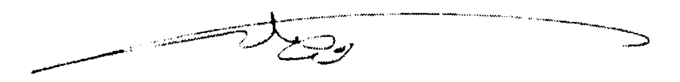
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الرقم: ٦/١/٢٢٩
التاريخ: ١٦/١٠/١٣٨٣
التوابع: —

حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد سلمه الله آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فقد اطلعت على كتابكم المؤرخ ٢/١٠/٨٣ ونصيحتكم القيمة . وانني اشكركم على مشاعركم الطيبة ، ونسأل الله ان يوفقنا جميعا الى ما فيه الصلاح والخير والسداد والله يرعاكم . ...



٤ ـ **قال الكاتب**: « سَمَّيتُم المصحف الشريف الذي أمر بطبعِه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ـ جزاه الله خيراً ـ بـ (مصحف المدينة النبوية) بدلاً من أن يُسمَّى (مصحف المدينة المنورة)، وكأنَّكم لا تُقرُّون أنَّ هذه المدينةَ المباركةَ قد استنارت، بل استنارت الدنيا كلُّها ببعثة ورسالة سيِّدنا محمد عليه الصلاة والسلام ... ».

والجواب: أنَّه قد ورد لفظ (المدينة) في الكتاب والسُّنَّة غير مقيَّد بوصفها بـ(النبوية) أو (المنورة) أو غير ذلك.

وإطلاق لفظ المدينة ينصرف إلى مدينة الرسول ﷺ، قال ابنُ عقيل في شرح ألفية ابن مالك: « من أقسام الألف واللاَّم أنَّها تكون للغلبة، نحو (المدينة) و(الكتاب)؛ فإنَّ حقَّها الصدق على كلِّ مدينة وكلِّ كتاب، لكن غلبت (المدينة) على مدينة الرسول ﷺ، و(الكتاب) على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنَّهما إذا أُطلقا لَم يتبادر إلى الفهم غيرهما ».

ثمَّ إنَّه حصل وصفُ المدينة بـ (النبوية) في كلام بعض العلماء المتقدِّمين، كابن كثير في البداية والنهاية والتفسير، وكابن حجر في فتح الباري.

انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٢٦٢)، والتفسير (٤/ ١٤٣)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٥٦٩)، و(٥/ ٨٨)، و(٦/ ١٢٨، ٦٢٣)، و(٧/ ١٩٨)، و(١١/ ٢٥٠، ٢٦٢)، و(١٣/ ١٠١).

وفي العصور المتأخرة وُصفت المدينة بـ (المنورة)، ولا شكَّ أنَّ المدينة وسائر أقطار الأرض عمَّها نورُ الهداية ببعثة الرسول ﷺ، وقد وُصف الرسول الكريم ﷺ بأنَّه سراجٌ منير، ووُصف القرآن بأنَّه نورٌ، والمراد بالنورِ المضاف إلى القرآن وإلى الرسول ﷺ نور الهداية، وأهل السنَّة المتَّبعون للسلف

الصالِح يُصدِّقون بذلك، ويَدعون الناسَ إلى هذا النور، وأما غيرُهم من أهل البدع فإنَّهم يصرفونهم عن النور، ويَدعونهم إلى البدع ومُحدثات الأمور.

ووصفُ المدينة بـ (النبوية) في العصور المتقدِّمة اصطلاح، ووصفُها بـ (المنوَّرة) في عصور متأخرة اصطلاح، ولا مُشاحة في ذلك، فلا وجه لإنكار الكاتب على مَن زعم نُصحَهم وصفها بـ (النبوية) مع أنَّه وصفٌ فيه إضافتُها إلى النبيِّ ﷺ، وهو أيضاً من عمل المتقدِّمين.

❊ ❊ ❊

٥ ـ قال الكاتب: «تُصرُّون على تسمية الجهة المشرِفة على شؤون الحرمين الشريفين (رئاسة الحرم المكي والمسجد النبوي الشريف)، ولا تقولون (الحرم النبوي الشريف)، وكذلك في إعلانات الطرق الدَّالة على ذلك والموجهة إليه، فلماذا لا يكون مسجدُه صلى الله تعالى عليه وسلَّم حَرَماً؟ كيف وقد جعل النَّبيُّ ﷺ المدينة كلَّها حرَماً؟». ثمَّ ذكر حديثين في تحريم المدينة.

والجواب: أنَّ الجهة المسؤولة عن المسجد الحرام والمسجد النبوي سُمِّيت أول إنشائها باسم (الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين) ثمَّ عُدِّل الاسم إلى (الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي) ولا تزال تلك التسمية ، بل إنَّ المياه المبردة في المسجد الحرام والمسجد النبوي مكتوب على أوعيتها هذا الاسم، وكذلك على ثياب العمال في المسجدين، بل إنَّ مَن يضْغَط على رقم هاتف مُقسِّم هذه الرئاسة بمكة يسمع تسجيلاً بهذه التسمية.

ولَم تُسَمَّ الجهةُ المشرِفة على المسجدين الشريفين باسم (رئاسة الحرم المكي والمسجد النبوي الشريف) كما زعم الكاتب، لكنَّها الرغبة في الاعتراض، ولو

كان المعترَض فيه ليس له أساس، فمِن أين جاءت هذه التسمية المزعومة، فضلاً عن الإصرار عليها المزعوم؟!

وهذه الورطة التي وقع فيها الكاتب هي من جملة الجنايات التي جناها عليه الذين جَمعوا له مادَّة أوراقه!!

وأهل السُّنَّة يؤمنون بِما صحَّت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ في تحريم المدينة، وأفضل بُقعة في حرم المدينة مسجد الرسول ﷺ، فإنَّ الصلاةَ فيه خيرٌ من ألف صلاة فيما سواه إلَّا المسجد الحرام، بخلاف سائر حرم المدينة.

لكن إطلاق « الحرم » على خصوص مسجده ﷺ هو من الخطأ الشائع، ومثله إطلاق « ثالث الحرمين » على المسجد الأقصى، فإنَّ الحرمين هما مكة والمدينة، وليس لهما ثالث، والتعبير الصحيح أن يُقال: ثالث المسجدين، أي: المشرفين المعظَّمَين.

❊ ❊ ❊

٦ ـ أنكر الكاتب على من زعم نصحَهم عدم إيجاد علامة تدلُ على القبلة الأولى إلى المسجد الأقصى، وذلك في المسجد المسمَّى « مسجد القبلتين ».

والجواب: أنَّني لَم أجد شيئاً ثابتاً يدلُّ على أنَّ تحويل القبلة كان والنبيُّ ﷺ يُصلِّي في مسجد بني سَلِمة الذي قيل: إنَّه مسجد القبلتين، وإنَّما جاء ذلك في كلام الواقدي، ذكره عنه ابنُ سعد في الطبقات، عبَّر عنه الواقديُّ بقوله: « ويُقال »، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

والواقديُّ قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: « متروك مع سعة علمه »، ولو صحَّ لَم يكن فيه دليل على فضل هذا المسجد؛ لأنَّ الفضلَ إنَّما يَثبتُ بالنَّصِّ

عليه مِن رسولِ الله ﷺ، كما ثبت ذلك لمسجده ﷺ ومسجد قباء.

ثمَّ لا أدري ماذا يريد الكاتب من إيجاد علامة تدل على القبلة الأولى عند بناء المسجد؟

هل يريد أن يوضع محرابٌ إلى جهة بيت المقدس، كالذي جُعل إلى جهة الكعبة؟!

فإنَّ ذلك لا يجوز؛ وفي تحقيقه فتنة للناس، بأن يُصلي بعض الجُهَّال إلى جهة بيت المقدس، وقد حصل ذلك بدون وجود محراب، كما ذكر ذلك بعضُ مَن شاهده حتى في موسم الحجِّ في العام الماضي (١٤٢٠هـ)!!

وقد سألني قبل عدَّة سنوات ـ وأنا في مسجد الرسول ﷺ ـ سائلٌ يقول: إنِّي رأيتُ أناساً يُصلُّون فرادى إلى الجهة الخلفية من مسجد القبلتين، فصليتُ ركعتين إلى تلك الجهة؟!

وهذه هي النتيجة التي تترتَّب على رغبة الكاتب في إيجاد علامة إلى القبلة الأولى المنسوخة، والله الهادي إلى سواء السبيل.

***

٧ ـ **قال الكاتبُ**: « لا يجوز اتِّهامُ المسلمين الموحِّدين الذي يُصلُّون معكم ويَصومون ويُزكُّون ويَحُجُّونَ البيتَ مُلبِّين مُردِّدين: (لبَّيك اللَّهمَّ لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك لبَّيك، إنَّ الحمدَ والنِّعمةَ لك والملك، لا شريك لك)، لا يجوز شرعاً اتِّهامُهم بالشِّرك، كما تطفَح كتبُكم ومنشوراتكم، وكما يجأرُ خطيبُكم يوم الحجِّ الأكبر من مسجد الخيف بِمِنى صباح عيد الحُجَّاج وكافة المسلمين، وكذلك يُروِّعُ نظيرُه في المسجد الحرام يوم عيد الفطر بهذه التهجُّمات والافتراءات أهلَ مكة والمعتمرين، فانتهوا هداكم الله تعالى!

الناس، ويأخذ عند الخلاف بما هو أقرب الأقوال لإصابة الحقِّ، والذي لا يستطيع ذلك فالمشروع له أن يسألَ أهل العلم، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ». مجموع فتاوى ومقالات متنوِّعة (٣/ ٥٢).

وقال شيخنا العلاَّمة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في كتابه أضواء البيان (٧/ ٥٥٣ ـ ٥٥٥): « لا خلاف بين أهل العلم في أنَّ الضرورةَ لها أحوالٌ خاصة تستوجب أحكاماً غير أحكام الاختيار، فكلُّ مسلم ألْجأَتْه الضرورةُ إلى شيء إلْجاءً صحيحاً حقيقيًّا فهو في سعةٍ من أمره فيه » إلى أن قال: « وبهذا تعلم أنَّ المضطرَّ للتقليد الأعمى اضطراراً حقيقيًّا، بحيث يكون لا قدرة له ألبتَّة على غيره، مع عدم التفريط لكونه لا قدرة له أصلاً على الفهم، أو له قدرة على الفهم وقد عاقَتْه عوائقُ قاهرة عن التعلُّم، أو هو في أثناء التعلُّم، ولكنَّه يتعلَّم تدريجاً؛ لأنَّه لا يقدر على تعلُّم كل ما يحتاجه في وقتٍ واحد، أو لم يَجِد كُفْئاً يتعلَّم منه ونحو ذلك، فهو معذورٌ في التقليد المذكور للضرورة؛ لأنَّه لا مَندوحة له عنه.

وأما القادر على التعلُّم المفرِّط فيه والمقدِّم آراء الرجال على ما علم من الوحي فهو الذي ليس بمَعذور ».

وقال أيضاً (٧/ ٥٥٥): « اعلم أنَّ موقفَنا من الأئمَّة ـ رحمهم الله ـ من الأربعة وغيرهم هو موقف سائر المسلمين المُنصِفين منهم، وهو موالاتُهم ومحبَّتُهم وتعظيمُهم وإجلالُهم والثناءُ عليهم بما هم عليه من العلم والتقوى، واتباعُهم في العمل بالكتاب والسنة، وتقديمهما على رأيِهم، وتعلُّم أقوالِهم للاستعانة بها على الحق، وترك ما خالف الكتاب والسنة منها.

الركعتين: «هو سنَّةٌ وإن لَم يَذْكره الشافعي، فالإسنادُ صحيح، وقد قال: قولوا بالسنَّة ودَعُوا قولي». (الفتح ٢/ ٢٢٢).

وأما العاميُّ ومَن لا يتمكَّن من معرفة الدليل فإنَّه يسوغ له التقليد؛ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إنَّ أهلَ السُّنَّة لَم يقُل أحدٌ منهم: إنَّ إجماعَ الأئمَّة الأربعة حُجَّةٌ معصومةٌ، ولا قال: إنَّ الحقَّ مُنحصِرٌ فيها، وأنَّ ما خرج عنها باطلٌ، بل إذا قال مَن ليس من أتباع الأئمة ـ كسفيان الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، ومَن قبلهم من المجتهدين ـ قولاً يُخالف قول الأئمَّة الأربعة، رُدَّ ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، وكان القول الرَّاجحُ هو القول الذي قام عليه الدليل». منهاج السنة (٣/ ٤١٢).

وقال شيخنا شيخ الإسلام العلاَّمة عبد العزيز بن باز رحمه الله في ردِّه على الصابوني في قوله عن تقليد الأئمة الأربعة: «إنَّه من أوجب الواجبات» قال: «لا شكَّ أنَّ هذا الإطلاقَ خطأٌ؛ إذ لا يجب تقليدُ أحد من الأئمَّة الأربعة ولا غيرهم مهما كان علمُه؛ لأنَّ الحقَّ في اتِّباع الكتاب والسنَّة لا في تقليد أحد من الناس، وإنَّما قُصارى الأمر أن يكون التقليدُ سائغاً عند الضرورة لِمَن عُرِف بالعلم والفضل واستقامة العقيدة، كما فصَّل ذلك العلاَّمةُ ابن القيم رحمه الله في كتابه "إعلام الموقعين"، ولذلك كان الأئمَّة ـ رحمهم الله ـ لا يَرضون أن يُؤخذ من كلامِهم إلَّا ما كان موافقاً للكتاب والسُّنَّة، قال الإمام مالك رحمه الله: (كلٌّ يُؤخذ من قوله ويُرَدُّ، إلَّا صاحب هذا القبر)، يُشير إلى قبر رسول الله ﷺ، وهكذا قال إخوانُه من الأئمَّة في هذا المعنى.

فالذي يتمكَّن من الأخذ بالكتاب والسنَّة يتعيَّن عليه ألاَّ يُقلِّد أحداً من

ـ وبدعةٌ مفسِّقةٌ: كالتوسُّلِ إلى الله بالأموات والملائكةِ ونحوهم.

والصوفية المذمومون الذين يلهَج بهم الكاتب من جملة أهل البِدع، فيهم مَن بدعتُه مكفِّرة، كابن عربي وأضرابِه، ومَن بدعتُه مفسِّقة.

الثاني: أنَّ الذي اشتملتْ عليه كتبُ مَن زعم نصحَهم، وكذا خطب الخُطباء الذين أشار إليهم، إنَّما هو التحذيرُ من الشِّرك، والدعوةُ إلى إخلاصِ العبادةِ لله عزَّ وجلَّ، وهذه هي وظيفةُ الرُّسُل، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ** ﴾ ، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ** ﴾.

والمسلمون في الحَرَمين وكذا غيرُهم في كلِّ مكانٍ يسمعون الخُطبَ من المسجدَين الشريفين في مكة والمدينة بواسطة الإذاعة، وليس فيها ـ بِحمد الله ـ ما يُروِّع، كما زعم الكاتب، بل فيها ما يَسُرُّ النفوسَ ويُثلِجُ الصُّدورَ؛ لأنَّها دعوة إلى الحقِّ والهُدى الذي جاء به المصطفى ﷺ، ونسألُ الله عزَّ وجلَّ أن يَهديَ قلبَ الكاتب ومَن على شاكلتِه ليَرَوا الحقَّ حقًّا فيتَّبعوه، والباطلَ باطلاً فيَجتنِبوه.

الثالث: أما قول الكاتب عمَن زعم نصحَهم أنَّهم يُنكرون ويستنكرون التقليدَ والاتباعَ للأئمَّة الأربعة، فهو غير صحيح؛ لأنَّ مَن عنده علمٌ ومعرفةٌ بالدَّليل من الكتاب والسُّنَّة يجبُ عليه الأخذُ بالدليل، كما قال الشافعيُّ رحمه الله: « أجمع النَّاسُ على أنَّ مَن استبانت له سنَّةُ رسول الله ﷺ لَم يكن له أن يَدَعها لقول أحدٍ »، وقال ابنُ خزيمة: « ويَحرُم على العالم أن يُخالف السنَّة بعد علمِه بها ». (فتح الباري ٣/ ٩٥)، وقال أيضاً في رفع اليدين عند القيام من

وترويعُ المسلم حرامٌ، لا سيما أهالي الحرمين الشريفين، وفي هذا المعنى نصوصٌ شريفةٌ صحيحة)).

وقال أيضاً: ((لقد كفَّرتُم الصوفية ثم الأشاعرة، وأنكرتم واستنكرتُم تقليدَ واتباعَ الأئمة الأربعة (أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل) في حين أنَّ مُقلِّدي هؤلاء كانوا ولا زالوا يُمثِّلون السوادَ الأعظم من المسلمين، كما أنَّ المنهجَ الرَّسميَ لدولتِكم والذي وَضعه الملك عبد العزيز رحمه الله يَنصُّ على اعتماد واعتبار المذاهب الأربعة، فانتهوا هداكم الله تعالى)).

وقال أيضاً: ((... ولكنَّكم تُكفِّرون الصوفيَّة كافَّة، وتَصفونَهم بالابتداع والشرك!!)).

والجوابُ من وجوه:

الأول: أنَّ قولَه في الذين زعم نصحَهم أنَّهم يتَّهمون المسلمين بالشِّرك، وأنَّهم يُكفِّرون الصوفيةَ كافَّة والأشاعرة هو افتراءٌ عليهم، وهم بُرآءُ من ذلك، وعقيدتُهم هي عقيدة أهل السنَّة والجماعة، وأنَّهم لا يُكفِّرون إلَّا مَن كفَّره الله ورسولُه، ولا يُكفِّرُ المسلمُ بذنبٍ إلَّا إذا استحلَّه، وكان ذلك الذنبُ مِمَّا عُلِم من الدِّين تحريمُه بالضرورة، قال الإمامُ الطحاويُّ رحمه الله في عقيدة أهل السنة والجماعة: ((ولا نُكفِّر أحداً من أهلِ القبلة بذنبٍ ما لَم يستحلَّه)).

والبدعُ تنقسِمُ إلى قسمَين:

ـ بدعةٌ مكفِّرةٌ: كالاستغاثة بالأموات والجِنِّ والملائكةِ ونحوِهم، وطلبِ الحاجات وكشفِ الكُرُبات منهم، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ** ﴾.

وأمَّا المسائل التي لا نصَّ فيها، فالصواب النظر في اجتهادهم فيها، وقد يكون اتِّباعُ اجتهادهم أصوبَ من اجتهادنا لأنفسنا؛ لأنَّهم أكثر علماً وتقوى منَّا.

ولكن علينا أن ننظرَ ونحتاطَ لأنفسِنا في أقرب الأقوال إلى رِضى الله، وأحوطها وأبعدِها من الاشتباه؛ كما قال ﷺ: (دَع ما يَريبُك إلى ما لا يريبُك)، وقال: (فمَن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعِرضه).

وحقيقة القول الفصل في الأئمة ـ رحمهم الله ـ أنَّهم من خيار المسلمين، وأنَّهم ليسوا معصومين من الخطأ، فكلُّ ما أصابوا فيه فلهم فيه أجر الاجتهاد وأجرُ الإصابة، وما أخطأوا فيه فهم مأجورون على كلِّ حال، لا يلحقُهم ذمٌّ ولا عيبٌ ولا نقصٌ في ذلك.

ولكن كتاب الله وسنَّة نبيِّه ﷺ حاكمان عليهم وعلى أقوالهم، كما لا يخفى.

فلا تَغْلُ في شيءٍ من الأمر واقتصد   كلا طرفي قصد الأمور ذميمُ

فلا تكُ مِمَّن يذُمُّهم وينتقصُهم، ولا مِمَّن يعتقد أقوالَهم مغنية عن كتاب الله وسنة رسوله أو مقدَّمة عليهما». اهـ.

هذه بعض أقوال المحقِّقين من أهل العلم في حكم التقليد، وعلى هذا فليس هناك إنكارٌ ولا استنكارٌ كما زعم الكاتب، بل إنَّ الشيخَ العلاَّمة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله ـ وهو الذي له نصيبٌ كبيرٌ من حِقد الرِّفاعي والبوطي ـ قد قال في ردِّه على أبي غدَّة: «إنَّ الانتسابَ إلى أحدٍ من الأئمَّة كوسيلة للتعرُّف على ما قد يفوت طالبَ العلم من الفقه بالكتاب والسنَّة أمرٌ لا بدَّ منه شرعاً وقدَراً؛ فإنَّ ما لا يقوم الواجب إلَّا به فهو واجب، وعلى هذا جرى السَّلفُ والخلفُ جميعاً، يتلقَّى بعضُهم العلمَ عن بعض، ولكن الخلف ـ إلَّا قليلاً منهم ـ خالف السَّلفَ حين جعل الوسيلةَ غايةً،

فأوجب على كلِّ مسلم ـ مهما سَما في العلم والفقه عن الله ورسوله من بعد الأئمة الأربعة ـ أن يُقلِّدَ واحداً منهم، لا يَميلُ عنه إلى غيره، كما قال أحدهم: وواجبٌ تقليد حَبْرٍ منهم! ».

وهذا الذي قاله الشيخ الألبانيُّ رحمه الله عن المُتعصِّبة للمذاهب قد جاء عن الشيخ أحمد الصاوي في حاشيته على الجلالين عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾؛ إذ فهِم الآية فهماً خاطئاً، وبَنَى عليه حكماً من أبطلِ الباطل، أوضح الردَّ عليه شيخُنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في تفسيره أضواء البيان عند قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾، وكلام الصاوي الباطلُ هو قولُه ـ وبئس ما قال ـ: « ولا يجوز تقليدُ ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قولَ الصحابة والحديثَ الصحيح والآية!! فالخارجُ عن المذاهب الأربعة ضالٌّ مُضِلٌّ، وربَّما أدَّاه ذلك للكفر؛ لأنَّ الأخذَ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر!!! ».

وهذا كلام من الصاوي من أسوإ الكلام وأبطل الباطل، ولو بحث أحدٌ عن كلامٍ سيِّءٍ يُنسبُ إلى مسلم قد لا يَجِد أسوأ منه، وقد جاء ذلك نتيجة لتفسيره للقرآن بالرأي والتعصُّب للمذاهب، نسأل الله السلامةَ والعافية.

الرابع: وأمَّا الملك عبد العزيز رحمه الله فإنَّه على منهج السَّلف، يحترمُ الأئمَّة الأربعة ويُوقِّرُهم، ويُعوِّلُ على الأدلَّة من الكتاب والسنَّة، قال رحمه الله: « إنَّنا لم نُطِع (ابن عبد الوهاب) وغيره إلَّا في ما أيَّدوه بقول من كتاب الله وسنَّة رسوله، وقد جعلنا الله ـ أنا وآبائي وأجدادي ـ مُبشِّرين ومُعلِّمين بالكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح، ومتى وجدنا الدليلَ القويَّ في أيِّ

مذهب من المذاهب الأربعة رجعنا إليه وتَمسَّكنا به، وأمَّا إذا لَم نَجد دليلاً قويًّا أخذنا بقول الإمام أحمد ». من تاريخ البلاد العربية السعودية لمنير العجلاني (١/ ٢٢٩).

***

٨ ـ **قال الكاتبُ:** « تُرَدِّدون جملة الحديث الشريف: « كلُّ بدعة ضلالة » بدون فهم للإنكار على غيركم، بينما تُقِرُّون بعضَ الأعمال المخالفة للسُّنَّة النَّبوية، ولا تنكرونها ولا تَعُدُّونها بدعةً، سنذكر بعضاً منها فيما يأتي ... ».

ويُجاب عن هذا من وجوه:

الأول: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ بيَّن في حديث العرباض بن سارية أنَّه سيوجد الاختلافُ في هذه الأُمَّة، ومع وجوده يكون كثيراً، حيث قال: « فإنَّه مَن يَعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً »، ثم أرشدَ ﷺ عند وجود هذا الاختلاف إلى الطريق الأمثل والمنهج الأقوم، وهو اتباع السنن وترك البدع، فقال: « فعليكم بسُنَّتِي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضُّوا عليها بالنَّواجذ، وإيَّاكم ومُحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة »، فإنَّه ﷺ رغَّب في السُّنن بقوله: « فعليكم بسُنَّتي ... »، ورهَّب من البدع بقوله: « وإيَّاكم ومُحدثات الأمور، فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة ».

ومثل ذلك حديث « ستفترق هذه الأُمَّة على ثلاث وسبعين فرقة، كلُّها في النَّار إلَّا واحدة. قالوا: مَن هي يا رسول الله؟ قال: من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي ».

فقد بيَّن ﷺ أنَّ أمَّةَ الإجابة ستفترق هذا التفرُّق الكثير، وأنَّه لا ينجو مِن

العذاب إلَّا مَن كان على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابُه، وهم الذين يتَّبعون الكتابَ والسنَّةَ وما كان عليه سلفُ الأُمَّة، وقد قال الإمام مالك رحمه الله: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلَّا بما صلح به أولها».

وروى الإمام محمد بن نصر المروزي في كتاب السنة بإسنادٍ صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كلُّ بدعة ضلالةٌ وإن رآها الناس حسنة».

وذكر الشاطبِيُّ في الاعتصام (١/ ٢٨) أنَّ ابن الماجشون قال: سمعتُ مالكاً يقول: «مَن ابتدع في الإسلام بدعةً يراها حسنةً فقد زعم أنَّ محمداً خان الرسالة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فما لم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليومَ ديناً».

وقال أبو عثمان النيسابوري: «مَن أمَّر السنَّةَ على نفسِه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومن أمَّر الهَوَى على نفسِه قولاً وفعلاً نطق بالبدعة». انظر: حلية الأولياء (١٠/ ٢٤٤).

وقال سَهل بن عبد الله التستري: «ما أحدثَ أحدٌ في العلم شيئاً إلَّا سُئل عنه يوم القيامة، فإن وافق السُّنَّةَ سَلِم، وإلاَّ فلا». فتح الباري (١٣/ ٢٩٠).

وعلى هذا، فإنَّ الفهمَ الصحيحَ لقوله ﷺ: «وكلُّ بدعة ضلالة» هو بقاءُ اللفظ على عمومه، وأنَّ كلَّ ما أُحدث في دين الله فهو بدعة، وهو مردودٌ على مَن جاء به؛ لقوله ﷺ في الحديث المتفق على صحَّته: «مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ»، وفي لفظٍ لمسلم: «مَن عمل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو ردٌّ».

أمَّا القولُ بأنَّ مِن البدعِ ما هو حَسنٌ فغير صحيح؛ لأنَّه يُخالف قول الرسول ﷺ: «وكل بدعة ضلالة»، كما مرَّ إيضاحه في كلام ابن عمر ومالك

وغيرهما المتقدِّم قريباً.

ولا يَصِحُّ الاستدلالُ لهذا القول بقوله ﷺ: «مَن سَنَّ في الإسلام سنَّةً حسنةً فله أجرها وأجر مَن عمل بها ...»، الحديث رواه مسلم؛ لأنَّ سياقَه في القدوة في الخير؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حثَّ على الصدَقة، أتى رجلٌ من الأنصار بصُرَّةٍ كبيرة، فتابعه الناس على الصدقة، فعند ذلك قال النَّبِيُّ ﷺ ما قال.

الثاني: ذكر الكاتب أنَّ مَن زعم نُصحَهم يُقرُّون بعضَ الأعمال المخالفة للسُّنَّة، ولا يعدُّونَها بدعة، ومن أمثلة ذلك عنده وضعُ حواجز بين الرِّجال والنِّساء في المسجد النَّبوي، قال عن ذلك: «وهذه بدعةٌ شنيعةٌ؛ لأنَّه إحداثُ ما لم يحدُث في زمنه عليه الصلاة والسلام والسلف الصالح، فقد كان يَلِي الإمامَ صفوفُ الرِّجال، ثم الصِّبيان، ثم النِّساء، يُصلُّون جميعاً وبلا حاجز خلفه صلَّى الله تعالى عليه وآله وسلم».

ويُجاب عن ذلك: بأنَّ من عجيب أمرِ الكاتب أن يرى أنَّ هذا العملَ بدعةٌ، مع أنَّ فيه ستراً للنساء، وصيانةً لهنَّ من نظرِ الرِّجال إليهنَّ، ونظرهنَّ إلى الرِّجال، وقد ثبت في الصحيحين من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قال: «ما تركتُ بعدي فتنةً أَضَرَّ على الرِّجال من النساء»، وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «خيرُ صفوف الرِّجال أوَّلُها، وشرُّها آخرُها، وخير صفوف النِّساء آخرُها، وشرُّها أوَّلُها».

وجاء في آداب النساء في صلاتِهنَّ مع النَّبِيِّ ﷺ عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: «إن كان رسول الله ﷺ لَيُصلِّي الصبحَ فينصرفَ النساءُ مُتلفِّعاتٍ بِمُروطِهنَّ، ما يُعرفنَ من الغَلَس»، رواه البخاري ومسلم.

وفي صحيح البخاري عن أمِّ سلمة رضي الله عنها: «أنَّ النساءَ في عهد رسول الله

ﷺ كُنَّ إذا سلَّمنَ من المكتوبة قُمْنَ، وثبتَ رسولُ الله ﷺ ومَن صلَّى من الرِّجال ما شاء الله، فإذا قام رسولُ الله ﷺ قام الرِّجال ».

فهذان حديثان عن النَّبِيِّ ﷺ في الترغيب في تباعد النساء عن الرجال، وبعدَهما حديثان في آداب صلاة النساء مع الرسول ﷺ، ثم بعد ذلك تغيَّرت حال النساء، حتى قالت عائشةُ رضي الله عنها: « لو أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى ما أَحْدَثَ النساءُ لَمَنَعَهنَّ المسجد، كما مُنعت نساءُ بَنِي إسرائيل »، رواه البخاري ومسلم.

وفي هذا الزمان تغيَّرت أحوال النساء كثيراً، وحصل منهنَّ التبرُّجُ والسُّفور، وسَهُل الوصول إلى مكة والمدينة للرِّجال والنِّساء، والمسجدان الشريفان حصل فيهما توسعةٌ كبيرة، والنساء تأتي إليهما من جهاتٍ مختلفة، وخُصِّص لهنَّ أماكن مُعيَّنة، وجُعل حواجز؛ حتى لا يختلِطنَ بالرِّجال، فأيُّ مانعٍ يَمنَعُ من ذلك؟! بل وكيف يجوز أن يصفَه الكاتبُ بأنَّه بدعةٌ شنيعة؟!

مع أنَّ أوراق الكاتب اشتمَلت على بدَعٍ واضحة جليَّة لَم يعتبِرها بدعاً، كبدعة بناء القِباب على القبور، والاحتفال بالمولد النَّبويِّ!!

* * *

٩ ـ أشاد في أوراقه بتعظيم القبور وبناء القباب عليها، فوصف العيدروس فقال: « الإمام الربَّاني الحبيب العدني، بركة عدن وحضرموت رحمه الله تعالى »، ونَوَّه بِمشهده وبناء قُبَّتِه، ووصفها بأنَّها « مباركة!! ».

والجواب: أنَّ البناءَ على القبور واتخاذها مساجد قد جاءت أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ في تحريمه والتحذير منه؛ لأنَّه من وسائل الشرك، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي الهيَّاج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي

طالب: « ألاَ أبعثُكَ على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تَدَعَ تِمثالاً إلَّا طمَستَه، ولا قبراً مُشرفاً إلَّا سوَّيتَه »، وفي لفظ: « ولا صورةً إلَّا طَمستَها ».

وفي الصحيحين من حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهما قالا: « لَمَّا نُزل برسول الله ﷺ طفِق يطرحُ خميصةً له على وجهه، فإذا اغتمَّ بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: لعنةُ الله على اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد يُحذِّرُ ما صنعوا ».

وقولهما رضي الله عنهما في الحديث: « لَمَّا نُزل » يَعنيَان الموتَ، وقد اشتمل هذا الحديث على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: الدعاء على اليهود والنصارى باللَّعن.

الأمر الثاني: بيان سبب اللَّعن، وهو اتخاذ قبور أنبيائهم مساجد.

والأمر الثالث: بيان الغرض من ذكر ذلك، وهو تحذيرُ هذه الأمَّة من الوقوع فيما وقع فيه اليهود والنصارى، فيستحقُّوا اللَّعنة.

وثبت في صحيح مسلم من حديث جندب بن عبد الله البَجَليِّ أنَّه قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ، وهو يقول: « إنِّي أبرَأُ إلى الله أن يكون لي منكم خليلٌ، فإنَّ الله قد اتَّخذني خليلاً، كما اتَّخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنتُ متَّخذاً من أُمَّتي خليلاً لاتَّخذتُ أبا بكر خليلاً، ألاَ وإنَّ مَن كان قبلكم كانوا يتَّخذون قبور أنبيائهم وصالِحيهم مساجد، ألاَ فلا تتَّخذوا القبورَ مساجد، إنِّي أنهاكم عن ذلك ».

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « قاتَل الله اليهودَ؛ اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد »، وثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها وصْفُ الذين يَبنونَ المساجد على القبور بأنَّهم شرارُ الخَلق عند الله.

وهذه الأحاديثُ الثابتة عن رسول الله ﷺ اشتملت على التحذير من اتِّخاذ القبور مساجد مطلقاً، وبعضُها يُفيد حصولَ ذلك منه قبل أن يموت بخمسٍ، وبعضُها يُفيد حصولَ ذلك عند نزول الموتِ به.

والتحذيرُ من ذلك جاء على صِيَغٍ متعدِّدة، فجاء بصيغة الدعاء باللَّعنة على اليهود والنصارى، وجاء بصيغة الدعاء بمقاتلَة الله لليهود، وجاء بوصف فاعلي ذلك بأنَّهم شرارُ الخَلق عند الله، وجاء بصيغة « لا » الناهية في قوله: « ألا فلا تتَّخذوا القبورَ مساجد »، وبصيغة لفظ النَّهي بقوله: « إنِّي أنهاكم عن ذلك ».

وهذا مِن كمال نُصحِه لأمَّتِه ﷺ، وحرصِه على نَجاتِها وشفقتِه عليها، صلَّى الله وسلَّم وبارك عليه، وجزاه أوفَى الجزاء، وأثابَه أَتَمَّ مثوبَة.

واتِّخاذ القبور مساجد يشمل بناء المسجد على القبر، كما قال ﷺ في النصارى: « أولئك إذا كان فيهم الرَّجل الصالِح فمات بَنَوا على قبره مسجداً، وصوَّروا فيه تلك الصُّوَر، أولئك شرارُ الخلق عند الله »، وهو في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها.

ويَشمل قَصدَها واستقبالَها في الصلاة، كما قال ﷺ: « لا تجلِسوا على القبور، ولا تُصلُّوا إليها »، أخرجه مسلم من حديث أبي مَرثَد الغنَويِّ رضي الله عنه. ويَشمل السجودَ على القبر من باب أولى؛ إذ هو أخصُّ من الصلاة إليه.

وذكر الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٧) في ترجمة عبد الله بن لهيعة أنَّ الدَّفنَ في البيوت من خصائص النَّبيِّ ﷺ.

وأورد ابنُ كثير في البداية والنهاية ترجمة السيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد القرشية الهاشمية في حوادث سنة (٢٠٨هـ)، ونقل عن ابن خلِّكان أنَّه قال:

« ولأهل مصر فيها اعتقاد »، ثم قال ابنُ كثير: « وإلى الآن قد بالغَ العامَّةُ في اعتقادهم فيها وفي غيرها كثيراً جدًّا، ولا سيما عوامُّ مصر، فإنَّهم يُطلقون فيها عبارات بَشِعة، فيها مجازَفةٌ تؤدِّي إلى الكفر والشِّرك، وألفاظاً كثيرة ينبغي أن يعرفوا أنَّها لا تجوز ... »، إلى أن قال: « ... والذي ينبغي أن يُعتقد فيها: ما يليق بِمِثلِها من النساء الصالحات، **وأصلُ عبادة الأصنام من المغالاة في القبور وأصحابها**، وقد أمر النَّبِيُّ ﷺ بتسوية القبور وطمسِها، والمغالاةُ في البَشَر حرامٌ ... ».

وكانت وفاةُ ابنِ كثير رحمه الله سنة (٧٧٤هـ).

وقد ألَّف في هذه المسألة العلاَّمةُ الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) رسالةً سَمَّاها "شرح الصدور بتحريم رفع القبور" أجادَ فيها وأفاد، قال فيها: « اعلم أنَّه قد اتَّفق الناسُ سابقهم ولاحِقهم وأولهم وآخرهم من لدن الصحابة إلى هذا الوقت أنَّ رفعَ القبور والبناءَ عليها بدعةٌ من البدع التي ثبت النَّهيُ عنها واشتدَّ وعيدُ رسول الله ﷺ لفاعلِها، ولم يُخالف في ذلك أحدٌ من المسلمين أجمعين، لكنَّه وقع للإمام يحيى مقالة تدلُّ على أنَّه يرى أنَّه لا بأس بالقباب والمشاهد على قبور الفضلاء، ولم يَقل بذلك غيرُه ولا روي عن أحدٍ سواه، ومَن ذكرها من المؤلفين في كتب الفقه من الزيدية فهو جرى على قوله واقتداء به، ولم نجد القول بذلك مِمَّن عاصَرَه أو تقدَّم عصره عليه، لا من أهل البيت ولا من غيرهم، ثم ذكر أنَّ صاحب البحر الذي هو مدرس كبار الزيدية ومرجع مذهبهم ومكان البيان لخلافهم في ذات بينهم، وللخلاف بينهم وبين غيرهم لم ينسب القول بجواز رفع القباب والمشاهد على قبور الفضلاء إلَّا إلى الإمام يحيى وحده، فقال ما نصُّه: مسألة: الإمام يحيى: لا بأس بالقباب والمشاهد على قبور الفضلاء والملوك؛ لاستعمال المسلمين ولم ينكر. انتهى ... »

إلى أن قال الشوكاني رحمه الله: «فإذا عرفتَ هذا تقرَّر لك أنَّ هذا الخلافَ واقعٌ بين الإمام يحيى وبين سائر العلماء من الصحابة والتابعين ومن المتقدِّمين من أهل البيت والمتأخرين، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، ومن جميع المجتهدين أولهم وآخرهم، ولا يعترض هذا بحكاية مَن حكى قول الإمام يحيى في مؤلَّفِه مِمَّن جاء بعده من المؤلِّفين، فإنَّ مجردَ حكاية القول لا يدلُّ على أنَّ الحاكي يختاره ويذهب إليه ...». إلى أن قال رحمه الله: «فإذا أردتَ أن تعرفَ هل الحق ما قاله الإمام يحيى أو ما قاله غيرُه من أهل العلم فالواجبُ عليك رد هذا الاختلاف إلى ما أمرنا الله بالردِّ إليه وهو كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ...».

ثم ذكر بعضَ الآيات المقتضية ذلك، وبيَّن وجهَ دلالتها على المطلوب، ثم ذكر جملةً من الأحاديث الكثيرة الواردة عن الرسول ﷺ في تحريم اتِّخاذ القبور مساجد، والتي مرَّ ذكر بعضها، وبيَّن أنَّ ذلك يُفضي بفاعله إلى الشرك بالله، ثم قال: «فلا شكَّ ولا ريب أنَّ السببَ الأعظمَ الذي نشأ منه هذا الاعتقاد في الأموات هو ما يُزيِّنه الشيطان للناس من رفعِ القبور ووضعِ الستور عليها وتجصيصِها وتزيينها بأبلغ زينة، وتحسينها بأكمل تحسين، فإنَّ الجاهلَ إذا وقعت عينُه على قبرٍ من القبور قد بُنيت عليه قُبَّة فدخلها ونظر على القبور الستورَ الرائعة والسُّرُجَ المتلألئة وقد سطعت حوله مجامر الطيب، فلا شكَّ ولا ريب أنَّه يمتلئ قلبُه تعظيماً لذلك القبر، ويضيق ذِهنُه عن تصوُّر ما لهذا الميت من المنزلة، ويدخله من الرَّوعة والمهابة ما يزرع في قلبه من العقائد الشيطانية التي هي من أعظم مكائد الشيطان للمسلمين، وأشد وسائله إلى ضلال العباد، مِمَّا يزلزله عن الإسلام قليلاً قليلاً، حتى يطلب من صاحب ذلك القبر ما لا يقدر عليه إلَّا الله سبحانه، فيصير في عدادِ المشركين، وقد يحصل له هذا الشركُ بأولِ رؤيةٍ لذلك القبر الذي صار على تلك الصفة، وعند أول زَورة؛ إذ

لا بدَّ له أن يخطرَ ببالِه أنَّ هذه العنايةَ البالغة من الأحياء بمثل هذا الميت لا تكون إلَّا لفائدة يرجونها منه، إمَّا دُنيوية أو أُخرويَّة، فيستصغرُ نفسَه بالنِّسبة إلى مَن يراه من أشباه العلماء زائراً لذلك القبر وعاكفاً عليه ومُتمسِّحاً بأركانه، وقد يجعل الشيطان طائفة من إخوانِه من بني آدم يَقفون على ذلك القبر يُخادعون مَن يأتي إليه من الزائرين، يُهولون عليهم الأمر، ويصنعون أموراً من أنفسهم وينسبونها إلى الميت على وجهٍ لا يفطن له مَن كان من المغفَّلين، وقد يصنعون أكاذيب مشتملة على أشياء يُسمُّونَها كراماتٍ لذلك الميت، ويَبُثونها في الناس، ويُكرِّرون ذكرَها في مجالِسهم وعند اجتماعهم بالناس، فتشيع وتستفيض ويتلقَّاها مَن يحسن الظنَّ بالأموات، ويَقبَل عقلُه ما يُروى عنهم من الأكاذيب فيرويها كما سَمِعها، ويتحدَّث بها في مجالِسِه، فيقع الجُهالُ في بليَّةٍ عظيمة من الاعتقاد الشركيِّ، وينذرون على ذلك الميت بكرائم أموالهم، ويحبسون على قبره من أملاكِهم ما هو أحبُّها إلى قلوبهم؛ لاعتقادِهم أنَّهم ينالون بجاه ذلك الميت خيراً عظيماً وأجراً كبيراً، ويعتقدون أنَّ ذلك قربةٌ عظيمةٌ وطاعةٌ نافعةٌ وحَسنةٌ متَقبَّلةٌ، فيحصل بذلك مقصود أولئك الذين جعلهم الشيطانُ من إخوانِه من بني آدم على ذلك القبر، فإنَّهم إنَّما فعلوا تلك الأفاعيل، وهوَّلوا على الناس بتلك التهاويل، وكذبوا تلك الأكاذيب لينالوا جانباً من الحُطام من أموال الطغام الأغتام، وبهذه الذريعةِ الملعونةِ والوسيلةِ الإبليسيَّة تكاثرت الأوقاف على القبور، وبلغت مبلَغاً عظيماً حتى بلغت غلاَّتُ ما يُوقف على المشهورين منهم ما لو اجتمعت أوقافُه لبلغ ما يقتاته أهل قرية كبيرة من قرى المسلمين، ولو بِيعت تلك الحبائسُ الباطلة لأغنى اللهُ بها طائفةً كبيرةً من الفقراء، وكلُّها من النَّذر في معصية الله، وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: ((لا نذر في معصية الله))، وهي أيضاً من النَّذر الذي لا يُبتَغى به وجه الله، بل

كلُّها من النذور التي يستحقُّ بها فاعلُها غضب الله وسخطه؛ لأنَّها تُفضي بصاحبها إلى ما يفضي به اعتقاد الإلهيَّة في الأموات من تزلزل قدَم الدِّين؛ إذ لا يَسمحُ بأحبِّ أمواله وألصقها بقلبه إلَّا وقد زرع الشيطان في قلبه مِن محَبَّةِ وتعظيم وتقديس ذلك القبر وصاحبه، والمغالاة في الاعتقاد فيه ما لا يعود به إلى الإسلام سالِماً، نعوذ بالله من الخذلان ... ».

إلى أن قال: « وأمَّا ما استدلَّ به الإمام يحيى حيث قال: (لاستعمال المسلمين ذلك ولم ينكروه)، فقولٌ مردودٌ؛ لأنَّ علماءَ المسلمين ما زالوا في كلِّ عصرٍ يروون أحاديث رسول الله ﷺ في لعن مَن فعل ذلك، ويُقرِّرون شريعةَ رسول الله ﷺ في تحريم ذلك في مدارسِهم ومجالسِ حُفَّاظهم، يرويها الآخرُ عن الأوَّلِ، والصغيرُ عن الكبير، والمتعلِّمُ عن العالِمِ من لدن أيام الصحابة إلى هذه الغاية، وأوردها المحدِّثون في كتبهم المشهورة من الأمَّهات والمسندات والمصنفات، وأوردها المفسِّرون في تفاسيرِهم، وأهلُ الفقه في كتبهم الفقهية، وأهلُ الأخبار والسِّيَر في كتب الأخبار والسِّيَر، فكيف يُقال إنَّ المسلمين لم يُنكروا على مَن فعل ذلك، وهم يروون أدلَّةَ النَّهيِ عنه واللَّعن لفاعله خلفاً عن سلف في كلِّ عصرٍ؟! ومع هذا فلم يزل علماءُ الإسلام منكرين لذلك مبالِغين في النهي عنه، وقد حكى ابن القيِّم عن شيخه تقيِّ الدِّين ـ رحمهما الله ـ وهو الإمام المحيط بمذهب سلف هذه الأمة وخلفِها أنَّه قد صرَّح عامةُ الطوائفُ بالنَّهي عن بناء المساجد على القبور، ثم قال: وصرَّح أصحاب أحمد ومالك والشافعي بتحريم ذلك، وطائفةٌ أطلقت الكراهة، لكن ينبغي أن يُحمل على كراهة التحريم؛ إحساناً للظنِّ بهم، وأن لا يُظنَّ بهم أن يُجوِّزوا ما تواتَر عن رسول الله ﷺ لعن فاعله والنهي عنه ». انتهى.

هذه مقتطفاتٌ مِمَّا اشتملت عليه رسالة هذا الإمام من الإيضاح والتحقيق في هذه المسألة التي تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ فيها، وأَجمعَ العلماءُ على حكمِها، ومع ذلك فقد تحقَّق للشيطان مراده في كثير من البلاد الإسلامية من مخالفة كثير من الناس ما تواتر وانعقد عليه الإجماع من تحريم البناء على القبور واتِّخاذها مساجد، وكأنَّ الإجماعَ في نظرهم انعقد على جواز واستحباب ذلك، فالله المستعان ونعوذ بالله من الخذلان.

وعلى قاعدة ابن جرير التي ذكرها ابنُ كثير عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، وهي أنَّ خلاف الواحد أو الاثنين لا يُؤثِّر في الإجماع، فإنَّ هذه المسألةَ من مسائل الإجماع، وعلى قول الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٢١٩) أنَّه لا يُعتدُّ بخلاف الزيدية، فإنَّ المسألةَ أيضاً من مسائل الإجماع.

وهذا المعنى الذي ذكره الشوكانيُّ رحمه الله من الافتتان بالقبور وتحبيس الأموال عليها وعمل النذور لها نَظَمه الشاعر المصري حافظ إبراهيم المتوفى سنة (١٣٥١هـ) فقال يَصف واقعَ المسلمين المؤلِم:

أحياؤنا لا يُرزقون بدرهم ... وبألفِ ألفٍ تُرزَقُ الأمواتُ

مَن لي بِحَظِّ النَّائِمين بِحفرة ... قامت على أحجارها الصلواتُ

يسعى الأنام لَها ويجري حولَهَا ... بَحْرُ النذور وتُقرأ الآياتُ

ويُقال هذا القطب باب المصطفى ... ووسيلةٌ تقضى بها الحاجاتُ

وإذا تأمَّل العاقلُ ما ورد عن النَّبيِّ ﷺ من الأحاديث الكثيرة في تحريم البناء على القبور واتخاذها مساجد، وإجماع أهل العلم على ذلك وما نُقل عنهم في ذلك، ولا سيما قول الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وأصل عبادة الأصنام من

المغالاة في القبور وأصحابها »، ثم نظر في كلام الكاتب عن العيدروس ووَصفه بأنَّه بركة عدَن وحضرموت، وتنويهه بمشهده وبناء قُبَّته، ووصفها بأنَّها مباركة، تبيَّن له الفرقُ بين الحقِّ والباطل، والهُدى والضلال، ومَن يدعو إلى الجَنَّة ومَن يدعو إلى النار!!

وإنِّي أنصَحُ الأستاذ الرفاعي والدكتور البوطي أن يتَّقوا الله في أنفسِهم وفي المسلمين، فلا يكونون عوناً لهم على الافتتان بالقبور، بل يكونون عوناً لهم على الهداية إلى الصراط المستقيم، وقد قال رسول الله ﷺ: « مَن دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور مَن تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً »، رواه مسلم.

***

١٠ ـ أشاد الكاتب في أوراقه بقصيدة البُردة للبوصيري في مدحِ الرسول ﷺ!

والجواب: أنَّ مدحَ الرسول ﷺ منه ما هو محمودٌ، ومنه ما هو مذمومٌ، فالمحمودُ مَدْحُه ﷺ بِما يليقُ به من غير غُلُوٍّ وإطراء، والمذمومُ منه ما كان مُشتملاً على الغُلُوِّ والإطراء، ومجاوزة الحدِّ، ومنه بعض أبيات البُردة للبوصيري.

وقد مدحتُ النَّبِيَّ ﷺ بما يليقُ به في كتابي "من أخلاق الرسول الكريم ﷺ"، ومِمَّا قلتُ في شرح الحديث: « لا تُطروني كما أطرت النصارى ابنَ مريم، فإنَّما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله » من كتابي "عشرون حديثاً من صحيح البخاري" المطبوع قبل ثلاثين عاماً، قلتُ:

مَدْحُ الرسول ﷺ منه ما هو محمودٌ، ومنه ما هو مذمومٌ، فالمحمودُ هو أن يُوصَف بكلِّ كمالٍ يليق بالإنسان، فهو ﷺ أعلمُ الناس وأنصحُهم وأخشاهم لله وأتقاهم وأفصحُهم لساناً وأقواهم بياناً، وأرجحُهم عقلاً، وأكثرُهم أدباً، وأوفرُهم حِلماً، وأكملُهم قوَّةً وشجاعة وشفقة، وأكرمُهم نفساً، وأعلاهم منزلة، وكلُّ وصف هو كمالٌ في حقِّ الإنسان فلِسيِّد ولد آدم صلوات الله وسلامه عليه منه القِسطُ الأكبر والحظُّ الأوفر، وكلُّ وصفٍ يُعتبر نقصاً في الإنسان، فهو أسلم الناس منه وأبعدهم عنه، فلقد اتَّصف بكلِّ خُلُق كريم، وسَلِم مِن أدنى أيِّ وصفٍ ذميم، وحَسبُه شرفاً قول الله تعالى فيه: ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾، قد والله بلَّغ البلاغَ المبين، وأدَّى الأمانةَ على أكمل وجه، ونصَح للأمَّة غايةَ النُّصح، ببيان ليس وراءَه بيان، ونصحٍ يفوق نصحَ أيِّ إنسان، فكلُّ ثناءٍ على سيِّد الأولين والآخرين ﷺ من هذا القَبيل فهو حقٌّ، مع الحَذر من تجاوز الحدِّ والخروج عن الحقِّ، وما أحلى وأجملَ وصفه ﷺ بكونِه عبد الله ورسوله، تحقيقاً لرغبته عليه الصلاة والسلام، وامتثالاً لأمرِه في قوله في هذا الحديث: ((وقولوا عبد الله ورسوله)).

والمدحُ المذمومُ هو الذي يتجاوز فيه الحدّ، ويقع به المادحُ في المحذور الذي لا يرضاه الله ولا رسولُه ﷺ، وذلك أن يُوصف ﷺ بما لا يجوز أن يوصف به إلَّا الله تبارك وتعالى، أو أن يُصرف له ﷺ ما لا يستحقُّه إلَّا الباري جلَّ وعلا، ومن ذلك بعض الأبيات التي قالَها البوصيري في البُردة مثل قوله:

يا أكرم الخلق ما لي مَن ألوذ به   سواك عند حلول الحادِث العَمِمِ

فهذا المعنى الذي اشتمل عليه هذا البيت لا يجوز أن يُصرف لغير الله عزَّ وجلَّ، ولا يستحقُّه إلَّا هو وحده لا شريك له، فهو الذي يُعاذ به ويُلاذ به

ويُلتجأ إليه ويُعتصم بحبلِه ويُعوَّل عليه، وهو الذي قال عنه ﷺ مُبيِّناً تفضُّلَه وامتنانَه على عباده وأنَّه ما بِهم من نعمة فمنه تفضُّلاً وامتناناً: « لن يَدخل أحدُكم بعمله الجنَّةَ، قالوا: ولا أنتَ يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلَّا أن يتغمَّدني الله برحمة منه وفضل »، وهو الذي يُجيبُ المضطرَ إذا دعاه ويكشف السوءَ، كما قال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾، أي: لا أحد سواه يكون كذلك، لا مَلَكاً مُقرَّباً، ولا نبيًّا مرسلاً، فضلاً عمَّن سواهما، وقال تعالى: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾، وقال: ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾.

والحاصل أنَّ المدحَ الذي اشتمل عليه هذا البيت مدحٌ بالباطلِ الذي حذَّر منه الرسول ﷺ، ويكون حقًّا لو قال منادياً ربَّه:

يا خالق الخلق ما لي مَن ألوذ به سواكَ عند حلول الحادث العمم

ومثل قوله أيضاً يُخاطبُ النَّبيَّ ﷺ:

فإنَّ مِن جُودِكَ الدنيا وضَرَّتَها ومِن علومك علم اللَّوحِ والقَلَمِ

وهذا لا يليق إلَّا بِمَن بيدِه ملكوت كلِّ شيءٍ سبحانه وتعالى، فهو القائل عن نفسه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾، والقائل عنه نبيُّه ﷺ: « واعلم أنَّ الأُمَّةَ لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلَّا بشيء قد كتبه الله لك »، الحديث، فهو وحده الذي من جوده الدنيا والآخرة، وهو وحده الذي من علمِه علم اللوح والقلم، أما الرَّسول ﷺ فهو لا يَملك إلَّا ما أعطاه الله، ولا

يعلم من الغيب إلَّا ما أطلعه عليه، وقد أمره الله أن يقول: ﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ الآية، وقال له: ﴿ قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا ﴾، وثبت في الصحيحين أنَّه ﷺ لمَّا نزل عليه قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ قال: «يا معشر قريش! ـ أو كلمة نحوها ـ اشتروا أنفسكم لا أُغني عنكم من الله شيئاً، يا بَنِي عبد مَناف! لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس ابن عبد المطلب! لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا صفيَّة عمَّة رسول الله! لا أغني عنكِ من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت محمد ﷺ! سَلِينِي ما شئتِ من مالي، لا أغنِي عنكِ من الله شيئاً»، وروى البخاريُّ في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قام فينا رسول الله ﷺ فذَكر الغُلولَ فعظَّمه وعظَّم أمرَه قال: لا أُلفينَّ أحدَكم يوم القيامة على رقبَته فرسٌ له حمحمة يقول: يا رسول الله أَغِثني، فأقول: لا أملكُ لك شيئاً قد أبلغتُك»، الحديث.

* * *

١١ ـ **قال الكاتب**: «تَمنعون دفنَ المسلم الذي يموت خارج المدينة المنوَّرة ومكة المكرَّمة من الدَّفن فيهما، وهما مِن البقاع الطيِّبة المباركة التي يُحبُّها الله ورسولُه، فتَحرِمون المسلمين ثوابَ الدَّفنِ في تلك البقاع الشريفة المباركة، فعن عبد الله بن عدي الزهري رضي الله عنه قال: رأيتُ رسول الله ﷺ على راحلتِه واقفاً بالحزوَرة، يقول: (والله إنَّك لخيرُ أرض الله، وأحبُّ أرض الله إلى الله، ولولا أخرجتُ منك ما خرجتُ)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (من استطاع أن يموت في المدينة فليَمت بها، فإنِّي أشفع لِمَن يموت بها)».

والجواب: أنَّ الأصلَ أن يُدفن كلُّ ميتٍ في بلد وفاته إلَّا لضرورة تدعو إلى نقله إلى غيره، وفي هذا الزمان سهُل الوصول إلى الحرمين الشريفين بوسائل

النقل المختلفة، فلو مُكِّن كلُّ مَن أراد الدفن في الحرمَين لأوشك أن تتحوَّل المدينتان المُقدَّستان إلى قبور، والمُهمُّ للمسلم أن يكون في حياته على حالة حسنةٍ وأعمالٍ صالحة، وأن يُختم له بخير.

والحديثان المذكوران: الأول في فضل مكة، والثاني في فضل المدينة، وهو يدلُّ على فضل الموت بالمدينة، ومن المعلوم أنَّ كلَّ من مات بالحرمين يُدفن فيهما، ولا دلالة في ذلك على النقل إلى الحرمين للدَّفن فيهما.

ثم لماذا يعيبُ الكاتب على مَن زعم نصحَهم منْعَ النقل إلى الحرمين للدَّفن فيهما، مع أنَّه مُعجَبٌ بالصوفية، وقد ذُكر عن بعضهم حكاياتٌ مفادُها أنَّ من الأمواتِ من تنقلُه الملائكةُ من المكان الذي دُفن فيه إلى مكان آخر!! وقد ذكر السخاويُّ في كتابه "المقاصد الحسنة فيما يدور من الأحاديث على الألسنة" حديث: « إنَّ لله ملائكة تنقل الأموات!! »، وقال: « لم أقف عليه »، ثم ذكر حكاياتٍ، منها أنَّ العزَّ يوسف الزرندي أبا السادة الزرنديين المدنيين ـ وهو مِمَّن لم يَمت بالمدينة ـ رؤي في النوم وهو يقول للرائي: سلِّم على أولادي، وقل لهم: إنِّي قد حُملتُ إليكم، ودُفنت بالبقيع عند قبر العباس، فإذا أرادوا زيارتي فليَقفوا هناك، ويُسلِّموا ويدعوا!!!

وذكر هذا الحديثَ العجلوني في "كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما يدور من الحديث على ألسنة الناس"، ونقل الحكايات التي ذكرها السخاوي، ثم قال: « وقال الشعراني أيضاً في كتابه البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير: قد ثبت وقوعه لطائفة، منهم سيدي أبو الفضل الغريق من أولاد السادات بني الوفاء، غرق في بحر النيل فوجدوه عند جدِّه بالقرافة مدفوناً!! وأما نقل الحديث فكثير، يتكلَّم الرَّجل بمصر فينتقل إلى مكة في ليلة فيجده الناس هناك!! انتهى ».

وكانت وفاة الشعراني صاحب هذا الكلام سنة (٩٧٣هـ).

وأهل السنة والجماعة ـ ومنهم مَن زعم الكاتبُ نصحَهم ـ يُؤمنون بأنَّ اللهَ على كلِّ شيء قدير، ويُصدِّقون بكرامات أولياء الله حقًا، وهم الصحابة ومَن تبعهم بإحسانٍ، ولا يُصدِّقون بالحكايات المنامية وغير المناميَّة التي ليس لها خطامٌ أو زِمام.

وكلُّ ميت دُفن في مكان فإنَّه يُبعث منه يوم القيامة، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾، والقبور تنشقُّ عن أصحابِها يوم القيامة، وأوَّلُ قبرٍ ينشقُّ عن صاحبه قبرُ نبيِّنا محمد ﷺ كما قال ﷺ: « أنا سيِّدُ ولد آدم يوم القيامة، وأوَّلُ مَن ينشقُّ عنه القبرُ، وأوَّلُ شافعٍ وأوَّلُ مُشَفَّع »، رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة ﷺ.

ولم يثبت في السُّنَّة ما يدلُّ على خلاف ذلك، وأنَّ الملائكةَ تنقل الموتى من مكان إلى مكان، بل قد جاء في جامع الترمذي حديثُ أبي هريرة ﷺ في سؤال منكر ونكير للمؤمن والمنافق، وأنَّ كلاً منهما يكون في مضجعه، وفيه أنَّه يُقال للمؤمن: « نَمْ كنومَة العروس الذي لا يوقظُه إلَّا أحبُّ أهله إليه، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك ».

وفيه أنَّه يُقال للأرض في حقِّ المنافق: « الْتَئِمي عليه، فتَلْتَئِمُ عليه، فتختلف أضلاعُه، فلا يزال فيها مُعذَّباً حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك »، وهو حديثٌ ثابتٌ، رجاله رجال مسلم.

***

١٢ ـ عاب الكاتب على مَن زعم نصحَهم تعيينَ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ أستاذاً بالجامعة الإسلامية بالمدينة، وعضواً في مجلسِها الأعلى، وزعم أنَّ الملكَ فيصلاً رَحِمَهُ اللهُ طرَدَه، وأنَّه أُعيد إلى نفس المنصب بعد ذلك، ووصف كتبَه بأنَّها كاسدة!!!

والجواب: أنَّ الشيخَ العلاَّمَةَ المحدِّث محمد ناصر الدِّين الألباني رَحِمَهُ اللهُ معروفٌ لدى أهل الإنصاف بجهودِه العظيمة في خدمة السنَّة، وتسهيل الوصول إلى معرفة الأحاديث، وبيان مظانِّها وطرُقِها ومتابعاتها وشواهدها والحكم عليها.

وقد عُيِّن مدرِّساً في الجامعة الإسلامية بالمدينة في السنوات الأولى من إنشائها، وعُيِّن عُضواً في مجلسها الأعلى، ثم انتهى التعاقد معه كما ينتهي التعاقد مع المدرِّسين غير السعوديين، وكنتُ مدرِّساً في الجامعة الإسلامية منذ تأسيسها، وما سمعتُ أنَّ الملكَ فيصلاً رَحِمَهُ اللهُ طرد الشيخَ الألبانيَّ كما زعم الكاتب!

والمجلسُ الأعلى للجامعة سابقاً يتألَّف من أعضاء، فيهم عشرة من خارج المملكة يصدر بتعيينهم أمرٌ مَلَكيٌّ لمدَّة ثلاث سنوات بناءً على ترشيح رئيس الجامعة.

وقد كنتُ منذ عهد الملك فيصل رَحِمَهُ اللهُ على وظيفة نائب رئيس الجامعة الإسلامية، وبعد انتقال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ من رئاسة الجامعة الإسلامية إلى رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في شوال عام ١٣٩٥هـ، كنتُ المسئول الأول في الجامعة مدَّة أربع سنوات، فرشَّحتُ عشرة أعضاء في المجلس الأعلى للجامعة، فيهم الشيخ محمد ناصر

الدين الألباني رحمه الله، وتمّت الموافقة على تعيينهم، ويرجع اختيار الشيخ الألباني رحمه الله إلى علمِه وفضله وجهودِه في خدمة السنَّة، وإلى كونه ناصراً للسُنَّة محذِّراً من البدع، رادًّا على المبتدعة.

وأمَّا وصف الكاتب لكُتبِه بأنَّها كاسدة، فنعم هي كاسدةٌ عنده وأمثاله! أمَّا مَن له اشتغالٌ بالعلم واهتمامٌ بالسُنَّة فيحرص على اقتنائها والاستفادة منها.

***

١٣ ـ أشاد الكاتبُ في أوراقه بإقامة احتفالات لِمولدِ رسول الله ﷺ، وأَنكَرَ على مَن زعم نُصحَهم إنكارهم لذلك.

والجواب: أنَّ محبَةَ الرسول ﷺ يجب أن تكون في قلبِ كلِّ مسلم أعظمَ من محبَّتِه لوالديه وولده والناسِ أجمعين، كما قال ﷺ: «لا يُؤمنُ أحدُكم حتى أكون أحبَّ إليه من والدِه وولدِه والناس أجمعين»، رواه البخاري ومسلم.

بل يجبُ أن تكون أعظمَ من محَبَّتِه لنفسِه، كما ثبت ذلك في حديث عمر رضي الله عنه في صحيح البخاري، وإنَّما وجب أن تكون محَبَّتُه ﷺ أعظمَ مِن محَبَّة النفسِ والوالِدِ والولَدِ؛ فلأنَّ النِّعمةَ التي ساقها اللهُ للمسلمين على يديه ﷺ ـ وهي نعمةُ الهدايةِ للصراطِ المستقيم، نعمةُ الخروج من الظلمات إلى النُّورِ ـ هي أَجَلُّ النِّعم وأعظَمُها، لا يُساويها نعمةٌ ولا يُماثلُها نعمة.

والعلامةُ الواضحةُ الجليَّةُ لَمحبَّتِه ﷺ اتِّباعُ ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابُه الكرام رضي الله عنهم، وذلك بتصديقِ الأخبار، وامتثالِ الأوامرِ، واجتنابِ النَّواهي، وأن تكون العبادةُ لله مُطابقةً لِما جاء في الكتاب والسُّنَّة.

ومِن المعلوم أنَّ النَّبيَّ ﷺ لَم يأتِ عنه شيءٌ يدلُّ على احتفاله بِمولِده، وكذا

لَم يأتِ شيءٌ من ذلك عن أصحابِه الكرام، ولا عن التابعين وأتباعِ التابعين، ومَضتِ القرونُ الثلاثةُ الأولى ليس فيها شيءٌ من الاحتفالات بمولِده ﷺ، وأولُ مَن عُرف عنه إحداثُ الاحتفال بالموالدِ ـ ومنها مولده ﷺ ـ العُبَيدِيُّون الذين حَكموا مصرَ، الذين يُقال لهم: الفاطميين، وكان بدءُ حكمهم مصر في القرن الرابع الهجري، فقد ذكر تقيُّ الدِّين أحمد بن علي المقريزي في كتابه: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (١/ ٤٩٠) أنَّه كان للفاطميِّين في طول السَّنة أعياد ومواسم، فذكرها وهي كثيرةٌ جدًّا، ومنها مولدُ الرسول ﷺ، ومولد عليٍّ وفاطمة والحسن والحُسين رضي الله عنهم، ومولد الخليفة الحاضر.

وقد قال ابن كثير في البداية والنهاية في حوادث سنة (٥٦٧هـ)، وهي السنةُ التي انتهت فيها دولتُهم بموتِ آخرهم العاضد، قال: « ظهرتْ في دولتِهم البدعُ والمنكرات، وكثُرَ أهلُ الفساد، وقلَّ عندهم الصالِحون من العلماء والعُبَّاد ... ».

وذكر ابن كثير قبل ذلك بقليل أنَّ صلاح الدِّين قطع الأذانَ بِحيَّ على خير العمل من مصر كلِّها.

وفي القول بالاحتفال بمولد الرسول ﷺ تقليدٌ للنصارى في احتفالهم بميلادِ عيسى عليه الصلاة والسلام، فقد قال السخاويُّ في كتابه التبر المسبوك في ذيل السلوك (ص:١٤): « وإذا كان أهلُ الصَّليب اتَّخذوا ليلة مولِد نبيِّهم عيداً أكبر، فأهل الإسلام أولَى بالتكريمِ وأجدَر!!! ».

وتعقَّبه مُلاَّ علي القاري في كتابه المورد الروي في المولد النبوي (ص:٢٩، ٣٠) بقوله: « قلت: مِمَّا يَرِدُ عليه أنَّا مأمورون بمخالفة أهل الكتاب ».

أورد النقل عنهما الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري رحمه الله في كتابه القول

الفصل في حكم الاحتفال بمولد خير الرُّسل ـ وهو ضمن رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النَّبوي ـ (٢/ ٦٣٠ ـ ٦٣١).

وكتاب الأنصاريِّ هذا من أحسن ما أُلِّف في هذه المسألةِ التي ابتُلي بها كثيرٌ من الناس منذ أن أُحدثت في القرن الرابع إلى الآن.

وإذاً فالمُحْدِثون لبدعة الموالدِ الرافضةُ العُبيديُّون، والمقلَّدون فيها النصارى الضَّالُّون، وصدق الرسول الكريمُ ﷺ في قوله: «لتتبعُنَّ سَنَن مَن كان قبلكم، شِبراً شبراً، وذراعاً ذراعاً، حتى لو دخلوا جُحرَ ضبٍّ تَبِعتموهم. قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: فمَن؟ »، رواه البخاريُّ ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

* * *

١٤ ـ **قال الكاتبُ**: « كان للمذاهب الأربعة في الحَرم المكيِّ منابر، فهدمتُموها، ثمَّ كراسي للتدريس، فمنعتموها ... ».

واستنكرَ قولَ أحد المُدرِّسين في المسجد النَّبوي: إنَّ أبوي رسول الله ﷺ في النار، واستشهد لإنكارِه بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا** ﴾، وبقوله: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾!!! وعوَّل في نجاةِ الأَبوين على رسائل للسيوطي في ذلك.

والجواب: أن يُقال: يُريد الكاتبُ بالمنابر المهدومة المقامات التي على أطراف المطاف سابقاً، والتي يُقال لها: مقام الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، وكانت موجودةً قبل ولاية الملك عبد العزيز رحمه الله، وكان كلٌّ

أصحاب مذهبٍ يُصلُّون على حِدَةٍ عند هذه المقامات، فكان من أعظمِ حسناتِ الملك عبد العزيز رحمه الله أنَّه منذ بدء ولايتِه قضَى على هذا التفرُّق في الصلاة حول الكعبة، وجمع النَّاسَ على إمامٍ واحد يُصلِّي بهم مجتمعين غير متفرِّقين، وقد بقيت البناياتُ التي يُقال لها المقامات إلى أن أُزيلت عند توسِعة المطاف، وقد شاهدتُها عندما حججتُ فرضي سنَة (١٣٧٠هـ).

وقد سمعتُ من الدكتور محمد تقي الدِّين الهلالي رحمه الله ـ وهو مِمَّن أدرك ذلك الوقت ـ يذكر أنَّ واحداً مِمَّن آلَمهم ذلك التفرُّق تحدَّث مع واحدٍ من المتعصِّبين مُنكِراً لذلك التفرُّق، فكان جواب ذلك المتعصِّب أن قال: الدليل على أنَّكم لستم على حقٍّ أنَّه ليس لكم مقامٌ حول الكعبة، فكان جواب المنكِر لذلك التفرُّق: يكفي المسلمين جميعاً مقامُ إبراهيم، ولا يحتاجون إلى مقامات أخرى!!

والكاتبُ ـ في أوراقِه ـ يُظهرُ التألُّمَ من فُرقة المسلمين في هذا الزمان، فيقول: « بلادُ أمريكا وأوربا وصلها داؤكم الدَّفين، فاشتعلَ الخلافُ في مساجدِ ومدارس المسلمين، هذا تابعٌ لابن باز وابن عُثيمين، يُكفِّرُ الصوفيةَ والذَّاكرين، وهذا أشعريٌّ أو ماتريديٌّ، وهذا ديوبَنديٌّ أو بريلوي ... إلخ، يُحاربُ بعضُهم بعضاً، ويُحرِّم الصلاة خلفهم، والزواج والتواصل فيما بينهم، ويقطع أواصرَ الدِّين ... ».

فإذا كان هذا تألُّمه لفُرقةِ المسلمين في أوربا وأمريكا، فما باله يتألَّم ويحزن لوِحدتِهم وزوال فُرقتِهم عند الكعبة، فينقمُ على مَن كانوا سبباً في هذه الوِحدةِ، ويقول: « كان للمذاهب الأربعة في الحَرم المكيِّ منابر، فهدمتُموها »؟!!

وهذا التناقضُ من الكاتبِ في تألُّمِه على الفُرقة في أمريكا وأوربا، وتألُّمه وحُزنِه

على وِحدة المسلمين في صلاتِهم عند الكعبة ناشيءٌ عن اتِّباعِ الهَوَى والنَّيلِ مِمَّن يَدْعو إلى الحقِّ والهدى، وما أحسن قول أبي عثمان النيسابوري رحمه الله: « مَن أمَّر السُّنَّةَ على نفسِه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومَن أمَّر الهوى على نفسِه قولاً وفعلاً نطق بالبدعة ».

ثمَّ ما علاقةُ مَن أراد نُصحَهم بتفرُّق غيرهم إلى أشعريٍّ أو ماتريديٍّ، وديوبَنديٍّ أو بريلويٍّ ... إلخ، على حدِّ قوله.

وقوله: « هذا تابعٌ لابن باز وابن عُثيمين، يُكفِّرُ الصوفيةَ والذَّاكرين »، هو من الإفكِ المُبين، كما سبقت الإشارةُ إلى ذلك.

وأمَّا التدريسُ في المسجد الحرام والمسجد النَّبَويِّ، فهو مستَمرٌّ وقائمٌ ـ والحمد لله ـ في التفسير والحديث والفقه وغيرها، وأذكرُ أنَّ مِمَّا دُرِّس في المسجد النَّبَويِّ موطأ الإمام مالك رحمه الله، درَّسه كلٌّ من الشيخ عطية محمد سالم، والشيخ عمر محمد فلاتة رحمهما الله، ومقتضى الولاية والأمانة والنُّصح للمسلمين ألاَّ يُسمح لكلِّ مَن أراد أن يفتحَ فاه في المسجدَين الشريفين.

وأمَّا إنكارُه القول بأنَّ أبوي رسول الله ﷺ في النار فلا وجه له؛ لأنَّ الذي قال ذلك هو رسول الله ﷺ، ففي صحيح مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله! أين أبي؟ قال: « في النار »، فلمَّا قَفَّى دعاه، فقال: « إنَّ أبي وأباك في النَّار ».

وقد بوَّب النَّوويُّ لهذا الحديث في شرحه لصحيح مسلم بقوله: « باب: بيان أنَّ مَن مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقرَّبين ».

وقال في شرحه: « وفيه أنَّ مَن مات في الفترة على ما كانت عليه العربُ من

عبادة الأوثان فهو في النَّار، وليس هذا مُؤاخذة قبل بلوغ الدَّعوة؛ فإنَّ هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوةُ إبراهيم وغيره من الأنبياء صلواتُ الله تعالى وسلامه عليهم)).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((استأذنتُ ربِّي أن أستغفرَ لأُمِّي فلَم يأذن لِي، واستأذنتُه أن أزورَ قبرَها فأذِن لِي)).

وفيه أيضاً عن أبي هريرة ﷺ قال: ((زار النَّبِيُّ ﷺ قبرَ أُمِّه، فبَكى وأبْكى مَن حوله، فقال: استأذنتُ ربِّي في أن أَستغفرَ لَها فلَم يُؤذن لِي، واستأذنتُه في أن أزورَ قبرَها فأذِنَ لِي، فزوروا القبورَ؛ فإنَّها تُذكِّرُ الموتَ)).

قال النوويُّ في شرحه هذا الحديث: ((فيه جوازُ زيارةِ المشركين في الحياة، وقبورِهم بعد الوفاة؛ لأنَّه إذا جازت زيارتُهم بعد الوفاة ففِي الحياة أولَى، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾، وفيه النَّهيُ عن الاستغفار للكفَّار، قال القاضي عياض رحمه الله: سببُ زيارتِه ﷺ قبرها أنَّه قصَد قوة الموعظة والذِّكرى بمُشاهدةِ قبرِها؛ ويُؤيِّده قوله ﷺ في آخر الحديث: فزوروا القبور؛ فإنَّها تُذكركم الموت)).

وقال أيضاً: ((قوله: فبكى وأَبْكى من حوله، قال القاضي: بكاؤُه ﷺ على ما فاتها من إدراك أيَّامِه والإيمان به)).

وقال البيهقيُّ في السنن الكبرى (٧/ ١٩٠): ((وأبواه كانا مشركَين؛ بدليل ما أخبرنا ...))، ثمَّ ساق بإسناده حديثَ أنسٍ: ((إنَّ أبي وأباك في النَّار))، وبإسنادِه حديث أبي هريرة في استئذانِه ﷺ في أن يستغفرَ لأمِّه فلَم يُؤذن له، وهما اللَّذان أخرجهما مسلم.

وعلى هذا فالثابتُ عن رسول الله ﷺ كون أَبوَيه ماتا مشركَين، وأنَّهما في

النَّار، ولَم يثبت شيءٌ يدلُّ على خلاف ذلك، وما ذكره مَن قال بإحيائهما له ﷺ وإسلامِهما ليس بصحيح؛ لعدم ثبوته من حيث الإسناد؛ لأنَّ فيه مجاهيل، كما ذكر ذلك ابنُ كثير وغيرُه.

وفي مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٣٢٤ ـ ٣٢٧):

«سُئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى:

هل صحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّ الله ـ تبارك وتعالى ـ أحيا له أَبَويه حتى أَسلَما على يديْه، ثمَّ ماتَا بعد ذلك؟

فأجاب: لَم يصحَّ ذلك عن أحدٍ من أهل الحديث، بل أهلُ المعرفة مُتَّفقون على أنَّ ذلك كذبٌ مُختَلَقٌ، وإن كان قد روى في ذلك أبو بكر ـ يعني الخطيب ـ في كتابه السابق واللاحق، وذكره أبو القاسم السُّهيلي في شرح السيرة بإسنادٍ فيه مجاهيل، وذكره أبو عبد الله القرطبيُّ في التذكرة، وأمثال هذه المواضع، فلا نزاع بين أهل المعرفة أنَّه من أظهرِ الموضوعات كذباً كما نصَّ عليه أهلُ العلم، وليس ذلك في الكتب المعتمدَة في الحديث، لا في الصحيح، ولا في السنن، ولا في المسانيد ونحو ذلك من كتب الحديث المعروفة، ولا ذكره أهل كتب المغازي والتفسير، وإن كانوا قد يَروُون الضعيفَ مع الصحيح؛ لأنَّ ظهورَ كذب ذلك لا يخفى على مُتديِّن، فإنَّ مثلَ هذا لو وقعَ لكان مِمَّا تتوافرُ الهِمَمُ والدَّواعي على نقلِه، فإنَّه من أعظمِ الأمورِ خرقاً للعادة من وجهين:

من جهة إحياءِ الموتى، ومن جهةِ الإيمانِ بعد الموتِ، فكان نقلُ مثل هذا أولَى من نقلِ غيرِه، فلَمَّا لَم يروِه أحدٌ من الثقاتِ عُلِم أنَّه كذبٌ.

والخطيبُ البغداديُّ هو في كتاب "السابق واللاحق" مقصوده أن يذكر مَن تقدَّم ومَن تأخَّر من المُحدِّثين عن شخصٍ واحد، سواء كان الذي يروونه

صدقاً أو كذباً، وابنُ شاهين يروي الغثَّ والسَّمينَ، والسُّهيليُّ إنَّما ذكر ذلك بإسنادٍ فيه مجاهيل.

ثمَّ هذا خلاف الكتاب والسُّنَّة الصحيحة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾.

فبيَّن الله تعالى أنَّه لا توبة لِمَن مات كافراً، وقال تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، فأخبر أنَّ سنَّتَه في عبادِه أنَّه لا ينفع الإيمانُ بعد رؤية البأس، فكيف بعد الموت؟ ونحو ذلك من النصوص.

وفي صحيح مسلم: أنَّ رجلاً قال للنبيِّ ﷺ: أين أبي؟ قال: «إنَّ أباكَ في النار»، فلمَّا أدبَر دعاه، فقال: «إنَّ أبي وأباكَ في النَّار».

وفي صحيح مسلم أيضاً أنَّه قال: «استأذنتُ ربِّي أن أزورَ قبرَ أمِّي فأذِن لِي، واستأذنته في أن أستغفرَ لها فلَم يأذن لِي، فزوروا القبورَ؛ فإنَّها تُذكِّرُ الآخرة».

وفي الحديث الذي في المسند وغيره قال: «إنَّ أمِّي مع أُمِّك في النَّار».

فإن قيل: هذا في عام الفتح، والإحياءُ كان بعد ذلك في حَجَّة الوداع، ولهذا ذكر ذلك مَن ذكره، وبهذا اعتذر صاحبُ التذكرة، وهذا باطلٌ لوجوه:

ـ الأول: إنَّ الخبرَ عمَّا كان ويكون لا يدخله نسخٌ، كقوله في أبي لَهب: ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾، وكقوله في الوليد: ﴿ سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ﴾.

وكذلك في: «إنَّ أبي وأباكَ في النار»، و«إنَّ امِّي وأمَّك في النَّار»، وهذا

ليس خبراً عن نارٍ يخرج منها صاحبُها كأهل الكبائر؛ لأنَّه لو كان كذلك لجاز الاستغفارُ لهما، ولو كان قد سبق في علمِ الله إيمانُهما لَم يَنهَهُ عن ذلك، فإنَّ الأعمالَ بالخواتيم، ومَن ماتَ مؤمناً فإنَّ الله يغفرُ له، فلا يكون الاستغفارُ له مُمتَنِعاً.

ـ الثاني: أنَّ النَّبيَّ ﷺ زارَ قبرَ أُمِّه؛ لأنَّها كانت بطريقه بالحجون عند مكة عام الفتح، وأمَّا أبوه فلم يكن هناك، ولم يَزُره؛ إذ كان مدفوناً بالشام في غير طريقه، فكيف يُقال: أُحْيِيَ له؟!

ـ الثالث: إنَّهما لو كانا مؤمنين إيماناً ينفع كانا أحقَّ بالشُّهرةِ والذِّكر من عمَّيه: حمزة، والعباس، وهذا أبعد مِمَّا يقوله الجُهَّال من الرافضة ونحوهم مِن أنَّ أبا طالب آمن، ويحتجُّون بِما في السيرة من الحديث الضعيف، وفيه أنَّه تكلَّم بكلامٍ خفيٍّ وقت الموت.

ولو أنَّ العبَّاس ذكر أنَّه آمن لَمَا كان قال للنبيِّ ﷺ: عمُّك الشيخ الضَّال كان ينفعُك، فهل نفعتَه بشيءٍ؟ فقال: «وجدتُه في غمرة من نارٍ، فشفعتُ فيه حتى صار في ضحضاحٍ من نار، في رجليه نعلان من نارٍ يَغلِي منهما دماغُه، ولولا أنا لكان في الدَّركِ الأسفل من النار».

هذا باطلٌ مُخالفٌ لِما في الصحيح وغيره، فإنَّه كان آخر شيءٍ قاله: هو على ملَّة عبد المطلب، وأنَّ العبَّاس لَم يشهد موتَه، مع أنَّ ذلك لو صحَّ لكان أبو طالبٍ أحقَّ بالشُّهرةِ من حمزة والعبَّاس، فلَمَّا كان من العلم المتواترِ المستفيض بين الأُمَّة خلفاً عن سلَفٍ أنَّه لَم يُذكَر أبو طالب ولا أبواه في جملة من يُذكَرُ من أهله المؤمنين، كحمزة، والعبَّاس، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين رضي الله عنهم، كان هذا من أَبيَنِ الأدلَّةِ على أنَّ ذلك كذبٌ.

ـ الرابع: أنَّ الله تعالى قال: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ ﴾، الآية، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾.

فأمرَ بالتَّأسي بإبراهيم والذين معه، إلَّا في وعد إبراهيم لأبيه بالاستغفار، وأخبرَ أنَّه لَمَّا تبيَّن له أنَّه عدوٌّ لله تبرَّأ منه، والله أعلم ». اهـ.

وأمَّا تعويلُ الكاتب على رسائل السيوطي في نجاةِ الأَبَوين، فجوابُه أنَّ السيوطيَّ لَم يأت بشيء ثابتٍ في ذلك يُعوَّلُ عليه، وقد أَلَّف الشيخ علي مُلاَّ القاري الحنفي رسالةً في الردِّ عليه، وبيان أدلة معتقد أبي حنيفة في ذلك.

وقال فيها (ص:٨٥ ـ ٨٧): « والعجبُ من الشيخ جلال الدِّين السيوطي ـ مع إحاطتِه بهذه الآثار التي كادت أن تكون متواترةً في الأخبار ـ أنَّه عَدَل عن مُتابعةِ هذه الحجَّة، وموافقة سائر الأئمَّة، وتَبع جماعةً من العلماء المتأخِّرين، وأورد أدلَّةً واهيةً في نظر الفضلاء المعتبَرين، منها أنَّ الله سبحانه أحيا له أبويه حتى آمنا به؛ مُستدلاًّ بِما أخرجه ابنُ شاهين في الناسخ والمنسوخ، والخطيب البغدادي في السابق واللاحق، والدارقطني وابن عساكر، كلاهما في غرائب مالك بسندٍ ضعيف عن عائشة رضي الله عنها قالت: (حجَّ بنا رسول الله صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم حجَّةَ الوداع، فَمرَّ بي على عَقَبة الحجون، وهو باكٍ حزينٌ مغتَمٌّ، فنزل، فمكث عنِّي طويلاً، ثمَّ عاد إليَّ وهو فرِحٌ، فتبسَّم، فقلتُ له؟ فقال: ذهبتُ لقبر أُمِّي، فسألتُ الله أن يُحيِيَها، فآمنت بِي، وردَّها الله عزَّ وجلَّ).

وهذا الحديثُ ضعيفٌ باتِّفاق المُحدِّثين، كما اعترف به السيوطي، وقال ابن كثير: إنَّه منكرٌ جدًّا، ورواتُه مجهولون ». اهـ.

ثمَّ كيف يزعم الكاتبُ أنَّ القولَ بكون أَبوي الرسول ﷺ في النار فيه إيذاءٌ للرَّسول ﷺ، وهو مَبنِيٌّ على سُنَّةٍ ثابتةٍ عن رسول الله ﷺ في صحيح مسلم وغيره؟!! بخلاف القول بإحياءِ الأَبوين وإسلامهما ـ وهو الذي عوَّل عليه الكاتب ـ فإنَّه لَم يثبت في السُّنَّةِ عن رسول الله ﷺ، وهو قولٌ على الله ورسوله بغير علم، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

***

١٥ ـ قال الكاتبُ: «كفَّرتُم ابنَ عَرَبي، ثمَّ أَلحقتُم به حُجَّةَ الإسلام الغزالي، ثمَّ التَفَتُّم لأبي الحسن الأشعري».

والجواب: أن يُقال: أمَّا أبو الحسن الأشعريّ، فإنَّ آخرَ أمرِه أنَّه في الاعتقاد على طريقةِ أهل الحديث، كما جاء ذلك عنه في كتابَيه: المقالات، والإبانة.

والأشاعرةُ المنتَسِبون إليه ليسوا على عقيدتِه التي هو عليها في آخر أمرِه، وعلى هذا فأيُّ تكفيرٍ أو تبديعٍ حصل له مِمَّن زعم الكاتبُ نُصحَهم؟!

وأمَّا الغزالي فهو في الاعتقادِ على طريقة المتكلِّمين، ولكن نقل بعضُ العلماء ما يدلُّ على رجوعِه، قال ابنُ أبي العز الحنفي شارح العقيدة الطحاوية (ص:٢٤٣ ـ ٢٤٤) ـ وهو في مَعرض ذكره جماعةً من المتكلِّمين حصلت لهم الحيرة ـ قال: «وكذلك الغزالي رحمه الله انتهى آخرُ أمرِه إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلاميَّة، ثمَّ أعرَضَ عن تلك الطُّرُق، وأقبل على أحاديث الرَّسول ﷺ، فمات و(البخاري) على صدره».

وكتابه "إلجام العوام عن علم الكلام" اشتمل على التحذير من الاشتغال بعلمِ الكلام، والحثِّ على الاشتغال بالكتاب والسُّنَّة وما كان عليه سلف الأُمَّة.

وعلى هذا فمن أين للكاتبِ أنَّ مَن زعم نُصحَهم كفَّروه؟!

وأمَّا ابن عَربي الطائي صاحب الفصوص، القائل بوحدة الوجود، فإنَّ مَن يقف على كلامِه في فصوصه لا يتوقَّف في تكفيرِه، وقد ألَّف الشيخ برهان الدِّين البقاعي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) كتاباً سَمَّاه: "تنبيه الغبي على تكفير ابن عربي"، يقع في (٢٤١) صفحة، قال في مقدِّمتِه:

« وبعد، فإنِّي لَمَّا رأيتُ الناسَ مضطرِبين في ابن عربي ـ المنسوب إلى التصوُّف، الموسوم عند أهل الحق بالوحدة، ولم أرَ مَن شفى القلبَ في ترجمته، وكان كفرُه في كتابه الفصوص أظهرَ منه في غيره ـ أحببتُ أن أذكرَ منه ما كان ظاهراً؛ حتى يُعلم حالُه، فيُهجر مقالُه، ويُعتقَد انحلالُه، وكفرُه وضلالُه، وأنَّه إلى الهاوية مآبُه ومآلُه، وامتثالاً لِما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: (مَن رأى منكم منكراً فليغيِّره بيده، فإن لَم يستطع فبلسانه، فإن لَم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان)، وفي رواية عن عبد الله بن مسعود: (وليس وراء ذلك من الإيمان مثقالُ حبَّةٍ من خَردَل).

وما أَحضَر إليَّ النسخة التي نقلتُ ما تراه إلَّا شخصٌ من كبار مُعتقديه وأتباعه ومُحبِّيه ».

إلى أن قال: « وسَمَّيتُ هذه الأوراق "تنبيه الغبي على تكفير ابن عربي"، وإن شئتَ فسمِّها "النصوص من كفر الفصوص"؛ لأنِّي لَم أستشهد على كفرِه وقبيحِ أمرِه إلَّا بما لا ينفع معه التأويل من كلامِه، فإنَّه ليس كلُّ كلامٍ يُقبل

تأويلُه وصرفُه عن ظاهِرِه ». اهـ.

وأَكتفي بأن أنقلَ للأذكياء والأغبياء جُملاً من كلام ابن عربي في فصوصه التي أوردها البقاعيُّ في كتابه، مشيراً في ذلك إلى الصفحات المنقول منها، ثمَّ أُشيرُ إلى جملة الذين نقل عنهم القول بتكفيره أو ذمِّه ذمًّا شنيعاً، مع ذكر أسماء جماعة من الذين صرَّحوا بكفرِه أو ذمِّه ذمًّا شنيعاً، ونقل شيءٍ من كلامِهم في ذلك.

فمِن أقوال ابن عربي:

ـ قوله (ص:٤٩): « ﴿ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴾: وهي المعارف العقلية في المعاني والنظر الاعتباري!!

﴿ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ ﴾: أي بما يَميل بكم إليه، فإذا مال بكم إليه رأيتُم صورتَكم فيه، فمَن تخيَّل منكم أنَّه رآه فما عرف! ومَن عرف منكم أنَّه رأى نفسَه فهو العارف!! فلهذا انقسم الناسُ إلى غير عالِمٍ وعالِمٍ!!! ».

ـ وقوله (ص:٥١): « ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾: أي حكم، فالعالم يعلم مَن عَبد، وفي أيِّ صورةٍ ظهر حتى عُبد، وأنَّ التفريقَ والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة، وكالقِوى المعنويَّة في الصورة الروحانية، فما عُبد غير الله في كلِّ معبود!!! ».

ـ وقوله (ص:٦٠): « ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ ﴾: أي: تَدَعهم وتتركهم، ﴿ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ ﴾: إلى الخير!! فيُخرجوهم من العبودية إلى ما فيهم من أسرار الربوبية، فينظرون أنفسهم أرباباً بعد ما كانوا عند أنفسِهم عبيداً، فهم العبيد الأرباب!!! ».

ـ وقوله (ص:٦٠ ـ ٦١): « ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى ﴾: استرني، واستر من أجلي،

فيُجهل مقامي وقدري، كما جُهل قدرُك في قولك، ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾.

﴿وَلِوَٰلِدَيَّ﴾: من كنتُ نتيجة عنهما، وهما العقل والطبيعة!!

﴿وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ﴾ أي: قلبي!!

﴿مُؤْمِنًا﴾: أي مصدِّقاً لما يكون فيه من الإخبارات الإلَهية، وهو ما حدثت به أنفسها!!

﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾: من العقول!!

﴿وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾: من النفوس!!».

ـ وقوله (ص:٦١): «ومن أسمائه الحسنى: العلي، على مَن وما ثمَّ إلَّا هو؟!!! فهو العليُّ لذاته.

أو عن ماذا، وما هو إلَّا هو؟!!! فعلُوُّه لنفسه، وهو من حيث الوجود عينُ الموجودات، فالمسمَّى مُحدثات هي العليَّة لذاتها، وليست إلَّا هو!!».

ـ وقوله (ص:٦٢): «فهو الأول والآخر والظاهر والباطن، فهو عين ما ظهر، وهو عين ما بطن في حال ظهوره، وما ثمَّ من يراه غيره، وما ثَمَّ مَن يُبطنُ عنه، فهو ظاهر لنفسه، باطنٌ عنه، وهو المسمَّى أبا سعيد الخراز، وغير ذلك من أسماء المُحدثات!!!».

ـ وقوله (ص:٦٨): ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾: فما نكح سوى نفسه، فمنه الصاحبة والولد، والأمر واحدٌ في العدد!!!».

ـ وقوله (ص:٨٤): «﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: فكلُّ ماشٍ فعلى صراط الربِّ المستقيم، فهم غير مغضوب عليهم من هذا الوجه، ولا ضالُّون، فكما كان الضلالُ عارضاً، فكذلك الغضبُ الإلَهي عارض، والمآل إلى الرَّحمة التي وسعت كلَّ شيء!!!».

ـ وقوله (ص:٨٩): «ألا ترى عاداً قوم هود كيف قالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ﴾؟ فظنُّوا خيراً بالله تعالى ـ وهو عند ظنِّ عبده به ـ فأضرب لهم الحقُّ عن هذا القول، فأخبرهم بما هو أَتَمُّ وأعلى في القُرب؛ فإنَّه إذا أمطرهم فذلك حظُّ الأرض وسقي الحبِّ، فما يَصِلون إلى نتيجة ذلك المطر إلَّا عن بُعد، فقال لهم: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، فجعل الرِّيحَ إشارةً إلى ما فيها من الراحة؛ فإنَّ بهذه الريح أراحهم من هذه الهياكل المظلمة والمسالك الوعرة والسدف المدلهمة!!

وفي هذه الريح عذابٌ، أي: أمرٌ يستعذبونه إذا ذاقوه، إلَّا أنَّه يوجِعُهم لفُرقة المألوف!!».

ـ وقوله (ص:٩٣): «فقُلْ في الكون ما شئتَ، إن شئتَ قلتَ: هو الخلق، وإن شئتَ قلتَ: هو الحق، وإن قلتَ: هو الحقُّ الخلق، وإن شئتَ قلتَ: لا حق من كلِّ وجه، ولا خلق من كلِّ وجه، وإن قلتَ بالحيرة في ذلك؛ فقد بانت المطالب بتعيينك المراتب، ولولا التحديدُ ما أخبرت الرُّسل بتحوُّل الحقِّ في الصُّوَر، ولا وصفته بخلع الصُّوَر عن نفسه:

فلا تنظر العينُ إلَّا إليه ولا يقع الحكم إلَّا عليه!!».

ـ وقوله (ص:١٠٢): «وأمَّا أهل النار فمآلُهم إلى النَّعيم، ولكن في النَّار؛ إذ لا بدَّ لصورة النَّار ـ بعد انتهاء مدَّة العقاب ـ أن تكون برداً وسلاماً على مَن فيها!! وهذا نعيمُهم، فنعيمُ أهل النَّار ـ بعد استيفاء الحقوق ـ نعيم خليل الله حين أُلقيَ في النَّار!!! فإنَّه ـ عليه السلام ـ تعذَّب برؤيتِها وبما تعوَّد في علمِه وتقرَّر من انَّها صورةٌ تؤلِم مَن جاوَرَها من الحيوان، وما علم مرادَ الله فيها ومنها في حقِّه، فبعد وجود هذه الآلام وَجَدَ برداً وسلاماً، مع شهود الصورة

اللونية في حقِّه، وهي نارٌ في عيون الناس، فالشيءُ الواحد يتنوَّع في عيون الناظرين، هكذا هو التجلِّي الإلَهي!!! ».

ـ وقوله (ص:١١٢): « وكـان موسى ـ عـليه السلام ـ أعلمَ بالأمر من هارون؛ لأنَّه علم ما عَبَده أصحابُ العِجل؛ لعلمه بأنَّ الله قضى ألاَّ نعبدَ إلَّا إيَّاه، وما حكم الله بشيء إلَّا وقع، فكان عتْبُ موسى أخاه هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتِّساعه؛ فإنَّ العارفَ مَن يرى الحقَّ في كلِّ شيء، بل يراه عينَ كلِّ شيء!!! ».

قال الشيخ زين الدِّين العراقي: « هذا الكلامُ كفرٌ من قائلِه من وجوه:

أحدها: أنَّه نسب موسى ـ عليه السلام ـ إلى رضاه بعبادة قومِه للعجل.

الثاني: استدلالُه بقوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾، على أنَّه قدَّرَ أن لا يُعبد إلَّا هو، وأنَّ عابدَ الصنَمِ عابدٌ له.

الثالث: أنَّ موسى ـ عليه السلام ـ عتبَ على أخيه هارون ـ عليهما السلام ـ إنكاره لِما وقع، وهذا كذبٌ على موسى عليه السلام، وتكذيب لله فيما أخبر به عن موسى من غضبِه لعبادتِهم العجل.

الرابع: أنَّ العارفَ يرى الحقَّ في كلِّ شيءٍ، بل يراه عين كلِّ شيء، فجعل العجلَ عين الإلَه المعبود!!! فليعجب السامعُ لمثل هذه الجُرأة التي لا تصدر مِمَّن في قلبِه مثقال ذرَّة من إيمان! ».

ـ وقوله (ص:١١٨) عند قوله تعالى: ﴿ قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَۖ ﴾: « وكان قرَّةَ عين لفرعون بالإيمان الذي أعطاه الله عند الغرق، فقبضه طاهراً مطهَّراً، ليس فيه شيءٌ من الخبَث؛ لأنَّه قبضه عند إيمانِه قبل أن يكتسبَ شيئاً من الآثام، والإسلامُ يَجُبُّ ما قبله، وجعله آيةً على عنايتِه سبحانه وتعالى بِمَن شاء؛ حتى

لا ييأس أحدٌ من رحمة الله، فإنَّه لا ييأس من رَوْحِ الله إلَّا القوم الكافرون!!! ».

وبعد وقوفِ القارئ على هذه النقول من كتاب الفصوص لابن عربي بواسطة كتاب الشيخ برهان الدِّين البقاعي، وهي في غاية السوءِ، وقائلُها في غاية الجُرأة على الله، أُضيف إلى ذلك نقلاً عنه في مطلع كتابه الفصوص، فيه الجرأةُ على رسول الله ﷺ، في رؤيا مناميَّة زعم فيها أنَّ رسول الله ﷺ أعطاه كتاب الفصوص، وأمره بأن يخرجَ به إلى الناس لينتفعوا به، وهو قوله (ص:٣٨):

« أمَّا بعد، فإنِّي رأيتُ رسولَ الله ﷺ في مُبَشرة أُريتُها في العشر الآخر من محرَّم سنة سبعٍ وعشرين وستمائة بمحروسة دمشق، وبيده كتابٌ، فقال لي: هذا كتاب فصوص الحِكَم! خذْه، واخرُج به إلى الناس ينتفعون به، فقلتُ: السَّمعُ والطاعةُ لله ولرسوله وأولي الأمر منَّا، كما أُمرنا، فحققتُ الأُمنية، وأخلصتُ النيَّة، وجرَّدتُ القصدَ والهِمَّة إلى إبراز هذا الكتاب كما حدَّه لي رسولُ الله ﷺ من غير زيادةٍ ولا نقصان ».

وإذا كان ابنُ عربي صادقاً في حصول رؤياه، فلا شكَّ أنَّه لَم ير النَّبيَّ ﷺ، وإنَّما رأى شيطاناً، وقد قال الشيخ بدر الدِّين بنُ جماعة: « وحاشا رسول الله ﷺ أن يأذن في المنامِ فيما يُخالفُ أو يُضادُّ قواعدَ الإسلامِ، بل ذلك من وساوِس الشيطان ومحنتِه، وتلاعبه برأيه وفتنتِه، وأمَّا إنكارُه ـ يعني ابن عربي ـ ما ورد في الكتاب والسُّنَّة من الوعيد، فهو كافرٌ به عند علماء التوحيد، وكذلك قوله في نوح وهود ـ عليهما السلام ـ قول لَغو باطل مردود ». تنبيه الغبي (ص:١٤٠).

وبعد هذا أقول للبوطي والرِّفاعي: هذا التَّائه الذي يقول (بإيمان فرعون،

وأنَّ عذابَ النَّار نعيمٌ لأهلها، وأنَّ عُبَّادَ العِجل إنَّما عبدوا الله؛ لأنَّه حالٌّ في المخلوقات، وأنَّ الريحَ التي عُذِّبت بها عادٌ راحةٌ لهم وأمرٌ يستعذبونه!!!).

أقول: هذا التَّائهُ القائل بهذا الكفر، ألاَ يكون كافراً عدوًّا لله؟!

ومع هذه الأقوال القبيحة الشنيعة هو عند جماعات من الصوفيَّة وليٌّ من أولياء الله!!

ثمَّ ألاَ يستحقُّ ابنُ عربي الذمَّ من البوطيِّ والرفاعيِّ، أم أنَّ الأحقَّ بذمِّهما مَن زعمَا نُصحَهم، وعابَا عليهم تكفيره؟! ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾؟! ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾ ؟! ومعلومٌ أنَّ الباءَ في مثل هذا تدخل على المتروك.

وأمَّا العلماء الذين نقل عنهم البقاعيُّ تكفيرَ ابن عربي أو ذمَّه ذمًّا شنيعاً، فعددهم يُقاربُ الخمسين.

ومِمَّن نقل عنهم القولَ بكفره:

الحافظ ابن حجر العسقلاني وشيخه سراج الدِّين عمر البلقيني (ص:١٥٩)، وزين الدِّين العراقي (ص:٥٢)، وابنه أبو زرعة وليُّ الدِّين العراقي (ص:١٢٤)، وشمس الدِّين الذهبي (ص:١٦١)، وعبد الرحمن بن خلدون (ص:١٦٣)، وبدر الدِّين بن جماعة (ص:١٤٠)، وشمس الدِّين محمد بن يوسف الجزري (ص:١٤١)، وحفيدُه إمام القرَّاء محمد بن محمد الجزري صاحب الجزرية (ص:١٧٦)، وعلي بن يعقوب البكري (ص:١٤٤)، ومحمد بن عقيل البالسي (ص:١٤٦)، وابن هشام، صاحب مغني اللبيب، وأوضح المسالك في ألفية ابن مالك (ص:١٥٠)، وشمس الدِّين محمد العيزري (ص:١٥٢)، وعلاء الدِّين البخاري الحنفي (ص:١٦٤)، وعلي بن

أيوب (ص:١٨٢)، وشرف الدِّين عيسى بن مسعود الزواوي المالكي (ص:١٤٣)، وشمس الدِّين الموصلي (ص:١٥٤)، وزين الدِّين عمر الكتاني (ص:١٤٢)، وبرهان الدِّين السفاقيني (ص:١٥٩)، وسعد الدِّين الحارثي الحنبلي (ص:١٥٣)، ورضي الدِّين بن الخياط (ص:١٦٣)، وشهاب الدِّين أحمد ابن علي الناشري (ص:١٦٣).

ومِن الذين ذمُّوه ذمًّا شنيعاً يدلُّ على تكفيره: محمد بن علي النقاش، قال في وحدة الوجود (ص:١٤٧): « وهو مذهبُ المُلحدين، كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض، مِمَّن يجعلُ الوجودَ الخالق هو الوجود المخلوق!! ».

ومنهم: أبو حيَّان الأندلسي صاحبُ التفسير، فقد ذكر في تفسير سورة المائدة عند قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ (ص:١٤٢ ـ ١٤٣): « ومن بعض اعتقاد النصارى استنبط مَن أقرَّ بالإسلامِ ظاهراً، وانتمى إلى الصوفية حلولَ الله في الصُّوَر الجميلة، ومَن ذهب من ملاحدَتِهم إلى القول بالاتِّحاد والوحدة كالحلاَّج، والشعوذي، وابن أحلى، وابن عربي المقيم بدمشق، وابن الفارض، وأتباع هؤلاء كابن سبعين » ـ وعدَّ جماعةً ثمَّ قال ـ: « وإنَّما سردتُ هؤلاءِ نصحاً لدين الله ـ يعلمُ اللهُ ذلك ـ وشفقَةً على ضعفاء المسلمين.

وليُحذَروا؛ فإنَّهم شرٌّ من الفلاسفة الذي يُكذِّبون اللهَ ورسلَه، ويقولون بِقِدم العالَم، ويُنكرون البعثَ، وقد أُولِع جهلةٌ مِمَّن ينتمي إلى التصوُّف بتعظيمِ هؤلاء، وادِّعائهم أنَّهم صفوةُ الله!! ».

ومِنهم: تقيُّ الدِّين السُّبكي (ص:١٤٣)، فقد قال: « ومَن كان من هؤلاء الصوفية المتأخِّرين كابن عربي وغيره، فهم ضُلاَّلٌ جُهَّالٌ، خارجون عن طريقة الإسلام، فضلاً عن العلماء ».

وقد مرَّ نقلُ كلام بدر الدِّين بن جماعة وزين الدِّين العراقي في تكفير ابن عربي، ومِن أقوال الذين صرَّحوا بتكفيره قول إمام القرَّاء شمس الدِّين بن الجزري (ص:١٧٥ ـ ١٧٦): « ومِمَّا يجب على ملوك الإسلام، ومَن قَدَرَ على الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكر أن يُعدِموا الكتبَ المخالفَةَ لظاهِر الشرع المُطهَّر من كتب المذكور وغيره، ولا يُلتَفَتُ إلى قول مَن قال: هذا الكلام المخالف للظاهر ينبغي أن يُؤوَّل؛ فإنَّه غلطٌ من قائلِه، إنَّما يُؤوَّل كلام المعصوم، ولو فُتِح بابُ تأويلِ كلِّ كلام ظاهرُه الكفر، لَم يكن في الأرضِ كافر ».

ومعلومٌ أنَّ تأويلَ كلام المعصومِ ﷺ إنَّما يكون بردِّ المتشابه إلى المُحكَم.

وبعد نقل هذه الجُمَل من كلام ابن عربي المقتضية لكفره، وذِكر هؤلاء العلماء الذين كفَّروه، لا يبقى وجهٌ لأَن يعيبَ الكاتبُ على مَن زعم نُصحَهم تكفيرَهم لابن عربي، حيث قال: « كفَّرتُم ابنَ عربي »، والله المستعان، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

* * *

١٦ ـ قال الكاتب تحت عنوان: « تزوير التراث »:

« دأبتُم على أن تحذِفوا ما لا يُعجِبُكم ويُرضيكم من كتب التراث الإسلامي ... ».

وقال: « ومِمَّا حُذف أو غُيِّر وزُوِّر »، فذكر أشياءَ منها: « حاول الشيخُ ابن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (سابقاً) أن يستدرك على ما لا يُعجبُه في كتاب "فتح الباري بشرح البخاري" للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، فأصدرَ مع مُعاوِنيه ثلاثة أجزاء، ثمَّ

توقَّف عن التعليق، وقد فتح بابَ شرٍّ بهذه التعليقات »!!!

والجواب: أنَّ ما ذكره ـ على زعمه ـ يرجع إلى الحذف أو التغيير والتزوير، وما نسبه إلى الشيخ عبد العزيز ابن باز لا علاقة له بالحذف، فبقي أن يكون من قبيل التغيير والتزوير، وأيُّ تغيير وتزوير يكون بالتعليق على كتاب وتعقُّبِ بعضِ ما فيه؟! وهذه طريقةٌ مسلوكةٌ قديماً وحديثاً، مع أنَّ الشيخَ رحمه الله عند تعقُّبه في غاية الأدب، حيث يقول: « هذا القول فيه نظر، والصوابُ كذا وكذا ».

أمَّا قول الكاتب عن تعليقات الشيخ رحمه الله: « وقد فتح باب شرٍّ بهذه التعليقات!!! » فهو من سوء الأدب مع أهل العلم، وأيُّ بابِ شرٍّ فُتِح بهذا العمل؟!

فإنَّ الشيخَ عبد العزيز بن باز رحمه الله معروفٌ لدى كلِّ مُنصِفٍ بأنَّه من مفاتيح الخير ومغاليق الشرِّ، وقد قال الإمامُ الطحاويُّ رحمه الله في عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة: « وعلماء السَّلف من السَّابقين ومَن بعدهم من اللاَّحقين أهل الخبر والأثر، وأهل الفقه والنَّظر، لا يُذكرون إلَّا بالجميل، ومَن ذكرهم بسوءٍ فهو على غير السَّبيل ».

والشيخ عبد العزيز رحمه الله جمع اللهُ له بين الخبر والأثر، والفقه والنّظر، فهو محدِّثٌ فقيهٌ.

وأحسَبُ الشيخَ عبد العزيز رحمه الله ولا أُزكِّي على الله أحداً، مِن خيار الناسِ في هذا الزَّمان، وأرجو أن يكون من الذين قال الله فيهم: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴾، وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إنَّ الله يقول: مَن عادى لِي وليًّا فقد آذنتُه بالحرب »، وكانت وفاةُ الشيخ

عبد العزيز رحمه الله في ٢٧ من شهر المحرم من عام ١٤٢٠هـ، وقد ألقيتُ عقِبَ وفاتِه محاضرةً في الجامعة الإسلامية بالمدينة بعنوان: «الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، نموذجٌ من الرَّعيل الأول»، وقد تَمَّ طبعُها.

ومنها قال الكاتب: «فُسح إلى أبي بكر الجزائري بأن يعملَ تفسيراً للقرآن الكريم يكون بديلاً ومنافساً لتفسير الجلالَين، ولبَّس على الناسِ أَنَّه هو؛ ليَتِمَّ ترويجُه على العامة!!».

والجواب: أنَّ اسمَ تفسير الشيخ أبي بكر الجزائري: "أيسرُ التفاسير لكلام العليِّ الكبير"، ويقع في خمسة مجلدات، وهو فيه يُثبتُ الآيات، ويأتي بمعاني الكلمات، ثمَّ معاني الآيات، ثمَّ هداية الآيات، وهي عبارة عن فوائد تُستنبَطُ من الآيات، وهو بخلاف تفسير الجلالَين، الذي هو مشهور بهذا الاسم، وهو تفسيرٌ على طريقة المتكلِّمين في غاية الاختصار، يكون التفسير بين كلمات الآيات، ومِن أمثلة ذلك تفسيرُه لآخر آيةٍ من سورة المائدة، حيث جاء فيه كما هو في الطبعة التي عليها حاشية الصاوي: «﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خزائن المطر والنبات والرِّزق وغيرها، ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ أتى بـ (ما) تغليباً لغير العاقل، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ومنه إثابةُ الصادقين وتعذيب الكاذبين، وخصَّ العقلُ ذاتَه، فليس عليها بقادر!».

والضمير في ذاتِه يرجع إلى الله، وهو من تكلُّف المتكلِّمين!!

وأهل السُّنَّةِ والجماعة لا ينقدِحُ في أذهانِهم دخولُ ذات الله تحت قوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، حتَّى يُفكِّروا في إخراجِها.

وعلى هذا، فأيُّ تشابُه بين تفسير الشيخ الجزائري، وتفسير الجلالَين؟!

وأيُّ تلبيسٍ حصل سوَّغ للكاتب أن يقول: «ولبَّس على النَّاس أَنَّه هو؛

لِيَتِمَّ ترويجه على العامة »؟!!

ولا يكون الكاتبُ صادقاً إلَّا لو كان اسم تفسير الجزائري: "تفسير الجلالين" وما أحوج الكاتب إلى التحلِّي بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾!

وقد ذكر الكاتبُ أشياءَ ادَّعى الحذفَ فيها، لَم أتعرَّض لها لعدم تَمَكُّنِي من معرفة الصدق أو الكذب فيها، ولو صحَّ شيءٌ منها، فإنَّه يُنسبُ إلى مَن فَعَلَه من الناشرين وغيرهم، ولا تَسُوغُ نسبةُ ذلك إلى مَن زعم الكاتبُ نُصحَهم في قوله: « دأبتُم على أن تحذِفوا ما لا يُعجِبُكم ويُرضيكم من كتب التراث الإسلامي ....!! ».

***

١٧ ـ **ذكر الكاتب** عمَّن زعم نصحهم أنَّهم أنشأوا جامعةً في المدينة المنورة سَمَّوها: « الجامعة الإسلامية »، وهَرَع الناسُ إليها؛ ظانِّين أنَّهم ستزيدُهم مَحبَّةً واتِّباعاً للرسول ﷺ، فصار الأمرُ إلى خلاف ذلك بزعمه!

والجواب: أنَّ الجامعةَ الإسلامية بالمدينة أُنشئت سنة (١٣٨١هـ)، وهي من أعظم حسنات حكومة المملكة العربية السعودية، وأجلّ هداياها للعالَم الإسلاميِّ؛ لأنَّ نسبةَ الطلاَّب غير السعوديين فيها تعادِل ٨٠٪ تقريباً.

ومنذ إنشائها والإقبالُ عليها عظيمٌ من داخل المملكة وخارجها، وهي مشتمِلَةٌ على كليَّات: الشريعة، والدعوة وأصول الدِّين، والقرآن الكريم، والحديث الشريف، واللغة العربية، وفيها دراسات عليا لمنحِ درَجَتَي الماجستير والدكتوراه.

وطلبتُها يَدرسون فيها الكتاب والسُّنَّة وسائرَ العلوم الشرعية، وهي تُعنَى بتوجيه طلبتِها إلى الاهتمامِ بهذه العلوم الشريفة؛ ليسيروا إلى الله على هدى وبصيرة، ويسلكوا الصراطَ المستقيم، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾.

وتُعنى أيضاً بتوجيه طلبَتِها إلى مَحبَّة الله ورسوله ﷺ وأصحابه الكرام والتابعين لهم بإحسانٍ، وأن تكون مَحبَّتُهم للرَّسول ﷺ أعظمَ من محبَّة النَّفس والوالد والولد والناس أجمعين، كما ثبت ذلك عن الرَّسول الكريم ﷺ، لكن بدون غلُوٍّ وإطراء كما هو شأن أهل البِدع، وتُعلِّمُهم أيضاً العنايةَ باتِّباع السنن وترك البدع ومُحدثات الأمور.

وقد تخرَّج فيها حتى الآن ألوف كثيرة، عادوا إلى بلادِهم وغير بلادِهم، وهم في الجملة دعاةٌ إلى الخير وإلى الصراط المستقيم، وفيهم كثيرون تعاقدت معهم حكومة المملكة العربية السعودية للقيام بالدعوة إلى الله والتوجيه إلى الخير في بلاد كثيرة إسلامية وغير إسلامية.

ومعلومٌ أنَّ هذا المنهج القويم الذي تسير عليه الجامعة لا يُعجِبُ أهلَ البدع والدعاة إليها، كما هو شأن الكاتب؛ إذ صارت هذه الحسنات في نظرِه سيِّئات، نسأل الله له وللمقدِّم لأوراقِه الهدايةَ إلى اتِّباع الحقِّ وسلوك طريقه المستقيم.

❊ ❊ ❊

١٨ ـ **أنحى الكاتب** باللَّوم على حُكَّام المملكة العربية السعودية وقُضاتها لقتلِهم مُهرِّبي المخدِّرات، وكذلك أنحى باللَّوم عليهم لقتلهم السَّحرة، وقال: « وتوَسَّعتُم في إصدار الأحكام باسم الشرع الحنيف في قتل المخالِفين لكم من

أصحاب الرُّقية والعلاج الرُّوحي، وسَمَّيتُموهم (سحرة)! ولَم تُفرِّقوا بين المُحقِّين منهم وبين المُبطلين منهم، وتركتم لأنفسكم مطلق الفتوى والحكم بذلك، فأَسَلْتُم دماءَ الكثيرين من الأبرياء بحُجَّة أنَّهم سحرةٌ تُستباحُ دماؤهم، متناسين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾، وقول البشير النذير ﷺ: (أَوَّلُ مَا يُقْضَى به بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ)، فقِفوا عند الحدودِ، وادرؤوها بالشبهات!!».

والجواب من وجهين:

الأول: أنَّ هذا من عجيب أمر الكاتب؛ يتألَّم لعقوبة الظالمين وهم قليلون، ولا يتألَّم لتضرُّر المظلومين وهم كثيرون لا يحصون، يُشفق على الذئاب ولا يُشفق على فرائسِها!! يَعطِفُ الرِّفاعي على الأفاعي، ولا يعطِف على هلكى سُمومها!! وإنَّ مِن حسن حظِّ المرء أن لا يكون ظهيراً للمجرمين!

الثاني: وأمَّا زعمه أنَّ الحُكَّامَ والقُضاةَ توسَّعوا في قتل أصحابِ الرُّقية والعلاج الروحي، وأنَّهم سَمَّوهم سحرة، وأنَّهم لَم يُفرِّقوا بين المُحقِّين منهم والمُبطلين، وأنَّهم تركوا لأنفسِهم مطلق الفتوى والحكم بذلك، فأسالوا دِماءَ الكثيرين من الأبرياء، وأنَّهم لَم يدرأوا الحدودَ بالشُّبهات، فجوابه أن نقول:

مِن أين للكاتبِ أنَّ الحُكَّامَ والقُضاةَ لَم يُفرِّقوا بين المُحِقِّ والمُبطِل، وأنَّ مَن قتلوهم أبرياء، وأنَّ هناك شبهات لَم تُدرأ بها الحدود، حتى قال ما قال؟!

لكنَّه الرَّجم بالغيب واتِّباع الهوى!

ثمَّ لماذا الاعتراض على الحُكَّام في حُكمهم، والقضاة في قضائِهم، والمُفتين في إفتائهم؟!

وما هي منزلة هذا المعترِض في العلمِ والدِّين؟

رحم الله امرأً عَرفَ قَدر نفسِه، وترك ما لا يَعنيه إلى ما يَعنيه!

والقضاةُ لَم يَنسَوا الآيَةَ والحديث، ولَم يتناسوهما، ولكنَّهم اجتهدوا للوصول إلى الحقِّ، وهم مأجورون على كلِّ حال؛ لقوله ﷺ: « إذا حكم الحاكمُ فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجرٌ واحد »، رواه البخاري ومسلم من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

❊ ❊ ❊

١٩ ـ **قال الكاتب**: « تتّهتَمُّون المخالِفين لكم من المسلمين بأنَّهم جهمية أو معتزلة مارقين (كذا)، وأنتم الجهميَّة؛ لأنَّكم وافقتموهم في بعض آرائِهم!

وحقًّا أنتم المعتزلة؛ لأنَّكم شاركتموهم في إنكار الولايةِ والأولياء، والكرامة والكرامات، وحياة الموتى، وتحكيم العقل في المغيَّبات من أمور الدِّين!! ».

والجواب: أن يُقال:

أوَّلاً: إنَّ مَن زعم الكاتب نُصحَهم لا يتَّهمون أحداً بِما ليس فيه، بل مَن كان على عقيدة الجهميَّة التي تَظهر في أقواله ومؤلَّفاته وَصَفوه بِما ظهر منه، والمشهور عن الجهميَّة نفي الأسماء والصفات، فهم أهلُ تعطيل، وأهل السنة أهلُ إثبات، لكن بدون تشبيه؛ عملاً بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ** ﴾، فأثبت لنفسه السمعَ والبصر، ونفى مشابهتَه لغيره ومشابهةَ غيره له، فلا يوافِق أهلُ السُّنَّة الجهميَّةَ في شيءٍ من آرائِهم ومعتقداتهم، فهم أبعَدُ الناسِ عنهم، وأسعدُهم في مجانبَتِهم.

ثانياً: إنَّ الذين زعم الكاتب نُصحَهم لا يُنكرون الولايةَ والأولياء،

والكرامةَ والكرامات، كما زعم الكاتبُ قائلاً: إنَّهم شاركوا المعتزلة في ذلك!

وهم يُقرُّون بالولاية والأولياء، والأولياء عندهم هم الذين قال الله فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾.

ويُصدِّقون بِما حصلَ ويَحصل لهؤلاء الأولياء من الكرامات، إذا حصل ذلك على وجهٍ ثابتٍ، كقصَّة أُسَيد بن حُضَير وعبَّاد بن بشر رضي الله عنهما، وخروجهما من عند رسول الله ﷺ في ليلة مظلمةٍ وبين أيديهما نورٌ، فلَمَّا تفرَّقا تفرَّق النُّورُ معهما، وهي في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه.

وقصَّةِ تكثير الطعام لأضيافِ أبي بَكر رضي الله عنه، وهي في الصحيحين من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما، ومِمَّا قالَه الإمامُ الطحاويُّ في عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الأولياء: « والمؤمنون كلُّهم أولياءُ الرحمن، وأكرمهم عند الله أطوعُهم وأتبعُهم للقرآن »، وقال: « ونؤمنُ بِما جاء من كراماتِهم، وصحَّ عن الثقات من رواياتِهم ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في العقيدة الواسطية: « ومن أصول أهل السُّنَّة: التصديقُ بكرامات الأولياء، وما يُجرِي اللهُ على أيديهم من خوارقِ العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات.

والمأثور من سالف الأُمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، وسائر قرون الأُمَّة، وهي موجودةٌ فيها إلى يوم القيامة ».

وأمَّا إذا كان الأمرُ الخارقُ للعادة جاء في حكايات هي أشبه بالخرافات، لا سيما إذا كانت واضحةً في مُخالفةِ الشرعِ، كالاستغاثةِ بغير الله من الأمواتِ والأحياء الغائبين، ويُزعم أنَّها كرامةٌ لِمن ادُّعيت له الولاية، والله أعلم بحقيقة

الحال، فإنَّه لا يُلتفتُ إليه، ولا يُغترُّ به.

وأكتفي بالتمثيل لذلك بِما ذُكر أنَّه من كرامات العيدروس الذي قال عنه الكاتبُ: إنَّه بركةُ عدَن وحضرموت، وأشاد بِمشهدِه، ونوَّه ببناءِ قُبَّتِه، ووصفها بأنَّها مباركة!!

فقد قال عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي في كتابه النور السافر عن أخبار القرن العاشر في ترجمة أبي بكر بن عبد الله العيدروس المتوفَّى سنة (٩١٤هـ) في (ص:٧٩ ـ ٨٠): « وأمَّا كراماته فكثيرة كقطر السحاب، لا تدرك بِعدٍّ ولا حساب، ولكن أذكر منها على سبيل الإجمال دون التفصيل، ثلاث حكايات تكون كالعنوان على باقيها بالدلالة والتمثيل، منها:

أنَّه لَمَّا رجع من الحجِّ دخل زيلع، وكان الحاكم بها يومئذ محمد بن عتيق، فاتفق أنَّه ماتت أمُّ ولد للحاكم المذكور، وكان مشغوفاً بها، فكاد عقلُه يذهب بموتِها، فدخل عليه سيدي لما بلغه عنه من شدَّة الجزع؛ ليُعزِّيه ويأمره بالصبر والرضاء بالقضاء، وهي مُسجاة بين يدي الحاكم بثوبٍ، فعزَّاه وصبَّره، فلَم يُفِد فيه ذلك، وأكبَّ على قدم سيِّدي الشيخ يُقبِّلُها، وقال: يا سيدي! إن لَم يُحيي الله هذه متُّ أنا أيضاً، ولَم تبق لي عقيدة في أحد، فكشف سيِّدي وجهَها، وناداها باسمِها، فأجابته: لبَّيك! وردَّ اللهُ روحَها، وخرج الحاضرون، ولَم يَخرج سيدي الشيخ حتى أكلتْ مع سيِّدها الهريسةَ، وعاشت مدَّة طويلة!!!

وعن الأمير مرجان أنَّه قال: كنتُ في نفرٍ من أصحاب لي في محطَّة صنعاء الأولى، فحمل علينا العدوُّ، فتفرَّق عنِّي أصحابي، وسقط بي فرسي لكثرة ما أُثخن من الجراحات، فدار بِي العدوُّ حينئذٍ من كلِّ جانب، فهتفتُ بالصالِحين، ثمَّ ذكرتُ الشيخ أبا بكر ﵁، وهتفتُ به، فإذا هو قائمٌ، فوالله العظيم! لقد

رأيتُه نهاراً وعاينتُه جهاراً، أخذ بناصيتي وناصية فرسي، وشلَّني من بينهم حتى أوصَلَني المحطة، فحينئذ مات الفرس، ونجوتُ أنا ببَرَكتِهِ ﷺ ونفع به!!!

وعن المُريد الصادق نعمان بن محمد المهدي أنَّه قال: بينما نحن سائرون في سفينةٍ إلى الهند، إذ وقع فيها خرقٌ عظيمٌ، فأيقَنوا بالهلاك، وضجَّ كلٌّ بالدعاء والتضرُّع إلى الله تعالى، وهتف كلٌّ بشيخِه، وهتفتُ أنا بشيخي أبي بكر العيدروس ﷺ، فأخذتني سِنَة، فرأيتُه داخل السفينة، وبيده منديلٌ أبيض، وهو قاصدٌ نحو الخرْق، فانتبهتُ فرحاً مسروراً، وناديتُ بأعلى صوتِي: أنْ أَبشِروا يا أهل السفينة! فقد جاء الفرَج، فقالوا: ماذا رأيتَ؟ فأخبرتُهم، فتفقَّدوا الخرْقَ، فوجدوه مسدوداً بمنديل أبيض كما رأيتُ، فنجونا ببركته ﷺ ونفع به!!!» اهـ.

ومُجرَّد ذكر هذه الحكايات يُغنِي عن التعليق عليها!!

ومؤلِّف هذا الكتاب، القائلُ فيه هذا الكلام من أهل القرن الحادي عشر، ولكلِّ قومٍ وارث!

فأهل السُّنَّة والحديث يَرثون رسولَ الله ﷺ وأصحابَه الكرام، والخرافيُّون يَرِثون أهلَ الخُرافة!

وقول هذا القائل عن كرامات العيدروس أنَّها (كقطر السحاب، لا تُدرك بِعدٍّ ولا حساب!!) قد لا يسمع مسلمٌ مثلَ هذه العبارة في كرامات أبي بكر الصديق ﷺ، وهو سيِّدُ الأولياء، وخيرُ أمَّة محمد ﷺ التي هي خيرُ الأُمم.

وأمَّا الحكايات الثلاث المزعوم أنَّها كرامات العيدروس فهي مِن المُضحكات المُبكيات!

مُضحكاتٌ لشدَّة غرابتِها! ومُبكياتٌ؛ لأنَّها تدلُّ بوضوح على مدى تلاعب الشيطان بالمفتونين بأصحاب القبور!!

وقد قال ابن كثير رحمه الله: «وأصل عبادة الأصنام من المغالاة في القبور وأصحابها، وقد أمر النَّبِيُّ ﷺ بتسوية القبور وطمسها، والمغالاةُ في البَشر حرام».

والحكايةُ الأولى من الحكايات الثلاث فيها أنَّ الرَّجلَ الذي ماتت أمُّ ولده أكبَّ على رِجل العيدروس يُقبِّلُها، قائلاً: «يا سيدي! إن لَم يُحيِ الله هذه متُّ أنا أيضاً، ولَم تبق لي عقيدة في أحد!!

فكشف سيِّدي وجهَها، وناداها باسمِها، فأجابته: لبَّيك! وردَّ اللهُ روحَها ... وعاشت مدَّة طويلة!!!».

والله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ﴾، ومَن مات قامت قيامتُه،والإنسانُ في الدنيا له حياةٌ واحدة، لا حياتان أو أكثر، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾.

وأمَّا الحكايتان الأخريان، فإنَّ فيهما دعاءَ غير الله، والاستغاثة به عند الشدائد، والله يقول: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجۡعَلُكُمۡ خُلَفَآءَ ٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾!!

وأمَّا حياةُ الموتى، فإنَّ مَن زعم الكاتب نُصحَهم يؤمنون بأنَّ للموتى في قبورهم حياةً برزخيَّةً، الله أعلم بكيفيتها، وليست شبيهةً بالحياة الدنيا، ولا بالحياة بعد البعث، وفيهم المُنعَّمون في قبورهم والمعذَّبون فيها، والنعيمُ والعذابُ للروح وللجسد؛ لأنَّ الإحسانَ حصل منهما جميعاً، والإساءةَ حصلت منهما جميعاً.

وهم أيضاً لا يُحكِّمون العقلَ في الأمور الغيبيَّة، بل التعويلُ عندهم على النصوص الشرعية، وعندهم أنَّ العقلَ السليم لا يُخالف النقلَ الصحيح، ولشيخ الإسلام في ذلك كتابٌ واسع، هو درء تعارض العقل والنقل.

* * *

٢٠ ـ للكاتب شغفٌ عظيمٌ بالآثار المكانية التي تُنسبُ إلى النَّبِيِّ ﷺ، كمكان مولِده ﷺ، والبئر التي سقط فيها خاتمُه ﷺ، ومكان مَبرك ناقته ﷺ في قباء عند قدومِه في هجرتِه ﷺ إلى المدينة، وغير ذلك.

ويَعتِب بشدَّة على مَن زعم نُصحَهم؛ لعدمِ الاهتمامِ بذلك والمحافظةِ عليه، ويستدلُّ للمحافظة على مثل هذه الآثار بقوله تعالى: ﴿ **وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى** ﴾، وبما جاء في قصَّة طالوت: ﴿ **وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾.

قال: « وقال المفسِّرون: إنَّ البقيَّةَ المذكورة هي عَصاة موسى ونعليه (كذا) و... إلخ ».

وبالإشارةِ إلى الأحاديث الصحيحة الواردة فيما يتعلَّق بآثار النَّبِيِّ ﷺ واهتمام الصحابة رضوان الله عليهم بها المذكورة في ثنايا أبواب صحيح البخاري.

والجواب عن الدليل الأول: أنَّ اتِّخاذ مقام إبراهيم مُصلًّى دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة، ولا دلالة فيه للكاتب على المحافظة على الآثار التي ذكرها؛ لأنَّ الآيةَ

في اتِّخاذ المقام مصلًّى، ولا يصحُّ القياس عليه.

وأيضاً فإنَّ اتِّخاذ المقام مصلًّى مِمَّا أشار به على رسولِ الله ﷺ عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه، فنزلت الآيةُ في ذلك.

وعمرُ رضي الله عنه هو الذي جاء عنه المنعُ من التعلُّق بمثلِ هذه الآثار؛ لأنَّه هو الذي أَمر بقطع الشجرة التي حصلت تحتها بيعةُ الرِّضوان، ولأنَّه جاء في الأثر عن المعرور بن سُويد قال: «كنتُ مع عمر بين مكة والمدينة، فصلَّى بنا الفجر، فقرأ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، ثمَّ رأى قوماً ينزلون فيُصلُّون في مسجد، فسأل عنهم، فقالوا: مسجدٌ صلَّى فيه النَّبِيُّ ﷺ، فقال: إنَّما هلك مَن كان قبلكم أنَّهم اتَّخذوا آثارَ أنبيائِهم بِيَعاً، مَن مرَّ بشيءٍ من المساجد فحضَرَت الصلاة فليُصلِّ، وإلاَّ فلْيَمضِ»، رواه عبد الرزاق (٢/ ١١٨ ـ ١١٩)، وأبو بكر بن أبي شيبة (٢/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧) بإسنادٍ صحيح.

والجوابُ عن الدليل الثاني: أنَّ البقيَّةَ المذكورة في الآية لو صحَّ تفسيرُها بِما ذُكر، فإنَّه لا دلالة فيها على التعلُّق بالآثار؛ لأنَّ النَّهيَ عن التعلُّق بالآثار ثبت عن عمر، كما مرَّ آنفاً، وفيه: «إنَّما هلك مَن كان قبلكم أنَّهم اتَّخذوا آثار أنبيائِهم بِيَعاً»، وقد قال ﷺ: «فعليكم بسُنَّتِي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تَمَسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ».

والجواب عن الدليل الثالث: أنَّ الأحاديث الواردة في صحيح البخاري وغيره تدلُّ على تبرُّك الصحابة بعَرَق النَّبِيِّ ﷺ وفَضل وَضوئه وشعرِه، وغير ذلك مِمَّا مَسَّ جسدَه ﷺ، وكلُّ ذلك ثابتٌ، وقد حصل للصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم.

وأمَّا الآثار المكانيَّة، فقد مرَّ في أثر عمر رضي الله عنه ما يدلُّ على منع التعلُّق بها.

ونَهيُ عمر رضي الله عنه عن التعلُّق بآثار النَّبيِّ ﷺ المكانيَّة التي لَم يأتِ بها سُنَّةٌ عن رسول الله ﷺ، إنَّما كان لِما يُفضي إليه ذلك من الغلُوِّ والوقوع في المحذور.

ومِمَّا يُوضِّح ذلك أنَّ الكـاتبَ ـ وقد افتُتِن بالآثار ـ أدَّاه افتتانُه بها إلى الإشادةِ بالبناء على القبور، وقد جاء تحريمه في السُّنَّة، وقد مرَّ ذكرُ إشادتِه بمشهد العيدروس بعَدَن، ووصفِه قبَّته بأنَّها مباركة.

بل أدَّاه افتتانُه بالآثار أن عاب على مَن زعم نُصحَهم عدم محافظتهم على أثر مَبرَك ناقة النَّبِيِّ ﷺ، فقال: «كان هناك أثر (مبرك الناقة) ناقة النَّبِيِّ ﷺ في مسجد (قباء) يوم قدومه مُهاجراً إلى المدينة في مكان نزل فيه قوله تعالى: **﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾**، فأزلتُم هذا الأثر، وكنَّا نُشاهدُه حتى وقتٍ قريب!!».

ويُقال للكاتب: مِن أين لكَ وجود مكان هذا المَبرك، وبقاؤه إلى هذا الزمان؟

إنَّ ذلك لا يتأتَّى إلَّا لو ثبت أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أحاطه بجدار، وتوارثه الخلفاءُ الرَّاشدون ومَن بعدهم إلى هذا الوقت، وأنَّى ذلك؟!!

ومعلومٌ أنَّ خلافةَ عمر رضي الله عنه تزيدُ على عشر سنين، ومقرُّها المدينة، وهو الذي أمر بقطع الشجرة التي في الحديبية قُرب مكة، وهو الذي نهى عن تتبُّع آثار النَّبِيِّ ﷺ المكانيَّة التي لَم تأت بها سُنَّة، كما مرَّ في الأثر قريباً، فهل من المعقول أن يَمنعَ عمرُ رضي الله عنه من آثار بعيدة عن المدينة ويُبْقِي على أثر مَبرك الناقة الذي زعمه الكاتب، وهو عنده في المدينة؟!!

ولَم يقف الكاتبُ عند حدِّ الرَّغبة في المحافظة على الآثار المكانيَّة للرسول

ﷺ التي لَم يأت فيها سُنَّة، بل تعدَّاه إلى الرغبة في بقاءِ أثرٍ وُجد في عصرٍ متأخِّرٍ، فقال وهو يعِيبُ مَن زعم نُصحَهم: «وهدَمتُم بجوار بيتِ أبي أيُّوب الأنصاري رضي الله عنه مكتبةَ شيخ الإسلام (عارف حكمت) المليئة بالكتب والمخطوطاتِ النَّفيسة، وكان طرازُ بنائها العثماني رائعاً ومُميَّزاً!! هدمتُم كلَّ ذلك في حين أنَّه بعيدٌ عن توسعةِ الحرَم، ولا علاقةَ له بها!!».

وهذه نتيجة الشَّغَف بالآثار!

وموقعُ المكتبة المُشار إليها بينه وبين الجدار الأمامي لمسجد الرسول ﷺ بضعةُ أمتار، وهو الآن ضمن ساحات المسجد.

والكتب التي فيها، الاستفادةُ منها قائمةٌ؛ لأنَّ المكتبات الموجودة بالمدينة ـ ومنها هذه المكتبة ـ جُمعت في مكتبة واحدة قرب المسجد النبوي، وهي مكتبة الملك عبد العزيز.

هذا ولَم يقِف الكاتبُ عند حدِّ العتب واللَّوم لِمَن زعم نصحَهم؛ لعدم المحافظة على الآثار المكانية للنَّبِيِّ ﷺ التي لَم تأتِ به سُنَّة، بل تعدَّاه إلى وصفِهم بأنَّهم يكرهون النَّبِيَّ ﷺ!

ولا أدري هل شَعر الكاتبُ أو لَم يشعُر أنَّ مَن يكره الرَّسولَ ﷺ لا يكون مسلماً، بل يكون كافراً؟!

وسبق للكاتب أنَّ مَن زعم نُصحَهم يتَّهمون المسلمين بالشرك، وأنَّهم يُكفِّرون الصوفيَّة قاطبة، وأنَّهم يُكفِّرون الأشاعرة، وذلك كذبٌ عليهم، وهم برآء منه، وهنا يصف مَن زعم نصحَهم ـ زوراً وبُهتاناً ـ بأنَّهم يكرهون النَّبِيَّ، ولا شكَّ أنَّ ذلك كفرٌ، نعوذ بالله من الكفر والشرك والنفاق.

ثمَّ مِمَّا ينبغي أن يُعلَم أنَّ الصحابةَ الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم ومن تبعهم

بإحسانٍ لَم يكونوا يذهبون إلى الآثار المكانية التي لَم يأت بها سُنَّة، كمكان مولده ﷺ، ومكان مَبْرَك الناقة المزعوم، ولو كان خيراً لسبقوا إليه.

فلَم يكونوا يحافظون على مثل هذه الآثار، وإنَّما كانوا يحافظون على آثارٍ أُخرى، وهي الآثارُ الشرعيَّةُ التي هي حديثُه ﷺ المشتمل على أقواله وأفعاله وتقريراته ﷺ، ويحافظون على فعل السُّنن وترك البدع ومحدثاتِ الأمور، ولقد أحسن مَن قال:

دينُ النَّبِيِّ مُحمَّد أخبارُ ... نعم المطيَّةُ للفتى آثارُ
لا ترغَبنَّ عن الحديث وأهلِه ... فالرأيُ ليْلٌ والحديثُ نهارُ
ولَرُبَّما جهل الفتى أثرَ الهُدى ... والشَّمسُ بازغَةٌ لَها أنوارُ

وقال آخر:

الفقهُ في الدين بالآثار مقترنٌ ... فاشغَل زمانَك في فقهٍ وفي أثَرِ
فالشُّغلُ بالفقه والآثار مرتفعٌ ... بقاصد الله فوق الشمس والقمرِ

❋ ❋ ❋

٢١ ـ **ومقدِّمة الدكتور البوطي** لأوراق الأستاذ الرفاعي تشتمل على الثناء على الرِّفاعي، وموافقته على كلِّ ما في نصيحتِه المزعومة المسمومة، وعلى وَصْفها بأنَّها (تذكرة هادئة، ولطيفة في أسلوبها!!).

وتشتملُ على الغلوِّ في الآثار المكانيَّة التي لَم يأت بها سنَّة عن رسول الله ﷺ، بل وزعم أنَّ القرون الثلاثة وما بعدها إلى هذا الوقت مُجمعةٌ على التبرُّك بهذه الآثار، وأنَّه لَم يُخالِف في ذلك إلَّا علماء نجد المزعوم نُصحهم، وأنَّ ذلك بدعة.

ومن قوله في ذلك: « ولا نشكُّ في أنَّهم يعلمون كما نعلم أنَّ عصورَ السلف الثلاثة مرَّت شاهدة بإجماع على تبرُّك أولئك السلف بالبقايا التي تذكِّرهم برسول الله ﷺ، من دار ولادتِه، وبيت خديجة رضي الله عنها، ودار أبي أيوب الأنصاري التي استقبلته فنزل فيها في أيامه الأولى من هجرتِه إلى المدينة المنورة، وغيرها من الآثار كبئر أَريس، وبئر ذي طوى، ودار الأرقم ... ثم إنَّ الأجيالَ التي جاءت فمرَّت على أعقاب ذلك كانت خيرَ حارسٍ لَهَا، وشاهد أمين على ذلك الإجماع ».

وتشتملُ أيضاً على اتِّهام المزعوم نُصحهم بـ « تكفير سواد هذه الأمة بحجَّة كونهم أشاعرة أو ماترديين! ».

وتشتملُ أيضاً على الإنكار على علماء نجد في تحذيرِهم من الغلُوِّ في رسول الله ﷺ، ويُفرِّق بين الغُلُوِّ والإطراء، فيَمنعُ الإطراءَ ويُجيزُ الغلُوَّ، قال: « ولو قلتُم كما قال رسول الله ﷺ: (لاتطروني كما أطرت النصارى ابنَ مريم) لكان كلاماً مقبولاً، ولكان ذلك نصيحةً غاليةً.

أمَّا الحبُّ الذي هو تعلُّق القلب بالمحبوب على وجه الاستئناس بقُربِه والاستيحاش من بُعده، فلا يكون الغلوُّ فيه ـ عندما يكون المحبوب رسول الله ﷺ ـ إلَّا عنواناً على مزيدِ قُربٍ من الله!! وقد علمنا أنَّ الحبَّ في الله من مُستلزمات توحيد الله تعالى، ومهما غلا مُحبُّ رسول الله ﷺ في حُبِّه له أو بالَغ، فلن يصِل إلى أَبعد من القَدْر الذي أَمر به رسول الله ﷺ!!! إذ قال فيما اتَّفق عليه الشيخان: (لا يؤمن أحدُكم حتى أكون أحبَّ إليه من مالِه وولدِه والناس أجمعين)، وفي رواية للبخاري: (ومن نفسه) ».

والجواب: على ذلك أن نقول:

أولاً: أمَّا ثناء البوطي على الرفاعي فيصدق على المثنِي والمثنَى عليه قول الشاعر:

ذهب الرِّجال المُقتدَى بفعالِهم   والمنكرون لكلِّ فعل منكرِ
وبقيتُ في خَلْف يُزكِّي بعضُهم   بعضاً ليدفع معور عن معورِ

ثانياً: إنَّ وصفَ البوطي لنصيحة الرِّفاعيِّ المزعومة بـ (أنَّها تذكرة هادئة، وأنَّها لطيفة في أسلوبها!!) بعيدٌ عن الحقيقة والواقع؛ يتَّضحُ ذلك بالوقوف على بعض الجُمل التي أوردتُها من كلام الرِّفاعيِّ، ففيها الكذب والجفاء.

ثالثاً: وأمَّا موافقتُه للرِّفاعي فيما جاء في أوراقه، فإنَّ كلَّ ما تقدَّم في الردِّ على الرِّفاعي هو ردٌّ على البوطي.

رابعاً: وأمَّا إجماع العصور الثلاثة وما بعدها الذي زعمه البوطي على التبرُّك بآثار النَّبِيِّ ﷺ المكانيَّة، كمكان مولدِه وبئر أريس التي سقط فيها خاتَمُه ﷺ ونحو ذلك، فلا يتأتَّى له إثبات هذا الإجماع، بل ولا إثبات القول به عن واحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم!

وأيُّ إجماعٍ يُزعمُ من الصحابة ومَن بعدهم على ذلك، وقد جاء عن عمر رضي الله عنه الأمر بقطع شجرة بيعة الرضوان في الحديبية قرب مكة، وجاء عنه أيضاً التحذيرُ من التعلُّق بمثل هذه الآثار، وقال: «إنَّما هلك مَن كان قبلكم أنَّهم اتَّخذوا آثار أنبيائهم بِيَعاً»؟! كما مَرَّ ثبوت ذلك عنه في مصنَّفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة.

خامساً: وأمَّا زعمه بأنَّه لَم يُخالف هذا الإجماعَ المزعوم إلَّا علماءُ نجد، فغيرُ صحيح؛ لأنَّ كلَّ متَّبع للكتاب والسُّنَّة وما كان عليه سلف الأُمَّة يقول بهذا الذي ثبت عن عمر رضي الله عنه، وهم في هذا العصر كثيرون، منتشرون في الأقطار

المختلفة، ومنها الكويت والشام التي منها الرفاعي والبوطي!

سادساً: وأمَّا زعمه أنَّ المزعومَ نُصحهم يُكفِّرون سوادَ الأُمَّة بحُجَّة كونهم أشاعرةً أو ماتردِيِّين، فهو كذبٌ منه وافتراءٌ، كما أنَّه كذبٌ وافتراءٌ من الرفاعي، وقد مرَّ الردُّ عليه.

وأزيد هنا فأقول: إنَّ الفِرَقَ الواردةَ في قوله ﷺ: « ستفترِقُ هذه الأُمَّة إلى ثلاثٍ وسبعين فرقة، كلُّها في النار إلَّا واحدة ... » الحديث، هم من المسلمين؛ لأنَّ أُمَّةَ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتان: أمَّة الدعوة، يدخل فيها اليهود والنصارى، وكلُّ إنسيٍّ وجِنِّي من حين بِعثة الرسول ﷺ إلى قيام الساعة.

وأمَّةُ الإجابة: وهم الذين دخلوا في هذا الدِّين، وفيهم الفِرق المذكورة في الحديث، وكلُّ هذه الفِرَق مسلمون مُستحقُّون للعذاب بالنَّار، سوى فرقةٍ واحدة، وهي مَن كان على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم.

سابعاً: وأمَّا تفريقُه بين الإطراءِ والغُلُوِّ، ومَنعُه الأولَ وتجويزُه الثاني، فهو من التفريقِ بين متماثِلَين، وكما أنَّ النَّهيَ جاء عنه ﷺ عن الإطراء، فإنَّ الغُلُوَّ جاء فيه النَّهيُ عن الله وعن رسوله ﷺ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ** ﴾، وقد لَقَطَ ابنُ عبَّاسٍ لرسول الله ﷺ حصَى الجِمار، وهنَّ مثل حصى الخذف، فأمرهم ﷺ أن يَرموا بمِثلِها، قال: « وإيَّاكم والغُلُوَّ في الدِّين، فإنَّما أهلَكَ مَن كان قبلكم الغلُوُّ في الدِّين »، وهو حديث صحيح، أخرجه النسائيُّ وغيرُه.

ومعلومٌ أنَّ محبَّةَ النَّبِيِّ ﷺ يجبُ أن تكون في قلب كلِّ مسلم أعظمَ من محبَّته لنفسِه وأهله والناس أجمعين، لكن لا يجوز فيها الغُلُوُّ الذي قد يُؤدِّي إلى أن يُصرَف إلى النَّبِيِّ ﷺ شيءٌ من حقِّ الله، كالذي حصل للبوصيريِّ في أبياتِه

التي أشرتُ إليها فيما تقدَّم في الردِّ على الرفاعي.

وليت شعري! ما الذي سوَّغ للبوطيِّ تجويز الغلوِّ في محبَّة الرسول ﷺ، وهي من أعظم أُسُس الدِّين، وقد قال ﷺ في الحديث المتقدِّم آنفاً: « وإيَّاكم والغلو في الدِّين، فإنَّما أهلك مَن كان قبلكم الغلوُّ في الدِّين »؟!

❁ ❁ ❁

وفي الختام، أقول في النهاية كما قلتُ في البداية: إنَّ الردَّ على الرفاعي إنَّما هو ردٌّ على بعض ما اشتملت عليه أوراقُه، وأنَّ ما ذُكر دليلٌ على ما لم يُذكر.

وأُضيف هنا أنَّني لَم أرَ في نصيحة الرفاعي المزعومة ولا في تقديم البوطي لها مسألةً واحدةً حالفهما فيها الصواب، بل إنَّ هذه النصيحة المزعومة المُؤيَّدة من البوطي هي في الحقيقة فضيحة لهما؛ لاشتمالِها على الكذب الواضح على أهل السنَّة والدعوة إلى البدع والضلال.

وأسأل الله لهما الهدايةَ للحقِّ والعملِ به، والسلامةَ مِمَّا يُخالفه، وأسأله تعالى أن يُوفِّقنا جميعاً لِمَا فيه رضاه والفقه في دينه، والسير على ما كان عليه رسوله الكريم ﷺ وأصحابه الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

❁ ❁ ❁



فهرس الموضوعات

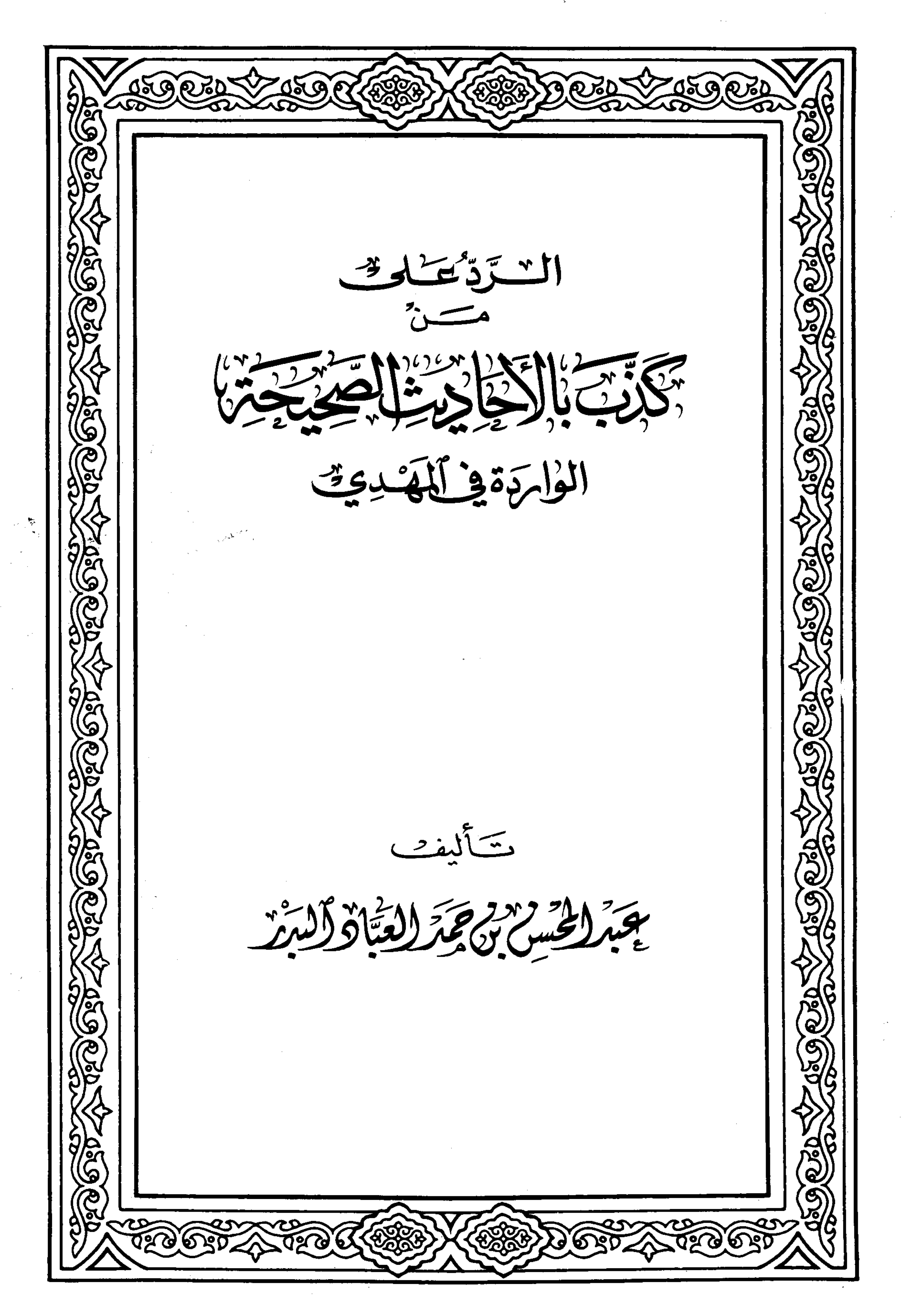
المقدمة ٤٣١
التنبيه بين يدي الردِّ على أمور على سبيل الإجمال ٤٣١
زعم الكاتب أنَّ علماء نجد تخلَّوا عن المذهب الحنبلي والرد عليه ٤٣٢
بيان أنَّ علماء نجد يُعوِّلون على الأدلة ولا يتعصَّبون للمذهب الحنبليِّ............ ٤٣٣
بيان أنَّ المنصفِين من أصحاب المذاهب الأخرى يُعوِّلون كذلك على الأدلة ولا يتعصَّبون لمذاهبهم ٤٣٤
بيان أنَّ المعوِّلين على الأدلة هم أسعَد الناس باتباع الأئمة؛ لأنَّهم المنفِّذون لوصاياهم باتباع الأدلة.. ٤٣٦
بيان أنَّ المعوِّلين على الأدلة يوافقون الأئمة الأربعة في العقيدة ويستفيدون منهم في الفروع بخلاف غيرهم.. ٤٣٦
بيان أنَّ كتاب دلائل الخيرات مشتملٌ على أحاديث موضوعة وكيفيات محدثة للصلاة على النبيِّ ﷺ، وذكر أمثلة لذلك ٤٣٧
زعم الكاتب أنَّ علماء نجد منعوا النصيحة لولاة أمور المسلمين والرد عليه ٤٤٠
بيان أنَّ النصيحةَ النافعة للولاة وغيرهم ما كانت سرًّا وبالرِّفق واللِّين ٤٤١
إنكار الكاتب على من زعم نصحهم وصف المدينة بالنبوية والرد عليه ٤٤٧
تخرُّص الكاتب في تسمية الجهة المشرفة على المسجد الحرام والمسجد النبوي، وبيان سقوط هذا التخرُّص ٤٤٨
إنكار الكاتب على من زعم نصحهم عدم وجود علامة إلى القبلة الأولى في المسجد المُسمَّى مسجد القبلتين والرد عليه.. ٤٤٩
افتراء الكاتب على من زعم نصحهم أنَّهم يتَّهمون المسلمين بالشرك وأنَّهم يكفِّرون الأشاعرة والصوفية ٤٥٠

زعمه أنَّ علماء نجد يُنكرون تقليد المذاهب الأربعة وبيان الردِّ عليه وأنَّ التقليد عند الضرورة لا مانع منه ٤٥٢
بيان موقف أهل العدل والإنصاف من الأئمة الأربعة........................ ٤٥٥
ذكر كلام باطل للشيخ أحمد الصاوي في التعصب للأئمة الأربعة.............. ٤٥٦
إنكار الكاتب على من زعم نصحهم أنَّهم يردِّدون جملة الحديث الشريف: « وكل بدعة ضلالة »، دون فهم لمعناها والرد عليه ببيان الفهم الصحيح لمعناها ٤٥٧
زعمه أنَّ من البدع الشنيعة وضع حواجز تفصِل بين الرِّجال والنساء في المسجد الحرام والمسجد النبوي والرد عليه ٤٥٩
إشادة الكاتب بتعظيم القبور وبناء القباب عليها والرد عليه ٤٦٠
إشادة الكاتب بقصيدة البردة للبوصيري والرد عليه ببيان المدح بالحقِّ والمدح بالباطل للرسول ﷺ ٤٦٨
إنكار الكاتب منع دفن المسلم الذي يموت خارج مكة والمدينة من الدفن فيهما والرد عليه . ٤٧١
نيل الكاتب من الشيخ العلاَّمة المحدِّث محمد ناصر الدِّين الألباني رحمه الله والرد عليه ... ٤٧٤
إشادة الكاتب بالاحتفال بمولد الرسول ﷺ وإنكارُه على من زعم نصحهم إنكارَهم لذلك والرد عليه.. ٤٧٥
تناقض الكاتب في تألُّمه من تفرُّق المسلمين في أوربا وأمريكا وتألمه وحزنه على وحدة المسلمين في صلاتهم عند الكعبة.. ٤٧٨
إنكار الكاتب القول بأنَّ أَبوي الرسول ﷺ في النار والرد عليه ٤٧٩
ذكر جملة من أقوال ابن عربي الطائي الدالة على كفره وذكر عدد كبير من أهل العلم الذين كفَّروه ٤٨٦
نيل الكاتب من شيخ الإسلام الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله والرد عليه ٤٩٤

زعم الكاتب أنَّ الشيخ أبا بكر الجزائري لبَّس على الناسِ أنَّ تفسيرَه هو تفسير الجلالين ليروج على العامة والرد عليه، وبيان أنَّ تفسير الجلالين على طريقة المتكلِّمين ٤٩٦
نيل الكاتب من المسئولين في هذه البلاد في إنشاء الجامعة الإسلامية بالمدينة والرد عليه ٤٩٧
إنكار الكاتب على الحُكَّام والقضاة في هذه البلاد قتل السحرة ومُهرِّبي المخدِّرات والرد عليه ٤٩٨
زعم الكاتب أنَّ من زعم نصحهم يُنكرون الولاية وكرامات الأولياء والرد عليه . ٥٠٠
إشادة الكاتب بالآثار المكانية التي تُنسب إلى النبيِّ كمكان مولده والبئر التي سقط فيها خاتمه ومَبرَك ناقته ﷺ، وعتبه بشدَّة على من زعم نصحهم عدم اهتمامهم بالمحافظة على ذلك والرد عليه ٥٠٥
ذكر الأمور التي اشتملت عليها مقدمة البوطي لأوراق الرفاعي والرد عليه فيها.. ٥٠٩
خاتمة الرد ٥١٣
فهرس الموضوعات ٥١٥

❊ ❊ ❊





الرد على
من
كذب بالأحاديث الصحيحة
الواردة في المهدي

تأليف

عبد المحسن بن حمد العباد البدر



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد وصل إليَّ في البريد في شهر ربيع الآخر من عام ألف وأربعمائة من الهجرة ظرف من رئاسة المحاكم الشرعية في قطر يحتوي على ثلاث نسخ من رسالة للشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية في قطر عنوانها (**لا مهدي ينتظر بعد الرسول خير البشر**)، ولما قرأتها وجدت كاتبها نحا فيها منحى بعض الكتاب في القرن الرابع عشر ممن ليست لهم خبرة في حديث رسول الله ﷺ ومعرفة صحيحه وسقيمه وتعويلهم على شبهات عقلية واهية وكذب بكلِّ ما ورد في المهدي، وقال كما قالوا إنَّها حديث خرافة، وإنَّها وإنَّها الخ، ولم يقتصر على ذلك بل تعدَّاه إلى الحطِّ من شأن العلماء المتقدمين والمتأخرين، فقال عن العلماء المحدِّثين والفقهاء المتقدمين: إن بعضهم ينقل عن بعض الحديث والقول على علاته تقليداً لمن سبقه، ووصف العلماء المتقدمين بأنَّه يغلب عليهم حُسن الظنِّ بمن يحدِّثهم، ويستبعدون تعمد الكذب على رسول الله ﷺ من مؤمن بالله، ولذا أكثروا من أحاديث المهدي المتنوعة والمتضاربة والمختلفة، وزعم أنَّ كون الأحاديث في المهدي موضوعة صار جلياً للعيان، ولا يخفى إلَّا على ضعفة الأفهام، إلى غير ذلك من إطلاقه الكلام بدون خطام أو زمام.

وقد رأيت كتابة هذه السطور مبيناً جملةً كبيرة من أخطائه وأوهامه في هذه الرسالة، وموضحاً أنَّ القول بخروج المهدي في آخر الزمان هو الذي تدلُّ عليه الأحاديث الصحيحة، وهو الذي عليه أهل السنة والأثر في القديم

والحديث إلَّا مَن شَذَّ ممن لا يُعتدُّ به، ولكونه كثير التكرار للعبارات في المواضع المختلفة من رسالته فقد جعلت ما ناقشته فيه في أربعين موضعاً، أعطيت لكلِّ موضع رقماً، لأحيل إلى هذه الأرقام تلافياً للتكرار، ولأورد في الغالب عباراته المكررة المتفرقة الخاصة بموضوع واحد في موضع واحد، وحاولت أن تكون المواضع متناسقة غالباً فمثلاً من رقم اثنين إلى رقم سبعة تتعلق بأسباب مزعومة لرد الأحاديث الواردة في المهدي، وهي في الحقيقة شُبه واهية، ومن رقم عشرة إلى رقم ستة عشر تتعلق بتسمية رجال متقدمين ومتأخرين عزا إليهم تضعيف هذه الأحاديث ولم يكن مصيباً في العزو إلى بعضهم، إذ عزا إليهم خلاف ما قالوه.

وهذا الرد نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فمن رقم واحد إلى رقم ثلاثة وعشرين نشر في العدد الخامس والأربعين الصادر في شهر رجب عام (١٤٠٠هـ)، ومن رقم أربعة وعشرين إلى رقم أربعين نشر في العدد السادس والأربعين الصادر في شهر المحرم عام (١٤٠١هـ).

وقد اقترح عليَّ عدد من المشايخ طباعة هذا البحث وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، وسماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء، اللذان حثاني على ذلك وسألاني مراراً عمَّا تم حيال طباعته.

وهذا هو البحث مع إضافات يسيرة في بعض المواضع، وأسأل الله عز وجل أن يوفقني لخدمة السنة النبوية والذَّب عنها وعن نقلتها، كما أسأله تعالى أن يوفق الجميع للفقه في دينه وتعظيم شريعته واتباعها وإتهام العقول أمامها، إنَّه سميع مجيب.

١ ـ تسميته رسالته في المهدي (لا مهدي ينتظر بعد الرسول خير البشر) ودعوته بإلحاح إلى إنكار خروج المهدي وما يترتب على ذلك من الباطل:

سمى الشيخ ابن محمود رسالته (لا مهدي ينتظر بعد الرسول خير البشر) وقال في ص ١٤: «يا معشر العلماء والمتعلمين والناس أجمعين إنه يجب علينا بأن يكون تعليمنا واعتقادنا قائماً على أن لا مهدي بعد رسول الله ﷺ كما لا نبي بعده». وقال في ص ٢٩: «والحق الذي نعتقده وندعو الناس إلى العلم به والعمل بموجبه هو أنَّه لا مهدي بعد رسول الله ﷺ كما لا نبي بعده».

أقول:

أولاً: هذه التسمية وهي قوله: (لا مهدي ينتظر بعد الرسول خير البشر) فيها إطلاق يدخل فيه إنكار خروج المهدي في آخر الزمان، ويفهم من جملة (بعد الرسول خير البشر) إنكار نزول عيسى عليه الصلاة والسلام في آخر الزمان، ولو كانت هذه العبارات فيها تقييد لا يفهم منه احتمال إنكار نزول عيسى عليه الصلاة والسلام لكان بعض الشر أهون من بعض.

ثم إنَّ الرسالة لم تشتمل على التصريح بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام إلَّا ضمن كلام أهل السنة الذين أُلِّفَت الرسالة للإنكار عليهم، بل اشتملت في ص ٥١ على إيراد حديث فيه نزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله الدجال وصلاته خلف المهدي قال فيه الشيخ ابن محمود نقلاً عن الشيخ علي القاري في كتابه الموضوعات الكبير: «إنَّه موضوع» مع أن الشيخ علي القاري لم يقل فيه إنه موضوع، بل قال عنه في كتابه المذكور: «إنه ثابت عن رسول الله ﷺ» كما سيأتي نقل كلامه بلفظه في الموضع الثاني والعشرين.

ثانياً: هذه الدعوة إلى إنكار خروج المهدي في آخر الزمان دعوة إلى إنكار ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من الأحاديث في ذلك، ودعوة إلى سلوك مسلك يخالف ما درج عليه العلماء من أهل السنة مثل البيهقي والعقيلي والخطابي والقاضي عياض والقرطبي والذهبي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وغيرهم.

٢ ـ زعمه أن فكرة المهدي ليست من عقائد أهل السنة القدماء فلم يقع لها ذكر بين الصحابة في القرن الأول ولا بين التابعين والرد عليه.

قال في ص ٢: « إن فكرة المهدي ليست في أصلها من عقائد أهل السنة القدماء فلم يقع لها ذكر بين الصحابة في القرن الأول ولا بين التابعين » انتهى.

والجواب: أنَّ الأحاديث الكثيرة الثابتة عن رسول الله ﷺ في خروج المهدي في آخر الزمان قد تلقاها عنه الصحابة رضي الله عنهم وتلقاها عنهم التابعون، فكيف يقال إنَّه لم يكن لذلك ذكر بين الصحابة في القرن الأول ولا بين التابعين، وقد قال الشوكاني في كتابه التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي والدجال والمسيح كما في كتاب الإذاعة لصديق حسن خان: « والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر وهي متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف المتواتر على ما هو دونها في جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول، وأمَّا الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة جدّاً لها حكم الرفع؛ إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك ». انتهى.

٣ ـ زعمه التسوية بين أهل السنة والشيعة في الاعتقاد في المهدي.

قال في ص ٣: « وإنَّ أصل من تبنى هذه الفكرة ـ يعني فكرة المهدي ـ

والعقيدة هم الشيعة الذين من عقائدهم الإيمان بالإمام الغائب المنتظر يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وهو الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري، فسرت هذه الفكرة وهذا الاعتقاد بطرق المجالسة والمؤانسة والاختلاط إلى أهل السنة فدخلت معتقدهم، وهي ليست من أصل عقيدتهم ». انتهى.

وقال أيضاً في صفحة ٣٠: « والمهدي في مبدأ دعوته واحد وليس باثنين فلم يقل أحد أنهما مهديان، وإنما هو مهدي واحد تنازعته أفكار الشيعة وأفكار بعض أهل السنة، فكلُّ لوم أو ذم ينحى به على الشيعة لإيمانهم بإمامهم محمد بن الحسن الذي هو في السرداب فإنَّه ينطبق بطريق التطابق والموافقة على أهل السنة الذين يصدقون بالمهدي المجهول في عالم الغيب، فهما في فساد الاعتقاد به سيان ». انتهى.

والجواب: أنَّ هناك فرقاً كبيراً وبوناً شاسعاً بين أهل السنة والشيعة، فالمهدي عند أهل السنة لا يعدو كونه إماماً من أئمة المسلمين الذين ينشرون العدل ويطبقون شريعة الإسلام، يولد في آخر الزمان ويتولى إمرة المسلمين، ويكون خروج الدجال ونزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من السماء في زمانه، وهو غير معصوم، ومستندهم في ذلك أحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ، مدوَّنة في دواوين أهل السنة، قال بصحتها وثبوتها جهابذة أهل العلم المعتدِّ بهم مثل البيهقي والعقيلي والذهبي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وغيرهم.

أمَّا المهدي عند الشيعة فهو محمد بن الحسن العسكري، وُلد في منتصف القرن الثالث تقريباً ودخل سرداباً في سامرا وهو صغير في زعمهم، ولا يزالون في انتظار خروجه من سردابه، وهو الإمام الثاني عشر من أئمتهم

الاثنى عشر الذين يعتقدون فيهم أنَّهم معصومون، ويصفونهم بصفات تجاوزوا فيها الحدود، وأذكر منها على سبيل المثال كلام شخصين كبيرين منهم أولهما الكليني مؤلف كتاب الكافي، وهو أجَلُّ كتاب عندهم، إذ هو بمنزلة صحيح البخاري عند أهل السنة، فقد عقد عدة أبواب في كتابه أصول الكافي، أورد فيها أحاديث من أحاديثهم، أكتفي هنا بذكر أسماء بعض هذه الأبواب، وهي:

ـ باب أنَّ الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل.

ـ وباب أنَّ الأئمة يعلمون متى يموتون وأنَّهم لا يموتون إلَّا باختيارهم.

ـ وباب أنَّ الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنَّه لا يخفى عليهم شيء.

ـ وباب أنَّ الأئمة عندهم جميع الكتب التي أنزلت من عند الله عَزَّ وَجَلَّ، وأنَّهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها.

ـ وباب أنَّه لم يجمع القرآن كله إلَّا الأئمة وأنَّهم يعلمون علمه كله.

ـ وباب أنَّه ليس شيء من الحق في أيدي الناس إلَّا ما خرج من عند الأئمة وأنَّ كلَّ شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل.

وثانيهما: زعيم الشيعة في هذا العصر ومرجعهم الأعلى وآيتهم العظمى الخميني، فقد قال في كتاب الحكومة الإسلامية الذي هو عبارة عن دروس فقهية ألقاها على طلاب علوم الدين في النجف تحت عنوان: (ولاية الفقيه)، قال في الصفحة الثانية والخمسين من هذا الكتاب طبعة بيروت: (وإنَّ مِن ضروريات مذهبنا أنَّ لأئمتنا مقاماً لا يَبلغه مَلَك مقرَّب ولا نبي مرسل،

وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإنَّ الرسول الأعظم (ص) والأئمة (ع) كانوا قبل هذا العلم أنواراً، فجعلهم الله بعرشه محدقين وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلَّا الله، وقد قال جبريل كما ورد في روايات المعراج: لو دنوتُ أنملة لاحترقت. وقد ورد عنهم (ع) أنَّ لنا مع الله حالات لا يسعها مَلَك مقرب ولا نبي مرسل ». انتهى كلام الخميني.

وإذا كان الخليفة الراشد الإمام علي بن أبي طالب ﷺ قال: « لا أُوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلَّا جلدته جلد المفتري »، فماذا كان يقول ويفعل لو أُتي بمن يفضله ومَن هم دونه حتى خرافة السرداب على الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين؟! ربَّنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهَبْ لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

وما دام أنَّ الفرق بين عقيدة أهل السنة وعقيدة الشيعة كالفرق بين الثريا والثرى، فكيف سوغ رئيس محاكم قطر لنفسه أن يسوي بين الحق والباطل؟! مالكم كيف تحكمون؟!

٤ ـ زعمه أن اعتقاد صحة خروج المهدي يجلب الفتن وأن اعتقاد بطلانه وعدم التصديق به يكسب الراحة والأمان والرد عليه.

قال في صفحة ٥: « ومن المعلوم أن اعتقاد المهدي والقول بصحة خروجه يترتب عليه من المضار والمفاسد الكبار ومن إثارة الفتن وسفك دماء الأبرياء ما يشهد بعظمته التاريخ المدروس والواقع المحسوس من كلِّ ما يبرأ النبي ﷺ عن الإتيان به؛ إذ الدين كامل بدونه ».

وقال في ص ٣٧: « أما اعتقاد بطلانه وعدم التصديق به فإنَّه يعطي القلوب الراحة والفرح والأمان والاطمئنان والسلامة من الزعازع والإفتتان ».

والجواب على ذلك من وجوه:

الأول: أنَّ خروج المهدي في آخر الزمان من الأمور الغيبية التي يتوقف التصديق بها على ثبوت النص فيها عن رسول الله ﷺ وقد ثبتت النصوص عن رسول الله ﷺ في خروج المهدي في آخر الزمان، وأنَّ عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام يصلي خلفه، والذين قالوا بثبوتها هم العلماء المحققون وجهابذة النقاد من أهل الحديث، والواجب تصديقُ الرسول ﷺ فيما يخبر به من أخبار سواء كانت عن أمور ماضية أو مستقبلة أو موجودة غائبة عنَّا.

الثاني: أنَّ إنكار خروج المهدي في آخر الزمان ليس هو الذي يمنع من وقوع الفتن ويحصل به الأمن والإطمئنان، بدليل أنَّ الله تعالى قال في كتابه العزيز: ﴿ **مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ** ﴾، وقال ﷺ: «وأنا خاتم النبيِّين لا نبي بعدي»، ومع ذلك وُجد كثيرون مِمَّن ادَّعى النبوة وحصل بذلك للمسلمين أضرار كبيرة، وإنَّما الذي يعصم حقيقة من الفتن والمصائب ويكفل السلامة والأمن والنجاة الاستمساك بشرع الله والاعتصام بحبله كما قال الله عز وجل: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ۝٧** ﴾، وقال تعالى: ﴿ **وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ** ﴾، وقال سبحانه: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾، وقال سبحانه: ﴿ **وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۝٣٠** ﴾، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ۝٤١** ﴾، وقال سبحانه: ﴿ **وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ**

وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾، وقال ﷺ: «احفظ الله يحفظك»، إلى غير ذلك من أدلة الكتاب والسنة.

الثالث: أنَّ وجود مُتمَهْدِين من المجانين وأشباه المجانين يخرجون في بعض الأزمان ويحصل بسببهم على المسلمين أضرار كبيرة لا يؤثر في التصديق بمن عناه الرسول ﷺ في الأحاديث الصحيحة وهو المهدي الذي يصلي عيسى بن مريم ﷺ خلفه، فما ثبت عن رسول الله ﷺ وجب التصديق به، ويجب القضاء على كلِّ مُتَمَهْدٍ أو غير متمهد يريد أن يشقَّ عصا المسلمين ويفرق جماعتهم، والواجب قبول الحق ورد الباطل، لا أن يُرَدَّ الحق ويكذب بالنصوص من أجل أنَّه ادَّعى مقتضاها مُدَّعون مبطلون دجالون.

٥ ـ زعمه أنَّ من أسباب ضعف الأحاديث الواردة في المهدي عدم ورودها في صحيح البخاري وصحيح مسلم.

ذكر في الصفحات (٦و٨و٢٦و٣١و٣٩) أنَّ من أسباب ضعف الأحاديث الواردة في المهدي عدم ورودها في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وأنَّ عدم إيرادها في الصحيحين يدلُّ على ضعفها عند الشيخين البخاري ومسلم.

والجواب أن يقال:

أولاً: ليس عدم إيراد الحديث في الصحيحين دليلاً على ضعفه عند الشيخين البخاري ومسلم رحمهما الله؛ لأنَّه لم ينقل عنهما أنَّهما استوعبا الصحيح في صحيحيهما أو قصدا استيعابه حتى يمكن أن يقال بضعف ما لم يخرجاه فيهما عندهما، وإنَّما جاء عنهما التصريحُ بخلاف ذلك، قال أبو عمرو بن الصلاح في

كتابه (علوم الحديث): « لم يستوعبَا ـ يعني البخاري ومسلماً ـ الصحيح في صحيحيهما ولا التزما ذلك، فقد روينا عن البخاري أنَّه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلَّا ما صح وتركت من الصحيح لحال الطول، وروينا عن مسلم أنَّه قال: ليس كلُّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا ـ يعني في كتابه الصحيح ـ إنَّما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه ».

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري: « روى الإسماعيلي عنه ـ يعني البخاري ـ قال: ولم أخرج في هذا الكتاب إلَّا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر »، وقال النووي في مقدمة شرحه صحيح مسلم بعد أن ذكر إلزام جماعة لهما إخراج أحاديث على شرطهما ولم يخرجاها في كتابيهما قال: « وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة؛ فإنهما لم يلتزمَا استيعاب الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحهما بأنَّهما لم يستوعباه، وإنَّما قصدَا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جمل من مسائله، لا أنَّه يحصر جميع مسائله » انتهى كلام النووي.

ومِمَّا يوضح عدم استيعاب البخاري الصحيح وعدم التزامه بذلك أيضاً أنَّه جاء عن البخاري أنَّه قال: « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح »، مع أنَّ جملة ما في صحيحه من الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ بما في ذلك الأحاديث المعلقة لا تبلغ عشرة آلاف حديث، وأيضاً استدراك الحاكم على البخاري ومسلم أحاديث على شرطيهما وشرط واحد منهما لم يخرجاها وهي كثيرة جدّاً، أوردها في كتابه المستدرك على الصحيحين، وقد صححها الحاكم ووافقه الذهبي في التلخيص على تصحيح الكثير منها.

ثانياً: أنَّ الصحيح من الحديث كما أنَّه موجود في الصحيحين فهو موجودٌ

خارجهما في الكتب المؤلفة في الحديث النبوي، كالموطأ وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم وجامع الترمذي وسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وغيرها، وهو أمر واضح غاية الوضوح.

ثالثاً: أنَّ المقبول من الحديث عند المحدِّثين أربعة أنواع هي: الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره، ومعلوم أنَّ الحديث الصحيح موجود في الصحيحين وفي غيرهما، أمَّا الحسن فوجوده في غير الصحيحين، وقد ذكر هذا الأنواع الأربعة العلماء ومنهم الحافظ ابن حجر في شرحه نخبة الفكر حيث قال: « وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته، وهذا أول تقسيم المقبول إلى أربعة أنواع؛ لأنَّه إمَّا أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا. الأول الصحيح لذاته والثاني إن وجد ما يجبر ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضاً لكن لا لذاته ».

رابعاً: أنَّ العلماء قسَّموا الصحيح إلى سبع مراتب مرتبة حسب القوة على النحو التالي:

(١) صحيح اتفق على إخراجه البخاري ومسلم.

(٢) صحيح انفرد بإخراجه البخاري عن مسلم.

(٣) صحيح انفرد بإخراجه مسلم عن البخاري.

(٤) صحيح على شرطهما معاً ولم يخرجاه.

(٥) صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه.

(٦) صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه.

(٧) صحيح لم يخرجاه ولم يكن على شرطهما معاً ولا على شرط واحد منهما.

وهذه المراتب السبع للصحيح ذكرها أبو عمرو ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث)، والحافظ ابن حجر في شرحه نخبة الفكر وغيرهما، وليس في الصحيحين من هذه المراتب إلَّا الثلاث الأولى، أمَّا الأربع الباقية فلا وجود لها إلَّا خارج الصحيحين.

ولم يزل من دأب العلماء في جميع العصور الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة، بل والحسنة الموجودة خارج الصحيحين، والعمل بها مطلقاً، واعتبار ما دلَّت عليه دون إعراض عنها أو تعرض للحطِّ من شأنها والتقليل من قيمتها، ومن أمثلة ذلك في أمور الاعتقاد الحديث المشتمل على العشرة المبشرين بالجنة ﵃، فإنه في السنن ومسند الإمام أحمد وغيره وليس في الصحيحين، ومع ذلك اعتقدت الأمَّة موجبه بناء على ذلك، وكذا الحديث الذي فيه تسمية الملكين اللذين يسألان الميت في قبره بمنكر ونكير لم يرد في الصحيحين، وقد اعتقد موجبه أهل السنة.

خامساً: مما سبق يتضح أنَّه يجب التصديق والعمل بالأحاديث الصحيحة، سواء كانت في الصحيحين أو في غيرهما، ومن ذلك أحاديث المهدي، على أنَّ بعض الأحاديث الواردة في المهدي أصلها في الصحيحين، ومن ذلك الحديث الذي في صحيح مسلم عن جابر ﵁ أنَّه سمع النبي ﷺ يقول: « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة قال فينزل عيسى بن مريم ﷺ فيقول أميرهم تعال صلِّ بنا، فيقول: لا، إنَّ بعضكم على بعض أمراء، تكرمة الله هذه الأمة »، فقد وردت تسمية هذا الأمير الذي يصلي

عيسى عليه الصلاة والسلام خلفه في حديث جابر عند الحارث بن أبي أسامة في مسنده بالمهدي ولفظه عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل عيسى بن مريم فيقول أميرُهم المهدي: تعال صلِّ بنا، فيقول: لا، إنَّ بعضهم أمير بعض، تكرمة الله لهذه الأمة»، قال ابن القيم بعد أن أورده في كتابه المنار المنيف بسنده ومتنه قال: «وهذا إسناد جيد».

٦ ـ زعمه أنَّ من عادة المحدثين والفقهاء المتقدمين أنَّ بعضهم ينقل عن بعض الحديث والقول على علاَّته تقليداً لمن سبقه، وأنَّ تعدد الرواة والروايات في المهدي من هذا القبيل، والرد عليه.

قال في ص ٨: «ثم إنَّ من عادة العلماء المحدثين والفقهاء المتقدمين أنَّ بعضهم ينقل عن بعض الحديث والقول على علاته تقليداً لمن سبقه، كما ذكر عن الإمام أحمد أنَّه كان يستعير الملازم من طبقات ابن سعد فينقلها ثم يردها إليه. ذكروا ذلك في ترجمة ابن سعد، وكان الشافعي يقول للإمام أحمد: إذا ثبت عندك الحديث فادفعه إلي حتى أثبته في كتابي. وكذا سائر علماء كلِّ عصر ينقل بعضهم عن بعض، فمتى كان الأمر بهذه الصفة فلا عجب متى رأينا أحاديث المهدي تنتشر في كتب المعاصرين لأبي داود، كالترمذي وابن ماجه، لخروج الحديث من كتاب إلى مائة كتاب، وانتقال الخطأ من عالم إلى مائة عالم؛ لكون الناس مقلِّدة وقليل منهم المحققون المجتهدون، والمقلد لا يُعدُّ من أهل العلم».

والجواب على هذا أن نقول:

أولاً: أنَّ هذا الكلام من أخطر ما اشتملت عليه رسالة الشيخ ابن محمود؛ لما فيه من النيل من محدِّثي هذه الأمة وفقهائها المتقدمين والحطِّ من شأنهم، وهذا يدل على الأسف مع أنَّ حصون المسلمين مهددة من داخلها، ويرحم الله

الإمام الطحاوي إذ يقول في عقيدته المشهورة: « وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين ـ أهل الخبر والأثر وأهل الفقه والنظر ـ لا يُذكرون إلَّا بالجميل، ومَن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل » انتهى.

وقد ألّف شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ رسالة عظيمة سماها (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) طُبعت مراراً، وصف الشيخ جمال الدين القاسمي هذا الكتاب بأنَّه جدير لو كان بالصِّين أن يرحل إليه وأن يعضَّ بالنواجذ عليه.

ثانياً: إذا كان من عادة العلماء المحدِّثين والفقهاء المتقدمين ـ كما يقول الشيخ ابن محمود ـ أنَّ بعضهم ينقل عن بعض الحديث والقول على علاته تقليداً لمن سبقه، وأنَّه لذلك يخرج الحديث من كتاب إلى مائة كتاب وينتقل الخطأ من عالم إلى مائة عالم لكون الناس مقلدة، وقليل منهم المجتهدون والمقلِّد لا يُعدُّ مِن أهل العلم ويمثل بأربعة هم: الإمام الشافعي والإمام أحمد والإمام الترمذي والإمام ابن ماجه، إذا كان هذا من عادتهم ومثل هؤلاء الأربعة من مقلدتهم، والمقلِّد لا يُعدُّ من أهل العلم فمَن هم أهل العلم؟ ما هكذا تورد يا سعد الإبل !! إنَّنا نربأ بالشيخ عبد الله بن محمود أن يقول مثل هذا الكلام ولكن هكذا جاء، وقدر الله وما شاء فعل، وكم من كلمة قالت لصاحبها دعني.

ثالثاً: أنَّ الإمامين الترمذي وابن ماجه لم يقلدا الإمام أبا داود في رواية أحاديث المهدي، أما ابن ماجه فإنه لم يرو عن أبي داود في سننه شيئاً أصلاً، وأما الترمذي فمِن رجاله في جامعه الإمام أبو داود كما رمز الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة أبي داود لكونه من رجال الترمذي والنسائي،

والأحاديث التي أخرجها الترمذي في جامعه في باب ما جاء في المهدي ثلاثة، اثنان منها معناهما واحد ولفظهما بنحو لفظ حديث أخرجه أبو داود في سننه، لكن شيوخ الترمذي فيهما غير شيوخ أبي داود فيه، ولم يروهما من طريق أبي داود، أمَّا الحديث الثالث فليس في سنن أبي داود، وإذاً فلم يخرج حديث في المهدي من كتاب سنن أبي داود إلى كتابي الترمذي وابن ماجه، ولم ينتقل خطأ لأبي داود إلى الترمذي وابن ماجه، ولو خرَّج الترمذي مثلاً في جامعه عن أبي داود حديثاً قد أخرجه أبو داود في سننه لم يلزم أن يكون بذلك مقلداً له آخذاً الحديث على علاته، فهما من أوعية العلم ونقاده، ولم يلزم أن يكون خطأ انتقل من عالم إلى عالم، فقد يكون ذلك الذي انتقل صواباً والتحقق في ذلك سبيله دراسة إسناده ومعرفة ما قاله النقاد فيه، ثم إنَّ وجود الحديث في كتب متعدِّدة من طرق مختلفة يفيد القوة ويعرف به التواتر، قال الحافظ ابن حجر في شرحه لنخبة الفكر: «ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث أنَّ الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير» انتهى.

رابعاً: ما أشار إليه مما ذكر عن الإمام أحمد أنَّه كان يستعير المَلازم من طبقات ابن سعد فينقلها ثم يردها إليه، قد ذكره بإسناده على نحو آخر الخطيب البغدادي في ترجمة محمد بن سعد كاتب الواقدي في تاريخ بغداد إلى إبراهيم الحربي قال: «كان أحمد بن حنبل يوجه في كلِّ جمعة بحنبل بن إسحاق إلى ابن سعد يأخذ منه جزأين من حديث الواقدي ينظر فيهما إلى الجمعة الأخرى، ثم يردهما ويأخذ غيرهما. قال إبراهيم: ولو ذهب وسمعها كان خيراً له». وأورد

كلام إبراهيم الحربي هذا الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة محمد بن سعد.

ويتضح من هذا أنَّ الإمام أحمد كان يستعير أجزاء من حديث الواقدي لينظر فيها ثم يعيدها، وليس في ذلك أخذ للحديث على عِلاَّته من ابن سعد وتقليد له، فإنَّ الواقدي ضعيف جداً عند أهل الحديث، قال فيه الذهبي في الميزان: « واستقر الإجماع على وهن الواقدي »، وقال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب: « متروك مع سعة علمه »، والإمام أحمد نفسه قد اتهم الواقدي بالكذب كما نقله الخطيب وغيره في ترجمة الواقدي، ولعلَّ هذا هو السبب الذي جعل الإمام أحمد لا يكترث بحديث الواقدي فيذهب إلى ابن سعد لسماعه منه، ويكتفي بأن يستعير أجزاء منه ينظر فيها ثم يعيدها؛ ليكون على علم بحديث الواقدي مع عدم الاعتماد عليه لكونه لا يعتد بصاحبه.

خامساً: ما ذكره من أنَّ الشافعي كان يقول للإمام أحمد: « إذا ثبت عندك الحديث فادفعه إلي حتى أثبته في كتابي »، قد ذكر معناه البيهقي في كتابه مناقب الشافعي أخرجه بإسناده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال: قال لنا الشافعي: « أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح، فأعلموني إن شاء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً »، ثم قال البيهقي: « وهذا لأن أحمد بن حنبل كان من أهل العراق فكان أعلم برجالها من الذي لم يكن من أهلها وكان أحمد عند الشافعي من أهلها وكان أحمد عند الشافعي من أهل العلم بمعرفة الرجال فكان يرجع إلى قوله فيهم »، ثم روى البيهقي بإسناده إلى حرملة قال سمعت الشافعي يقول: « خرجت من بغداد وما خلفت بها أحداً أتقى ولا أورع ولا أعلم ـ وأظنه قال ـ ولا أفقه من أحمد بن حنبل ». وفي ترجمة الطبراني في كتاب

طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: قال الطبراني: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: قال الشافعي: « يا أبا عبد الله إذا صح الحديث عندكم عن رسول الله ﷺ فأخبرونا نرجع إليه ».

ومن الواضح أنَّ الإمام الشافعي لا يكون بذلك ناقلاً عن الإمام أحمد حديثاً على علاته مقلداً له، وإنما رغب الشافعي من الإمام أحمد أن يعلمه بما يصح لديه من الحديث مما لم يكن عنده حتى يذهب إلى ما دلَّ عليه الحديث الصحيح ويعمل به، وهو متفق مع ما نقل عنه في مسائل كثيرة من قوله: « إن صح الحديث فيها ـ أي في المسألة ـ قلت به »، ومتفق مع ما أُثر عنه وعن غيره من الأئمة من أنَّ الاعتماد عندهم على ما يصح من الحديث عن رسول الله ﷺ، ومتى كان الحديث عند الإمام أحمد بإسناد صحيح ثم يرويه عنه شيخه الإمام الشافعي ويحتج به، فإنه بذلك متبع الطريقة المثلى في العلم والعمل وهو محمدة له لا مذمَّة.

سادساً: ولو أنَّ الشيخ ابن محمود نسب هذه العادة وهي أخذ الحديث أو القول على علاته عن المعاصرين، أو نقل ذلك كذلك من كتب المتقدمين إلى طلاب العلم في هذا العصر إلَّا ما شاء الله منهم لما أبعد النجعة، وذلك لقلَّة الاهتمام والعناية بحديث رسول الله ﷺ، وعدم تمييز صحيحه من سقيمه ومعرفة رجاله وأحوالهم وعدم التمكن من تطبيق ما رسمه علماء الجرح والتعديل لمعرفة الحكم على الحديث قبولاً أو رداً صحة أو حسناً أو ضعفاً، بل حسب الكثيرين منهم معرفة ما دون في كتب العلماء المعتد بهم، وما حكموا به على الحديث وتقليدهم في ذلك، ومادام أنَّ الغالب على طلاب العلم في هذا العصر التقليد في معرفة درجة الحديث، وهل هو مقبول أو مردود، فإنَّ الأليق بل المتعين تقليد الجهابذة النقاد كالعقيلي والذهبي وابن تيمية وابن القيم

وغيرهم، دون غيرهم ممن لم يكن من أهل الحديث، فالصلاة خير من النوم، واليد العليا خير من اليد السفلى، ولا يصار إلى المتطبب ويترك الأطباء الحذَّاق المهرة.

٧ ـ زعمه أن من أسباب رد أحاديث المهدي كونها متناقضة متعارضة والرد عليه.

ذكر في ص ٦و١٢ أنَّ من أسباب رد أحاديث المهدي كونها متناقضة متعارضة ومختلفة غير مؤتلفة، وقال في ص ٥١: «ومتى حاولت جمعها نتج لك منها عشرون مهديّاً، صفة كلِّ واحد غير الآخر، مما يدل بطريق اليقين أنَّ رسول الله ﷺ لم يتكلم بها»، ثم ذكر أمثلة لذلك آخرها قوله: «ومهدي قال فيه رسول الله: لا مهدي بعدي إلَّا عيسى بن مريم».

والجواب: أنَّ أحاديث المهدي كما قال أهل العلم مثل ابن القيم وغيره، فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، فما كان منها موضوعاً أو ضعيفاً لا يحتج به، فإنه لا يُلتفت إليه ولا يُعارض به غيره، أمَّا ما صحَّ منها فهو مؤتلف غير مختلف، ومتفق غير مفترق، وهو يتعلق بشخص واحد يأتي في آخر الزمان في زمن نزول عيسى عليه الصلاة والسلام من السماء وخروج المسيح الدجال، وهو محمد بن عبد الله الموصوف بالمهدي، والذي أخبر عن اسمه واسم أبيه ووصفه بالمهدي في عدة أحاديث هو رسول الله ﷺ، والواجب التصديق فيما أخبر به، ولم يفهم أحدٌ من أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً ـ فيما أعلم ـ ما فهمه الشيخ ابن محمود من أنَّ كلَّ حديث أتى فيه ذكر المهدي يفيد تعدد من يوصف بالمهدي، وأنَّه بناء على ذلك تكون الأحاديث متعارضة فيلزم ردها وإنكارها، فإن الألف واللام في المهدي في جانب الخير

كالألف واللام في الدجَّال في جانب الشر، ولا يُستفاد من كلِّ حديث يأتي فيه ذكر الدجال موصوفاً بصفة من الصفات تعدد الدجال، فالدجَّال الذي جاءت الأحاديث المتواترة بذكر خروجه آخر الزمان واحد غير متعدد، ولا تعارض بين الأحاديث الواردة فيه، والمهدي كذلك واحد غير متعدد، ولا تعارض بين الأحاديث الواردة فيه.

أمَّا حديث « لا مهدي إلَّا عيسى بن مريم » فلم يستدل به أهل السنة على خروج المهدي، وهو يعارض الأحاديث الواردة فيه، وقد أجابوا عنه بكونه ضعيفاً، فلا يعارضها، وعلى فرض صحته يكون المراد به لا مهدي كاملاً معصوماً إلَّا عيسى بن مريم، وذلك لا ينفي إثبات خروج المهدي غير المعصوم كما قال ذلك بعض أهل العلم، مثل القرطبي وابن القيم وغيرهما.

ومن جهة أخرى فإنَّ ردَّ الأحاديث الصحيحة بدعوى تناقضها وتعارضها هو صنيعُ أهل الأهواء والبدع، فقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الإيمان له أحاديث في نفي الإيمان عمَّن فعل بعض المعاصي، وفي براءة النبي ﷺ بسبب عمل مذموم، وفي وصف بعض الأعمال بأنها كفر أو شرك، ثم ذكر مواقف أربع طوائف من هذه الأحاديث، موقف الطائفة الرابعة أنَّها تذهبها كلها وتردها، قال عن هذه الطائفة: « وأما القول الرابع الذي فيه تضعيف هذه الآثار فليس مذهب من يُعتدُّ بقوله، فلا يلتفت إليه، إنما هو احتجاج أهل الأهواء والبدع الذي قصر عملهم عن الاتساع في الآثار، وعييت أذهانهم عن وجوهها، فلم يجدوا شيئاً أهون عليهم من أن يقولوا متناقضة فأبطلوها كلَّها ».

٨ ـ تسرعه وعدم تثبته في النقل من صحيح البخاري؛ إذ نقل متسرعاً مخطئاً أنَّ صاحب موسى عليه الصلاة والسلام هو ذو القرنين بدلاً من الخضر.

قال في ص ١٣: « وفي البخاري أنَّ موسى لما لقي ذا القرنين في مجمع البحرين، وهاله ما رآه من تصرف ذي القرنين من قتله للغلام وبنائه للجدار الذي يريد أن ينقض، وخرقه لسفينة المساكين الذين يعملون فيها في التكسب في البحر، فضاق صدرُ موسى من تصرُّفه وعيل صبره، فأراد أن يفارقه فقال له ذو القرنين: يا موسى أنت على علم من الله لا أعلمه أنا، وأنا على علم من الله لا تعلمه أنت، ثم قال: وهكذا يقع تفاوت العلماء فيما علموه والاختلاف فيما فهموه » انتهى.

والملاحظ هنا ورود ذكر ذي القرنين ثلاث مرات، ومعلوم أنَّ صاحب موسى في هذه القصة هو الخضر وليس ذا القرنين، وقد وردت تسمية صاحب موسى بالخضر في الحديث في صحيح البخاري.

أما قوله: « وهكذا يقع تفاوت العلماء فيما علموه والاختلاف فيما فهموه »، فإنَّه ينبغي أن يُضاف إليه جملة: والتباين في تحري الدقَّة فيما نقلوه.

٩ ـ إيراده قول شيخ الإسلام ابن تيمية بصحة خروج المهدي، واعتذاره عنه باحتمال أنَّه قاله قبل توسعه في العلوم والفنون، وأنَّه قول قاله بمقتضى اجتهاد منه، والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ١٢و١٣ بعد كلام له في إنكار أحاديث المهدي: « لكن قد يعرض لتحقيق ما قلنا قول بعضهم بأنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال بصحة خروج المهدي، وهو العالم المحقق المشهود له بصحيح الرواية وصريح

الدراية، وأقول: نعم، وإنَّني رأيت لشيخ الإسلام قولاً يثبت فيه بأنَّه ورد في المهدي سبعة أحاديث رواها أبو داود، وكنت في بداية نشأتي أعتقد اعتقاد شيخ الإسلام حيث تأثرت بقوله حتى بلغت سنَّ الأربعين من العمر، وبعد أن توسَّعت في العلوم والفنون ومعرفة أحاديث المهدي وعللها وتعارضها واختلافها، فبعد ذلك زال عني الاعتقاد السيئ والحمد لله، وعرفت تمام المعرفة بأنَّه لا مهدي بعد رسول الله وبعد كتاب الله ».

وقال: « وقد شبهوا زلَّة العالم بغرق السفينة يغرق بغرقها الخلق الكثير، وكم غرق في كلمة شيخ الإسلام هذه كثير من العلماء والعوام حين اعتقدوا صحة خروج المهدي، فكان من لقيته من العلماء والعوام يحتجُّ بكلام شيخ الإسلام رحمه الله ».

ثم قال معتذراً عن شيخ الإسلام: « ولعل هذا القول خرج منه في بداية عمره قبل توسعه في العلوم والفنون، وهو مجتهد مأجور على اجتهاده؛ إذ يقول العالم المحقق قولاً ضعيفاً مرجوحاً فلا يكون المقلد لقوله والمنتصر لرأيه بمثابته في حصول الأجر وحطِّ الوزر، بل فرضه الاجتهاد والنظر، فكم من عالم كان يقول أقوالاً في بداية عمره ثم يتبين له ضعفها فيقول بخلافها ».

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: لا شكَّ أنَّ ما كان عليه الشيخ عبد الله بن محمود في ذلك قبل بلوغه سن الأربعين خير مما كان عليه بعد الأربعين؛ لأنَّه بذلك على مسلك العلماء المحدثين قبل شيخ الإسلام ابن تيمية وبعده، ويا ليته ـ وفقه الله ـ لم يشر إلى أنَّه توسع في العلوم والفنون؛ لأنَّ التواضع هو الأليق بطلاب العلم.

الثاني: واعتذاره عن شيخ الإسلام ابن تيمية مدفوع بكون شيخ الإسلام

قال بصحة خروج المهدي في آخر الزمان في كتابه منهاج السنة النبوية، الذي يُعتبر من أجلِّ كتبه وأغزرها علماً وأكثرها تحقيقاً، فلا يصلح أن يقال: لعل هذا القول خرج منه في بداية عمره قبل توسعه في العلوم والفنون.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس شيخ الإسلام ابن تيمية أولَ القائلين بصحة خروج المهدي في آخر الزمان، فقد سبقه إلى ذلك العلماء المحققون مثل البيهقي والخطابي وابن حبان والعقيلي وأبي الحسين الآبري والقاضي عياض والقرطبي وغيرهم.

الثالث: ما أشار إليه هنا وفي ص ٧١ من أنَّ قول شيخ الإسلام بصحة خروج المهدي خرج بمقتضى اجتهاد منه مردود بأنَّ مثل ذلك لا مجال للاجتهاد فيه؛ لأنَّه من الأمور الغيبية التي يتوقف القول بها على ثبوت النص فيها عن رسول الله ﷺ، ومعرفة ثبوت النصوص والتمييز بين مقبولها ومردودها وصحيحها وسقيمها لا يتأتى إلَّا لأهل الخبرة والتمكن في علم الحديث، مثل البيهقي والعقيلي والذهبي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم، وقد قال الشوكاني بعد أن أشار إلى كثرة الأحاديث الواردة في صحة خروج المهدي آخر الزمان وبلوغها حد التواتر قال: « وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة جداً لها حكم الرفع؛ إذ لا مجال للإجتهاد في مثل ذلك » انتهى.

١٠ ـ تشبثه بأن ابن خلدون تصدى في مقدمته لتدقيق التحقيق في أحاديث المهدي وأنه ضعفها، والجواب عن ذلك.

ذكر في صفحة ١٩ و٢٤ أنَّ ابن خلدون تصدى في مقدمته لتدقيق التحقيق فيها ـ يعني أحاديث المهدي ـ وحكم عليها بالضعف.

والجواب:

أولاً: أنَّ ابن خلدون اعترف بسلامة بعضها من النقد، حيث قال بعد إيراد الأحاديث في المهدي: « فهذه جملة الأحاديث التي خرَّجها الأئمة في شأن المهدي وخروجه آخر الزمان وهي كما رأيت لم يخلص منها من النَّقد إلَّا القليل والأقل منه » انتهى. على أن ابن خلدون فاته الشيء الكثير من الأحاديث.

وثانياً: أنَّ ابن خلدون مؤرِّخ وليس من رجال الحديث، فلا يُعتد به في التصحيح والتضعيف، وإنما الاعتداد بذلك بمثل البيهقي والعقيلي والخطابي والذهبي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم من أهل الرواية والدراية، الذين قالوا بصحة الكثير من أحاديث المهدي، فالذي يرجع في ذلك إلى ابن خلدون كالذي يقصد الساقية ويترك البحور الزاخرة، وعمل ابن خلدون في نقد الأحاديث أشبه ما يكون بعمل المتطبب إذا خالف الأطباء الحذَّاق المهرة.

وقد أحسن الشيخ أحمد شاكر في تخريجه أحاديث مسند الإمام أحمد حيث قال: « أمَّا ابن خلدون فقد قفا ما ليس له به علم، واقتحم قحماً لم يكن من رجالها »، وقال: « إنه تهافت في الفصل الذي عقده في مقدمته للمهدي تهافتاً عجيباً وغلط أغلاطاً واضحةً »، وقال: « إنَّ ابن خلدون لم يحسن قول المحدثين: الجرح مقدم على التعديل، ولو اطلع على أقوالهم وفقهها ما قال شيئاً مما قال ... » انتهى.

ودخول ابن خلدون في ميدان الجرح والتعديل والحكم على الأحاديث بالضعف وهو ليس من أهل الصناعة الحديثية، واغترار من اغترَّ بكلامه لا يبعد كثيراً عن معنى المقالة التي حكاها شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية إذ قال: « وقد قال بعض الناس: أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلم

ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي ... هذا يفسد الأديان وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان، فإنَّ ابن خلدون وإن كان في التاريخ علماً من الأعلام، فهو في الحديث من الأتباع المستفتين وليس من المتبوعين المفتين، والقاصر في فنٍّ كالعامي فيه، وإن كان متمكناً في غيره.

والواجب الرجوع في كلِّ فنٍّ إلى أهله، ولا شكَّ أنَّ المرجع في الحديث لمعرفة صحيحه وسقيمه أوعيته ونقاده ...

قال الحافظ ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه الجرح والتعديل:

ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم - يعني الرواة - ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم، ليُعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

وقال أيضاً: فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصَّهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كلِّ دهر وزمان» انتهى.

وإذا اقتصرنا على القرنين الثامن والتاسع اللذين عاش ابن خلدون فترة منهما، إذ كانت ولادته سنة (٧٣٢هـ) ووفاته سنة (٨٠٨هـ)، نجد أنَّ من أبرز العلماء المتمَكِّنين في الحديث النبوي ومعرفة صحيحه وسقيمه مِمَّن أدركته الوفاة خلال هذين القرنين الحفاظ الجهابذة النقاد الذهبي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن حجر العسقلاني، وقد قالوا جميعاً بصحَّة خروج المهدي في آخر الزمان؛ استناداً إلى ثبوت الأحاديث الصحيحة في ذلك عندهم، فقد صحَّح الذهبي جملةً من الأحاديث الواردة في المهدي، وذلك في كتابه تلخيص المستدرك، وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه منهاج السنة النبوية، وابن

القيم في كتابه المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف، وابن كثير في النهاية وفي كتابه التفسير، ونقل ابن حجر في كتابه فتح الباري جملةً من أقوال أهل العلم في ذلك وسكت عليها، ومِن ذلك كلام أبي الحسين الآبري في تواتر أحاديث المهدي.

١١ ـ زعمه أنَّ ابن القيم ضعَّف في كتابه المنار المنيف أحاديث المهدي!! والرد عليه.

حكى عن ابن القيم في المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف أنَّه يُضعِّف الأحاديث الواردة في المهدي، فقال في صفحة ٩ بعد أن أورد الأقوال التي ذكرها ابن القيم إجمالاً قال: « ومن لوازم قوله ـ يعني ابن القيم ـ أنَّ ما يزعمونه من خروج المهدي المجهول في عالم الغيب أنَّه لا حقيقة له ».

وقال في صفحة ١٩: « لهذا وقبل ذلك تنبَّه العلماء من المتقدمين والمتأخرين لرد الأحاديث ـ أي المتعلقة بالمهدي ـ التي يتلونها ويموِّهون بها على الناس، فأخضعوها للتصحيح والتمحيص، وبيَّنوا ما فيها من الجرح والتضعيف، وكونها مزوَّرة على الرسول من قِبَل الزنادقة الكذَّابين، ومِمَّن انتقد هذه الأحاديث وبيَّن معايبَها العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه المنار المنيف في الصحيح والضعيف ».

وقال أيضاً في صفحة ٣٥: « وقد رأينا مَن يؤيِّد قولَ ابن خلدون من العلماء المتقدمين والراقين في العلم والمعرفة والاعتصام بالكتاب والسنة، ومنهم العلامة ابن القيم، فقد ذكر في كتابه المنار المنيف عن أحاديث المهدي وضعفها ».

والجواب أن نقول:

لم يضعِّف ابنُ القيم الأحاديث الواردة في المهدي كما يقول ابن محمود؛ بل بيَّن أنَّ فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وذلك في كتابه المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف، ولا أدري كيف خفي ذلك على الشيخ ابن محمود فنسب إليه القول بتضعيفها، مع أنَّ كلامَه رحمه الله واضحٌ وصريحٌ في تصحيحها والقول بثبوتها، ومِن ذلك أنَّه نقل كلام أبي الحسين الآبري المتوفي عام ٣٦٣ هـ) في تواتر الأحاديث الواردة في المهدي وسكت عليه ولم يتعقَّبه، وهو قول أبي الحسين الآبري في كتابه مناقب الشافعي: « وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي، وأنَّه مِن أهل بيته، وأنَّه يَملك سبع سنين، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً، وأنَّ عيسى يخرج فيساعدُه على قتل الدجَّال، وأنَّه يَؤُمُّ هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه »، ومِن ذلك أنَّه نقل قول البيهقي: « والأحاديث على خروج المهدي أصحُّ إسناداً ».

ثم ذكر ابن القيم بعض الأمثلة لهذه الأحاديث، ومنها أن ابن القيم قال: « وفي الباب، عن حذيفة بن اليمان، وأبي أمامة الباهلي، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وثوبان، وأنس بن مالك، وجابر، وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم »، ثم أورد عدَّة أحاديث رواها بعض أهل السنن والمسانيد وغيرها، منها ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف أورده للاستئناس به، ثم قال ابن القيم: « وهذه الأحاديث أربعة أقسام؛ صحاح وحسان وغرائب وموضوعة ».

ومنها أنَّه ذكر الأقوال في المهدي وقال في ثالثها: « القول الثالث: أنَّه رجل من أهل بيت النبي ﷺ، من وَلد الحسن بن علي يَخرج في آخر الزمان وقد امتلأت الأرض جوراً وظلماً، فيملأها قسطاً وعدلاً، وأكثر الأحاديث على هذا تدل، وفي كونه مِن ولد الحسن سر لطيف، وهو أنَّ الحسن ترك الخلافة

لله، فجعل الله مِن ولده مَن يقوم بالخلافة الحق المتضمن للعدل الذي يملأ الأرض، وهذه سنة الله في عباده أنَّ مَن ترك شيئاً لأجله أعطاه الله أو أعطى ذريَّته أفضل منه)).

فهذه نصوصٌ متعدِّدة من كلام ابن القيم في المنار المنيف، صريحة في أنَّه يقول بصحة الأحاديث في خروج المهدي في آخر الزمان، ولا يفهم مِن كلامه إطلاقاً أنَّه يضعِّف الأحاديث الواردة فيها مطلقاً كما نسب ذلك إليه ابن محمود.

١٢ ـ زعمه أنَّ الإمام الشاطبي ضعف في كتابه الاعتصام أحاديث المهدي، وأنَّه وصف الذين يصدقون بخروج المهدي بأنَّهم من أهل البدع، والرد عليه.

قال في صفحة ١٩ : ((وممن انتقد هذه الأحاديث ـ يعني أحاديث المهدي ـ العلامة ابن القيم في المنار المنيف في الصحيح والضعيف ...))، ثم قال: ((ومنهم الشاطبي صاحب كتاب الاعتصام، فقد ألحق المهدية والإمامية بأهل البدع، ويعني بالمهدية الذين يصدِّقون صحة خروج المهدي)).

وقال أيضاً في صفحة ٣٥: ((وقد رأينا مَن يؤيد ابن خلدون من العلماء المتقدمين والراقين في العلم والمعرفة والاعتصام بالكتاب والسنة، ومنهم العلامة ابن القيم، فقد ذكر في كتابه المنار المنيف عن أحاديث المهدي وضعفها ...))، ثم قال: ((ومنهم الإمام الشاطبي في كتابه الاعتصام، فقد جعل المهديين والإمامية من أهل البدع، ويعني بالمهديين الذين يصدِّقون بخروج المهدي، ودونك كلامه بلفظه إثباتاً للحجَّة والعذر، وإزالة للشبهة والعذل، قال بعد كلام له سبق في المتبعين لأهل الأهواء والبدع: (وكذلك مَن اتبع المهدي

المغربي المنسوب إليه كثيرٌ من بدع المغرب، فهو في الإثم والتسمية مع مَن اتبع إذا انتصب ناصراً لها ومحتجّاً عليها)، وقال: (ولقد زلَّ بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال أقوامٌ خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين، واتَّبعوا أهواءهم بغير علم، فضلُّوا عن سواء السبيل).

وقال: (ومذهب الفرقة المهدية التي جعلت أفعال مهديهم حجة وافقت حكم الشريعة أو خالفت، بل جعلوا أكثر ذلك أنفحة في عقد إيمانهم مَن خالفها كفَّروه، وجعلوا حكمه حكم الكافر الأصلي).

ثم قال ابن محمود: « وبذلك تنقطع حجَّةُ مَن ادعى أنَّه لم يسبق الإمام ابن خلدون أحدٌ من العلماء في تضعيف أحاديث المهدي » انتهى.

والجواب:

أنَّ الشيخ ابن محمود ذكر أنَّ مِمَّن سبق ابن خلدون في تضعيف أحاديث المهدي الإمامين ابن القيم والشاطبي، وسبق إيضاحُ عدم صحة ما نسبه إلى ابن القيم في ذلك، أمَّا الإمام الشاطبي فما نسبه إليه غير صحيح أيضاً، فإنَّ كلامَ الشاطبي عن اتباع المهدي المغربي لا علاقة له بموضوع الأحاديث الواردة في المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، والتي قال بصحَّتها وثبوتها العلماء من أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً، أمَّا قول الشاطبي رحمه الله : « ولقد زلَّ بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال أقوامٌ خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين، واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا عن سواء السبيل »، فهو كلامٌ جميلٌ، لكنه لا ينطبق على العلماء الذين يعوِّلون فيما يقولون على الدليل، وإنَّما ينطبق على الذين يعرضون عن الدليل ويتبعون أهواءهم، ولهذا قال عقب ذلك مباشرة: « ولنضرب لذلك عشرة أمثلة أحدها

ـ وهو أشدُّها ـ قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدِّين هو الرجوع إليه دون غيره حتى رَدُّوا بذلك براهين الرسالة وحجة القرآن ودليل العقل، فقالوا: « ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾ الآية ... » إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم قال: « والثاني: رأي الإمامية في اتباع الإمام المعصوم ـ في زعمهم ـ وإن خالف ما جاء به النبي المعصوم حقّاً، وهو محمد ﷺ فحكموا الرجال على الشريعة، ولم يحكموا الشريعة على الرجال، وإنما أنزل الكتاب ليكون حكماً على الخلق على الإطلاق والعموم »، ثم قال: « والثالث: لاحق بالثاني .. وهو مذهب الفرقة المهدية التي جعلت أفعال مهديهم حجة وافقت حكمَ الشريعة أو خالفت، بل جعلوا أكثر ذلك أنفحة (؟) في عقد إيمانهم، مَن خالفها كفَّروه وجعلوا حكمه حكم الكافر الأصلي وقد تقدم من ذلك أمثلة » انتهى كلام الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثم ذكر بقية الأمثلة العشرة، ومن الواضح الجلي أنَّه فسَّر المهدية بتفسير خاص بمبتدعة وهم أتباع المهدي المغربي حيث قال: « والثالث: لاحق بالثاني وهو مذهب المهدية التي جعلت أفعال مهديهم حجة وافقت الشريعة أو خالفت »، وقد أوضح ذلك في كلام له سبق وذكر الأمثلة التي أشار إلى تقدمها فقال عن المهدي المغربي أنَّه عدَّ نفسه الإمام المنتظر، وأنَّه معصوم حتى أنَّ مَن شك في عصمته أو في أنَّه المهدي المنتظر فهو كافر، وقال عنه أنَّه نزَّل أحاديث الترمذي وأبي داود في الفاطمي على نفسه وأنَّه هو بلا شك وقال: « وأحدث في دين الله أحداثاً كثيرة زيادة إلى الإقرار بأنه المهدي المعلوم والتخصيص بالعصمة، ثم وضع ذلك في الخطب وضرب في السكك، بل كانت تلك الكلمة ثالثة الشهادة، فمن لم يؤمن بها أو شكَّ فيها فهو كافر وشرع القتل في مواضع لم يضعه الشرع فيها وهي نحو من ثمانية عشر موضعاً، كترك

امتثال أمر مَن يستمع أمره، وترك حضور مواعظه ثلاث مرات، والمداهنة إذا ظهرت في أحد قتل وأشباه ذلك ».

أقول: فهؤلاء هم الذين عناهم الشاطبي بالفرقة المهدية والتي فسرها بقوله: « التي جعلت أفعال مهديهم حجة وافقت حكم الشريعة أو خالفت »، وهم الذين اعتبرهم من المبتدعة وقد فسَّر هو مراده بالفرقة المهدية بهذا التفسير، وليس مراده بالفرقة المهدية الذين يصدِّقون بخروج المهدي كما زعم الشيخ ابن محمود، ولا يليق بإمام كالشاطبي أن يَصف أئمة أهل السنة وعلماء الحديث كالعقيلي والخطابي والآبري وابن حبان البستي والقاضي عياض والقرطبي وابن تيمية والذهبي وابن القيم وابن كثير وغيرهم بأنَّهم من أهل البدع، لكونهم يقولون بصحة خروج المهدي في آخر الزمان.

وبهذا يتَّضح أن الشاطبي رحمه الله لم يقل بتضعيف أحاديث المهدي، ولم يصف القائلين بثبوتها بأنهم من أهل البدع، بل إنَّ ما حكاه عن المتمهدي المغربي من أنَّه نزل أحاديث الترمذي وأبي داود في الفاطمي على نفسه وأنَّه هو بلا شك، دون أن يشير إلى تضعيف الأحاديث في ذلك، يشعر بأنَّه يعتبر خروج المهدي في آخر الزمان أمراً ثابتاً.

١٣ ـ زعمه أن الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع ضعف أحاديث المهدي، والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ٧٠: « ولست أنا أول من قال ببطلان دعوى المهدي وكونه لا حقيقة لها، فقد رأيت لأستاذنا الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع رسالة حقَّق فيها بطلان دعوى المهدي، وأنَّه لا حقيقة لوجوده، وكل الأحاديث الواردة فيه ضعيفة جدّاً، فلا ينكر على من أنكره ».

والجواب:

أنَّ الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع رحمه الله قال أوّلاً كلاماً محتملاً تضعيف أحاديث المهدي، وذلك في كتابه الكواكب الدرية اغتراراً بكلام ابن خلدون، يدلُّ على ذلك قوله في كتابه المذكور: « ومن أراد تحقيق هذه المسألة فليراجع مقدمة ابن خلدون فقد أفاد فيها وأجاد »، ولكنه بعد أن حدق النظر في الموضوع عاد فألف رسالة سَمَّاها (تحديق النظر بأخبار الإمام المنتظر) توجد منها نسخة خطية في دار الكتب المصرية، قال فيها بعد أن ذكر كلام ابن خلدون وتعقب صاحب عون المعبود شرح سنن أبي داود عليه قال وأقول: « قول العلامة الهندي في هذه الأحاديث أقرب إلى الصواب مِن قول من جزم بضعفها كلِّها، فمَن صَحَّ عنده حديث عن النبي ﷺ منها أو من غيرها وجَب عليه قبوله والاعتقاد بمدلوله، ومن علم بضعف الحديث وتيقَّنه لم يجب عليه شيء من ذلك، وإذا اعتبرنا هذه الأحاديث الواردة في المهدي بخصوصها وجدنا التي لم يصرح فيها باسمه أقوى ورأينا الضعف غالباً على ما ذكر فيها اسمه، ولهذا قلت في الكواكب لما قال السفاريني: (فكلُّها صحَّت به الأخبار) أي: بأكثرها، فإنَّ الأحاديث التي فيها ذكر المهدي لم تصح عند علماء الحديث، ولم أقل الواردة في شأن المهدي ليشمل التعميم ما لم يذكر فيها، فإنَّ التي لم يذكر فيها اسمه بل ذكر نعته فيها القوي والضعيف، ولهذا نعتقد ونجزم بخروج رجل من أهل البيت آخر الزمان اسمه محمد بن عبد الله، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وكذلك قولنا فلا نَعتقد بمجيء المهدي، مرادنا أنَّ هذا اللفظ غير ثابت، فلا يجب أن يسمى محمد بن عبد الله الذي يخرج في آخر الزمان بالمهدي، بل تسميته بذلك جائزة لا واجبة؛ إذ هذا اللفظ غيرُ ثابت عند علماء الحديث، ولعلَّ أحداً أن يظنَّ أنَّ المقصود من عبارة

الكواكب هو القول بعدم مجيء المهدي مطلقاً كما هو قول بعض الأئمة، وليس كذلك، بل المراد ما قدَّمناه مِن أنَّ هذا اللفظ غير ثابت، وإنما الثابت أنَّ اسمه مواطئ لاسم النبيِّ، واسم أبيه مواطئ لاسم أبيه، والإيمان بذلك واجب على الإجمال والإطلاق » إلى أن قال: « وقد خرج جماعة من العلماء عن الاعتدال في هذه المسألة فبالغ طائفة في الإنكار حتى ردُّوا جملة من الأحاديث الصحيحة، وقابلهم آخرون فبالغوا في الإثبات حتى قبلوا الموضوعات والحكايات المكذوبة »، إلى أن قال: « وبهذا التوضيح والتبيين يزول الإشكال ويتبين المراد، وبالله التوفيق ».

أقول وبهذا يتضح أنَّ الشيخ ابن مانع رحمه الله لا يقول بتضعيف أحاديث المهدي كلِّها، بل يقول بصحة بعضها ويعتقده، وأضيف أنَّ بعض الأحاديث التي جاء فيها لفظ المهدي ثابت عن رسول الله ﷺ مثل حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً: « ينزل عيسى ابن مريم فيقول أميرهم المهدي تعال صلِّ بنا » الحديث أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، وقال فيه ابن القيم: « إسناده جيد »، ومنها الحديث الذي رواه أبو داود في سننه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: « المهدي مني، أَجلى الجبهة ... » الحديث، قال فيه ابن القيم: « رواه أبو داود بإسناد جيد »، وأورده البغوي في مصابيح السنة في فصل الأحاديث الحسان.

١٤ ـ حكايته كلاماً لأبي الأعلى المودودي يفهم منه توهين أحاديث المهدي، والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ٩: « وكلام العلماء من المتأخرين كثير، وأَعدَلُ من رأيته أصاب الهدف في قضية المهدي هو أبو الأعلى المودودي، حيث قال في رسالة اسمها البيانات عن المهدي: (إنَّ الأحاديث في هذه المسألة على نوعين:

أحاديث فيها الصراحة بكلمة المهدي، وأحاديث إنما أخبر فيها بخليفة يولد في آخر الزمان، ويُعلي كلمة الإسلام، وليس سند أي رواية من هذين النوعين من القوة حيث يثبت أمام مقياس الإمام البخاري لنقد الروايات، فهو لم يذكر منها أيَّ رواية في صحيحه، وكذلك ما ذكر منها الإمام مسلم إلَّا رواية واحدة في صحيحه، ولكن ما جاءت فيها أيضاً الصراحة بكلمة المهدي)، وقال: (لا يمكن بتأويل مستبعد أنَّ في الإسلام منصباً دينياً يعرف بالمهدية يجب على كلِّ مسلم أن يؤمن به ويترتب على عدم الإيمان به طائفة من النتائج الاعتقادية والاجتماعية في الدنيا والآخرة)، وقال: (مما يناسب ذكره في هذا الصدد أنَّ ليس من عقائد الإسلام عقيدة عن المهدي، ولم يذكرها كتاب من كتب أهل السنة للعقائد) » انتهى.

وأقول جوابنا على ذلك:

أولاً: كون أحاديث المهدي لم ترد في الصحيحين لا يؤثر ذلك في قبولها، فما صحَّ من الأحاديث عن الرسول ﷺ فهو مقبولٌ، سواء كان في الصحيحين أم لم يكن فيهما، وسبق إيضاح هذا في رقم ٥.

ثانياً: قوله: (ولا يمكن أن يستنبط من هذه الروايات ولو بتأويل مستبعد أنَّ في الإسلام منصباً دينياً يُعرف بالمهدية، يَجب على كل مسلم أن يؤمن به ويترتب على عدم الإيمان به طائفة من النتائج الاعتقادية والاجتماعية في الدنيا والآخرة »، يجاب عن هذا بأنَّه يستنبط من الأحاديث الصحيحة في شأن المهدي حصول الإخبار من الرسول ﷺ بوجود إمام للمسلمين عند نزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من السماء، يواطئ اسمه اسم الرسول ﷺ، واسم أبيه اسم أبيه، ومن أهل بيته يقال له المهدي، والواجب على كلِّ مسلم أن يُصدِّق الرسول ﷺ فيما أخبر به من أخبار عن أمور مغيبة مطلقاً،

ومن ذلك ما كان في المستقبل كإخباره عن المهدي وعن الدجال وغير ذلك.

ثالثاً: قوله: « ومما يناسب ذكره بهذا الصدد أنَّه ليس من عقائد الإسلام عقيدة عن المهدي، ولم يذكرها كتاب من كتب أهل السنة للعقائد »، يجاب عنه: بأنَّ من عقائد أهل السنة التصديق بكلِّ ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من الأخبار، ومن ذلك إخباره بشأن المهدي، وقد قال السفاريني في عقيدته: « فالإيمان بخروج المهدي واجب كما هو مقرَّر عند أهل العلم، ومُدوَّن في عقائد أهل السنة والجماعة » انتهى.

وذكر ذلك الشيخ الحسن بن علي البربهاري الحنبلي المتوفى سنة (٣٢٩هـ) في عقيدته المثبتة ضمن ترجمته في كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الحنبلي، وسيأتي مزيد إيضاح لرأى المودودي في رقم ٤٠.

١٥ ـ تقليده للشيخ محمد رشيد رضا في تضعيف أحاديث المهدي ونقله كلاماً عنه في ذلك، والجواب عنه.

قال في صفحة ٧٠ بعد كلامه عن الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع المتقدم، قال: « كما رأيت أيضاً لمنشئ مجلة المنار محمد رشيد رضا رسالة ممتعة يحقِّق فيها بطلان دعوى المهدي، وأنَّ كلَّ الأحاديث الواردة فيه لا صحة لها قطعاً، وأشار إلى بطلان دعواه في تفسير المنار ».

ونقل في ص ٦٢ والصفحتين بعدها شيئاً من كلامه في دعوي بطلان أحاديث المهدي، ومنه في ص ٦٤ قوله: « وردت أحاديث في المهدي منها ما حكموا بقوة إسناده، ولكن ابن خلدون عُني بإعلالها وتضعيفها كلِّها، ومَن استقصى ما ورد في المهدي المنتظر من الأخبار والآثار، وعرف مواردها ومصادرها يرى أنَّها كلَّها منقولة عن الشيعة ».

والجواب أن نقول:

أولاً: اعتماد الشيخ محمد رشيد رضا على بطلان الأحاديث الواردة في المهدي مبنيٌّ على إعلال ابن خلدون لأحاديث المهدي، وسبق أن أوضحت أنَّ ابن خلدون ليس مِمَّن يُعتمد عليه في مجال نقد الأحاديث والحكم عليها صحة أو ضعفاً؛ لأنَّه ليس من أهل الاختصاص.

ثانياً: ما ادَّعاه من أنَّ الأحاديث في المهدي كلَّها منقولة عن الشيعة مردودٌ بأنَّ أحاديث المهدي عند أهل السنة مُدوَّنة في كثير من الكتب المعتمدة في السنن والمسانيد وغيرها، بأسانيد تنتهي إلى رسول الله ﷺ عن طريق صحابته الكرام ﵃، أمَّا الأحاديث عند الشيعة فهي تنتهي إلى أئمتهم المعصومين في زعمهم، وقد تصل لرسول الله ﷺ، وما صحَّ من الأحاديث الواردة في المهدي عن رسول الله ﷺ لا علاقة له بالشيعة ولم يُنقل عن الشيعة، ثم إنَّ المهدي عند الشيعة هو محمد بن الحسن العسكري صاحب السرداب، أمَّا المهدي عند أهل السنة فاسمه مواطئ اسم الرسول ﷺ واسم أبيه اسم أبيه، فعقيدة أهل السنة في المهدي في واد وعقيدة الشيعة في مَهديِّهم في واد آخر، وسبق أن أوضحت ذلك في رقم ٣.

ثالثاً: لا شك أنَّ ما زعمه الشيخ محمد رشيد رضا من إنكار خروج المهدي في آخر الزمان خطأ واضحٌ، وأخطر منه خطأه في إنكار رفع عيسى عليه الصلاة والسلام حيّاً إلى السماء، ونزوله منها في آخر الزمان، ولن أكلف نفسي في سرد كلامه ومناقشته، وإنَّما أحيل إلى الرسالة التي ألَّفها في الرد عليه الشيخ محمد خليل الهراس ﵀ والتي أسماها: (فصل المقال في رفع عيسى عليه السلام حياً، وفي نزوله وقتله الدجال) قال فيها بعد حمد الله والثناء عليه: «أما

بعد فمنذ مطلع هذا القرن أو قبله وجدت جماعةً تدعو إلى التحرُّر الفكري، وتتصدر حركة الإصلاح الديني، وتعمل لإحياء المفاهيم الدينية الصحيحة في نفوس المسلمين، ولكنَّهم في سبيل ذلك عمدوا إلى إنكار كثير من المغيَّبات التي وردت بها النصوص الصريحة المتواترة من الكتاب والسنة، الأمر الذي يجعل ثبوتها قطعياً ومعلوماً من الدين بالضرورة، ولا سند لهم في هذا الإنكار إلَّا الجموح الفكري والغرور العقلي، وقد راجت بتأثيرها تلك النزعة الفلسفية الاعتزالية التي تقوم على تحكيم العقل في أخبار الكتاب والسنة، وعمَّت فتنتها حتى تأثر بها بعضُ الأغرار ممن تستهويهم زخارف القول، وتغرهم لوامع الأسماء والألقاب، لهذا رأيت من واجب البيان الذي أتخلَّص به من إثم الكتمان أن أضع الحقَّ في نصابه، فأبيِّن لهؤلاء الشاردين عن منهج الرشد أنَّ تلك الأمور التي يمارون فيها ثابتةٌ ثبوتاً قطعيّاً بأدلة لا تقبل الجدل ولا المكابرة، وأنَّ من يحاول ردَّها أو يسوغ الطعن فيها فهو مخاطر بدينه، وهو في الوقت نفسه قد فتح باباً للطعن فيما هو أقلُّ منها ثبوتاً من قضايا الدين الأخرى، وبذلك نكون أمام مَوجة من الإنكار لا أوَّل لها ولا آخر، وتصبح قضايا العقيدة كلُّها عُرضةً لتلاعب الأهواء وتنازع الآراء ... »، ثم ذكر الآيات في رفع عيسى عليه الصلاة والسلام حيّاً إلى السماء وفي نزوله، ثم أورد الأحاديث في نزوله من السماء وقتله الدجال، ثم أورد بعض الآثار في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم وجملة من أقوال الأئمة والعلماء في ذلك، ثم عقد عنواناً للردِّ على صاحب المنار قال فيه: « والعجب من هذا الرجل الذي حَمل لواء الدفاع عن الإسلام دهراً طويلاً ضدَّ خصومه الطاعنين عليه من أهل الأديان الأخرى، ونافح مشكوراً عن مذهب السلف في العقيدة، وأحيا وجدَّد كثيراً مما درس من معاني الإسلام، أقول: العجب منه يسقط في هذه المسألة سقطة لا

قاع لها، ويلتوي في فهم الآيات والأحاديث التواء معيباً، ويتأثر وهو من رجال الأثر بكلام أستاذه ـ يعني محمد عبده ـ في هذه المسألة السمعية، ولكيلا نكون متجنِّين على الرجل ننقل هنا عباراته بنصها، ثم نناقشه فيها ... »»، وبعد فراغه من مناقشته والرد عليه وعلى شيخه محمد عبده نقل جملةً من رد الشيخ محمد حامد الفقي على شلتوت في إنكاره رفع عيسى حيّاً ونزوله من السماء، ثم ذكر جملة من كلام الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري في الرد على شلتوت في ذلك أيضاً.

ومن أسوأ ما نقله الشيخ محمد رشيد رضا عن شيخه محمد عبده وسكت عليه ولم يتعقَّبه قوله في تفسير المنار ج٣ صفحة ٣١٧: « وسئل عن المسيح الدجال وقتل عيسى له فقال: إنَّ الدجَّال رمز للخرافات والدجل والقبائح التي تزول بتقرير الشريعة على وجهها والأخذ بأسرارها وحكمها، وإن القرآن أعظم هاد إلى هذه الحكم والأسرار وسنة الرسول ﷺ مبينة لذلك، فلا حاجة للبشر إلى إصلاح وراء الرجوع إلى ذلك » انتهى.

أقول: ومادام أنَّ الشيخ محمد رشيد رضا سقط هذه السقطة السحيقة في شأن عيسى عليه الصلاة والسلام، فليس بمستغرب أن يسقط ويتردى في شأن المهدي.

١٦ ـ تقليده للكاتب محمد فريد وجدي في إنكار خروج المهدي، ومناقشة مقلِّده فيما هو أخطر من ذلك، وهو زعمه أنَّ كلَّ ما ورد في المسيح الدجال موضوع ملفق.

ذكر في صفحة ٢٠ أنَّ محمد فريد وجدي صاحب دائرة معارف القرن العشرين ممن ضعَّف أحاديث المهدي ونقل كلامه في ذلك.

وأحبُّ أن يضيف الشيخ ابن محمود إلى معلوماته أنَّ محمد فريد وجدي في

كتابه المذكور ج ٨ ص ٧٨٨ اعتبر جميع الأحاديث الواردة في الدجال موضوعة بناء على شُبَه عقلية، وأكثر أحاديث الدجال في الصحيحين للبخاري ومسلم كما هو معلوم، وما دام أنَّ أحاديث الدجال على كثرتها في الصحيحين وفي غيرهما حظها من محمد فريد وجدي أن يبطلها بجرة قلم ويحكم عليها جميعها بأنها موضوعة ملفقة، فمِن باب أولى إبطال أحاديث المهدي؛ لأنَّها دونها في الكثرة والصحة، وقد يكون من المناسب هنا أن أناقش بإيجاز محمد فريد وجدي في شبهه العقلية الأربع التي اعتمد عليها في توهين أحاديث الدجال، وقال عنها إنَّها لا تقبل المناقشة:

الشبهة الأولى: أنَّ ما ورد بشأن الدجال أشبه بالأساطير الباطلة، فإنَّ رجلاً يمشي على رجلين يطوف البلاد يدعو الناس لعبادته، ويكون معه جنة ونار يلقي فيهما من يشاء، كلُّ هذا من الأمور التي لا يسيغها العقل، والنبيُّ أجَلُّ من أن يأتي بشيء تنقضه بداهة النظر، وإلاَّ فما هي جَنَّته، وما هي ناره التي تتبعانه حيث سار، هل هما مرئيان أو خياليان إلخ ...

ويجاب عن هذه الشبهة: بأنَّ ما صَحَّ عن رسول الله ﷺ من أخبار الدجال يَقبله العقل السليم ولا يردُّه، والعقلُ لا يتعارض مع النقل الصحيح، وإذا لم يحصل الاتفاق والتطابق بين العقل والنقل على أمر ما تعيَّن اتهامُ العقل، كما ثبت في الصحيحين عن سهل بن حنيف رضي الله عنه أنَّه قال: « يا أيها الناس! اتهموا رأيكم على دينكم »، وكما جاء عن علي رضي الله عنه في سنن أبي داود، قال الحافظ في الفتح: « بسند حسن » أنَّه قال: « لو كان الدِّين بالرأي لكان مسح أسفل الخفِّ أولى من أعلاه »، هذا من جهة، ومن جهة أخرى العقولُ تتفاوت، فقد يقبل هذا ما لا يقبله هذا، وأحاديث الدجال الثابتة صَدَّق بها الصحابة الكرام رضي الله عنهم وقبلتها عقولهم، وكذا التابعون لهم بإحسان، فالعقولُ التي لم تقبل ما

قبلوه قد أصيبت بمرض لا شفاء لها منه إلَّا بالاعتصام بما جاء في الكتاب والسنة والسير على ما درج عليه سلف الأمة.

ومن جهة ثالثة هذه الأمور التي يأتي بها الدجال هي من جملة فتنته التي هي أعظم فتنة في الحياة الدنيا، وهي تحصل منه بإذن الله ابتلاءً وامتحاناً للعباد في ذلك الزمان، وهي غير مستحيلة عقلاً، أمَّا كونها على خلاف ما هو معتاد ومألوف فنَعم، ومن أجل هذا صارت فتنة، ومَن عرف أنَّ الله على كلِّ شيء قدير، وأنَّ الرسول ﷺ وهو الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى أخبر عن الدجال بهذه الأخبار، التي منها طوافه البلاد ودخولها ما عدا مكة والمدينة، ومعه جنة ونار، أقول مَن عرف كمال قدرة الله وإخبار المصطفى ﷺ بهذه الأمور، لم يتردد في التصديق بذلك، وأنَّه سيقع وفقاً لما أخبر به ﷺ.

الشبهة الثانية: قوله كيف يعقل أنَّ رجلاً أعورَ مكتوب على جبهته (كافر) يقرأها الكاتب والأمي على السواء، يقوم بين الناس فيدعوهم لعبادته، فتروج له دعوة أو تسمع له كلمة، أيُّ إنسان يبلغ به الانحطاط العقلي إلى درجة يعتقد فيها بألوهية رجل مشوَّه الخلقة، مكتوب في وجهه (كافر) بالأحرف العريضة، وأي جيل من أجيال الناس تروج فيهم مثل هذه الدعوة الخ ...

أقول: هذه إحدى شُبَهِهِ التي اعتمد عليها في رد النصوص الصحيحة، ولا أدري كيف فات على هذا المسكين أنَّ الأبصار لا تغني شيئاً إذا عميت البصائر، ﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ** ﴾، وكيف ينكر النصوص المتواترة لأنَّ عقله استبعد أن تروج دعوة الدجال، ويقبل قوله وقد كتب على وجهه كافر يقرأها الكاتب والأمي، مع وجود المثال المحسوس فيما نشاهد ونعاين في هذا العصر الذي نعيش فيه، فأكثر البلاد التي تنتمي إلى الإسلام لا تحكم بشريعة الإسلام، مع أنَّ آيات القرآن ينادى بها

بأعلى الأصوات ومنها قول الله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، وقوله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾، وقوله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾، وقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾، وقوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ إلى غير ذلك من الآيات، فإنَّ الذين تروج عليهم دعوة الدجال في آخر الزمان فيتبعونه لعَمَى بصائرهم، مع أنَّه مكتوب على وجهه (كافر) يقرؤها الكاتبُ والأمي، هم من جنس الذين عَميت بصائرهم في عصرنا فلم يحكموا شريعة الإسلام، مع قراءتهم القرآن وفيه مثل هذه الآيات وسماعهم لها في الإذاعات، ما أشبه الليلة بالبارحة، والله المستعان.

الشبهة الثالثة: قوله لماذا لم يذكر القرآن عن هذا المسيح الدجال شيئاً مع خطورة أمره وعظم فتنته، كما تدل عليه الأحاديث الموضوعة، فهل يُعقل أن القرآن يذكر ظهور دابَّة الأرض ولا يذكر ظهور ذلك الدجال الذي معه جنة ونار ويفتتن به الناس.

والجواب عن هذه الشبهة: أنَّ الله تعالى قال في كتابه العزيز: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ ﴾، وقال ﷺ: « **ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه** » يعني السنة، والسنَّة والقرآن متلازمان لا يفترقان، ومن لم يؤمن بالسنة لم يؤمن بالقرآن، ومَن زعم فصل السنة عن القرآن يقال له ـ كما جاء عن بعض السلف ـ أين وجدت في القرآن أعداد الصلوات وأعداد ركعاتها وكيفيتها وغير ذلك مما لا يعرف توضيحه وبيانه إلَّا في السنة التي هي شقيقة القرآن والموضحة والمبينة له؟ ولم تعدم السنة منذ أزمان أعداء لها هم في الحقيقة

أعداء للقرآن، يشكِّكون فيها ويحاولون فصلها عن القرآن، وقد هيَّأ الله من العلماء من يَذبُّ عنها ويدحض شبه أعدائها، ومنهم الحافظ السيوطي رحمه الله، فقد أَلَّف رسالة لطيفة سماها مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة افتتحها بعد حمد الله بقوله: « اعلموا ـ يرحمكم الله ـ أنَّ من العلم كهيئة الدواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء، لا تذكر إلَّا عند داعية الضرورة، وإنَّ مما فاح ريحه في هذا الزمان وكان دارساً بحمد الله منذ أزمان، وهو أن قائلاً رافضياً زنديقاً أكثر في كلامه أنَّ السنة النبوية والأحاديث المروية ـ زادها الله علواً وشرفاً ـ لا يُحتجُّ بها، وأنَّ الحجة في القرآن خاصة ... » إلى أن قال: « فاعلموا ـ رحمكم الله ـ أن مَن أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام وحُشر مع اليهود والنصارى أو مع من شاء الله من فرق الكفرة، روى الإمام الشافعي رضي الله عنه يوماً حديثاً وقال: إنَّه صحيح، فقال له قائل: أتقول به يا أبا عبد الله؟ فاضطرب وقال: يا هذا أرأيتني نصرانياً؟! أرأيتني خارجاً من كنيسة؟! أرأيت في وسطي زناراً؟! أروي حديثاً عن رسول الله ولا أقول به !! ».

ورسالة السيوطي هذه رسالة عظمية مفيدة.

الشبهة الرابعة: قوله إنَّ كون هذه الأحاديث موضوعة يُعرف بالحس من الحديث الطويل الذي نسب إلى النواس بن سمعان ورفعه إلى النبي ﷺ وهو الحديث الذي ينبئ أنَّ الدجال يخرج من خلة بين الشام والعراق، ويعمل الأعاجيب، ثم يدركه عيسى فيقتله، ثم يؤمر عيسى بأن يعتصم بالطور هَرباً من قوم لا قدرة عليهم، وهم يأجوج ومأجوج ـ إلى أن قال ـ فيقولون: لقد قَتلْنَا مَن في الأرض، فلنقتل مَن في السماء فيرمون بنشابهم إلى السماء، فيرد اللهُ عليهم نشابهم مخضوبة دماً ـ إلى أن قال ـ إن تنظر إلى تركيب هذه القصة نظر

منتقد، لا يخطر ببالك شكٌّ في أنَّها موضوعة، وقد وضعها واضع لا يفرق بين الممكن والمستحيل، وبين سنن الله وما تولده الخيالات من الأباطيل، ولكن الدليل الحسي على بطلان هذا الحديث أنَّ واضعه لقصر نظره خُيِّل له أن أسلحة الناس لن تزال القسي والسهام والنشاب والجعاب حتى تقوم الساعة، ولم يدرك أنَّه لن يمر على وضع هذا الحديث نحو سبعة قرون حتى يوجد البارود والبندق، ولم تمر ستة قرون أخرى حتى لم يكن للقوس والنشاب ذكر، وقام مقامه مدافع الماكسيم وقنابل اليد والشرنبيل والأدخنة السامة والغازات الملتهبة والديناميت الذي يتساقط من الطائرات ... الخ.

وحديث النواس بن سَمعان الذي زعم أنَّه موضوع أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، وهو واحد من أحاديث الدجال المتواترة التي اعتبرها محمد فريد وجدي موضوعة، وشبهته التي اعتبرها دليلاً حسياً على وضع هذا الحديث كون يأجوج ومأجوج يستعملون النِّشاب، وهو سلاح قديم جاءت بعده الأسلحة الفتاكة التي عدد بعض أنواعها.

ويُجاب عن شبهته هذه أنَّ هذا السلاح الذي ورد ذكره في الحديث هو الذي سوف يُستعمل حتماً من قبل يأجوج ومأجوج إذا خرجوا في آخر الزمان، أمَّا الحضارة المادية والأسلحة الفتَّاكة التي وجدت في هذا العصر فليس بقاء نوعها حتى نهاية الزمان محقَّقاً، فقد يبقى نوعها حتى ذلك الزمان، وقد تنتهي قبل ذلك والله تعالى أعلم بالذي سيكون من بقائها أو انتهائها، واحتمال انتهائها أقرب؛ لأنَّ الأحاديث الصحيحة وردت باستعمال الخيل والرِّماح والسيوف والحراب في آخر الزمان، مع أنَّ النفوس البشرية جُبلت على تفضيل المركوبات المريحة واستعمال السلاح الأنكى في الحرب، فقد يكون استعمال هذه الأسلحة العادية لعدم وجود الأسلحة الفتَّاكة، ولا أدري كيف

تجرَّأ هذا المسكين على ردِّ هذا الحديث وزعم أنَّه موضوع من أجل أنَّه ذكر فيه سلاح قديم، فإنَّ هذا السلاح هو المحقق الوجود في ذلك الوقت لإخبار الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ بذلك في هذا الحديث الصحيح، أمَّا أسلحة هذا الزمان ومركوباته فإنَّ وجودها في آخر الزمان غيرُ محقَّق، وإنما هو محتمل، ومن قرائن احتمال عدم بقائها ما نسمعه في الإذاعات من الذعر والتخوف من نفاد النفط، وتنافس الدول الصناعية في البحث عن مصادر لما أسموه بالطاقة؛ ليحرك بها الحديد بدلاً من البترول، حتى لا تكون هذه الحضارة المادية ركاماً من الحديد البارد، ويحضرني هنا كلمة لطيفة سمعتها من رجل قال: هذه الحمر السائبة التي تعترض طرق السيارات وتسبب الحوادث، لو توقَّف البترول لتشاحّ الناس فيها وتنافسوا في اقتنائها، وشغلوا المحاكم باستخراج صكوك في تملكها والتخاصم عليها، وقد يقول قائلهم: إنَّني قد ورثت هذا عن أبي عن جدي.

وهذه الأجوبة على شُبه محمد فريد وجدي في إنكاره أحاديث الدجَّال ذكرتها استطراداً، ومثل هذه الشبه التي أودعها في كتابه دائرة معارف القرن العشرين هي في الحقيقة من جاهلية القرن العشرين.

١٧ ـ تقليده للكاتب أحمد أمين في إنكار خروج المهدي، ومناقشة المقلِّد والمقلَّد فيما أخطآ فيه بعد نقل كلامهما.

هناك كاتب من كتاب القرن الرابع عشر اعتمد على كلامه الشيخ ابن محمود، دون أن يفصح عن اسمه في رسالته ولا مرة واحدة، وهو الأستاذ أحمد أمين صاحب كتاب ضحى الإسلام، وسأنقل كلامَ ابن محمود في رسالته، ثم أتبعه بأصله كلام أحمد أمين في ضحى الإسلام.

قال الشيخ ابن محمود ص ٣٧: « إنَّ فكرة المهدي هذه لها أسباب سياسية

واجتماعية ودينية، وكلُّها نبعت من عقائد الشيعة، وكانوا هم البادئين باختراعها، وذلك بعد خروج الخلافة من آل البيت، واستغلَّت الشيعة أفكار الجمهور الساذجة وتحمسهم للدين والدعوة الإسلامية، فأتوهم من هذه الناحية الطيبة الطاهرة، ووضعوا الأحاديث يروونها عن رسول الله ﷺ في ذلك، وأحكموا أسانيدها وأذاعوها عن طرق مختلفة، فصدَّقها الجمهور الطيب لبساطته، وسكت رجال الشيعة؛ لأنَّها في مصلحتهم، وكانت بذلك مؤامرة شنيعة أفسدت بها عقول الناس، وامتلأت بأحاديث تروى وقصص تقص، نسبوا بعضها إلى النبي ﷺ، وبعضها إلى أئمة أهل البيت، وبعضها إلى كعب الأحبار، وكان لكلِّ ذلك أثرٌ سيئ في تضليل عقول الناس وخضوعهم للأوهام، كما كان من أثر ذلك الثورات والحركات المتتالية في تاريخ المسلمين، ففي كلِّ عصر يخرج داع أو دعاة يزعم أنَّه المهدي المنتظر، ويلتفُّ حوله طائفةٌ من الناس، ويتسبَّبون في إثارة الكثير من الفتن، وهذا كلُّه من جرَّاء نظرية خرافية هي نظرية المهدي، وهي نظرية لا تتفق مع سنة الله في خلقه، ولا تتفق مع العقل الصحيح » انتهى كلام الشيخ ابن محمود.

وقال الأستاذ أحمد أمين في كتاب ضحى الإسلام ج٣ / ٢٤١: « وفكرة المهدي هذه لها أسباب سياسية واجتماعية ودينية، ففي نظري أنَّها نبعت من الشيعة، وكانوا هم البادئين باختراعها، وذلك بعد خروج الخلافة من أيديهم ».

وقال في ج٣ /٢٤٣: « واستغل هؤلاء القادة المهرة أفكارَ الجمهور الساذجة المتحمسة للدِّين والدعوة الإسلامية، فأتوهم من هذه الناحية الطاهرة ووضعوا الأحاديث يروونها عن رسول الله ﷺ في ذلك، وأحكموا أسانيدها وأذاعوها من طرق مختلفة، فصدَّقها الجمهور الطيب لبساطته، وسكت رجال الشيعة؛ لأنَّها في مصلحتهم ».

وقال في ص ٢٤٣ أيضاً: « حديث المهدي هذا حديث خرافة، وقد ترتب عليه نتائج خطيرة في حياة المسلمين ».

وقال في صفحة ٢٤٤: « فامتلأت عقول الناس بأحاديث تُروى وقصص تُقص، ونشأ باب كبير في كتب المسلمين اسمه الملاحم، فيه أخبار الوقائع من كلِّ لون، فأخبار العرب والروم، وأخبار في قتال الترك ... ».

إلى أن قال: « وجعلت هذه الأشياء كلها أحاديث بعضها نسبوه إلى النبي ﷺ، وبعضها إلى أئمة أهل البيت، وبعضها إلى كعب الأحبار ووهب بن منبه وهكذا، وكان لكلِّ ذلك أثر سيئ في تضليل عقول الناس وخضوعهم للأوهام، كما كان من أثر ذلك الثورات المتتالية في تاريخ المسلمين، ففي كلِّ عصر يَخرج داع أو دعاة كلُّهم يزعم أنَّه المهدي المنتظر، ويلتفُّ حوله طائفة من الناس ... ».

إلى أن قال: « وهذا كلُّه من جرَّاء نظرية خرافية هي نظرية المهدية، وهي نظرية لا تتفق وسنة الله في خلقه، ولا تتفق والعقل الصحيح » انتهى.

بعد نقل كلام الشيخ ابن محمود هذا ونقل كلام قدوته في ذلك الأستاذ أحمد أمين، يتضح للقارئ أنَّ التابع نقل كلام المتبوع بنصِّه ونسبه إلى نفسه دون نسبته إلى قائله، وإن كان مثل هذا الكلام يُعتبر في الحقيقة منقصَة لمن يُنسب إليه، ثم إنَّ الشيخ ابن محمود يعيب جمهور الأمة سلفاً وخلفاً أنهم يُقلِّد بعضهم بعضاً، والمقلِّد لا يُعدُّ من أهل العلم كما في صحفة ٥ و ٨ من رسالته، وفي نفس الوقت يَرضى لنفسه أن يقلِّد مثلَ أحمد أمين ومحمد فريد وجدي، مِمَّن هم أجانب عن علمِ الحديث الشريف، فإذا كان مَن يقلِّد أهلَ الاختصاص مثل الترمذي والعقيلي والذهبي وابن تيمية وابن القيم وابن حجر العسقلاني

وغيرهم لا يُعدُّ مِن أهل العلم، فبِمَ يُوصف من يكون قدوته مَن هو أجنبي عن العلم الشرعي مثل محمد فريد وجدي وأحمد أمين؟!

ومَن جعل الغرابَ له دليلاً يَمُرُّ به على جِيف الكلابِ

ثم إنِّي أناقش هذا الكلام الذي اشترك في حمل وزره الأستاذ أحمد أمين والشيخ ابن محمود فأقول:

أولاً: ما قاله التابع والمتبوعُ من أنَّ فكرة المهدي نبعت من عقائد الشيعة، وكانوا هم البادئين باختراعها، وأنَّهم استغلوا أفكارَ الجمهور الساذجة وتحمسهم للدين والدعوة الإسلامية، فأتوهم من هذه الناحية الطيبة الطاهرة، ووضعوا الأحاديث يروونها عن رسول الله ﷺ في ذلك، وأحكموا أسانيدها وأذاعوها عن طرق مختلفة، وصدَّقها الجمهور الطيِّب لبساطته، هذا القول الذي قالاه يشتمل على تنقص سَلَف هذه الأمة أوعية السنَّة ونقلة الآثار، والنيل منهم ووصف أفكارهم بالسذاجة، وأنَّهم يصدِّقون بالموضوعات لبساطتهم، ولا شك أنَّه كلام في غاية الخطورة؛ لأنَّ القدح بالناقل قدحٌ بالمنقول وهو سنة رسول الله ﷺ، وانظر لمعرفة فساد ذلك كلام السمعاني في رقم ٣٦.

وفي مقابل هذا الكلام الذي هو مِن أسوأ الكلام، أنقل فيما يلي كلاماً لأبي بكر الخطيب البغدادي رحمه الله في أهل الحديث، هو من أحسن الكلام قال رحمه الله في كتابه شرف أصحاب الحديث: «وقد جعل الله تعالى أهلَه ـ يعني الحديث ـ أركانَ الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أُمَناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمَّته، والمجتهدون في حفظ ملَّته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة،

وكلُّ فئة تتحيز إلى هَوى ترجع إليه أو تستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث؛ فإنَّ الكتاب عُدَّتهم، والسنة حُجَّتهم، والرسول قُدوتُهم، وإليه نسبتهم، لا يعرِّجون على الأهواء ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقبل منهم ما رووا عن الرسول وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع، منهم كلُّ عالم فقيه وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكلُّ مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، مَن كادهم قصمه الله، ومَن عاندهم خذله الله، لا يضرُّهم مَن خذلهم ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر إليهم بالسوء حسير، وإن الله على نصرهم لقدير ».

وقال رحمه الله: « فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراسَ الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين؛ لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما يشرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً، حتى ثبَّتوا بذلك أصلَها، وكانوا أحق بها وأهلَها، وكم من مُلحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذُبُّ بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها، والقوَّامون بأمرها، وشأنها إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون، أولئك حزب الله ألا إنَّ حزب الله هم المفلحون ».

هذا ما قاله الخطيب البغدادي رحمه الله في أهل الحديث، وبعد أن يتفق ابن

محمود مع أحمد أمين في هذا الكلام ينفرد الشيخ ابن محمود بلمز لأهل الحديث، فيقول في ص ٢٣ من رسالته: « لكن العلماء المتقدمين يغلبُ عليهم حسن الظنِّ بمن يحدثهم، ويستبعدون تعمد الكذب على رسول الله ﷺ من مؤمن بالله، ولهذا أكثروا من أحاديث المهدي المتنوعة والمتضاربة والمختلفة، حتى بلغت خمسين حديثاً في قول الشوكاني كما نقلها عنه السفاريني في لوامع الأنوار، وأورد ابن كثير في نهايته الكثير منها »، وسأتكلم حول هذا الموضوع إن شاء الله تعالى في رقم ٣٦.

ثانياً: قول أحمد أمين: « فامتلأت عقول الناس بأحاديث تروى وقصص تقص، ونشأ باب كبير في كتب المسلمين اسمه الملاحم، فيه أخبار الوقائع من كلِّ لون، فأخبار العرب والروم، وأخبار في قتال الترك الخ ».

هذا القول فيه زيادة في الهلكة لما فيه من استنكار هذا الباب الذي اشتملت عليه دواوين السنة النبوية، وهو باب الملاحم وما يندرج تحته من أحاديث عن أخبار بمغيَّبات، وكثير من أحاديث هذا الباب موجودة في الصحيحين وفي غيرهما.

ثالثاً: ما قالاه من أنَّ نظرية المهدي نظرية لا تتفق وسنة الله في خلقه، ولا تتفق والعقل الصحيح، يُجاب عنه بأنَّ مثل ذلك لا يصلح أن يطلق عليه نظرية؛ لأنَّه من الأمور الغيبية التي هي ليست محلاً للرأي والنظر، وإنما يتوقف قبول ذلك على صحة الحديث به عن رسول الله ﷺ، وقد صحَّت الأحاديث بخروج المهدي في آخر الزمان، والعقل السليم لا يختلف مع النقل الصحيح، بل يتفق معه؛ إذ إنَّ العقلَ تابعٌ للنقل، وهو معه كالعامي المقلِّد مع العالم المجتهد، كما قال ذلك بعض العلماء، وخروج المهدي في آخر الزمان متفقٌ مع سنة الله في خلقه، فإنَّ سنة الله تعالى أنَّ الحق في صراع دائماً مع الباطل، والله

تعالى يُهيئ لهذا الدِّين في كلِّ زمان مَن يقوم بنصرته، ولا تخلو الأرضُ في أي وقت من قائم لله بحجته، والمهدي فردٌ من أمَّة محمد ﷺ، ينصر الله به دينه في الزمن الذي يخرج فيه الدجال وينزل فيه عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من السماء، كما صحت الأخبار بذلك عن الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ.

١٨ ـ إيراد عباراته عن أحاديث المهدي بأنها مختلقة وبأنها مصنوعة موضوعة وأنَّها مكذوبة وأنَّها حديث خرافة وغيرها من العبارات، ومناقشته في ذلك.

اعتبر الشيخ ابن محمود كلَّ ما ورد في المهدي من الأحاديث مِن قبيل المختلق الموضوع، فقد وصف الأحاديث الواردة في المهدي في ص ٤ بأنَّها مختلقة، وقال في ص ٦ إنَّه ليس أول مَن كذب بهذه الأحاديث، وقال في صفحة ٧ بعد أن ذكر بعض الشبه لإنكارها: « فهذه وما هو أكثر منها مما جعلت المحققين من العلماء يوقنون بأنَّها موضوعة على لسان رسول الله، وأنَّها لم تخرج من مشكاة نبوته، وليست من كلامه، فلا يجوز النظر فيها فضلاً عن تصديقها ».

وقال في صفحة ١١: « وإنَّه بمقتضى التحقيق لها ـ يعني الأحاديث الواردة في المهدي ـ والدرس لرواياتها يتبين بطريق اليقين أنَّ فيها من التعارض والاختلاف وعدم التوافق والائتلاف ووقوع الإشكالات وتعذر الجمع بين الروايات ما يحقق عدم صلاحيتها، ويجعل العلماء المحققين من المتأخرين وبعض المتقدمين يحكمون عليها بأنَّها مصنوعة وموضوعة على لسان رسول الله ﷺ وليست من كلامه، وينزهون ساحة رسول الله ﷺ وسنته عن الإتيان بمثلها؛ إذ الشبهة فيها يقينية والكذب فيها ظاهر جلي ».

وقال في ص ١٦: « وقد رجَّح أكثرُ العلماء المتأخرين من خاصة أهل الأمصار بأنَّها كلَّها مكذوبة على رسول الله ﷺ ».

وقال في ص ١٩: « لهذا وقبل ذلك تنبَّه العلماء من المتقدمين والمتأخرين لرد الأحاديث التي يتلونها ويموِّهون بها على الناس، فأخضعوها للتصحيح والتمحيص، وبيَّنوا ما فيها من الجرح والتضعيف وكونها مزورة على الرسول من قبل الزنادقة الكذابين ».

ووصفه في ص ٢٤ بأنَّه حديث خرافة، وكذا في ص ٢٧.

وقال في ص ٢٧: « وهذا الجهل هو الذي أدى بأهله إلى وضع خمسين حديثاً عند أهل السنة ».

وقال في صفحة ٢٩: « وكلُّ الأحاديث الواردة فيه ضعيفة، ويترجح بأنَّها موضوعة على لسان رسول الله ولم يحدِّث بها ».

وقال في صفحة ٣١: « وأحاديث المهدي هي بمثابة حديث ألف ليلة وليلة، قد أحصاها الشوكاني فيما يزيد على خمسين حديثاً ».

وقال في صفحة ٣٦: « وقد كاد أن ينعقد الإجماع من العلماء المتأخرين من أهل الأمصار في تضعيف أحاديث المهدي، وكونها مصنوعة وموضوعة على لسان رسول الله ﷺ ».

وقال في ص ٥٨: « ودعوى المهدي في مبدئها ومنتهاها مبنية على الكذب الصريح والاعتقاد السيئ القبيح، وهي في الأصل حديثُ خرافة يتلقَّفها واحدٌ عن آخر، وقد صيغت لها الأحاديث المكذوبة سياسة للإرهاب والتخويف ».

هذه فقرات من كلام الشيخ ابن محمود في رسالته تتعلق بردِّ الأحاديث الواردة في المهدي كلِّها؛ لكونها مختلقةً موضوعةً مصنوعةً مكذوبةً مزوَّرةً،

حديث خرافة، وبمثابة حديث ألف ليلة وليلة.

وتعليقي على ذلك ما يلي:

أولاً: أنَّ تكرار مثل هذا الكلام وترديد مثل هذه العبارات في مواضع متعددة من رسالة الشيخ ابن محمود، هو الذي زاد في حجمها ورفع عدد صفحاتها.

ثانياً: الحديث الموضوع هو الحديث الذي يكون في سنده راو معروف بتعمُّد الكذب في حديث رسول الله ﷺ، وهو أسوأ أنواع المردود من الحديث، وهو الذي قال فيه المحدِّثون لا تجوز روايته إلَّا مع بيان حاله لقوله ﷺ: « مَن حدث عنِّي بحديث يرى أنَّه كذب فهو أحد الكاذبين » رواه مسلم، والأحاديث الواردة في المهدي كما قال العلماء فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، فكيف يجرؤ أحد على ادِّعاء أنَّ كل ما ورد في المهدي موضوع؛ إذ إن معنى هذا الكلام أنَّ كلَّ حديث فيه ذِكر المهدي في سنده راو على الأقل معروف بتعمد الكذب في الحديث الشريف، ومعلومٌ أنَّ كلَّ الأحاديث الصحاح والحسان الواردة في المهدي ليس فيها شخص من هذا القبيل، بل إنَّ الأحاديث الضعيفة غير الموضوعة مما ورد في المهدي ليس فيها من هو كذاب، وقد جمع الحافظ ابن حجر الأحاديث التي اعتبرها ابن الجوزي موضوعة في مسند الإمام أحمد وهي قليلة جداً، عدتها أربعة وعشرون، منها تسعة استخرجها شيخه الحافظ العراقي، وذلك في كتاب أسماه: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، أوضح فيه أنَّه لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع، ومنها حديث ثوبان عند الإمام أحمد: « إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فأتوها، فإنَّ فيها خليفة الله المهدي »، قال فيه في الرد على ابن

الجوزي: «وفي طريق ثوبان علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف، ولم يقل أحد أنَّه كان يتعمَّد الكذب حتى يحكم على حديثه بالوضع إذا انفرد، وكيف وقد توبع من طريق آخر رجاله غير رجال الأول» فذكرها.

ثالثاً: ما اشتملت عليه هذه العبارات من الإشارة إلى ردِّ الأحاديث والتكذيب بها؛ لكونها متعارضة مختلفة، جوابه: أنَّ ما كان فيها موضوعاً أو ضعيفاً لا يلتفت إليه ولا يعارض به غيره، وما كان منها ثابتاً فإنه مؤتلف غير مختلف، وسبق إيضاح هذا في رقم ٧.

رابعاً: ما أشار إليه في هذه العبارات من أنَّ العلماء المحققين من المتأخرين وبعض المتقدمين حكموا على أحاديث المهدي بأنَّها مصنوعة وموضوعة على لسان رسول الله ﷺ، وأنَّ أكثر العلماء المتأخرين من خاصة أهل الأمصار رجَّحوا بأنَّها كلَّها مكذوبة على رسول الله ﷺ، وأنَّه كاد أن ينعقد الإجماع من العلماء المتأخرين من أهل الأمصار في تضعيف أحاديث المهدي وكونها مصنوعة وموضوعة على لسان رسول الله ﷺ، أقول: ما أشار إليه في هذه العبارات عن العلماء من متقدمين ومتأخرين من أنَّ الأحاديث في المهدي كلها موضوعة ينقصه التثبت ويفتقر إلى الإثبات، ولا سبيل إلى ذلك، ولا أعلم في المتقدمين من العلماء واحداً قال بأنها كلَّها موضوعة، وإنَّما أعرف شخصين اثنين أحدهما أبو محمد بن الوليد البغدادي ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة أنَّه في طائفة أنكروا أحاديث المهدي، معتمدين على حديث: «لا مهدي إلَّا عيسى بن مريم»، قال ابن تيمية: «وليس مما يُعتمد عليه ولم ينقل عنه ولا عن غيره أنهم اعتبروا أحاديث المهدي موضوعة بل اعتمدوا على حديث ضعيف لا يعتمد عليه»، والثاني ابن خلدون، ولم يقل إنَّ كلَّ

الأحاديث في المهدي موضوعة، وإنَّما حكم على أكثرها بالضعف، وهو ليس أهلاً للحكم؛ لكونه ليس من أهل الاختصاص، واعترف بسلامة بعضها من النقد، وقد مرَّ الكلام عن تضعيف ابن خلدون، وأنَّه ليس مما يعتمد عليه في مثل ذلك في رقم ١٠.

ولم يُسَمِّ الشيخ ابن محمود في رسالته أحداً من العلماء المتقدمين انتقد أحاديث المهدي وضعَّفها سوى ثلاثة هم: ابن خلدون وقبله ابن القيم والشاطبي، ولم يكن مصيباً في العزو إليهما؛ إذ لم يقولا بتضعيفها، وسبق إيضاح ذلك في رقم ١١و١٢.

أما القول بأنَّها موضوعة، فهو ما لا أعلم واحداً في الماضين قاله، ولو علم الشيخ ابن محمود أحداً منهم سماه في رسالته، أمَّا المتأخرون من العلماء الذين كاد أن ينعقد إجماعهم على أنَّ أحاديث المهدي كلها موضوعة كما قال الشيخ ابن محمود، فأنا أيضاً لا أعرف أحداً له معرفة بالحديث النبوي قال إنَّها كلها ضعيفة، فضلاً عن القول بأنها موضوعة، وكلُّ الذين سماهم الشيخ ابن محمود في رسالته من المتأخرين خمسة، هم: الشيخ محمد بن مانع، والشيخ أبو الأعلى المودودي، والشيخ محمد رشيد رضا، ومحمد فريد وجدي، والبلاغي.

أمَّا الشيخ محمد بن مانع فهو ممن يقول بتصحيح بعض الأحاديث الواردة في المهدي، وقد مرَّ إيضاح ذلك في رقم ١٣.

وأما الشيخ المودودي فلم يقل بأنها موضوعة، بل لم يقل إنَّها كلها ضعيفة، وإنَّما قال بأنَّ سند هذه الأحاديث ليس في القوة حيث يثبت أمام مقياس البخاري ومسلم لنقد الروايات، وقد مر ذلك في رقم ١٤، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح في رقم ٤٠.

وأمَّا الشيخ محمد رشيد رضا فقد مر في رقم ١٥ أنَّه أنكر ما هو أوضح من خروج المهدي، وهو نزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام.

وأما محمد فريد وجدي فقد زعم أنَّ أحاديث الدجال كلها موضوعة ملفقة، وأكثرها في الصحيحين كما هو معلوم، وقد مر إيضاح ذلك في رقم ١٦.

وأما البلاغي فله ترجمة في معجم المؤلفين ٢/ ١٦٤ لكحالة ذكر فيها أنَّ من آثاره نصائح الهدى في الرد على البهائية، ولم أقف على كتابه لأتمكن من إبداء شيء بشأنه، ويبدو من ترجمته أنَّه من الشيعة.

فأيُّ إجماع هذا الذي كاد أن ينعقد على خلاف ما عليه سلف الأمة وأوعية السنة؟! وإنِّي لأسأل الله عز وجل أن يوفق الأحياء ممن عناهم الشيخ ابن محمود بالمتأخرين من علماء الأمصار، أسأله تعالى أن يوفقهم لأن يسيروا على الجادة التي سلكها سلفنا الصالح في تعظيم السنة النبوية واتباعها وأن يعقلوا عقولهم بعقال الكتاب والسنة.

١٩ ـ نقله كلاماً لمحمد فريد وجدي في تضعيف أحاديث المهدي، زاد فيه جملة أخطأ بسبب زيادته إياها خطأين.

نقل في صفحة ٣٠ كلاماً لمحمد فريد وجدي من كتابه دائرة معارف القرن العشرين، بدأه بقوله: «ويقول محمد فريد وجدي ...»، وقال في نهايته: «انتهى»، ومنه ما يلي: «وقد ضعَّف كثير من أئمة المسلمين أحاديث المهدي واعتبروها مما لا يجوز النظر فيه، منهم الدارقطني والذهبي وقد أوردناها مجتمعة لتكون بمرأى من كلِّ باحث في هذا الأمر، حتى لا يجرأ بعض الغلاة على التضليل بها على الناس».

هكذا عزاه الشيخ ابن محمود إلى محمد فريد وجدي، ونص كلام محمد

فريد وجدي في كتابه دائرة معارف القرن العشرين ج ١٠ صفحة ٤٨١ ما يلي:

وقد ضعَّف كثير من أئمة المسلمين أحاديث المهدي واعتبروها مما لا يجوز النظر فيه، وإنَّنا إذ أوردناها مجتمعة لتكون بمرأى من كلِّ باحث في هذا الأمر حتى لا يجرأ بعض الغلاة على التضليل بها على الناس » انتهى.

وفي كلام ابن محمود هذا خطآن: أحدهما إضافة جملة (منهم الدارقطني والذهبي) إلى كلام محمد فريد وجدي، وهو تقويل له ما لم يقله.

والخطأ الثاني إضافة القول بتضعيف أحاديث المهدي وعدم جواز النظر فيها إلى الحافظين الدارقطني والذهبي، وهذا قول بعيد غاية البعد عن مثل هذين الإمامين؛ أمَّا الذهبي فقد صحح أحاديث كثيرة من أحاديث المهدي في تلخيص المستدرك، وأما الدارقطني فلم أقف له على كلام في أحاديث المهدي، والقول بأنَّ الحافظين الذهبي والدارقطني يضعفان أحاديث المهدي، ويعتبرانها مما لا يجوز النظر فيه غير صحيح، وغير مطابق للواقع ولا يستطيع الشيخ ابن محمود إثباته، وإضافته إليهما مثل إضافة الجملة إلى محمد فريد وجدي.

٢٠ ـ زعمه أنّه لم يجد عن النبي ﷺ حديثاً صحيحاً صريحاً يعتمد عليه في تسمية المهدي، وأنَّ الرسول ﷺ تكلم فيه باسمه، والجواب عنه.

قال في صفحة ٣٩: « وإننا بمقتضى الاستقراء والتتبع لم نجد عن النبي ﷺ حديثاً صحيحاً صريحاً يعتمد عليه في تسمية المهدي، وأن الرسول ﷺ تكلم فيه باسمه ».

والجواب:

أنَّه ورد فيه أحاديث كثيرة صحيحة، قال بصحَّتها وثبوتها أهل الصناعة

الحديثية قديماً، مثل الترمذي وأبي الحسين الآبري وأبي جعفر العقيلي وابن حبان البستي وأبي سليمان الخطابي والإمام البيهقي والقاضي عياض والقرطبي صاحب التفسير المشهور والحافظ الذهبي وشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم والحافظ عماد الدين ابن كثير وغيرهم، وحديثاً بعد القرن العاشر مثل الشيخ علي القاري والشيخ عبد الرؤوف المناوي والشيخ محمد بن إسماعيل الصنعاني والشيخ صديق حسن خان وغيرهم، وممن استقرأها وتتبعها وهو من المحدثين القاضي محمد بن علي الشوكاني مؤلف كتاب نيل الأوطار، قال في كتابه التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي والدجال والمسيح: « والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف المتواتر على ما هو أقل منها في جميع الاصطلاحات المقرَّرة في الأصول، وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة جداً لها حكم الرفع؛ إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك » انتهى.

ومن أوضح الأحاديث في ذلك الحديث الذي أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « ينزل عيسى بن مريم، فيقول أميرهم المهدي: تعال صل بنا، فيقول: لا، إنَّ بعضهم أمير بعض تكرمة الله لهذه الأمة »، قال ابن القيم بعد أن أورده في كتابه المنار المنيف: « وإسناده جيد »، وهو مبين لحديث جابر عند مسلم: « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة، قال: فينزل عيسى بن مريم ﷺ فيقول أميرهم: تعال صل بنا، فيقول: لا، إنَّ بعضكم على بعض أمراء تكرمة الله لهذه الأمة ».

٢١ ـ اقتداؤه بالحافظين العراقي والسخاوي في تصحيح حديث، وبالإمام ابن حبان والحافظ ابن حجر العسقلاني في تصحيح حديث آخر، وبيان أنَّ هذا المسلك هو الطريق الصواب، وأنَّه لو سلكه في بيان حكم أحاديث المهدي لسلم من العثار.

قال في صفحة ٨٣: « سألني غير واحد عن حديث: (إنَّ الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها) فيسألون هل هذا حديث؟ وهل هو صحيح أو غير صحيح؟ فأجبتهم بأنَّ هذا الحديث رواه أبو داود وصحَّحه الحافظ العراقي والعلامة السخاوي ».

وفي صفحة ٨٤ ذكر حديثاً ثم قال: « ومثله ما رواه الترمذي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: (مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خيراً أم آخره)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: (هذا الحديث حسن له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة)، قال: وصححه ابن حبان من حديث عمار » انتهى.

أقول: إنَّ المسلك الذي سلكه الشيخ ابن محمود في بيان حكم هذين الحديثين هو المسلك الأرشد والمنهج الأحمد؛ إذ عوَّل على حكم مَن هو أهل للحكم على الأحاديث، وتبع أهل الاختصاص في اختصاصهم، وكان ينبغي له أن يسير في هذا الاتجاه في معرفة درجة الأحاديث الواردة في المهدي أيضاً، وإذا اقتصرنا على معرفة حكم هؤلاء الحفاظ الأربعة على الأحاديث الواردة في المهدي نجد أنَّ السخاوي اعتبر أحاديث المهدي من قبيل الأحاديث المتواترة؛ إذ ذكر ذلك في جملة الأمثلة للأحاديث المتواترة، وذلك في كتابه فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ العراقي، ونجد أنَّه أيضاً ألَّف في أحاديث المهدي كتاباً سماه: ارتقاء الغرف، ذكره في كتابه المقاصد الحسنة في بيان كثير

من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وقال العجلوني في كشف الخفاء: « ورد ذكره أي المهدي في أحاديث أفردها بعض الحفاظ بالتأليف، منهم الحافظ السخاوي في كتاب ارتقاء الغرف » الخ.

أمَّا الحافظ العراقي فلم أقف له على كلام بشأن أحاديث المهدي، لكن ابنه وتلميذه الحافظ ولي الدين أبا زرعة العراقي قد جمع طرق أحاديث المهدي، ذكره في مؤلفاته ابن فهد في ذيله على تذكرة الحفاظ للذهبي.

وأمَّا الحافظ ابن حجر العسقلاني فقد نقل كلام أبي الحسين الآبري في تواتر أحاديث المهدي وسكت عليه، وذلك في فتح الباري وفي تهذيب التهذيب، كما ذكر جملة من أقوال أهل العلم في ثبوت خروج المهدي في آخر الزمان وذلك في كتابه فتح الباري.

وأمَّا أقدم هؤلاء الحفاظ وهو ابن حبان البستي فقد أورد في صحيحه مجموعة من أحاديث المهدي، وقد أورد الهيثمي في موارد الظمآن جملة منها، وقال الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري في شرح حديث: « لا يأتي عليكم زمان إلَّا والذي بعده شر منه »، قال: « واستدل ابن حبان في صحيحه بأنَّ حديث أنس ليس على عمومه بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً » انتهى.

وهؤلاء الأربعة وهم الإمام ابن حبان البستي والحافظ ابن العراقي والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ السخاوي يُعتبرون قطرة من بحر في عدد الأئمة الحفاظ الذين قالوا بثبوت خروج المهدي في آخر الزمان، استناداً إلى الأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك .

٢٢ ـ قدحه في حديث صحيح وعزوه إلى علي القاري في كتاب الموضوعات الكبير أنَّه قال عنه: حديث موضوع، مع أن الذي قاله عنه إنَّه ثابت.

قال في صفحة ٥١: « وهنا حديث كثيراً ما يحتج به المتعصبون للمهدي، وهو أن المهدي مع المؤمنين يتحصنون به من الدجَّال، وأن عيسى عليه السلام ينزل من منارة مسجد الشام، فيأتي فيقتل الدجال ويدخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فيقول المهدي: تقدم يا روح الله، فيقول: إنَّما هذه الصلاة أقيمت لك، فيتقدم المهدي ويقتدي به عيسى عليه السلام إشعاراً بأنه من جملة الأمة، ثم يصلي عيسى عليه السلام في سائر الأيام. قال علي بن محمد القاري في كتابه الموضوعات الكبير بأنه حديث موضوع » انتهى.

أقول: لم يقل الشيخ علي القاري عن هذا الحديث إنَّه موضوع كما قال الشيخ ابن محمود، بل الذي قاله فيه إنَّه ثابت، فقد نقل في كتابه الموضوعات الكبير صفحة ١٦٤ كلام ابن القيم في فضائل المسجد الأقصى وآخرها قول ابن القيم: « وصحَّ عنه ﷺ أن المؤمنين يتحصنون به من يأجوج ومأجوج »، ثم قال ابن القيم: « فهذا مجموع ما يَصح فيه من الأحاديث »، وعقب ذلك مباشرة قال الشيخ علي القاري: « قلت: وكذا ثبت أنَّ المهدي مع المؤمنين يتحصَّنون به من الدجال، وأنَّ عيسى عليه السلام ينزل من منارة مسجد الشام، فيأتي فيقتل الدجال ويدخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فيقول المهدي: تقدم يا روح الله، فيقول إنَّما هذه الصلاة أقيمت لك، فيتقدم المهدي ويقتدي به عيسى عليه السلام إشعاراً بأنَّه من جملة الأمة، ثم يصلي عيسى عليه السلام في سائر الأيام » انتهى كلام الشيخ علي القاري، وهو واضحٌ في إثبات ذلك، ولم يقل إنَّه موضوع كما عزاه إليه الشيخ ابن محمود، ونزول عيسى عليه الصلاة

والسلام عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، وقتله الدجال بباب لُدٍّ، وصلاته خلف إمام المسلمين في ذلك الزمان ثابت في صحيح مسلم وغيره، وكون ذلك الإمام الذي يصلي عيسى بن مريم خلفه يقال له المهدي ثابتٌ في مسند الحارث بن أبي أسامة.

٢٣ ـ عقده في رسالته فصلا أعجب به عنوانه (التحقيق المعتبر عن أحاديث المهدي المنتظر) وإيضاح خُلو فصله من التحقيق المعتبر، وذلك بمناقشة كلامه على أربعة أحاديث من التحقيق المزعوم.

عقد الشيخ ابن محمود في رسالته فصلاً بعنوان التحقيق المعتبر عن أحاديث المهدي المنتظر يقع في سبع ورقات، يشتمل على أحد عشر حديثاً، قال قبل كلامه عليها: « وسنتكلم على الأحاديث التي يزعمونها صحيحة، والتي رواها أبو داود والإمام أحمد والترمذي وابن ماجه، وكلُّها متعارضة ومختلفة ليست بصحيحة ولا متواترة، لا بمقتضى اللفظ ولا المعنى »، وقد أعجب الشيخ عبد الله بن محمود بكلامه في هذا الفصل فقد قال في صفحة ٨: « وقد عقدت في الرسالة فصلاً عنوانه: التحقيق المعتبر عن أحاديث المهدي المنتظر، شرحتُ فيه سائر الأحاديث التي رواها أبو داود والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد والحاكم بما لا مزيد عليه فليراجع ».

وقال في صفحة ٣٧: « أنَّهم لو رجعوا ـ يعني الذين يقولون بصحة الأحاديث الواردة في المهدي ـ إلى التحقيق المعتبر لأحاديث المهدي المنتظر من كتابنا هذا، وفكَّروا في الأحاديث التي يزعمونها صحيحة ومتواترة، وقابلوا بعضها ببعض لظهر لهم بطريق اليقين أنَّها ليست بصحيحة ولا صريحة ولا متواترة، لا باللفظ ولا بالمعنى ».

وتعليقي على هذا الفصل ما يلي:

أولاً: إنَّ مَن سَهُل عليه أن يحكم على كلِّ ما ورد في المهدي، سواء كان في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه ومسند الإمام أحمد أو في غيرها من دواوين السنة النبوية، مَن سَهُل عليه أن يحكم على كلِّ ذلك بأنَّه موضوع مصنوع مزوَّر مختلق مكذوب، حديث خرافة، بمثابة حديث ألف ليلة وليلة، كما أثبت بعض عباراته في ذلك في رقم ١٨، فإنَّه يصعب عليه أن يأتي بتحقيق معتبَر؛ لأنَّ التحقيق المعتبر يحتاج إلى التأنِّي والتثبت والاطلاع على المصادر المختلفة، ومعرفة ما قاله أهل العلم المعتَدِّ بهم، وأن لا يخرج ذلك التحقيق إلَّا بعد مدة طويلة، ومَن أراد أن يقف على التحقيق المعتبر بشأن المهدي المنتظر فيمكنه ذلك بالاطلاع على الرسالة التي أعدها الشيخ عبد العليم عبد العظيم الهندي، ونال بها درجة الماجستير من قسم الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز بمكة، والتي زادت صفحاتها على ستمائة صفحة وهي بعنوان (الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل)، وقد مكث في إعدادها عدة سنوات جَمع فيها ما ورد في الموضوع من الأحاديث والآثار، ودرس أسانيدها، وبيَّن ما قاله المحدثون عن أحوال رجالها، وما قاله أهل العلم في صحتها أو ضعفها، ونقل فيها الكثير من أقوال العلماء في تواترها وفي ثبوتها والاحتجاج بها، وتكلم فيها في موضوع المهدي من مختلف الجوانب، مما جعلها بحق فيما أعلم أفضل وأوسع مرجع يرجع إليه في هذه المسألة.

ثانياً: قوله: « وقد عقدت في الرسالة فصلا عنوانه: (التحقيق المعتبر عن أحاديث المهدي المنتظر) شرحت فيه سائر الأحاديث التي رواها أبو داود والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد والحاكم بما لا مزيد عليه فليراجع »، يُفهم من قوله هذا أنَّه تكلم على كلِّ الأحاديث التي لها تعلق بالمهدي مما رواه أبو

داود والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد والحاكم، وليس الأمر كذلك.

أمَّا الحاكم فلم يرد له ذكر إطلاقاً في ورقات الفصل السبع.

وأمَّا الترمذي فقد روى في جامعه في باب ما جاء في المهدي ثلاثة أحاديث، الأول والثاني عن ابن مسعود وأبي هريرة: « لو لم يبق من الدنيا إلَّا يوم ... » الحديث، وقد أورد الشيخ ابن محمود الحديث عند أبي داود فقال: « روى أبو داود في سننه عن أبي نعيم عن علي ﵁ عن النبي ﷺ قال: لو لم يبق من الدنيا إلَّا يوم واحد لبعث الله رجلاً منَّا يملأها عدلاً كما مُلئت جوراً. ورواه الإمام أحمد من طريق أبي نعيم ورواه الترمذي أيضاً » انتهى.

والملاحظ في هذا شيئان أحدهما: عزوه الحديث إلى الترمذي مع أنَّ الترمذي لم يسنده إلَّا عن ابن مسعود وأبي هريرة.

والثاني: أنَّ لفظ حديث علي عند أبي داود « لبعث الله رجلاً من أهل بيتي » وليس لفظ « رجلاً منا » كما نقل الشيخ ابن محمود، وهذا اللفظ « رجلاً منَّا » لفظ الحديث في مسند الإمام أحمد.

وأمَّا الحديث الثالث عند الترمذي فهو حديث أبي سعيد الخدري ﵁ مرفوعاً: « إنَّ في أمتي المهدي ... » الحديث لم يرد له ذكر في فصل التحقيق المعتبر في رسالة الشيخ ابن محمود.

وأمَّا ابن ماجه فقد روى في سننه سبعة أحاديث في باب خروج المهدي، ولم يذكر الشيخ ابن محمود في فصله ثلاثة من هذه الأحاديث السبعة، وهي حديث أبي سعيد الخدري: « يكون في أمتي المهدي ... » الحديث، وحديث ثوبان: « يقتتل عند كنزكم ... » الحديث، وحديث أنس: « نحن ولد عبد المطلب ... » الحديث.

وأمَّا الإمام أحمد فقد عزا إليه الشيخ ابن محمود في الفصل الذي عقده ثلاثة أحاديث، مع أنَّ مسند الإمام أحمد فيه أحاديث كثيرة في المهدي غير هذه الثلاثة.

ثالثاً: أنَّ كلامه على الأحاديث التي أوردها لبيان ضعفها وبطلانها كما يريد لا يتَّسِم بسِمَة التحقيق الذي يصلح أن يكون معتبراً، وسأكتفي بإيضاح هذا بأمثلة من كلامه على بعض هذه الأحاديث.

المثال الأول: قال في ص ٤٨: « روى الإمام أحمد: حدثنا أبو نعيم، حدثنا ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: (المهدي منَّا أهل البيت يصلحه الله في ليلة)، وقد رأيت من ينتقد هذا الحديث قائلاً: والعجيب أن يكون المهدي بعيداً عن التوفيق والفهم والرشد، ثم يهبط عليه الصلاح في ليلة؛ ليكون في صبيحتها داعية هداية ومنقذ أمة، ورواه ابن ماجه عن عثمان بن أبي شيبة، وقال: ياسين العجلي ضعيف، فهذا من جملة الأحاديث التي فيها التصريح باسم المهدي لكنها ليست بصحيحة كما أشار ابن ماجه إلى تضعيفه، ومن الأمر العجيب في هذا الحديث كون المهدي بعيداً عن الهداية والتوفيق والرشد، ثم يهبط عليه الصلاح في ليلة، فيكون في صبيحتها هادياً مهدياً ومنقذ أمة من جورها وفجورها ».

أقول: بنى الشيخ ابن محمود إنكاره لهذا الحديث على أمرين:

أحدهما: أن ابن ماجه قال: « ياسين العجلي ضعيف ».

الثاني: استنكار معناه وهو كون المهدي يصلحه الله في ليلة.

ويُجاب عن ذلك: بأنَّ ابن ماجه لم يضعِّف ياسين العجلي في كتابه السنن عندما أورد هذا الحديث عنه، وليس من عادته في سننه أن يشير إلى أحوال

الرجال، وإنما طبعة سنن ابن ماجه المشتملة على ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي اشتملت أحياناً على إيراد كلام البوصيري في زوائد ابن ماجه عقب إيراد الحديث، وهو من عمل الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، ثم إنَّ الذين ترجموا لياسين العجلي مثل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب والحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال لم يذكروا في ترجمته أنَّ ابن ماجه ضعفه، ولعلَّ الشيخ ابن محمود لم يسبق إلى نسبة تضعيف ياسين العجلي إلى ابن ماجه، وحاصل ما قاله أهل العلم في تعديل ياسين العجلي أنَّ عباس الدوري قال: سمعت يحيى بن معين قال: « ليس به بأس »، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: « صالح »، وقال أبو زرعة: « لا بأس به »، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، ولم يزد ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في بيان حاله على قول ابن معين وأبي زرعة أنَّه لا بأس به، وقال عنه الحافظ في التقريب: « لا بأس به ».

أمَّا ما قيل فيه من الجرح، فقد قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: « وقال البخاري فيه نظر، ولا أعلم له حديثاً غير هذا يعني هذا الحديث » انتهى.

ولم يترجم البخاري لياسين في كتابه الضعفاء الصغير، ترجم له في التاريخ الكبير ترجمة لم يزد فيها على قوله: « ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، روى عنه أبو نعيم والعكلي، يُعد في الكوفيين »، وقد أورد البخاري الحديث في ترجمة إبراهيم بن محمد بن الحنفية بإسناد الإمام أحمد، وقال: « في إسناده نظر ».

وقال الذهبي في الكاشف: « ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، وعنه وكيع وأبو نعيم: ضُعِّف ».

وحاصل ماقيل في جرحه أنَّ البخاري قال فيه: « فيه نظر » كما نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، غير أنَّ البخاري لم يورده في كتابه الضعفاء الصغير، ولم يذكر هذا القدح في ترجمته في التاريخ الكبير، وإنما قال: « في إسناده نظر » يعني الحديث، فيحتمل أن يكون ذلك النظر الذي في إسناد الحديث لكون ياسين العجلي ليس له إلَّا هذا الحديث،وهو غير مؤثر، ويحتمل غير ذلك مما لا يؤثر، ويوضح عدم تأثير هذه الكلمة في قبول حديث ياسين العجلي أنَّ الحافظ ابن حجر في ترجمته في تهذيب التهذيب أشار إلى ثبوت حديثه هذا فقال: « ووقع في سنن ابن ماجه غير منسوب، فظنَّه بعضُ الحفاظ المتأخرين ياسين بن معاذ الزيات، فضعَّف الحديث به فلم يصنع شيئاً » انتهى.

أمَّا قول الذهبي في الكاشف: « ضُعِّف » فلعله إشارة إلى ما نقل عن البخاري بشأن ياسين وذلك غير مؤثر، وقد رمز السيوطي في الجامع الصغير لحسن هذا الحديث، وهذا الحديث واحد من أحاديث كثيرة دالة على ثبوت خروج المهدي في آخر الزمان.

أمَّا القدح في هذا الحديث من جهة استنكار معناه، فإنَّ الشيخ ابن محمود تبع في ذلك محمد أبا عبية، فإنَّه هو الذي قال هذا الكلام في تعليقه على النهاية لابن كثير، وقلَّده فيه ابن محمود، ولا شكَّ أنَّ العقل السليم يتفق مع النقل الصحيح، وأيُّ غرابة في معناه حتى يتعجبَا منه تعجبَ المنكر لمقتضاه، فالله على كلِّ شيء قدير، وهو فعَّال لما يريد، ومن يَهده الله فهو المهتدي، ومن يُضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، ومن أوضح الأمثلة في ذلك ما حصَل لمن هو أفضل من المهدي ومن سائر الأمَّة سوى أبي بكر رضي الله عنه، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد كان مِن أشدِّ الناس على المسلمين، ثمَّ تحوَّل بقدرة الله وتوفيقه فصارت شدَّته على أعداء الإسلام والمسلمين، وأصبح ذلك الرجل العظيم

الذي إذا سلك فجّاً سلك الشيطان فجّاً غيرَه، كما أخبر بذلك الصادق المصدوق ﷺ.

بعد هذا أقول: أيُّ تحقيق معتبَر قام به الشيخ ابن محمود في الكلام على هذا الحديث؟ أهو إضافة كلام إلى ابن ماجه لم يسبق في إضافته إليه؟ أو هو التقليد للكاتب أبي عبية في إنكار معناه؟

المثال الثاني: قال في صفحة ٤٩: « روى أبو داود عن هارون بن المغيرة، حدثنا ابن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن أبي إسحاق قال: (نظر علي إلى ابنه فقال: إنَّ ابني هذا سيد كما سماه رسول الله ﷺ، وسيخرج من صلبه رجل يُسمى باسم نبيِّكم يشبهه في الخلق، ولا يشبهه في الخلق ثم ذكر قصة، يَملأ الأرض عدلاً)، وهذا يُعد من كلام علي رضي الله عنه وليس بحديث عن رسول الله ﷺ، فسقط الاحتجاج به، ومن المحتمل أن يكون مكذوباً على علي به ».

هذه هي الصيغة التي أوردها الشيخ ابن محمود في نقله الحديث من سنن أبي داود، وهذا هو ما بنى عليه الشيخ ابن محمود تضعيف الحديث، أمَّا الصيغة في سنن أبي داود فهي: عن أبي إسحاق قال: قال علي رضي الله عنه ونظر إلى ابنه الحسن فقال: « إنَّ ابني هذا سيد كما سماه النبي ﷺ ... » الحديث، وأما الحديث فهو بهذا الإسناد ضعيف، وليس السبب في ضعفه ما قاله الشيخ ابن محمود من أنَّه يُعدُّ من كلام علي رضي الله عنه وليس بحديث فسقط الاحتجاج به؛ لأنَّ القول الذي يقوله الصحابي ينقسم إلى قسمين: ما للرأي فيه مجال وما ليس له فيه مجال، فالذي للرأي فيه مجال يكون من قول الصحابي ولا يُعدُّ حديثاً، أمَّا الذي لا مجال للرأي فيه مثل هذا الحديث، فإنَّه يُعدُّ حديثاً وله حكم الرفع، وهو الذي يطلق عليه المحدثون المرفوع حكماً لا تصريحاً، وقد أوضح ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه شرح نخبة الفكر فقال: « ومثال المرفوع من القول حكماً لا

تصريحاً أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، وإنما كان له حكم المرفوع؛ لأنَّ إخباره بذلك يقتضي مخبراً له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا للقائل به، ولا موقف للصحابة إلَّا النبي ﷺ، أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة، فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني، وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال: قال رسول الله ﷺ، فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه أو عنه بواسطة » انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وقال الشوكاني في كتابه التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي والدجال والمسيح بعد أن ذكر الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ وأنَّها بلغت حد التواتر، قال: « وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة جدّاً لها حكم الرفع؛ إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك » انتهى.

وبهذا يتضح أنَّ كلام الشيخ ابن محمود في تضعيف هذا الحديث ليس من التحقيق المعتبر، والتحقيق المعتبر هو ما قاله المحدثون في إسناده وهو أنَّ فيه انقطاعاً في أعلاه وفي أسفله، أمَّا الانقطاع الذي في أعلاه فأبو إسحاق السبيعي قيل إنَّه لم يسمع من علي رضي الله عنه وإنما رآه رؤية، وذلك أنَّه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه، والانقطاع الذي في أسفله هو أنَّ أبا داود لم يسم شيخه فيه وإنما قال: حُدثت عن هارون بن المغيرة، وقد قال المنذري في اختصار سنن أبي داود عقب هذا الحديث: « هذا منقطع أبو إسحاق السبيعي رأى علياً رضي الله عنه رؤية، وقال فيه أبو داود: حُدِّثت عن هارون بن المغيرة ».

المثال الثالث: قال في صفحة ٤٩: « روى أبو داود في سننه من حديث

سفيان الثوري بسنده عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: (لو لم يبق من الدنيا إلَّا يوم لطوَّل الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً من أمتي أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً)، ورواه أحمد والترمذي وقال: حسن صحيح.

والجواب: أنَّ علماء الحديث قد تحاشوا عن كثير من أحاديث أهل البيت كهذه الأحاديث وأمثالها، لكون الغلاة قد أكثروا من الأحاديث المكذوبة عليهم، وفي صحيح البخاري عن أبي جُحيفة قلت لعلي رضي الله عنه: (هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلَّا فهماً يعطيه الله رجلاً وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر)، وفي رواية: (والمؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم)، ولم يذكر شيئاً من هذه الأحاديث التي هي من عالم الغيب، ولهذا تحاشى البخاري ومسلم عن إدخال شيء من أحاديث المهدي في صحيحيهما؛ لكون الغالب عليها الضعف والوضع، وأصح ما ورد في ذلك هو قول النبي ﷺ: (إنَّ ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين)، وقد وقع ما أخبر به حيث تنازل الحسن عن المطالبة بالملك لمعاوية بن أبي سفيان فأطفأ الله به نار الحرب بين الصحابة، وسموا ذلك العام بعام الجماعة » انتهى.

هذا هو التحقيق المعتبر الذي أتى به الشيخ ابن محمود لإبطال هذا الحديث، **وتعليقي على هذا التحقيق ما يلي:**

أولاً: لم يتطرَّق الشيخ ابن محمود هنا لإبداء علة محددة لتضعيف هذا الحديث، وإنَّما لكون شأنه تضعيف الأحاديث بالجملة أتى بما يشمله ويشمل

غيره، فقال: « والجواب أنَّ علماء الحديث قد تحاشوا عن كثير من أحاديث أهل البيت كهذه الأحاديث وأمثالها لكون الغلاة قد أكثروا من الأحاديث المكذوبة عليهم »، ومن جهة أخرى فالحديث قد خرَّجه فيمن خرَّجه أبو داود والترمذي والإمام أحمد كما أشار إليه الشيخ ابن محمود هنا، فكيف يتفق ذلك مع قوله: « أن علماء الحديث قد تحاشوا » الخ، وهؤلاء الأئمة الثلاثة من علماء الحديث.

ثانياً: ما أشار إليه من سؤال أبي جحيفة علياً ﷺ وإجابة علي أبا جحيفة بجواب ليس منه هذه الأحاديث التي هي من عالم الغيب، جوابه أنَّ عدم ذكر أحاديث المهدي التي هي إخبار عن شيء مستقبل في إجابة علي على سؤال أبي جحيفة لا يدل على بطلانها؛ لأنَّ العبرة في ثبوت أي حديث أن يصحَّ إسناده، وهذا الحديث واحد من أحاديث كثيرة صحَّت عن رسول الله ﷺ في خروج المهدي في آخر الزمان، هذا من جهة ومن جهة أخرى فعلي ﷺ أحد الصحابة الذين رووا هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وحديثه هو المثال الرابع الآتي بعد هذا.

ثالثاً: قوله: « ولهذا تحاشى البخاري ومسلم عن إدخال شيء من أحاديث المهدي في صحيحيهما لكون الغالب عليها الضعف والوضع »، جوابه: أنَّ عدم إخراج الحديث في الصحيحين ليس دليلاً على ضعفه، وقد أوضحت ذلك في رقم (٥)، وهذا أحد المواضع التي يكرر فيها الشيخ ابن محمود مثل هذا الكلام.

رابعاً: المتبادر من سياق حديث أبي جحيفة في كلام الشيخ ابن محمود أن قوله: (وفي رواية: والمؤمنون تتكافأ دماؤهم ... » الحديث في صحيح

البخاري، وليس الأمر كذلك فهذه الرواية عند الإمام أحمد والنسائي وأبي داود من حديث علي رضي الله عنه.

خامساً: حديث ابن مسعود رضي الله عنه هذا قال فيه الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وسكت عليه أبو داود والمنذري، وكذا ابن القيم في تهذيب السنن، وقد أشار إلى صحته ابن القيم في المنار المنيف، وصححه ابن تيمية في كتابه منهاج السنة.

المثال الرابع: قال في ص ٤٢: «وروى أبو داود في سننه عن طريق أبي نعيم عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لو لم يبق من الدنيا إلَّا يوم واحد لبعث الله رجلاً منا يملأها عدلاً كما ملئت جوراً)، ورواه الإمام أحمد عن طريق أبي نعيم ورواه الترمذي أيضاً.

والجواب أنَّ هذا الحديث هو من جملة الأحاديث التي يزعمونها صحيحة وهي ليست بصريحة في الدلالة على المعنى الذي ذكروه، إذ ليس فيها ذكر للمهدي، وعلى فرض صحته فإنَّه لا مانع مِن جعل هذا الرجل الذي يملأ الأرض عدلاً من جملة المسلمين الذين مضوا وانقرضوا واستقام عليهم أمر الدنيا والدين وجماعة المسلمين، فقوله: (منا)، يحتمل أن يكون من أهل ديننا وأمتنا، على أن وجود رجل يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً يحتمل أن يكون من المحال، فقد خلق الله الدنيا وخلق فيها المسلم والكافر والبر والفاجر كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢﴾ ﴾ لكون الدنيا دار ابتلاء وامتحان، والمصارعة لا تزال قائمة بين الحق والباطل، وبين المسلمين والكفار، وفي صحيح مسلم أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما أنتم في الأمم المكذبة للرسل إلَّا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود) ... وفي الصحيحين أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يقول الله: يا آدم ابعث بعث

النار فيقول: يا رب وما بعث النار؟ فيقول: من كلِّ ألف تسعمائة وتسعة وتسعون في النار وواحد في الجنة)، وعلى كل حال فإنَّه ليس في الحديث التصريح باسم المهدي ولا زمانه ومكانه، ولا الإيمان به ولا يمتنع كونه من جملة الخلفاء السابقين الذين استقام بهم الدين وبسطوا العدل في مشارق الأرض ومغاربها بين المسلمين وبين من يعيش معهم من المخالفين لهم في الدين ... وهذا الحديث هو من جملة الأحاديث التي يزعمونها صحيحة وليست بصريحة » انتهى.

هذا هو التحقيق المعتبر الذي توصَّل إليه الشيخ ابن محمود لردِّ هذا الحديث !! وواضح أنَّه لم يتطرَّق إلى إبداء علة في الإسناد لرده، وإنَّما درج في رده كما درج في ردِّ غيره من الأحاديث على النهج الذي اتبعه بعض كتاب القرن الرابع عشر وهو الاعتماد على الشبه العقلية في رد النصوص الشرعية، ويجاب عن هذا التحقيق الذي جزم الشيخ ابن محمود بأنه معتبر بما أرجو أن يكون تحقيقاً معتبراً وذلك فيما يلي:

أولاً: قوله: « إنَّ هذا الحديث هو من جملة الأحاديث التي يزعمونها صحيحة وهي ليست صريحة في الدلالة على المعنى الذي ذكروه إذ ليس فيها ذكر للمهدي ».

جوابه: أنَّ المحدثين عندما يصحِّحون الأحاديث أو يضعفونها يبنون أحكامهم على منهج علمي دقيق، لم تحظ به أيُّ أمة من الأمم السابقة، ولا يظفر به أحد ليس من أهل الحديث، إلَّا إذا سلك المسلك الذي سلكوه ومشى على النهج الذي رسموه، وهو الاعتماد على الإسناد ومعرفة أحوال رجاله واتصاله وانقطاعه وغير ذلك، وهذا الحديث بهذا الإسناد ثابت عن رسول الله ﷺ، وإسناده على شرط البخاري وقد سكت عنه أبو داود والمنذري، وقال فيه

صاحب عون المعبود شرح سنن أبي داود: « الحديث سنده حسن قوي »، وقد روى هذا الحديث جماعة من الصحابة عن رسول الله ﷺ منهم ابن مسعود وأبو هريرة وأم سلمة وأبو سعيد الخدري رضي الله عن الجميع، وقد تقدم حديث ابن مسعود رضي الله عنه في المثال الثالث، وهذا الحديث بطرقه المتعددة عن الصحابة رضي الله عنهم يدلُّ على أنَّه يلي أمر المسلمين في آخر الزمان رجلٌ من أهل بيت النبوة يُسمى محمد بن عبد الله، وهو وإن لم يصرح فيه بوصف المهدي متفق مع النصوص الأخرى المصرحة بهذا الوصف، وعلى ذلك درج أهل الحديث حيث أوردوا مثل هذا مما لم يصرح فيه بوصف المهدي وما صرح فيه بهذا الوصف في باب خروج المهدي، كما فعل أبو داود والترمذي وغيرهما.

ثانياً: قوله: « وعلى فرض صحته فإنَّه لا مانع من جعل هذا الرجل من جملة المسلمين الذين مضوا وانقرضوا واستقام عليهم أمر الدنيا والدين وجماعة المسلمين، فقوله: (منا) يحتمل أن يكون من أهل ديننا وملتنا ».

جوابه: أن الحديث صحيح واقعاً لا فرضاً، ولا يصلح حمله على أحد مضى؛ لأنَّ علماء الحديث حملوه على المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، ويدل لكون المقصود ذلك الذي يكون في آخر الزمان الحديث نفسه وذلك في قوله: « لو لم يبق من الدنيا إلَّا يوم واحد »، وفي حديث ابن مسعود: « لطول الله ذلك اليوم ... »، وهو واضح في أنَّ ذلك مراد به المهدي الذي يكون في آخر الزمان، ولا يصلح حمله على أحد قبله، أما لفظ « رجلاً منا » التي تأولها الشيخ ابن محمود رجلاً من أهل ديننا وملتنا، فهو ليس لفظ أبي داود كما يوهم ذلك إيراد الشيخ ابن محمود الحديث عنه، وإنما هو لفظ حديث علي في مسند الإمام أحمد، ولفظ الحديث عند أبي داود « رجلاً من أهل بيتي »، وهو موضح المراد من لفظ الحديث في مسند الإمام أحمد.

ثالثاً: قوله: « على أنَّ وجود رجل يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً يحتمل أن يكون من المحال، فقد خلق الله الدنيا وخلق فيها المسلم والكافر، والبر والفاجر، كما قال الله تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٢** ﴾ لكون الدنيا دار ابتلاء وامتحان، والمصارعة لا تزال بين الحق والباطل وبين المسلمين والكفار ».

جوابه: أنَّ الله على كلِّ شيء قدير، ولا يستحيل على قدرة الله شيء، هذا أوَّلاً.

وثانياً: أنَّه لا يلزم من قوله « يملأها عدلاً » انقراض الشر، فالشرُّ موجود في زمن المهدي، والصراعُ بين الحق والباطل قائم في زمانه، وأعظم فتنة في الحياة الدنيا هي فتنة الدجال، وخروجه على الناس يكون في ذلك الزمان، يوضح ذلك أنَّ قوله: « كما ملئت جوراً » لا يدلُّ على انقراض الخير، وإنَّما سنة الله في خلقه أن يكون الصراع بين الحق والباطل في هذه الحياة الدنيا، ففي بعض الأزمان يقوى جانب الخير على جانب الشر، وأحياناً يقوى جانب الشر، ولا تخلو الأرض من أهل الخير إلَّا في الذين تقوم عليهم الساعة، وفي زمان المهدي يكون جانب الحق قويّاً والخير منتشراً كما هو الشأن في صدر الإسلام، وسبق في رقم ٢١ أنَّ ابن حبان كما نقله عنه الحافظ في فتح الباري استدلَّ بأنَّ حديث أنس ﷺ مرفوعاً: « لا يأتي عليكم زمان إلَّا والذي بعده شر منه » ليس على عمومه بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً.

رابعاً: قوله: « وعلى كل حال فإنه ليس في الحديث التصريح باسم المهدي ولا زمانه ولا مكانه ولا الإيمان به ».

جوابه: أنَّ هذا الحديث وغيره من الأحاديث في معناه هي في المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، كما عليه علماء الحديث كما مر بيانه في الفقرة الأولى من الكلام على هذا الحديث، وأما زمانه فقد أوضحت الأحاديث أنَّه يكون في زمن عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام وزمن الدجال، وأمَّا مكانه فإنَّه يكون عند نزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من السماء في أرض الشام في بيت المقدس كما ورد في بعض الأحاديث؛ إذ يصلي خلف المهدي ثم يخرج لقتل الدجال، وأمَّا الإيمان به فمذهب أهل السنة والجماعة التصديق بما صحَّ من الأحاديث عن رسول الله ﷺ، ومن ذلك خروج المهدي والدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء وغير ذلك .

خامساً: قوله: « ولا يمتنع كونه من جملة الخلفاء السابقين الذين استقام بهم الدين وبسطوا العدل في مشارق الأرض ومغاربها بين المسلمين وبين من يعيش معهم من المخالفين لهم في الدين ».

جوابه: أن يقال: وما المانع أن يكون المقصود به المهدي الذي يخرج في آخر الزمان الذي هو قول العلماء المحدثين أوعية السنة وجهابذة الأمة، وهو الذي يقتضيه لفظ الحديث في قوله: « لو لم يبق من الدنيا إلَّا يوم واحد ... »، ثم إنَّ الشيخ ابن محمود قال في أول الكلام على هذا الحديث: « على أن وجود رجل يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً يحتمل أن يكون من المحال »، ثم في آخر الكلام على الحديث قال: « ولا يمتنع كونه من جملة الخلفاء السابقين الذين استقام بهم الدين وبسطوا العدل في مشارق الأرض ومغاربها بين المسلمين وبين من يعيش معهم من المخالفين لهم في الدين »، فالشيء الذي كان في أول الكلام على الحديث يحتمل أن يكون من المحال، أصبح مثله في الكلام على

آخر الحديث من الممكن، وهكذا شأن الكلام المفتقر إلى التحقيق ينقض آخره أوله.

هذه أمثلة من كلامه على أربعة أحاديث، وهي مقياس ونموذج لكلامه على بقية الأحاديث التي أوردها في فصل التحقيق المعتبر البالغ عددها جميعاً أحد عشر، عقَّبت كلامه بما يوضح بأنَّه كلام يفتقر إلى التحقيق المعتبر، وأدهى من ذلك وأَمَرُّ اغتباطه بهذا التحقيق وقوله إنَّه تكلم على الأحاديث بما لا مزيد عليه والله المستعان، وإن تعجب فعجب قوله: « أنهم ـ يعني الذين يقولون بصحة الأحاديث في خروج المهدي ـ لو رجعوا إلى التحقيق المعتبر لأحاديث المهدي المنتظر من كتابنا هذا، وفكروا في الأحاديث التي يزعمونها صحيحة ومتواترة، وقابلوا بعضها ببعض لظهر لهم بطريق اليقين أنَّها ليست بصحيحة ولا صريحة ولا متواترة لا باللفظ ولا بالمعنى »، فإنَّ مما لا شك فيه أن الشيخ ابن محمود يعتبر هذه الإحالة هنا إحالة على مليء، وكذلك الإحالة في قوله في صفحة ٨: « وقد عقدت في الرسالة فصلاً عنوانه التحقيق المعتبر عن أحاديث المهدي المنتظر، شرحت فيه سائر الأحاديث التي رواها أبو داود والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد والحاكم بما لا مزيد عليه فليراجع »، لكن الواقع أنَّ أي طالب علم له إلمام قليل في معرفة الحديث الشريف يرجع إلى هذا الفصل يجد النتيجة بالعكس، كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً.

فأنا أحد طلاب العلم الصغار قصير الباع قليل الاطلاع لما رجعت إلى ذلك الفصل أسفت كثيراً، وأشفقت على فضيلة الشيخ ابن محمود ـ حفظه الله ـ إذ زجَّ بنفسه في لجج لا يجيد السباحة فيها، وتذكرت قول الشيخ أحمد شاكر في

ابن خلدون إذ قال: « أمَّا ابن خلدون فقد قفا ما ليس له به علم، واقتحم قحماً لم يكن من رجالها، وتهافت في الفصل الذي عقده في مقدمته للمهدي تهافتاً عجيباً، وغلط أغلاطاً واضحة »، وإذا كان هذا رأي طالب العلم الصغير، فما الشأن في العلماء الكبار في الحاضر والمستقبل عندما يقفون على هذه الرسالة والفصل الذي اشتملت عليه؟!

٢٤ ـ زعمه أنَّ أحاديث المهدي من جملة الأحاديث الموضوعة التي قام ببيان بطلانها المحققون من علماء المسلمين، والرد عليه.

قال في صفحة ٦٩: « ونحن في كلامنا على السنة إنما نتكلم على الأحاديث الصحيحة الصريحة، التي قام جهابذة النقاد العلماء على تمحيصها وتصحيحها حتى جعلوها عمدة في العقائد والأحكام وأمور الحلال والحرام، وإلاَّ فإنَّه من المعلوم أنَّ الوضاعين الكذابين قد أدخلوا كثيراً من الأحاديث المكذوبة في عقائد المسلمين وأحكامهم، حتى صار لها الأثر السيئ في العقائد والأعمال، لكن المحققين من علماء المسلمين قد قاموا بتحقيقها وبيَّنوا بطلانها وأسقطوها عن درجة الاعتبار، وحذَّروا الأمة منها، من ذلك أحاديث المهدي المنتظر، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ونحو ذلك مما يقولون ».

والجواب أن نقول: أفلح إن صدق في قوله: « ونحن في كلامنا على السنة إنما نتكلم على الأحاديث الصحيحة التي قام جهابذة النقاد العلماء على تمحيصها وتصحيحها، حتى جعلوها عمدة في العقائد والأحكام وأمور الحلال والحرام »، فإنَّ الجهابذة النقاد من العلماء مثل العقيلي والبيهقي والخطابي والقرطبي والذهبي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والسخاوي وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين قالوا بصحة كثير من الأحاديث الواردة في

المهدي، ومنهم من قال بأنَّها متواترة، وهم أهل الخبرة في الحديث والاختصاص فيه، وإليهم المرجع في معرفة صحيحه وضعيفه.

أمَّا ما ذكره من أنَّ الوضاعين الكذابين قاموا بوضع الأحاديث، وأنَّ المحققين من العلماء قاموا بتحقيقها وبيَّنوا بطلانها وأسقطوها عن درجة الاعتبار، وحذروا الأمة منها فهو كلام حق، لكن تمثيله لهذه الأحاديث الموضوعة بأحاديث المهدي منكر من القول؛ لأنَّ الجهابذة النقاد الذين يعتمد على حكمهم لم يقل أحدٌ منهم إنَّها ضعيفة كلُّها فضلاً عن القول بأنَّها موضوعة، والذي اشتهر عنه في القرون الماضية محاولة تضعيف أحاديث المهدي وهو ليس من أهل الاختصاص ابن خلدون، ومع ذلك اعترف بسلامة بعضها من النقد كما سبق إيضاح ذلك في رقم ١٠.

وبناء على هذا فما زعمه ابن محمود من أنَّ أحاديث المهدي من الأحاديث الموضوعة التي قام المحققون من العلماء بتحقيقها وبيَّنوا بطلانها وأسقطوها عن درجة الاعتبار، وحذروا الأمة منها، هو زعم باطل وكلام ساقط عن درجة الاعتبار، ولا يستطيع أن يسمي واحداً من العلماء المحققين المعتدِّ بهم قال بأنَّ أحاديث المهدي موضوعة، مبيِّناً المصدر الذي استند إليه في ذلك، أمَّا مجرَّد الزعم الخاطئ العاري عن الصحة الخالي من الصدق، فقد نسب إلى الإمامين الجليلين الدارقطني والذهبي أنهما يعتبران أحاديث المهدي مما لا يجوز النظر فيه، وهما بريئان من هذه الفرية براءة الشمس من اللمس، وبراءة الذئب من دم يوسف عليه الصلاة والسلام، وسبق أن أوضحت هذا في رقم (١٩).

٢٥ ـ تسليته نفسه بأنه مسبوق إلى التكذيب بأحاديث المهدي، والجواب عن ذلك.

وقال في صفحة ٧٠: « ولست أنا أول من قال ببطلان دعوى المهدي وكونه لا حقيقة لها، فقد سبقني من قال بذلك من العلماء المحققين مثل الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع، والشيخ محمد رشيد رضا ».

وقال في صفحة ٦: « إنَّنا لسنا بأول مَن كذب بهذه الأحاديث ـ يعني الأحاديث الواردة في المهدي ـ فقد أنكرها بعض العلماء قبلنا، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في المنهاج بعد ذكره لأحاديث المهدي: (إنَّ هذه الأحاديث في المهدي قد غلط فيها طوائف من العلماء، فطائفة أنكروها)، مما يدل على أنَّها موضع خلاف من قديم بين العلماء، كما هو الواقع من اختلاف العلماء في هذا الزمان ».

ويجاب على ذلك بما يلي:

أولاً: أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية قال في منهاج السنة: « وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف، طائفة أنكروها واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي ﷺ قال: (لا مهدي إلَّا عيسى بن مريم)، وهذا الحديث ضعيف، وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه وليس مما يُعتمد عليه »، هذا ما قاله شيخ الإسلام عن هذه الطائفة التي أنكرت هذه الأحاديث، فإنَّها قد عوَّلت على حديث ضعيف لا يعول عليه، ولم يسم شيخ الإسلام سوى أبي محمد بن الوليد البغدادي، وقد بحثت عن هذا الرجل فلم أقف له على ترجمة، أمَّا الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع فلم يضعِّف الأحاديث الواردة في المهدي، بل قال بتصحيح بعض هذه الأحاديث، وقد بين ذلك في رسالة سماها (تحقيق

النظر بأخبار الإمام المنتظر)، وقد نقلت جملاً من كلامه في ذلك في رقم (١٣)، وأمَّا الشيخ محمد رشيد رضا فقد أوضحت في رقم (١٥) أنَّه سقط وتردى في إنكار رفع عيسى عليه الصلاة والسلام حيّاً ونزوله من السماء، وأنَّه ليس بمستغرب عليه أن يسقط ويتردى في إنكار خروج المهدي في آخر الزمان، ومن كانت هذه حاله لا يحصل من قلده في سقوطه وترديه إلَّا الإضرار بنفسه.

ثانياً: أنَّه قد عرف عن الشيخ ابن محمود أنَّه عندما يشذ في مسألة يشعر بالوحشة، فيسلي نفسه بمثل هذه العبارات فيقول: لست أنا أول من قال بكذا، بل سبقني إليه فلان وفلان، فقد ألَّف رسالة قبل ربع قرن من الزمان تخبَّط فيها في بعض مسائل الحج، وقد ردَّ عليه سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية في زمانه رحمه الله تعالى في رسالة سماها: (تحذير الناسك مما أحدثه ابن محمود في المناسك) طبعت في عام (١٣٧٦هـ) قال رحمه الله في صفحة ٥٠: «وقد أحسَّ هذا الرجل ـ يعني الشيخ ابن محمود ـ أنَّه وقع في أسوء ورطة فقال: (وبالتأمل لما قلناه يعلم أنَّ كلامنا ليس بأول مطر أصاب أرض الفلاة، ولا هو أول أذان أقيمت له الصلاة)، فوجد وحشة الوحدة وظلمة فَقْدِ الحجة فسلَّى نفسه بذكر مَن تصور أنَّ قولهم بمثل مقاله ينفي الوحدة، ولعمري ماله في هذا الطريق من رفيق، وهؤلاء الذين اعتمدهم في مسلكه لم يشاركوه في سوء صنيعه ومهلكه، فهم إن صح النقل عنهم إنما هو القول بالجواز، لا الرد على العلماء ولا السعي في أن يجمعوا على خلاف السنة والخروج عن طريق أهل الجنة جميع الورى، ولم يرموا واحداً من الأمة بالجمود والتقيد بدين الآباء والجدود فضلاً عن أن يرموا بذلك كافة العلماء، وحينئذ تكون مقالته أول مطر سوء أصاب أرض الفلاة، وأول بوق أذان برفض السنة أصغى إليه الجفاة، فوالله ما دعا قبله إلى هذه المقالة من إنسان، ولا جلب بخيله

وبرجله في زلزلة مناسك الحج ذو إيمان »، هذا ما قاله سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله في الشيخ ابن محمود وفقه الله قبل خمسة وعشرين عاماً.

وإذا تأمل القارئ قوله رحمه الله: « وحينئذ تكون مقالته أول مطر سوء أصاب أرض الفلاة وأول بوق أذان برفض السنة أصغى إليه الجفاة » يتبين له بوضوح صدق فراسة هذا الرجل العظيم عليه من الله الرحمة والمغفرة، فإنَّ الشيخ ابن محمود قد أَلَّف بعد ذلك عدة رسائل حاد في بعضها عن الصواب، من ذلك رسالته التي أسماها: (الإيمان بالقضاء والقدر على طريقة أهل السنة والأثر)، ورسالته التي أسماها (إتحاف الأحفياء برسالة الأنبياء) فقد تخبط في هاتين الرسالتين، وقد ردَّ عليه في أخطائه فيهما الشيخ حمود بن عبد الله التويجري ـ وفقه الله ـ في رسالة سماها: (فتح المعبود في الرد على ابن محمود) تقع في مائة وسبع وثمانين صفحة، وقد قامت بطباعتها لتوزيعها رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ومن ذلك رسالته التي أسماها (الدلائل العقلية والنقلية في تفضيل الصدقة عن الميت على الضحية وهل الضحية عن الميت شرعية أو غير شرعية)، وقد رد عليه في أخطائه في هذه الرسالة سماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء في رسالة سماها (غاية المقصود في التنبيه على أوهام ابن محمود) تقع في مائة واثنتي عشرة صفحة، كما رد عليه في أخطائه في هذه الرسالة الشيخ علي بن عبد الله الحواس في كتابه سماه (كتاب الحجج القوية والأدلة القطعية في الرد على من قال إن الأضحية عن الميت غير شرعية) يقع في مائتين وخمس وثمانين صفحة، ومن ذلك رسالته التي أسماها: (فصل الخطاب في إباحة ذبائح أهل الكتاب)، له فيها أخطاء منها إباحة ذبائح المشركين، ورسالة له تقع في أربع ورقات سماها: (جواز الإحرام من جدة لركاب الطائرات والسفن البحرية)،

وقد رد عليه في هاتين الرسالتين سماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد في رسالة سماها (حكم اللحوم المستوردة وذبائح أهل الكتاب وغيرهم، يليه تنبيهات على أنَّ جدة ليست ميقاتاً)، وهي تقع في مائة واثنتي عشرة صفحة من الحجم الصغير، وهذه الأخطاء التي وقع فيها في رسائله المتعددة متفاوتة، فإنَّ بعضها من الأمور الفرعية التي يكون للاجتهاد فيها مجال، لكن في حقِّ من يكون أهلاً للاجتهاد، وبعضها من الأمور التي لا مجال فيها للاجتهاد، مثل مسائل القضاء والقدر، ومسألة خروج المهدي في آخر الزمان، فإنَّه لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك.

وإني لأقترح على فضيلة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود أن يعمل على أن تكون رسالته في المهدي هذه آخر رسالة من هذا النوع من الرسائل التي شغل طلاب العلم في الرد عليها، وأن يجتهد ـ وقد دخل في العقد الثامن من عمره ـ في عمارة ما بقي من حياته فيما يعود عليه وعلى المسلمين بالخير والعاقبة الحميدة في الدنيا والآخرة.

٢٦ ـ زعمه أنَّ أحاديث المهدي من الضعاف التي لا يعتمد عليها، وأنَّ أكثرها من رواية أبي نعيم في حلية الأولياء، وأنَّها متعارضة، والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ٧٠: « وإنه بمقتضى التأمل للأحاديث الواردة في المهدي نجدها من الضعاف التي لا يعتمد عليها، وأكثرها من رواية أبي نعيم في حلية الأولياء، وكلها متعارضة ومتخالفة ليست بصحيحة ولا صريحة ولا متواترة لا باللفظ ولا بالمعنى ».

والجواب:

أنَّ هذا الكلام واضحٌ في أنَّ الشيخ ابن محمود يعتبر كتاب حلية الأولياء

لأبي نعيم أوسع مصدر اشتمل على أحاديث المهدي، وليس الأمر كذلك، فقد جمع الشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري أطراف أحاديث الحلية في كتاب مطبوع سماه (البغية في ترتيب أحاديث الحلية) يشتمل على أكثر من أربعة آلاف حديث، وليس فيها حديث طرفه المهدي إلَّا حديث « المهدي منَّا أهل البيت يصلحه الله في ليلة » ، وهذا دليل واضح من كلام ابن محمود على قلَّة معرفته بأحاديث المهدي، وأنَّه لا يعرف أين تقلّ وأين تكثر، وإذاً فحكمه عليها أنَّها من الضعاف التي لا يعتمد عليها، وأنَّها كلها متعارضة متخالفة ليست بصحيحة ولا صريحة ولا متواترة باللفظ ولا بالمعنى، حكمٌ على غير بينة وهدى، بل على ظنٍّ لا يغني من الحق شيئاً، ورحم الله من قال خيراً فغنم، أو سكت فسلم.

٢٧ ـ قوله: « والمهدي متى قلنا بتصديق الأحاديث الواردة فيه ما هو إلَّا رجل عادي كأحد أفراد الناس، إلَّا أنَّه عادل يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً »، وزعمه أنَّ الأحاديث الواردة فيه ضعيفة ويترجح أنَّها موضوعة، والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ٢٩: « والمهدي متى قلنا بتصديق الأحاديث الواردة فيه ليس بملك معصوم ولا نبي مرسل، ما هو إلَّا رجل عادي كأحد أفراد الناس، إلَّا أنَّه عادلٌ يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً، وكلُّ الأحاديث الواردة فيه ضعيفة ويترجح بأنها موضوعة على لسان رسول الله ﷺ ولم يحدث بها ».

والجواب:

أنَّ أهل السنة والجماعة يقولون بتصديق الأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي؛ لثبوتها عن الرسول ﷺ وهو عندهم غير معصوم، وما هو إلَّا رجل

كأحد أفراد الناس، إلَّا أنَّه عادل يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ولو قال بذلك الشيخ ابن محمود لكان على منهج أهل السنة والجماعة المتَّبعين لما صحت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ، لكنه قلَّد بعضَ كُتَّاب القرن الرابع عشر الذين حكموا العقول في النقول، فحادوا عن جادة الصواب، أمثال أحمد أمين ومحمد فريد وجدي ومَن على شاكلتهما.

أمَّا قوله: « وكل الأحاديث الواردة فيه ضعيفة ويترجح بأنها موضوعة على لسان رسول الله ﷺ ولم يحدث بها » فليس له فيه سلف في الماضين حتى ابن خلدون، فإنه لم يقل بتضعيفها كلِّها كما سبق إيضاح ذلك في رقم (١٠)، ولكن مثل هذا الكلام من مجازفات وتخرصات بعض كتاب القرن الرابع عشر، نعوذ بالله من الخذلان.

٢٨ ـ زعمه أنَّ القائلين بخروج المهدي لما مضى من الزمان أربعة عشر قرناً أخذوا يُمدُّون في الأجل، قائلين أنَّه لن يخرج إلاَّ زمن عيسى بن مريم، مع أنَّ الأحاديث التي بأيديهم وردت مطلقة لم تقيد بزمن عيسى إلاَّ حديث صلاة عيسى خلف المهدي، وهو موضوع، والرد عليه.

قال في صفحة (٩): « لكن المتعصبين لخروجه ـ يعني المهدي ـ لما طال عليهم الأمد ومضى من الزمان أربعة عشر قرناً، وما يشعرني أن يأتي من الزمان أكثر مما مضى بدون أن يروه حتى تقوم الساعة، لهذا أخذوا يمدُّون في الأجل ليثبتوا بذلك استقامة قولهم عن السقوط، فأخذوا يبثون في الناس بأنه لن يخرج إلَّا زمن عيسى بن مريم، مع العلم أنَّ الأحاديث التي بأيديهم والتي يزعمونها صحيحة ومتواترة، والتي رواها الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه أنَّها وردت مطلقة لم تقيد بزمن عيسى إلَّا حديث صلاة عيسى

خلف المهدي، قال الذهبي وعلي القاري: إنَّه موضوع، أي مكذوب فسقط الاحتجاج به » انتهى.

أقول: أبرز الأخطاء التي اشتمل عليها كلام ابن محمود هذا خطآن؛ أحدهما: زعمه أنَّ أهل السنة القائلين بصحة خروج المهدي لما مضى من الزمان أربعة عشر قرناً دون أن يخرج المهدي أخذوا يمدون في الأجل ليثبتوا بذلك سلامة قولهم من السقوط، فأخذوا يَبُثُّون في الناس بأنَّه لن يخرج إلَّا زمن عيسى بن مريم، وكأنَّ القول بخروجه زمن عيسى بن مريم نشأ في القرن الرابع عشر، والثاني: زعمه أنَّ حديث صلاة عيسى خلف المهدي موضوع، وعزوه ذلك إلى الذهبي وعلي القارئ.

والجواب عن الخطأ الأول أنَّ القول بتحديد وقت خروج المهدي في الزمن الذي يكون فيه عيسى عليه الصلاة والسلام هو قول أهل السنة والجماعة في القديم والحديث، وقد بدأ ذلك من حين تكلَّم به الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، حيث تلقى الأحاديث في ذلك عنه صحابته الكرام، وتلقاها عنهم التابعون، وسار على نهجهم في ذلك التابعون لهم بإحسان، ولم يكن القول به بدأ في القرن الرابع عشر كما يقتضيه كلام ابن محمود، وقد قال الإمام أبو الحسين محمد بن الحسين الآبري المتوفى سنة (٣٦٣هـ) في كتابه مناقب الشافعي: « وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي، وأنَّه من أهل بيته، وأنَّه يملك سبع سنين، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً، وأنَّ عيسى يخرج فيساعده على قتله الدجال، وأنَّه يؤم هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه »، وكلام أبي الحسين الآبري هذا نقله عنه الإمام ابن القيم في كتابه المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ونقله عنه قبله القرطبي في التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، وأبو الحجاج المزي في كتابه تهذيب الكمال، ونقله

بعدهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابيه تهذيب التهذيب وفتح الباري، ونقله السيوطي في العرف الوردي في أخبار المهدي، ونقله غير هؤلاء من الأئمة.

وكلام أبي الحسين الآبري هذا يوجد في كتاب ابن القيم المنار المنيف قبل الكلام الذي نقله ابن محمود في صفحة ٥٣ من رسالته عن ابن القيم في المنار المنيف، يوجد قبله بورقة واحدة، ومع ذلك يزعم ابن محمود في كلامه هذا أنَّ القائلين بخروج المهدي لما مضى أربعة عشر قرناً دون أن يخرج أخذوا يمدون في الأجل، ليثبتوا بذلك سلامة قولهم من السقوط، فأخذوا يبثون في الناس بأنَّه لن يخرج إلَّا زمن عيسى بن مريم، وليس بمستغرب أن يعمى الشيخ ابن محمود أو يتعامى عن كلام أبي الحسين الآبري المتوفى سنة (٣٦٣هـ)، فقد عمى أو تعامى عن كلِّ ما أورده ابن القيم في المنار المنيف من تصحيح لأحاديث المهدي، وعزا إلى ابن القيم أنَّه يضعِّف أحاديث المهدي وينتقدها، وهو خلاف الواقع كما سبق أن أوضحته في رقم (١١)، وكما في قوله في صفحة ٥٥: « فهذا كلام ابن القيم قد أنحى فيه بالملام وتوجيه المذام على سائر الفرق التي تدعي بالمهدي، ولم يستثن فرقة عن فرقة لكونها دعوى باطلة من أصلها » انتهى.

قال ابن محمود هذا الكلام وغيره عن ابن القيم مع أنَّ كلام ابن القيم في المنار المنيف في إثبات خروج المهدي آخر الزمان، وفي تصحيحه لكثير من الأحاديث الواردة فيه واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، كما مر إيضاح كلامه رحمه الله في ذلك.

والجواب عن خطئه الثاني وهو زعمه أنَّ حديث صلاة عيسى خلف

المهدي موضوع، وعزوه ذلك إلى الذهبي وعلي القارئ أن يقال لم يذكر ابن محمود لفظ الحديث الذي زعم أنَّه موضوع، وقد ذكره في صفحة ٥١ حيث قال: « وهنا حديث كثيراً ما يحتج به المتعصبون للمهدي، وهو أنَّ المهدي مع المؤمنين يتحصنون به من الدجال، وأنَّ عيسى عليه السلام ينزل من منارة مسجد الشام، فيأتي فيقتل الدجال ويدخل المسجد وقد أقيمت الصلاة، فيقول المهدي: تقدم يا روح الله، فيقول: إنَّما هذه الصلاة أقيمت لك، فيتقدم المهدي ويقتدي به عيسى عليه السلام، إشعاراً بأنَّه من جملة الأمة، ثم يصلي عيسى عليه السلام في سائر الأيام »، قال علي بن محمد القارئ في كتابه الموضوعات الكبير بأنَّه حديث موضوع » انتهى.

هكذا عزا الشيخ ابن محمود إلى الشيخ علي القارئ في كتابه الموضوعات الكبير أنَّه يقول عن هذا الحديث إنَّه موضوع، مع أنَّ الذي قاله الشيخ علي القارئ عنه أنَّه ثابت، وذلك في صفحة ١٦٤ من كتاب الموضوعات الكبير، وقد أوضحت هذا في رقم (٢٢)، وبيَّنت أنَّ نزول عيسى عليه الصلاة والسلام عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، وقتله الدجال بباب لُد، وصلاته خلف إمام المسلمين في ذلك الزمان ثابت في صحيح مسلم وغيره، وكون ذلك الإمام الذي يصلي عيسى بن مريم خلفه يقال له المهدي ثابت في مسند الحارث ابن أبي أسامة، وبهذا يتضح أنَّ عزو ابن محمود إلى الشيخ علي القارئ القول بأنَّ حديث صلاة عيسى خلف المهدي موضوع خلاف الواقع، وقد أضاف هنا أنَّ الذهبي قال إنَّ حديث صلاة عيسى خلف المهدي موضوع، وهذا أيضاً بلا شك خلاف الواقع، فإنَّه قد صحَّح أحاديث في المهدي في تلخيص المستدرك.

٢٩ ـ زعمه أنّه لم يكن من هدي رسول الله ﷺ أن يحيل أمته على التصديق برجل في عالم الغيب من أهل الدنيا ومن بني آدم، وأنّه يفعل كذا وكذا، مما يوجب الاختلاف بين الأمة، والرد على ذلك.

قال في صفحة ٣١: « لم يكن من هدي رسول الله ﷺ ولا من شرعه أن يحيل أمَّته على التصديق برجل في عالم الغيب وهو من أهل الدنيا ومن بني آدم، فيخبر عنه أنَّه يفعل كذا وكذا مما يوجب الاختلاف والاضطراب بين الأمة ».

والجواب: أنَّ من هدي رسول الله ﷺ وشرعه أنَّه يخبر أمَّته عمَّا شاء الله أن يخبرهم به من أمور الغيب، سواء كان ذلك عن الماضي أو المستقبل أو عما هو موجود غير مشاهد ولا معاين، ومن ذلك إخباره ﷺ عن أمور مستقبلة منها ما هو قبل قيام الساعة، ومنها ما هو بعدها، ومنها ما هو في زمن قريب من زمن النبوة، ومنها ما هو بعيد عن زمنها، وسأمثِّل فيما يلي لإخباره ﷺ عن أشخاص يأتون بعد زمنه وهم من أهل الدنيا ومن بني آدم، منهم من أتى وفقاً لما أخبر به ﷺ، ومنهم من لم يأت زمنه، وسيأتي في حينه طبقاً لما أخبر به ﷺ، وأهل السنة والجماعة لا يتردَّدون في تصديق ما صحَّ عنه من أخبار، ويعتقدون أنَّ ما صحَّ إخباره به لابد أن يقع على النحو الذي أخبر به الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى، صلوات الله وسلامه عليه.

فمِن ذلك إخباره ﷺ بمجيء أويس القرني من اليمن، وذكره ﷺ له باسمه، وبيان بعض صفاته، وقد حصل مصداق خبره ﷺ بذلك على النحو الذي جاء عنه ﷺ، ففي صحيح مسلم بسنده عن أسير بن جابر قال: « كان عمر بن الخطاب إذا أتى عليه أمداد أهل اليمن سألهم: أفيكم أويس بن عامر، حتى أتى عليه أويس فقال: أنت أويس بن عامر؟ قال نعم. قال: مِن مراد ثم

من قرن؟ قال: نعم. قال: فكان بك برص فبرأت منه إلَّا موضع درهم؟ قال: نعم قال لك والدة؟ قال: نعم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يأتي عليكم أويس بن عامر مع أمداد أهل اليمن من مراد ثم من قرن، كان به برص فبرأ منه إلَّا موضع درهم، له والدة هو بها،بَر لو أقسم على الله لأبرَّه، فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل. فاستغفر لي فاستغفر له. قال له عمر: أين تريد؟ قال الكوفة، قال: ألا أكتب لك إلى عاملها؟ قال: أكون في غبراء الناس أحب إلي».

وفي صحيح مسلم أيضاً عن عمر رضي الله عنه قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إنَّ خير التابعين رجل يقال له أويس، وله والدة، وكان به بياض، فمروه فليستغفر لكم ».

ومن ذلك إخباره ﷺ عن اثنين من ثقيف بوصفهما أحدهما كذاب، والثاني مبير، وقد وقع ما أخبر به ﷺ، فالكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، والمبير أي المهلك الحجاج بن يوسف الثقفي، وقد قالت ذلك للحجاج أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما كما في صحيح مسلم: « أما إنَّ رسول الله ﷺ حدثنا أنَّ في ثقيف كذاباً ومبيراً، فأمَّا الكذاب فرأيناه، وأما المبير فلا أخالك إلَّا إياه »، قال النووي في شرحه صحيح مسلم: « واتفق العلماء على أنَّ المراد بالكذاب هنا المختار بن أبي عبيد وبالمبير الحجاج بن يوسف، والله أعلم » انتهى.

هذان مثالان لما أخبر به ﷺ عن أشخاص في زمن قريب من زمن النبوة، أحدهما في جانب المدح، والثاني في جانب الذم، وقد وقع صدق خبره ﷺ فيهما على النحو الذي أخبر به ﷺ.

أمَّا في الزمن البعيد عن زمن النبوة فقد صحَّت الأحاديث عن رسول الله

ﷺ وتواترت عنه في خروج المهدي وخروج الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام من السماء، وذلك في آخر الزمان، ولا بد من وقوع ما أخبر به ﷺ طبقاً لما جاء عنه عليه الصلاة والسلام، وتصديق الرسول ﷺ فيما يخبر به عن أمور مغيَّبة هو من الإيمان بالغيب الذي امتدح الله أهله، وأمَّا الدعاوى الكاذبة التي تحصل من مُتَمهدين دجالين في بعض الأزمان وما ينتج عنها من فتن، فإنَّ ذلك لا يقدح بالحقيقة الثابتة عن الرسول ﷺ، وقد أوضحت ذلك في رقم (٤).

٣٠ ـ زعمه أنَّ فكرةَ المهدي وسيرته وصفته لا تتفق مع سيرة رسول الله ﷺ وسنته، وأنَّ حياته ﷺ من حين مولده إلى وفاته ليس فيها شيء من ذكر المهدي، والجواب عن ذلك.

قال في صفحة (٢٥): «ففكرة المهدي وسيرته وصفته لا تتفق مع سيرة رسول الله ﷺ وسنته بحال، فقد أثبتت التآريخ الصحيحة حياة رسول الله ﷺ من بداية مولده إلى حين وفاته كما أثبتها القرآن، وليس فيها شيء من ذكر المهدي، كما لا يوجد في القرآن شيء من ذلك، فكيف يسوغ لمسلم أن يصدق به والقرائن والشواهد تكذب به».

والجواب:

أنَّ هذا الكلام من النوع الذي لا ينتهي عجب الواقف عليه لاسيما قوله فيه: «فقد أثبتت التآريخ الصحيحة حياة رسول الله ﷺ من بداية مولده إلى حين وفاته كما أثبتها القرآن، وليس فيها شيء من ذكر المهدي، كما لا يوجد في القرآن شيء من ذلك»، فإن كان الكاتب يقصد الحياة العملية فلا وجه للبحث عن خروج المهدي في آخر الزمان ضمن السيرة النبوية العملية، وإن

كان يقصد بحياته ﷺ ما صدر عنه ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات فلا وجه لقوله: « وليس فيها شيء من ذكر المهدي »، ومعلوم أنَّ حد الحديث النبوي الشريف عند أهل الحديث ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي، وكتب الحديث الشريف مليئة بالنصوص الواردة في المهدي وفيها كما قال أهل العلم بالحديث الصحيح والحسن والضعيف والموضوع.

وعلى هذا فقوله: « ففكرة المهدي وسيرته وصفته لا تتفق مع سيرة رسول الله ﷺ وسنته بحال » من قبيل الكلام البارد الذي لم يفكِّر في معناه عند تسطيره، وإلاَّ فإنَّ خروج المهدي في آخر الزمان لم يعرفه أهل السنة والجماعة المتبعين للنصوص الشرعية إلَّا بثبوته في السنة النبوية.

ولا يَقِلُّ عن قوله ذلك قوله: « فكيف يسوغ لمسلم أن يصدق به والقرائن والشواهد تكذب به »، فإنَّ المسلم الناصح لنفسه لا يصدق ويكذب تبعاً للهوى، وإنَّما يكون تصديقه وتكذيبه متمشياً مع النصوص الشرعية، فيجعل النقل حَكماً على العقل، لا أن يجعل العقول محكمة في النقول فيقع في فضول القول ورديء الكلام.

٣١ ـ قوله إنَّ الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين ومَن بعدهم لم ينقص إيمانهم وتقواهم عدم وجود المهدي من بينهم!! والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ١٧ : « ولقد عاش الخلفاء الراشدون والصحابة والتابعون، ثم عاش من بعدهم العلماء والسلف الصالحون، مِمَّن كانوا في القرون الثلاثة المفضَّلة، ثم عاش من بعدهم جميعُ العلماء والحكام، ومنهم عماد الدين زنكي، ونور الدين محمود الشهيد، وصلاح الدين الأيوبي، وجميع الناس بعدهم، وفي

مقدمتهم شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم، فلم ينقص إيمانهم وتقواهم عدم وجود المهدي من بينهم؛ لعلمهم واعتقادهم أنَّ الدين كامل بدونه، فلا حاجة لهم به خرج أو لم يخرج ».

والجواب أن يقال:

أوَّلاً: هذا الكلام من النوع الذي يصلح أن يوصف بأنَّه ليس له معنى مستقيم.

وثانياً: أنَّ الزمن الذي يخرج فيه المهدي أوضحته النصوص الصحيحة، وهو آخر الزمان حيث يخرج الدجَّال في زمنه وينزل عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من السماء، ويصلي خلفه.

وثالثاً: أنَّ عدم وجوده بين الناس في أزمنة قبل زمانه لا ينقص الإيمان والتقوى، وإنَّما الذي ينقص الإيمان والتقوى عدم تصديق الرسول ﷺ فيما يخبر به، والقدح بالنصوص الشرعية استناداً إلى الشبه العقلية، كما هو مَسلك بعض الكتاب في القرن الرابع عشر.

٣٢ ـ زعمه أنَّ القول بخروج المهدي على فرض صحته ليس من عقائد المسلمين، وأنَّ علماء السنة لم يُدخلوا ذلك في عقائدهم، والجواب عن ذلك.

ذكر في مواضع متعددة من رسالته أنَّ القول بخروج المهدي على فرض صحته ليس من عقائد المسلمين، فقال في صفحة ٥٦: « وأنَّه على فرض صحة هذه الأحاديث أو بعضها أو تواترها بالمعنى حسب ما يدعون، فإنَّها لا تعلق لها بالعقيدة الدينية، ولم يُدخلها علماء السنة في عقائدهم »، ثم مَثَّل بشيخ الإسلام ابن تيمية والطحاوي وشارح عقيدته وابن قدامة والأشعري في الإبانة، ثم قال: « فعدم إدخالها في عقائدهم مما يدل على أنهم لم يعتبروها من

عقائد الإسلام والمسلمين)).

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أنَّ مذهب أهل السنة والجماعة التصديق بكلِّ ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من أخبار، سواء كانت عن أمور ماضية أو مستقبلة أو موجودة غائبة عنَّا، ومن ذلك التصديق بخروج المهدي كما صحت بذلك الأحاديث عن رسول الله ﷺ، والتصديق بما صحَّت به الأخبار عن رسول الله ﷺ مما تقتضيه شهادة المسلم بأنَّ محمداً رسول الله ﷺ، وقد قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في بيان معنى شهادة أنَّ محمداً رسول الله: ((طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يعبد الله إلَّا بما شرع))، وقال أبو محمد بن قدامة المقدسي في كتابه لمعة الاعتقاد: ((ويجب الإيمانُ بكلِّ ما أخبر به رسول الله ﷺ وصحَّ به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنا، نعلم أنَّه حقٌّ وصدق، وسواء في ذلك ما عقلناه وجهلناه ولم نطلع على حقيقة معناه، مثل حديث الإسراء والمعراج، ومن ذلك أشراط الساعة مثل خروج الدجال ونزول عيسى بن مريم عليه السلام فيقتله، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابَّة، وطلوع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صحَّ به النقل)).

فكلام ابنُ قدامة هذا يدخل فيه التصديق بخروج المهدي في أوله وآخره، فأوله قوله: ((ويجب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله ﷺ وصح به النقل عنه))، وآخره قوله بعد أن ذكر أمثلة من أشراط الساعة: ((وأشباه ذلك مما صح به النقل)).

الثاني: إنَّ من العلماء الذين كتبوا في عقائد أهل السنة والجماعة من نصَّ

على خروج المهدي في آخر الزمان، ومنهم الحسن بن علي البربهاري، والسفاريني وسبقت الإشارة إلى ذلك في رقم ١٤، ثم إنَّ عدم ذكر بعض الأئمة لخروج المهدي في آخر الزمان في كتبهم لا يدل على عدم اعتبارهم ذلك من عقائد المسلمين؛ لأنَّهم لم يلتزموا التنصيص على كلِّ شيء يُعتقد، ولأنَّ منهم من يأتي بعموم يدخل فيه وجوب التصديق بكلِّ ما أخبر به الرسول ﷺ وصحَّ به النقل عنه، كما فعل ابن قدامة المقدسي.

الثالث: قول ابن محمود: « وإنَّه على فرض صحة هذه الأحاديث أو بعضها أو تواترها بالمعنى حسبما يدعون فإنَّها لا علاقة لها بالعقيدة الدينية »، يجاب عنه بأنَّه كلام غير مستقيم، وإلاَّ فكيف يقال بصحة النقل ثم لا يصدق به ولا يعتقد مقتضاه، وسبق في رقم (١٦) ما نقله السيوطي عن الشافعي رحمه الله أنَّه روى يوماً حديثاً، وقال: « إنَّه صحيح، فقال له قائل: أتقول به يا أبا عبد الله؟ فاضطرب، وقال: يا هذا أرأيتني نصرانياً؟ أرأيتني خارجاً من كنيسة؟ أرأيت في وسطي زناراً؟ أروي حديثاً عن رسول الله ﷺ ولا أقول به »، وسبق أيضاً في رقم (٦) ما رواه البيهقي بإسناده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي، قال لنا الشافعي: « أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني إن شاء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً »، والحاصل أنَّ صحَّة الحديث في خبر تقتضي التصديق به، وأنَّ كلام ابن محمود هذا متناقض وغير مستقيم المعنى.

٣٣ ـ وصفه القول بصحة خروج المهدي بأنَّه اعتقاد سيء، وأنَّه بدعة، وأنَّه من محدثات الأمور، والرد عليه.

وصف الشيخ ابن محمود القول بصحَّة خروج المهدي بأنَّه اعتقاد سيئ، وأنَّه بدعة، وأنَّه من محدثات الأمور فقال في ص ١٢: « وكنت في بداية نشأتي

أعتقد اعتقاد شيخ الإسلام حيث تأثرت بقوله ـ يعني في صحة خروج المهدي ـ حتى بلغت سنَّ الأربعين من العمر، وبعد أن توسَّعتُ في العلوم والفنون ومعرفة أحاديث المهدي وعللها وتعارضها واختلافها، وبعد ذلك زال عنِّي الاعتقاد السيئ والحمد لله، وعرفت تمام المعرفة بأنَّه لا مهدي بعد رسول الله ﷺ، وبعد كتاب الله ».

وقال في صفحة ١٩: « ومنهم ـ يعني الذين ردوا الأحاديث الواردة في المهدي ـ الإمام الشاطبي صاحب الاعتصام فقد ألحق المهدي والإمامية بأهل البدع، ويعني بالمهدية الذين يعتقدون صحة خروج المهدي ».

وقال في صفحة ٣٠: « فبسبب مجاورتهم ـ يعني بعض أهل السنة والجماعة ـ للشيعة واختلاطهم بهم اقتبسوها منهم، وإلاَّ فإنَّها ليست من عقيدة أهل السنة ».

وقال في صفحة ٣١: « فهما ـ يعني الشيعة وأهل السنة الذين يصدِّقون بخروج المهدي ـ في فساد الاعتقاد به ـ يعني المهدي ـ سيان ».

وقال في صفحة ٥٨: « ودعوى المهدي في مبدئها ومنتهاها مبنية على الكذب الصريح والاعتقاد السيئ القبيح ».

وقال في صفحة ٥٨ أيضاً: « وقال ﷺ: (إياكم ومحدثات الأمور)، والمهدي واعتقاده هو من محدثات الأمور ... ».

ويجاب عن ذلك بما يلي:

أولاً: ما ذكره من أنَّه في بداية نشأته كان يعتقد اعتقاد شيخ الإسلام ابن تيمية في صحَّة خروج المهدي، وأنَّه بعد أن تجاوز الأربعين من العمر وبعد أن توسع في العلوم والفنون ومعرفة أحاديث المهدي وعللها وتناقضها، زال عنه

الاعتقاد السيئ.

جوابه: أنَّ اعتقاد خروج المهدي في آخر الزمان هو مذهب أهل السنة والجماعة قبل شيخ الإسلام ابن تيمية وبعده، وسلوك ابن محمود بعد تجاوزه سنّ الأربعين من العمر مسلكاً غير سبيلهم انتقال من اعتقاد مبني على التصديق بالنصوص الشرعية الصحيحة إلى اعتقاد سيئ مبنى على الشبه العقلية الواهية، وليس للشيخ ابن محمود في معتقده الجديد سلف من أهل العلم المعتدِّ بهم، أما حمده الله على زوال الاعتقاد السيئ عنه ـ على حد تعبيره ـ فإنَّه لا يحمد على مكروه سوى الله تعالى، ولقد أحسن من قال:

يقضى على المرء في أيام محنته   حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

ثانياً: ما نقله عن الشاطبي في الاعتصام من أنَّه ألحق المهدية بأهل البدع، وأنَّ المهدية في رأي الشاطبي هم الذين يعتقدون في صحة خروج المهدي.

جوابه: أنَّ ما نسب إلى الشاطبي غير صحيح، ومقصود الشاطبي بالمهدية أتباع المهدي المغربي، وقد فسر مراده بالمهدية بأنَّهم الذين يجعلون أفعال مهديهم حجة وافقت حكم الشريعة أو خالفت، وسبق إيضاح ذلك في رقم (١٢).

ثالثاً: ما ذكره من أنَّ عقيدة أهل السنة في المهدي مقتبسة من عقيدة الشيعة، وأنَّ الشيعة وأهل السنة في فساد الاعتقاد بالمهدي سيان.

جوابه: أنَّ عقيدة أهل السنة في المهدي مستقاة من الأحاديث الصحيحة في الأصول المعتمدة عندهم، ولا علاقة لها بعقيدة الشيعة، وسبق إيضاح ذلك في رقم (٣) ورقم (١٥).

رابعاً: قوله: « ودعوى المهدي في مبدئها ومنتهاها مبنية على الكذب الصريح والاعتقاد السيئ القبيح ».

جوابه: أنَّ عقيدة أهل السنة والجماعة في المهدي مبنية على نصوص صحيحة، قال بصحَّتها أهل العلم المعتد بهم، وسبق إيضاح ذلك في رقم (١٨).

خامساً: قوله: « والمهدي واعتقاده من محدثات الأمور ».

جوابه: أنَّ ذلك يقال لو كان القول بخروجه في آخر الزمان ليس فيه حديث صحيح عن رسول الله ﷺ، أمَّا وقد صحَّت الأحاديث بذلك عن رسول الله ﷺ فإنَّ القول بأنَّه من محدثات الأمور يُعتبر من الزعم الباطل والقول الخاطئ، وإنَّما الذي يعتبر من محدثات الأمور أن يأتي بعض الكتاب في القرن الرابع عشر فيسلكون مسلكاً خطيراً حادثاً، هو رد النصوص الشرعية بناء على شبه عقلية، فيرخون لعقولهم العنان، ثم يتركونها بدون خطام أو زمام.

٣٤ ـ زعمه أنَّ الذي جعل أمر المهدي يستفحل بين أهل السنة، وهو ليس من عقيدتهم عجز العلماء المتقدمين والموجودين على قيد الحياة منهم عن التحذير عن هذا الاعتقاد السيئ، وأنَّه لا صحة له، والرد عليه.

قال في صفحة ٢٤: « والذي جعل أمر المهدي يستفحل بين أهل السنة من المسلمين، وكان بعيداً عن عقيدتهم هو عجز العلماء المتقدمين، وكذا العلماء الموجودين على قيد الحياة، فلم نسمع بأحد منهم رفع قلمه ولا نطق ببنت شفة في التحذير من هذا الاعتقاد السيئ، وكونه لا صحَّة له، اللهم قد بلغت، بل إنَّهم ينكرون على من يقولون بإنكاره، فيزيدون الحديث علة والطين بلة ».

والجواب على هذا أن نقول: هكذا ينحى ابن محمود باللائمة على العلماء متقدميهم والموجودين على قيد الحياة منهم، لعدم قيام أحد منهم بإنكار خروج المهدي، وذلك دليل واضح من كلام ابن محمود على شذوذه في هذا الأمر، وأنَّه وحده في واد وعلماء الأمة الإسلامية سابقهم ولاحقهم في واد آخر.

هذا وليس له رفيق في الطريق الموحش الذي سلكه إلَّا أمثال محمد فريد وجدي وأحمد أمين ممن حكموا العقل في النقل، وردوا النصوص الصحيحة لشبه عقلية واهية، وقد صان الله العلماء المحققين المعتدِّ بهم من الإصابة بأمراض الشبهات العقلية، ووفَّقهم لتعظيم السنة النبوية والتصديق بأخبارها الثابتة عن الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، ولذلك لم يحصل ابن محمود على واحد منهم يرفع قلمه أو ينطق ببنت شفة في إنكار خروج المهدي، سواء في ذلك سابقهم ولاحقهم، وكيف يطمع ابن محمود أن يجد عالماً ناصحاً لنفسه يتجرَّأ على ردِّ النصوص الصحيحة، ودعوة الناس إلى التكذيب بالسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، ثم بماذا بلَّغ ابن محمود في قوله: اللهم قد بلغت؟

إنَّ من الواضح للمتعلم فضلاً عن العالم أنَّه بلَّغ عن عدم معرفته بالحديث النبوي الشريف، وعدم تمييز صحيحه من سقيمه، وبلَّغ عن تمكن شبه بعض كتاب القرن الرابع عشر العقلية من فكره، بحيث قدمها على النقل، وبلَّغ عن شذوذه وسلوكه مسلكاً مخالفاً لمسلك أهل السنة والجماعة، وسواء كان صدور ذلك منه عن جهل أو علم هو بلية ومصيبة.

إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

٣٥ ـ زعمه أن العلماء كأبي داود وابن كثير والسفاريني أدخلوا أحاديث المهدي ضمن أشراط الساعة وأن هذه الأحاديث لا يتعرض لها نقاد الحديث الصحيح بتصحيح وتضعيف حتى جاء القرن التاسع فتصدى ابن خلدون لنقدها وحكم عليها بالضعف والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ٣٤: «أنَّ العلماء كأبي داود في سننه وابن كثير في نهايته والسفاريني في لوامع أنواره وغيرهم قد أدخلوا أحاديث المهدي في جملة أشراط الساعة مع أحاديث الدجال والدابة ويأجوج ومأجوج وأحاديث

الفتن، فكلُّ هذه لا يتعرَّض لها نقاد الحديث بتصحيح ولا تمحيص، لعلمهم أنَّها أحاديث مبنية على التساهل، ويدخل فيها الكذب والزيادات والمدرجات والتحريفات، وليست بالشيء الواقع في زمانهم ولا من أحاديث أحكامهم وأمور حلالهم وحرامهم».

ثم ذكر أنَّه في القرن التاسع لما كثر المدعون للمهدي وثارت الفتن بسببه اضطر بعض المحققين من العلماء أن ينقدوا أحاديث المهدي ليعرفوا قويها من ضعيفها وصحيحها من سقيمها، فتصدى ابن خلدون في مقدمته لتدقيق التحقيق فيها فنخلها ثم نثرها حديثاً حديثاً، وبيَّن عللها كلَّها، وأنَّ من رواتها الكذوب، ومنهم المتهم بالتشيع والغلو، ومنهم من يرفع الحديث إلى الرسول بدون أن يتكلم به الرسول، ومنهم من لا يحتج به، وخلاصته أنَّه حكم على أحاديث المهدي بالضعف.

وتعليقي على كلام ابن محمود هذا أقول:

ما ذكره من أنَّ أحاديث المهدي وغيرها من أحاديث أشراط الساعة لا يتعرَّض لها نقاد الحديث بتصحيح ولا تمحيص، وأنَّه في القرن التاسع لما كثر المدعون للمهدي اضطر بعض المحققين من العلماء أن ينقدوا أحاديث المهدي، ليعرفوا قويَّها من ضعيفها، وصحيحها من سقيمها، فتصدى ابن خلدون في مقدمته لتدقيق التحقيق فيها، وأنَّه حكم عليها بالضعف، أقول هذا الذي ذكره الشيخ ابن محمود مردود بأنَّ العلماء في مختلف العصور قبل القرن التاسع تكلموا في أحاديث المهدي، وبينوا أنَّ فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، واحتجوا بالثابت منها، واعتقدوا موجبه، وهم أهل الاختصاص الذين يُعوَّل على قولهم في هذا الشأن، يعرف كلامهم في ذلك

تصحيحاً وتضعيفاً من يطالع الكتب التي صنفوها، ويقف على الجهود العظيمة التي بذلوها في خدمة السنة وتمييز صحيحها من ضعيفها، ومن النقاد الذين تعرضوا لأحاديث المهدي الحافظ أبو جعفر العقيلي المتوفى سنة (٣٢٢هـ)، فقد قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة علي بن نفيل النهدي: «قلت ذكره العقيلي في كتابه وقال: لا يتابع على حديثه في المهدي ولا يعرف إلَّا به، قال: وفي المهدي أحاديث جياد من غير هذا الوجه»، ومنهم ابن حبان المتوفى سنة (٣٥٤هـ) فقد قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في شرح حديث أنس بن مالك ﷺ الذي أخرجه البخاري في صحيحه: «لا يأتي عليكم زمان إلَّا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم»، قال: «واستدل ابن حبان في صحيحه بأنَّ حديث أنس ﷺ ليس على عمومه بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً»، وقال البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) بعد كلامه على تضعيف حديث: «لا مهدي إلَّا عيسى بن مريم»، قال: «والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصحُّ البتة إسناداً»، ومنهم الحافظ أبو الحسين محمد بن الحسين الآبري صاحب كتاب مناقب الشافعي المتوفى سنة (٣٦٣هـ)، قال رحمه الله في محمد بن خالد الجندي راوي حديث: «لا مهدي إلَّا عيسى بن مريم»: «محمد بن خالد هذا غير معروف عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل، وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي، وأنَّه من أهل بيته، وأنَّه يملك سبع سنين، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً، وأنَّ عيسى عليه السلام يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنَّه يؤم هذه الأمة، ويصلي عيسى خلفه»، نقل ذلك عنه ابن القيم في كتابه المنار المنيف وسكت عليه، ونقله أيضاً الحافظ ابن حجر في

تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن خالد الجندي وسكت عليه، ونقله عنه أيضاً وسكت عليه في كتابه فتح الباري في باب نزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، ونقله أيضاً غير ابن حجر وابن القيم من أهل العلم، وممن صحَّح بعض الأحاديث الواردة في المهدي الإمام الترمذي في جامعه، ومنهم الحاكم في المستدرك، ووافقه الحافظ الذهبي في تلخيصه في تصحيح جملة منها، ومنهم الإمام محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي صاحب التفسير المشهور المتوفى سنة (٦٧١هـ)، فقد قال في كتابه التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة بعد ذكر حديث: « ولا مهدي إلَّا عيسى بن مريم » وبيان ضعفه قال: « والأحاديث عن النبي ﷺ في التنصيص على خروج المهدي من عترته من ولد فاطمة ثابتة أصحُّ من هذا الحديث فالحكم بها دونه »، ومنهم الإمام ابن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨هـ) فقد صحح بعض الأحاديث الواردة في المهدي، وذلك في كتابه منهاج السنة، ومنهم الإمام ابن القيم المتوفى سنة (٧٥١هـ)، فقد صحح في كتابه المنار المنيف جملة من الأحاديث الواردة في المهدي، وأشار إلى ضعف بعض ما ورد في ذلك، ومنهم الإمام ابن كثير المتوفى سنة (٧٧٤ هـ)، فقد تكلم في كتابه النهاية على كثير من الأحاديث الواردة في المهدي مبيناً الصحيح والضعيف في ذلك، وهؤلاء العلماء النقاد كلهم قبل القرن التاسع، وقد تكلموا في أحاديث المهدي مبينين صحة بعض الأحاديث الواردة في ذلك، وهم قليل من كثيرين تكلموا في ذلك، ويتضح بهذا بطلان ما ذكره الشيخ ابن محمود من أنَّ أحاديث المهدي وغيرها من أشراط الساعة لا يتعرض لها نقاد الحديث بتصحيح ولا تمحيص.

أما مَّا ذكره من أنَّه في القرن التاسع لما كثر المدَّعون للمهدي اضطر بعض

المحققين من العلماء أن ينقدوا أحاديث المهدي، ليعرفوا قويها من ضعيفها وصحيحها من سقيمها، فتصدى ابن خلدون في مقدمته لتدقيق التحقيق فيها.

فيجاب عنه: بأنَّ العلماء النقاد تكلموا في أحاديث المهدي لمعرفة صحيحها من ضعيفها قبل القرن التاسع، ومنهم الذين أسلفت ذكرهم قريباً، وبأنَّ ابن خلدون ليس من المحققين في علم الحديث الذين يعول على كلامهم في التصحيح والتضعيف، وسبق أن أوضحت وجه ذلك في رقم (١٠)، وأيضاً فإنَّ ابن خلدون كانت وفاته سنة (٨٠٨ هـ)، فلم يدرك من القرن التاسع إلَّا ثمان سنوات، وكان كلامه على أحاديث المهدي في مقدمة تاريخه التي فرغ من وضعها وتأليفها قبل التنقيح والتهذيب في منتصف عام (٧٧٩ هـ)، كما ذكر ذلك في آخر المقدمة، أي قبل عشرين سنة من انتهاء القرن الثامن، وهذا يوضح عدم استقامة ما ذكره الشيخ ابن محمود من أنَّه في القرن التاسع لما كثر المدعون للمهدي وثارت الفتن بسببه اضطر بعض المحققين من العلماء بأن ينقدوا أحاديث المهدي، ليعرفوا قويها من ضعيفها وصحيحها من سقيمها، فتصدى ابن خلدون في مقدمته لتدقيق التحقيق فيها إلخ.

٣٦ ـ لمزه العلماء المتقدمين بالتغفيل، وأنهم لذلك أكثروا من رواية أحاديث المهدي المتنوعة والمتضاربة والمختلفة، والرد عليه.

قال في صفحة ٢٣ تحت عنوان: المقارنة بين أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين: « إننا متى قابلنا بين العلماء المتقدمين والمتأخرين نجد الفرق واسعاً، فلا مداناة فضلاً عن المساواة، إذ العلماء المتقدمون قد جمعوا بين العلم والعمل، فهم أحقُّ وأتقى وأقرب للتقوى.

ولكن العلماء المتقدمين يغلب عليهم حسن الظن بمن يحدثهم، ويستبعدون تعمد الكذب على رسول الله ﷺ من مؤمن بالله، ولهذا أكثروا من أحاديث

المهدي المتنوعة والمتضاربة والمختلفة، حتى بلغت خمسين حديثاً في قول الشوكاني كما نقلها عنه السفاريني في لوائح الأنوار، وأورد ابن كثير في نهايته الكثير منها، وفي كتب الشيعة أنَّها بلغت ألفاً ومائتي حديث، والسبب أنَّ من عادة علماء السنة المتقدمين عمل التساهل فيما يرد من أحاديث أشراط الساعة، كأحاديث المهدي والدجال ويأجوج ومأجوج، وما كان من قبيل ذلك فلا يتكلفون في نقدها ولا إخضاعها للتصحيح ولا للتمحيص، لعلمهم أنَّها أخبار آخرة متأخرة، بخلاف أحاديث الأحكام وأمور الحلال والحرام وما يحتاجه الناس في عبادتهم ربهم، والتعامل فيما بينهم في أمور دنياهم، فقد بالغوا في تحقيقها بمعرفة رواتها ما يجوز وما لا يجوز منها، فهم بعلم صحيح نطقوا وببصر ناقد كفوا».

وتعليقي على هذا الكلام ما يلي:

أولاً: ما ذكره عن العلماء المتقدمين من أنهم جمعوا بين العلم والعمل، وأنَّهم أحق وأتقى وأقرب للتقوى، وأنَّ المتأخرين لا يدانونهم فضلاً عن أن يساووهم، هو كلام حق لكن الشيخ ابن محمود عقبه بما يكدر صفوه، وهو لمزه للعلماء المتقدمين بالتغفيل، إذ وصفهم بأنَّه يغلب عليهم حسن الظن بمن يحدثهم، ويستبعدون تعمد الكذب على رسول الله ﷺ من مؤمن بالله، وأنَّهم لذلك أكثروا من أحاديث المهدي المتنوعة والمتضاربة والمختلفة، والواجب إحسان الظنِّ بسلف هذه الأمة والثناء عليهم بما هم أهله.

ثانياً: علل ابن محمود لإكثار العلماء المتقدمين من أحاديث المهدي المتنوعة والمختلفة على حدِّ قوله بتعليلين:

أحدهما: ما وصفهم به من أنهم يغلب عليهم حسن الظن بمن يحدثهم،

وأنَّهم يستبعدون تعمد الكذب على رسول الله ﷺ من مؤمن بالله.

والثاني: أن من عادتهم التساهل فيما يرد من أحاديث أشراط الساعة كأحاديث المهدي والدجال ويأجوج ومأجوج، وأنَّ ما كان من هذا القبيل لا يتكلفون في نقدها ولا إخضاعها للتصحيح ولا للتمحيص لعلمهم أنَّها أخبار آخرة متأخرة.

وقد أجبت عما تضمنه التعليل الأخير من أنَّ العلماء لا يتكلفون في نقد الأخبار المتعلقة بأشراط الساعة ولا إخضاعها للتصحيح ولا للتمحيص، وذلك رقم (٣٥)؛ إذ نقلت على سبيل التمثيل كلام جماعة من العلماء النقاد في تصحيح بعض الأحاديث الواردة في المهدي.

أمَّا وصف الشيخ ابن محمود العلماء المتقدمين بأنه يغلب عليهم حسن الظن بمن يحدثهم، وأنَّهم يستبعدون تعمد الكذب على رسول الله ﷺ من مؤمن بالله، ولذلك أكثروا من أحاديث المهدي المتنوعة والمتضاربة والمختلفة، فهو وصف لمز لا يليق بسلف الأمة ونقلة السنة، الذين حفظ الله بهم دينه وأقام شريعته، فإنَّ الله قد منحهم من الذكاء والفطنة والتثبت واليقظة ما جعلهم به أهلاً لحفظ هذا الدين وأوعية لسنة رسوله الكريم ﷺ، فقد روى ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل عن أحمد بن سنان قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث، يعني لا يُستعمل حسن الظن في قبول الرواية عمَّن ليس بمرضي» انتهى.

وروى أيضاً عن أبيه، عن أبي بكر المعيطي عبيد الله بن أبي وهب قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: «لا يجوز حديث الرجل حتى تجوز شهادته».

وروى بسنده إلى عمرو بن قيس قال: « ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم، فإنَّ الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذلك الحديث ».

وروى عن أبيه، عن عبدة بن سليمان قال: « قيل لابن المبارك هذه الأحاديث الموضوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة ».

وروى عن أبيه، عن نعيم بن حماد قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: « كيف يُعرف الكذاب؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون ».

وروى بسنده إلى ابن سيرين، قال: « كان يُقال إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها ».

وروى بسنده إلى يعقوب بن محمد بن عيسى قال: « كان ابن شهاب إذا حدث أتى بالإسناد ويقول: لا يصلح أن يرقى السطح إلَّا بدرجة ».

وروى عن محمد بن يحيى عن زنيج قال: سمعت بهز بن أسد يقول إذا ذكر له الإسناد الصحيح: « هذه شهادات العدول المرضيين بعضهم على بعض، وإذا ذكر له الإسناد فيه شيء قال: هذا فيه عهدة ويقول: لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم ثم جحده لم يستطع أخذها منه إلَّا بشاهدين عدلين، فدين الله عز وجل أحق أن يؤخذ فيه بالعدول ».

وقال البيهقي في مقدمة كتاب دلائل النبوة: « ومَن أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة وما يقبل من الأخبار وما يرد، علم أنَّهم لم يألوا جهداً في ذلك، حتى إذ كان الابن يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب رد خبره، والأب في ذلك والأخ في أخيه، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا تمنعه في ذلك شجنة رحم ولا صلة مال، والحكايات عنهم في ذلك كثيرة، وهي في

كتبي المصنفة في ذلك مكتوبة » انتهى.

ونقل ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة كلاماً للإمام أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني في كتاب الانتصار له، قال فيه بعد كلام له في الاحتجاج بأخبار الآحاد في العقائد والأحكام وغيرها قال: « واعلم أنَّ الخبر وإن كان يحتمل الصدق والكذب والظن وللتجوز فيه مدخل، ولكن هذا الذي قلناه لا يناله أحد إلَّا بعد أن يكون معظم أوقاته وأيامه مشتغلاً بالحديث والبحث عن سيرة النقلة والرواة؛ ليقف على رسوخهم في هذا العلم، وكبير معرفتهم به، وصدق ورعهم في أقوالهم وأفعالهم، وشدَّة حذرهم من الطغيان والزَّلل، وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر، والبحث عن أحوال الرواة، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها، وكانوا بحيث لو قُتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمة واحدة يتقوَّلها على رسول الله ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدِّين إلينا كما نُقل إليهم، وأدَّوا كما أُدِّي إليهم، وكانوا في صدق العناية والاهتمام بهذا الشأن ما يجل عن الوصف، ويقصر دونه الذِّكر، وإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرف حالهم وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم، ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه قال: والذي يزيد ما قلنا إيضاحاً أنَّ النبي ﷺ حين سُئل عن الفرقة الناجية قال: (ما أنا عليه وأصحابي)، فلابد من تعرف ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وليس طريق معرفته إلَّا النقل، فيجب الرجوع إلى ذلك وقد قال النبي ﷺ: (لا تنازعوا الأمر أهله)، فكما يرجع في مذاهب الفقهاء الذين صاروا قدوة في هذه الأمة إلى أهل الفقه، ويرجع في معرفة اللغة إلى أهل اللغة، وفي النحو إلى أهل النحو، وكذا يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ

وأصحابه إلى أهل الرواية والنقل؛ لأنَّهم عُنوا بهذا الشأن، واشتغلوا بحفظه والفحص عنه ونقله، ولولاهم لاندرس علمُ النبي ﷺ، ولم يقف أحد على سنته وطريقته».

ثم قال الإمام أبو المظفر: «فإن قالوا: فقد كثرت الآثار في أيدي الناس واختلطت عليهم، قلنا: ما اختلطت إلَّا على الجاهلين بها، فأمَّا العلماء بها فإنَّهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير، فيميِّزون زيفها، ويأخذون خيارها، ولئن دخل في أغمار الرواة من وسم بالغلط في الأحاديث فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث وورثة العلماء، حتى إنَّهم عدوا أغاليط من غلط في الإسناد والمتون، بل تراهم يعدون على كلِّ واحد منهم كم في حديث غلط وفي (كم) حرفٍ حرَّف، وماذا صحَّف فإذا لم ترج عليهم أغاليط الرواة في الأسانيد والمتون والحروف، فكيف يروج عليهم وضع الزنادقة وتوليدهم الأحاديث التي يرويها الناس حتى خفيت على أهلها، وهو قول بعض الملحدة، وما يقول هذا إلاَّ جاهل ضال مبتدع كذاب، يريد أن يهجن بهذه الدعوى الكاذبة صحاح أحاديث النبي ﷺ وآثاره الصادقة، فيغالط جهال الناس بهذه الدعوى، وما احتج مبتدع في ردِّ آثار رسول الله ﷺ بحجة أوهن ولا أشدَّ استحالة من هذه الحجة، فصاحب هذه الدعوى يستحق أن يُسَف في فيه (التراب)، ويُنفى من بلد الإسلام، فتدبَّر رحمك الله! أيجعل حكم من أفنى عمره في طلب آثار النبي ﷺ شرقاً وغرباً وبراً وبحراً، وارتحل في الحديث الواحد فراسخ، واتَّهم أباه أدناه في خبر يرويه عن النبي ﷺ إذا كان موضع التهمة، ولم يحابه في مقال ولا خطاب، غضباً لله وحمية لدينه، ثم ألَّف الكتب في معرفة المحدثين وأسمائهم وأنسابهم، وقدر أعمارهم، وذكر أعصارهم وشمائلهم

وأخبارهم، وفصل بين الرديء والجيد والصحيح والسقيم، حبّاً لله ورسوله، وغيرة على الإسلام والسنة، ثم استعمل آثاره كلَّها حتى فيما عدا العبادات من أكله وطعامه وشرابه ونومه ويقظته وقيامه وقعوده ودخوله وخروجه وجميع سنته وسيرته، حتى في خطراته ولحظاته، ثم دعا الناس إلى ذلك وحثَّهم عليه وندبهم إلى استعماله، وحبب إليهم ذلك بكلِّ ما يملكه حتى في بذل ماله ونفسه، كمن أفنى عمره في اتباع أهوائه وإرادته وخواطره وهواجسه، ثم تراه يرُدُّ ما هو أوضح من الصبح من سنة النبي ﷺ وأشهر من الشمس برأي دخيل واستحسان ذميم وظن فاسد ونظر مشوب بالهوى، فانظر وفقك الله للحق! أيُّ الفريقين أحقُّ أن ينسب إلى اتباع السنة واستعمال الأثر؟ فإذا قضيت بين هذين بوافر لُبِّك وصحيح نظرك وثاقب فهمك، فليكن شكرك لله تعالى على حسب ما أراك من الحقِّ ووفقك للصواب وألهمك من السداد »
انتهى كلام الإمام أبي المظفر السمعاني رحمه الله.

هذه بعض نقول عن نقلة الآثار تبين مدى تيقظهم وتثبتهم وبعدهم عن التغفيل.

وإنَّها لإحدى الكبر أن يأتي آت في السنة المتممة للقرن الرابع عشر، فيقول: « لكن العلماء المتقدمين يغلب عليهم حسن الظن بمن يحدثهم ويستبعدون تعمد الكذب على رسول الله ﷺ من مؤمن بالله، ولهذا أكثروا من أحاديث المهدي المتنوعة والمختلفة والمتضاربة حتى بلغت خمسين حديثاً في قول الشوكاني كما نقلها عنه السفاريني في لوامع الأنوار وأورد ابن كثير في نهايته الكثير منها »!! ثم إن هذا النَّاقد للعلماء المتقدمين الذي جاء في نهاية القرن الرابع عشر قد جاء في كلامه هذا بالذات ما يوضح عدم تمييزه بين مَن

هو متقدِّم ومن هو متأخر؛ إذ نسب إلى السفاريني أنَّه نقل في كتابه لوامع الأنوار عن الشوكاني أحاديث المهدي وكانت ولادة السفاريني في عام (١١١٤هـ) ووفاته في عام (١١٨٨هـ)، أمَّا الشوكاني فكانت ولادته في عام (١١٧٣هـ) ووفاته في عام (١٢٥٠هـ)، وقد ذكر السفاريني في أول كتابه لوامع الأنوار البهية أنَّه في سنة ثلاث وسبعين بعد المائة والألف طلب منه بعض أصحابه نظم أمهات مسائل اعتقاد أهل الأثر، فنظمها في مائتي بيت وبضعة عشر بيتاً، وسماها الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، ثم بعد ذلك طلب منه هؤلاء الأصحاب شرح هذا النظم فشرحه بكتابه لوامع الأنوار البهية، وهو واضح أنَّ السفاريني بدأ بنظم الدرة المضية في السنة التي ولد فيها الشوكاني، ثم بعد فراغه من النظم شرحه بكتابه لوامع الأنوار البهية الذي يقول الشيخ ابن محمود أنَّه نقل فيه عن الشوكاني أحاديث المهدي، أي أنَّ الوقت الذي كان السفاريني يؤلف فيه كتابه لوامع الأنوار البهية كان الشوكاني قبل سن الخامسة عشرة، وأحدهما في أرض الشام والثاني في أرض اليمن، والحاصل أنَّ من العجب أن يجعل الشيخ ابن محمود السفاريني في الزمن بعد الشوكاني، وأعجب منه أن يزعم أن السفاريني نقل في كتابه لوامع الأنوار البهية عن الشوكاني أحاديث المهدي، ولعل هذا الخطأ الفاحش الذي وقع في كلامه الذي لمز فيه العلماء المتقدمين جاء بإذن الله بمثابة إيضاح لكون من ينتقص الكُمَّل لابد وأن ينادي على نفسه بالنقص.

وأمَّا ما أشار إليه من رواية العلماء المتقدمين الأحاديث الكثيرة في المهدي المتناقضة والمتضاربة، فسبق أن أوضحت أن ما كان منها ضعيفاً لا يُلتفت إليه، وما كان منها صحيحاً فهو مؤتلف غير مختلف، ومتفق غير مفترق، وذلك في رقم (٧).

٣٧ ـ ثناؤه على من وصفهم بعلماء الأمصار وإتقانهم البحوث، وأنّهم قرّروا أن أحاديث المهدي لا صحة لها، وبيان حقيقة هذا النوع ممن وصفوا بعلماء الأمصار، وأنَّ رسالة الشيخ ابن محمود في المهدي نموذج من هذه البحوث.

أثنى في صفحة ٢٦ على مَن وصفهم بعلماء الأمصار فقال: « إنَّ علماء الأمصار ـ والحق يُقال ـ متى طرقوا بحثاً من البحوث العلمية التي وقع فيها الجدال وكثرة القيل والقال، فإنَّهم يشبعون البحث تحقيقاً وتدقيقاً وتمحيصاً وتصحيحاً، حتى يجعلوه جليّاً للعيان وصحيحاً بالدلائل والبرهان، وليس من شأن الباحث أن يفهم من لا يريد أن يفهم، وقد قرروا قائلين: أن أساس دعوى المهدي مبني على أحاديث محقق ضعفها وكونها لا صحة لها » الخ

وقال في ص ٢٨: « إنَّ بعض علمائنا عندما يرى أحدهم شيئاً من الرسائل والبحوث الصادرة من علماء الأمصار المتأخرين، وهي تعالج شيئاً من المشاكل الهامة التي يشتد الخلاف فيها ويهتم كلُّ الناس بأمرها، كمسألة المهدي ونحوها فلا يعطي هذه الرسالة شيئاً من الاهتمام والنظر خصوصاً عندما يعرف أنَّها تخالف رأيه واعتقاده » الخ.

وأقول تعليقاً على هذا القول:

إنَّ مَن يطلع على هذا الكلام وهو خالي الذهن قد يظن أنَّ علماء الأمصار هؤلاء الذين يشبعون البحث تحقيقاً وتدقيقاً وتمحيصاً وتصحيحاً حتى يجعلوه جلياً للعيان وصحيحاً بالدلائل والبرهان، هم من الجهابذة المتضلعين في علمي الرواية والدراية، ولم يدر أنَّه ليس لدى الشيخ ابن محمود من هؤلاء المدققين المحققين المحصين المصحِّحين إلَّا أمثال أحمد أمين ومحمد فريد

وجدي، ثم إنَّ رسالة الشيخ ابن محمود في المهدي هذه هي من بحوث هذا النوع من علماء الأمصار المتأخرين، ويتضح للقارئ من خلال وقوفه على أخطائه الكثيرة التي لا يعذر في مثل بعضها طلاب العلم المبتدئون، وخاصة ما أشرت إليه في أرقام (٨ و١١ و١٢و١٩ و٢٢)، يتضح للقارئ أنَّ هذا البحث لم يشبع تدقيقاً وتحقيقاً وتمحيصاً وتصحيحاً، بل لم يشم رائحة هذه الصفات.

٣٨ ـ زعمه أنَّ أكثر العلماء المحدثين أعرضوا عن إثبات أحاديث كثيرة في كتبهم عن أهل البيت، لدخول الشيء الكثير من الكذب في فضائلهم، وأنَّ البخاري ومسلماً والنسائي والدارقطني والدارمي تحاشوا عن ذكرها، لعلمهم بضعفها، والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ٧: « وقد أعرض أكثر العلماء المحدثين عن إثبات أحاديث كثيرة في كتبهم عن أهل البيت؛ لتسلط الغلاة على إدخال الشيء الكثير من الكذب في فضائلهم، كما تحاشى عنها البخاري ومسلم والنسائي والدارقطني والدارمي فلم يذكروها في كتبهم المعتمدة، وما ذاك إلَّا لعلمهم بضعفها، مع العلم أنَّ الدارمي هو شيخ أبي داود والترمذي، وقد نزَّه مسنده عن أحاديث المهدي فلا ذكر لها فيه).

ويجاب عن ذلك:

بأنَّ العلماء المحدثين الذين قاموا بتدوين الحديث الشريف في مصنفاتهم، منهم من لا يلتزم بإخراج الصحيح، ومنهم من يلتزم بإخراج الحديث الصحيح دون غيره كالبخاري ومسلم في صحيحيهما، لكن لم يقل أحد من أهل العلم أنَّ الأحاديث التي لا يخرجها الشيخان في الصحيحين غير صحيحة، فإنَّ الصحيح كما أنَّه موجود في الصحيحين فهو موجود في غيرهما،

وقد أوضحت ذلك في رقم (٥).

أمَّا الذين لم يلتزموا بإخراج الحديث الصحيح في كتبهم، فهم يخرجون فيها الصحيح وغيره، ومنهم من يبيِّن درجة الحديث صحة وضعفاً، أو يبيِّن حال بعض رجال إسناده، ومنهم من لا يبين شيئاً من ذلك اكتفاءً بإيراده الإسناد الذي يتمكن مَن له أهلية النظر فيه من معرفة درجة الحديث، وذلك بدراسة إسناده وماله من متابعات أو شواهد، وهذه المؤلفات المشار إليها للنسائي والدارقطني والدارمي ليس كلُّ ما فيها صحيحاً، وليس كلُّ ما لم تشمله يكون ضعيفاً، كما يعرف ذلك صغار طلاب العلم، وبناء على ذلك كان خلاف الواقع حتماً ما زعمه الشيخ ابن محمود من أنَّ البخاري ومسلماً والنسائي والدارقطني والدارمي، لم يذكروا أحاديث المهدي في كتبهم المعتمدة وما ذلك إلَّا لعلمهم بضعفها، وأنَّ الدارمي وهو شيخ أبي داود والترمذي قد نزَّه مسنده عنها، فإنَّ تعليله عدم إخراجهم تلك الأحاديث في كتبهم بقوله: « وما ذاك إلَّا لعلمهم بضعفها » افتيات عليهم، ولا يكون ذلك مطابقاً للواقع إلَّا لو وجد عنهم نصوصاً تدل على أنَّ سبب عدم ذكرهم إياها علمهم بضعفها، وأنَّى له ذلك؟! وكذا ما زعمه من أنَّ الدارمي قد نزَّه مسنده عنها فإنَّه لا يقال لما لم يخرجه فيه إنَّه نزهه عنه، إلَّا لو وجد عنه نص في شيء من ذلك، كما لا يقال إنَّ كلَّ ما أخرجه فيه نزيه؛ لأنَّه لم يلتزم إخراج الصحيح، وقد قال الحافظ العراقي، كما نقله عنه السيوطي في تدريب الراوي: « اشتهر تسميته ـ يعني مسند الدارمي ـ بالمسند كما سمى البخاري كتابه بالمسند؛ لكون أحاديثه مسندة، قال: إلَّا أنَّ فيه المرسل والمعضل والمنقطع والمقطوع كثيراً » انتهى. ومعلومٌ أن المرسل والمعضل والمنقطع من أنواع الضعيف.

أمَّا كون الدارمي الذي لم يخرج أحاديث المهدي في مسنده شيخاً لأبي داود والترمذي اللذين خرَّجا أحاديث المهدي في كتابيهما، فإنَّ ذلك لا يقدح في إخراجهما هذه الأحاديث؛ لأنَّه لا يلزم أن يكون ما يخرجه تلميذ في كتابه طبقاً لما خرَّجه شيخ له في كتابه وهذا من البديهيات، ولو أنَّ الدارمي خرَّج أحاديث المهدي في مسنده لما سلم من الدخول تحت قول ابن محمود: « ثم إنَّ من عادة العلماء المحدثين والفقهاء المتقدمين أنَّ بعضهم ينقل عن بعض الحديث والقول على علاته تقليداً لمن سبقه ... » إلى آخر كلامه الذي سقته وأجبت عنه في رقم (٦).

٣٩ ـ قوله: « فلا حاجة للمسلمين في أن يهربوا عن واقعهم، ويتركوا واجبهم لانتظار مهدي يبسط العدل بينهم، فيركنوا إلى الخيال والمحالات، ويستسلموا للأوهام والخرافات »، والجواب عن ذلك.

قال في صفحة ٨٥: « فلا حاجة للمسلمين في أن يهربوا عن واقعهم، ويتركوا واجبهم لانتظار مهدي يجدِّد لهم دينهم ويبسط العدل بينهم، فيركنوا إلى الخيال والمحالات، ويستسلموا للأوهام والخرافات، ثم يفرض عليهم علماؤهم التحجر الفكري والجمود الاجتماعي على اعتقاد ما تربوا عليه في صغرهم، وما تلقوه عن آبائهم ومشايخهم، أو على رأي عالم أو فقيه يوجب الوقوف على رأي مذهبه وعدم الخروج عنه، وعلى إثره يوجب عليهم الإيمان بشخص غائب هو من سائر البشر، يأتي في آخر الزمان فينقذ الناس من الظلم والطغيان ».

أقول: إنَّ الله قد تكفل ببقاء هذا الدِّين وأنَّ الموفَّقين لسعادة الدنيا والآخرة في مختلف العصور مَن جعلهم الله من أنصار دينه، وفي صحيح البخاري من

حديث معاوية ﵁ سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **من يرد الله به خيراً يفقهه في الدِّين، وإنَّما أنا قاسم والله يعطي، ولا تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم مَن خالفهم حتى يأتي أمر الله** »، فلا يخلو عصر من العصور من إقامة شرع الله، والمهدي الذي أخبر به الرسول ﷺ ما هو إلَّا حلقة في أواخر سلسلة طويلة ينصر الله به في زمنه دينه، ذلك الزمن الذي يستشري فيه الشرُّ ويخرج الدجال الأعظم، وليس للمسلمين في أيِّ زمن أن يتركوا ما أوجبه الله عليهم من نصرة الدين اتِّكالاً على ما جاء في أحاديث المهدي، أمَّا وصف الشيخ ابن محمود التصديق بخروج المهدي بأنَّه ركون إلى الخيال والمحالات واستسلام للأوهام والخرافات، فسبق أن ذكرت أنَّ هذه المسألة من الأمور الغيبية، وقد أخبر الصادق المصدوق ﷺ في أحاديث صحيحة عن خروجه في آخر الزمان، والواجب التصديق بكلِّ خبر يثبت عن الرسول ﷺ، وأمَّا ما تضمَّنه بقية كلامه من العتب على العلماء في بيانهم ما تضمنته النصوص من التصديق بشخص يأتي في آخر الزمان، فإنَّ واجب العلماء أن يكون كلامهم وبيانهم مبنياً على الأدلة الشرعية الثابتة، لا على شبه عقلية واهية، وهذا هو ما قام به علماء هذه الأمة، سواء في الأخبار أو الأحكام.

٤٠ ـ شبهه التي استند إليها في كون أحاديث المهدي مختلَقة، مع أنَّها في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه ومسند الإمام أحمد والحاكم وغيرها من الكتب، وزعمه أنَّ المحقِّقين من العلماء المتقدمين والمتأخرين قد أخضعوا هذه الأحاديث للتصحيح والتمحيص، فأدركوا ما يوجب عليهم ردها وعدم قبولها، وزعمه أنَّه كاد أن ينعقد الإجماع من العلماء المتأخرين من أهل الأمصار في تضعيف أحاديث المهدي وكونها مصنوعة موضوعة، بدليل التعارض والتناقض، مما يجعل الأمر جليّاً للعيان، ولا يخفى إلاَّ على

ضعفة الأفهام، والرد عليه.

قال في ص ٤: « فإن قيل: كيف عرفتم أنَّ هذه الأحاديث الكثيرة المسندة والمسلسلة عن عدد من الصحابة بأنها مختلقة، وهي في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه ومسند الإمام أحمد والحاكم وغيرها من الكتب، فالجواب أنَّ هذه الأحاديث الكثيرة التي تبلغ خمسين حديثاً في المهدي عند أهل السنة، بعضها يزعمونها صحيحاً، وبعضها من الحسان، وبعضها من الضعاف »، إلى أن قال: « فهذه الأحاديث هي التي أخذت بمجامع قلوب الأكثرين من علماء أهل السنة على حدِّ ما قيل: والقوة للكاثر، على أنَّ الكمية لا تغني عن الكيفية شيئاً، وأكثر الناس مقلِّدة يقلد بعضهم بعضاً وقليل منهم المحققون، فإنَّ المحققين من العلماء المتقدمين والمتأخرين قد أخضعوا هذه الأحاديث للتصحيح والتمحيص وللجرح والتعديل، فأدركوا فيها من الملاحظات ما يوجب عليهم ردها وعدم قبولها »، ثم ذكر بعض الشبه في ذلك ثم قال: « فهذه وما هو أكثر منها مما جعلت المحققين من العلماء يوقنون بأنَّها موضوعة على لسان رسول الله، وأنَّها لم تخرج من مشكاة نبوَّته، وليست من كلامه، فلا يجوز النظر فيها فضلاً عن تصديقها ».

وقال في صفحة ٣٦: « وقد كاد أن ينعقد الإجماع من العلماء المتأخرين من أهل الأمصار في تضعيف أحاديث المهدي وكونها مصنوعة وموضوعة على لسان رسول الله ﷺ، بدليل التعارض والتناقض والمخالفات والإشكالات، مما يجعل الأمر جلياً للعيان ولا يخفى إلَّا على ضعفة الأفهام، والله يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم ».

وقال في صفحة ٥٧: « وأرجو بهذا البيان أن تستريح نفوس الحائرين،

ويعرفوا رأي أهل العلم والدين في هذه المشكلة التي تثار من آن لآخر، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ».

وتعليقي على هذا الكلام أقول:

أورد الشيخ ابن محمود على نفسه سؤالاً خطيراً قائلاً: « فإن قيل: كيف عرفتم أنَّ هذه الأحاديث الكثيرة المسندة والمسلسلة عن عدد من الصحابة بأنها مختلقة وهي في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه ومسند الإمام أحمد والحاكم وغيرها من الكتب؟ »، وإنَّ مَن يقرأ هذا السؤال ليشعر بالألم والأسى لهذه الجرأة والتطاول على السنة ودواوينها وحفاظها، ثم بعد إيراد هذا السؤال ماذا كانت الإجابة عليه؟ لقد كانت الإجابة عليه مجموعة من الشبه العقلية مصحوبة بالزعم بدون خجل أنَّ هذه هي التي جعلت المحققين من العلماء يوقنون أنَّ هذه الأحاديث موضوعة على لسان رسول الله ﷺ، وذلك تمويه وتلبيس، فإنَّ المحققين من العلماء قديماً وحديثاً بريئون من هذا الزعم الباطل كما سأوضح ذلك بعد ذكر شبهه والإشارة إلى الإجابة عنها، فشبهتان تتعلقان بما يقع نتيجة للتصديق بخروج المهدي من إثارة الفتن، وقد أجبت عن ذلك في رقم (٤)، وشبهة تتضمن أنَّه من المحال أن يوجب النبي ﷺ على أمَّته التصديق برجل من بني آدم مجهول في عالم الغيب، وهو ليس بملك مقرب ولا نبي مرسل الخ .. وقد أجبت عن ذلك في رقم (٢٩)، وشبهة تتعلق بكون البخاري ومسلم لم يخرجا أحاديث المهدي في صحيحيهما، وقد أجبت عن ذلك في رقم (٥)، وشبهة تتعلق بكون الأحاديث الواردة في المهدي متناقضة متعارضة، وقد أجبت عن ذلك في رقم (٧)، وشبهة تتعلق بكونه ليس أول من كذب بأحاديث المهدي، وأنَّه سبقه إلى ذلك بعض العلماء

وقد أجبت عن ذلك في رقم (١٨، ٢٥).

هذه هي الشبه التي عرف بها الشيخ ابن محمود كون أحاديث المهدي مختلقة، مع كونها كثيرة مسندة مسلسلة عن عدد من الصحابة في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه ومسند الإمام أحمد والحاكم وغيرها من الكتب، ثم لا يقف الأمر عند هذا الحدِّ، بل يسبق هذه الشبه ويعقبها نسبة ذلك إلى المحققين من العلماء فيقول قبل إيراد شبهه: «فإنَّ المحققين من العلماء المتقدمين والمتأخرين قد أخضعوا هذه الأحاديث للتصحيح والتمحيص وللجرح والتعديل، فأدركوا فيها من الملاحظات ما يوجب عليهم ردها وعدم قبولها»، وقال بعد إيراد شبهه: «فهذه وما هو أكثر منها مما جعلت المحققين من العلماء يوقنون بأنها موضوعة على لسان رسول الله ﷺ، وأنَّها لم تخرج من مشكاة نبوته وليست من كلامه، فلا يجوز النظر فيها فضلاً عن تصديقها» انتهى.

ولا شكَّ أنَّ نسبة هذا الرأي إلى المحققين من العلماء المتقدمين والمتأخرين نسبة غير صحيحة، وهو من التمويه والتلبيس الذي لا يليق أن يصدر من مثل الشيخ ابن محمود، وأوضح دليل على ذلك أنَّ كل الذين سماهم الشيخ ابن محمود في رسالته من المتقدمين ثلاثة ومن المتأخرين خمسة، وقد مرَّ ذكرهم وما يتعلق بإضافة تضعيف أحاديث المهدي إليهم وذلك في رقم (١٨)، وأوضحت في رقم (١١) أنَّ ابن القيم قد صحَّح كثيراً من أحاديث المهدي في كتابه المنار المنيف في الكتاب المذكور عزو غير صحيح، وأوضحت في رقم (١٢) أنَّ الشاطبي لم يضعف أحاديث المهدي في كتابه الاعتصام، ولم يصف القائلين بخروج المهدي في آخر الزمان بأنَّهم من أهل البدع، وأنَّ ما عزاه الشيخ ابن محمود إليه غير صحيح، وثالث الثلاثة من المتقدمين الذين سماهم الشيخ ابن محمود في رسالته ابن خلدون، وقد أوضحت في رقم (١٠) أنَّه لم

يقل أنَّ أحاديث المهدي ضعيفة كلَّها فضلاً عن القول بأنَّها موضوعة، وأوضحت أنَّه ليس ممن يعتمد عليه في التصحيح والتضعيف.

أمَّا بالنسبة للخمسة من المتأخرين الذين سماهم الشيخ ابن محمود في رسالته فإنَّ الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع قد صحَّح بعض الأحاديث الواردة في المهدي كما أوضحت ذلك في رقم (١٣)، وأمَّا الشيخ أبو الأعلى المودودي فإنَّه في كتابه (البيانات) ذكر أنَّ سند أي رواية من روايات أحاديث المهدي ليس من القوة حيث يثبت أمام مقياس البخاري ومسلم لنقد الروايات، وبعد إشارته إلى بعض ضعف فيها في نظره قال: « غير أنَّ من الصعب على كلِّ حال القول بأنَّ الروايات لا حقيقة لها أصلاً، فإننا إذا صرفنا النظر عمَّا أدخل فيها الناس من تلقاء أنفسهم فإنَّها تحمل حقيقة أساسية هي القدر المشترك فيها، وهي أنَّ النبي ﷺ أخبر أنَّه سيظهر في آخر الزمان زعيم عامل بالسنة يملأ الأرض عدلاً، ويمحو عن وجهها أسباب الظلم والعدوان، ويُعلي فيها حكم الإسلام ويعمم الرفاه في خلق الله ». وهذا واضح أنَّ الشيخ أبا الأعلى المودودي لا يقول بأنها موضوعة، بل الذي قاله إنَّها لم تصل إلى حدِّ مقياس البخاري ومسلم لنقد الروايات، وأنَّ مجموع الروايات يثبت القدر المشترك بينها، وهو إخبار الرسول ﷺ بظهور زعيم عامل بالسنة في آخر الزمان، ثم وقفت على رسالة للشيخ أبي الأعلى المودودي بعنوان (موجز تجديد الدين وإحيائه) ذكر فيها المهدي الذي يجدد الدين في المستقبل، وقدَّمه في الذكر على المجددين الماضين في رأيه، إلَّا أن تاريخ تأليف هذه الرسالة سابق لتأليف رسالة (البيانات)، ومن المعلوم أنَّ الشيخ أبا الأعلى المودودي رحمه الله ليس من المشتغلين بالحديث النبوي الشريف، وإنَّما هو من

الكتاب الإسلاميين، لكنه بحمد الله ليس من فئة العلماء المحققين في رأي الشيخ ابن محمود الذين جعلتهم الشبه العقلية يوقنون أنَّ أحاديث المهدي موضوعة على لسان رسول الله ﷺ، وأنَّها لم تخرج من مشكاة نبوته، وأنَّها ليست من كلامه فلا يجوز النظر فيها فضلاً عن تصديقها، وأمَّا الثلاثة الباقون وهم الشيخ محمد رشيد رضا ومحمد فريد وجدي والبلاغي، فقد ذكرت في رقم (١٥) أنَّ الشيخ محمد رشيد رضا أنكر ما هو أوضح من خروج المهدي، وهو نزول عيسى عليه الصلاة والسلام من السماء، وذكرت في رقم (١٦) أنَّ محمد فريد وجدي زعم أنَّ أحاديث الدجال كلَّها موضوعة ملفقة وأكثرها في الصحيحين، وذكرت في رقم (١٨) أنني لم أقف على كتاب البلاغي لأتمكَّن من إبداء شيء بشأنه.

والحاصل أنَّ الثمانية الذين سماهم الشيخ ابن محمود في رسالته من المتقدمين والمتأخرين، خرج منهم ابن القيم والشاطبي حتماً فلم يقولا بضعف أحاديث المهدي كما زعم الشيخ ابن محمود، وخرج ابن خلدون أيضاً فإنه لم يقل بضعفها كلها فضلاً عن القول بأنها موضوعة، وخرج الشيخ ابن مانع والشيخ أبو الأعلى المودودي، وبقي مع الشيخ ابن محمود من المتأخرين الذين سماهم الشيخ محمد رشيد رضا ومحمد فريد وجدي، ومن المحتمل أن يكون البلاغي ثالثاً لهم، ومع الشيخ ابن محمود أيضاً اثنان من كتاب القرن الرابع عشر قلَّدهما ولم يسمهما في رسالته، أحدهما الأستاذ أحمد أمين، وقد مر ذكره في رقم (١٧)، والثاني محمد فهيم أبو عبية وقد مر ذكره في رقم (٢٣).

وهؤلاء الذين بقوا مع الشيخ ابن محمود أو بقي معهم هم الذين كاد أن ينعقد إجماعهم على أنَّ أحاديث المهدي مصنوعة موضوعة؛ إذ قال الشيخ ابن

محمود في صفحة ٣٦: « وقد كاد أن ينعقد الإجماع من العلماء المتأخرين من أهل الأمصار في تضعيف أحاديث المهدي، وكونها مصنوعة وموضوعة على لسان رسول الله ﷺ، بدليل التعارض والتناقص والمخالفات والإشكالات، مما يجعل الأمر جلياً للعيان ولا يخفى إلَّا على ضعفة الأفهام، والله يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم »، فإنَّ هذا الإجماع المزعوم أعْمِدَتُه الشيخ محمد رشيد رضا ومحمد فريد وجدي والبلاغي وأحمد أمين وأبو عبية والشيخ ابن محمود، ونتيجته في كلام الشيخ ابن محمود أنَّ أحاديث المهدي مصنوعة موضوعة، بدليل تعارضها وتناقضها، مما يجعل الأمر جلياً للعيان ولا يخفى إلَّا على ضعفة الأفهام، والوصف بضعف الفهم لم يسلم منه إلَّا أولئك الذين كاد أن ينعقد إجماعهم ومَن لف لفهم، والله المستعان.

ثم إنَّ هؤلاء الذين كادوا أن يجمعوا هم أهل العلم والدين في قول الشيخ ابن محمود في صفحة ٥٧: « وأرجو بهذا البيان أن تستريح نفوس الحائرين ويعرفوا رأي أهل العلم والدين في هذه المشكلة التي تثار بين آن وآخر ». وهم أهل الكيفية في قول الشيخ ابن محمود: « فهذه الأحاديث هي التي أخذت بمجامع قلوب الأكثرين من علماء أهل السنة على حد ما قيل: والقوة للكاثر، على أنَّ الكمية لا تغني عن الكيفية شيئاً، وأكثر الناس مقلدة يقلد بعضهم بعضاً، وقليل منهم المحققون ».

وإيضاحاً للحق ودفعاً للباطل أقول:

إنَّ علماء أهل السنة المعتدِّ بهم في القديم والحديث مصدِّقون بالأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ، الدالة على خروج المهدي في آخر الزمان، ولا ينكرها إلَّا شاذ عنهم، وسبق أن أشرت في مواضع من هذا البحث إلى تسمية

بعض علماء أهل السنة الذين احتجوا بأحاديث المهدي وقالوا بثبوت خروجه آخر الزمان، وقد يكون من المناسب هنا تسمية عدد من هؤلاء العلماء ليتضح أنَّ علماء أهل السنة المتبِعين للنصوص الذين لا يعارضونها بالشبه العقلية، كما أنَّهم أهل الكمية فهم أهل الكيفية، وأن الذين شذوا عنهم ليسوا ذوي كمية ولا كيفية، وليس ذلك للمقارنة والموازنة معاذ الله.

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إنَّ السيف أمضى من العصا

ومَن لم أعيِّن المصدر المشتمل على كلامه في المهدي فإنَّ كلامه فيه في الكتاب الذي أضيفه إليه، فمثلاً كلام الترمذي في كتابه الجامع، وكلام أبي الحسين الآبري في كتابه مناقب الشافعي، وهكذا.

الأول: الإمام أبو داود صاحب السنن المتوفى سنة (٢٧٥ هـ.

الثاني: الإمام أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع المتوفى سنة (٢٧٩هـ.

الثالث: الحافظ أبو جعفر العقيلي صاحب كتاب الضعفاء المتوفى سنة (٣٢٣هـ.

الرابع: الإمام ابن حبان البستي صاحب الصحيح المتوفى سنة (٣٥٤هـ.

الخامس: الحافظ أبو الحسين محمد بن الحسين الآبري السجزي صاحب كتاب مناقب الشافعي المتوفى سنة (٣٦٣هـ.

السادس: الإمام أبو سليمان الخطابي صاحب معالم السنن وغيره المتوفى سنة (٣٨٨هـ وإثباته لخروج المهدي في آخر الزمان ذكره صاحب تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي في شرح حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان وتكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة ... » الحديث.

السابع: الإمام البيهقي صاحب السنن الكبرى وغيره المتوفى سنة (٤٥٨

هـ، وقد مر حكاية كلامه وكلام غيره في تصحيح بعض أحاديث المهدي في رقم (٣٥).

الثامن: القاضي عياض صاحب كتاب الشفاء المتوفى سنة (٥٤٤هـ.

التاسع: الإمام القرطبي المفسر المشهور، وصاحب كتاب التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة المتوفى سنة (٦٧١هـ.

العاشر: الإمام ابن تيمية صاحب الكتب الكثيرة الشهيرة المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، وكتابه الذي صحح فيه بعض الأحاديث في المهدي منهاج السنة النبوية.

الحادي عشر: الإمام أبو الحجاج المزي صاحب كتاب تهذيب الكمال المتوفى سنة (٧٤٢هـ).

الثاني عشر: الإمام الذهبي صاحب الكتب الكثيرة المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، والكتاب الذي صحَّح فيه بعض الأحاديث في المهدي تلخيص المستدرك.

الثالث عشر: الإمام ابن القيم صاحب الكتب الكثيرة المتوفى سنة (٧٥١هـ)، والكتاب الذي صحَّح فيه بعض الأحاديث في المهدي المنار المنيف في الصحيح والضعيف.

الرابع عشر: الإمام عماد الدين ابن كثير صاحب الكتب الكثيرة المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، وقد صحَّح بعض الأحاديث في المهدي في كتابه النهاية.

الخامس عشر: الحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري وتهذيب التهذيب وغيرهما المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

السادس عشر: الحافظ السخاوي صاحب كتاب فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، المتوفى سنة (٩٠٢هـ).

السابع عشر: الحافظ السيوطي صاحب الكتب الكثيرة، وكتابه في المهدي: العرف الوردي في أخبار المهدي، وكانت وفاته سنة (٩١١هـ).

الثامن عشر: الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني صاحب كتاب سبل السلام وغيره المتوفى سنة (١١٨٢هـ)، وكلامه في المهدي ذكره صدِّيق في كتابه الإذاعة.

التاسع عشر: شيخ الإسلام الإمام محمد بن عبد الوهاب المتوفى سنة (١٢٠٦هـ) رحمه الله، وكلامه في المهدي في كتابه الرد على الرافضة قال رحمه الله مستدلاً على بقاء نسل الحسن بن علي رضي الله عنهما: «وقد ورد ما يدل على أن المهدي من ذرية الحسن عليه السلام كما رواه أبو داود وغيره».

العشرون: القاضي محمد بن علي الشوكاني صاحب التفسير وكتاب نيل الأوطار وغيرهما، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) وكلامه في المهدي في رسالة سماها: التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي والدجال والمسيح، نقل الشيخ صديق في كتابه الإذاعة عن هذا الكتاب.

الحادي والعشرون: الشيخ محمد بشير السهسواني صاحب كتاب صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان المتوفى سنة (١٣٢٦هـ).

الثاني والعشرون: الشيخ شمس الحق العظيم آبادي صاحب عون المعبود شرح سنن أبي داود المتوفى سنة (١٣٢٩هـ).

الثالث والعشرون: الشيخ عبد الرحمن المباركفوري صاحب كتاب تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي المتوفى سنة (١٣٥٣هـ).

وهؤلاء الذين ذكرتهم قطرة من بحر من علماء أهل السنة القائلين بخروج المهدي في آخر الزمان؛ استناداً إلى الأحاديث الصحيحة في ذلك، وهم أهل

الرواية والدراية، وهم أهل الخبرة والاختصاص، وهم العلماء المحقِّقون الذين يعوَّل على حكمهم، وهم أهل الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، وهم أهل العلم والدين وهم أهل الكمية والكيفية.

وبهذا القدر أكتفي في كشف أخطاء الشيخ ابن محمود التي اشتملت عليها رسالته، وذلك كاف في بيان قيمة هذه الرسالة التي لم تبن على أساس.

ولعل فضيلة الشيخ عبد الله المحمود يعيد النظر فيما كتب كما فعل من قبل شيخه الشيخ محمد ابن مانع رحمه الله، فإنَّ الحق ضالة المؤمن، والحق أحقُّ أن يُتَّبع، وأسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه رضاه والفقه في دينه، وأن يثبتنا على صراطه المستقيم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان.





محتويات الكتاب

الـموضوع الصفحة

المقدمة ٥٢١

١ ـ تسمية الشيخ ابن محمود رسالته (لا مهدي ينتظر بعد الرسول خير البشر)، ودعوته بإلحاح إلى إنكار خروج المهدي، وما يترتب على ذلك من الباطل........................ ٥٢٣

٢ ـ زعمه أنَّ فكرة المهدي ليست من عقائد أهل السنة القدماء، فلم يقع لها ذكر بين الصحابة في القرن الأول ولا بين التابعين، والرد عليه ٥٢٤

٣ ـ زعمه التسوية بين أهل السنة والشيعة في الاعتقاد في المهدي، والرد عليه ٥٢٤

٤ ـ زعمه أنَّ اعتقاد صحة خروج المهدي يجلب الفتن، وأنَّ اعتقاد بطلانه وعدم التصديق به يكسب الراحة والأمان، والرد عليه ٥٢٧

٥ ـ زعمه أنَّ من أسباب ضعف الأحاديث الواردة في المهدي عدم ورودها في صحيح البخاري وصحيح مسلم، والرد عليه ٥٢٩

٦ ـ زعمه أنَّ من عادة المحدثين والفقهاء المتقدمين أنَّ بعضهم ينقل عن بعض الحديث والقول على علاته تقليداً لمن سبقه، وأنَّ تعدد الرواة والروايات في المهدي من هذا القبيل، والرد عليه... ٥٣٣

٧ ـ زعمه أنَّ من أسباب رد أحاديث المهدي كونها متناقضة متعارضة، والرد عليه......... ٥٣٨

٨ ـ تسرعه وعدم تثبته في النقل من صحيح البخاري إذ نقل متسرعاً مخطئاً أنَّ صاحب موسى عليه الصلاة والسلام هو ذو القرنين بدلاً من الخضر ٥٤٠

٩ ـ إيراده قول شيخ الإسلام ابن تيمية بصحة خروج المهدي واعتذاره عنه باحتمال أنَّه قاله قبل توسعه في العلوم والفنون وأنَّه قول قاله بمقتضى اجتهاد منه والجواب عن ذلك ٥٤٠

١٠ ـ تشبثه بأنَّ ابن خلدون تصدى في مقدمته لتدقيق التحقيق في أحاديث المهدي وأنَّه ضعفها والجواب عن ذلك ٥٤٢

١١ ـ زعمه أنَّ ابن القيم ضعف في كتابه المنار المنيف ـ أحاديث المهدي والرد عليه....... ٥٤٥

١٢ ـ زعمه أنَّ الإمام الشاطبي ضعف في كتابه الاعتصام ـ أحاديث المهدي وأنَّه وصف الذي يصدقون بخروج المهدي بأنَّهم من أهل البدع والرد عليه ٥٤٧

١٣ ـ زعمه أنَّ الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع ضعف أحاديث المهدي والجواب عن ذلك . ٥٥٠

١٤ ـ حكايته كلاماً لأبي الأعلى المودودي قد يفهم منه توهين أحاديث المهدي والجواب عن ذلك.. ٥٥٢

١٥ ـ تقليده للشيخ محمد رشيد رضا في تضعيف أحاديث المهدي ونقله كلاماً عنه في ذلك والجواب عنه ٥٥٤

١٦ ـ تقليده للكاتب محمد فريد وجدي في إنكار خروج المهدي ومناقشة مقلَّده فيما هو أخطر من ذلك وهو زعمه أنَّ كل ما ورد في المسيح الدجال موضوع ملفق ٥٥٧

١٧ ـ تقليده للكاتب أحمد أمين في إنكار خروج المهدي ومناقشة المقلِّد والمقلَّد فيما أخطآ فيه بعد نقل كلامهما.. ٥٦٣

١٨ ـ إيراد عباراته عن أحاديث المهدي بأنَّها مختلقة وأنَّها مصنوعة موضوعة وأنَّها مكذوبة وأنَّها حديث خرافة وغيرها من العبارات ومناقشته في ذلك................................ ٥٦٩

١٩ ـ نقله كلاماً لمحمد فريد وجدي في تضعيف أحاديث المهدي زاد فيه جملة أخطأ بسبب زيادته إياها خطأين.. ٥٧٤

٢٠ ـ زعمه أنَّه لم يجد عن النبي ﷺ حديثاً صحيحاً صريحاً يعتمد عليه في تسمية المهدي وأنَّ الرسول ﷺ تكلم فيه باسمه والجواب عنه.. ٥٧٥

٢١ ـ اقتداؤه بالحافظين العراقي والسخاوي في تصحيح حديث وبالإمام ابن حبان والحافظ ابن حجر العسقلاني في تصحيح حديث آخر وبيان أنَّ هذا المسلك هو الطريق الصواب وأنَّه لو سلكه في بيان حكم أحاديث المهدي لسلم من العثار ٥٧١

٢٢ ـ قدحه في حديث صحيح وعزوه إلى علي القاري في كتاب الموضوعات الكبير أنَّه قال عنه حديث موضوع مع أنَّ الذي قاله عنه أنَّه ثابت ٥٧٩

٢٣ ـ عقده في رسالته فصلاً عنوانه التحقيق المعتبر عن أحاديث المهدي المنتظر ـ وإيضاح خلو فصله من التحقيق المعتبر وذلك بمناقشة كلامه على أربعة أحاديث من التحقيق المزعوم ٥٨٠

٢٤ ـ زعمه أنَّ أحاديث المهدي من جملة الأحاديث الموضوعة التي قام ببيان بطلانها المحققون من علماء المسلمين والرد عليه..٥٩٦
٢٥ ـ تسليته نفسه بأنَّه مسبوق إلى التكذيب بأحاديث المهدي والجواب عن ذلك ٥٩٨
٢٦ ـ زعمه أنَّ أحاديث المهدي من الضعاف التي لا يعتمد عليها وأنَّ أكثرها من رواية أبي نعيم في حلية الأولياء وأنَّها متعارضة والجواب عن ذلك..........................٦٠١
٢٧ ـ قوله والمهدي متى قلنا بتصديق الأحاديث الواردة فيه ما هو إلَّا رجل عادي كأحد أفراد الناس إلَّا أنَّه عادل يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وزعمه أنَّ الأحاديث الواردة فيه ضعيفة ويترجح أنَّها موضوعة والجواب عن ذلك..........................٦٠٢
٢٨ ـ زعمه أنَّ القائلين بخروج المهدي لما مضى من الزمان أربعة عشر قرنا أخذوا يمدون في الأجل قائلين أنَّه لن يخرج إلَّا زمن عيسى ابن مريم مع أنَّ الأحاديث التي بأيديهم وردت مطلقة لم تقيد بزمن عيسى إلَّا حديث صلاة عيسى خلف المهدي وهو موضوع والرد عليه ٦٠٣
٢٩ ـ زعمه أنَّه لم يكن من هدي رسول الله ﷺ أنَّ يحيل أمته إلى التصديق برجل في عالم الغيب من أهل الدنيا ومن بني آدم وأنَّه يفعل كذا وكذا مما يوجب الاختلاف بين الأمة والرد على ذلك ٦٠٧
٣٠ ـ زعمه أنَّ فكرة المهدي وسيرته لا تتفق مع سيرة رسول الله ﷺ وسنته وأن حياته ﷺ من حين مولده إلى وفاته ليس فيها شيء من ذكر المهدي والجواب عن ذلك ٦٠٩
٣١ ـ قوله أنَّ الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين ومن بعدهم لم ينقص إيمانهم وتقواهم عدم وجود المهدي من بينهم والجواب عن ذلك ٦١٠
٣٢ ـ زعمه أنَّ القول بخروج المهدي على فرض صحته ليس من عقائد المسلمين، وأنَّ علماء السنة لم يدخلوا ذلك في عقائدهم والجواب عن ذلك..........................٦١١
٣٣ ـ وصفه القول بصحة خروج المهدي بأنَّه اعتقاد سيئ وأنَّه بدعة وأنَّه من محدثات الأمور والرد عليه ٦١٣
٣٤ ـ زعمه أنَّ الذي جعل أمر المهدي يستفحل بين أهل السنة وهو ليس من عقيدتهم عجز

العلماء المتقدمين والموجودين على قيد الحياة منهم عن التحذير عن هذا الاعتقاد السيئ وأنَّه لا صحة له والرد عليه ٦١٦

٣٥ ـ زعمه أنَّ العلماء كأبي داود وابن كثير والسفاريني أدخلوا أحاديث المهدي ضمن أشراط الساعة وأنَّ هذه الأحاديث لا يتعرض لها نقاد الحديث بتصحيح وتضعيف حتى جاء القرن التاسع فتصدى ابن خلدون لنقدها وحكم عليها بالضعف والجواب عن ذلك ٦١٧

٣٦ ـ لمزه العلماء المتقدمين بالتغفيل وأنَّهم لذلك أكثروا من رواية أحاديث المهدي المتنوعة والمتضاربة والمختلفة والرد عليه ٦٢١

٣٧ ـ ثناؤه على من وصفهم بعلماء الأمصار وإتقانهم البحوث وأنَّهم قرروا أنَّ أحاديث المهدي لا صحة لها، وبيان حقيقة هذا النوع ممن وصفوا بعلماء الأمصار وأنَّ رسالة الشيخ ابن محمود في المهدي نموذج من هذه البحوث ٦٢٩

٣٨ ـ زعمه أنَّ أكثر العلماء المحدثين أعرضوا عن إثبات أحاديث كثيرة في كتبهم عن أهل البيت لدخول الشيء الكثير من الكذب في فضائلهم وأنَّ البخاري ومسلماً والنسائي والدارقطني والدارمي تحاشوا عن ذكرها لعلمهم بضعفها والجواب عن ذلك ٦٣٠

٣٩ ـ قوله فلا حاجة للمسلمين أن يهربوا عن واقعهم ويتركوا واجبهم لانتظار مهدي يجدد لهم دينهم ويبسط العدل بينهم فيركنوا إلى الخيال والمحالات ويستسلموا للأوهام والخرافات والجواب عن ذلك ٦٣٢

٤٠ ـ شبهه التي استند إليها في كون أحاديث المهدي مختلقة مع أنَّها في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه ومسند الإمام أحمد والحاكم وغيرها من الكتب وزعمه أنَّ المحققين من العلماء المتقدمين والمتأخرين قد أخضعوا هذه الأحاديث للتصحيح والتمحيص فأدركوا ما يوجب عليهم ردها وعدم قبولها وزعمه أنَّه كاد أن ينعقد الإجماع من العلماء المتأخرين من أهل الأمصار في تضعيف أحاديث المهدي وكونها مصنوعة موضوعة بدليل التعارض والتناقض مما يجعل الأمر جلياً للعيان ولا يخفى إلَّا على ضعفة الأفهام والرد عليه ٦٣٣

محتويات المجلد السابع

أغلوٌّ في بعض القرابة وجفاء في الأنبياء والصحابة؟!........................٧
الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي ٣٣
الانتصار لأهل السنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي ١٧٧
الدفاع عن الصحابي أبي بكرة رضي الله عنه ومروياته، والاستدلال لمنع ولاية النساء على الرجال................................٣٩٥
الرد على الرفاعي والبوطي في كذبهما على أهل السنة ودعوتهما إلى البدع والضلال .٤٢٩
الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي...............٥١٩

* * *